

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

جدلية القاعدة والنص في النحو العربي

عميد كلية الدراسات العليا

إعداد الطالب: أحمد محمد فليح

إشراف: الأستاذ الدكتور نهاد الموسى

تدريست هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في تخصص اللغة العربية وآدابها، من كلية الدراسات العليا، في الجامعة الأردنية.

١٧/٥/٥



١٩٩٤م

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ : ١٠ / ١ / ١٩٩٤ م

وأجيزت .

أعضاء لجنة المناقشة وتواقيعهم :

مشرفا ورئيسا

١- الأستاذ الدكتور نهاد الموسى

عضوا

٢- الأستاذ الدكتور محمود حسني

عضوا

٣- الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

عضوا

٤- الدكتور جعفر عياينة

إهداء

إلى والديّ ... رمز الخنان ... صدعاً لنداء السماء .
إلى أستاذي الفاضلين : الدكتور نهاد الموسى ... والدكتور علي الحمد
رجع إفضال وإسماح ... لا أنساهما سجيس الليل وأبد الدهر .
إلى أساتذتي الكرام في قسم اللغة العربية بالجامعة الأردنية ... مع التجلّة
إلى زوجتي ... الوفية ... كفاء الصبر والتحمل ... ونفحات المحبة
إلى أبنائي ... مصاييح البراءة والإلهام ... والوعد .
إلى اصدقائي وزملائي ... برأ وتواصل .
إلى الذين اتخذوا العربية ترنيمة عز ... وأنشودة فخار .
إلى هؤلاء طراً ...
أهدي هذا البحث .

﴿ فهرس الموضوعات ﴾

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	قرار لجنة المناقشة	ب
٢	الإهداء	ج
٣	فهرس المحتويات	د
٤	الخلاصة	هـ
٥	فاتحة البحث	١
٦	المهاد النظري	١١
٧	منهج الدراسة	١٦
٨	المردود العلمي للبحث	١٩
٩	الدراسات السابقة	٢٢
١٠	توضيح مصطلحات البحث	٣٥
١١	الباب الأول: رسيس الجدلية في جذور العربية	٤١
١٢	الفصل الأول: إلمام الجدلية في العربية السامية	٤٢
١٣	الفصل الثاني: شذرات جدلية في العربية	٤٤
١٤	الفصل الثالث: اللغة الأدبية المشتركة	٥٣
١٥	الفصل الرابع: ألوان من الجدلية في جمع اللغة	٦٧
١٦	الفصل الخامس: ملامح جدلية في اقامة القواعد	١١١
١٧	الفصل السادس: الشواهد النحوية وملامح من الجدلية	١٢٨
١٨	الباب الثاني: دراسة عملية اجرائية في الجدلية بين القواعد والنصوص الشواهد	١٦٢
١٩	الفصل الأول: الجدلية في باب الحذف	١٦٦
٢٠	الفصل الثاني: الجدلية في أثر العامل	٢٣٠
٢١	الفصل الثالث: الجدلية في توافر بعض القيود	٢٣٨
٢٢	الفصل الرابع: جدليات متفرقة	٤١٤
٢٣	الفهارس الفنية	٤١٨

خلاصة البحث

جدلية القاعدة والنص في النحو العربي

إعداد الطالب : أحمد محمد فليح

إشراف الأستاذ الدكتور نهاد الموسى

العلاقة بين القاعدة والنص علاقة حيوية حميمة ، فالقواعد تستنبت في ظلال اللغة، ونسغ الحياة بينهما موصول . فليس ثم قواعد تعيش في فراغ بل هي في قرن واحد واللغة . واللغة ليست فوضى بل شبكة من العلاقات بين انواع الكلم ، يتنظمها قانون لغوي عام ، ونظام بديع فريد، يتمثله المتكلم بالدربة ، فيستكن في مختزنات الفرد الشعورية وغير الشعورية.

وتبين لي ان هذه العلاقة المتواشجة بين فيها النحو واللغة ، ليست مستقرة بل فيها اضطراب ملموح ، نستشعره في هذه العلاقة الجدلية بين القاعدة والنص من قبل أنك تقر القاعدة التي أصلها النحاة على نمط لغوي ، فاذا نهضت الى تحقيق النص ونخله ، انكشف لك عن رواية مغايرة فخرمت القاعدة وتقوضت أو ربما استنبت قاعدة جديدة هامشية على سطح القاعدة الرئيسي ، فكثرت الازوج والتشعيبات على وفق عدد الروايات والقراءات للنص الواحد . سميت هذه العلاقة (جدلية) من قبل القلق والاضطراب بين المتغيرين هما القاعدة والنص. فكأي من قاعدة مستنبتة على رواية ، تحسبها مستقرة ، واذا تعقبت النص وحققته، وجدته على وجه آخر ، أو وجوه أخرى، وكل وجه قمين بقاعدة . وتزأى لنا الجدلية ماثلة مشخصة في توزع الاصول التي اقيمت عليها القواعد من قياس، عمدت اليه انماط فكرية ، مختلفة المشارب والمنابت . من الاجناس البشرية . أو اقامتها على ألوان من السماع متداخلة ، أو مشوهة أو محرفة . نكأننا هذه الجروح ، لكلا ترم على فساد ؛ لنكشف عن الادواء والعلاج ، وتكلفنا جهدا في التعقب ، والوقوف من كذب على الاسباب ، ونخلناه رؤى علاجية مستطرة في مواقعها .

تعقبنا أسباب هذه الجدلية فعلمنا ، من كتيب أنها مشخصة في الأطوار الزمنية التي مرت بها اللغة من طور سامي فنقشي ثم في لغة أدبية مشتركة وكانت هذه الرحلة متطاولة ، وليس في وسع البحث ان يتعقب المظاهر الجدلية كلها.

فيها، ليكون على بينة من أمره، وهو يعالج الظواهر اللغوية، ويردها إلى أصولها ومنطقاتها الصحيحة، وإلا خلط وتعثر.

ولما ضرب الاسلام بجرانة، وانساح الناس في الأقاليم المفتوحة، وبدأ تدوين النصوص، شرع العلماء في حفظ اللغة. طفق الرواة يجمعون اللغة من منابعها بمناهج وضوابط دقيقة، وانبرى النحويون يوصلون القواعد، فتخلقت قواعد ومناهج ومدارس وأنظار. وفي هذه المرحلة لحقت النصوص آفات عريضة من التحريف والتصحيف وأخطاء النساخ ومظاهر النحل والوضع، القاصد أو غير القاصد، فأصاب النصوص ألوان من التحيف بالتنقص أو التزديد، وبخسنا أن نقرأ نصاً من النصوص المتقدمة، ثم نعود إلى تبين أوجه قراءته، فنرى ما ينكشف لنا النص عن أوجه متعددة في الرواية، وقلما يسلم لنا نص واحد، على وجه واحد من الرواية.

فهذه محطة مشخصة ومنعرج دقيق، من قبل أن الرواة خلطوا العجر بالبحر والغث بالسمين، فمن هنا ضرورة التنبه والتلبث، وإدامة التنقيب في النص لإقامته على وجه راجح معقول مقبول.

ولما ظعن الرواة تطلباً للنصوص في أطراف البادية، وفي الأسواق الأدبية، التي كانت بمنزلة النوادي الأدبية، والمنابر الثقافية، والقنوات الإعلامية. فصاروا إلى كل صقع سمت همهم إليه لجمع كل المعطيات اللغوية، واجتلبوا كل ما وقعت عليه أيديهم، في الثواء والنجاء وقدموه لهوة للنحاة، ولكن النحاة، مما يوسف عليه تلقفوا كل شيء بالتجلة والقبول، دون نخل، فاختلط الجفاء بالنافع، فكان هما.

فكان التحريف والتصحيف وأدواء الرواية. المصدر الرئيس من مصادر التلعب النصوص، ومن ثم المصدر الرئيس للجدلية بين القواعد والشواهد.

أما المصدر الآخر فقد لمحنه ونهنا عليه، فكان بسبب تداخل المستويات اللغوية التي أقيم عليها الدرس النحوي.

أقام النحاة الدرس على أصول مرعية، افترعوا لها قيوداً وضوابط ماثلة في تقريراتهم ولكنهم حين دلفوا إلى الممارسة الإجرائية الأدائية قفزوا عنها. فجمعوا إلى اللغة الأدبية المشتركة، اللهجات، والقراءات القرآنية، والحديث النبوي. مما يتقوم أنحاء لا نحو واحد، فكثرت الجدليات، والتنافي والتدافع، والتشعب، وغياب النص المتوحد أفضى إلى غياب الاتساق والأطراد في القواعد.

فالتخاليط والأغاليط، فضلا عن جهود النساخ المساخ، كانت من أكثر الأدواء التي تأثفت النصوص، وأفضت إلى لدد في العلاقة بين القاعدة والنص.

ولعل الكشف عن الرواية الصحيحة، من بين تراكمات الروايات يشبه أن يكون له يدلا تجمحد في إقامة النص، على وجه متوحد، يكون له أثر بالغ في أصلح القواعد المضطربة، التي توزعت على نصوص محرفة، أو متعددة المستويات، أو على قياسات منطقية، وما أشد إجحاف اللغة وتعبسها للمنطق والتأويل والتقدير.

وانكشفت لي في الباب الأول أدواء النصوص من أهلها الذين نهّدوا لتخولها بالدرس والحفظ والرواية، عامدين أو غير عامدين.

وكان في هذا المنعرج قنديل ضخم ينبر لنا الطريق، ويهينا شرعية الشك في رواية النصوص، وجدوى تعقبها، وضرورة التكلف لتقويمها على وجه موحد مقارب، تشكلت لدينا هذه القناعات، ونحن مطمئنون إلى سلامة هذه الفرضية وصحتها، ومسوغاتها.

أما الباب الثاني فكان تنقيذا أو اجرائيا عمليا في تقويم النصوص، وتعقبها بعد طول التعملي، وروزها، ثم إطالة التمكث والتبصر، والتنقير في المظان، والظفر بجملة من الروايات، ترافق الرواية التي أظ بها النحاة، زما متطاولا، ثم حمدت إلى ترجيح رواية مفضلة هي الوجه، واطراح مائر الروايات، وبعد ذلك تبين أن مجموعة من القواعد الفرعية سقطت وتقوضت، وتعززت القاعدة الرئيسية على وجه متوحد متكثب.

ثم أجريب عملية موازنة ومواءمة بين النص الذي أقيم على وجه موحد تنخبناه عقيب التحري والتنقير. وبذلك انزاحت تلك الجدلية، وتبددت الإشكالية وانضوت القاعدة تحت مفهوم كلي شامل، يستقطب الأصول النصية الصراح ويطرح تلك النصوص المشوّهة، إما بتلعب الرواة، أو النحاة، أو النساخ.

وكأين من شاهد وجدته ينشد على غير وجه، هذه الأوجه اجترحها الرواة أو النحاة، مع أنه لا يعقل أن يكون قائمة، قد أنشده بهذه التعددية المخلة المفزعة. وعلى وفق كل وجه، يصح في التقدير أن توصل قاعدة، رئيسة أو هامشية.

وبذلك فقدت القواعد توحيدها واطرادها، واعتزتها ما يصح أن يسمى تفكيكا أو تسييا، أو تميعا في الأنتظار والقواعد، ولعله قد سببه التميع والتسيب وغياب الضبط الدقيق، والرواية الصحيحة الموحدة للنصوص. التي تناقلها الناس ردحا من الزمن بالرواية الشفوية، التي هي في العادة عرضة للنسيان أو الخطأ بفعل تقادم الزمن، وكرور الأيام.

فإذا قرأنا النص قراءة موحدة تتفق عليها، انبثقت عنه قاعدة موحدة متسقة مطردة.

على أننا نختز بأمرين الأول: لم يكن في مقاصدنا أن لنقص العلماء الأجلاء ولا الرواة الثقات، بل نحتفظ لهم بإجلال مقيم متقادم مستشعر في كل ما تنهدى به من معا لم نبوغهم، وأنظارهم الفذة. الثاني: لسنا من دعاة التوسعة المفضية إلى تسيب وتفلت، ولا من دعاة التضييق المفضي إلى التحجر والتوثن، وتعبد القديم. ولكننا من دعاة الضبط والقيود والتوحد، وإن كان فيها تضييق وضنك على المتكلمين.

إذا أضحت التوسعة ملاذا للضعفاء بالأوجه المتاحة، وصارت التعددية اعتذارا مقيما مصنوعا للمتخاذلين الذين يتمرسون من خلفه.

وليس من شيم المتوحدين الجادين إلا التميز والتفحم، وإن كان الثمن باهظا. أما التسيب والتغلب والتسكع على تخوم الأوجه النادرة والقليلة والمشبوهة، فذاك من شيم المتخاذلين الضعفاء. ومعاذ الله أن نرضى للفكر العربي، وأنظارنا، التخاذل أو التبطل أو التجادل. وننصح لكل دارس في سنن العرب، أن يتحقق أولا من النصوص، قبل أن يقدم على أي قرار حول هذه اللغة.

والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

١- فاتحة البحث

الحمد لله حمداً جزيلاً ، كفاء ما أفاء علينا من نعمي
والصلاة والسلام على محمد ، خير البرية ، في الآخرة والدنيا .
اللهم لا سهل الا ما سهلت ، فانك إن شئت تجعل الصعب ذللاً ، والحزن سهلاً ، بك نستعين
فأعنا .

أما بعد :

فإن اللغة والنحو صنوان لا يفترقان ، توأمان متلاحمان لا يتفصمان ، لزا في قرن واحد ، لا
ينفك أحدهما عن الآخر .

يشكلان معادلة لها طرفان متعاضدان ، وفك الوشائج بينهما اعتساف وتمحل .

اللغة نبض الوجدان ، وخلجات النفس ، ورسيس الفكر المصطبغ في الذات البشرية .

اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم .

وهي نظام من الرموز الصوتية أو العلامات الاصطلاحية يفرزها المجتمع ، ويحصن بها أفراده .
فلا تكون لغة الا في مجتمع ، من قبل أنها تستنبت في أحضانه وتنبثق من تحاكك أفراده ، وتتراسل في
عقول أبنائه .

اللغة تجسد طرائق الرؤى لدى الأفراد ، تجسد مقاصدهم بطريقة مرآوية .

اللغة تسكب تعبيراً وتوصيلاً وتأثيراً ، تضخه في السامعين فيتحقق الفهم والافهام ، فيتم
التواصل والتفاعل .

فاللغة نظام عفوي مغروس في الطبع ، مركز في العقل ، يلقفه المرء بالدربة والتمرس ،
ويعتصه فيعتلق في وجدانه بالتقليد لبني جلدته ؛ فيستحيل الى قانون عفوي نصطنعه وربما لا نفهمه
ونحتضنه ، وقلما نحسه ... بل تتلامح آثاره فينا .

يزاول ابن اللغة لفته على وفق سنن مركز في وجدانه ، يمتج منه تلقائياً ويسامته على وفق
السنن السائد ، والنموذج المرسوم الذي يترسمه أبدا .

يفرزان اللغة الأنساق اللغوية ، في مخاض رضي هين ، ويتحكم على وفق النموذج في عقله ، بمسارات اللغة ومواقعها ؛ ينزل الكلم في مواقعه من غير استكراه أو قلق أو نبو ... فكل شيء له مستقره لا يجاوزه . يقدم ويؤخر ، يذكر أو يحذف بنواميس معروفة مألوفة .

أما النحو فهو أثر العقل ، وترجمان النظام والانضباط . هو جملة من القوانين المستتلة من اللغة نفسها، يشكم المتكلم كي يهبط الى نواميسه الصارمة .

والنحو ملموح في جملة اللغة ، مستقر في العلاقات اللغوية ، في التراكيب اللغوية .

اللغة رسالة تواصل ، والنحو رقيب حسيب عليها . وبينهما برزخ لا يقينان . اللغة والنحو مسلكان يفضي أحدهما الى الآخر ، لا يحيص عنه ولا حيود واحماد أحدهما وقطعه عن الآخر ، يعني إيقاف نبض الحياة الهادر فيهما ، وإطراح أحدهما غلظة وقسوة وتكليف للأشياء ضد طباعها، وهو يشبه أن يكون كطلب جذوة النار في لجة الماء .

فلا النحو بعائش بمعزل عن هدير اللغة الممتد فينا ، النابض في عروقنا . ولا اللغة تمحا ، ولا حيت ، الا بتوجيه سلطان النحو وقوانينه .

لا مندوحة لأحدهما عن الآخر ؛ من قبل أنهما متخالطان متداخلان ، واختلاطهما مزيج صالح لا مذيق فامد . والنحو يستشعر نسع الحياة من النصوص اللغوية الحية المعيشة النابضة بواقع الاستعمال اللغوي ، فراجت وانتشرت ، وتأصلت .

والنحو يستتبت على سطح الحياة اللغوية ، يدفع عنها الزيف ، ويصونها من الزلل أو التخبط ، ويستشرف لها آفاقا واعدة ، يقيها العثار .

النحو سلطان كايح ، وقانون صارم ، لكنه لا يعيش الا في ظلال اللغة ، ويحيا بين جنباتها . بين النص اللغوي ، الذي سماه علماؤنا الأجلاء - برد الله مضاجعهم الشاهد اللغوي ، والقاعدة علائق عضوية حميمة ، هي علاقة الجسم بالروح . فالشواهد روح القواعد .

والشواهد هي الوقائع اللغوية . وكانت لها رحلة في رحم الحياة ولها سيرة متقدمة متطولة . التقط النجاة الشواهد من أفواه المتكلمين ، أصحاب اللغة .

ومما يوسف عليه أن لغتنا العربية ظلت ردحا من الدهر في رحم الغيب ، يتقاذفها الجهول ، وتتطارحها الألسنة ، فقدت نشواهدنا فرسى النسيان أو التلعب أو الوضع والتعاض . إذ كانت تفتقر الى الضبط الكتابي ، والتدوين المنهجي ، لأسباب نعرفها .

وظل الزمن مستحكما متسلطا عليها ، ولا حول لأهلها آنذاك الا التحفظ والتهضم والمناقلة بالشفاه ، والحفظ في الأجواف ، ومنهما أبيت اللغة ، فكان في آلة الحفظ أدواء العربية ، ومظنة آفاتها ، ومبائة بوارها .

وعاش العرب دهرًا على ارث من ارث آبائهم تنحذر في نفوسهم النصوص اللغوية و يتحفظونها ويتناشدونها بابتهاؤهم وازدهاء ، وألظوا بهذه اللغة زمانا ، وظلت حية فيهم ، ويرصدون لهم جهودا قاصدة ، وأناسا عامدين يسعون على هذه اللغة ، يتشربونها بالتحفظ والتناقل ، جيلا عن جيل ، كل يسلم الى تاليه .

وفي هذه المرحلة من اطوار اللغة عرض لها من الادواء الشيء الكثير وهو ما يعرض للذاكرة من ضعف أو وهن ونسيان ، فعرض للنصوص أدواء كثيرة وليدة الرواة والرواية . بعض هذه الأدواء تلعب قاصد من الرواة ؛ لطلب الزلفى أو الارتزاق ، أو التنفج أو الإنباه على التنبيل . وبعضها وليد الطبع الراسخ القاهر المحتوم في البشر وهو النسيان ، لا يعلكون منه فكاكًا .

فكان في اللغة جدلية ، مأتاها من النقلة والرواة .

ثم كان للغة طور آخر ...

ولما ضرب الاسلام بجرانه ، ومد في تضاريس الدين واللغة ، وانساح الناس في آفاق جديدة وعلى ألسنتهم لغة ، وفي وجدانهم ناموس جديد . فجرى التحاكك بالأهم المغلوبة ، في الأصقاع المفتوحة ، فزاد استهتار الناس باللغة ، من قبل أن التنافس كان على أشده بالتطاول بالهامات ، والتنازع بالمناكب ؛ ليحقق كل موطنيء قدم راسخة .

وأقبل أهل البلاد المفتوحة يعانقون الوافدين اليهم باسترفاد دينهم والتوفر على لغتهم ... فرقدوا اللغة وأثروها ، على أنهم استجلبوا عليها آفات ذات خطر ، مرسوم بالتعثر الذي يتاب كل

مبتدئ، حين يعتمد الى تعلم جديد . ففشا في اللغة اللحن والخطأ من الشداة الجدد ، والمريدين المعازيب .

نهد أبناء العربية الحراس الغيارى على اللغة في حديهم النشاط لصيوتها عن اللحن والانحراف عن سنن العرب في كلامهم ، ففتظنوا الى الى ضوابط تسعد الجدد في تعلم اللغة ، وتحفظ على هذه اللغة صحتها وعافيتها، واطراد قواعدها ونظمها ، فحصولها بقوانين جديدة ، أو متجددة . فكانت ولادة النحو .

ولما هفت نفوس العرب ، وسمت همهم الى هذا الصنيع ، لتسيح اللغة بالنحو ، وتقييدها بالقواعد ، كان عليهم ان يولوا الى منطلقات يتكون عليها من نصوص حية شائعة بين ظهرائهم وكان عليهم أن يقفوا على طبيعة اللغة وحيثياتها وتفاريحها ، وألوانها ، ولا يصير ذلك الا باستجماع نصوصها ؛ لتكون تحت اليد ، ولتصير صورتها واضحة .

انتشط المعنيون بمستقبل هذه اللغة من رواة وعلماء ونحاة لجمع اللغة من مظانها . وكانت لهم بدوات تذكر فتشكر ، فوصلوا كلال الليل بكلال النهار ، ينقبون ويسجلون الظواهر اللغوية . ونهض لهذا الأمر الجليل ، جلة من العلماء لبسوا لأمة الجمع والبحث ولاقوا العنت وهم يضربون في الأرض .

وقبل أن ينهدوا لهذه المهمة رسموا لأنفسهم خطة منهجية ، اتخذوها صوى لهم ، وجعلوها اطارا في تنخل اللغة ، وتنخب النصوص ، وهي ضوابط معلومة ، تجليها في ابانها . وقد صدعوا ، في الجملة ، لهذه الضوابط . كان هذا بعد أن استكمل الفتح ، واستتم للملة الملك ، وفشت عصبيتهم في الأمصار .

وفي هذه الحقبة مرت اللغة في برزخ حياتي صعب لحقها ما لحقها من التخاليط والأغاليط . التخاليط بسبب بحافاة المناهج المخرجة في التقيد بمسئوى لغوي موحد وبسبب محاولة الافتتاح من الرواة بالوضع أو النحل ، أو التزويد طلبا لإرضاء الرواة . لقد جمع الرواة اللغة عجرها وبحرها ، والفت مع السمين . فكان ذلك بلاء مبرما على اللغة . وكان الرواة في ذلك على قرو واحد .

وتكاثرت الأغاليط بسبب التصحيف والتحريف ، من قبل أن الأعجم كان في المبداء غائبا سواء أكان أعجم النقط أم أعجم الشكل .

فكان في اللغة جدلية لصقت بها في هذه الحقبة .

ثم انتهت اللغة المروية ، الى اللغة المدونة ، وآفات التدوين وأدواؤها جملة لا تحفى .

قبل النجاة كل شيء ، وأقاموا الدرس اللغوي على المستويات اللغوية المتنوعة ، فكان ذلك ضعفا على أبالة .

أفضى قبول المستويات اللغوية المتداخلة بين اللغة الأدبية الفصيحة واللهجات ، واللغات النادرة والقليلة أو الشاذة الى التكثر المحس في القواعد ، والى تعدد الأنظار وتنافيها وتدافعها ، فقد تلقى الشيء وتقيضه في القاعدة الواحدة مما أفضى الى تورم المصنفات النحوية ، وتضخم الأسفار اللغوية ، مع أن في وكدهم أن يقيموا قواعدهم على اللغة الأدبية المشتركة حسب .

وتأنفت اللغة والنحو أدواء جملة من كل جانب ، فكان ذلك من البلاء المبرم . فكثرت الجدليات في كل منعرج من هذه المنعرجات .

وصار النص الواحد يروى بأوجه متعددة ، مما أفضى الى قواعد متعددة يحس المرء فيها تناكرا وتدافعا ، وتسيبا وتقلتا ، وتناثيا عن الاطراد والاتساق . صارت كثير من القواعد مهزوزة ، من قبل أنها مؤصلة على شواهد مهزوزة ، فيها غير قراءة ، داخلتها آفات الرواية فهزتها . فاذا قرأت النص على وجه ظفرت بقاعدة ، واذا انساح المرء في المظان ظفر برواية مغموطة ، تتيح لك اقامة قاعدة جديدة ، تنسخ السابقة أو تقوضها ، ومصدر ذلك معلوم اما من تحيف الرواة الذين تحولوا النصوص فتحنونوها ، قاصدين أو عامدين ، وإما هي أمراض النساخ المساخ ، وربما مسها ضر النجاة وهم عاكفون في مجالسهم ؛ لكلا يفوتهم نيل أو استعلاء أو يوصموا بالضعف وقلة الابلاء ، ولا سيما حين تحتضنهم مجالس العلماء أو تعتورهم مواطن الحجاج والابتلاء ، على نحو ملموح في المناظرات ، ولا سيما المناظرة الزنبرية .

كثرت المطاعن على القواعد ، بسبب الآفات التي لحقت الشواهد . ويكاد يستقيم لنا الزعم أن جل النصوص لحقها التغير والتلعب ، لا يكاد يسلم الا النزر اليسير .

ويقر في روعي أن هذا التهافت والتدافع في قراءة النصوص إنما يرتد إلى آفات انبثقت من منعرجات تاريخية مفصلة في حركة حياة اللغة ، التي وجب التمسك عندها للوقوف من كتب على مكان من الأدواء .

لقد وقع تلعب بالنصوص عبر أطوار اللغة ، فتخلقت لدينا قواعد مهزوزة .

آية ذلك أنك تقرأ النص الشاهد على وجه فتخلق لديك قاعدة نحوية وإذا ذهبت تحقق النص الشاهد في المظان ، ألفت قراءة مغايرة قيمية بتقوم قاعدة أخرى جديدة ... ثانية أو ثالثة . وهلم جرا .

ولسنا نرسل القول ارسالا ، فهل الكسالى يسوغون تقاعسهم أو تقاصرهم . ونضرب هنا مثلا واحدا للادكار ، ونذخر الصور المتاحة الى حينه ، فقراءة هذا الشاهد على هذا النحو .

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلالن

ولما تراجعنا الى المظان وقعت لنا الرواية التالية :-

من يفعل الخير فالرحمن يشكره .

فما مصير القاعدة الأولى الموصلة على قراءة الشاهد ، بالصورة الأولى ؟

أشاع النحاة القراءة الأولى وطمسوا الثانية غمطا ، فقلت : لماذا لا نفسخ للقراءتين أن تفقا متسامتين ، وندع للناس حرية التخير ؟ وحقيقة الحياة أن الصوت المضاد لا يصح وأده أو تغييره .

وقراءة الشاهد على غير وجه أفضى الى قواعد جدلية ، تتلامح ماثلة في تقريراتهم ، مستشعرة في قواعدهم وأنظارهم . وبجسب المرء أن يطيف بقاعدة نحوية من المبدأ الى المنتهى ليقف على مبلغ القلق المورق في بناء القواعد على وجوه متعددة الرواية ، فجاءت القواعد ملهوجة مهزوزة كلحم أسخن لا جو أنضج فأكل ، ولا ترك نينا فينتفع به ، على أن بعض القواعد كان كمزادة أحكم خرزها فليس تقطر ولا تمطر .

ولا مشاحة أن لهذه الجدلية تاريخا متقادما تتحذر فيه النصوص والشواهد ، على نحو ملموح ، قدرته منذ الماعاتها السامية ، فالطور اللهجي ، وفي مرحلة الرواية ، وطور التدوين . ففي كل محطة من هذه المحطات المفصلة كانت تعلق باللغة شوائب لغوية يظل رسيبها يسري في الطور الذي يليه ،

فيفضي الى جدلية ملموحة ، ولا سيما المراحل المتداخلة التي تفضي مساراتها الى بعضها ، تبدو بقايا تترد الى عصور متقدمة بخارج الكحوي في تلمس وجودها ، فيتعثر في معالجتها ، اذ لم تتحقق له اصولها الواضحة .

توقفت عند كل محطة ، دون تمكث متناول ، عند هذه المفاصل التاريخية أتلمس مواطن الجدلية وأتبه عليها. اذ من العسر الحكم على النصوص دون معرفة يسيرة باطوار غورها ، ومراحل ارتقائها ورحلتها .

ولما قدرت أن صورة العربية في تاريخها ، باتت واضحة لدي ، ووقفت على منابع الجدلية في كل حقبة ، تجيبت جملة من النصوص ، قدرت فيها أوجهها متدافعة من الرواية ، وقدرت أن فيها خللا صراحا ، أقمت عليها منهج الدراسة في موقعها في القواعد ، فتحصلت لي جملة من النصوص ، استتم لي فيها المنهج الاجرائي في المعالجة ، وقد أنفقت حولين كريتين في تتبع هذه النصوص وتبين عوارها . فوسمت البحث : الجدلية بين القاعدة والنص .

وصيرت البحث في أبواب ، وفرقته على فصول ، هذا ثبتها :

الباب الأول : تجذر الجدلية في أصول العربية .

الفصل الأول : ملامح الجدلية في الطور السامي .

الفصل الثاني : ملامح جدلية في آلية الجمع والتدوين .

الفصل الثالث : لمع جدلية في آلية الاستشهاد .

الفصل الرابع : مواطن جدلية في مناهج التقعيد

الباب الثاني : دراسة اجرائية في شواهد منتخبة تنطوي على جدلية .

وصفوة القول :

واذ عمدت الى كشف هنيات في الرواية ، فما كان من هنجيراي أن أهدم دون أن أبني ، أو أفسد دون أن أصلح ، بل هدمت رواية ؛ لأقيم بازائها رواية قدرت أنها أقرب الى الصحة ، أو يحسن بنا أن نفسح لها ، لتقف مضاهية نظيرتها ، متوسلا لذلك بأقوال العلماء وتوجيهاتهم وآرائهم ، من غير تعسف أو افتئات أولي لذراع النص .

فرب رواية كانت أكثر قبولاً ، حسنتها ترشيحات الرواة الأثبات وتسهم في إقامة مناد القاعدة ، ولا عيب فيها إلا ان النحاة طمسوها وغيروها ، نفضنا عنها غبار الإهمال والنسيان وبعثنا فيها الحياة كي تقف بازاء رسيلتها ، وندع الحكم للدارسين في تخير أكثر الروايات تلاؤماً مع سنن العرب في كلامهم ، وتشايح اللغة الفاشية والنماذج الرفيعة في لغة التنزيل ، ومألوف الأسلوب العربي فيما وقع لنا من نصوص .

ومفزعى وملاذي الرواة الأبناء الأثبات ، وهم حذيلها المحكك ، وعذيقها المرحب ، وأبناء بجدتها ، ويستشفى بأرائهم ، واعترضتني منصاعب وقحم حمة ، لله ما أشدها! منذ أن كانت الفكرة وليدة فطيرة إلى أن تنامت و اختمرت وتأصلت .

ولعل أشدها مسألة تحقيق النصوص وتوثيقها ، وتوجيه الروايات وتخب رواية ، لعلها متوجهة وترجيحها ، واجترأح جملة من الضوابط الترجيحية التي تشخص بها المسألة الراجعة والمرجوحة ، وتشفع في وجهة الترجيح وتسويغه واجتباء رواية دون أخرى مسألة متناهية في الدقة ، وطريقها ليس مهيباً وليست سائلة ، بل شائكة متفلسة ، تقاضاني الاستثناء ، وادامة المراجعة في المظان ، وقد تنفق حولاً كريتاً تابع رواية بيت ، لعلك تظفر له بوجه ، وهيهات ، وادامة التنقيب لا تسكت ذلك الأرق ؛ من قبل أن البحث يشبه أن يكون مراجعة شاملة للرواية ، واستدراكاً على روايات الشواهد والسعي لإقامتها على نحو ثبوتي مقارب .

ويحس المرء خيبة أمل ، وانكساراً ، يرتكسان في وجدانه ، حين يرى هذه الصور الشوهاء للنصوص في أوجه الرواية اذ لا يكاد يسلم نص على وجه متوحد ويعتصره الألم حين يلحظ أن كل وجه في الشاهد يصلح لإقامة قاعدة ، فتكثر القواعد وتشعب وتتعدد وتناسف ، وتسبب . فشدهت شدة من يفجأ بأمر لم يخطر له يوماً على بال ، ولكن لا متدح ولا متحول . وقد لقيت في ذلك الأ لاقى فقد وجدت شعراً محرفاً مصحفاً مسوخاً فيه تعسف وتخليط ، وفقده خير من وجدته ، وليس ذلك بعاب فيهم ، ولا بخلة شائنة ؛ من قبل أن طبيعة العصر وحقيقة الحياة تقاضت مثل هذه الهنات والمآخذ .

والغرض الذي أترماه هو انقاذ القاعدة النحوية من هذه المرتططات المشوهة التي تقاضتها
الرواية المحرفة أو المتعددة ؛ لأن الطبع نزاع غلاب .

وتقديم الدراسة مقدمة ، وتقورها خاتمة .

وأعلم أن أدواتي متواضعة ، وما زلت من الشداة ، والكمال لله وحده والعصمة للأنبياء ،
والمتقحم لا يبرأ من الهنات والهفوات ، فليس الفاضل من لا يخطئ بل الفاضل من يعد غلظه :
ومن ذا الذي ترضي سجاياه كلها كفى المرء نبلا أن تعد معايبه

ولم أر أقعد عن المكرمات من الهيباب . وما أقبح أن يعيش المرء في الوسط حياديا لا إلى
هولاء ولا إلى هولاء ، فلا بد من الانحياز . ٤٣٩٢٠٨

ولعلي بعد هذه الجهود التي استفرغتها دريت طرائق الدرس النحوي ، ومداخلها ولا يخلو أي
منا من السقطات ، فاذا ما عثر على شيء طغى به القلم ، أو زلت به القدم ، فعمل القاريء يغتفر
ذلك لي في جنبات نفسه ، وأن يحضر قلبه أن الانسان محل النسيان :

ان تجدد عيبا فسد الخلالا . حل من لا يخطيء فينا وعلا

ولقد كان لأستاذي المفضل الدكتور نهاد الموسى فضل جليل في تشكل هذا البحث في حل
مراحله، أفرغ علي من فضله وخلقه ، وأسبغ علي من توجيهه وتقويمه ، وتجشم عناء الاشراف
والمتابعة والتقويم صنيع العلماء الاجلاء فجعلني أسلك الجدد وآمن العثار بحذب ورفق ، فله مني المحبة
والتقدير والثناء الجزيل .

وأشكر لأستاذي الفاضل الدكتور : عبد الفتاح الحموز، من جامعة مؤتة، تلتطفه بقراءة
الرسالة وتحمل ما فيها ، برحابة صدر العلماء والمفاضيل ، وتقضله بتشريفني بمناقشتها واسداء
النصائح الخيرة المثرية .

وشكري لأستاذي الدكتور : محمود حسني، من الجامعة الأردنية، الذي قبل هذا التعني فقرأ
الرسالة وتلطف بمناقشتها فأسبغ علي وعليها شرفا أزدهني به .

وأشكر لأستاذي الدكتور : جعفر عباينة، من الجامعة الأردنية، الذي أفصح لنا من وقته فقبل مشكورا قراءة الرسالة ، وتلطف بتشريفني بالمناقشة والتوجيه . مد الله في أعمارهم جميعا وختمها بالصالحات .

وأتوجه بالشكر والامتنان الى اساتذتي في قسم اللغة العربية في الجامعة الأردنية ، كفاء الرعاية الخيرة والتوجيه الأمين .

وأشكر لجامعتنا الأردنية - حرسها الله - جهودها الخيرة في نشر العلم والحضارة ، وسدد القائمين عليها الى الخير والفلاح .

وأتوجه بالشكر العميم الى كل من قدم لي مساعدة ، ولا سيما أمناء المكتبات في الجامعات وكليات المجتمع والمدارس والبلديات في المملكة .

وملاك القول : انني نهضت لهذه المهمة ، واخلصت النية ، والخير أردت فإن وفقت فالحمد لله ، وأسأله أن يدخره في ملكوته لي يوم الفرع الأكبر ، وان جازت علي أوام ، أو وقعت هنات أو عثرات ، أو فاتتني أمور ، أو اعتراني قصور ، وهو مستول على البشر ، فحسبي أنني حريت وأخلصت ، ولا حول ولا قوة الا بالله .

وأكره أن ادعي أنني أضفت جديدا ، وكل رسالة جامعية إخالها ينبغي أن تقدم شيئا ، أو تضيف جديدا، ولكني أقول : لعلي استدركت أو شققت أجواء ، أو استشرفت منها .

أما أخطاء الطبع فكنت أتوق أن تزايل البحث وهيئات ، الا أنني أعتذر ، وسعيت الى أن أتحاشى عنها .

أما ما يثار من ملاحظ فأننا شديد الاعتباط بسماعها ، غيب النقاش ، وأخالها تهدي الي عيوي، وهي ذات غناء جم ، تم على حرص علمي جاد . بغية الاصلاح والتقويم .

ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب .
وما توفيقي إلا بالله .

والحمد لله رب العالمين ،

أحمد فليخ

٢- المهاد النظري :

١- مسوغات الدراسة ومقاصدها:

تقوم إشكالية هذا البحث في الملحظ المستشعر في العلاقة غير المنسجمة بين بعض القواعد والنصوص اللغوية التي تأصلت عليها ، وترتد هذه العلاقة الى أن بعض النصوص تحيبتها أيدي الرواة والدارسين بالتلاعب أو التقص أو التزيد ، أو خلاف ذلك من الأدواء التي طرأت على النصوص المستشهد بها ، في عصور الاحتجاج ، أو عبر رحلتها المتطاولة في مطاوي الزمن ، وصروف الحياة . وتلك الأدواء تبيثق من طبيعة الأطوار التي مرت بها النصوص اللغوية من لدن تعلقها الرواة تحفظا وإنشادا وإذاعة بين الناس ، وما ألحقوه بها بقصد أو بغير قصد . ثم اعتقبهم عليها العلماء الرواة واللغويون، فتعاورتها أيديهم الى أن تسنمت مواضعها في أيدي النحاة ، يقيمون درسهم وأنظارهم ، بعد طول تحديق فيها ، وتبصر شامل ، واستنباط للنظم التي تحكم هذه اللغة . فأصاب اللغة أدواء كان ينبغي تلمسها والتنبيه عليها ، وتلك هي عوادي الزمن فكان علينا ان نتبع رحلة النصوص الشواهد منذ الطور السامي فالنقشي فاللغة الأدبية المشتركة ، والنظر في مكان من الجدلية في كل طور .

وأضاف الرواة والعلماء ألوانا آخر من الجدلية على اللغة ، فكانت لنا معهم وقفات لتبين مناهجهم التخيلية من تداخل مستويات اللغة اذ جمعوا الى اللغة الفصحى ، اللهجات ، والنوادر والشواذ ، والقلة ، فكان التداخل والتخالط في المستويات اللغوية والنماذج النصية ، فوقفنا ثم ونبهنا على ذلك .

وأظهر أدواء النصوص ما كان مسؤولا عنه الرواة ، اما بالتحريف العائد ، أو التلاعب القاصد، أو الافتعال العفوي ، أو ما كان وليد النسيان أو التصحيف أو الخطأ القاهر . لقد جمع الرواة كل ألوان النصوص ، العجر والبحر ، والغث والسمين ، فكان المنهج الإئتلافي في الجمع أظهر العيوب ، فاحتوشوا نصوصا من الفصحى تجاوزها نصوص لهجية ، وأخرى سامية ، وأخرى متقدمة ، وأخرى قرآنية في مستويات قرائية متباينة ، وهي صور لهجية ، وأخرى من

مستوى الحديث النبوي الشريف فكان من هذه الأمشاج المتخالطة لغة بل لغات ، نبهنا على الخطأ أو الخطل في هذا التداخل الاتلافي في الجمع .

واتخذ العلماء مناهج للضبط ماثلة في تقريراتهم ، فاتخذوا ضوابط بسط قبلية وزمنية ومكانية، تحفظ على النص صفاءه ونقاءه وبراءته من الشوب والتخالط بالأعاجم ، سمو هذا العصر بعصر الاحتجاج ينتهي في منتصف القرن الثاني للهجرة في الحاضرة ويمتد الى القرن الرابع الهجري في البادية وداخل اللغة التي رعت بها مراغف العراع ، أو التي كانت تهدر بها حناجر العباد صنوف من التخالط والأغاليط من لدن اتسراب الناس في الطور السامي الى أن انساحوا في الأمصار المفتوحة ، انعكست هذه التخالط والأغاليط على القواعد المستنبطة من اللغة ، تصف نظمها ومسالكها ويتببه الدارس من رجوع هذه التشعيبات المتنافية ، والمتناكرة والمتعددة الى حد التدافع ، مما يجعل الدارس يضيق بها ويبحث عن مخارج لها .

ولا غرو أن هذه النصوص التي يخرج بها متفاوتة تمتد الى أزيد من ثلاثة قرون ، ظلت معفاة من التدوين ، الا بأخرة ، عقيب رحلة متطاولة ، لحقها ما لحقها من التحريف أو التزويد أو العدوان أو التعدد في القراءة .

ثم ألقى الإسلام بجرانه ، وانساح الناس في الأمصار ، وصار التخالط وداخل اللغة من الأعاجم ما داخلها ، وتهدد اللغة شبح اللحن والانحراف وسكن الناس هاجس ضعف اللغة وضياعها ، فنهت قوم حراص غير على اللغة وخشوا أن يستمر اللحن في الألسنة ، فولد النحو .

وتأصل النحو على النصوص ، التي أوامنا الى رحلتها وتقادمها وصنيع الرواة والعلماء بها . وللنحاة يد لا تجحد في إدخال آفات على القاعدة ولعل أهمها قبول المستويات اللغوية المتداخلة التي احتقبتها الرواة ، وهي مما يقوم منهما أكثر من مستوى نحوي بسبب التداخل والتقادم في الأطوار والأزمان فكان ذلك ضغنا على إبالة ، فتوجهنا إلى صنيع النحاة ونبهنا على بعض مثالبهم في المنهج الاتلافي .

ومعلوم أن القواعد مؤصلة على النصوص اللغوية .

ومرت النصوص اللغوية في أطوار وأحوال ، وتأنفتها أدواء امتدت منذ ولادتها حتى وقت إقامة النحو ، والأنظار اللغوية حولها .

وقدرنا أن الجدلية لحقت النصوص اللغوية في الأطوار التالية :-

- ١- الطور السامي .
- ٢- اللغة الأدبية المشتركة .
- ٣- مرحلة الجمع والتدوين .
- ٤- مرحلة التقييد والتنظير .

واستهدفنا هذه الأطوار بالمراجعة لتعقب حالة النصوص في حركة الحياة الدائبة ، وبيننا العيوب بإرادة رأب ما أُنأت أيدي الرواة والنحاة بتلك النصوص .

ولما تكاثرت الروايات وتنوعت في النص الواحد ، أفضى ذلك إلى إفراز قواعد تتسم بالثشعب أو الثنائي ، أحيانا ، أو التسيب ، والشمع والقلق ، من قبل أن القاعدة تستتب على سطح اللغة ، وفي أحضان النصوص ، فنشأت علاقة جدلية ، غير مستقرة بين القاعدة والنص .

إذا أقمت القاعدة على قراءة معلومة للنص ، على وفق رواية فاشية استقامت لك قاعدة على نحو معلوم ، وإذا خطر ببالك أن تتحقق هذه النصوص في المظان وقعت على رواية أخرى قوية معقولة ومقبولة ، لكنها أحمدت وطمست ، فإذا صرفت النظر عن الرواية الأولى وأدرت القاعدة على الرواية الجديدة ، ولدت لديك القاعدة جديدة ، ربما تنسخ القاعدة الشائعة أو تطمس الهوامش المؤصلة بإزائها ، أو تهذب القاعدة من التعدد أو الثشعب وتفضي بها إلى توحد ، وزايلت الهوامش والتفريعات القاعدة .

عمدنا إلى الكشف عن الأوجه الروائية الأخرى في النص المستشهد به ، لنفسح له كي يطاول النصوص الفاشية الشائعة ؛ إذ نقدر أن ليس كل شائع صحيحا أو يستأثر بالصحة وإقامة الدرس النحوي وحده .

ولعل نفض الغبار عن الروايات المغموطة ، وفسح الحياة لها تقلل من حدية القاعدة النحوية ، وتخفف من هذه التناقضات الجدلية بين القاعدة والنص ويسهم في ولادة قاعدة نحوية أكثر توحداً واطراداً ، وأقل انطواءً على الهوامش النحوية .

والسؤال الذي يجيب عنه الدراسة : لماذا تعددت القواعد وتدافعت ؟ ولماذا تكاثرت الهوامش النحوية ؟ ولماذا هذا القلق المورق في القواعد والشواهد ؟ لماذا تورم الكتاب النحوي ، وتضخمت الأسفار ، لماذا هذه التآليل والتواءات المستنبطة على سطح كل قاعدة من قبل الشاذ والنادر والقليل ، والجائز ، والأوجه .

وقدرنا أن الجدلية ، في بعض منابها ، تتحذر في أعماق تاريخ اللغة فتوفرنا على منابها الأولى ، السامية والفصحى واللهجية ، إذ مرت اللغة في قنوات تاريخية .

وقدرنا أن بعض معالم الجدلية ورسومها يرتد الى مناهج الرواية والجمع والتدوين فالتفتنا إليه في وقفات مفصلة تبحث السبب ، وتشخص الظاهرة وتنبه عليها فتصح بالعلاج المقترح .

وقدرنا أن مناهج النظر النحوي لدى النحاة لها علاقة حميمة بهذه الجدلية وأسبابها ، فتمكنا قليلاً بين يدي مناهجهم القائمة على الرؤية الإئتلافية في المستويات اللغوية ، وفي مناهجهم المتشعبة .

ولما استتمت لنا صورة العربية ، على وفق ما قدرنا ، واستقر في روعنا مواقع الجدلية وأسبابها ، واطمأن البحث إلى أن ما وقع يسوغ التحديق والتنقيح في النصوص ، وثبت في قناعاتنا أن النصوص ، طراً عليها تلعب وتقول وتنقص يتقاضى الدارس البحث عنه وفيه ، وهو مطمئن إلى حجمه ووجاهته ، لما توافرت لنا كل هذه التسويغات المعقولة المتوجهة ، عن لنا أن نجترح منهجية مقترحة ، لا إخال أن أحداً سبقنا إلى اصطناعها ، لعلها تسعف في تقويم النظرية اللغوية برمتها ، ونفعها الريادي مزدوج ، يسعد في تقويم النصوص وإصلاحها ، وفي الوقت نفسه يسعف في إصلاح القاعدة النحوية برمتها ، فالفائدة ، بإذن الله ، وعلى نحو ما نقدر ، تشبه أن تكون موجهة إلى النص بالدرجة الأولى ، ويعقبه ، أو يترتب عليه تغيير جوهري في مؤدى القاعدة المؤصلة على النص الذي نابه توجيهه جديد .

وفي الخاطر الأول يبدو الأمر يبدو الأمر مقلقا أو قلقا ، بيد أن الأمر إذا استقام لنا وأمکن تطويره على نحو تضافري تساندي ، لعله يخدم ، بعدها ، النظرية التحوية العربية .

كانت الدراسة مرتبهة ، وذلك ملموح من العنوان ، بالقواعد والشواهد ، تاريخا ومتنا . عمد البحث إلى تعقب الشواهد ونخلها . واحتبى من الروايات ، على وفق ضوابط موضوعية مرجحة ومشخصة ، ما هو قمين بإذاعته بين الناس لاستفاضته ووفرته ، ولا يصح أن يظل حبيسا ، والناس في تخالط حول ما يجوز وما لا يجوز ، وهم لا يدرون أنهم في عتوهم ولجاجهم في عماية من أمر الرواية الحققة .

ونحن في صنعنا هذا لا نتقصد ، البتة تنقصا أو تشنيعا أو تفحيشا على أنباط الرواة ، أو ألباء النحاة الأجلء ، بل نستدرك لعلنا نصلح . وإن هي الاهنيات لا تعيب ، ولا تشكل مشالب على العلماء الأجلء من السلف الصالح . ونحن نستشعر إجلالا مستلتما لجهود الحذاق الخيرة ، وما كدسوه من هياكل نظرية تنتزع الاعجاب ، وهي رداء لنا على تهضم العربية ، وتحفظ نظمها .

وما لنا نتهيب !

من الخير كل الخير ، أن يستدرك الحفدة على الآباء والأجداد ، فأنظارهم ليست ثبوتية مطلقة تبعدها ونثوتنها ، فالأنظار العلمية لا تعرف المطلق ، ولا تعبد النمذجة وتترق أبدا إلى التجاوز ، وتمج الارتهان . وأقوال السلف ليست منتهية لا معقب عليها ، فلنا أن تتوسل بمعطيات العصر وتقنياته ، وما اجترته علينا الحضارة من مناهج حادثة جسورة ، احترم منها السلف ، لعلها تسعف في الظفر بجديد ، أو على الأقل ، تصحيح القديم وتزيينه وطرحه بمنطق العصر ، ولا خير فينا إذا استسلمنا لخطر الاستنامة الكسيحة للإرث ، أو الانابة المستخذية للقديم ، من قبل أنه قديم ليس غيرا

ولعلنا بهذا نسهم في إساعة الموروث وإسلاسه ونروض الناس على تقبله وتخفف من إجحاف الناس من هذه الأنظار أو تعبس الناس لها أو تصعيرهم لها والعزوف عنها ، لا لجفافها ، أو عقمها ، بل لتقاصرنا في طرحها في خطاب معاصر أخاذ محدث .

ولما استقر الأمر لدينا بأن النصوص تحيبتها أيدي التنقص من الرواة والعلماء ، وهم يسعون لتحويلها والحفاظ عليها لم نبال صرخة الرضي - برد الله مضجعه - ولم نصدع لها ، إذ يقول : "والانصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجوز ردها وإن ثبت أن هناك رواية أخرى (١) إذ أن فيها تحجيرا وتثبيطا للهمم المتطلعة . ولعلها من قبيل التزويج للرواة وصدق الرواية ، والتسخية بالنفس عن اتهامهم ، واصطناع على الثقة المطلقة بمروياتهم .

منهج الدراسة :

وتحاشيا عن الانزلاق في الارتجال والعشوائية ، اصطنعنا منهاجا لاحبا نلناه البحث ، تهدينا به طوال الدراسة لا نريم عن أطره .

تستهدف الدراسة ابتداء الشواهد ، ولا سيما الشعرية منها ، إذ تشكل العمود الفقري للقاعدة النحوية . ولا مشاحة أن النحاة تقصدوا الشواهد الشعرية واستهدفوها بالتبصر ، من قبل أن العربي شديد الاهتزاز لجيد الشعر ، كثير التملؤ من نميره الفياض ، ولما كان الشعر أكثر الكلام مباءة للتلعب ، ولا سيما أن الناس يومئذ يملكون من أمور لغتهم أزمتهما ، فما أيسر التلعب بالنصوص الشعرية ، وأما أسهل رتقها أو رفوها لذا كانت الجدلية أوفر ما تكون في الشواهد الشعرية ، التي جعلناها هدفا جليا للتخل والتنقير والتقويم .

فجاءت الدراسة لهذه الشواهد أشبه بالمنحى العملي الاجرائي ، لتتخب البحث جملة من الشواهد الشعرية القلقة في روايتها ، بتعدد أوجه روايتها ، مما يحرم القاعدة أو يقوضها أو ينسخ هوامشها فيوجدتها ، ثم عاجلناها على وفق المنهجية التالية :

١- أنشدنا الشاهد الشعري ، ابتداء على نحو ما انشدته المظان ، في الجملة ، وحققناه ، ووثقنا مصادره ، على وفق القراءة الفاشية لدى جمهرة النحاة .

٢- عرضنا القاعدة النحوية المؤصلة على هذا الشاهد ، على وفق رؤية النحاة الذين اجتبوا هذه الرواية ، وعرضنا الأوجه بإيجاز غير مخل ، وآثرنا أن ندع للقاريء حرية الظفر بالتفاصيل

(١) شرح الكافية : الرضي الاستراباذي : ٣٨/١ ودار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٥ م

والجزئيات، في الرجوع إلى تلك الأمهات وبينما ما جرته هذه القراءة من تعدد أو تشعب أو تناف في القاعدة، وما أعقبته من هوامش أو استثناءات أو أعاريب متدافعة، وما أفرزه النحاة من تناكف أو تماحك أو تناكر.

٣- عمدنا إلى التنقيب عن أوجه أخرى للنص ووسمناه: تحرير الشاهد من المظان، فاختلفنا إلى المصنفات الأدبية والنحوية واللغوية نستطلع رواية الشاهد، ثم ثبت هذه الروايات جميعاً، على تعددها.

٤- وعقب ذلك، اجتينا رواية متوجهة، على وفق تقديرنا، وعلى وفق مرجحاتنا وضوابطنا، التي ربما تكون أحياناً سائغة مقبولة، وفي أحيان كثيرة، قد تكون متهافة مضطربة، ولكننا، لا نلزم القاريء بها، بل هي مجرد رؤية، ولكن بحسبنا أننا أنسخنا للروايات الأخرى ونبشناها، وسلطنا عليها الضوء، ونفشنا فيها الحياة. وحسب القاريء أن يتملى هذه الأوجه وينظر عقب ذلك أمر القاعدة إلام يصير، قد تصير القاعدة أحياناً قبض ريح، فتتسخ وقد تنسخ الهوامش المقامة بإزائها، وقد تتوحد القاعدة وتتشدب وتهذب، وتتسق وتطرّد، فبذلك تسهم القراءة المجتابة ولا تثريب على الناس في اجتناب ما يحلو لهم، مع التمكين بالحجة والمنطق، ولا جناح علينا إذا تعثرنا في اختيار الوجه الأقرب.

ووسمت هذه المرحلة بعنوان: صورة القاعدة بعد تحرير الشواهد.

وجعلت هذه الخطوات هدى على الطريق نهتدي بها، ونجعلها منهجاً عاماً يوطر خطوات المعالجة في هذا المستوى.

وتبدى لي أن النحاة أظفوا بوجه واحد من الرواية، توفروا عليه وأداروا دراساتهم حوله، لما ينطوي عليه من غريب اللغة ونادر الأسلوب، كي يسعف في استظهار براءة المعالجة، للتنفج والابتهاج، وليكون ميداناً للتنافخ والابراه على المقدرة والتفوق، ولعل في وكدهم أن لو استهتروا بالرواية الأخرى، على ما فيها من يسر وإسماح لأغنت عن كل هذه الأوجه والمداورات والمطارحات المفضية إلى التعددية المنفرة في القاعدة النحوية، فتمس القاعدة برمتها بالقلق أو الحدية أو التسبب وتسم الفكر العربي كله بالاضطراب والتدافع وغياب المنهجية الحصيفة. مع أن في

العربية مندوحة من التوحد والاطراد والاتساق ما يلذ هذه اللغة للناس ويسلسها ، لو أن القواعد أقيمت بأنظار أفضل ، ولو أن الشواهد نقيت وشذبت على وجه متقبل متوحد .

وتفاضني تتبع الشواهد ونخلها ادامة النظر والتعقب المستقصى للروايات في الأمهات من مثل كتاب سيويه ، ومقتضب المبرد ، وأصول ابن السراج ، وجمل الزجاجي ، وإيضاح أبي علي الفارسي ولمع ابن جني وخصائصه ، وشواهد المفصل وشرحه ، وشواهد المغني وشرحها ، وشواهد ابن هشام ، وشواهد الخزانة الثرة المستفيضة ، وشواهد السيوطي في الدرر ، والمعجمات اللغوية ، ولا سيما لسان العرب ، وتوفرت على مصنفات الشروح الأدبية ، ولا سيما شروح المعلقات والأصمعيات والمفضليات ، وسائر المصنفات الأدبية ، أو التاريخية وغيرها . وقد لاقيت ألقى في النصوص يوسف عليها ، منها كثرة التلاعب بالنصوص ، إذ لا يكاد يسلم نص على وجه واحد مطرد في المظان .

ومنها تقطع النصوص على وفق نظرية الاختيار التي تقطع اللحمية بين أجزاء النص ، فتدعه مقطوع الأوصال .

واجترحت جملة من المرجحات نستأنس بها ، أو نتقوى باختياراتها ؛ لتؤثر رواية على رواية ، ومنها قدم صاحب الرواية وقر به من تاريخ قائل النص زمنيا ، ولكننا نصطدم بخزم يصادر علينا جملة من مواضعنا منها أن معظم المرويات لرواة متقدمين متقاربين في الزمن .
ومنها مبلغ الثقة والمصادقية للراوي .

ومنها عدد المعضدين المساندين للرواية وللمادة المروية .

وقد نتقوى بتوجيه الرواية بطبيعة الراوية ، هل هو لغوي أم نحوي فإذا تساوت الروايتان وتداقعتا ، رجحنا رواية الأديب اللغوي ، على زوايت النحوي ، من قبل أن الأديب اللغوي ليس من همه أن يلظ برواية ، أو يستهتر بوجه نصي كي يرجح نظرية ، أو يدافع عن رؤية نحوية ، بمقدار ما يهمه صدق الرواية وصحتها ، إذ نقدر أن النحوي معني باستزفاد نصوص يتقوى بها ليعضد نظريته ، فقد يتعاضه ، أو يفتنت تنبلا ، استثناسا بما هو مائل مستشعر في ممارساتنا اليومية ، حين يأنف أحدنا أن يرمى بالقصور ، فتزني أبصارنا إلى عمل أي شيء ، أحيانا ، لدفع مثلبة ، توقي

التنقص أو توخي استجلاب مغنم ، ولا سيما بين يدي عليّة القوم ، نعول عليهم في الارتزاق أو تسنم مقاعد عز . فصورة العربية لدى النحاة تكاد تفارق ، أحيانا صورتها لدى المظان الأدبية .

ومنها الاحتراس من النصوص التنافسية التي تنشُد في مقام ، من مقاصده احراز السبق وتسجيل الفوز ، على نحو ما نشهد في المناظرات النحوية في البيوتات والبلاطات . وتهدى كثيرا بتوجيهات العلماء .

وتارة نتوقف حين لا يبيح لنا الموقف الترجيح ، ونكل الأمر الى جهود غيرنا في هذا الصدد ، تحوبا وتألما .

ولا نكاد نرجح إلا في الأمور المنكشفة التي بان عوارها . وذلك في الشواهد الفاقعة الحارة التي تصطبج الجدلية في روايتها بشكل جلي لافت .

أما منهجنا في باب الدراسة التاريخية للجدلية فقد تقوم من تتبع تاريخي مفصلي لجذور الجدلية في أطوار العربية وفي مناهجهم في إقامة نظرية النحو العربي ، وقد كان تبعا لازبا لا حيود عنه ، من قبل أنه يظهرنا على أسباب الجدلية ، ومنابعها سواء في الرواية أو التنظير ، وتمثل ذلك في توارد السماع وتقارع الانتزاع ، أو تقارع السماع واضطرابه ، واضطراب الانتزاع وتقارعه ، مما أفضى الى هذا الاضطراب في القواعد والأنظار النحوية ، فغاب الاطراد والتوحد والاتساق ، بسبب البناء على مستويات لغوية متعددة متداخلة متعاقبة ، وبسبب التفاوت والتخالط في المناهج التي وظفت لإقامة هذه الأنظار .

وقد كان للرواة يد لا تجحد في التلعب والتخليط ، إذ خلطوا اللغة باللغية والفصحى باللهجة ، والكثير بالنادر ، مع أن منظور تقاريراتهم يقتضي إقامة اللغة على مستوى لغوي متوحد هو اللغة الأدبية المشتركة ، فتم مفارقة جسيمة بين تنظيرهم المثالي المركز في الأذهان ، وممارساتهم العملية الاتلافية التخليطية ، فتمازجت الأصول بالفروع والثوابت بالمتغيرات ، فافترزت أنظارا متدافعة متناكرة متشعبة بحار الدارس فيها ، وربما يزهدها وينفر منها ، ما كان أغناهم عنها .

٣-المرود العملي للبحث:

ويتقافز إلى الأذهان سؤال مشروع ، إبان الفروع من هذا البحث : كيف يمكن أن نثمر معطياته لخدمة المشروع النحوي العربي ، ولا سيما قواعد اللغة ونظمها ليصار إلى تفعيل تلك القواعد وإثرائها ، وحققتها بتوجهات طريفة ، وتنقيتها من الشوائب .

وقلنا غير مرة أن النحو يستهدف ، ابتداء ، اللغة ، في نصوصها التي تهدر بها الألسنة ، أو التي ترعف بها مراعف الأقلام ، واللغة في مستواها الإبلاغي الاعلامي التوصيلي ، أو في بعدها الإبداعي .

وإذا قدر لهذه الدراسة أن ترى الحياة ، وإذا استقامت بهذه التراتيب وهاتيك المنهجية فإن لها آلاء جمّة تصب في النتائج اللغوية والنحوية .

يتوجه البحث إلى تنقية الشواهد ونخلها وتقويمها ، عقب وضعها في ميزان النقد والتمحيص ، والسعي نحو رسم صورة متقبلة متوجهة لها .

وإذا تأتي ذلك انعكس على القاعدة النحوية ، وهي مستهدفة في البحث بنقض التنافي والتعدد والتناكر ، وكثرة الاستثناءات والحواشي التي تستتبت على سطح القاعدة الرئيسة . وحينئذ أزلنا قههم الناس وتعبسهم لهذه القواعد فضلا عن اللغة نفسها ؛ من قبل أن ذلك إنما هو وليد الإجحاف من القواعد النحوية في الصورة الراهنة ، فالعربية ربة حضارة ، وربة مدنية فما أجفل منها الناس يوما . وحينئذ يتحقق للرؤى النحوية المهذبة المشذبة المتكعبة تطرية وتنديّة وإسماح وإفضال ، فنحسر العلاقة بينها وبين الدارس بله القاريء العربي ، فالقاريء يتشظى ألما للفكر المتناكر المتدافع، ويتشمس للتشردم والتشعث في الفكر ، ويهش ويستروح للتوحد والاتساق .

وفي ذلكم منافع جمّة ، وإن كان مراما دونه حدد .

ففي البحث توجه إلى تنقية النصوص .

وفيه أطروحة إلى توحيد القواعد وأطرادها .

والتزام جاد بالمناهج المتخيرة ، والاستبقاء على مستوى لغوي متوحد واطراح اللهجات والنوادز والشواذ .

ولا يخفى أن النحاة كانت لهم يد لا تجحد في إقامة النحو على لغة اتلافية ، تجمع أمشاجا من المستويات اللغوية من الفصحى والمستوى اللهجي ، ومن الشعر والنثر ومن القرآن الكريم بقراءاته ، والحديث الشريف برواياته ، مع أن لكل مستوى لغوي مواضعه الفنية ، ومعلوم أن انبساط الأدب النثري ، وانقباض الأدب الشعري ، يجعل الاعتماد ، في إقامة النحو ، على الشعر وحده مغامرة ومقامرة ، لا تخلو من التعسف . يقول أبو حيان : معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب وتجنب الخطأ من ذلك ، وإن زاغ شيء عن هذا النعت ، فإنه لا يخلو من أن يكون سائغا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد ، أو مردودا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم . فأما ما يتعلق باختلاف لغات القبائل فذلك شيء مسلم لهم ، ومأخوذ عنهم ، وكل ذلك محصور بالتبع والسماح والقياس المطرد على الأصل المعروف من غير تحريف . (١)

ونحترس ههنا بقولنا : ولا يحسن إنسان من الأناسي أننا نوذن في الناس بمنهج التضييق والتشدد ، وجمع الناس على منهج لغوي إمام ، ونتبذ التوسعة وملاذات التعددية ، التي تشكل خطوط دفاع ، يلوذ بها الضعاف .

كلا ما هذا من مقاصدنا ، بل ينبغي أن يفرق الناس بين التوسعة الرخاء ، المنضبطة المتسقة ، فهي أروح وأبقى والتسيب الذي يميز كل شيء ، بالتأصيل على وجه نادر أو شاذ أو رواية محرفة يتمترس خلفها الضعاف ويتحصنون .

وإحال أن إنجاح هذه المقاصد وإنفاذها سيسهم في تنقية الشواهد والنصوص اللغوية . ومن ثم ستفضي إلى إسلاس القاعدة وإساعتها للناس موحدة مطردة . ولا غرو أنها ستزيل كثيرا من غشاء المناهج المتخالطة التي استرفدها النحاة في تأصيل القاعدة ، متحانفين عن المناهج التي تواضعوا عليها ، ولكنهم ارتدوا عنها ، وأوطؤا في أعقاب الرواة والعلماء وفي التخليط بين مستويات الأداء اللغوي ، وتداخلها .

٤- الدراسات السابقة:

من الخير للبحث أن تتوفر على بعض الدراسات المضاهية لدراستنا؛ كي تبين موطىء أقدامنا، ولكي نوطىء السبيل لدراستنا ، ولنوضح ماذا يمكن أن يضيف البحث . وليس يخاف أن مسيرة البحث العلمي تشبه السلسلة ذات الحلقات التي يأخذ بعضها بعنق بعض في التكامل والاستئناس والإضافة . كل يضيف حلقة يحلها في الموضوع اللاحق لسداد ثغرة ، فيتنامى البناء العلمي ويتشامخ ، وتظل الأواصر مشدودة ، والتواشج متواصلة ليصير البحث العلمي فكراً أقرب من كمال وأبعد من نقص .

ما من بحث في النحو وتاريخه وأصوله إلا مس الشواهد النحوية مما على نحو ما، على وفق منهجه ومقاصده. بعضهم يمس مما ابتدائياً خفيفاً وآخرون يمعنون في تصنيف الشواهج وعبوبها، ومواطن القصور فيها . ولكني لا أعرف بحثاً نهج منهجنا هذا في تتبع الشواهد ونخلها واصلاحها ودرس أثر ذلك في القواعد والانظار النحوية ، على نحو صنيعنا ، بل ظلت جل الدراسات تتناوش الشواهد من الخارج ، وجلها على قرو واحد .

وسيعمد البحث إلى تتبع أظهر الدراسات في هذا الصدد .

وآثرنا أن نفرق هذه الدراسات في محورين :

المحور الأول : الدراسات المتقدمة ، وهي دراسات لهجت بالشواهج الشعرية من لدن سيويه حتى عبد القادر البغدادي ، صاحب الخزانة .

المحور الثاني: الدراسات الحديثة ، وسنكتفي بالدراسات الشاهدية الصلبية .

١- أما الدراسات القديمة فجلها يتمحور حول شواهد كتاب سيويه ، الذي استقطب

(١) الامتاع والموانسة : أبو حيان الترجيدي ، صححه وضبطه أحمد أمين وأحمد الزين ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ،

١٢١/١ وينظر : في آثار مرانة العربية وغناها اللهجي : دز يحيى الدين رمضان ، بحث في مجلة اليرموك ، المجلد الثاني ،

العدد الثاني سنة ١٩٨٤ م ص ٤١ .

بحوثهم وأنظارهم فظل النحاة دهرًا يتعبون شواهد سيويه ، ويتحولونها بالدرس ، وנסلوا دراسات حمة .

ضافية تتحلق حول شواهد الكتاب بالشرح والتفسير ، وعزوا الشواهد الشعرية ، أو بالتوجيه ، أو بتقويم الرواية . " إذ لقي الكتاب منذ ظهوره حظاً سعيماً لدى العلماء ، فتكاثر خدمته وقد أدى إلينا التاريخ منذ القرن الثالث الهجري إلى القرن التاسع ، أسماء طائفة من كبار العلماء قاموا على خدمة هذا الكتاب ، بين شرح له ، أو تعليق عليه ، أو تفسير لأبياته أو كلام على أبيته (١)

وتطالعنا المظان بياكورة المحاولات التي تشاغلت بشواهد سيويه ، منسوبة إلى أبي عمر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ) يقول : نظرت في كتاب سيويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً ، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها فأنبتها ، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها" (٢)

وظفق الدكتور رمضان عبد التواب يبحث عن هذه الخمسين " وكان كلما ظفر بنسبة جملة منها تتزايد هذه الخمسون فقال : غير أن هذا الظن كان سراباً ، فقد عرفت بعد الإحصاء أن جملة غير المنسوب في كتاب سيويه تبلغ ٣٤٢ موضعاً . ولذا سماها : أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيويه . (٣)

وألظ الناس بشواهد سيويه ، وانبرى الخدمة لدرمها بين حام بالجدل الميين، وذاب بالشرح أو بالعزو أو التوجيه ، وكلهم مطمئن إلى صحتها ، في الجملة ، وقد كفانا المرحوم عبد السلام هارون مؤونة ذكر أسمائهم وتواليهم ، فربت على سبعة عشر مصنفًا بين مطبوع متداول ، ومخطوط

(١) الكتاب : سيويه، تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، المقدمة ٣٥/١ .

(٢) الفهرست لابن النديم ، طبعة دار المعرفة ، بيروت ص ٨٤ ، وخزانة الأدب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٧٩م ١٧/١ ، ومقدمة الكتاب لسيويه ٣٣/١ .

(٣) أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيويه: دز رمضان عبدالتواب، بحث في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد

في المتناول ، مستطرة في مقدمة كتاب سيويه . ولعل من أكثرها شيوعاً بيننا : شرح السيراني (ت ٣٨٥هـ) والأعلم الشينتمزي (ت ٤٧٦هـ) وأهل عبد الله الثلويين (ت ٦٦٠هـ). (١)

وعمل أحمد راتب النفاخ ، فهرساً نافعا لشواهد سيويه ، فانضاف اسمه إلى جملي خدمة كتاب سيويه من المعاصرين .

٢- شرح شواهد كتاب الجمل للزجاجي ، وقد أربت على ثمانية عشر شرحاً ، جلاها أستاذنا الدكتور علي الحمد في مقدمة الجمل . (٢)

ويبدو لنا أن إرجاع النظر في الشواهد كان في مرحلة متأخرة ، وذلك عقب استقرار الدراسات ، وبعد تدوين اللغة ، إذ أضحت الأنماط اللغوية تحت اليد والبصر يمكن ترديد النظر فيها والتحديق فيها ، ومحكمة الرواية ، والتنقيح في صحتها أو عدمه . على نحو ما نلاحظه في خزانة الأدب للبغدادي .

٣- شروح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي .

ومنها شرح للقيسي (ت ٥٦٧هـ)

وشرح آخر مطبوع متداول ، وهو شرح شواهد الإيضاح لابن بري المتوفى سنة

(٥٨٢هـ). (٣)

٤- الشواهد الكبرى والصغرى للغيبي (ت ٨٥٥هـ)

٥- شرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي (ت ٩١١هـ) وهو شرح واف جليل يسعد الدارس بألوان المعرفة الأدبية واللغوية والنحوية ، ويعمد إلى توجيه الشواهد وروايتها ، وتصحيحها .

٦- خزانة الأدب : لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) وهو يشرح شواهد الرضي على الكافية . ويعد من أجل الشروح وأوفاهها ويجلي النصوص ويدقق فيها ويحققها صنيع البصير الخبير ، وبمذك

(١) الفهرست : ٩١

(٢) مقدمة كتاب الجمل للزجاجي تحقيق د. علي الحمد ، دار الأمل ، الطبعة الأولى ١٩٨٤م ص ٢٥-٢٣

(٣) شرح شواهد الإيضاح لابن بري ، تحقيق دز عبيد مصطفى درويش ، القاهرة ١٩٨٥

بتعقيبات العلماء ورؤاهم حول النصوص ويطالعك بنقول أمينة موثقة ، وتمحيص لطيف ، لا يستغنى عنه البتة . وقد أفدنا منه كثيرا ، إذ كان موثقا في نخل النصوص وتعقب الروايات .

٧- تكميل المرام لشواهد توضيح ابن هشام للفاسي (ت ١١١٠ هـ)

٨- فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل لمحمد العدوي (ت ١٢٨١ هـ)

٩- الدرر اللوامع على همع الموامع للشنقيطي ، وفيه تتبع لطيف للروايات وتوجيه للنصوص .

هذا ، وقد كان عبد القادر البغدادي ، في الخزانة يتبعه على الدارس ويرفده بثبت مستفيض بشرح الشواهد ويقبس منها ، ويدع للقارئ التقصي والمتابعة ، وهي تسعد الدارس كثيرا في تتبع الشواهد ، المستطرة في الخزانة .

ومما يميز هذه الدراسات المتقدمة أنها تسير ، في الجملة ، على قرو واحد تعمد إلى شرح الغريب أو المناسبة ، وترجمة لصاحب الشاهد ، ثم التوفر الشديد على توجيه الشاهد توجيهها إعرابيا مستفيضا ، والاصرار على ذكر أوجه الأعراب كافة مهما تعددت ، وبيان الخلافات في الأوجه بتبسط عمل متدافع يضيق به القارئ ، أحيانا ، حرصا منهم على نقل الصورة واضحة شاملة بأمانة وثقة . وحلهم عيال على روايات سيويه وشواهد ، يترسمون ولا يكادون يجيدون عنها .

ومما يؤخذ على هذه المصنفات تقطيعهم النصوص تقطيعا يذهب بوحدها وربما ذكروا البيت السابق أو اللاحق حسب ، وهذه شنشنة نعرفها من جل الدارسين ، فالميل إلى بعثرة النصوص ، والتركيز على البيت الشاهد ، أو نصف البيت موصل على ذهنية مركوزة في نفوسهم ، تشخصها إثار المعالجة الجزئية الناقصة للنصوص . فابتسار النصوص وفصمها يحرم الدارس من إمكانية رؤية النص مسلوكا في صعيد كلي متسق ، تتيح له رؤية النص في إطار كامل شمولي ، متواشج التراكيب فذلك خير من تقطيع النصوص وبعثرتها . ولعل نظرية الاختيار كانت سائدة في معظم الوقائع الفكرية وإقامة الأنظار البلاغية أو النحوية أو اللغوية أو النقدية .

قضايا يشتجر حولها النحاة في أنظارهم وطروحاتهم . (١)

وجل طروحات الدراسة ممحضة للنظريات النحوية ، والعلوم التي تسلفت على القاعدة النحوية ، عمد إليها النحاة ليسيفروا قواعدهم ويسلسوها ويقدموها على صحاف من التأويلات والتعليقات ، والسعي إلى منطقة النحو وفلسفته فاستحال إلى ترف ذهني نظيري ثقيل ، فعاد وبالا على النظرية النحوية ولا سيما القواعد والمعالجات اللغوية ، المغرقة في الفلسفة والمنطق وعلم الكلام مما حدا بابن مضاء بالثورة عليها ناقما معنفا .

وتطالعنا دراسة أخرى محدثة ، تعنى بالشواهد النحوية موسومة بعنوان : عصور الاحتجاج في النحو العربي ، للدكتور محمد إبراهيم عبادة .

عرض فيها جملة من القضايا منها ، الواقع اللغوي في الجاهلية ثم صورة اللغة في الإسلام ، ثم تصدى لبحث مسألة اللحن وأسبابها ، وقضية الإعراب ، ثم جلى مسألة وضع النحو .

وناقش في أحد الأبواب : مصادر الاحتجاج في النحو العربي وهي : القرآن الكريم ، والحديث النبوي ، وكلام العرب من شعر أو نثر . ثم عرض المعايير الموضوعية للنصوص الاحتجاجية . ونبه على قضية النحل ، واقتعال النصوص ووضعها ، وانتهى إلى القول : إن هذا الشعر المروي بعامة ، والجاهلي بخاصة ، لا يمثل النص اللغوي الصادر عن الشعراء أنفسهم ، ولكنه يمثل اللغة في فترة رواية الشعر ، حين لم يؤرلوا إلى ديوان مدون ولا كتاب مكتوب . (٢)

وهذه أطروحة ستاهية في الخطورة ، بيد أن الأمر فيها أضحي محسوما لصالح هذا الشعر ، على أنه واقع ، ويحسن ترميمه ، والسعي بجد ، لإعادة هيكلته بصورة تحفظ عليه صورة متسقة ، بالرجوع إلى اللطآن ؛ لبناء صورة معقولة مقبولة متوحدة .

ويعرض المؤلف جملة من الشواهد المحرفة ، مع عرضه لأسباب تحريف النصوص ، أو وضع

(١) أصول النحو العربي : د. محمد عبد ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٦ ص ٣١٣ .

(٢) عصور الاحتجاج في النحو العربي : د. محمد إبراهيم عبادة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ ص ١٨٦ .

بعضها وافتعاله ، وينصح لنا بوجوب لزوم الدقة والحذر ، والتبصر الدقيق لدى إنشاد هذه الشواهد والبناء عليها . (١)

ووقعت لنا بأخرة دراستان حول الشواهد النحوية ، وضرورة نخلها وتقويمها .

أما الأولى فهي بعنوان : شواهد سيويه من المعلقات ، للدكتور عبد العال سالم مكرم . وتقع في مئة وأربع وثلاثين صحيفة .

وعرض في الفصل الأول والثاني رحلة الشعر الجاهلي في رحم الزمن . ثم ناقش رواية الشعر وجمعه ، ثم مسألة الانتحال . وانتهى إلى أن الشعر جمع ثم دون وأنه حقيقة لا يقبل الجدل ، وواقع لا يقبل الإنكار . (٢)

ويعلل لاحتجاج النحاة بالشعر في اللغة والنحو ، من قبل أن له قداسة راسخة في النفوس . ويذكر نماذج منه ، ومنه الغريب ، والنادر والأضداد ثم يقول : وإذا كانت شواهد المعلقات وهي ما هي في مجال التوثيق والرواية ، لم يثبت معظمها في مجال النقد ، فكيف بالشواهد الأخرى من الشعر الجاهلي ، ومعظم هذه الشواهد يجب أن يعاد فيها النظر ؛ لأنها اهتزت في ميزان النقد ، وباهتزازها اهتزت القواعد التي حررت في مجالها . (٣)

ونحن نذهب إلى ما ذهب إليه المؤلف بأن الشعر الجاهلي ولا سيما الشواهد النحوية عرض لها في رحلتها في قنوات الحياة ، من التفسير والتحريف ، ما لا يخفى على ذي مسكة من نظر محايد منصف ، آية ذلك تعدد الأوجه في الرواية التي تطالعنا بها المظان ؛ لذا اقتضى التمكن لديها ورجع النظر فيها والسعي لاصلاحها ، وهذا يعزز ما صدعنا له ، ونهضنا لإنفاذه .

ونهض باحث بأخرة ليستتكر صنيع الدكتور عبدالعال مكرم ، ونعى عليه وشنع ، وربما أفحش ، من قبل أنه تكلف هذا الجهد في التحديق في هذه النصوص وعرضها على محك الامتحان

(١) عصور الاحتجاج في النحو العربي: د. محمد ابراهيم عبادة، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠ ، ٢٦٩ .

(٢) شواهد سيويه من المعلقات : د. عبد العال سالم مكرم ، م، سمة الرسالة ، ط ١ بيروت ١٩٨٧ ص ٣٠ .

(٣) شواهد سيويه من المعلقات : عبدالعال سالم مكرم ١٢٥ ، ١٢٦ .

والتدقيق ، وأذن في الناس بلزوم الاستثناء في التعامل مع النصوص الجاهلية والمتقدمة قبل تأصيل أي نظر عليها .

وذلكم البحث كان بعنوان : اختلاف الرواية في شواهد سيويه لمصنفه الدكتور حسن موسى الشاعر .

في مبدأ البحث يذهب المؤلف إلى أن الشواهد النحوية تكاثرت روايتها وتعددت ولا سيما شواهد سيويه ، وسائر النحاة . " ولم يكن سيويه بدعا في ذلك فقد كثرت شواهده الشعرية ، ووقع في كتابه ما وقع من اختلاف الروايات في بعض شواهده ، على الرغم من عنايته بتوثيقها ، ونقلها عن الثقات . (١)

وعقيب اعتراف المؤلف بأن الشعر الجاهلي لحقه ما لحقه من أدواء الرواية في التصحيف ، والتحريف ، ومسح النساخ ، مما يتقاضى الدارس إدامة التنقيب ، إلا أن المؤلف لا يسمح بالتصدي لرواية الشواهد وإصلاحها ، ويشدد النكير على مقارن هذا الصنيع يقول : وقد اعترض على شواهد سيويه بعض المعاصرين في كتاب له بعنوان : شواهد سيويه من المعلقات في ميزان النقد ، فراح يتهم سيويه ظلما وجهلا بالتحريف والتزوير والغفلة وحشد كلاما مليئا بالأغلاط والمغالطات والاتهامات ، فرأيت أن أستقصى هذه القضية في هذا البحث . (٢)

وتساءل : لماذا ثارت حفيظة المؤلف إزاء صنيع الدكتور عبد العال مكرم وهو مشروع ، ولم تثر على أناسي أوغلوا في اتهام الشعر الجاهلي ومنهم ابن سلام ، وأبو هلال العسكري وصاحب خزنة الأدب ، الذي طالما رد روايات جمة وأصلح غيرها ، وكذلك صنيع طه حسين ، في الانتحال . ويحجر المؤلف واسعا إذ يقول : بأننا لا نستطيع أن نجزم بالرواية الصحيحة التي جاء بها الشاعر؛ لننفي ما عداها . (٣)

(١) اختلاف الرواية في شواهد سيويه : د. حسن موسى الشاعر ، دار البشير ، عمان ١٩٩٢ ص ٧ .

(٢) المصدر نفسه ص ٨ .

(٣) اختلاف الرواية في شواهد سيويه : د. حسن الشاعر ص ٤٨ .

والحق أن المرء يمس رسيسا من الافراط والتهافت لدى المؤلف ، وأنه كان قاسيا في هجومه ، إلى الدرجة التي تحس معها أن له ترة لدى زميله ، إذ استهدف شخصه أحيانا فضلا عن آرائه ، وهذا لا يسيغه البحث العلمي ، والحجاج المنطقي ، ولزوم التعايش مع الرأي ، والرأي الآخر ، وانتباز الرأي الأحادي المستبد الذي يحتكر الفهم والمعرفة .

ثم إن كل شيء في إرثنا المتحدر من عصور متقادمة ، قابل للشك ورجع النظر ، ووجوب التمحيص والتصحيح ، ليس القرآن الكريم . وإلا فقد حجرنا واسعا ، وحاصرنا الابداع وقتلناه . ونستذكر قولة لعمر بن جلون مستطابة ، تصف هذه الممارسات وتدين هذه الرؤى : إن الذين يضعون شبابنا المثقف أمام ضرورة الاختيار بين شكلين من اشكال الاستلاب الفكري والحضاري ، بين التوقوع في تراث يفهمونه فهما خاطئا ومن ثمة النكوص إلى الوراء لاجترار ماض بجمد مموه إلى أقصى حد ، وبين الارتقاء في أحضان الثقافة الغربية الليبرالية بدعوى التقدم والمعاصرة ، ومن ثم التكر لتراثنا الذي نجده وراءنا دوما ، شئنا أم أبينا ، والذي يزخر بعناصر كثيرة خصبة تقدمية إنما يصدرون في ذلك كله عن استلاب فكري لم يستطيعوا التحرر منه ، وعن هيمنة هذا الجانب أو ذاك على وعيهم أو رؤاهم الفكرية . (١)

وتأسيسا عليه فلا مناص من التوفر على تراثنا المنقى المصفى ، المشذب المهذب وإلا ، انصرف الشداة والمريدون عنه ، شئنا أم أبينا ، إذ صار غير مقنع وغير معقول ، إذا عرضناه على الأجيال بعنه وسميته .

أما الدعوات المشبوهة في تنقص التراث والتخوض في عيوبه ، وصوغ المطاعن حوله ؛ لتفجير الأجيال منه ، فذلك إنما نبرأ منه ، وندينه ونرفضه .

والنمط الثاني من الدراسات المحدثة هو منهج المعجمات ، أي تصنيف الشواهد في معجمات تتحفظ هذه الشواهد وتصنفها في مجموعات ، تسعد الدارس بتحقيقها وردها إلى مصادرها . وهي جليلة النفع . ووقع لنا منها ثلاث معجمات .

(١) اللسانيات واللغة العربية : د. عبد القادر الفاسي ، بغداد والرباط ١٩٨٢ م ٤٠/١

منها فهرس شواهد سيويه لأحمد راتب النفاخ . ومثله معجم الشواهد النحوية لعبد السلام هارون .
ولعل أوقاها وأوسعها معجم شواهد النحو الشعرية لمؤلفه الدكتور رضا حداد، وقد حشد
جملة من هذه الشواهد مشفوعة بمصادرها . وهو معجم جدير بالاهتمام وحقيق أن يذاع بين
الدارسين .

تقويم عام لهذه الدراسات ، وموقع البحث منها:

لا غرو أن البحث العلمي حلقة متصل بما سبق وبما يلحق ، لا تنفصم عنهما تشبه أن تكون
لبنات في بناء متشامخ ، السابق يضيء لللاحق ، ولا يقدر اللاحق أن ينفصم عن السابق ، يتهدى
برؤاه ، وقد يستأنس أو يتقوى ، ولكنه لا يتقبله أو يذوب في شخصه أو منهجه ، وإلا انتفى
التحديد ، وأضحت المسألة اجترارا . ولكن لا مشاحة ، أن الانتفاع والتلاحق واقعان ، لا محالة .

ولا ريب أنني استترت بهذه البحوث الأصلية وانتفعت ، وسعيت أن أسد الخلل الذي تحاشيت
عنه . فحاء البحث ، متبعا مواطن الجدلية في النصوص ومواقع التلعب التاريخي . وبعد أن تشبعت
أنفسنا بتفشي هذه الظاهرة ولمسناها لمس خمس ، تفتن البحث إلى الجانب الاجرائي العملي ، الذي
لم يفتن إليه أحد قبلنا ، وهو التنبه على مواضع الخلل ثم إصلاح هذا الخلل البيوي في النصوص
المستشهد بها ، وعقب ذلك ننظر في حالة القاعدة بعد أن اهترت هذه الرواية الشائعة الفاشية .
فحاء عملنا احتواء مزدوجا للموقف ، وهو نخل النصوص وتقويمها ثم اجتناء صيغة مرضية تقف بإزاء
الصيغة الشائعة لدى النحاة ، ثم الانفتال إلى القاعدة التي أصلت على تلك القراءة ، وإقامتها إقامة
جديدة ، ثم تدبر عقابيل ذلك ؛ إذ أن العلاقة بين النص والقاعدة علاقة حميمة لا تنفصم .

ولقد لمر القدماء بنيتهم المعرفية ، وكفائتهم المهنية تمييرا واسعا لدرس اللغة ، إلا أن ذلك أنقل
الدرس باستحلاب ما هو ليس من جنس اللغة ، على نحو ما هو ملموح أو مستشعر في العوامل
والعلل وكثرة التأويل ، مما أفسد النحو ، فالنحوي كان يمتح من هذه البنى المعرفية ليصب كل هذه
القدرات في خانة الدراسات النحوية فأنقلها .

فما أحرانا أن نصفي النحو من هذه التأليل والنوءات والأوجه والأعاريب التي يتنافخ حولها
النحاة للإنباه على قدرتهم وعمق معرفتهم ابتهاء وتنفخا .

وما أجل أن يقام الدرس التحوي على وجه متوحد منها وأصولاً .

أما في المنهج والقواعد ، فقد وقفنا وبقات مفصلة لا حيود عنها في فصول لاحقة دون إطالة أو تمكث .

أما في الأصول ، فما أحرانا أن نقيم النحو على وجه واحد من اللغة ، إما في الشعر وإما في النثر ، وليكن في القرآن الكريم ، ونجعل الشعر هوامش جانبية ، وبذلك نخلص الشواهد من هذا المنهج التحليلي المتداخل .

وما أجل أن نقيم الدراسة النحوية على وجه واحد من اللغة ، ونطرح الائتلاف وما جره على النحو ، من خلط المستوى الأدبي باللهاجات اللغوية ، والنوادر والغريب والشواذ ، إذن لاستبنتنا نظرية نحوية صافية مطردة مقبولة ، تم على عقل متوحد يمتلك رؤية شاملة دقيقة .

وينبغي ألا ينسرب القنوط إلى النفوس ، ومستظل هذه اللغة - صانها الله - ميدانا فسيحا للدرس الواحد ، ينسل الأبناء البررة ما يقيم عليها قوتها واتلاقها ، ويدفع عنها كل جفيل ، بالبحث الجاد ، والدرس الموصول ، والثقة بقدراتها وعطائها . ومستظل هذه اللغة عصية على الاندثار والجمود ، كلما درست دمنة هب ألف امرء القيس يدفع عنها البلى والذبول " وكلما بدأت معارفها تتنكر ، أو كادت معالمها تستتر ، أو عرض لها ما يشبه الفترة ، رد الله تعالى لها الكرة ، فأهب ربحها ، ونفق سوقها " . (١)

ومن الجناية والعماية ، أن يمنعا خب هذه اللغة ، من البحث عن مواطن الخلل والزلل ، والسعي لرأبها ، ونرتكب حماقة موبقة إذا غضضنا الطرف عن أية واقعة فيها الضعف ، بدعوى الكمال ، والصون عن الابتذال . وحق حينئذ أن يوصف عقلنا بالتوثن والتحجر . ونحونا بله لغتنا بالقلق والتسيب والتفقت عن الاطراد والاتساق ، وفي ذلك بلاء مقيم ، يأباه محبو هذه اللغة ، ويرفضه المنافحون عن فكرها .

(١) فقه اللغة وسر العربية : التعالي تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ١٩٧٢ م ص ٢٢ .

عينا الإطار الموضوعي الذي تتعين به حدود الفعاليات المعرفية التي يتعامل معها البحث . فالجدلية قائمة ناشبة بين القواعد التي اجترحها النحاة والنصوص التي أصلوا عليها تلك القواعد.

والعلاقة بينهما تشبه أن تكون مضطربة مهتزة ، تلتوي أحيانا فتصبح القاعدة متهافتة ، وتهتز النصوص فتصير القاعدة ممسوخة منسوخة .

على أن المعنى بالنصوص ، في الجملة ، هي النصوص الشعرية ، تلك التي كانت مباءة للتغيير والتحريف والتلعب ، من قبل أنها خضعت في تداولها إلى الرواية الشفوية ، وامتد تناقلها وتواصل عبر آحاد ممتدة ، يمكن تصورهما في نهاز مئة وخمسين عاما قبل الإسلام إلى مئة وخمسين سنة بعد الإسلام في الحاضرة وإلى أزيد من ذلك في البادية ، التي قد امتدت إلى منتهى القرن الرابع الهجري؛ من قبل أن التخالط بالأعاجم والشوب اللغوي كان أخف .

فالمعنى بالنص ، بالدرجة الأولى هو النصوص الشعرية ؛ لأن جل الشواهد شعرية ، وهي عرضة للاخترام والتلعب ؛ لما ألحنا إليه قبلا .

أما النصوص القرآنية ، والأحاديث النبوية الشريفة . فلا غرو أن توثيقها أفضل بكثير ، ولا سيما القرآن الكريم ، الذي ما أتاه باطل من بين يديه ولا من خلفه ؛ لأسباب دينية معلومة ، تعاورته الصدور والألسنة ، والأقلام بالحفظ والدرس مما أبقى على نصوصه موثقة مكيمة . أم الأحاديث النبوية الشريفة فحجمها في الاستشهاد متواضع ، وربما وظفت للاستثناس أو التقوي بها .

فالمعنى بالنصوص لدينا ، هو النصوص الشعرية التي نسلها الشعراء في عصر الاحتجاج ، وتقومت عليها الأنظار النحوية واللغوية ، وشكلت لحمة مصادر الاحتجاج وسداها . وقد كانت موضع تشاغلنا في هذا البحث .

٧- توضيح استباقي لمصطلحات في البحث:

ترد في تضاعيف البحث جملة من المصطلحات ، يحسن توضيحها ، توقي اللبس وهذا ثبت بأهمها.

١- الجدلية:

الجدل ، في اللغة : الخصام واللحاجة .

وعند المنطقيين : هو القياس المؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة ، وصاحب هذا القياس يسمى جدليا ، ومجادلا .

والمجادلة عند أهل النظر : المناظرة ، لإظهار الصواب ، بل لإلزام الخصوم والمجادل هو صاحب الجدل ، أو صاحب المجادلة . (١)

أز هو القياس المؤلف من المشهورات والمسلمات ، والغرض منه إلزام الخصم ، وإقحام من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان . والجدل دفع المرء خصمه ، والجدل هو المراء . (٢)

ويمكن ان نصوغ هذا المصطلح المحدث على هذا النحو : قضية تنشأ من علاقة بين متغيرين أو أكثر، غير محسومة ، تتغير هذه القضية بتغير البدائل والمتغيرات التي ترفد تلك القضية وتصوغها ، كلما تغير بديل أو معطى أثر في سوية القضية من توسع أو إلغاء أو تشعب الى آخر ذلك .

وفي القاعدة النحوية ، فهي مؤصلة على جملة من الشواهد والنصوص وهي البدائل والخيارات المتغيرة . فاذا تغيرت صورة النص ، بقراءة جديدة ، تخلق تغيير في مستوى القاعدة ، وبذا تظل القاعدة مضطربة قلقة ، لقلق في بنائية النصوص ، وصورتها ، ولا تستقر القاعدة على سمت موحد، ما لم نوحده تلك المتغيرات ، وهي النصوص على وجه واحد من القراءة .

(١) لسان العرب: جدل ، القاموس المحيط : جدل . وكشاف اصطلاحات الفنون للنهاتوري، تحقيق لطفى عبد البديع،

القاهرة ١٩٦٣ م ١/٣٤٥ .

(٢) التعريفات : الجرحاني ، المطبعة الحميدية بمصر ص ٥١ .

وينظر : أبعاد العملية الأدبية : د. عبدالرحمن ياغي ، رابطة الكتاب الأردنيين ، عمان ص ١٤ .

نعطي مثالا واحدا ، ونرجيء التحلية المستفيضة الى إبان معالجة هذه الجدليات وترسيبها على وجه نصطفيه ، على وفاق ضوابط متوجهة ترشحه .

ورد في مقرراتهم النحوية : إن من سنن العرب في كلامهم ، أن المتأدي المفرد العلم يبنى على الضم، فهم يقولون : يا زيد ، أقبل . وبغته يطرأ عليهم قول الشاعر في هذه القراءة : بنصب (أميمة)

كلمني لهم يا أميمة ناصب وليل أفاقيه بطيء الكواكب

فتخلق قاعدة جديدة على هامش القاعدة الرئيسة . وتصبح القاعدة الرئيسة قبض ربح. بيد أنك لو اختلفت إلى المظان ، فلعلك تقع على رواية أخرى تجري عليها القاعدة ، ولو امتحنت صحة الرواية لظفرت برواية : يا أميمة بالنصب. فهل تقروض القاعدة الأولى المؤصلة على شاهد محرف موهوم . وتظل المسألة متزاسلة بين سماع متعثر وقياس متحجر !

٢- السماع:

والسماعي خلاف القياسي .

عرف ابن الأنباري السماع : الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة . وقال الأمام الفخر الرازي : الطريق إلى معرفة اللغة النقل المحض . (١). ويعني السماع تلقي اللغة من أهلها . ويعتمد على مشافهة الأعراب ومعايشتهم واتخذ مساجا يحفظ العربية من أن تعيب بها الأهواء وتفشاها الفوضى ، فحجر على المتكلمين بالنماذج والأنماط الإلتواء، ومهد إلى الكذب والاختلاق ؛ للمساماة والتنبل ، فقصر اللغة على فئة متنفذة متحكمة ، يتاح لها التلاعب بالنصوص ؛ لكي تحافظ على هذه الامتيازات ، فإن أكبر ما حمل اللغوي على الاختلاق هو

(١) الإعراب في حدل الإعراب: ابن الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني ص ٤٥ والزهر للسيوطي ١١٥/١ .

السمع . ففي السماع الإباحة للواضع ، والقياس الإباحة للمستعمل . (١)

فالسمع ما سمع من أفواه العرب المخلص ، الذين يوثق بفصاحتهم ، وعاشوا في عصر الاحتجاج اللغوي .

وقد ينصرف لديهم ، على نحو ملموح في مظانهم ، إلى ما ليس فيه قاعدة أي لا يضبطه القياس ، فيعني التغلب والتأيي على الضوابط والمعايير المألوفة ، فيكون في تلكم الحالة من نعوت الكلم المتفلت ، الذي لا قاعدة تضبطه . على نحو ما يذكرون من المصادر السماعية الثلاثة ، والنسب السماعي ، والتعجب السماعي ^{وطبورها} فهو من نعوت قلة الاطراد ، على حين يعني القياس الانضباط والاتساق على وفق تعييدهم وتنظيرهم .

ويعد النص المسموع منه المتكلم ، صاحب اللغة ، أدق الأصول وأثبتها في بناء قواعد اللغة وقوانينها؛ من قبل أنه يعد النموذج اللغوي المثال الذي يحتكم إليه .

٣- القاعدة: قضية كلية منطقية على جميع جزئيات النوع وأفراده . أو هي الأس والاساس . (٢)
أو هي أحكام كلية مستنبطة بالاستقراء تنطبق على جزئيات النوع جميعها . فالقاعدة النحوية أو النحو : علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها ، أو هو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الاعلال ، وقيل : علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده . (٣)
فالقاعدة في النحو العربي مجموعة الأحكام والقوانين المستخرجة باستقراء النصوص العربية الصحيحة الفصححة من عصر الاحتجاج .

فالقواعد هي القوانين والأنظمة المستنبطة من اللغة ، وهي التي تضبط المتكلم على سمت هذه

(١) التعريفات للجرجاني : ٧٠ ، تهذيب المقدمة اللغوية د. أسعد علي ١٣٠ ، معجم المصطلحات النحوية: د. سمير اللبلدي ، طبعة أول ١٩٨٥ م ص ١٩١ . وينظر : معجم مقاييس اللغة لابن فارس : (سمع) تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر .

(٢) لسان العرب : (قعد)، التعريفات ٩٧ ، دراسات في العربية وتاريخها : محمد الخضر حنين ١٨٢ .

(٣) التعريفات للجرجاني ١٦٥ ، دائرة المعارف : المعلم بطرس البستاني ، دار المعرفة ، بيروت ٧٨٨/١ .

والعلاقة بين القاعدة والنصوص حيوية عضوية مترابطة لا تنفصم ولا تتقوم القواعد إلا بنصوص صحيحة حيث بالاستعمال ، وراجت بين المتكلمين وفشت على المستهم .

٤- القياس :

القياس في اللغة : التقدير .

يقال : قست الفعل بالفعل إذا قدرته وسويته .

وهي عبارة عن المعنى المستنبط من النص لتعدية الحكم من المنصوص عليه إلى غيره . أو هو

الجمع بين الأصل والفرع في الحكم . (١)

وفي الاصطلاح : محاكاة العرب الفصحاء في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم في

صوغ أصول المادة وفروعها ، وضبط الحروف وترتيب كلماتها . (٢)

والقياس : الحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت له باستقراء كلام العرب . أو إعطاء الكلم حكم

ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ،

والأول هو القياس الأصلي ، والثاني هو قياس التمثيل . ولهم فيه ضوابط وأصول . (٣)

ويقابل القياس في أصول النحو السماع .

ويعد السماع والقياس الأصلين الكبيرين اللذين تتقوم منهما القواعد والأنظمة التي تحكم النظام

اللغوي، في العربية .

(١) لسان العرب : (قاس) التعريفات : ١٠٢ ، القياس في اللغة محمد الخنفر حسين ص ٢٨ .

(٢) المغني لابن هشام تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ١٧٤/١ وينظر معجم مقاييس اللغة لابن

فارس : (قيس) ولسان العرب : (قيس) .

(٣) تهذيب المقدمة اللغوية د. أسعد علي ١٣١ ، دراسات في العربية وتاريخها محمد الخضر حسين ٢٨-٢٩ وتيسر العربية

د. عبدالكريم خليفة ٣٣ ، معجم المصطلحات النحوية ١٩١ ، دائرة المعارف : بطرس البستاني ١/٧٨٨م

فالقياس : هو صوغ ومضاهاة في الكلم على سمت القدماء في سنتهم في بناء الجمل والتراكيب وإقامة العلاقات والعلامات بين الكلم ، واستعمال الأساليب اللغوية . وهو باب في اللغة واسع ، غير منكور، ولا يصح إغلاقه إذ يفضي ذلك إلى التحجير والتحنط عند صيغ متعبدة ، وأساليب مأثورة متحدرة لا نريم عنها ، وفي ذلكم هدر وقتل للابداع .

بيد أنه لا يصح أن توصل القواعد والأنظمة على افتراضات لغوية، وأساليب متخيلة مصنوعة لا يهدر بها لسان المتكلم ، ولا ترعف بها الأقدام وإلا صارت القواعد جملة افتراضات وهمية يتوقع أن يكون جرى مثلها على ألسنة المتكلمين ، على نحو ما نراه في المظان من الأمثلة والتمارين والصيغ الافتراضية المجترحة من أجل تعليم اللغة حسب .

وكذلك على نحو ما يطرق أسماعنا من طروحاتهم : ما قيس على كلام العرب فهو منه . والنحو قياس يتبع .

وينبغي أن تقام معادلة متوازنة بين السماع والقياس .

فلنحذر من الإفراط والشطط في ركوب القياس والتوكؤ عليه في استنباط القواعد والأنظمة اللغوية .

ولنهش للقياس الذي يعني إنماء اللغة وتفجير أساليب بنيوية متجددة وأنماط تركيبية تتوالد، بتطور الحياة وحاجات المجتمع ومتطلباته . وينبغي أن يعقبها تطور في الانظمة والقوانين اللغوية، تستنبت على سطح المعطيات اللغوية المتجددة ، والأساليب المبتكرة ، خلافا للأطر المعيارية التي استقر عليها النحو العربي وتحجر لديها .

٥- النص: ما لا يحتمل إلا معنى واحدا ، وقيل : ما لا يحتمل التأويل . (١)

ويقصد بالنص في النظرية النحوية : الوقائع والأنماط اللغوية ، المتحدرة إلينا من العرب الفصحاء الذين يحتاج بكلامهم ، في عصر الاحتجاج المعلوم .

(١) التعريفات للمرجاني : ١٦٥ .

وجعل دراسة البحث تمحورت حول النصوص الشعرية ؛ من قبل أن جعل الشواهد النحوية هي من الشعر ، ولا سيما المراحل النحوية الريادية الأولى . ثم إن النصوص الشعرية كانت مظنة التلاعب بالتحريف أو التزويد أو التنقص ، مما يتقاضى الدارس التمكث لديها ، والتنقيب فيها ونخلها من أدواء الرواية ، أو تعبت النحاة القاصد أو غير القاصد ، ومحاولة رسم صورة لها أقرب إلى الصواب من قبل أنها تشكل المنطلقات الأساس ، لبناء نظرية النحو العربي .

وما أجد أن يكون الأساس سليما ، والمنطلق راسخا قويا ، يطمأن إليه .

وقد ينصرف السماع إلى النصوص المرورية من عصر الاحتجاج .

تنويه مهم:

معلوم ان الشواهد النحوية تتنوع بين الشعرية والنثرية . وقصدنا بالشواهد النثرية القرآن

الكريم والحديث النبوي وخطب العرب وأمثالهم وأقوالهم .

وكانت دراستنا منصبة على الشواهد الشعرية ؛ لاستفادتها من جهة ولما لحقها من

التحريف أو التغيير .

لذا اقتضى التنويه .

الباب الأول

رسم الجدلية في جذور العربية

- الفصل الأول : إمعان جدلية في العربية السامية
- الفصل الثاني : شذرات جدلية في العربية العربية
- الفصل الثالث : اللغة الأدبية المشتركة
- الفصل الرابع : ملامح الجدلية في جمع اللغة وتدوينها
- الفصل الخامس : ملامح الجدلية في إقامة القواعد النحوية
- الفصل السادس : الشواهد النحوية و ملامح من الجدلية

الفصل الأول

الماعات جدلية في العربية السامية

ترتد العربية الى جذور متقدمة ، تضرب في أعماق التاريخ ، يحسن بالدارس ان يتوفر على منابها ولق أضحي حليا الآن في ميدان الدراسات اللغوية الحديثة أن التعرف على تاريخ اللغة يعد من أهم فروع الدراسات اللغوية و إذ ان اللغويين ينظرون اليه كأساس يكشف عن جوانب في سائر الدراسات اللغوية. (١) فلكل لغة تاريخ تبين منه أصل اللغة ونشوعها وأصولها وفروعها وما اقترضت أو استقرضت. (٢)

ما السامية ؟

تطلق السامية على الشعوب الآرامية والفينيقية والعبرية والعربية واليمنية والبابلية والآشورية ، ومن انحدر منهم. (٣)
يقول الاصحاح العاشر : وهذه مواليدي بني نوح : سام وحام ويافث وولد لهم بنون بعد الطوفان. (٤)

والعربي ترتد الى دوحة كبيرة هي اللغة السامية، نسلت جملة من اللغات . ويمكن الانتفاع ، والتقوي في درسها ولا سيما في ميدان الدراسات الصوتية والصرفية. هذا ما ألمح إليه عدد من علماء الساميات. (٥)

(١) دراسات في اللغة والنحو: د. حسن عون ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩م ص ١٧

(٢) فقه اللغة المقارن ، د. ابراهيم السامرائي ، طبعة بيروت ١٩٦٨م ص ٣١ .

وكلام العرب ، د. حسن ظاظا ، دار النهضة العربية ص ٢

(٣) فقه اللغة : د. علي وافي ، طبعة سابعة ص ٦

(٤) الآية ١-٣ من الكتاب المقدس

(٥) النظور النحوي : برحسترأسر ٧٥. الأدب الجاهلي ، هاشم الطعان ٤١ ، المدخل الى دراسة النحو العربي:

عبدالمجيد عابدين ٢٧ ، فصول في فقه العربي ، رمضان عبدالتراب ط أول ص ٣٢ ، نظرات في اللغة عند ابن

حزم سعيد الإفغاتي ص ٣٢ ، تاريخ اللغات السامية ص ٧ ، دراسات في فقه اللغة العربية ، د. السيد يعقوب

بكر ص ٥٠ ، هل كان في العربية وزنا اتفعل واتفعل : د. جعفر عباينة ، بحث في مجلة دراسات ، الجامعة

الأردنية مجلد ١ سنة ١٩٨٤م ص ١٥٧ .

الفصل الثاني

- شذرات جدلية في العربية العربية

- عربية ما بعد السامية

- عربية النقوش

- العربية الباقية

الفصل الثاني

شذرات جدلية في العربية العربية .

١- الطور الأول : العربية البائدة

٢- الطور الثاني: العربية الباقية

صورة العربية في طورها السامي تأدت إلينا بصورة نثارات أو إضمادات لا تخفى اليوم على دارسي الساميات وفقهاها ، ولا تخفى قيمتها لدى دارس اللغة والنحو ، بله المنظر والمقعد .

أما صورة العربية في الحقبة الثانية فقد تبدر غير سائغة في تناولها وتشاغلنا بها ، إذ لا يبدو لنا من أمرها شيء الواضح . ولكن هذا المنطق ينطوي على إهدار حسيم في التعرف على الصورة الكلية ، وتلمس مواطن الظاهرة لتكون منكشفة في جذورها الأولى ، ومنطلقاتها الأصلية .

ويقسمون اللغة على وفق حيوات العرب آنذاك : العرب البائدة ، والعرب الباقية .

وطبيعة اللغة في هذه البيئة الجغرافية كانت محكومة بالتخالط والتدافع والتداخل من قبل الفوضى الاجتماعية السائدة من تهاجر أو انسياح أحيانا ، ومن هجرات وتخالط في الحمى أو في الغارات والحروب ، ومن دمار وانذار أحيانا .

تمهيد وتوسيع : ينبغي الامام بأبعاد اللغة وأطوارها ، لتمثل كل عناصرها ومستوياتها إبان التنظر لها والتفكير لنظمها ، وإبان السعي لإقامة نصوصها على وجه واحد متقبل ؛ إذ كيف يصير المرء إلى إصلاح شيء وتنقيته وهو لا يلم في مستوى النظر ، بطبيعته وأصوله وتضاريسه .

فاللغة تشبه أن تكون شخصية آدمية لها حاضر وتاريخ حياة ، وأطوار ، وتقلبات ، فلا يتأتى معرفة حاضره ، إلا باستكناه أسرار ماضيه .

وليس للغة تاريخ عام فحسب ، بل للأجزاء والعناصر التي تتكون منها اللغة تواريخ خاصة

لكل تركيب في اللغة تاريخ وقصة حياة ، ولكل لفظ فيها ولكل حرف . (١)

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي د. عبد المجيد عابدين ٩ ، اللغة : فندريس ، تعريب عبد الحميد الدواخلي ، ومحمد

ومما يؤسف عليه أن صورة العربية في هذه الحقبة غامضة مضطربة ، من قبل أنها لم تصل إلينا إلا نثرات فوق قير أو لمامات فوق صخر ، أو رموزا على حجارة قصر ، فالطريق إلى صورتها الموثقة محفوفة بالمكاره والظنون .

كلمة عرب مجمت متميزة :

وفي هذه الحقبة صارت تطالعنا كلمة عرب المنسوبة ، ظنا ، إلى يعرب بن قحطان أول من سجع في العربية الواسعة ، ونطق بأنصحها وأبلغها وأجزها . (١) وقيل لفصاحتهم أو إلى عربية مكان انتشارهم ، وقيل غير ذلك . (٢)

ولا نعرف على وجه التحقيق متى استجمعت هذه اللغة من الخصائص والميزات ما جعلها تسمى اللغة العربية . ولعل هذا المصطلح "العربية" ظهر متأخرا ، عقب توحد اللغات في لغة مشتركة ، ذكرها القرآن الكريم . إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون (٣) وقوله تعالى : كتاب فصلت آياته قرآنا عربيا لقوم يعقلون " (٤)

وتظل كلمة "اللغة العربية" غامضة النشأة تماما كغموض تلك العصور ، فلا ندري على وجه ، متى بدأت هذه الكلمة تتسلط وصفا لهذه اللغة ، ولا نعلم ، على التحقيق ، أو المقاربة ، ما المعنى بكلمة اللغة العربية في هذه الحقبة ؟ هل هي لهجة أهل اليمن ، هل هي لغات أهل الشمال ؟ هل هي لغة القرآن ، التي يزعمون أنها لغة قريش ؟ هل هي اللغة الأدبية المحضنة للأدب والفكر ؟

(١) تاريخ العرب قبل الإسلام : الأصمعي ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، بغداد ، ١٩٥٩ م ص ٨ .

لسان العرب : عرب ، المزهر للسيوطي ٣٥/١ ، تاريخ ابن خلدون طبعة ثانية ، دار الفكر عام ١٩٨٨ ص ١٧/٢ .

بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب للأرنؤسي ، القاهرة ١٩٢٤ ص ٨/١ .

تاريخ العرب في عصر الجاهلية د: عبدالعزيز سالم ، دار النهضة العربية بيروت ٩٧١ م ص ٦٠ .

(٢) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام : جواد علي ٢١/١ .

(٣) الزخرف : ٣ .

(٤) فصلت : ٣ .

وتصممت المصادر عن الإجابة الشافية عن هذه التساؤلات .
وتتلين العربية في هذه الحقبة التاريخية الموعلة في الغموض ، بالأعصار التاريخية ، والأطوار
الزمنية التي اجتاحتها المورخون المتأخرون .
عرب وعربية:

ويقسمون العرب إلى طوائف على وفق بقائهم أو فنائهم :

١- العرب البائدة .

٢- العرب العاربة .

ويُدججها المسعودي معا في طبقة العرب الباقية . (١)

٣- العرب المستعربة أو المتعربة . (٢)

وتم من يقسمهم إلى طبقتين هما : القحطانية باليمن والعدنانية بالحجاز (٣)

وجعلهم آخر في أربع طبقات :

١- العرب العاربة من أبناء سام بن نوح ، وهم البائدة .

٢- العرب المستعربة من أبناء عابر بن شالخ بن أرفخشذ ، وهم القحطانيون .

٣- العرب التابعة للمستعربة من عدنان والأوس والخزرج والفساسنة والمناذرة .

٤- العرب المستعجمة ، الذين نشأوا بالتخالط بالأعاجم الذين دخلوا في الإسلام وهم الذين أدوا إلى

فساد اللغة العربية . أما القبائل العربية ، فهي الشعوب العربية التي عاشت في الجزيرة العربية ثم

هلكت بفعل العوامل الطبيعية من رمل زاحف ، أو زلازل وبراكين مدمرة . (٤)

أما الفئتان الأولى والثاني ، وهما البائدة والعاربة فقد كانت أمما سادت ثم بادت ولهم ملك

(١) التنبية والإشراف للمسعودي ، طبعة بيروت عام ٩٦٥ م ص ٨٥ .

(٢) المختصر في أخبار البشر : أبو الفداء ، المطبعة الحسينية ٩٥٦ ١٢٤/١ .

(٣) في الأدب الجاهلي : طه حسين ، طبعة عاشر ، دار المعارف ص ٧٩ ، العصر الجاهلي شوقي ضيف ٢٦ .

(٤) مروج الذهب للمسعودي ، طبعة بيروت ٥١/٢ ، تاريخ ابن خلدون ١٨/٢ .

جليل وغير مشهور ، ومنهم عاد ومود وطسم وجديس والعمالقة وجرهم ، وكانت مساكنهم الأحقاف والحجر . (٥)

وورد ذكر هذه القبائل البائدة في القرآن الكريم : وأنه أهلك عادا الأولى ومود فما أبقى (٦) ولسنا معنيين كثيرا بعثرة كل قبيلة ، إذ أن ذلك لا يعقب خيرا في بحث العربية ، ولكننا معنيون باللغة أو اللغات التي رشحت من تلك القبائل وألقت بامتداداتها في العربية . وتآدت إلينا ظلال من تلك اللهجات العربية البائدة في صورة نقوش هي الثمودية والصفوية واللحيانية ، ويرتد تاريخ معظم هذه النقوش إلى القرنين الثالث والرابع الميلاديين . (١)

ولنا أن نسمي هذه العربية، عربية النقوش ، فصورتها تتضح مما تركه أهلها من نقوش متناثرة، لا ترقى إلى سياق نصي متكامل . ومما يحسن ذكره أن هذه الحقبة التاريخية المتقدمة يلفها الغموض، بيد أنها متقاربة من عصر النصوص التي اتخذت منطلقا لتأصيل النحو ، وسميت عصور الاحتجاج وتضرب لمدى زمني يمتد من مئة وخمسين إلى مئتي سنة قبل الإسلام فمعنى هذا أن هذه النصوص تتماس مع هذه النصوص ، وينبغي أن تترك فيها لمسات أو ملامح مشخصة ذات دلالة .

بيد أن من يرى هذه النقوش يدرك أنها كانت متفاوتة في نظامها اللغوي ، وتراكيبها، على نحو ما تصفه لنا هذه النقوش .

ويمكن أن تتراءى لنا اللغة في هذه الحقبة في لهجتين .

(٥) طبقات الأمم : صاعد الأندلسي ، طبعة مصر ، ٥٣-٥٤ .

نشوة الطرب لابن سعيد الأندلسي ، مكتبة الأقصى ، عمان ١٩٨٢ م ٧٣/١ .

تاريخ آداب العرب للرافعي ١/٥٠ .

(٦) النجم ٥٠ ، ٥١ .

(١) صفة جزيرة العرب للهمداني تحقيق محمد بن علي الأكواع ، بغداد ، ١٩٨٩ م ص ٨٠ .

الاشتقاق لابن دريد ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجليل ، بيروت ١٩٩١ م ص ٥٢٤ .

دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح ٥٥ .

فقه اللغة د. علي وافي ١٠١ .

١- نقوش اللهجات العربية الجنوبية :

وأهم هذه اللهجات قتيبان ، ومعين ، وسبأ ، وحضرموت ، وظفار . وكان لهذه الدول علاقات تجارية ، ونظام زراعي بديع محكم ولكنها ضعفت تجارتها ، وتخربت سدودها ، بعد حين ، فلم يكونوا شيئا مذكورا وتطاعنوا إلى الشمال على شكل هجرات ، منذ القرن الثالث الميلادي ، وكان متجههم صوب الحجاز ، ولغات هذه المجموعة تختلف اختلافا واضحا ، عن لغات المجموعة الشمالية في نظامها ودلالة مفرداتها ، على نحو ما تصوره بقاياهم . (١)

ويلقب بعضهم هذه اللهجات طرا بالسيئية ، وقد تهدي العلماء إلى رسم قواعدها ومظاهرها الصوتية ، وتبين أنها كتبت بالخط المسند . وقد أفرزت هذه البلاد حضارة متميزة . وقد عرض العلماء نماذج من تلك النقوش اليمنين الجنوبية في العصر البائد ، مما يقفنا على بعض خصائصهم اللغوية . ثم اضطربت المعلومات عنهم . وتذكر المظان أنهم بهجرتهم إلى الشمال تغيرت ألسنتهم واندمجوا في الواقع اللغوي الشمالي الجديد . (٢) ولذا روي عن أبي عمرو بن العلاء قوله : ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا . (٣)

لا لزوم للتبليث عند ظواهر لغوية لا نعرف منها إلا اسمها ، ولا وصل منها إلا رسوم على رموس ، فإشفاقا من الإطالة والإهدار ، حسينا أن نلم بإلمامات إلى جذور هذه اللغة التي جاءت أمشاجا من اللهجات ، تفاعلت قبيل الإسلام حتى انتهت إلى منظومة لغوية متميزة عرفت باللغة المشتركة .

(١) تاريخ آداب اللغة العربية : حرجي زيدان ٣٢/١

العصر الجاهلي : شوقي ضيف ٣٥ .

(٢) تاريخ اللغات السامية : إسرائيل ولفنسون ٢٤١ ، فقه اللغة : علي عبد الواحد وافي ٧١ .

(٣) طبقات فحول الشعراء لابن سلام تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ص ١١/١ .

٢- نقوش اللهجات العربية الشمالية البائدة:

وقيدت نقوشهم بالخط الجنوبي المسند ، وهي تغاير مجموعة نقوش شمالية أخرى كانت بالخط النبطي ، الذي تطور إلى الخط العربي المعروف .

ومن أشهر هذه النقوش نقش عشر عليه في قرية أم الجمال غربي حوران ، ويرجع تاريخه إلى سنة ٢٧٠م ، ويليه نقش النمارة شرقي جبل الدروز ، ونقش زبد ، ونقش حران ، وهذه العربية يسمونها عربية النقوش . (١)

ويستتج الدارسون لهذه اللغة أنها تعازلت عن عرب الحجاز ونجد ، وكانت أقرب إلى الحضارة الآرامية والنبطية ، ويذكرون أن بنية هذه اللغة تتفق مع العربية الباقية في أشهر خصائصها وهو الإعراب بالحركات ، وتشابه في الأصوات ، وأصول المفردات وأسماء الأعلام ، وتمتاز عن العربية الباقية أن أداة التعريف فيها حرف الهاء ، أو هان ، كما هو الشأن في العبرية . (٢)

وتأسيسا على ما تقدم يتبين لنا من ملامح عربية هذه الحقبة ، أنها انقسمت إلى عدد من اللهجات بعضها عاش في الجنوب ، وبعضها الآخر عاش في الشمال ، وبعض باد وانذر ، وقسم الدارسون هذه اللهجات إلى شمالية وجنوبية ، قسمة جغرافية ، وآخرون آثروا قسمة زمانية: بائدة وباقية .

ثم تفاعلت اللهجات الباقية الشمالية والجنوبية فيما بينها ، وتطورت إلى هذه اللغة الحية التي ما تزال تسري بين ظهرانينا ، وتضرب بجذور ممتدة إلى تلك الآماد ، وتتصل عروقها بنبضها الحي الدافق إلى اليوم .

تذكر المصادر أن اللهجات الجنوبية ظعنن إلى شمالي الجزيرة العربية وجرى تحاكك وتمازج،

(١) تاريخ اللغات السامية : إسرائيل ولفنسون ١٦٣ ، فقه اللغة د. علي وافي ٩٧ ، فقه اللغة : د. صبحي الصالح ٥٦ ،

العصر الجاهلي : د. شرفي ضيف ٣٣ ، الشعر الجاهلي : د. يحيى الجبوري طبعة رابعة ، مؤسسة الرسالة ص ٣٩ ،

الروحيز في فقه اللغة : محمد الأنطاكي ، طبعة ثالثة ، بيروت ص ١٠٢ ، الأدب الجاهلي : د. هاشم الطعان ٧٥ .

(٢) فقه اللغة : د. علي وافي ص ٩٩ ، الروحيز في فقه اللغة : محمد الأنطاكي ١٠٥ .

ولف الغموض والتناقض أمر هذه اللغة في هذا الاiban ، فلم نكد نتيين من أمرها شيئا ، إلا أنها فحاة ، تمحضت عن لهجة مشتركة تجمع أهل الشمال من العدنانيين وأهل الجنوب من القحطانيين . ومضت لهجة الشمال في تغلبها ، حتى انتهت إلى لغة قوية فاشية نزل بها القرآن الكريم .

وهذه الحقبة الزمنية التي لفها النسيان والغموض ، التي يقدر عمرها بعثتي سنة قبل الاسلام هي التي توكأ العلماء على مستوياتها اللغوية في الرصد والتبصر ؛ لأقامة قواعد اللغة العربية .

يقول إسرائيل ولفنسون : إن لهجات الشمال كانت في العصور القريبة من ظهور الاسلام ذات سلطان قوي ونفوذ واسع ، فكانت تبتلع اللهجات الجنوبية ابتلاعا ، الواحدة منها تلو الأخرى ، فاللهجات التي أصبحت سائدة في أغلب أقاليم الجزيرة العربية قبيل ظهور الاسلام إنما هي الشمالية بعد أن التهمت أكثر اللهجات الجنوبية وتغذت بها . (١)

بيد أن تفسير هذا المستشرق لا يعجب القوانين اللغوية النافذة في تغلب اللغات فالتغلب يتم بسبب القوة في الحضارة ، أو السياسة ، أو القوة البشرية .

أما في الحضارة فالتغلب للهجة الجنوب ، أما التغلب السياسي ، فقد كانا متناظرين آية ذلك وفد التهتهة الذي ظعن إلى اليمن للتهتهة بالتححرر من حكم الحبشة .

أما القوة البشرية النازحة نحو فجاج الحجاز ونجد ومشارف الشام ، فهي كانت تشكل أغلبية بشرية محسوبة . لذا فإن قانون الابتلاع يعسر تطبيقه على العلاقة بين هاتين اللهجتين . (٢)

بقي أن نتساءل عن أمر هذا التغلب : ما تفسيره ؟

أبسط تفسير لظاهرة هذا التقارب بين لهجات الشمال والجنوب قبيل الاسلام هو أن يقال : إنه لم يكن بين هذه اللهجات خلاف كبير في الماضي ، بل كان بينها من الخلاف اليسير ما يكون

(١) تاريخ اللغات السامية : إسرائيل ولفنسون ١٦٧ .

(٢) الفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام جواد علي ١٠/١ ، ٤٢٣/٣ ، تاريخ العرب في عصر الجاهلية د. السيد عبد

العزيز سالم ٣٤٢ ، علم اللغة : د. علي وافي ٢٣٠ ، الوجيز في فقه اللغة محمد الأنطاكي ص ١٣٦ ، اللهجات العربية د.

عبد الفغار حامد هلال ، طبعة ثانية ، ١٩٩٠ م ص ٨١ .

دائما بين كل اللهجات التي تنتمي إلى لسان واحد ، وأن هذا الخلاف اليسير استمر يسيرا حتى ظهور الاسلام ، ثم تلاشى نهائيا بقلية لهجة القرآن التي ملكت أسباب التقلب والقوة . (١)

وبغثة ، نلمس لغة عربية واحدة متوحدة ، حية في نصوص معيشة شعرا ونثرا ، تكاملت نظمها ، وبلغت شأوا بعيدا من النضج والقوة . وانتقلت فحاة من عربية نقوش مبعثرة ، غير واضحة إلى لغة فنية قوية ناضجة تنضح بالعقل والنشاط والإبداع . والسؤال ما حقيقة هذه اللغة الواحدة المتوحدة ؟ وما عوامل توحيدها ؟ ونجيب عنه في الفصل القادم .

(١) الوحيز في فقه اللغة : محمد الأنطاكي ١٣٧ . اللهجات العربية : د. عبد الغفار هلال ٨٢ ، ٨٣

دراسات في اللغة العربية : خليل يحيى نامي ص ١٧ ، ١٨ .

الفصل الثالث

اللغة الأدبية المشتركة

- ما اللغة المشتركة ؟

- ما عناصرها ؟

- توحد اللهجات في لغة مشتركة .

- لغة قريش واللغة المشتركة.

- الملامح الجدلية .

تغلب لغة الشمال على لغة الجنوب:

تذكر المصادر أن نبض الحياة قد كاد يتوقف ، في حضارة الجنوب إبان خراب سد مأرب ، وسائر السدود والقنوات ، وإذا حل القحط والجفاف بدأ الناس يتناقلون إلى الشمال ، وجرى التحاكن والاحتواء والتصارع بين لغتين ، ترشح المصادر تقاربهما على نحو يهمل مساحة الخلف بينهما ، آية ذلك أن وفدا من عرب الشمال أتت معدي كرب ملك اليمن تهته بالملك ، فأتاه عبد المطلب ، ومعه جد أمية بن أبي الصلت ، وأميرة بن عبد شمس بن عبد مناف ، وخويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي ، وأبو زمعة جد أمية بن أبي الصلت الثقفي فدخلوا إليه وهو في أعلى قصره بمدينة صنعاء ، المعروف بغمدان ، فتكلمت الخطباء ، ونطقت الزعماء ، وقد تقدمهم عبد المطلب بن هاشم خطيبا . وذلك عقب انكشاف الجبشة وأخذهم بالسيف ، واندحارهم على يدي الفرس. (١)

على حين يروى عن عمرو بن العلاء قوله : ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ، ولا عربيتهم بعريتنا .

ويقول ابن فارس : روي أن زيد بن عبد الله بن دارم وفد على بعض ملوك حمير فألفاه في متصيد له على جبل مشرف ، فقال له الملك : تب ، أي اجلس ، ثم وثب من الجبل فهلك. فقال الملك: ما شأنه ؟ فخيروه بقصته وغلظه في الكلمة فقال : " أما إنه ليست عندنا عربيت ، من دخل ظفار حمير ، أراد فليتعلم الحميرية " (٢)

ويمكن حل هذه الاشكالية بأن حادثة زيد هذه كانت في زمن متقدم إذ كانت مسائل الخلف كثيرة ، ثم بدأت تضيق شيئا فشيئا بسبب عوامل التخالط والمجزة ، فخافت نبض الحياة في اللهجة الجنوبية ، وتقوت اللهجة الشمالية وتمكنت بعد عملية صراع وتطبيع وترويض ثم احتواء لقوم ، أحنى عليهم الدهر وشطوا عن ديارهم ، ورموا بأنفسهم إلى بلاد متناحية ، ثم صاروا إلى الاحتواء الكامل ، خلافا لما أنكره الدكتور طه حسين من شأن هذا الأدب الذي يمثل هذه الحقبة التاريخية

(١) مروج الذهب للمسعودي ٨٢/٢ ، ٨٤ .

(٢) الصاحبي في فقه اللغة : لابن فارس ٥١ .

فيراه مصنوعاً منحولاً في عصور تالية . (١) وهي مسألة حسمت لصالح الشعر الجاهلي .
 ونعيد مرة أخرى ، ما ألعنا إليه قبلاً ، من أن اللغة في هذه الحقبة أضحت ثلاثة مستويات ،
 نسلتها الحياة المواراة آنذاك .

لغة قريش ، واللغة الأدبية المشتركة ، ثم اللهجات المحلية التي كانت تهدر على ألسنة القبائل في
 مقاصدها المحلية . وكانت بينها قواسم وتقاطعات وتدافعات ، وهي تجسد الجدلية تجسيدا قويا . لقد
 كانت بيئات لغوية متفاسحة تمتد من أقصى عدن إلى ريف العراق ، ومن جدة وما والاها من
 ساحل البحر إلى أصول الشام . (٢)

ما المقصود باللغة الأدبية المشتركة ؟ وهل هي لهجة قريش ؟

ما المقصود بلغة قريش ؟

ما اللهجات التي كانت سائدة ؟

وتظل حال العربية قبل الإسلام غامضة ، وصورتها مضطربة . والشكوى متواترة من هذا الغموض .
 ولا نحس إلا أن هذه اللغة استعلى مقامها ، وأسنى مركزها فجاءة ، متحدة موحدة قبيل الإسلام .
 لا نعرف من تاريخ العربية قبيل الإسلام وقبل الشعر الجاهلي إلا شيئا يسيرا ، ولا نجد بين أيدينا من
 النصوص والمستندات ، ما يكفينا لمثل هذا الدرس المنتج الصحيح ، فنحن في حاجة ماسة إلى درس
 الجملة العربية ، والكلمة العربية ونشوء كل منهما وتطوره ، وليس لدينا من النصوص الصحيحة التي
 يوثق بها إلا القرآن الكريم والشعر الجاهلي ، وهذان المصدران يمثلان اللغة العربية والجملة العربية في
 طور من أطوارها ، بعد أن تكامل خلقها واشتد ساعدها ، فالتطور العظيم الذي كان قبل القرآن

(١) الأدب الجاهلي : طه حسين ص ٩٢ .

(٢) الممالك والمسالك لأبي عبيد البكري ، تحقيق يوسف الفنينم ، طبعة أولى ١٩٧٧م ص ١٧ .

وقبل الشعر الجاهلي تطور لا نعرف عنه كثيرا بل ولا قليلا . (١)

اللغة الأدبية المشتركة

سادت الجزيرة العربية في هذه الحقبة ألوان متباينة من اللهجات ، ولم يعيش القوم آنذاك متحازنين ، بل قام تواصل وتماكك عبر الحروب والتجارة ، والأحلاف ، والتجاور وكان بينهم من اللحم ما يديم هذه العلاقات ويفسح لها ، وكانت لهم مواسم أدب وتجارة يلتصم الشمل فيتناشدون الأشعار في الأسواق الأدبية ، وكانت لهم مواسم دينية يتنادون إليها ، ويتلاقون في أكاف الحرم .

ويذهب ألفرد غليوم مذهباً فيه نظر يقول :

ولا يعلم عالم بمشرق الأرض أو بمغربها ما كانت لغة العرب القديمة على وجه الدقة والحقيقة ولكننا نعرف أن لسان حمير كان أقدم من اللغة الفصيحة في بعض الوجوه ، وأنه ما من بلاد في جزيرة العرب إلا لغة قومها كانت من جنس العربية ، وإن كان إسم السامية يطلق عليها ، وما من بلاد في جزيرة العرب تخلو من نزوح العرب أو فتحهم ، وأن لهجة القبائل تفرقت بعد ظهور الإسلام ، وأن كان التباين أقل مما هو اليوم . وأن طلاب الشواهد أخذوا من شعراء العرب من أي حي ، ولم يقصروا أبحاثهم على قبائل الحجاز رغماً عن انصراف شعراء الشمال عن قواعد النحاة . (٢) ويضيف مقوما ضرورة درس اللغة التي ندرس نحوها ونظمها ؛ لاستكمال صورتها : إن درس لسان العرب القدماء يحمل كثيراً من المشكلات اللغوية والنحوية التي نقلتها إلينا النحاة بغير

(١) تاريخ النحو : محمد أسعد طلس ، بحث في مجلة ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، مجلد ١٤ ج ٢ ص ٧٢ عام ١٩٣٦ م ،

اللهجات العربية : د. عبد الغفار هلال ص ٨٢ .

وينظر : أسواق العرب : سعيد الأفغاني ١٤٣ ، ونحو وعسى لغوي : د. مازن المبارك ن مؤسسة الرسالة ، بيروت

١٩٧٩ ص ٢٩ . الحياة الأدبية في العصر الجاهلي : د. محمد عبد المنعم خفاجي ، القاهرة ١٩٤٩ م ص ٤٨ .

(٢) ماهي العربية : ألفريد غليوم ، بحث بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مجلد ٢٤ ج ١ ص ١٤٥ .

إيضاح مقنع ، وبناء عليه فإننا لا نستطيع أن نهمل اللسان العربي القديم ، إن أردنا أن نفهم اللغة العربية بشكلها الحاضر ، وإذا حلت لغتهم بعض المشكلات في اللغة الفصيحة ، فليس من المستبعد أن توجد فيها أصول وكلمات سقطت من اللغة الفصحى في الوقت الحاضر بسبب عدم الاستعمال وغيره. (١) وفي غياب صورة هذه العربية ، جذور الفصحى ، ينبغي التوفر في النصوص الباقية ، وبلغت لغة العرب نهايتها وكما لها في القرآن الكريم ، وفي شعر الجاهلية ، وفي مجال الأدب ثبت القرآن قواعد اللغة إلى الأبد . (٢)

ومحصل هذا أن الجزيرة العربية في هذه الحقبة كانت تمور باللهجات ، بيد أنها جميعاً تمت بسبب إلى العربية ، في الأصول والجذور . وهذا صحيح إلى حد ، ولكن الصورة الحقيقية لهذه الأنساق اللغوية مفككة الأوصال ، تترأى حجساً ونحصاً منقطعة لا معطيات لغوية متكاملة .
والسؤال كيف توحدت هذه اللهجات قبيل نزول القرآن بقليل يقدرها الجاحظ بقرنين من الزمان ، تعد من أدق المراحل وأكثرها خطورة ؛ لأن قواعد اللغة ، والدراسات اللغوية والأدبية والفكرية تأصلت على معطيات هذه الحقبة الخصبية يقول الجاحظ :

" أما الشعر العربي فحديث الميلاد ، صغير السن ، أول من نهج سبيله وسهل الطريق إليه امرؤ القيس بن حجر ومهلل بن ربيعة ... فإذا استظهرنا الشعر ، وجدنا له إلى أن جاء الله بالأسلام خمسين ومئة عام ، وإذا استظهرنا بعناية الاستظهار فعمتا عام " . (٣)

يذهب بعض الدارسين إلى أن المقصود باللغة المشتركة هي لغة قريش التي توحدت القبائل على اجتباؤها لغة أدب وفكر . ومئة فنة تعارض هذه الدعوى وتدحضها ، وتبرهن على بطلانها . فاللغة المشتركة ، أو لغة التقعيد ، أو اللغة الأدبية ، أو الفصحى ، كانت لهجة البدء ، لقبيل

(١) ما هي العربية : ألفريد غليوم ، بحث. مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مجلد ٢٤ ج ١ ص ١٤٦ .

(٢) المصدر نفسه ١٤٧ .

(٣) الحيوان : الجاحظ ، طبعة الحلبي ، ٧٤/١ .

من الناس ، سلطتها الظروف السياسية والاقتصادية ، أو ظهور عبقرية فذة ، على اللهجات المجاوزة ، وأصبحت اللغة المشتركة ، التي تكذب في صورة منتظمة في كل مكان . (١)

فلهجة قريش هي التي سادت واحتوت سائر اللهجات التي كانت فاشية . لأسباب سياسية ودينية وتجارية ولغوية .

يقول ابن فارس مائرا فصاحة قريش : أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحامهم أن قريشا أفصح العرب السنة ، وأصفاهم لغة ، وذلك أن الله - جل ثناؤه - اختارهم من جميع العرب واصطفاهم ، واختار منهم نبي الرحمة ، فجعل قريشا قطان حرمه ، وجيران بيته الحرام وولائه ، فكانت وفود العرب من حججها وغيرهم يفتدون إلى مكة للحج ، ويتحاضرون إلى قريش في أمورهم ... وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغتها ورقة ألسنتها ، إذا أتتهم الوفود من العرب تخبروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم ، فاجتمع ما تخبروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلاقتهم التي طبعوا عليها ، فصاروا بذلك أفصح العرب . (٢)

فهذه الشهادة بغلبة قريش وتغلب لغتها تنفع بالرؤية الدينية الواضحة .

وقال أبو عمرو بن العلاء: أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم ، وعليا هوازن ، سعد بن بكر وحشم بن بكر ، ونصر بن معاوية ، وثقيف . (٣)

فكانت العرب تحضر المواسم في كل عام ، وتحتج البيت في الجاهلية ، وقريش يسمعون لغات جميع العرب ، مما استحسوه من لغاتهم تكلموا به ، فصاروا أفصح العرب ، وخلت لغتهم من مستبعض اللغات ، ومستبعض الألفاظ . وارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم وكشكشة ربيعة ،

(١) فلسفة اللغة : كمال الحاج ص ٢٣٥ ، مستقبل اللغة المشتركة : د. إبراهيم أنيس ، القاهرة ١٩٦٠م ص ٨ ، اللهجات العربية : عبدالغفار هلال ٨٥ .

(٢) الصحاح لابن فارس ٥٢ وأحسن التقاسيم للمقدسي ٩٦ ، العربية يوهان فك ١٩٢ .

(٣) المصدر نفسه ٥٧ وينظر الاتقان للسيوطي ٤٧/١ .

وكسكسة هوازن ، وتضع قيس ، وعجرفية ضبة ، وتثلثة بهراء . وكان يقال لهم : أهل الله ، لما تميزوا به من المحاسن والمكارم والفضائل والخصائص . (١)

ويعن الثعالبي في تذكار فضائل قريش في الجاهلية والاسلام فاعتلى قدرها، فمنها مجاورتهم بيت الله ، وإشارهم سكن حرمه ، وصيرهم على لأواء مكة وشدتها وحشونة العيش فيها ، وفردهم بالإيلاف والوفادة والرفادة والسقاية والرياسة واللواء والندوة ، يوتون من كل أدب بعيد وفتح عميق ، فترد عليهم الأخلاق والعقول والآداب والألسنة واللغات والعادات والصور والشمائل عفواً، بلا كلفة ولا غرم ، ولا عزم ولا حيلة . ولما جاء الاسلام بعث منهم خيرا خلقه وأفضل رسله، محمدا رسول الله ، تظاهر شرفهم ، وتضاعف كرمهم ، فحسبك من قريش أنهم أهل الله ، فصارت فيهم : النبوة ، والخلافة ، والشورى ، والفتح . (٢)

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : أنا أفصح العرب ، بيد أني من قريش ، ونشأت في بني سعد بن بكر ، فأني يأتيني اللحن . (٣)

ولعله قصد : أنا أفصح العرب ، ونشأت في بني سعد ، بيد أني من قريش .
وأبو نصر الفارابي كان يقول : كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ ... ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . (٤)

وتظل النقول تترى ، تكيل المديح لقريش إما لنفوذها السياسي ، وحظوتهم بالاستقرار

(١) الخصائص ١١/٢ ، مآثر القلوب للثعالبي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ص ١٠-١٢ ، الاقتراح للسيوطي : تحقيق د. أحمد محمد قاسم / طبعة أولى ، القاهرة ص ١٩٨ .

(٢) نفسه ص ١٠ وينظر تاريخ الطبري ٢/٢٦٠ ، وفتح البلدان ١/٦٧ .

(٣) نفسه ص ٢٨ وينظر الخصائص ١/٣٣ والمعنى ١/١٤٤ والمزهر ١/٢٩٧

(٤) كتاب الحروف : أبو نصر الفارابي ، حققه محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت ص ١٤٧ .

وينظر المزهر ١/٢١١ والاقتراح ٥٦ .

والنظام وأن العرب لا تدين إلا لهذا الحي من قريش . (١) أو لنمو لهجتهم وازدهار لغتهم بسبب تنفيذهم السياسي فصارت لغة لعامة العرب ، (٢) وترفعت عن عيوب اللهجات الأخرى التي كان كان يضيق بها الراقع اللغوي آنذاك . (٣) أو لبعدهم عن بلاد المعجم من جميع جهاتهم (٤) وتارة يعدون تخالطهم بغيرهم من الروم والفرس والحبيشان ، وإفادتهم الكتابة منهم . وقبسهم من الأجانب المتحضرين شيئا من تعاملهم في بيوتهم وأنظمتهم في تجارتهم . (٥)

وهذا الذي عدوه فضيلة من فضائل قريش ، بسبب تخالطهم مع الأعاجم والأجانب من فرس وروم وأحباش ، يعد مصادرة ومنافاة على أحد ضوابطهم في شروط الآخذ عن القبائل وهو البذاوة والعزلة وقلة التخالط مع الأعاجم لئلا تشوب اللغة عجمة فتفقد لها خصائصها . وهو خرم واضح لتلك القاعدة . وفي الحق اجتمع إلى لغة قريش الغريب من لغات الفرس والأنباط والأحباش واليمن والروم، فضلا عن العناصر الدينية من يهود ونصارى ، فأثري لغتهم بما داخلها من تراكيب وصيغ جديدة مقترضة . (٦)

وهذه صورة مكثفة لما آلت إليه لهجة قريش : وصاروا لطبيعة أرضهم في وسط العرب ، كأنهم يجمع لغوي يحوط اللغة ، ويقوم عليها ، ويشد أزرها ، ويرفع من شأنها ، ويزيد في ثروتها ،

(١) تاريخ الطبري ٢/٢٦ .

(٢) مستقبل اللغة المشتركة د. ابراهيم أنيس ٨ .

قته اللغة : د. علي وافي ١٤٠ .

(٣) العقد الفريد ١/٢٠٧ تحقيق حسن السندي . ودرة القواص طبعة بغداد ٢٤٩ .

(٤) مقدمة فاهن خلدون ، دار الفكر ، طبعة ثانية ، ١٩٨٨ م ص ٥٢٣

وينظر الخصائص ٥/٢ ، اللغة الشاعرة للعقاد ، مطبعة غنيم ١٩٦٠ م ص ٥٤ .

(٥) بلوغ الأرب للألوسي ٣/٣٦٨ ، أسواق العرب : سعيد الأفغاني ٩٦ ، تاريخ آداب العربية : جرحي زيدان ١/٤٣ .

(٦) اللغة العربية كائن حي : جرحي زيدان ١٠-١٢ ، التطور النحوي : برجستراسر ١٤٢ .

وبالجملة يحقّ فيها كل معاني الحياة اللغوية . (١) فاشتهر الناس بهذه اللهجة وألظوا بها ، ومارسوها في الأعمال الأدبية والفكرية التي ترتفع عن المقاصد الحياتية اليومية ، فتغلّبت على سائر اللغات ، واستأثرت بنفوذ واسع ، وترفعت إلى مصاف اللغة المشتركة العامة للمجتمع المثقف الذي يتسّم مكانا عليا في الأوساط الثقافية الفكرية . (٢)

لا أحد ينكر سيادة قريش ، ولا تنفيذها الديني ، ولا تغلبها الاقتصادي ، ولا غرور أن أهلها ذور فصاحة ومكانة في الجاهلية والاسلام . والناس قاطبة كانوا يفتدون إليها من كل فج ليشهدوا منافعهم الدينية والدينية . ولكن هذه المعطيات جميعا لا تقنع بلزوم تسلط لهجة قريش وتغلبها . فالمسلمون طرا ، والعرب كافة ، يذعنون اليوم الانسياح إلى السعودية في مواسم الحج والتجارة ، وهم يتسّمون موقعا دينيا ، ولكن هل رأيت الناس منذ زمن متناول تفشو فيهم لغة تلك الديار أو تتليء نفوس بها ؟ وهل تحقق للغتهم الغلبة والسطوة ؟ قد يتأثرهم الناس لحظات ، لكنهم سرعان ما يعزفون عنهم .

وهذا وغيره من القناعات والمسلمات اللغوية التي لا شية في صدقها ، جعل بعض الدارسين ينكر أن تكون اللغة الفصحى المشتركة هي لغة قريش . ومفهوم تفوق قريش ، وفصاحتها هو توجه ديني ، وهو أن النبي (ص) من قريش فالعاطفة الدينية لازمت هذا الإعجاب ورافقتة ، أما أن قريشا لهم نخائزهم وسلاتقهم التي طبعوا عليها فتلك مسألة يرفضها الدرس اللغوي الصحيح ، إذ أنه لا معنى لأن نقول : إن هناك لغة - مهما تكن -

(١) تاريخ آداب العرب للرافعي ٩٤/١ ، وينظر عوامل التطور اللغوي : أحمد عبدالرحمن حماد ، ١٦٣ ، تجديد النحو العربي : عفيف دمشقية ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ١٩٨١ م ص ٢٧ ، العصر الجاهلي : شوقي ضيف ١٣ ، في اللهجات العربية : إبراهيم أنيس ٣٤ .

(٢) علم اللغة : د. علي وافي ٢٤٣ ، اللغة والنحو د. حسن عون ، طبعة الاسكندرية ٩٥٢ م ص ٤٢ ، اللغة فندريس ٣٣٦ ، المسلك اللغوي ومهاراته : محمد عبدالحميد أبو العزم ، طبعة ٢ ، القاهرة . ص ١٠٣ ، مولد اللغة : الشيخ أحمد رضا ص ٩٧ ، ١٠٠ ، عوامل التطور اللغوي د. أحمد عبدالرحمن حماد ١٦٣ .

الفصح من لغة أخرى . (١) ومفهوم الفصاحة لدى الدارسين القدامى غامض غائم . وأنكر ذلك الدكتور جواد علي أن تكون الفصحى هي لغة قريش لأنه لا يستند إلى حجج تاريخية ، ثم وجود نصوص فصيحة كتبت بلهجات تغاير لهجة القرآن (٢) .

وشدد الدكتور تمام حسان النكير على هذه الأطروحة وعدها منكرا ، وفندها بجملة من الأدلة منها : غياب بعض المظاهر اللغوية التي تمتاز بها لهجة قريش في القرآن الكريم ومنها تسهيل الهمزة ، فلو كان بلهجة قريش لسهلت الهمزات فيه . ومنها غياب لهجة قريش من القراءات السبع ، وخطو النصوص الادبية من أثر قريش الشعري ، ومنها مخاطبة الرسول لقبائل بلهجاتهم ، مما يشي بأن لهجاتهم لم تكن تقل فصاحة عن لهجة قريش ، ولم تكن مفتقرة إلى لهجة قريش . ومعظم القبائل التي اتخذت مصادر في النحو العربي وهي : قيس وثيم وأسد وطيء ثم هذيل ، ولم يذكروا قريشا منها. (٣)

ولعل لهجة قريش يمكن أن يقال إنه لا وجود لها ، وما هي في حقيقة الأمر إلا خليط أو مزيج من لهجات القبائل الأخرى تكون على مر الزمن وانتهى به الأمر إلى أن يكون لهجة البيشة الحجازية التي تسكنها قريش . (٤)

ونلحف في السؤال المشروع : ما العلاقة بين الفصحى ، ولهجة قريش ، ولغة القرآن الكريم؟ ألم بعض الباحثين على التلازم المؤكد بين الأدبية المشتركة ولهجة قريش ولغة التنزيل وسلكها في قرن واحد . (٥)

(١) اللهجات العربية في القراءات القرآنية : د. عبده الراجحي ، دار المعارف ١٩٦٦م ٤٢ .
 (٢) المفصل في تاريخ العرب د. جواد علي ٦٤٠/٨ .
 (٣) الأصول : تمام حسان ، وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ١٩٨٨م ص ٧٤ .
 (٤) اللغة والنحو بين القديم والحديث : عباس حسن ، طبعة ثانية ، دار المعارف بمصر ص ٣٦ .
 (٥) العصر الجاهلي : شوقي ضيف ١٣٣ ، تاريخ آداب العرب للرافعي ٦٢/٢ - ٦٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونحن ميالون كثيرا إلى النصفة والاعتدال ، وأن نأخذ أنفسنا بهما أبدا . لا ريب أن اللهجات العربية التي كانت مائدة ردحا من الزمن ، في الجزيرة العربية ، صارت تتقارب شيئا فشيئا وتتفاعل ، في أحقاب متطاولة ، إلى أن تبلرت لهجة مصطفاة اتلافية ، لا تجزم القول أنها كانت لهجة قريش ولا سواها من سائر اللهجات ، بل هي حصيلة متفاعلة من تلك اللهجات ، اتلاف بينهما ، فتوحدت هذه اللهجات في ظاهرة تشبه أن تكون معجزة ، مهينة لنزول الوحي بهذه اللغة المشتركة التي أعقبت صراعا ممتدا من التشاغب والتنافس والاحتراب ، الذي يعقبه عادة صجوة ومنافاة للنعف ونزوع للسلم والتوحد . فنزل القرآن بهذه اللغة ، ولما رأى الناس الناموس ينزل بها ، أخذوا أنفسهم بها في التعبير عن المواقف الأدبية والرسائل البلاغية الخطابية ، وإذا انقلبوا إلى أهلهم ، أخذوا أنفسهم باللهجات قبائلهم للتعبير عن مقاصدهم اليومية .

وكانت جملة عوامل أسهمت في استنبات هذا الواقع اللغوي ، منها عوامل الالتقاء الديني ، أو الأسواق الأدبية ، التي تتقاضى لغة أدبية موحدة يفهمها الناس جميعا . فأرى ذلك اللغة ، فأفعمها بالتأجمات الأدبية من شعر وخطابة وقضايا فكرية وكل ما يجيش به النفس . (١)

وثم مستوى لغوي آخر كان في الجزيرة العربية يزامن الفصحى ، على نحو ما أسلفنا ، هو اللهجات القبلية التي كان يتوفر عليها المتكلم للعبارة عن المقاصد المعاشية التي يعاقرها المرء بين ظهرائي قومه وأهله ، وتنوعت هذه اللهجات وتكاثرت ، ونرى لها أصداء ، جسدها الرواة والنحاة في جمعهم للغة وفي إقامتهم الأنظار النحوية الموصلة على هذه اللغة . وكانت خطيئة كبيرة من النحاة فصار النحو مؤصلا على لغات شتى ولهجات متكاثرة ، فتسرب إلى القاعدة التنافيات والتشعبيات ، والأوجه ، التي ضاقت بها المصنفات النحوية .

ولقد كانت اللهجات مستويات صوتية أو صرفية أو تركيبية أو دلالية على نحو ما رصدته

(١) مستقبل اللغة المشتركة : إبراهيم أنيس ٧ ، في اللهجات العربية : إبراهيم أنيس ٤٣ ، تاريخ الأدب العربي للأشير

٧٧/١ ، أسواق العرب في الجاهلية والاسلام : سعيد الأفغاني ، دمشق ١٩٣٧ ص ٢٤٢ ، عصور الاحتجاج : عماد

المصنفات النحوية المتقدمة والمحدثة .

يقول ابن جني : باب اختلاف اللغات ، وكلها حجة : أعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظر عليهم ... وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبها ؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسلتها . لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها . (١)

هذا حكم اللغتين إذا كانتا متراسلتين - على نحو ما ذكر في إعمال ما في لهجتي تميم والحجاز ، متدانيتين أو كالمتراسلتين ، فأما أن تقل إحداهما جدا ، أو تكثر الأخرى جدا ، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية ، وأقواهما قياسا . (٢)

ويقول : ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم - وإن كان غيره أقوى منه - إنه غلط . (٣)

وقال أبو حيان : كل ما كان لغة لقبيلة يقطس عليه . (٤)

وقال ابن فارس : لغة العرب يحتج بها فيما اختلف فيه ؛ إذا كان التنازع في إسم أو صفة ، أو شيء مما تستعمله العرب من سنتها ، في حقيقة ، أو مجاز ، أو ما أشبه ذلك . (٥)

وقال السيوطي : أجمع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه ، أو يتفقون عليه . (٦) وهذا تخليط فاضح جر على النحو هموما وآلما .

(١) الخصائص ١٠/١ .

(٢) نفسه ١٠/١ .

(٣) المختص ، طبعة المجلس الأعلى للبحوث الإسلامية - القاهرة ١/٢٣٦ .

(٤) المزهر ١/٣٥٨ .

(٥) المزهر ١/٣٥٨ الصاهبي ، ٦٢ - المزهر ١/١٥٤ .

(٦) المزهر ١/٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعرض المحدثون للظواهر اللهجية وبينوا أسبابها. (١) ودعوا إلى ضرورة عزلها في إطار معلوم، ولا يصح خلطها بالمستوى اللغوي الفصح في اللغة المشتركة .
وتأدت إلينا جدلية واضحة في هذه الحقبة أضرت بالقاعدة، وتأتى ذلك من التخليط في مستويات الأداء اللغوي ، التي أُلحنا إليها وهي العربية النقشية التي قد ترد على النحوي ، ولا علم له بمؤداها ، فيحسبها من الفصحى فيتكلف قاعدة ، يكذب نفسه فيها ، وينحلها بابا نحويا ، ربما يسود فيه صحائف موهومة . وقد يكون الخلط من مستوى لهجي اتفق النحاة على استبعاده من قبل أنه صورة قبلية تتسم بخصائص لغوية متميزة تتقاضى درسا لوعبها وتأطيرها في نظامها الخاص .
وقد تكون ظاهرة لغوية مهجنة تخالط فيها النظام العربي بالأجنبي بفعل الاحتكاك ، فضلا عن اللغة الأدبية المشتركة التي تشكل العمود الفقري للدرس النحوي .

ولعل النحاة والرواة جانبوا الصواب حين أصلوا لهم مستوى صوابيا في النموذج النظري ، تجافوه في الاجراء والأداء الفعلي فلم يأخذوا أنفسهم في المنحى العملي ، بما أخذوا أنفسهم به ، في المستوى التنظيري فدخل على النصوص تخاليط مفرعة ، أثقلت القاعدة بالهوامش ، والاستثناءات والتعدد، والأوجه .

ولما أنعم الله على العرب بالاسلام ، وحياهم بالقرآن ، وهيا لهم التوحيد والتوحد ، صار للغة شأن آخر جديد . وصار أمرهم إلى وضع جديد ، فانساحوا في الأرض إلى الأمصار ينشرون لواء الاسلام ، وفي كنفه العربية بإسماح وتندية . فأفادت العربية كثيرا ، ولكنها خسرت بعض خصائصها وولدت لغة جديدة ، هي اللغة الاسلامية . وسنعرض له في موقف آخر . ولما خشى العرب على لغتهم الضعف والفساد واللحن فزوعوا إلى قانون عام يضبطها وإطار قوي يشبه أن يكون سياجا، يحفظها . فكان النحو العربي الواحد .

(١) اللغة : ندريس ٣٤٨ ، من أسرار اللغة : ٣٠ ، ٤١ ، الطبعة الثالثة /، وفي اللهجات العربية : إبراهيم أنيس ط ٢ ص

١٥٧ ، اللهجات العربية : د. عبد الغفار هلال ٧٣ فقه اللغة : محمد المبارك ص ٤١ .

واللهجات العربية في التراث للدكتور أحمد علم الدين الجندى ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٨م ص ٤٠ - ٤٢ .

ولكن ثمة مرحلة حاسمة مهمة قبل إقامة هذا النحو ، تعد خطوة عظيمة لحفظ اللغة ، وصونها ثم نشرها على الناس ، ولا سيما الأعاجم كي تمتليء بها نفوسهم ، على نحو ما امتلأت بنسائم الإسلام الحنيف . فكانت رواية اللغة وجمعها ، وما أفاضت به على النحو من جدلية . وهذا ما سنتهي إليه بعد حين .

الفصل الرابع

ملاح الجدلية في جمع اللغة وتدوينها

ملاحح اللغة من الجدلية مجتلبة في أطوار جمع اللغة وتدوينها

وتسمو هممنا في المضي مع الرحلة ، التي نستشرف بها ملامح النصوص ، اللغوية التي اعتدت منطلقات لإقامة النحو والأنظار اللغوية ، والدراسات المتنوعة في المستويات الصوتية والصرفية والتركيبية ، والدلالية ، والبيانية وخلافها . ولنقف على ما لحق النصوص من تحيف ، بسبب من بعدوان الرواة عامدين أو غير عامدين ، على النصوص ، والتلاعب بها .

والجدلية في هذا الطور ليست مستكنة في اللغة ، ولا مركوزة في جبلتها بسبب التاموس الطبيعي للغة ، أو آلية التنامي والتخالط ، والتمدد والانحسار في اللغات ، على نحو ما أوجنا إليه في الجدلية المستشعرة في اللغة بسبب رحلتها التلقائية في الحياة ، وبسبب التصارع والبقاء بين اللغات . الجدلية في هذه النصوص ، في هذه الحقبة مجتلبة من الخارج ، من العناصر البشرية التي تعاملت معها ، أو تفاعلت مع مستوياتها ، وهي تمتد إليها لتزويها أو لتقلها ، من منطلق الحرص عليها ، والدفاع عن حياتها ، وهم إذ يفعلون بها ما فعلوا ، إنما كان وليد الحب والحرص على البقاء ، ومن الحب ما قتل .

أحبها الرواة فتناقلوها ، ولكن الذاكرة خيانة ، ما أكثر ما تحذل صاحبها ، اصطنعوا لأنفسهم معايير في الجمع ، ولكنهم سرعان ما تناسوها فاخترقوها ، وثم نفوس قد تتلاعب بها الأهواء ، فتخترع نصوصا ، لما استنضبت نصوص يتساند بها الكلام ، وأعييت الطلاب ، فخفوا إلى المتعاضة لإشباع نزوة أو تمكين منزلة .

ولما تقادع الناس إلى النصوص يتطلبونها ، تقادع الفراش على النار ، بعضهم آثر الثراء في التحوم ، وآخرون استقبحوه وفضلوا النجاء والإيغال في المجهول . فاستجمعوا ما طالته أيديهم ، لكن مما يؤسف عليه أنهم تصيدوا كل شيء ، العجر والبجر ، الفث والسمين ، على أن أعمالهم الجليلة قلاند في أعناق الناس ، وقناديل يستضاء بها ، بيد أنهم جانبوا القصد ، وأحيانا لا يصطلي بنار جهودهم فأتيت النصوص من مأمنا ، ولما يجل أي عمل في الدنيا من المنات والعثرات .

ولما صارت اللغة إلى أيدي النحاة ، وقعوا في الخطأ نفسه إذ قبلوا العجر والبحر وما سدوا خللات الرواة ، بل أقاموا عليها وأعفوا ، وأقاموا النحو على المستويات اللغوية الشائعة آنذاك من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لهجة أو لغة مشتركة ، ومن شعر ونثر وخطب وسائر المستويات اللغوية ، فكان ذلك ضغفا على إبالة .

قد نغفر للرواة ، إذا احتوشوا كل شيء ، وأفضوا به إلى أيدي النحاة الأنباه كي يخلوا ويتخبوا، وكأني بهم أتوهم بجر الحقائق وأذنوا فيهم قائلين : أطري فإنك ناعلة : خذوا ما يناسب هواكم ودعوا الزبد يذهب جفاء ، ولكن النحاة احتقبوا كل شيء ، فكان ذلك وبالا على القاعدة، والفكر النحوي برمه . فإن اغتفرنا للرواة فكيف نغضي على النحاة ؟

فبدلا من أن تتعارف القواعد والنصوص فتتسجم ، تناكرت وتنافت وتولدت بينهما جدلية عقيمة ، ما زلنا نحسها ونصطلي آثارها .

ولكي نستشرف آفاق هذه الرؤى، ونستحضرها في أذهاننا وهي تورقنا ، لا بد من رسم صورة تشف عن ملامحها ، لكي يتأتى لنا تنقبة النصوص منها، وتبرئة القواعد من آثارها ؛ فتحقق التصالحية والاطراد بين النصوص والقواعد . فالنص المهزوز إنما يلد قاعدة مهزوزة . وستعقب أعمال الرواة ، وأعمال النحاة ، وعقب ذلك نعين موقفنا وموقعنا لعلنا نرأب ما أُنأت أيديهم .

جمع النصوص اللغوية وروايتها:

حين رحل العرب إلى ديار غير ديارهم ، وتخالطوا مع الأمم ، تذكر المصادر أن أهل البلاد المفتوحة ، سمت همهم إلى الاسلام والعربية معا . أما الاسلام فكان أمره في المبداء سهل الانتشار ، إن هو في المبداء إلا اعتقاد فشعائر فعبادات فممارسات أما اللغة فأمرها أعسر ، تقتضي التمرس والمراعاة ، لكي تمتليء بها الأنفس ، فلا بد من أن يأخذ المرء نفسه بأسلوب منهجي منظم ، هذا شأن العلية والمفتنين بالأنساق اللغوية الأصيلة ، أما تعلمها تعلمًا ابتدائيًا ، للتعبير عن مقاصد يومية تلقائية فأمره سهل . ذاك شأن العلماء الراغبين في الانخراط في المجتمع المتحضر المثقف والولوج إليه من أبواب العلماء والنهباء ، كي يصيروا في مصاف العلماء العرب .

إذا كان الأمر على ما ذكرنا ، فلا بد أن تقدم اللغة لهؤلاء المسلمين المنضمين إلى الركب المنهجية تسخير ، وبآلية تسلس وتقع وتدفع عنها كل استكراه .

ولما أنسوا من هولاء الجدد تعثرا ، سموه لحنا ، تملكهم الرعب والخوف على أمر اللغة ، وخشوا أن يفشو اللحن ويستشري فيصيب الخواص والعوام ، ففزعوا إلى منهج متوحه ، ومتقبل يحفظ اللغة ، ويحفظ على المتعلمين أداءهم السليم يسرع في تعلمهم وخدمتهم هذه الأساليب الجديدة .

ففزعوا إلى آلية ، لا حيود عنها ، وهي حصن حصين ، وملاذ أمين إلى إقامة النحو . والنحو لا يرسل على فراغ ، فلا بد له من منطلقات أساسيات يؤصل عليها ضاربا متحذرا . في أصول ، وتلك الأصول هي اللغة .

واللغة أمشاج متناثرة في أفواه الناس القادمين وصدورهم وألسنتهم ووجداناتهم . وكان النحاة أمناء صادقين ، كأني بهم وهم يطرحون هذا السؤال : أنى لنا أن نصنع قواعد ولا نعرف حجم تلك اللغة ؟ فما القواعد إلا تبصر في تلك اللغة وتتبع لسلاسلها واستنباط النظم العامة التي تحكم تلك اللغة . فينبغي أن يكون سفر اللغة مبسوطا بين أيدينا نحدد فيه ، ونقرر ، ونستملي النظم ، ونستلهم القواعد ، ونتقرى النصوص فلنهب أولا إلى جمع هذه اللغة من مظانها ، ثم نستكمل الرحلة رحلة إقامة النحو .

Center of Thesis
Library of University of Jordan
Deposit
All Rights Reserved

لكن أية لغة : عربية النقوش ، أم عربية النصوص التي يقدر عمرها بنهاز ثني عام ، أم عربية الإسلام ، أم عربية القبائل المتناثرة في منحرجات الجزيرة وفجاجها أم عربية الأمصار نبتت على سطح أرض العراق في البصرة والكوفة ؟ إنها أمشاج لغوية .

جهود فردية يورثها رسيس من الرسمية :

هي جهود فردية ، لكي يوشبوا اللغة ، بمثل ما حصنوا الحمى ورعوه من تكالب المغلوبين ونزواتهم . واللغة هي أيضا حمى وملاذ .

ولكن الملاحظ البارز في هذه الحركة المائحة المقعمة بالحوية ، غلبة الجهد الفردي فيها ، الواعب للطموح والتشوف ، المحتوي للمستشرفين آمال الاعتعاد في مناصب التنفيذ واحتياز السؤدد .

تحس فيها تنافسا شاخصا ، يفتقر إلى المظلة الرسمية ، التي تحنو بجذب ، وتضفي الشرعية ، وتورث للمتنافس والابداع وتوطر الجهود الدافقة ، لتتحاشى التكرار والمداخلات والتخليط ، ولكنك تحس

رئيس الدولة شفيقا يتوارى وراء جهود الشخصوس الفردية ، لكنه لا يرقى إلى الجهد المؤسس المنظم . يحس المرء حضور الجهد الرسمي بهذه التضرية القاصدة التي دأبت عليها الدولة ، في إشعال

المنافس بين الأفراد في التوجه العلمي والاشتغال بمناشط العلم والدرس والتحصيل ، والتشاغل بأمور اللغة والأدب ، والتناهي عن أمور السياسة والحكم والخلافة ، ولا سيما بعد هدوء سورة الفتح

والاحتراب ، وللحاكم شعار يحلو له دائما : إذا لم تشغل الناس شغلك ! والحاكم التقي من يشغلهم بما ينفعهم ، فشغل الناس بالانجاء بالعلم والأدب خير من تشاغلهم بالتنافخ بالأصول والمنابت .

فترى الناس آنذاك يتشظون انتماء إلى فكر أو لغة أو أدب أو نحو أو فلسفة ويتلظون تفحيشا وتشنيعا في مسائل اللغة والنحو الأدب ، فانقسم الناس مدارس ومذاهب تستقطبهم وتؤطرهم ،

نقول هذا وصورة النقائض وأصدائها ومقاصدها ماثلة بين أعيننا .

وإذا استظهرنا هذه الجهود أكثر ، عرفنا أن العلماء ، وهم ينهضون لهذه المهمة كانوا يعرفون حدودهم أين تنتهي . يقول البغدادي :

أعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه ، وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه ، ومثالهما المحدث والفقير ، فشأن المحدث نقل الحديث برته ، ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ، وينسط فيه علله ، ويقيس على الأمثال والأشياء . (١)

فجمع اللغة مرحلة سابقة على إقامة النحو ؛ لأن النحو ، عندهم ، علم مستخرج بالمقاييس المستبطة مكن استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى المعرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها فيحتاج من أجل ذلك إلى تبين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه التي تأتلف منها ، وتبين أحكامها . (٢)

فهل الرواية محدثة أم متقدمة منذ العصر الجاهلي ؟

يبدو أن حركة الرواية ونقل النصوص ، وتحفظها كانت فاشية في العصر الجاهلي والعرب كانوا مستهترين بحفظ الكلام ولا سيما الشعر ، فهم أعطوا الكلام ومنتعوا الطعام وكانت تلك الرواية عفوية فردية بدافع التبل والتلذذ والتزيم بزيادة الأشعار في المجالس والأسفار والمساجلات والمنافحات ، فهو يشبع حاجة نفسية لدى العربي إذ يغذي فيه الفروسية والحماسة ، وهو يحامي عن القبيلة ويشهر بأيامها ومفاخرها ، ويشنع على أعدائها ويزري بخصومها . (٣)

وكانت الرواية تقوم على دعامين : الكتاب ، يقرؤه أحدهم والآخرون يسمعون والثانية السماع من المصدر أو الشيخ . (٤)

وكان الرواة طوائف ، فهناك الشعراء الرواة ، فالشاعر الفحل شاعر وراوي ، فإذا روى

(١) المزهر للسيوطي ٢٠/١ .

(٢) المقرب : ابن عصفور ، تحقيق أحمد عبدالستار الجوارى ، وعبدالله الجبوري ، طبعة أولى ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧١ م ٤٥/١ .

(٣) العقد الفريد لابن عبد ربه ٢٨١/٥ ، رواية اللغة عبدالحميد الشلقاني ، دار المعارف ، مصر ٣٧ ، اللغة بين المعيارية والوصفية : تمام حسان ، دار الثقافة ، المغرب ص ١٧٠ .

(٤) مصادر الشعر الجاهلي د. ناصر الدين الأسد ، دار المعارف ، مصر ، طبعة ٧ ، ١٩٨٨ م ، ص ١٨٤ .

استفحل ، وعلل لذلك يونس ، بأنه يجمع إلى جيد شعره معرفة جيد غيره . (١)
 ورواة القبيلة ، ورواة الشاعر ، ورواة يصلحون الشعر . (٢) ورواة مهتمون بالوضع والنحل
 والرواة العلماء ، ويصفهم ابن سلام بأهل العلم . (٣)
 وتكاثر هذه الطوائف والطبقات ينم على اشتهاه أمر الرواية ، ومبلغ الاعتناء بالنصوص ،
 والدقة في وجوب الحفاظ عليها وصونها .

والرواية الابتدائية ، لا يكاد يخلو منها عصر ، فالناس بطبعهم ، تطلبوا للتواصل وتزجية الوقت
 بممارسون رواية الأخبار والسير والأشعار .
 بيد أن الرواية ما فتئت أن تطورت إلى عمل منظم منهجي له أصوله ومواضعه وله رجاله
 وطبقاته ، فصارت الرواية احتزاا وصنعة ، تسعد في حفظ هذا الإرث الثقافي المتحدر من الآباء إلى
 الأبناء والحفدة .

ولأن التعويل على الرواية الشفوية كان قويا ، قويت الذاكرة التي تختزن هذه الموروثات ،
 ويتواتر تفعيلها وقدحها بالدربة والمرانة ، فالعرب كانت أمة قلما تكب ولكنها تعول على الحفظ
 كثيرا ، فصارت الذاكرة هي القناة الفكرية الموظفة للتلقي والاعطاء ، وتضاعف الاهتمام بها
 وصقلها . فصارت الذاكرة سجل تراث الأمة ، وموئل فكرها ، ومنبع عطائها .
 الرحلة في تطلب اللغة :

ورنهض جمهرة من العلماء والأفذاذ والمتقنين ، الذين نذروا أنفسهم لجمع اللغة والتشاغل بها ، وعدوا
 في صنف الرواة المحترفين ، جعلوا الرواية ضالتهم المنشودة يفتشون عن المستويات اللغوية

(١) العمدة لابن رشتيق ٩/١ ، والخزانة ٢٤٦/١ ، مصادر الشعر الجاهلي ٢٢٢ .

(٢) الموشح للمزرباني - تحقيق علي محمد الجاوي ، دار الفكر العربي ١٢٥ ، ١٨٢ ، ١٨٤ .

(٣) طبقات فحول الشعراء ١/٥ الوساطة للجرحاني ١٥ ، الرواية والاستشهاد باللغة و د. محمد عبد ٧ ، مصادر الشعر

يتحفظونها وينقلونها للناس ، يتكسبون بها ، أو يتزلفون لدى الخلفاء والأمراء ، أو يتحصلون بها مراتب سنية في المجتمع والحياة .

وكانوا يتوفرون على الأعراب ، يشتفون منهم هذه النصوص اللغوية ، لأنهم أصلاء في الحفظ والنقاء اللغوي ، فانتجعوهم واثقين بقول الجاحظ: وكل شيء للعرب فإنما هو بديهة وارتجال وكانه إلهام ، وليست هناك معاناة ولا مكابدة ، إلا إجمالة فكر ولا استعانة ، وإنما تأتيهم المعاني إرسالا، وتنال عليهم انثيالا ، وكانوا أميين لا يكتبون ، ومطوعين لا يتكلفون . (١)

ولعل المعنى بالعرب هنا ، هم الأعراب ، أهل الصفاء والنقاء والبديهة . ولذا تجدهم يكثرون من وصفهم بالحفظ والضبط والأمانة ، توخيا لتوثيق مروياتهم وتصحيحها "والعرب أهل حفظ ورواية ؛ لخفة الكلام عليهم ورقة ألسنتهم . (٢)

وبما أن العرب كذلك فالارتجال إلى مضاربتهم واجب ، والاستماع منهم يخدم اللغة ، إذ يقدمها للرواة دون شوائب . فصارت الرحلة إلى تلك الفجاج مما يوسم به المتقدمون والمثوقون ، فتجد المظان ترسم لنا صورة منفوخة حول التوفر على الأعراب ، والاستماع منهم ، وكأنه شهادة استبراء الذمة ، وإخلاء المسؤولية في حفظ النصوص وتوثيقها ، وأمانة ينبغي إتقانها وأداؤها .

لما قدم الكسائي البصرة سأل الخليل عن علمه فقال له : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، فخرج وأنفذ خمس عشرة قينة حبرا في الكتابة عن الأعراب سوى ما حفظ . (٣) والفراء يظعن إلى بغداد يحكي عن الأعراب المجاورين ، ودخل أبو عمرو الشيباني البادية ، ومعه دستيجان حبرا في تخرج حتى أفناها يكتب سماعه من العرب . (٤) وأبو زيد الأنصاري يقول : ما أقول قالت العرب

(١) البيان والتبيين : الجاحظ ، تحقيق عبدالسلام هارون ، طبعة رابعة ، دار الفكر ١٥/٣ .

(٢) طبقات الأمم : صاعد الأندلسي ، مطبعة السعادة . عصر ص ٥٩ .

(٣) أخبار النحويين البصريين للسرياني ، تحقيق د. محمد إبراهيم البناء ، دار الاعتصام ، طبعة أولى ١٩٨٥ م ص ٤٤ ، إنباه الرواة للفظي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة أولى ، دار الفكر ، ٢٥٨/٢ .

(٤) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ٤٨ .

إلا إذا سمعته من هؤلاء بكر بن هوازن وبني كلاب أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية وإلا لم أقل : قالت العرب. (١) ويقول الدكتور محمد عيد: إن معظم علماء القرن الثاني قد رحلوا إلى البادية، وكذلك فعل بعض علماء القرن الثالث والرابع. (٢) ومن منظور آخر ، ثم من يزعم أن أبا عمرو بن العلاء جاور البدو أربعين سنة ولكن الكسائي لم يقم بالبدو غير أربعين يوماً . (٣) ونعتقد بهذا من باب التنافس والتفحيش على الخصوم ، فما أكثر ما يتحاثون التهم ، ويتحاصبون بالتفادع .

والأعراب حكم عادل في المسألة الزنبرية بين سيويه والكسائي ، ومناظرة الكسائي واليزيدي ومقاتلهم فاشية في تمدح الأعراب : قد اختلفتما وأنتما عالمان فمن يفصل بينكما ؟ قلت : فصحاء العرب المطبوعون ، فبعث إلى أبي المطوق . (٤)

وتظل كلمة البادية غامضة ، إلا مرة واحدة ، إذ عين مقصودها فقالوا : بوادي الحجاز وبجد وهوتامة ، وبخلاف ذلك تظل عائمة . ولا يشترط أن تعني النجاء إلى قلب الجزيرة العربية ، إذ أن الجزيرة العربية نقلت لغتها وناسها إلى العراق ، فلا لزوم إلى المغامرة بتلك الرحلات . فنحن نرى أن الرحلات لم تكن تجاوز بوادي البصرة والكوفة ليس غير ، وذلك أن حمارة القيظ ، إذا امتع النهار ، وذرت الشمس قرننها ، تطلع على الأفئدة . وصبارة القر فيها وزمهير الصحراء يحمدا الأنفاس ، ونكباؤها لافحة إذا مازجتها السموم وظلمتها في الليل كأنها القار ، ولا صوى تنير لك ، ولا هوادي تنير سبيك ، إلا من كان من العارفين بها ، والألاف ، فهم يفرقون بالسلائق والطبائع ، فكيف نصدق أن علما مثل الكسائي أو سواه من الأعاجم ممن لا درية ولا تمرس بهذه الأجواء ، وفي ظل هذا التناهي المهلك أن يقامروا ، لكي يظفروا بنتائج شعرية أو نوادر لغوية ، أو طرائف

(١) الاقتراح للسيوطي ٨٣ .

(٢) الرواية والاستشهاد باللغة د. محمد عيد ٢٢ .

(٣) مجالس العلماء للزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، طبعة ثانية ، دار الجليل ، بيروت ١٩٨٧ م ص ١٧١ .

(٤) المغني ٩٣/١ ، الانصاف ٧٠٢/٢ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ٨٧/٣ .

أمالي الزجاجي تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجليل ، ص ٤٠ .

كلامية ، لهم عنها مندوحة ومنتجع في الأعراب المقيمين في نخوم البصرة والكوفة ، وكانوا يلمون بالمدن كثيرا ، وهم يمثلون القبائل العربية نوعيا وقلبيا والطريق إليهم سابلة وآمنة . ولعله أدنى إلى الحق أن نقول : إن الرحلة كانت إلى تلك المضارب البدوية المتاخمة ، وهو سيفر قاصد ، لمخاذاتها ، ولا يخشى معها غرم أو رزء هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، إن أحاديثهم عن سلائق البدو ، وصفاء لغة الأعراب وقوة حفظهم ، والاطمئنان إلى ذاكرتهم محفوف بالمبالغة ، فيه توهيم واضح ، وذلك للتزويج والإعلام بصحة مروياتهم .

- وقبل أن نمضي بعيدا عن رحلة تقييد اللغة ينبغي التوقف لتوضح بعض المصطلحات المنوطة برواية اللغة وتحملها ، تطالعنا المظان بالأطر البشرية التالية :

الأعراب ، والرواة ، والعلماء الرواة ، والنحاة . فصارت المعادلة اللغوية على هذا النحو من التسلسل .

الأعراب : ← الأعراب الرواة : ← العلماء الرواة . ← النحاة .

الأعراب : وهم قطان الصحراء ، أهل وبر ونجعة سعيا وراء الكلال والقطر . وهم المتحدثون للغة العربية ، الفصحاء ، المصدر الأول للغة . يشقون بهم كثيرا ، ويفخر العلماء بأخذهم من هؤلاء الأعراب البوالين على أعقابهم مع أنه صورتهم في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ، والتراث ، ليست حميدة ، فهم أشد كفرا ونفاقا وموضع تندر وغباء .

الأعراب الرواة : وهم جمهرة من أبناء البدو يحذقون العربية عمدوا بمنهجية إلى نقل محفوظاتهم ومروياتهم ومأثوراتهم الأدبية واللغوية ، إلى الجهة التي تتطلبها منهم .

العلماء الرواة : جمهرة من العلماء توفروا على الأعراب وقبسوا كلامهم بالمشافهة أو بالكتابة ، ثم قفلوا محتقنين ؛ ليقموا عليه دراسات لغوية وأدبية وبيانية ، أو ليقدموه للنحاة ليقموا عليها دراسات لغوية .

النحاة : وهم جمهرة من العلماء امتازوا بالوعي العميق ، ولهم بصر بمناهج الدرس فتوفروا على دراسة النصوص اللغوية ووصفوا نظمها وأساليبها في المستويات : الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية .

مع أن هذه التقاسيم ليست جامعة مانعة ، وليست متحاجة ، فلا تخلو من تداخل وتناقل في المراتب والمواقع .

وسيعمد البحث إلى الإطافة بهذه الطوائف ؛ لنقف على مبلغ ما انسلت كل شريحة من أوزار أفضت إلى تشويه النصوص وتشويشها .
الأعراب ، والأعراب الرواة :

أما الأعراب ، وهم أهل البداوة ، وأرباب الفصاحة ، يضرب المثال بفصاحتهم وخلص لغتهم ، وما لهم من بارع اللفظ ، وسزي المخرج ، والعارضة الشديدة ، واللسان السليط ، ثم ما يجمل عليها من طبع جاف متوقع غير بكيء ولا متزور ، وفطرة سليمة لا تنازع إلى غير الصواب . وفصاحتهم قسمت على وفق قبائلهم ومواطنهم : (١)

والأعراب قارون في البادية ، وقد يطرؤون إلى الحضرة فيلقاهم الرواة يتلقفون منهم النوادر . وطائفة ينزلون الأمصار فيأمنون إلى الرواة بعد ترويضهم ، ويصيرون المرجع في الخلافات اللغوية . وطائفة تلمذوا لعلماء البصرة والكوفة وتخرجوا بعلمهم فصاروا علماء رواة ، ومنهم أبو مسحل . وطائفة قرروا في الحاضرة فلانت جلودهم ، وزايلتهم الفصاحة . وطائفة تهدت إلى رواية الأخبار واللغة والنوادر ، فسموا الأعراب الرواة وجلهم كانوا في العراق . أما الأعراب الرواة في الشام فلم يكن العلماء يقيمون لهم وزنا ، ولا يوثقون رواياتهم ، أما الأعراب الرواة في الحجاز فقلة .

وكتاب الفهرست ينضح بأسماء عدد منهم الأعراب الرواة . ويعد أبو محمد الأعرابي النسابة اللغوي المعروف بالأسود ، آخر تاريخ الأعراب الفصحاء ، لا يعرف معه أعرابي ، ولا يعرف بعده

من ادعى الأعرابية اللغوية ، وكان يتعاطى تسويد لونه بالقطران ويقعد في الشمس ليتحقق تلقيبه بذلك . (١)

ومنذ القرن الخامس فسدت سلاتق الأعراب فلم يركن العلماء إليهم في الاستئناس وعزَّ الظفر بالفصيح منهم، الذي يرجع إلى نجره ، ويتساند إلى سليقته ، حتى صار الأعرابي ممن يحرص عليه بعض الفصحاء من أهل العلم يدعونه تمييزاً به وإحياءاً للسنة العربية (٢) .

ومن هؤلاء الأعراب الرواة أبو خيرة العدوي من عدي ، وأبو النقيش وأبو مهدية ، وأبو البيداء الرياحي . (٣) ومنهم الفقعي راوية بني أمد وعبدالله بن عمرو وأبو صبح ، وأبو مالك عمرو بن كركرة الأعرابي اللغوي صاحب النوادر ، ويقال : إنه كان يحفظ اللغة كلها ، وكان بصري المنهَب . (٤)

ونقل الفهرست جملة من هذه الأسماء اللامعة . (٥)

ويبغى التلبث عند هذا المنعرج ، لما له من أثر فاعل في أي إخلال بالشواهد ، بالتقص أو التزيد ، أو التلعب ، ولما سيبنى عليه من نتائج لها خطر وما يوصل عليها من دراسات تعدد الأسس والمنطلقات للفكر العربي .

هل تم التلقي من الأعراب بالمشافهة أم بالكتابة ، أم بهما معا ؟

تذكر المظان أن التلقي من الأعراب كان بالمشافهة المتخالطة والسماع المباشر ، أو بالتدوين ،

على نحو ما ألحنا في فواتح هذا الفصل.

(١) تاريخ آداب العرب للرافعي ٣٣٢/١ .

(٢) الخصائص ٥/٣ ، تاريخ آداب العرب ٣٣٧/١ .

(٣) الفهرست لابن النديم ، دار المعرفة ، بيروت ٦٦ ، أبو عبيدة معمر بن المثنى : د. نهاد الموسى ، دار العلوم ، الرياض

١٩٨٥م ص ١٥٠ وما بعدها والأعراب الرواة : عبد الحميد الشلقاني ، ١٩٧٧ وما بعدها .

(٤) المصدر نفسه ٦٦ ، أبو عبيدة : د. نهاد الموسى ١٥٣ ، الأعراب الرواة : د. عبد الحميد الشلقاني ٢٠٠ .

(٥) الفهرست ٦٦-٧٣ .

فالرواية الشفوية بالسماع ، كانت أمّن الروايات لديهم ، وأثارها ، مع أنها مظنة الزلل والنسيان والتحريف ، فالمشاهدة والحفظ لا تحقق الاطمئنان التام في الثقة بالراوي وتزييفه فالذاكرة مهما بلغت من الدقة ، ومهما ساعد الوزن الشعري على صحة الرواية ، لا بد أن تزول ، فتحل لفظا مكان آخر ، أو تنسى من القصيدة بيتا أو أبياتا ، فللذاكرة قدرة محدودة في رواية الشعر القديم وتذكره ، وإذا صححت رواية الراوي فربما لم تصح رواية من سبقه ، وهكذا لا يمكن أن نجزم أن الشعر القديم قد

أخلا من أي تحريف . (١)

ومع هذا فأذهب الشواهد في الجودة لديهم ما نقل مشافهة ، وسمع من الأعراب الجفافة الذين لا يكتبون ، أي لم تداخل الحضارة سلاتقهم وفطرمهم ولم تفسدها . يروى عن أبي عبيدة قال : قدم علينا رجال من بادية بني جعفر ابن كلاب ، فكنا نأتيهم ونكتب عنهم . (٢)

وكانوا يخذون في الأعرابي خصلتين : الأمية ، وبخافة الكتابة ، ثم الحديث الشفهي لا من كتاب ، فالتقى الشفوي محمدا ، والإملاء من كتاب مذمة ، والجاهل الساذج السلقي الفطري علق لا يفرض به ولروايته والقدرح الملقى ، من قبل أنه يعرف التصنع ولا يتكلف التزييف .

قال أبو العباس ثعلب : شاهدت مجلس ابن الأعرابي وكان يحضره زهاء مئتي إنسان وكان يسأل ويقرأ عليه ، فيجيب من غير كتاب ، ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط ، ولقد أملى على الناس ما يحمل على أجمال . (٣) وثم رواية مغايرة عن ابن الإعرابي تشي أنه كانت بين يديه صحائف يجيل النظر فيها . (٤) ومثل هذا يعتد في باب التنفج والابتهاء ، أو التفحيش والتنافس

(١) موسيقى الشعر : د. إبراهيم أنيس ، طبعة أولى ١٩٤٨ م ص ٢٥٥ ، الرواية والاستشهاد : محمد عيد ٢٢٢ .

(٢) جهرة أشعار العرب لأبي زيد ، حققه وخطه على محمد البحاري ٣١ .

الأغاني ٥١/٣ ، طبعة دار الثقافة .

(٣) ربيان الأعيان لابن خلكان : تحقيق د. إحسان عباس ، طبعة دار صادر ، بيروت ١٩٧٧ م ، ٤٣٣/٢ ، بغية الوعاة

للسيوطي : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر طبعة ثانية ١٩٧٩ ١٠٥/١ .

(٤) طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي ٢١٤ ، بغية الوعاة للسيوطي ١٠٦/١ .

ويذهب القفطي إلى أن محمد بن القاسم الأنباري كان يحفظ ثلاثمئة ألف بيت من الشعر شاهدة في القرآن ، وكان يملي من حفظه لا من كتاب . (١)

وفي قرارة أنفسهم أحسوا ضرورة تقييد العلم ، وحذروا من مغبة الاعتماد على الذاكرة وحدها ، قال ذو الرمة لموسى بن عمرو : اكتب شعري ، فالكتابة أعجب الحفظ ؛ لأن الأعرابي ينسى الكلمة قد تعب في طلبها ليلة ، فيضع في موضعها كلمة في وزنها ثم ينشدها الناس ، والكتاب لا ينسى ، ولا يبدل كلاما بكلام . (٢)

ولذا تلفيهم يتغابون ويتجاهلون كل ما يشي بمعرفتهم التقييد والكتابة ؛ لكلا يطعن ذلك في مقاماتهم .

قال الجاحظ : سمعت ابن بشير ، وقال له أبو الفضل العنبري ، أحد الأعراب : إني عثرت البارحة بكتاب ، وقد التقطته وهو عندي ، وقد ذكروا أن فيه شعرا ، فإن أردته وهبته لك ، قال ابن بشير : أريده إن كان مقيدا . قال : والله ما أدري أمقيد هو أم مغلول ، ولو عرفت التقييد لم يلتفت إلى روايته . (٣)

ومثله ما رواه الصولي من أمر استنكار حماء الرواية من شأن ذي الرمة في معرفة الكتابة ، فاستحسنها فثبتت في قلبه ، ولم تخطها يده . (٤)

وكانوا يتحاشون الأخذ عن صحفي ، توقيا لآفات التدوين ومعايبه . (٥)

(١) إنباه الرواة للقفطي ٢٠٢/٣ ، بغية الرعاة ٢١٢/١ .

(٢) العمدة لابن رشيقي ، ١٩٤/٢ .

(٣) البيان والتبيين للجاحظ ١٦٣/١ .

(٤) أدب الكتاب للصولي ، المطبعة السلفية ٦٢ ، الموضح للمرزباني ٢٣٣

(٥) طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٥/١

وذكر الدكتور ناصر الدين الأسد أن كثيرا من الشعر الجاهلي قد دون منذ الجاهلية وتواصل تدوينه في الإسلام ، وروى تلك المدونات المثلة في الدواوين الشعرية ، العلماء والرواة ومنهم أبو عمرو بن العلاء والأصمعي والمفضل الضبي ، وأبو عمرو الشيباني ، وابن الاعرابي ، وقد وجدوا أمامهم دواوين الشعر مكتوبة قبل عهدهم فقرؤوها وتدارسوها وأخذوا منها ، والتصحيح دليل ذلك. (١)

وأسرف الدكتور الأسد إذ افترض شيوع فن الكتابة في الجاهلية انتشاراً أفضى إلى تقييد كثير من المعطيات اللغوية بوسائل الكتابة المتاحة آنذاك ولعله يتراجع عن هذه المبالغة ، إذ تشي مقالتهم بوجود مجتمع متحضر يتقن الكتابة ويوظفها توظيفا أتى على التراث تقييداً وضبطاً ؛ لينفي عن الشعر مظنة الوضع .

ولما أنس الأعراب الرواة أن بضاعتهم مطلوبة ، اعتنوا بها لاجتلاب غنم أو دفع غرم . ولما أحسوا أن العلماء استنصبوا هذه السلاسل اللغوية التي صارت كاليواقيت ، وصارت سوقها نافقة ، آثروا تسويقها والاتجار بها ، في أبواب العلماء ، في الحواضر . ومن هنا تأتي المخاطر على اللغة في التعاضد والتزويد والافتئات . تشوف الأعراب الرواة إلى شيء يتبلغون به ، وأمرتهم أنفسهم على الافتعال، والتكسب، بهذه النفائس التي لا يصح اهراقها هدرا على أعتاب أهل الحاضرة، دون مردود مادي أو معنوي . ونحن إذ نوجه الأنظار إلى هذه المخاطر والآفات ، نحتز بالقول بأن السميت العام هو الأمانة والصدق ، ولكننا نفوسا تأبى إلا أن تنحدر إلى دركات الرذيلة بالطريق الرخيصة الملتوية وهي فئة شاذة ناشزة . لكن ظواهر الافتعال والصنعة ، لا جدال أنها فشت وهيات لها الظروف انتشاراً أو ممارسة .

ولقد أحفل الأعراب وتراخوا عن هذه الصنائع ، إذ أحسوا وخزة ضمير أو مسكة أمانة ، فتنهاها عن ذلك . فقال ابن سلام عن يونس : فقال لي رؤية : حتى تنى تسألني عن هذه الأباطيل ،

(١) مصادر الشعر الجاهلي د. ناصر الدين الأسد ١٧٢-١٧٥ ، ورواية اللغة : عبد الحميد الشلقاني ٣٧

وأزرقها لك ؟ أما ترى الشيب قد بلغ في رأسك ولحيتك ١٤ (١)

وحكى أبو عبيدة مثل هذا عن أبي داود بن متم بن نيرة لما قدم البصرة في بعض ما يقدم له البدوي من الميرة والجلب فنزل النحيت فسل عن شعر أبيه فجعل يزيد في الأشعار ويضعها ، وإذا كلام دون كلام متم ، وإذا هو يحتذي على كلامه ، فيذكر المواضع التي ذكرها متم والوقائع التي شهدها ، فلما توالى ذلك علمنا أنه يفتعله (٢)

وتكاثر وفود الأعراب والرواة إلى الحاضرة ، وجرت بين الفئتين ألفة وتطبيع نفسي ومنفعي ، وأقيمت جسور قوية من الثقة وتبادل الانشاد . وقف أعرابي على حلقة الأخفش يسترق السمع إلى حديثهم في النحو ، مأخوذاً فحار وأطرق ووسوس ، فقال الأخفش : ما تسمع يا أخا العرب ؟ فقال : أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا . (٣)

وربما يشاركون في حلقات الدرس ويصححون الروايات على نحو ما صاح أعرابي في مجلس الأصمعي لما قرئ : بأسفل ذات الدبر أفرد جحشها . فقال الأعرابي : ضل صلالك أيها القاريء إنما هي ذات الدبر ، وهي ثنية عندنا ، فأخذ الأصمعي بذلك . (٤) فتقاصرت المساحات والمسافات ، وألفت أو كادت بين الأعراب الرواة والعلماء في الحواضر ، واستتبحت جسور الثقة ، ووشائج من التفاهم عميقة .

ولما حمل شأن هؤلاء الأعراب ، وتعذر وصولهم إلى الحواضر ، تأبوا أو تمنعوا لإغلاء سوقهم ، عمد العلماء بتصيدون في الأسواق ، فقل الاختلاف إلى البادية ، واكتفى العلماء بالوفود إلى الأسواق ، ولا سيما المربد قرب البصرة ، الذي كان مشوبة للتجار والتسويق في البضائع الفكرية والمالية (٥)

(١) طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٧٦٧/٢ ، وأخبار النحويين البصريين للسرياني ٥٢ وبقية الرواة ٢/٣٦٥ .

(٢) طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٤٧/١

(٣) الامتاع والموانسة لأبي حيان ١٣٩/٢

(٤) المزهر للسيوطي ٣٥٥/٢ وينظر طبقات الزبيدي ٤٩ والفهرست ٦٩

(٥) تاريخ الاسلام : حسن ابراهيم حسن ، القاهرة . ٥٠/١

وتذكي هذه الظاهرة الحماسة وتورق للتنافس بين العلماء في الاستباق الى الأسواق . يقول الأصمعي: جئت إلى أبي عمرو بن العلاء فقال: من أين جئت يا أصمعي؟ قلت: من المربد. قال: هات ما معك، فقرأت عليه ما كتبت في ألواحني، ومررت به ستة أحرف لم يعرفها فأخذ يعدو في الدرجة قائلا: شممت في الغريب يا أصمعي. (١)

وصار المربد مظنة الفصاحة ومشخصا للثقافة، والاختلاف الى علمائه شاهدا على تلقف الفصاحة عن العرب شفاها، بسبب الالتقاء بالأعراب الفصحاء (٢)
مواطن الجدلية لدى الأعراب بالرواية

لعل ما قد يرد على النصوص من هذه الطوائف البشرية ما قد يكون وليد الرواية الشفوية من نسيان في جبلة الذاكرة، أو حذف قاصد عامد، أو تزييد على وفق ما يتطلبه منه العلماء، أو تلعب قصدا الى منبع أو منفعة مادية، وهذه المؤشرات جميعا تستحث كل دارس للنصوص أن لا يسلم بالروايات على ظاهرها، ولا سيما تلك التي ترشحها المواقف الاجتماعية، للفس أو التزييد، ولا سيما في مواقف الملاحاة، أو مجالس الحكام، أو تنافس المذاهب، مما يلح ويلحف في تطلب المخارج من هذه المواقف. ولا جناح علينا اذا نحن نبزنا، فيما بعد، بعض الشواهد بالخطأ أو التحريف أو التشويه أو الوضع والافتئات فكل المعطيات الزمانية والاجتماعية تعزز مواقفنا.
العلماء الرواة

تعاورت النصوص في رحلتها التاريخية عوامل الزمان والمكان والانسان. وكل عنصر كانت له يد لا تجحد في الامساس بهذه النصوص تنقضا أو تزييدا، ولعل فئة شأت سائر أخواتها، وهي يد الإنسان، الممثلة بالرواة والعلماء.

أما الرواة العلماء، فقد كانت لهم يد لا تجحد في تحريك المواهب الفاترة، والقدرات

(١) معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر ٢٠٢/٢

(٢) معجم الأدباء: ياقوت الحموي، دبعة ٣، دار الفكر - بيروت ١٩٨٠ ٧٥/١٦

وينظر طبقات فحول الشعراء ٤٠/١

الهاجعة، وفي اثرها الدراسات اللغوية، فقد رقدوها بمناجم مواراة، زاخرة بالنصوص الأدبية واللغوية، ظعنوا إلى المضارب، وحاسوا خلال الأسواق، يلتقطون النصوص والنوادر والغريب، واللغة حية مستفيضة، معيشة على السنة المحدثين، فاسترقوا السمع، وأرهفوا آذانهم لثلتقط بدقة وأمانة المخارج الصوتية والنظم الصرفية، والقواعد التركيبية للغة، ليتم فحصها والتبصير بها. فتجمعت لديهم محاصيل لغوية متكاثرة بعضها التقط سماعا، وأخر سودت في القراطيس وكانت لمأرهم يانعة دافقة، يستحقون الثناء العطر كفاء ما كدسوا من تواليف ومصنفات وأشعار التقطها النحاة موضوعا للدرس النحوي. وسنفسح لثمرات أوراقهم موضعا بجليها تجلة.

وهذا مسرد ببعض هؤلاء العلماء الرواة - ونسقناه على وفق تواريخ وفياتهم. ونعقبهم بشهادات، تصنف موافقهم.

- | | | |
|------------------------|------|--|
| عاش من سنة ٧٠ - ١٥٤ هـ | بصري | ١- أبو عمر بن العلاء : |
| عاش من سنة ٩٥ - ١٥٥ هـ | كوفي | ٢- حماد الراوية : |
| ت ١٦٧ هـ | كوفي | ٣- المفضل الصني : |
| ت ١٨٠ هـ | بصري | ٤- خلف الأحمر : |
| ت ٢٠٣ هـ | بصري | ٥- النضر بن شميل : |
| ت ٢٠٦ هـ | كوفي | ٦- أبو عمرو الشيباني : |
| ت ٢١٠ هـ | بصري | ٧- أبو عبيدة معمر بن المثنى : |
| ت ٢١٥ هـ | بصري | ٨- أبو زيد الأنصاري : |
| ٢١٦ هـ | بصري | ٩- الأصمعي : |
| ؟ | بصري | ١٠- عبدالرحمن عبدالله بن أخي الأصمعي : |
| ت ٢٣١ هـ | بصري | ١١- أبو نصر الباهلي : |
| ت ٢٣١ هـ | كوفي | ١٢- ابن الأعرابي : |
| ت ٢٤٨ هـ | بصري | ١٣- أبو حاتم السجستاني : |
| ت ٢٤٩ هـ | بصري | ١٤- المازني : |

١٥- الزيادي : بصري ت ٢٤٩ هـ

١٦- الرياشي : بصري ت ٢٥٧ هـ

ولو عمدنا إلى رسم صورة سلوكية لهؤلاء العلماء الاجلاء ، لوجدنا أن كل واحد لا يخلو من مطعن ، ولا يبرأ من سبة ، فصورتهم مضطربة . تجدها تارة شائهة ومرة نقية صافية . ولعل مرجع ذلك هو التنافس الافرادي أو الجهوي بين الأمصار ، وهذه سمات في حيلة البشر غير منكورة . وتجسد صورتهم ناصعة وفي أعلى علين ، أو قائمة وفي أسفل سافلين ، وهذا مؤشر على مناهجنا التقويمية ، إذا رضينا وأجبنا غلونا فأعلينا ، وإذا كرهنا فسخطنا أركسنا إلى الحضيض ، لا نعرف الا الأسود أو الأبيض ، ولا وسط ، وهذه منافاة لشرعة الاسلام : أحب حبيك هونا ما ، وأبغض يبغضك هونا ما . ولا تثريب عليهم ، فكل من شرف في الدنيا صار غرضاً يرمى .

وامتدت الألسنة والأقلام إلى هذه الرموز ، ترميهم بالتعاضد والافتئات : فحماد الراوية أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها ، وكان غير موثوق به ، وكان ينحل شعر الرجل غيره ، وينحله شعر غيره ، ويزيد في الأشعار . وكان يونس يقول : العجب ممن يأخذ عن حماد وكان يكذب ويلحن ويكسر . (١)

وإذا وضع هذا ، فيا لهول المصيبة ، ويا لعظم الغرم الذي أختنى على التراث . قال الأصمعي : كل شيء في أيدينا من شعر امرئ القيس فهو عن حماد الراوية ؛ الا نتفا سمعتها من الأعراب وأبي عمرو بن العلاء (٢)

والأصمعي : ولم ير الناس أحضر جواباً وأتقن لما يحفظ من الأصمعي ولا أصدق لهجة منه ، وكان شديد التأله ؛ كان لا يفسر شيئاً من القرآن ولا شيئاً من اللغة له نظير واشتقاق في القرآن ، وكذلك الحديث تخرجاً ، وكان لا يفسر شعراً فيه هجاء ولم يرفع من الأحاديث الا احايث يسيرة ، وكان صدوقاً في كل شيء من أهل الثقة . (٣)

(١) طبقات فحول الشعراء ٤٩/١ ، مراتب النحويين ١١٧

(٢) مراتب النحويين ١١٧ . (٣) المصدر نفسه ٨٣

ولكنه لا يخلو من مطاعن : يتهمه ابن اخيه ، فقد سئل عنه : ما فعل عمك ؟ فقال : قاعد في الشمس يكذب على الأعراب . (١) بيد أن أبا الطيب اللغوي يدفع هذه التهمة قائلاً : هذا باطل ، ما خلق الله منه شيئاً ، ونعوذ بالله من معرة جهل قائله ، وسقوط الخائضين فيه . وكيف يقول ذلك عبدالرحمن ، ولولا عمه لم يكن شيئاً وكيف يكذب عمه وهو لا يروي شيئاً الا عنه ، وأنى يكون الأصمعي كما زعموا ، وهو لا يفني الا فيما أجمع عليه العلماء ، ويقف عما يتفردون به ، لا يجوز الا افصح اللغات ويلح في دفع ما سواه . (٢) والرشيذ كان يسمي الأصمعي شيطان الشعر . (٣)

ولا جرم أن ما ألمحنا إليه من التناقض مستشعر في كل هذه النقول التي ينبغي الاحتراس من قبولها في المدح أو القدح على ظواهرها .

واتهموا الفراء . (٤) وشنعوا على الكسائي . أخذته من أعراب الحظمة ومذقه عما أخذ من البصرة عن أبي عمرو ويونس وعيسى بن عمر فأفسده . (٥) وعابوا أبا عمرو الشيباني ولغوا عليه . (٦) وتزيد أبو عبيدة . (٦)

ومرد العلماء الرواة على صنيع ذي خطر على النصوص ، وهو اصلاح المادة المروية . قال ابن مقبل : إني لأرسل البيوت عوجاً فتأتي الرواة بها قد أقامتها . (٧)

(١) المزهر ٢/٢٥٢

(٢) مراقب النحويين لأبي الطيب اللغوي ٨٤

(٣) أخبار النحويين البصريين للسمرائي ، ٧٣ .

(٤) مراتب النحويين ٨٢

(٥) معجم الأدباء ٥/١٩٢ تاريخ بغداد ١١/٤١١ - القاهرة ، طبعة ١٩٣١م

(٦) البيان والتبيين ٤/٢٤

(٧) مجالس نعلب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٠ م ص : (٤٨٣) ، والموضح ١٩٨

وهذه شئنة عرفناها من الرواة ، ضح منها الخطيئة ، رافعا عقيرته : ويل للشعر من الرواة

السوء. (١)

وصيحة الخليل اليفة إذ قال : إن النحارير ربما أدخوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيث . (٢) وعقب ابن فارس قائلا : فليتجر آخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الامانة والثقة والصدق والعدالة ، فقد بلغنا من أمر مشيخة بغداد ما بلغنا . (٣) وحماد وخلف مدخولان مظنونان بالوضع : (٤)

وتعاضم الطعن في حماد وخلف والهيثم بن عدي ، وانتقل الشك من الرواة أنفسهم الى الشعر الجاهلي برمته ، فاستحال الى قضية مفزعة فيها رسيس من الحق والصدق ولكن الناس نفخوا فيها لأهواء وأغراض بعيدة المرامي . بدءا من ابن سلام . (٥) وانتهاء بالمستشرقين المفرضين الذين ألحوا على هذه الثغرة. (٦)

وظل بروكلمان يلح على ضرورة التوقف عند الشعر الجاهلي لما لحقها من تغيير الرواة لأغراض مشوطة بالظروف آنذاك. (٧)

ويدخل طه حسين هذه المعركة من أبواب تفاوت اللغات بين الشمال والجنوب التي هي

(١) الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢٢٩/١

(٢) العين للخليل بن أحمد ، تحقيق د. مهدي المخزومي ، د. ابراهيم السامرائي ٥٣/١ والصاحبي ص ٦٣ والمزهر

١٢٨/١

(٣) الصاحبي ٦٣

(٤) معجم الأدباء ١٧١/٧ ، ضحى الاسلام أحمد أمين ، دار الكتاب العربي ، طبعة عشرة ٢٨١/٢

(٥) طبقات فحول الشعراء ٤/١ ، ٤٦/٢٥

(٦) دراسات المستشرقين حول صحة الشعر الجاهلي : هـ الفز ترجمة د. عبدالرحمن بدوي ، دار العلم للملايين ص ٤٢

أصول الشعر العربي : مرحليوث ترجمة د. يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، طبعة أولى ٩٧٨ ص ٥٣

(٧) تاريخ الأدب العربي : بروكلمان ، دار المعارف طبعة خامسة ٦٥/١

صدي لمقولة أبي عمرو بن العلاء ، وردها ابن خلدون وأنهج سبيلها . (١) مع أن اللهجات جميعا أتى عليها حين من الزمن فاستكمل دورته ، فتمازجت بسبب التلازم في المعاش ، فتوحدت ، وهذا من حسن حظ العربية ، فما أن جاء الاسلام حتى كادت لغة الجنوب تفني لتحل محلها لغة الشمال . (٢)

والزوبعة التي هيجها طه حسين ، وأنهج آفاقها كانت اثاره من دسائس المستشرقين المفرضة التي تستهدف تقويض التراث برمته والتشكيك في سويته ، وهي حلقة من سلسلة محاولات ترمي الى النيل من هوية الأمة وزعزعة يقينها بثوابتها التي تتحذر فيها ، وظلت هينمات يجمع بها الحاقدون ، واندفاعات من المواطنين المتأمرين المرتهنين للاستعمار وذبوله . ولما فشت مقالة طه حسين انبرى له جملة من الغيارى ، وشددوا النكير عليه ، ورموه عن قوس واحدة ، فذبحوا تواليف معجبة في عمق التقصي وقوة الحجاج ، تظل نراسا مثيرا لأدب البحث والحجاج وقنديلا هاديا لفن الاقتناع والابداع كفانا مؤونة جمعها وتوضيحها أستاذنا الدكتور ناصر الدين الأسد ، وأستاذنا المرحوم محمد حسين . (٣)

ولعل طه حسين رجع عن موقفه من الشعر الجاهلي ، وأجرى مصالحة مع معطياته ، إذ نهض إلى إقامة دراسات حادة في حديث الأربعاء لتطبيع العلاقات معه ، نحن نحب لأدبنا القديم أن يظل قواما للثقافة وغذاء للعقول ؛ لأنه أساس الثقافة العربية ، فهو إذن مقوم لشخصيتنا ، بحق لقوميتنا ، عاصم لنا من الفناء في الأجنبي ، معين لنا على أن نعرف أنفسنا ... ونحب أن يظل أدبنا القديم أساساً من أسس الثقافة الحديثة (٤) ويصف إحدى القصائد : أجد فيها شعرا قويا غنيا

(١) في الأدب الجاهلي : طه حسين ٨٤ وينظر مقدمة ابن خلدون ٤٨٨

(٢) في أصول اللغة والنحو : د. فواد حنا ترزي ، دار الكتب بيروت ٢٢

(٣) الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر د. محمد محمد حسين ، طبعة ثالثة ٢٩٦/٢

مصادر الشعر الجاهلي د. ناصر الدين الأسد ٤٠٢ ، تاريخ آداب العرب للرافعي ٢٧٧/١

(٤) حديث الأربعاء : طه حسين ، دار المعارف بمصر طبعة ١٢ ، ١٣/١ .

نحسبها ممثعا خليقا بالإعجاب والاكبار ، خليقا أن يثير في نفوسنا عاطفة قلما تثيرها فينا خطوب حياتنا المتحضرة. (١) ومع هذا فإننا نقول : ليست دعوة طه حسين - برد الله مضجعه - آلمة كلها، ولا نخلو من قيل حق ، وليس له القدمة فيها ، لكنها لا نخلو من دعوة حصيفة إلى وجوب التبصر والتنقير وإدانة المراجعة في النصوص المعنية لتمحيصها مما نقدر أنه علق بها من أدران الرواية وآفاتها، ولانكشاف أي إخلال فاضح في تعدد الأوجه المخلة بوحدة النص .

وتلقى لدى العلماء الرواة مناكفات وملاحاة من نوع آخر ، وهو خروجهم على القواعد التي اصطنعوها في منهجية الأخذ ، فجاوزا شيئا إذا ، جر على القواعد شرا مستطيرا ، وسنجلي هذه المسألة إبان الحديث عن مناهجهم في الاخذ ، وعن عيوبها . قال الرياشي - وهو بصري - يطعن على رواية الكوفيين : إنما أخذنا اللغة من حرشة الضباب ، وأكله اليرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللغة من أكلة الكواميخ ، وباعة الشواريز . (٢)

وهي مطاعن جمة ، وهذا تمد من قطر ، ووشل من بحر . وطريق التشنيع والاتهام مهيج . وقد أحس ابن جني هذه الآفة فقال يصفها بدقة .

فإن قلت : فإننا نجد علماء هذا الشأن من البلدين ، والمتحليين به في المصريين ، كثيرا ما يهجن بعضهم بعضا ، ولا يترك له في ذلك سماء ولا أرضا ، قيل له : هذا أول دليل على كرم هذا الأمر ونزاهة هذا العلم ، ألا ترى أنه إذا سبقت إلى أحدهم هذا ظنة ، أو توجهت نحوه شبهة سب بها ، وبرىء إلى الله منها لمكانها ، ولعل أكثر من يرمى بسقطة في رواية أو غمز في حكاية محمي جانب الصدق فيها ، برىء عند الله ذكره من تبعها ، لكن أخذت عليه إما لاعتناق شبهة عرضت له ، أو لمن أخذ عنه وإما لأن ثالبه ، ومتعييه مقصر عن مغزاه ، مفضوض الطرف دون مداه . (٣) وقد محض ابن جني بابا لهذا الأمر وسمه : باب في صدق النقلة ، وثقة الرواة والحملة . (٤)

(١) المصدر نفسه ١٨/١ .

والاصتراح : ٢٠٢

(٢) الفهرست لابن النديم ٨٦ وينظر الموشح للمرزباني ٢٣١ .

(٣) المصدر السابق ٣٠٦/٣

(٤) الخصائص لابن جني ٣١٢/٣ .

الفتة الثالثة : فتة النحاة :

وهم تلك الفتة من العلماء الذين تلقفوا هذه النصوص اللغوية ، وأعملوا فيها النظر لاستنباط قواعد اللغة التي ينبغي للمتكلم أن يخدمها ؛ لكي يسر على سمع كلام العرب ، وسنتهم في طرائقهم إذا تكلموا أو كتبوا .

ونسيء الحديث عنهم إلى حينه .

وفذلكة القول في جمع اللغة أننا لمخنا في هذه المواقف المفصلية حركة روائية نشطة هب لها العلماء لجمع اللغة من مواطنها ، ولكن هذه الحركة المباركة ليست رجعا لحركة رواية الحديث ، على نحو ما ذكر الرافعي - رحمه الله - (١) إذ أن هذه الرواية كانت متقدمة منذ العصر الجاهلي ، فلقد اعتلق الناس الشعر في نفوسهم وطفقوا ينشدونه في الأسواق والأسمار ، ولكن هذه الحركة ، حركة الرواية الأدبية أصل قائم بذاته ، وقد وجدت عند العرب متمثلة في علماء النسب منذ الجاهلية ، فالروايات أصلان انبثقا عن الحاجة الملحة انبثقا طبيعيا (٢) ، ولكن الرواية الأدبية أفادت فيما بعد بمجيء الاسلام بمناهج رواية الحديث واستمسكهم بالاسانيد المتصلة ، ودقة التوثيق ، وتجريح الرواة وتعديلهم .

الضوابط المنهجية في جمع اللغة - - - صارمة - - - ولكن - - - .

ينبغي أن نفرق بين بعدين ناجزين نستظهرهما في اجتراف هذه الضوابط :

١- لمة مفارقة ملموحة لدى العلماء ، وهم يتواضعون على هذه الضوابط ، تنظير دقيق منهجي ، ولكنهم لدى الأداء والاجراء العملي ، سرعان ما يفارقون هذه الأنظار ويتجافون عنها . فتصير هذه الضوابط رسوما ما أسهل تقويضها والمفارقة بين مثالية التنظير ، وواقعية الأداء ، والبون بينهما شاسع .

٢- التوجه الاتلافي في جمع اللغة ، والتخليط بين مستويات الأداء اللغوي ، فنأقيل الرواة

(١) تاريخ آداب العرب للرافعي ٢٩٥/١

(٢) مصادر الشعر الجاهلي د. ناصر الدين الأسد ٢٥٥

يتوفرون على كل المستويات اللغوية ، وكل المجتمعات البشرية . وقد انقسم المجتمع اللغوي آنذاك إلى شرائح فيها الطبقة العالية من مجيدي اللغة الفصحى وطبقة الموالي المتطلعين إلى مسامحة العرب بالجياه ، ومدافعتهم بالمناكب ليسنموا لهم مواقع في المجتمع الجديد .

وتشكل مجتمع لغوي جديد تتمازج فيه الأساليب اللغوية أو تتعارض ، أو تتقاطع فصار اللغوي بحار من يأخذ ، ومن يدع . (١)

لذا اجترح العلماء جملة من الضوابط المنهجية التي تحكم طبيعة علاقتهم بالمعطيات اللغوية السائدة، ليتخذوا منها صوتي يتهدون بها ؛ لئلا تضل مساعيهم في منحرجات ومناهات ، فتتسبب الأمور وتنقلت وتختلط .

ونحن نقوم هذا الصنيع ، تقرباً عالياً ، فحين سمث الهمم إلى جمع التراث الشري بمستوياته الشعرية والشعرية والفصحى والعامية ، والقرآن الكريم بقراءاته ، والحديث النبوي برواياته ، كان لا بد له من خطة تحكم مساره ، ولا بد له من قيود تضبط الحركة ؛ كي تكون النواتج والمخرجات مضبوطة مقيدة بمعايير الاهداف والمدخلات التي يازاها . وهذه جملة من القيود التي تواضعوا عليها :

١- القيود القبلية

٢- القيود الزمانية

٣- القيود المكانية (الجغرافية)

٤- القيود المضمونية الموضوعية للنصوص

٥- القيود العرقية

٦- القيود الشخصية للرواية

لكن الأهم هو الالتزام بهذه الضوابط في كل الاحوال ، لتكون مطردة ، دون أن تقع اية مصادرة على أي قيد ، ومن غير تنكر لأي منها ، لئلا تتسرب إلى النصوص ومن ثم القواعد الخلل

(١) البيان والتبيين للجاحظ ٦٩/١ ، العربية : يوهان فك ٣٦ ، المجتمعات الاسلامية : د. شكري فيصل ، دار العلم

استظهروا هذا القيد القبلي ، انطلاقاً من أن قبائل عربية بأعيانها امتازت بالفصاحة دون مائر القبائل ، وذلك بسبب تماخيفها عن الشوب لثنائها عن الأعاجم لذا صح أن تدرس لغتهم وحلها ، وتستل منها قواعد اللغة ، ويتخذ كلامهم شواهد على هذه القواعد . والمسؤول عن إبراز هذا القيد، في أول إشارة أبو نصر الفارابي (ت ٣٢٩ هـ) فذكر ثبت قبائل الاحتجاج وهي : قيس وقيم وأسد وطيء ، ثم هذيل فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب ، والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء ، لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم ، مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر. (١)

ثم أشار إلى ذلك السيوطي ، وعدد القبائل نفسها وأضاف إليها قبيلة كنانة التي لم يشر إليها أبو نصر الفارابي . (٢) فالقيد القبلي متداخل مع القيد المكافي القصد منه العزلة وقلة الاختلاط ، ومنه مصادرة ظاهرة الأخذ من قبيلة قريش "أجمع علماؤنا بكلام العرب ، والرواة لأشعارهم ، والعلماء بلغاتهم ، وأيامهم ومخالفهم أن قريشا أفصح العرب ألسنة ، وأصفاهم لغة ... فكانت وفرد العرب من حجاجها وغيرهم يفدون إلى مكة للحج ، ويتحاكمون إلى قريش في ديارهم ، وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ، ورقة ألسنتها ، إذا أنتهم الوفوج من العرب تخيروا من كلامهم

(١) كتاب الحروف : أبو نصر الفارابي ، تحقيق عمن مهدي ، دار المشرق ، بيروت ، ص ١٤٧ ، الخطأ في العربية " د. نهاد الموسى ، بحث في مجلة الأبحاث ، الجامعة الأمريكية ، بيروت ١٩٨٣ م ص ٣ ، اللهجات : إبراهيم أنيس ، ١٤٠ ، القواعد النحوية : عبد الحميد حسن ، ٧١ ، اللغة والنحو : عباس حسن ، ٦٣ ، العربية : يوهان فك ١٩٢ .
(٢) الاقتراح للسيوطي ، ٥٦ ، الزهر ٢١١/١ ، مقدمة ابن خلدون ، ٥٥٥ ، أحسن التقاسيم : للمقدسي ، ٦٧ ، العربية : يوهان فك ٤٦ ، ضحى الاسلام : أحمد أمين ٢/٢٤٦ ، دراسة في النحو الكوفي : المختار أحمد ديرة ، دار قتيبة ، بيروت ، ١٩٩١ ص ١٥٦ .

وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم ... فصاروا بذلك أنصح العرب (١) وقال عمر : لا تملين من مصاحفنا إلا غلمان قريش وثقيف ، وقال عثمان : اجعلوا المملئ من هذيل والكتاب من ثقيف . (٢) وثقيف لا يصح الأخذ عنها مع الشهادة لها ولقريش بالفصاحة . فكيف يقع هذا التخالط في قريش مع الأعاجم ، ثم يصح الأخذ عنها .

وتظل هذه القيود مضطربة سرعان ما يقوضها ابن جني إذ قال في باب : اختلاف اللغات وكلها حجة : اعلم ان سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم ، واستشهد ابن جني بلغة اليمنيين في ترك اعمال ما لا يقبله القياس ، ولغة الحجازيين في أعمالها ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبيتها لأنها ليست أحق بذلك من رسلتها ، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما ، فتقويها على أختها (٣) ويضرب قائلاً : وكيف تصرفت الحال فالناطق على قيناس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه . (٤)

ويتزأى لنا هذا الحرص الشديد وليد نظرة قديسة للغة العرب ، هذه اللغة التي ذهب جملة من العلماء العرب إلى أنها توقيفية ، كيف لا ، وهي الوعاء الذي احتضن القرآن ، كلام الله ، ورسالة الإسلام !

فأفضى هذا الطرح إلى التخليط في فهم اللغة من كل المستويات ، وهي دعوى مناهضة للقيودهم . فكيف تصور قاعدة تقوم على مستويات لغوية متعددة فمن هنا تولدت الجدلية . فلو نظرنا نظرة خاطفة في الوقف :

اللغة الأولى :	جاء زيد	رأيت زيدا	سلمت على زيد	وهذه اللغة الفصحى
اللغة الثانية :	جاء زيد	رأيت زيد	سلمت على زيد	لغة ربيعة

(١) الافتراح للسيوطي ٥٧ والمزهر ١/٢١٩

(٢) بحوث ومقالات في اللغة : د. رمضان عبدالنواب ، طبعة أولى ص ٢٢٢ .

(٣) الخصائص ١٠/٢

(٤) الخصائص ١٢/٢

اللغة الثالثة : جاء زيد رأيت زيدا سلمت على زيدي لغة الأزدي (١)

ثم ان قيد القبيلة والعزلة ضرب من الوهم لا يتحقق في الواقع (٢)

ويظل هذا القيد متهافتا ينقضه واقع الاستشهاد بالنصوص الخارجة عن حدود هذه القبائل ،

ثم ان هذه القبائل مما يتقوم من أدبها انحاء كثيرة لا نحو واحد .

٢- القيد الزماني :

وهذا القيد يجعل النصوص التي يصح الاستشهاد بها تتناهى إلى سنة ١٥٠ هـ في الحاضرة، ونهاية القرن الرابع الهجري في البادية ، فبذلك تستغرق النصوص في الحاضرة ثلاثة قرون ، وفي البادية قرابة ستة قرون ، وهي فترة متطاولة في حياة اللغة ، تتسع اللغة وتتنامى ، وترد نماذج لغوية تقتضي ألوانا من الدرس . والمسؤول عن هذا القيد أبو عمرو بن العلاء الذي كان يرى في الشعر القديم النموذج الأرفع ، والمستوى الصوابي الأمثل ، وكان يطعن على شعر المعاصرين والمولدين ولا يحنق به لمنافاته الفصاحة ، ولعل ذلك لون من تنافس المعاصرة .

روى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء : جلست إليه لماني حجج ما سمعته يحنق بيت
سليمي . (٣) وقال في الموشح : جلس إلى أبي عمرو عشر حجج ما سمعته يحنق بيت إسلامي ، أر
مجان المولد (٤) وكان يقول : ختم الشعر بذي الرمة ، والرحز برؤية ، ونقل عن الأصمعي قال :
ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج (٥) وأبو عمرو يقرر بحسن المولد حتى هم أن يأمر
الطغيان بروايته وكان لا يعد الشعر إلا ما كان من المتقدمين . وصار معاصروه يتندرون على أبين
الأدباء والأصمعي . أنشد أحدهم ابن الاعرابي أرجوزة أبي تمام التي أولها :

(١) سهييل الفوائد لابن مالك ٣٢٨ ، شرح الأشموني ، تحقيق عمد محي الدين ٧٤٧/٣

(٢) اللغة والنحو : عباس حسن ٨٢

(٣) العمدة لابن رشيق ، ٥٧/١ ، وتاريخ النقد الأدبي : إحسان عباس ، طبعة رابعة : ٨١

(٤) موشح للمرزباني ٣٣٠ ، وأخبار أبي تمام للصولي ، القاهرة ٩٣٧م ص ١٧٥ ، ١٧٧

(٥) العمدة ٥٧/١ ، الاقتراح ٥٧ ، المزهر ٣٠١/٢ ، خزنة الأدب ١٠٨/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعاذل عدلته في عدله فظن أني جاهل من جهله

على أنها لبعض العرب فاستحسنها ، وأمر بعض أصحابه أن يكتبها له ، فلما قال: إنها لأبي تمام، قال : خرق ، خرق ، فخرقها .(١)

ومثله ما روي عن الأصمعي ، أن اسحاق بن ابراهيم الموصلني أنشده .

هل إلى نظرة إليك سبيل فيروى الصدي ويشفي الغليل
إن ما قل منك يكثر عندي وكثير مما يحب القليل

فقال له الأصمعي : لمن تشدني ؟ فقال:- لبعض الأعراب ، فقال : هذا والله هو الديلاج الخسرواني، قال : فانهما ليلتهما ، قال : لا حرم والله إن آثار الصنعة والتكلف بين عليهما .(٢) وحثهم في رد الاستشهاد بأشعار المولدين الاختلاط بالأعاجم ، فالكميت جرمقاني لا يحتج بشعره (٣) والطرماح يكتب النبيط ويدخلها في شعره (٤) وذو الرمة أكل البقل والملوح في حوانيت البقالين حتى بشم .(٥)

أما ابن قتيبة فله في الشعر رؤية متوازنة ، فالفضليل للجيد سبق أم تأخر(٦) خلافا للبغدادي الذي لخص مذاهب القدماء في طبقات الشعراء . والمولدون لا يحتج بشعرهم على نحو ما أصل القدماء.(٧)

(١) سر الفصاحة للخفاجي ، تصحيح الصعيدي ، مطبعة محمد علي صبيح ١٩٦٩م ص ٢٧١

(٢) سر الفصاحة ٢٧١ ، الموازنة بين الطائنين للأمدني ٢٣/١

(٣) الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني تحقيق محمد أبو الفضل ، وعلي محمد الجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي . ص ١٠ .

(٤) الموشح للمرزباني ٢٦٧

(٥) المصدر نفسه ٢٣٦ .

(٦) الشعر والشعراء لابن قتيبة ٦/١ ، العقد الفريد ٣٩١/٥

(٧) الجزانة ٣/١-٤

فلاستسماك بالقديم لأنه بدوي فصيح ، أو لأنه يصدر بالطبع لا التكلف (١) .

موقف المعاصرين من هذا القيد الزمني :

يرى أستاذنا الدكتور نهاد الموسى أن هذا القيد الزمني متناول ، يستقيم لنا أن نفترض أنها اتسعت لمراحل من التطور جرت على الظواهر النحوية في العربية ، فضلا عن أن تحكيم هذا الاعتبار الزمني يسلم إلى تسجيل وجهين للظاهرة الواحدة ، وجه يمثل الطور السابق ، وآخر يمثل الطور اللاحق ، وهي وجوه عربية لا سبيل إلى ردها ، وهي عامل رئيس من عوامل التشعب في قواعد العربية. (٢)

وأقر بجمع اللغة العربية في القاهرة هذا القيد وأثنى عليه (٣)

فضلا عن أن اللغويين جعلوا المثل الأعلى والمستوى الصوابي في اللغة القديم فحجروا واسعا . مع أن كل لغة تصلح أن يقام لها نحو ، وتوصل عليها قواعد مستلهمة من اللغة نفسها ، واللغة تتطور ، وليست اللغة المحدثه فتاتا نخرته العثة ، ولا لزوم للربط بين المثالية اللغوية والعصور القديمة. (٤)

وهذا التحجر والقيد فرضا لونا من النحر المعياري مقيما فينا لا يريم سواء أتغيرت الأساليب اللغوية أم جمدت على حالها ، فينبغي الاحتكام إلى معايير لغة امرئ القيس وسائر الجاهليين ، وهذا جمود وتحجر يفضيان إلى إحباط وتفقهق .

(١) الخزانة ٣/١-٤

(٢) بيئمة الدهر للنعالي ٦/٤ ، سر الفصاحة لابن سنان ٢٧٠-٢٧١

(٣) الخطأ في العربية د. نهاد الموسى ص ٥٧ ، الرواية والاستشهاد في اللغة د. محمد عيد ، عصور الاحتجاج محمد عبادة

٢٠٠ .

(٤) اللغة والنحو : عباس حسن ٨٢٨ ، المواهب البفتحية حمزة فتح الله ٥٧/١

(٥) اللغة : فندريس ٤١٩ ، اللغة العربية كائن حي جرحي زيدان ص ٧ ، ١٥

Center of Thesis
Library of Jordan
University of Jordan
All Rights Reserved - Library of Jordan - Center of Thesis
Deposit

٣- الضوابط المكانية:

وقصد بالقيّد المكاني التّائي عن الشوب والتخالط بالأعاجم . وهم سكان البادية المتحاجزين عن الأعاجم الذين يشكلون خطراً على صفاء اللغة "ولو أعلم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم لم يعرض ^{للتهم} للفتهم شيء من الفساد لوجب الأخذ عنهم ، كما يؤخذ عن أهل الوبر ، وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدفن من الخلل والفساد لوجب رفض لغتها. (١)

وقرروا بأنه لم يؤخذ عن حضري قط ورد بأنه بإفراط بدليل صحة الأخذ عن أهل مكة والمدينة وهم أهل حاضرة . روي عن أبي عمرو بن العلاء أنه سأل أعرابياً لقيه بمكة وأعجب فصاحته : من أي البلاد ؟ قال : من عمان . قلت فأني لك هذه الفصاحة ؟ قال : إنا سكنا قطراً نسمع فيه ناجحة التيار (٢)

ويتشامخ أهل البصرة باستعلاء ظاهر على نظرائهم أهل الكوفة ؛ من قبل أنهم يأخذون اللغة عن البداة الجفاة :

نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكله اليرابيع ، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز الكوامخ . (٣)

ولا يجوز على كلام هؤلاء الأعراب الغلط . قال سيويه : أعلم أن ناساً من العرب يغلطون ويقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، فعلق عليه ابن هشام في المغني : وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ ، فاعترض بأننا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم ، وامتنع أن ثبت شيئاً نادراً مكان أن يقال في نادر إن قائله غلط . (٤)

جترحوا للأعراب حصانة لا تحرق وثقة لا تتزعزع . ولكنها استنفدت غايتها . لما طالت

(١) الخصائص ٥/٢ والافتراح ٦٥ ، المواهب الفتحية ٥٤/١

(٢) ذيل الأمالي للقبلي ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٧ ص ١٦/٧

(٣) معجم الأدباء ٢/٢٠٥ ، الإفتراح للسيوطي ٢٠٢

(٤) المغني لابن هشام ٤٧٨/٢

إقامتهم في الدار وفسدت ألسنتهم زابتهم الفصاحة ، واضطربت ألسنتهم . (١)

٤- القيود المضمونية للنصوص :

وتوفر على نصوص مصطفاة ، احتبوا نموذجاً مفضلاً ، أو مثلاً لغوياً يصلح للدرس اللغوي دون سائر المستويات ، وتبين الرواة في تصورهم لمهمة الشعر .

آثروا الشعر واستهزؤوا به دون النثر ، مع أن النثر أمثل في تمثيل اللغة ، من قبل أن العربي كان شديد الاهتزاز لجيد الشعر ، كثير التوفر على طرائفه المؤتلفة ، والتعلي من نميره القياض ، وللشعر يد لا تجحد في تأريث المشاعر الخامدة ، والنفوس الفاترة . وسنخص هذه المسألة بتحليلية أوعب حين معالجة الشواهد . ويؤثرون من الشعر النادر والغريب الفاقع ، وآثروا الشواهد الحارة اللافتة كمن يجذب القارئ والسامعين وتشدهم ، ويؤثرون الكلام الغريب الذي كان يرتجله ابن احمر الباهلي ، وسمت إليه نفوسهم . (٢)

ويؤثر الكلام المتقعر النادر من مثل حديث أم الهيثم الذي ينفح بالغريب والناذر (٣) فاستجمعوا ألواناً منه ، وصنفوا مصنفاً حمة في الغرائب والنوادر . قال الأصمعي : وصلت بالملح ونلت بالغريب . (٤)

والأعرابي لديهم إذا قويت فصاحته ، وسمت طبيعته تصرف وارتمل ما لم يسبقه أحد قبله ، فقد حكى عن رؤية وأبيه ، أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها . (٥)

(١) البيان والتبيين ١/١٧٤ ، الخصائص ٥/٢ ، رواية اللغة : الشلقاني ١٩٩ .

(٢) الخصائص ٢/٢١

(٣) البيان والتبيين للجاحظ ١/١٤٥ ، ٣٧٩ .

(٤) أمالي القاضي ٣/٦٩ ، الزهر ٢/٥٤٠ .

(٥) العقد الفريد ٢/٦٦

(٥) الخصائص ٢/٢٥

Center of Thesis
University of Jordan
Library
All Rights Reserved

واستهتروا بالغريب والرجز من الشعر ، من قبل أن أذواق العصر آنذاك كانت تؤثر هذا اللون من الأدب والشارع العام كان ينسجم مع هذه التوجهات الاختيارية ، فلذا كان العلماء رجعا لذلك النبض السائد . قال ابن جني : وقد كان قدماء أصحابنا يتعقبون رؤية وأباه ويقولون : تهضما اللغة وولداها ؛ وتصرفا فيها ، غير تصرف الأتحاح فيها ، وذلك لإيغالهما في الرجز ، وهما لا يضطر إلى كثير من التفریع والتوليد لقصره ومساابقة قوافيه (١)

والذي تقاضاهم إيثار تطلب العويص النافر ، والغريب المقعر والنادر المستطرف ، كي تصلح هذه الانساق من اللغوية ميدانا للدرس والنظر ، ومحلا لتعدد الأوجه ، وتمحل الترجيح اللطيف الذي أخذ الدارس نظرا مستلما ، ويتقاضى التنافس والملاحاة ، وتبرز فيه خصوصية النظرة ، وذاتية النجلي .

ومع أن الأعرابي البدوي لا يتأثم ولا يتخرج في صنع شاهد يدفعه إلى النحاة ، ولا يعلمون بضاعة مزجاة ، إلا أن النحاة استمسكوا بالأعراب ، وصورتهم في القرآن والتراث كريمة . وآثروا الفصاحة ، ومفهوم الفصاحة غامض مختلط / فتم أفصح الناس وأفصح الكلام وأفصح الجبائل (٢) وذكر الخفاجي جملة من ضوابط الفصاحة (٣) وللمحدثين آراء متباينة في إلماعات المسارعة منها ألا تشذ عن المنقول والخلو من آثار السخف والضعف (٤) وتظل قضية متراسلة اجية جدلية وما تقيمه الحجة فيها تفنده الحجة . (٥)

فالفصاحة فتنة وليست رحمة للغة ، لما اكتنفها من اضطراب وتناقض . (٦) وتظل معانيها

الخصائص ٢٩٨/٣

المزهر ١٨٤/١

سر الفصاحة ٦١

تذكرة الكاتب : أسعد خليل داغر ، طبعة القاهرة ص ٧ ، أحظاظونا في الصحف والدواوين : صلاح الدين الزاري ، دمشق ٩٣٩ ص ٥ .

(٥) العربية والحدائث : عماد رشاد الحمزاوي ٢٦ . (٦) المصدر نفسه ص ٢٩ .

الاصطلاحية ترشح كل لغة مبينة أن تكون فصيحة (١) .

وأنا رغم أن مصطلح الفصاحة قصد به كل كلام يسير على سمت العربية الفصحى وبجافة اللهجات القبلية المحلية ، فهي لصيقة بالمستوى الصوابي الذي اصطنعه النحاة ، وهو مهارة لا يقوى عليها إلا من أوتي حظه من الدربة والتمرس بتلك اللغة المحتبأة بنواميسها وأصاليها . فالفصاحة تشبه أن تكون الالتزام بمنهج الفصحى كتابة وحديثاً .

ويلخص لنا الجاحظ المضامين اللغوية المتخيرة لدى النحاة يقول الجاحظ : ولم أر غاية النحويين إلا كل شعر فيه إعراب ، ولم أر غاية رواة الأشعار ، إلا كل شعر فيه غريب ، أو معنى صعب يحتاج إلى الاستخراج ، ولم أر غاية رواة الأخبار إلا كل شعر فيه الشاهد والمثل . (٢) فكل يختار على وفق مقصده .

فالقواعد المضمونة يمكن إيجازها بأنها تتمثل في إثارة الشعر على الثر ، والتوفر على النادر والغريب والفصيح ، والاستهتار بالكلام البدوي دون الحضري ، والولع بالرجز الذي كان يشيع في البادية ، ليتخذوا منه منطلقات لدرس اللغة واتخاذ شواهد لغوية منه ، وذلك منبثق من قيوده الموصلة على نبض أذواق عصرهم .

٥- القيود العرقية:

وقصدنا بالقيود العرقية العترة التي يتناسل منها الفرد ، فمن كانت عترة عربية نبل كلامه ، ومن كان أعجمياً ، أمسك عن كلامه ، ولو كان في الذؤابة من بني جلدته يقول الجاحظ : إن المولد لا يؤمن عليه الخطأ ! إذا كان دخيلاً في ذلك الأمر ، وليس كالأعرابي ، الذي إنما يحكي الموجود الظاهر له الذي عليه نشأ ومعرفة غذي . (٣) فربطوا بين الجنس العربي ونقاء اللغة (٤)

(١) أساس البلاغة للزمخشري : فصح ، لسان العرب : فصح .

(٢) البيان والتبيين للجاحظ ٢٢٢/٣ ، تاريخ النقد الأدبي : إحسان عباس ، طبعة رابعة ص ٥٧ .

(٣) الحيوان للجاحظ ١٨٣/٤

(٤) من أسرار اللغة : إبراهيم أنيس ٣٩٦

عام واحد ، ينطقون العربية ، ويتعلمونها بالمران والدراسة ، والمسلك الصحيح هو تحديد المستوى المدروس ثم اتخاذ الوسائل لملاحظة ذلك واستقراته ، دون تفضيل بيئة على أخرى ، أو قصر الدراسة على بيئة خاصة ، ورفضت غيرها في الاستشهاد . (١) ونحن لا نملك متابعة هذا الرأي المرجوح بل نقول : هل يمكن أن نتخذ لغة الأعجمي الذي تهجى العربية ثم أتقنها معيارا صوابيا ، ومستوى للتظير مقبولا ومهما أوغل في تمكنه من العربية فسيظل يتقاصر في أدائه عن العربي الذي ركزت العربية في نخبته ، وظل يراكنها ويعاقرها طوال عمره ، سواء في المستوى الصوتي أو الصرفي أو التركيبي أو الدلالي .

ولا نشتم في هذا التوجه رسيس شعبية . خلافا لما عليه المرحو ابراهيم أنيس ، إذ يرى وقف الاستشهاد على العنصر العربي توجهها شعوبيا منه ورد فعل عليها اذ قرنها منذ قيام الدولة الأموية ، وهو لا يعدو أن يكون صراعا لغويا بين العربية والفارسية . (٢) ويضيف : إن اللغويين الأقدمين قصروا السليقة اللغوية على قوم معينين ، وقصروها على زمن معين ، وقصروها على بيئة معينة تنشأ في مخيلاتهم ما يمكن أن يعبر عنه بدكتاتورية الزمان والمكان (٣) ولعل سبب هذه الدكتاتورية هو تعدد البيئات اللغوية ابان عملية جمع اللغة . والرغبة المتعثرة في التوفر على مستوى لغوي منوط ببيئة لغوية متوحدة (٤) .

ولم يأبهوا للقيم الأخلاقية بصاحب اللغة فاحتجوا بأشعار الجاهليين وهم كفار وأخذوا من الصبيان والأقرام والأهتاع ، ولم يتوقوا شعر المجانين من العرب (٥) .

(١) الرواية والاستشهاد باللغة د. محمد عيد ٢٧٧ وينظر اللغة فنندريس ٢٩٨

(٢) اللغة بين القرية والعالمية : ابراهيم أنيس ، دار المعارف ص ١٩٥

(٣) من أسرار اللغة د. ابراهيم أنيس ٣٦ ، الترادف في اللغة : حاكم مالك العبي ، بغداد ١٩٨٠ م ص ٢٠

(٤) الترادف في اللغة : حاكم مالك لعبي ص ١٥١

(٥) المزهري ١/٨٤

واستنتجوا جملة من القواعد والضوابط التي ينبغي أن يتحلى بها الراوية (١) .

ولا ريب أن العلماء الرواة الذين كان لهم الفضل في جمع الأنماط اللغوية كان لهم فضل جليل يظل فوق رؤوسنا على الرغم من الأخطاء المنهجية ، التي جانبهم فيها الصواب على نحو ما تقدر ، ولا تثريب عليهم ، إذ يحاسب المرء على وفق زمانه وظروفه . ثم اعتلوا هذه الحقايب اللغوية في رزم منصفوفة منمقة ليتولى النحاة تناول هذه المعطيات ببصائر منهجية مختلفة ، ولكن مما يؤسف عليهم أن النحاة قبلوا العجر والبحر ، وبنوا الحديث بحجارة القديم . فقبلوا هذه الائتلافية دون نخل أو فصل ، وفرض عليهم التشاغل بأمور خارج جسم اللغة ، السهو عن هذه المنهجية فحال الجريض دون الجريض . وسنجلي هذه العلاقة الجدلية عقيب هذه المداخلة .

ثمرات الحركة اللغوية:

أفرزت هذه الحركة المباركة لمارا لغوية يانعة ، أصلت لبناء هياكل لغوية عمودية أو أفقية.

١- الدواوين والمجموعات الشعرية ، رواها جمهرة من الرواة الأثبات منها المفضليات

والأصمعيات ، وجمهرة أشعار العرب ، والمعلقات وشروحها

وقد بلغت المصنفات لدى أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) - برد الله مضجعه - امتلاء بيت

إلى السقف ، بيد أنه تقرأ في أخريات أيامه فأضرم فيها النار (٢)

وكررت في هذه الحقبة مصنفات الفريب ، التي كانت لا تظنة بالنفوس ، ويؤثرها القوم .

وغريب القرآن الكريم . وكانوا يؤثرون الاعتناء به فقليل : أعربوا القرآن والتمسوا غرائب . (٣)

وكانوا يفسرون غريب القرآن بالشعر الجاهلي . (٤)

(١) مع الأدلة للأبنباري تحقيق سعيد الأفغاني ، دمشق ص ٨٦-٨٧ ، الزهر ١/١٤١

الاعراب في حذل الأعراب للأبنباري تحقيق سعيد الأفغاني دمشق ص ٦٥ ، الاقتراح ٤٠

(٢) البيان والتبيين للحافظ ١/٣٢١

(٣) الاتقان للسيوطي ١/١١٣

(٤) الاتقان ١/١١٩ ، روح المعاني : الألويسي ٧٥/١٦ ونظر البحر المحيط ١/١٤-١٢ ، المصاحف ٦٦٥

وتم مصنفات في غريب اللغة كانت كثيرة لدى الرواة منها الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام وذكر أن عدد أبوابه ألف باب ، ومن شواهد الشعر ألف ومثا بيت (١) وذكر نماذج من المصنفات في غريب اللغة لعدد من مشاهير العلماء (٢) وبين يدي المسلسل في غريب لغة العرب تأليف الشيخ أبي الطاهر محمد بن يوسف التميمي المتوفى بقرطبة سنة (٥٣٨هـ) فكأنه يستنزر هذا غريب فيولده توليدا يقول بعد أن يورد الشاهد الشعري :

والعيون الرقباء ، والرقباء ضرب من الحيات ، والرقيب أمين الميسر ، والميسر الانقياد وهلم
(٣)

وتكاثرت النوادر ، أو الشواذ ، واعتلقوها كثيرا وفيها مؤلفات ضافية مشتهرة (٤) والمتداول منها نوادر أبي زيد ، ونوادر أبي مسحل .

ولما كانت عملية التلعب بالنصوص فاشية في القديم من لدن تعاورتها أيدي الرواة والعلماء الرواة والنحاة ، نجحت جملة من المصنفات في التصحيف والتحريف . وكان التصحيف صار سقطة هامة ، وهو عيب أفرزته حركة التدوين . (٥)

ولعل ظاهرة الاختيار تقف وراء مسألة التلعب بالنصوص ، وهي مسألة متقدمة محدثة نرى لها جذور في تصانيفنا المعاصرة يقول طه حسين :

الطالب الفتي لأستاذه الشيخ : كيف تقولون في إعراب هذا البيت ؟

أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير طبيب

الفهرست ١٠٧

المصدر نفسه ٩٦ فما بعدها

المسلسل في غريب لغة العرب : الشيخ محمد بن يوسف التميمي ، تحقيق محمد عبد الجواد ، وإبراهيم الدسوقي ، مجلة الثقافة والإرشاد القومي - القاهرة ص ٥٩ .

الزهر ٢٣٤/١

(٥) التنبيه على حدوث التصحيف للأصفهاني ٦ والتصحيف والتحريف للعسكري ٣١ ، المعنون في الأدب : أبو أحمد العسكري تحقيق عبدالسلام هارون طبعة ثانية ١٩٨٢ ص ١٨٨-١٩٠ .

Library of University of Jordan - Center of Theosis
All Rights Reserved - Deposit

قال الاستاذ الشيخ لتلميذه الفتى : أما النحويون فيقولون : إن أخاك منصوب على الإغراء ؛ لأن الشاعر يرغب في حب الإخوان ، والوفاء لهم .

قال الطالب الفتى لأستاذه الشيخ : أما أنت ؟

قال الاستاذ الشيخ ، لتلميذه الفتى : وأما أنا فأعربه منصوبا على التحذير وأغير فيه كلمة واحدة فأنشد :

أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بكل سلاح (١)

وقال الفراء: قال لي سلمة : أصحابك ليس يحفظون ، فقلت : كلا ، فلان حافظ فقال :

يغيرون الألفاظ ويقولون لي : قال الفراء كذا وكذا ، وقد طالت المدة ، وأجتهد أن أعرف ذلك فلا أعرفه ، ولا أدري ما يقولون (٢)

وينبغي التنبيه إلى أن جهودا تنافسية كيدية تقف وراء كثير من مثل هذه النقولات الطعنية.

ومن هنا تكاثرت المصنفات التي عاجلت مثل هذه التشويهات التي لا تخلو منها عصر، ولا سيما عصر ما قبل التدوين ، يوم كانت الحروف غير منقوطة ويوم خف العلماء إلى تدوين لغة تتقارب فيها صور حروفها مثل التاء والتاء والباء والجيم والحاء والحاء ، والذال والذال والزاي ، والسين والسين .

فينبغي على دارس النصوص ان يتنبه جيدا لمثل هذه المزالق الروائية والنسخية ، لأن لها أثرا ماعلا فيما تقوم عليها من قواعد وأنظار .

ونجحت عن حركة الجمع اللغوي مصنفات التنمية اللغوية التي تعتمد إلى إثراء لغة المتكلم

مصنوف الروافد لإقامة هياكل معرفية غنية ، يتقوى بها اللسان والقلم ، وإن كانت هذه اللغة ، لا تحيط بها إلا نبي ، وهذا حري أن يكون صحيحا . (٣) ومن المصنفات التي تعنى باغناء لغة المتكلم

(١) حنة الشوك طه حسين ، دار المعارف ، عصر ٩٦٥ ص ٣٥ .

(٢) مجالس نعلب ١٦٥/١

(٣) الصاحبي ٤٧

المتعلم فضلا عن الدواوين الشعرية والمجموعات والمختارات التي ألحنا إليها في الترو ، مصنفا لغوية منها كتاب خلق الانسان ، وكتاب الخيل ، والحشرات ، والنبات ، والأنواء (١) والألفاظ الكتابية ، يسعد الدارس بالبدائل اللغوية ، والمترادفات . (٢) وهي تجسد الرؤية الاختيارية ، وتوجه القاريء في انتقاء هذه الصيغ . (٣)

ومن المصنفات الإثرية العمد ما قاله ابن خلدون : وسمنا من شيوختنا في مجالس التعليم أن يكون هذا الفن وأركانه أربعة دواوين هي : أدب الكاتب لابن قتيبة وكتاب الكامل للمبرد ، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ ، وكتاب النوادر لأبي علي القالي ، وما سوى هذه الأربعة فتبع لها ، شروع عنها . (٤)

والشعبة الثانية هي مصنفا في التنقية اللغوية ، التي صدرت عقب انحذار الناس إلى دركات حزن والانحراف ، فهو منهج علاجي ، لما دب الفساد اللغوي ، وصار الرقيب اللغوي لازبا على ما أسند الى ابن بابشاذ في إصلاح الرسائل . (٥)

وظلت هذه المصنفا تترى بدءا مما تلحن فيه العامة للكسائي وانتهاء بدراسة حادة شخصية إصلاحية تولاهما أستاذنا الدكتور نهاد الموسى . (٦)

وكثير من هذه المصنفا مؤشر على حجم الخطر الذي يتهدد اللغة ، إلى درجة صار للأخطاء الشائعة ما يحجم لها مناهجها ومواضعاتها مثل : قل ولا تقل لمصطفى حواد . ومعجم الأخطاء

الفهرست ٦٦-٦٩ ، رسائل في اللغة : حققها وعلق عليها د. إبراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٦٤م ص ٥ ، ٦ ، ٧٤ ، ٤٩٠ .

الألفاظ الكتابية للهمذاني ، دار الهدى ، بيروت ٩٧٩م ص ٢٩٢

دراسات في النقد الأدبي : د. بركات أبو علي ، دار الفكر - عمان ٩٨٠ ص ٢٠

مقدمة ابن خلدون ٥٥٣-٥٥٤ وينظر وفيات الأعيان ٤٢/٣ ، ~~واللهمذاني في الألفاظ الكتابية~~

وفيات الأعيان ١٩٩/٢

(٦) اللغة العربية وأبنائها د. نهاد الموسى . طبعة ثانية ، مكتبة وسام ، عمان ١٩٩٠م ص ١٢١ ، وقضية التحول إلى

الفصحى ، د. نهاد الموسى . ص ٤٧

الشائفة محمد العدناني ، يسمعون جاهدين إلى إهطاع الناس إلى سمت العربية الفصحى ، والنأي بهم عن التجاوز عن سنن العربية التي أصل لها القدماء . (٦)

أما المحور الثاني لتنقية اللغة فقد كان في الجهود النحوية في إقامة هياكل النحو العربي ، وجعله سياجا يحمي اللغة ، ويصون المتكلمين .

تقويم جهود الرواية وجمع اللغة:

كان علماؤنا - برد الله مضاجعهم - حراسا غيارى على هذه اللغة ، التي كانت وعاء العقيدة ، فحذبوا عليها وحنوا حنو المرضعات ، كان هاجسهم أن تنفث في الناس ، على نحو ما فشا الدين الاسلامي ، وكان تشوفهم أن تتسرب إلى مسام النفوس ، وشغاف القلوب ومراق البطون ، وألا تعبس لأحد ، وألا تصغر خدها لفن أو لعلم ، لتتشر في كل مسالك الحياة الثقافية والفكرية والعلمية ، وصاروا إلى ما سمت إليه نفوسهم إذ صارت العربية في كل مشاعب الحياة ، ومنعرجاتها ، فعمدوا إلى المصنفات الإثرية الوقائية لتعزز وتوسع من مساحة الامتداد ، وعمدوا إلى التأليف التي تنقي من كل درن ، وتصفي من كل خبث أو انحراف ، وفي وكدهم أن تتسمن اللغة المكانة العلية اللائقة بها . فكان التثقيف ، وكانت التربية ، وكانت التنقية .

١- النص اللغوي الحي المعيش هو منطلق لإقامة النحو وقواعد اللغة . وهذا مسلك لغوي سليم ، فليست اللغة أنظارا ، بل نصوص جيت في الاستعمال نحدق فيها ونستبطن منها .

٢- تلقوا النصوص اللغوية مشافهة من أفواح أهلها ، واستقوها من منابعها الصافية ، مشافهة يسمعون أصواتها وكلماتها . فكانت عادة اللغويين العرب أن ينزل اللغوي أو تلاميذه إلى البوادي لمشافهة الأعراب والأخذ عنهم مباشرة ، وهما أمران يحتمهما البحث اللغوي الحديث ، الذي يرى ضرورة الرحلة إلى الحقل المعين والاختلاط بأهل اللغة المدروسة للحصول على مادة حقيقية لا زيف فيها ولا تضليل ، وحين تقف صعوبات في طريق هذه الرحلة الفعلية أوجب اللغويون المحدثون

(٦) ينظر : آراء في اللغة أحمد عبدالغفور عطا ص ٢٥ معجم الأخطاء الشائفة محمد العدناني ، رقل ولا تقل لمصطفى

ضرورة الاستعانة بأفراد ينتمون الى البيئة المعنية انتماء حقيقيا ويسمى المساعد في هذه الحالة مساعد البحث . لقد أخذ العرب بهذا المبدأ الجيد ، بل لقد سبقوا العلم في هذا الشأن إذا كانت الرحلة إلى مضارب القبائل أمرا ضروريا ومنهجيا متبعاً ، لم يخالف عنه أحد من السابقين (١) فالاعتماد على النصوص المنطوقة هو المصدر الحقيقي في الدرس اللغوي ففيها دفء الحقيقة وتمثيل الواقع ، وفيها كل الخواص التي حرمت منها اللغة المكتوبة (٢) ثم إن عنصر المشافهة يتيح ربط الكلام بمقامه فقالوا : لكل مقام مقال ، ومن أوائل من أدرك هذا بشر بن المعتمر . (٣) فهم قد وفقوا إلى إدراك شيء مهم في الدرس اللغوي وهو المسرح اللغوي ، أو بحريات الحال . إلا أنهم وظفوه في معايير الصحة والخطأ ، وما يجب وما يجوز ويمتنع ، وهذا منهج يتمشى مع الاهداف التعليمية أو مقاصد رجال النقد (٤) أما اللغة المكتوبة فهو مصدر يجوز الأخذ منه والاعتماد عليه ، وهو مستوى محروم من عنصر المسرح اللغوي الحي الذي لا يمكن تصور الكلام دونه . لكن الدكتور ابراهيم انيس يحذر من الاطمئنان الى الذاكرة وحدها في نقل التراث : " فالذاكرة مهما بلغت من الدقة ومهما ساعد الوزن الشعري على صحة الرواية لا بد أن تنزل ، فتحل لفظا مكان آخر ، أو تنسى من القصيدة بيتا أو أبياتا ، فللذاكرة قدرة محدودة ، ولا نستطيع أن نتصور أن الرواة في تلك العصور كانوا جميعا ذوي قدرة واحدة في رواية الشعر القديم وتذكره ، وإذا صحت رواية الراوي فرمما لا تصح رواية من سبقه ، وهكذا لا يمكن ان نجزم أن الشعر القديم قد خلا من اي تحريف (٥) .

ولقد اصاب الاستاذ محزا في عدم الاتكال على الذاكرة وحدها ، فضلا عن ان الرواية الشفوية قد يعمد الراوية العميل الى شوبها بلهجتة الخاصة المركوزة في نفسه ، فيفوت القصد ، ويدخل الافتعال

(١) دراسات في علم اللغة د. كمال بشر ، دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م ص ٥٥

(٢) المصدر نفسه ص ٥٥

(٣) البيان والتبيين ١/١٣٦ وينظر الأعراف د. نهاد الموسى بحث في مجلة مركز الأبحاث - تونس ص ١٤٧

(٤) نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب د. احمد ج طاهر حسنين القاهرة ١٩٨٧ م ص ٦-٧

(٥) موسيقى الشعر العربي ، ابراهيم أنيس ٢٥٥

أو الصنعة ، وكان النحو يوصل على لغة غير اللغة المعنية .

ولكن اذا كان دارس اللغة عربي القلب واللسان فهل ثم ضرورة لهذا الارتحال المزعوم ، فهم ابناء بجدتها ، وأهل عذرتها ، ولكني إخال ان الارتحال كان صائرا ، في الغالب ، في أوساط الدارسين الاعاجم ، وحل دارسي النحو العربي من الاعاجم ، فهم في حاجة متعينة لهذا الارتحال .

٣- ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين ، فقد فرضوا قيودا واستنوا قواعد ، منها العزلة وتجانف التخالط ، ولكنهم آثروا لغة قريش واجتنبوها على سائر اللغات ، فوقعوا في منافاة واضطراب ، من قبل أن قبيلة قريش كانت من أشد الخلق تماسا وتحاككا من قبل مكائنها الدينية والاجتماعية . بيد ان هذه المسألة ، لا تعدو مضادة على مقررات ومواضع . ولا أثر بينا يلتبس في صنع القاعدة النحوية .

٤- الخلط في مستويات الأداء اللغوي ، وجمع اللغة على نحو اتلافي ، فتكاثرت البيئات اللغوية ، ليعا لتعدد البيئات الجغرافية ، فكانوا يأخذون من الحضرة والبادية ، ومن الطفل والشيخ ، والمرأة والعجوز ، ويجمعون الى اللغة المشتركة اللهجات المحلية السائدة . فلم يفتعلوا بين ما هو جائز في مستوى اللغة الادبية المشتركة ، وما هو جار في لفي التخاطب اليومي ، في حدود القبيلة . وكان الرواة على حق اذ كان همهم ، ان تمتليء نفوس الناس بهذه اللغة ، وان يجمعوا هذه المواد اللغوية من أفواه أهلها ، عجرها وبجرها ، ثم يتناولها النحاة ، فيصنعون منها ما يجلو لهم ، ولكن مما يؤسف عليه ، أو التخليط طراً من جهة النحاة الذين انحدروا الى هذه التخالط فاحتوشوها وأقاموا درسهم عليهم ، فكان ذلك ضعفنا على إبالة فجاءت قواعدهم أمشاجا على اخلاط . قواعد مؤصلة على لغة ادبية مشتركة فاشية ، لما هامش على لهجة أو لغية ، ثم هامش على قراءة شاذة ، ثم هامش على لغة نادرة أو شاذة . فنقوم نحو تبدو بعض قواعد مهزوزة متدافعة من قبل تأصيله على نصوص مهزوزة . وضموا البدوي الى لفته الحضري . فالنابغة وحسان والأعشى وعمرو بن كلثوم وعدي بن زيد من أكثر الناس تخالطاً بالاعاجم والحواضر ، وشعرهم ينفح بالاعجميات الا ان حضورهم الشواهد كان قويا .

الجدلية في منهج جمع اللغة:

إن أشد المخاطر على النصوص اللغوية ، مواطن الاستشهاد ، كان آتياً من قضية نقلها بالرواية الشفوية التي تفضي الى الخطأ أو النسيان أو التزيد أو النقص مع ان الرواة كانوا عذيقها المرحب و جديلاً المحكك ، الا ان الذاكرة عرضة للنسيان فدخل على النصوص مداخيل ، وطراً عليها تكلف ووصنة ، قاصدة أو غير عامدة فبعض النصوص تحيفها لتزيد المتقصد لإشباع نزوة لدى العلماء الرواة ، أو الأعراب الرواة ، فدخل على اللغة من الطرفين ما يخشى من تزييد أو نقص ، اشباعاً لنزوة ذاتيه ، أو تقصداً لمكسب ، أو ارضاء للعلماء النحاة .

ودخل على النصوص حيف آخر حين تأنفها الرواة ليتحولوها ، فأدخلوا التخليط من كل مستوى ، فتقوم منهج التلافي في جمع النصوص ، اذ صارت أمشاجاً ومزقاً من مستويات متنوعة ، يستقيم أن يقام على كل مستوى نحو مستقل ، فكيف وقد تداخلت هذه اللهجات معا ؟ أجل تشذرت اللغة ، فأضحت إضمادات انتقائية على وفق المختار أو نثارات مبتورة السياق . فافضى هذا كله الى جدلية مفرعة نلم بها في حينها ان شاء الله .

وحق لنا أن نلثب عند كل نص ، وان تمكث لدى كل واقعة لغوية لنحديق في الروايات الملوقة ، ولننقر في طرائق بنائها ، للثبث من النصوص من جهة روايتها ، وينبغي ألا نتأثم في تقبل رواية أو اطراح أخرى لعلنا نرأب ما أثنأت يد الرواة ، فنغسل تلك الحوبة ، ونقيم منآد كثير من القواعد.

خلاصة:

لمر علماء اللغة ، والرواة ، جهوداً خيرة في جمع اللغة ، خالطتها شوائب ، وداخلتها هنيات ، شأنهم شأن البشر . هذه الجهود اذا فحصت جيداً انكشف عن عوار التخليط والانتلاف في هذا الارث اللغوي الضخم ، الذي يقتضي الدارس الاناة والفرز والتصنيف وطول التحديق والتبصر ، ليكشف عن أدواء الرواية ، وآفات الخلط في تراث جله مؤصل على الرواية والنقل الشفوي ، وقلما يسلم لك بيت شعر على وجه من الرواية واحد ، وذلك قبل اتخاذ قرار لغوي .

Thesis - Center of University of Jordan - Library Reserved - All Rights Reserved

فماذا كان صنيع النحاة حيث تناهى اليهم هذا المذيق ، وتآدت اليهم هذه الامشاج اللغوية ؟
 هل ساروا على قرو اللغويين في التخليط ، وأوطوا في أعقاب الرواة في البناء الاتصالي ام تحاشوا عن
 تلك الأغاليط ؟ وما أثر ذلك في بناء المناهج النحوية ؟

نتيجة:

وبما أن كثيرا من نصوص العربية ولا سيما الشواهد اللغوية أو النحوية، قد لحقها التفسير، أو
 تحييفها الاضطراب، لذا يحسن أن نستأنى ونطيل التأمل فيها، قبل إقامة أية قواعد لغوية أو نحوية أو
 لاجية عليها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الخامس

ملاح الجدلية في اقامة القواعد النحوية

- بواكير النحو العربي
- آلية صنع القاعدة النحوية
- عناصر القاعدة النحوية
- تأصيل الشواهد وملاح الجدلية
- خلاصة وتعقيب

أتيح للنحاة الأوائل من الظروف ما هو في حجم ذلك العصر ، وما يتيح من قدرات عقلية وفكرية ومنهجية ، فأفرزوا أنماطا من الفكر معجبة ، وكدسوا من النظريات والانظار ما يهروا عقولنا وأبصارنا ، وما نزال نكن له الإعجاب والتقدير .

ولكن أيصح أن نستقي الأمور على هذا النحو ، ونكفي بالانبهار ، ثم نظل عاكفين متعبدين بما أفرزوه ، لا نضيف ولا نصحح مسيرتهم ، ولا نبحث شيئا جديدا ؟ ذلك غاية في الانحطاط الجمود .

هل يمكن الارتقاء بعراقة الماضي وأصاكنه ، بمحدثة الحاضر وتقنياته ؟
هل نقدر أن نوصل قاعدة نحوية متحذرة في ارث الماضي ، ونفخ عليها ألق المعاصرة ، فنصطفق راية ، فيها روح الأصالة المعتقة ، وحيوية المعاصرة المتجددة ؟
بواكير النحو العربي :

عاش العرب آمادا متطاولة ، يكدهون في الجزيرة العربية ، يتكلمون لغتهم على نحو يفيد التواصل والتفاهم ، وايصال المقاصد واللغة طبع مركز في مختزنات العقل ويؤديها المرء بألية ، لها أسرار ونظم ، يدركها المتكلم ولكنه لا يفهم على طريقة فهم النحاة والمنظرين : وتشير المظان الى أن النحو ولد ملاحظات يسيرة ، وليدة الحاجة الملحة آنذاك ، لتوظيفه لاصلاح المنطق ، وتجنب اللحن ، واتقان اللغة وفهمها .

ولما انساح العرب في الامصار تفاقمت الاخطار المحدقة بالعربية ، أو ان شئت فقل توسعت افاق ، وكبرت الآمال والتشوفات الى اجتراح علم يراقب اللغة ، على نحو صنيع امم اخرى شاهده من كتب . فلم لا يصير لهم قانون مثله يحكم اللغة ويضبطها ويتسامون به بين الأمم ويتباهون ؟
ومصرت البصرة والكوفة ، وتنزل الناس فيها على وفق ايقاعهم القبلي ، في انساق تفسح التواصل الاجتماعي المعهود ، اذ لم يرغبوا أن يخالفوا عن الفطرة بالطفرة ، لتتحقق بتلكم التدابير للحمة والألفة . (١) واستقطبت القبيلة مفرداتها البشرية ، وأخذت جموع العرب تعيش في هاتين البلدتين عيشة راضية ، يخدمهم الموالي ، وقد ملأت الفتوح حجوهرهم بالآموال

(١) تاريخ الطبري ٤/٤٤ ، مروج الذهب للمعدي ٣/٣٢١ ، معجم البلدان ٧/٢٩١٧ .

الحياة الأدبية في البصرة د. أحمد كمال زكي ٢٠ ، خطط البصرة د. صالح العلي ، بغداد ص ٨١

الاجتماعات الاسلامية د. شكري فيصل ١٠٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونظم لهم عطاء في دواوين الدولة وأتاح ذلك كله حياة هادئة رخيّة ، ليس فيها شظف العيش القديم ، وإنما فيها الراحة والفراغ والعطلة . (١)

وفشت العربية في العراق بيسر ، إذ نبثت في جنبات دجلة والفرات قبائل المناذرة قبل الاسلام ، وكانت آنذاك تمثل سفارة للعربية ، وموقعا متقدما ، أفسح لها ، وقشع عن طريقها عوامل الاجفال للجفاء ، فشقت طريقها الى النفوس واستحكمت في الضمائر بعد استحكام الاسلام . (٢)

وانسربت إلى المدينتين البصرة والكوفة عناصر بشرية ، بمقاصد متباينة ، فتحولت اليهما كنوز المبادئ وحضارة بابل والحيرة ، وتركزت فيهما مدينة العراق ، وتكاثر الخلق وتبلرت تلك الجماعات البشرية العاطلة عن العمل ، التي يبشر وجودها دائما بنشوء حياة عقلية نشطة ، فالناس يضطرون اضطرارا الى تمضية أوقاتهم في عمل ، وتمازجت ثقافات اغريقية وفارسية ، وآرامية وعربية وكان من أثر ذلك حركات دينية وعقلية جديدة . (٣)

والتبطل وحده لا يصنع حضارة الا اذا ترافق مع توجيه قاصد من المجتمع . واحتضن الاعاجم اللغة ، وأقبلوا يتعلمونها افواجا ليصح لهم الامتزاج بالمجتمع ، أو تسنم مراتب في أخذ موطيء قدم ، فأدخلوا الى اللغة ، من مظاهر الفساد ، ما هو متوقع . فانتشط الغير على اللغة بسونها بسياج النحو .

فولد النحو ، في قول ، وفي قول جدد ، إذ كان حيا في النفوس ، أو كان ملاحظات ابتدائية أخلق واحمى ، وهيا الله له رجلا نقضوا عنه غبار الانقراض ، وأنهجوا سبيله فالنحو نحوان ، نحو ليري متلبس بمعرفة المتكلم للغة ، هو نظام شفيف يسري في ملكات الناس بالتمرس والتدريب ، بصوغ المتكلم لفته على وفق نظام لغوي أو مثال يحتديه تلقائيا ، وهذا طبع في كل متكلم . أما نحو العلمي أو الفني فهو مجموعة الانظار والضوابط والقواعد المستنبطة بالدرس والتبصر في يوميات اللغة .

(١) التطور والتحديد في الشعر الأموي د. شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، الطبعة السادسة ١٨٢

الحياة الأدبية في البصرة د. احمد كمال زكي ص ٥٩

(٢) المجتمعات الاسلامية ، شكري فيصل ١٠٨ ، مدرسة الكوفة : مهدي المخزومي ، بغداد طبعة ثانية ٩٥٨ م ص

٣٥ الاصول : تمام حسان ٢٩

(٣) فخر الاسلام : أحمد أمين ، دار المعارف بمصر ، ١٣١/١٠ ، حياي الشعر في الكوفة : يوسف خليف ص ٣٨

الخليل بن أحمد : مهدي المخزومي ص ٧ ، ط أولى ، بغداد .

يقول ابن فارس : فان قال قائل : فقد تواترت الروايات بأن أبا الأسود أول من وضع العربية ، وأن الخليل أول من تكلم في العروض ، قيل له : نحن لا ننكر ، بل نقول : ان هذين العلمين قد كانا قديما ، وأنت عليهما الأيام ، وقلا في أيدي الناس ثم حددتهما هذان الإمامان " (١) وهو لا يظ بالمتنطق اذا لا يعقل ان يولد النحو فجأة ناضجا مكتملا ، على النحو الذي تأدى اليها ، ولكنها لم عليها كانت ملاحظ ابتدائية ثم درست . وابن فارس يوضح الأمر : وزعم قوم أن العرب العاربة لم تعرف هذه الحروف باسمائها ، وانهم لم يعرفوا نحوها ولا إعرابا ولا رفعا ولا نصبا ولا همزا . قالوا : **الدليل على ذلك ما حكاه بعضهم عن بعض الأعراب أنه قيل له : أتهمز اسرائيل ؟ فقال : إني إذا جعل سوء . قالوا : وإنما قال ذلك لأنه لم يعرف من الهمز الا الضغظ والعصر ، وقيل لآخر : أنجر فلسطين ؟ فقال : إني إذا لغوي . (٢) ويشير إلى ان الخاصة كانت تعرف هذه المصطلحات العلمية : بما من حكى عنه من الأعراب الذين لم يعرفوا الهمز والجر والكاف والبدال ، فأننا لم نزعم أن العرب كلها - مدرا ووبرا- قد عرفوا الكتابة كلها ، والحروف أجمعها . وما العرب في قديم الزمان كنحن اليوم ، فما كل يعرف الكتابة والخط والقراءة ... وأن القوم قد تداولوا الإعراب (٣) هذا كلام وجه متقبل ، فالعربي كان يمتح قواعده مما هو مستكن في نفسه عفويا بالتقليد . ومن قائل إن النحو وليد اللحن الذي نشأ بسبب الاختلاط بالأعاجم في أرض العراق ، وعليه إهرة العلماء . (٤) ولكن ارتضاح اللكنة أو العجمة ، أو الاشتمال باللحن ، أو التلبس بالخطأ ، قد منذ عهد مبكرة ، منذ زمن الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، اذ قال لمن لحن بحضرته : **أرشدواكم فقد ضل ، وأن مظاهر اللحن يتلبس بها الخاصة والعامة .** (٥)**

(١) الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ٢٨

(٢) الصاحبي : ٣٥

(٣) المصدر نفسه ٣٩-٤٠ ، ٢٧ ، ٢٨ ، العقد ٧٤/٢ ، مقدمة ابن خلدون ٥٤٦ .

نشأة النحو محمد طنطاوي ١١ ، نظرات في اللغة والنحو طه الراوي ص ٧

(٤) أخبار النحويين البصريين للسرياني ١٢ ، نزهة الألباء لابن الأنباري ، تحقيق ابراهيم السامرياني بغداد ١٩٥٩ ص ٨ ، تاريخ بغداد ٤٠٠/١٠ ، معجم الأدياء ٤٩/١٤ ، صبح الأعشى ١٧٣/١ . سبب وضع علم العربية

للسيوطي تحقيق مروان العتيبة طبعة اولى ص ٢٧ ، مكانة البحث اللغوي العربي القديم د. هيام كريدية بحث في

مجلة الفكر العربي ٩٨ ، سنة ١٩٧٩ ص ٨٥ . (٥) الحصان ص ٨ / المزهر ص ٢٩٦

ويجمعون على أن منشيء النحو أبو الأسود الدؤلي ، ويستبعدون سيويه ، مع أن كتابه أقدم كتاب وصل في النحو^{اللساني} ، وكانوا يسمون قرآن النحو أو البحر ؛ وأن كتاب سيويه عامة حكاية عن الخليل ويقول في الفهرست : اجتمع على صنعة كتاب سيويه اثنان واربعون انسانا منهم سيويه ، والأصول والمسائل للخليل . (١)

ومن الدارسين من يذهب الى أن نشأة النحو العربي جاءت صدى لتأثيرات اجنبية كالسريانية ؛ لأن اللغتين شقيقتان ، ففسحوا على منوالهم ، حين اطلعوا على كتبهم ، فأقسام الكلام في العربية هي نفسها في السريانية (٢) فالحرركات لم تكن عند العرب بل اخترع اصولها السريان حينما تنصروا رادوا ضبط الأناجيل ، فوضعوا علامات صغيرة تدل على الحركات ، ولا تزال آثار هذه الطريقة في المصاحب المخطوطة في القرن الثاني للهجرة . (٣)

وثمة فئة تزعم أن بواكير النحو العربي وأصوله ، ولدت متأثرة باليونان والسريان معا . والتأثر كان في العصر الاول ضئيلا ، ولما نقلت الفلسفة اليونانية تأثر النحو بالفلسفة اليونانية وبمنطق ارسطو ، وذلك مائل من التقارب في التقاسيم ، ولا سيما اقسام الكلام في النحو العربي فهو مشابه لجد بعيد بتقاسيمهم . (٤) وهذا ليس شيئا ، فان كانت ثم تأثيرات فلسفية ومنطقية في النحو فإنها لم تكن تأثير بناء وتكوين ، وانما كان تأثير تهذيب وتنظيم ؛ لأن سيويه أدرك النحو ثابت الأسس واضح المعالم متميز السمات . (٥)

(١) أخبار النحويين البصريين للسمرائي ١٣ ، الفهرست ٧٧ ، نزهة الألبيا ٢٤ ، وفيات الأعيان ٤٦٦/٣ مؤسسة

البصرة النحوية : عبدالرحمن السيد ، ط ١ دار المعارف بمصر ص ٥٤ ، المدارس النحوية شوقي ضيف ١٨ .

(٢) تاريخ آداب اللغة العربية حرجي زيدان ٢٠٩/١

(٣) تاريخ آداب العرب للرافعي ١٠٥/١ وأثر اللغة السريانية في العربية . الأب اسحاق ساكا ، بحث بمجلة العربية ،

العدد ١٠٦ ، الكويت ١٩٦٧ ، ص ٥٠ والقواعد النحوية : عبدالحميد حسن ٢٤٦ .

(٤) ضحى الاسلام احمد أمين ٢٩٤/٢ ، الأصول تمام حسان ٥٥ في أصول النحو فؤاد ترزوي ١٠٨ .

تجديد النحو : عبدالمتعال الصعيدي ١٤٦ ، ١٤٧ ، منطق ارسطو والنحو العربي د. ابراهيم مذكور بحث في

مجلة مجمع اللغة العربية ، الجزء السابع ، القاهرة ١٩٥٣ م ص ٣٣٨ ز في اللغة العربية : أنيس فريجة / طبعة أول

بيروت ١٩٨٠ م ص ٣٧ ، النحو العربي : مازن المبارك / طبعة ثالثة ١٩٧٤ م ، ص ٧٣ .

(٥) مدرسة البصرة في النحو عبدالرحمن السيد ١٠٤ والحياة الأدبية في البصرة ١١٢ ، ومن حيث الشعر والنثر طه

حسين ٥٢ ، وضحى الإسلام ٢٤٦/١ .

وأشار ابن منظر عن الأزهري : ثبت عن اهل يونان ، فيما يذكر المترجمون العارفون بلسانهم ولغتهم أنهم يسمون علم الألفاظ والعناية بالبحث عنه نحواً ، ويقولون : كان فلان من النحويين ، ولذلك سمي يوحنا الاسكندراني بحى النحوي للذي كان حصل له من المعرفة بلغة اليونانيين . (١)

والتعاضد بأن اصل النحو العربي مستلهم من أصول أجنبية ينضح بالتهافت والاضطراب بمتعوزها الادلة العلمية الدامغة ، وتظلل لونا من المحس ، والتوقع والربط المتحكم بين الظواهر المتقاربة ، ولكنها لا تخلو أحيانا من الاسراف والتهافت المضحكين ومن ذلك ما قالوا عن حنين بن سحاق (ت ٢٦٠هـ) عن تسعين عاما ، وولد ١٧٠هـ يزعمون أنه صديق الخليل بن أحمد ، تعلم العربية وترجم بعض الكتب الأخرومية اليونانية ومن اليسير انه تبادل مع الخليل بعض القواعد النحوية . والخليل - رحمه الله - توفي سنة (١٧٠هـ) فكيف يكون قد رأى أي الخليل واطلعه على منهاجهم في التقعيد والنظر النحوي . (٢)

وهذه المغالطة تنم عن تقصد واضح في الافتتاح على أصول النحو العربي ، والتشكيك في منطلقات الفكر التأسيسية ، وسلبها من الأصالة ونفي الابداع منها ، وردها الى اصول اجنبية ، وهو التواء فاضح واطلاق متعمد يقصد منه تلفيق التهم والتشكيك في اصول ثقافتنا .

أما توافر النزعة المنطقية في النحو العربي ، فلنا ان نظن الى أن كل تنظير لا يخلو من العقل المنطق والتقسيم الجافة ، التي تتنافى أحيانا مع منطق اللغة الذي يجفل من المنطق ويتأبى عليه ، يستأثر بمنطق خاص ، ولكننا لا ننكر ان ملامح منطقية فلسفية جافة قد تلبست النحو العربي ، وذلك بعد الاحتكاك واختمار الأفكار ، ونشوء علم الكلام الموظف أبدا للذود عن الدين . فالنزعة المنطقية الفلسفية التي نلمحها ، فيما بعد النشأة في النحو ، لا ريب كانت مستشعرة في العليل النحوية والعامل المعمول ، والتأويلات المبعدة المسرفة التي رصدها جمهرة من العلماء ، فتوهموا أن النحو في اصل نشأته مدين لأصول اجنبية وافكار هجينة ، مسترعدة من خارج الفكر العربي . (١)

(١) لسان العرب مادة : نجا . (٢) نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه : حوار تريبولو ، بحث بمجلة مجمع اللغة العربية

الأردني - العدد ١ ، سنة ١٩٧٨ م ص ١٣٠ .

(١) المنطق التوجيهي في النحو العربي د. أبو العلاء عفيفي ، القاهرة ١٩٣٨ م ص ٦ ، النزعة المنطقية في النحو العربي د. فتحي

الدجني ، طبعة أول ١٩٨٢ م ص ٢١ ، التراث اليوناني في الحضارة الاسلامية د. عبدالرحمن بدوي ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٦ م ص ١٠

بين منطق أرسطر والنحو العربي : د. محمد خير الخلواني ، بحث في مجلة المورد ، مجلد ٩ العدد ١ ص ١٩ ، والنحو العربي والدرس الحديث

د. عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ٩٧٩ م ص ٦٢ ، وبنظر الامتاع والموانسة لأبي حيان ٧٥/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Theses Deposit

لذا فمن الشطط والتهافت ان نعد نشأة النحو غير عربية .

وصح أن نظمنا الى أن النحو العربي كان متجذرا في أصول نشأته ، في عقول عربية نقية صافية ، وأصوله عربية صراح ، ومنظوره عرب صرحاء منذ عصور متقدمة الا انه اخلق ودرس ، ثم عمد النحاة ، بعيد أن ضرب الاسلام بجرانه ، وانساح العرب في الامصار ، الى احيائه ، وتجديد دروسه ، اذ صارت الحاجة اليه ماسة ، ليصار الى اسلاس اللغة واسلاكها الى الناس بمنهجية معقولة مقبولة ، بعد أن مضى زمن السليقة والتعلم التلقيني من أفواه الآباء . وصار تعليم الناس العربية لا يتأتى الا بطرائق منهجية سائفة ، سلسلة منطقية يتقبلها الناس بتقاسيم وتفاريع تمثليء بها نفوسهم ، فتضبط لها ألسنتهم وأقلامهم . ومن هنا يستقيم لنا أن نقول : ان الاعاجم أساغوا النحو البصري أكثر من النحو الكوفي ، اذ أن الدرس البصري كان أكثر اتساقا واكل تفاريع ، لأخذهم بالأكثر ورد الشاذ والنادر ، واطراح القليل . على حين كان الكوفيون اقرب الى طبيعة الاستعمال اللغوي السائر، اذ اعتدوا بكل واقعة لغوية جنانة فبنوا عليها ، وأصلوا ، فكثرت قواعدهم وتناسلت تقريرياتهم تناسلا لا يرضى الذوق الاعجمي الطامح في التعلم السريع ، ولكنه يلذ الذوق العربي الذي تهمة انكشاف الاساليب اللغوية بين يديه ، والتخير على وفق بدائله . ولكل محاسنه ومساوئه ، فارجيء الحديث عنها الى حينها .

فإن ألفينا مظاهر النزعة المنطقية مستفدة لاثراء القاعدة، فهي إنما استجلبت في عصور متأخرة ، وهي دخيلة على جسم اللغة اثقلت القواعد وناءت بحملها فأفضت الى التورمات في السفر النحوي، والتأليل الهامشية على القاعدة وكثرة التفاريع والأوجه ، ولا سيما اذا تضام اليها وزامنها تعدد أوجه قراءة النص ، بسبب التصحيف أو التحريف أو التلعب بالنصوص .

أولية صنع القاعدة النحوية:

عكف النحاة على الأنماط اللغوية التي تأدت إليهم بطرق الجمع ، يتصرونها جيدا كي يقفوا على الأحكام النحوية التي تضبط اللغة . وجعلوا لكل قاعدة كلية شاهدا أو جملة من الشواهد ، يترعون اليها في احقاق انظارهم ، واثبات مصداقيتها .

ويستقيم لنا ان نرغم ان النحاة وضعوا القواعد الكلية أولا ، ثم طفقوا يحشون عن شواهد تعضد قواعدهم وتسندها . آية ذلك أنهم يشيرون الى بعض الانماط اللغوية بانها شاذة ، أو قليلة ، أو نادرة ، أو مرجوحة ، إيذانا بأنها لا تنسجم وما اجترحوه ، فردوها أو نبذوها بتلك الرتب . واجترح النحاة حملة من الضوابط ، توطر مناهجهم منها .

١- إقامة القواعد على الشواهد ، فالعلاقة بينهما علاقة حيوية ممتدة منسجمة ، إلا أنها أحيانا تصبح متهافنة جدلية مهزوزة ، وذلك إبان التلاعب برواية النصوص فتفضي الى هوامش تتسلق على سطح القاعدة الكلية .

٢- فرقوا بين وظيفة النحوي واللغوي . روى البغدادي قال : أعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل عما نطق به العرب ، ولا يتعداه ، وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ، ويقيس عليه ، ومثالهما المحدث والفقير ، فشأن المحدث نقل الحديث برمته ، ثم إن الفقيه يثلقاه ويتصرف فيه ويستسط عله ، ويقيس عليه الأمثال والأشباه . (١)

فيشبه أن يكونوا بهذا قد استبرجوا ذمهم من النصوص المتناقلة إليهم ، في صحة النقل ، وسلامة العزو ، فأنهى إلى القاعدة أدواء جمّة من قبل أوجه الرواية والراحي في ضبط أعتها ، والتدقيق في خصوصها وتحققها اتكاء على ذمة الرواة .

٣- ومن قواعدهم : عصر الاحتجاج للغوي ، حددوا للنصوص المحتج بها سقفا زمنيا حتى ١٥ هـ ، ومدوا في هوامشه حتى نهاية القرن الرابع الهجري في البادية ، وذلك لما عرض للغات الحاضرة من الاختلال والفساد . وتوقفوا بالاحتجاج عند قبائل بعينها لا يصح تجاوزها ، ألمعنا إليها بيلا ، لذا ردوا الأشعار المحدثّة ، أو كلام المولدين . وربما بكى الأصمعي ، من قبل أنه سمع شعرا مولد خرج على قياس النحاة . (٢)

٤- أقاموا قواعدهم الكلية على الأكثر ، ولكن ممارستهم الأدائية تخالف عن هذه الأطر . قال ابن نوفل : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعت مما سميت عربية ، أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أعمال على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات . (٣)

فكثرة الاستعمال مما يمكن ان يطمنن اليه الباحث ؛ لأن الأخذ بالشائع في الاستعمال من تركيزات العلمية التي لا سبيل الى انكارها ، أما إسناد ذلك إلى العرب جميعا فهو مما يدفعه البحث

(١) الزهر ٥٩/١

(٢) الموشح للمعري ٤٥٤

(٣) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٣٩ ، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ٣٣

الزهر للسيوطي ١٨٤/١ ، مفتاح السعادة : طاش كبري زادة ، تحقيق كامل بكري وزميله ، ١٤٨/١

العلمي . (١) ولكن هذه السوية ما أكثر ما كان النحاة يتحافونها ، وينزلقون إلى التخليط ، والمنهج الاثلاثي ، القائم على الخلط في مستويات الأداء اللغوي ، ونوادير نحو على مصادر متنوعة شعرية ونثرية ، ولغة أدبية مشتركة ولهجات ، ونوادير وشواذ ، مما أفضى إلى جدلية مفزعة في القاعدة النحوية ، نلمسها في التدافع والتعدد .

٥- جعلوا للقاعدة النحوية مصادر لغوية وهي كلام العرب الفصحاء من شعر ونثر والقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف . وستوقف عندها فيما بعد .

وأقاموا للقاعدة عناصر ، مستنبطة بإزائها تعضدها وتعمق صورتها ، وتسلمها وتسيغها للدارسين . سموها نظرية العامل التي تحكم النحو العربي برمتها . سموها ما افتزعت أيديهم من حجج تقنع الدارسين ، العلل النحوية ، وجعلوا لكل ظاهرة علة وسبباً وكأني بهم ، يقع في روعهم توجس من أن قواعدهم لا تروق الأذواق ، ولا تقنع العقول ، فيحسن مزجها بالمنطق والفلسفة لاستكراه العقول على تقبلها ، مما أهرق القاعدة وأفسدها ، وأفضى إلى الافتعال والتكلف .

ومردوا على حصر جملة من العوامل التي أفضت إلى لي ذراع اللغة وتحميل النص فوق طوقه ، أبعد مما يحتمل ، فتناهت العوامل إلى المئة .

٦- الازدواجية في معايير الصواب والخطأ ، فأفضى إلى التسيب ؛ لتعدد معايير الصواب بين المتشدد ومتساهل ، ويتحاذب القدماء في معيار الصواب ما يشبه النقيضين من تشدد وتساهل ، فتمتدح من يحجر واسعاً ويستمسك بالأفصح ، وما عداه فهو لحن . وأما المتساهلون

فكل ما تكلمت به العرب فيقاس عليه وهو صحيح ، وما قيس على كلام العرب فهو منه ، أما أصحاب التوسعة فيؤنسهم مذهب القراء عن الكسائي قال : على ما سمعت من العرب ليس حد يلحن إلا القليل ، قال الأخفش عبد الحميد بن عبد الحميد : أنحى الناس من لم يلحن أحداً ، وقال الخليل : لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم . (٢) وهذا مأتى على القاعدة شنيع وهو الإخلال في قيود المستوى الصوابي اللغوي وغياب الضبط الحازم الموحد فيها .

٧- أسندوا قواعدهم أحياناً بجملة من الأمثلة المجترحة من لدن النحاة سموها : القياس ، وعدوها مصدراً من مصادر القاعدة النحوية ، ولقد تكاثرت القياسات أو الأمثلة النحوية في مصنفاتهم ، إلى

(١) المنطلقات التأسيسية للنحو العربي : عفيف دمشقية ١٣ ،

تيسر العربية بين القديم والحديث ، د. عبد الكريم خليفة ، طبعة أولى ، ص ٣٣ .

(٢) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : عبدالعزيز منظر ، القاهرة ١٩٦٦م ص ٤٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

درجة أحالت اللغة إلى افتراضات مصنوعة مفتعلة وليست نصوصاً نحياً بالاستعمال، وتنتعش في الواقع اللغوي، وهذا كان من أخطر ما أصاب القاعدة النحوية، وهو إقامة أنظار نحوية على نصوص لغوية مصنوعة فرضية، فتعددت القواعد ونجحت جدلية مورقة بين القواعد الموصلة على السماع وتلك المبحرحة على الأقيسة والتمارين اللغوية.

٨- آثروا سماع النصوص المثمرة للدرس النحوي، شفاها من الأعراب، أو من الرواة، وهذا صنيع متوجه متقبل.

وقد لحق القاعدة النحوية جملة من الهنات. موثلاً الرواية، مظنتها المناهج، وأخطاء منهلها الخلط، وأخرى النسخ والتدوين. فبعض القواعد جاءت هشة لا خلاق لها من سند لغوي معيش محس، وبعضها كان وليد لغة أصيلة فجاءت مبرمة محكمة، وبعضها متهافنة لا مسكة لها من واقع لغوي، ولا تثبت لذي حجر.

واستنبط النحاة جملة من القواعد والضوابط المنهجية، ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية، سموها قواعد التوجيه، وهي ملاك التمييز في المواد اللغوية: هل هي سماعية أم استصحابية أم قياسية أم خلافها. (١)

عناصر القاعدة النحوية:

١- المصادر:

السماع والقياس والأمثلة

يذهب بعض الدارسين إلى جعل القياس سمة البصريين والسماع سمة بارزة لمنهج الكوفيين. أما مذهب الكوفيين فلواؤه بيد السماع، لا يخفر له ذمة، ولا ينقض له عهداً، ويهون على الكوفي نقض أصل من أصوله، ونسف قاعدة من قواعده، ولا يهون عليه إطراح المسموع على الأكثر. (٢) ولعل هذا الرأي متسرع فللكوفيين سماع، وللبصريين سماع ولا نحو دون سماع. ولكن سماع الكوفيين كان قائماً على التوسع فيه، والافساح لكل مسموع قل أم كثر، وهو وليد مزاجهم وتركيبتهم الاجتماعية.

(١) الأصول: تمام حسان ٢٠٩

(٢) نظرة في النحو: طه الزاوي، بحث بمجلة الجمع العلمي العربي بدمشق مجلد ١٤ ص ٣١٩

ويرد السماع في مصنفاتهم بما يقابل المطرد المقيس فتعني حينئذ منمة المنقول وانحرافه عن القاعدة. فيقولون : التعجب السماعي مقابل القياسي ، والمصادر السماعية بإزاء المصادر القياسية (١) فالسماع من مصادر الاحتجاج موح ، وهو ما سمع من العربي الفصيح الذي يمتنع بكلامه ، أما السماع فيرد في حالة أخرى قدحا ، أي يجانف الاطراد والقياس .

أما القياس : فهو اجتزاح أمثلة على سمت ما تكلم به العرب ، واستهزؤوا به فكان أبو علي الفارسي هجره التشاغل بالقياس وأوطأ ابن جني ، تلميذه ، في أعقابه وكانت لهم بدوات مميزة ، بيد أنهم أرغلوا كثيرا ، ولعل ذلك يترد إلى طبيعتهم غير العربية ، فتجدهم يؤثرون الأقيسة المنطقية ، وإدانة النظر . وذهبوا إلى أن القياس النحوي إنما كان مؤصلا على القياس الفقهي يترسمه (٢) فالنحو عندهم علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب ، والنحو علم قياس ومسبار لأكثر العالمنوم لا يقبل الا ببراهين وحجج (٣) وقياسات الخليل تترى في كتاب سيويوه (٤) وكذلك قياسات المبرد (٥) .

وفي إطلالة القرن الرابع الهجري يبلغ القياس حمياه ، ويصير شره مستظيرا ، يقول ابن جني بشأن استاذة أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) : الخطأ في خمسين مسألة في اللغة أحب إليه من الخطأ في مسألة واحدة في القياس . (٦) ثم نعت مذهب شيخه ، وطرائقه في القياس : حزننة المذهب

(١) المقتضب للمبرد تحقيق عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ١٧٩/٣ ، ص ١٦/١ ، حاشية الصبيان ٥٣/١ أسماء الأفعال والأصوات د. محمد عبدالله حمر ١٦٥ ، تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي د. أسعد علي ، دار النعمان لبنان / ١٩٦٨ م ص ١٠٤ .

(٢) أصول الفقه الإسلامي ، محمد مصطفى شلي ص ١٩٢ .

علم أصول الفقه : عبد الوهاب خلاف ص ٥٦ ط ١١ ، القاهرة .

(٣) الأيضاح في علل النحو للزجاجي طبعة ٣ سنة ١٩٧٩ م ص ٤١

في أصول النحو : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ٩٦٣ ص ٧٨ .

(٤) الكتاب لسيويوه ٤٢٧/٣ ، ٣١٦ ، ٤٨٢ ، ٣٩٥/١ ، ٣٩٦ ، ٤٠٠/١ ، ٣١١/٢ ، ٣١٩

والمقتضب ٦٢/٢ ، ٦٤ ، ١٦/١ ، ٢٢ ، ٣٥٠/٣ ، ٥٩/٤ ، ١٢٠ ، ١٣٣

(٥) الخصائص ٨٨/٢ ، المنصف ، القاهرة ١٩٥٤ م ١٨٠/١ ،

(٦) الخصائص ١١/١

والتورد لها وعر المسلك (١) وسأل ابن جني شيخه أبا علي : هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للغرب أولا ؟ فقال : كما جاز أن نقيس مثورنا على مثورهم ، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم ويؤثر عن أبي منصور محمد بن الجيان من أصحاب أبي علي الفارسي : قياسات النحو تتوقف ولا تتطرد ، كقميص له جربانات ، فصاحبه يخرج رأسه كل ساعة من جربان . (٢) ويستمسك ابن جني بهذا اللون من الرياضات العقلية اللغوية .

واعلم ان من قوة القياس عندهم اعتماد التحوين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب ومما يدل على أن ما قيس على كلام العرب فانه من كلامها أنك لو مررت على قوم يتلاومون بينهم مسائل أبنية التصريف نحو قولهم في مثال : صمصح من الضرب : ضرب . . . فقال قائل بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون ؟ لم تجد بدأ من أن تقول : بالعربية ، وان كانت العرب لم تتنطق بواحد من هذه الحروف (٣) وتجدهم يفخزون بهذا القياس محتفين به يقول الكسائي : إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع

فهجاه اليزيدي متقصا : كنا نقيس النحو فيما مضى على لسان العرب الأول
فجاءنا قوم يقيسونه على لغى أشياخ قطربل
إن الكسائي وأصحابه يرقون في النحو إلى أسفل (٤)

وجر عليهم القياس والاستمسك بمقتضياته الصارمة ، مصادمات مع الشعراء وهموما ولا سيما ان استقرار النحاة كان ناقصا على نحو ما جرى بين النحاة والفرزدق أو بينهم وبين النابغة (٥) فالسمع ارتضاع لبان الفصاحة من مناهلها ، وارتشاف أفاريقها سليمة من لدن مناجها ، هيئات للأعاجم ذلك .

والتعويل على القياس حين تستنضب الشواهد السماعية مسألة تزخر بالأخطار من قبل أن ما نفوت دركه بالسمع يسده النحوي بالقياس ، فحينئذ تنقوم قواعد نحوية افتراضية ، فلو ذهبت

(١) الخصائص ١/٣٢٣

(٢) اللغة العربية وأبنائها د. نهاد الموسى ص ٤٢ .

(٣) الخصائص ١/١١٤ ، ١/٣٦٠ .

(٤) معجم الأدباء ١٣/١٨٢ ، وإنباه الرواة ٢/٢٦٧ ، بغية الوعاة للسيوطي ٢/١٦٣ . وينظر النشر لابن

الجزري ١/١٧٣

(٥) نزهة الألباء ص ١٢ ، ودراسات في العربية : محمد الخضر حسين ، طبعة ثانية ص ٣٠

تمتحنها على أرضية الواقع اللغوي، فلن تثبت للتدقيق والتمحيص، فهي قائمة على سيقان من قصب. أما السماع : فهو النماذج اللغوية التي تلقوها من العرب الذين يمتج بلغتهم ثم عمدوا إلى استقرائها ، لاستخراج القواعد الكلية منها وهي القرآن الكريم والحديث وكلام العرب من شعر ونثر . ونسيء الحديث عنها إلى مواضعها إن شاء الله .

٢- وثمة عناصر أخرى للقاعدة مستجلبه من خارج إطار اللغة ، وأنا أسميها العناصر التزيينية ، المهدف منها إساعة القاعدة وإسلاسه ، وانسيابها إلى المتلقي باقناع؛ وصارت موضع تنفج العلماء ، وتنافحهم ، فهي تشكل العنصر الذاتي ، من قبل أنها خارجة عن إطار السماع داخلية في تقارع الانتزاع ، والتنافس بين النحاة . إذ أضحت القاعدة النحوية لونا من الترف العلمي المميز لتستقطب جملة من قدرات النحاة ، وأطهرهم المعرفية المتعمقة ، الضاربة في أعماق ألوان حجة من المعارف تستقبل لتجلية القاعدة النحوية، فالنحوي ودارس النحو صاروا يتمتعان بألوان من المعرفة متكاثرة؛ لكي يفهم أو يفهم ، فينبغي أن يلم بالمنطق والفلسفة وعلم الكلام؛ ليكون قادرا على إثراء القاعدة ، وإثقالها بصنوف من المعارف تتعاقد فتعاور القاعدة ، لتتخولها ، فتقدمها قوية مقنعة ، سواء في البعد الاستقرائي أو الاستنباطي ، أو التأويلي ، أو التعليلي ، أو توجيه الأعراب ، من قبل أن النحو العربي ، جله ، نحو تعليمي تربوي يستهدف تعليم الدارس وتدريبه واقناعه ، وجل الدارسين المستهدفين من الاعاجم ؛ لذا اقتضى مخاطبة غير جهة من منافذ الادراك لديهم ، مخاطبة الذوق ، العقل ، والمنطق والوجدان وكل ذلك كان مسؤولا عن الفهم والادراك .

فالحق أن القاعدة النحوية زاخرة بصنوف العلم والفكر ، وطرائق الإقناع والخطاب ، وفنون التواصل والجذب ، ولكن مما يؤسف عليه أن جميع هذه الجوانب الفكرية ليست مقنعة ولا مقبولة في إطار اللغة . فقد يستطاب الكلام في موقع ولا يستطاب في موقع آخر ، ورب كلمة قالت صاحبها: دعني ، فلو كان ذلك ، لأمسك النحاة عن هذه التزيدات المرهقة ، التي تدحض الناس من النحو وتزهدهم فيه ، فيدعون لتحصيله دعا ، وما هم ببالغيه إلا بشق الأنفس ، فما هي تلك الآفات والأدواء التي عرشت فوق هيكل القاعدة النحوية ؟

١- العلل النحوية

أولع النحاة بالعلل النحوية منذ عهد مبكر وتكلفوا بكل واقعة نحوية علة تفسرها وتقربها من ذهن المتلقي ، وكانت هذه العلل في مبدأ نشأتها عللا ابتدائية فجة لصيقة بالطبيعة . ويعد عبدا لله بن

أبي اسحاق أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل . (١) وسئل الخليل عن العلل فقال : إن العرب نظقت على سجيته وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها وإن لم ينقل ذلك عنها . واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه . (٢) فالتساؤل المشروع بقولنا : لماذا؟ ، جائز ، كلما ، خربت المتعلم مسألة غامضة ؛ كي يكون التعلم ذا معنى ومقنعا ولكن النحاة تزيدوا في العلل إلى أن استحال علة منطقية جافة ، تجافي طبيعة اللغة (٣) وصارت تزخر بها المصنفات النحوية على نحو ما نرى عند ابن الانباري (٤) فضاقت بها المتأخرون حين صارت ضربا من الحجاج المنطقي المتلوي الذي يرى بعضهم أنها مكيدة دبرها الحكام لإلهاء الناس عن الاهتمام بما يدور حولهم من أحداث سياسية يخلق ألهية المناظرات النحوية الفارغة متحليا بجلباب العلل والعوامل . (٥) ولكن المنهجية التي رافقت هذه العلل لا توحى بانها تدابير مدبرة ، بل هي وليدة التوجه التعليمي في النحو العربي ، هلى نحو ما تقدمها وعلل هذا التوجه أملى على العلماء أن يظلوا فزس هذا التوجه الذي ظل ينحرف شيئا فشيئا حتى بات لصيقا ثقيل الدم بالنحو . كانت صرخة ابن مضاء القرطبي في القرن السادس (ت ٥١٢هـ) للتخلص من العلل النحوية ، التي ألفت بجران ثقال على المتعلمين ، ولعلها تفاعل متأخر لدعوة السيرافي لتحرير النحو من ربكة المنطق وأسر الفلسفة ، في القرن الرابع (ت ٣٦٨هـ) وذلك في مناظرته مع متى بن يونس حين سفه أقواله في النحو وأهله (٦) كما أنها من نحو آخر رجع للحركة الظاهرية في الاندلس ، الرامية الى الاستمساك بالظاهر والتحرر من مذاهب الفقهاء والعلماء ونبد أقيستهم وعللهم . (٧) فجأر ابن مضاء بالنحاة أن يربعوا على أنفسهم وأن يطرودوا هذه العلل وأن يحذفوا من النحو ما يستغني النحوي عنه، وإلغاء نظرية العامل والعمل الثواني

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٢٥ ، نزهة الألبا ٢٥

(٢) الإيضاح للزجاجي ٦٥-٦٦

(٣) النحو العربي د. مازن المبارك ٥٢ ، اللغة والنحو عباس حسن ١٥٨ ، الأصول تمام حسان ١٨٥ ، المفتاح في

تعريب النحو : محمد الكسار ، ١٩٧٦م ص ٤٨ ، أصول النحو العربي : محمود نخلة طبعة أولى ١٩٨٧م

ص ١٤٨ ، تاريخ العربية دكتور عبدالحسين محمد وآخرون ، بغداد ص ٥٨ .

(٤) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٤٧ ، ٥٣ ، ٦٧ ، ٩٢

(٥) المفتاح ٥١

(٦) المقابسات لأبي حيان ٨٣

(٧) الإحكام في أصول الأحكام لابن خزم ١٢٠/٨

والثالث ، وإلغاء القياس .(١)

وليس لنا ان نضيف الا القول : الحق أن العلل النحوية اللغوية ، التي تفسر اللغة باسمها ، وفيها تندية القواعد وتطريتها وإساعتها ، ينبغي الاستبقاء عليها في المراحل التعليمية المتقدمة . أما العلل المنطقية الجافة الثواني والثالث فلا يصح تعليمها للمبتدئين البتة ، من قبل أنها تمنع في اجفاهم وإقصائهم عن دراسة النحو ، ولا تزيد النحو الا تعقيدا .

العوامل النحوية

قامت النظرية النحوية ، في النحو العربي برمتها على نظرية العامل ، وموداها أن الكلم يحدث في الكلام ، يتجسد في الحركة الإعرابية ، فكل حركة أثر لعامل .

فالعامل منوط بالحركة الإعرابية ؛ فهو حكم في آخر الكلمة يوجهه العامل .(٢)

وفي ضوء فكرة العامل قامت التصنيفات النحوية فيما ألفه النحاة من سيبويه الى أيامنا هذه .(٣) ويرى الدكتور عبدالستار الجوارى أن العامل في الاعراب خلق أبوابا لا لزوم لها ، ولا فائدة منها ، وهو الذي عقد قواعد الاعراب تعقيدا لا مزيد عليه وهي الدعوة إلى أن نجد أبدا لكل مرفوع رافعا ، وكل منصوب عاملا في نصبه ، ولكل مخفوض خافضا ، وتلك القواعد التي استنبطت على هذا الوجه عقدت القواعد وأكثرت فيها الشعب والفروع . (٤) وخير من الانشغال بالحركات الإعرابية توجيهها التشاغلي بالنظام اللغوي برمتها ، وأقسام الجملة ونظم الكلم ، والعلاقات النحوية (٥) .

(١) الرد على النحاة لابن مضاء تحقيق شوقي ضيف دبعة ثانية ص ٧٦ ، ٨٦/٨ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٤١ .

(٢) التوطئة للشلوين تحقيق يوسف المطوع ، دثار التراث العربي بالقاهرة ١٩٧٣ م ص ١١٦ .

(٣) العامل النحوي : د. خليل عمارة ، طبعة أولى ٦٣ وينظر المرجل لابن الخشاب : ١١٤ .

(٤) نحو التيسير : الجوارى ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، العامل النحوي : خليل عمارة ٧٩

إحياء النحو : ابراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٥٩ ص ٥٠ .

في النحو العربي : نقد وتوجيه مهدي المعزومي ، طبعة ثانية ١٩٨٦ م ٦٧

اللغة بين المعيارية والوصفية ، تمام حسان ٥١ . دفاع عن النحو العربي : نعمة رحيم العزاوي ، بحث في مجلة

المورد ، مجلد ٥١ العدد ٢ ، بغداد عام ١٩٨٦ م ص ٥٧ .

(٥) دلائل الاعجاز : عبدالقاهر الجرجاني ، طبعة النار ص ٨ ، ٣٦ ، اللغة العربية معناها ومبناها ١٦

الدلالة الزمنية في الجملة العربية د. علي المنصوري ، طبعة أولى ، بغداد ص ٩ ، ١٠ .

ولو قامت القاعدة النحوية على لون من التحليل الموقعي للكلم لتخففنا كثير من ضغوط العامل النحوي ، وحادية الحركة الاعرابية فلو أفدنا من هذا التحليل التالي لوفرنا جهدا ، ولمضينا خطوات متقدمة في مسيرة النحو العربي .

١- جاء الولد إلى المدرسة

جاء : فعل ماض

الولد : فاعل

إلى : حرف إضافة

المدرسة : مضاف إليه

٢- إن الجو دافئ

إن : أداة توكيد

الجو : مبتدأ

دافئ : خبر

٣- ليس المعلم غائبا

ليس : أداة نفي

المعلم : مبتدأ

غائبا : خبر

الصور الجدلية في إقامة القاعدة:

تلبست مناهج النحاة بألوان من الجدلية ، أمحنا إلى كثير منها ، وتلفتت إلى شذرات منها:
١- التخليط في المستوى الصوابي الذي نقيم عليه القواعد ، وتعدد مستويات مصادر الدرس اللغوي ، من لهجة إلى لغة شاذة أو نادرة أو قليلة ، ومن مستوى الشعر إلى مستوى القرآن الكريم بقراءاته إلى حديث نبوي شريف .

٢- الجدلية بين مناهجهم في مستوى النظر ومستوى الأداء والممارسة : فعلى وفق تقريراتهم يقام النحو على اللغة الكثري ، والأفشي ، ولكنهم في واقع الأداء تناسوا هذه القاعدة وأقاموا النحو على مستويات لغوية انتقائية مزاجية متعددة المستويات .

٣- الجدلية بين السماع والقياس : ففي مستوى النظر ، تطالعنا تقاريرهم أن اللغة سماع يحوي واقعي من أفواه المتكلمين ، ولكنهم في واقع الممارسة أقاموا قواعدهم هياكل نظرية وتقاسيم وتفاريع ثم أفرغوا فيها أنماطا لغوية مسموعة ، وأخرى قياسات نظرية على وفق ما تتيحه اللغة في مستوى القياس ، فكثرت التمارين والأمثلة المصنوعة الجافة ولكنها احتمالية ممكنة .

٤- الجدلية في التشاغل بترين اللغة بالعوامل والعلل والمنطق عن واصف واقع الأنساق اللغوية الحية المعيشة . تشاغلوا بالمعايير الصوابية ، وبما يجوز ولا يجوز ، عن وصف وقائع اللغة ، وتفسير نظمها .

٥- الجدلية بين جمود اللغة وتحجرها على أساليب معيارية ، تتمثل في القديم وعصر الاحتجاج ، ورصد متغيرات اللغة ومستجداتها . إذ أن اللغة ظواهر اجتماعية متنامية ، متجددة وقواعد نظمها متجددة أبدا ولكنها بطيئة ن فحجروها واسعا ، وضيقوا على الناس بالجمود عند النماذج القديسة .

الشواهد الشعرية ، وملاحح الجدلية فيها:

تعريف الشاهد : نص لغوي ، نقل عن متكلم عربي فصيح يمتج بشعره اتخذ دليلا على قاعدة نحوية . فهو إطار مرجعي يحكم النظرية النحوية ، وهو مستوى صوابي أو النموذج اللغوي السائد في عصر الاحتجاج . فالشاهد النحوي يمثل البيئة اللغوية التي نزمع دراستها .

وقد ألمحنا في فواتح الفصل السابق إلى أن الشواهد اللغوية مرت في قنوات ، ابتداء من المتكلم الراوية الى النحوي ، وربما اشتف النحوي الشواهد مباشرة من أفواه المتكلمين دون وساطة . والعلاقة بين النظرية النحوية والشواهد علاقة حيوية لا انفصام لها ، لا تفك القواعد من الشواهد ، والقواعد دون شواهد ضروب من الافتعال النظري .

وليس من مقاصدنا أن نعيد ما بدأناه في القيود التي اصطنعها العلماء في جمع الشواهد فهي ليس ثم ، ولا لزوم للتكرار . وسنقف مع هذه الشواهد مواقف مفصلية لنطرح الكلام المكرور .

الاجيز نحو الشعر أفضى إلى جدلية:

زعم النحويون أن القواعد توصل على كلام العرب الفصحاء الذين يمتج بكلامهم ، ويتسق كلامهم والمعايير التي ارتضاها النحاة ، وهي قيود الزمان والمكان والقبيلة . وكلام العرب كثير وفير منه الشعر ، والنثر بمفرزاته : الأمثال والحكم والوصايا والخطب وجل أعد مؤصلة على مستوى دون سائر المستويات اللغوية .

فمصادر القواعد النحوية :

- ١- كلام العرب
- ٢- القرآن الكريم
- ٣- الحديث النبوي الشريف

كلام العرب:

وكلام العرب أنواع وألوان ، وأحجم النحاة عن سائر أنواعه وتوفروا على النصوص الشعرية ، وكان لها حضور فاعل متميز ، وكانوا على قرو واحد في إشارهم الشعر للاستشهاد به ، فحظي الشعر بمنزلة رفيعة ، فكان رأس الكوم في قواعدهم وهم يذكرون أن الشعر مظنة الضرورات ، والقواعد المؤصلة عليه لا تلتب من قبل أن الضرورة تقدر بمقدارها ، وبموضعها ، وبمقارفها ، فقد يقارفها شاعر ويجانبها آخر ، على وفق مقاصدهم الشعرية وأدواتهم الفنية . وتظل الضرورة توسعة

أو رخصة أو مركبا للتشعب والتأويل . على حين إن القواعد الموصلة على المستوى النثري والكلام الاعتيادي يظل في منأى عن الاستكراه والافتعال . فهذا مصدر قوي ومنيع ثر من منابع الجدلية بين القواعد والنصوص ، فإن أقيمت قاعدة على مستوى شعري مستفيض ثم فجأة ، تسمع كلاما اعتياديا فتجد المستوى الصوابي قد اهتز ، فيعقبه اهتزاز في القاعدة ، فيكشف لك الأمر عن تدافع كوتناف ، وبهذا يستقيم لنا ان نصدر أحكاما جائرة نصف بها القاعدة النحوية بالاهتزاز والتنافي التفلت والتسيب ، وقد ينسحب هذا الحكم على الرؤية الفكرية العربية ؛ من قبل أن النحوي يمثل الرؤية المنهجية للفكر العربي في ذلك الإبان .

وهذا الاستقطاب يفضي إلى التوزع والتفريع ، وتصير القواعد المتشعبة مظنة اعتذار عتيد لكل سقطة تنحدر في ممارساتنا اللغوية المستكرة ، فيصير النحو أنحاء ، وتصير اللغة لغات والأمة أمما ، يوما كان أغنانا عن هذا التشرذم ! ونحن في عصر أشد ما نكون قرمنا إلى التوحيد وإقامة مشروع لغوي نهضوي يجمع الأمة على صراط .

ولما لبس النحاة لأمة البحث ، وقعوا على الشعر وألظوا به دون أن يرمعوا إلى سائر المستويات ، واعتقبوا على هذا الأمر دون أن يخالف أحد عن ذلك فأصاب القاعدة بفاقرة ، وظل الشعر يقتعد الضرورة في شواهدهم ، وذلك البلاء الميرم ، وهم في ذلك حرموا القاعدة من كثير من الخصال . هذا حصل واقعهم وممارساتهم في التواليف التي كدسها حذاقهم - رحمهم الله جميعا - ولا بد لنا إذا شئنا أن تكون لنا لغة محترمة ، من أن تكون لغتنا ذات قواعد وضوابط من قياس وسماع مشهور. (١) بالاستخفاف بقواعد اللغة إنما هو استخفاف باللغة والأمة معا ، إذ هما قوام شخصية الأمة .

وفي غمرة هذا التشاغل ، يقفز بين أوان وآخر ، سؤال مشروع : لماذا الاهتمام بالشعر ، دون سائر المستويات اللغوية ؟ ولم تقومت العربية لديهم من الشعر وحده في الغالب ؟

كان الشعر لا تطا بنفوسهم ، معتقلا طباعهم ، مكينا في أذواقهم ، وكانوا يتحفظونه ، يحرصون على تناقله بين القبائل ، وتناشده في الأسواق والمحافل ، وإن العرب كانت في الجاهلية ، يقول الرجل منهم الشعر في أقصى الأرض فلا يعبا به ، ولا ينشده أحد حتى يأتي مكة في موسم الحج فيعرضه على أندية قريش ، فان استحسونه روي ، وكان فخرا لقاتله ، وان لم يستحسنوه طرح ولم يعبا به ، فالشعر ديوان خاصة العرب ، والمنظوم من كلامها ، والمقيد لأيامها ، والشاهد على حكامها حتى لقد بلغ من كلف العرب به وتفضيلها له أن عمدت إلى سبع قصائد تخيرتها من

(١) أغلاط اللغويين الأقدمين : لأنساس ماري الكرمللي ، مطبعة الأيتام ، بغداد ١٩٣٣ م ص ١٩١ .

الشعر القديم فكتبها بماء الذهب في القبايطي المدرجة ، وعلقتها في أستار الكعبة . (١)
 وكانت كل قبيلة من العرب إذا نبغ فيها شاعر أتت القبائل فهنأتها ، وصنعت الأطعمة ،
 واجتمع النساء يلعبن بالمزاهر كما يصنعن الأعراس ، ويتباشر الرجال والولدان ؛ لأنه حماية
 لأعراضهم ، وذب عن أحسابهم وتخليد لمآثرهم وإشادة بذكرهم . واحتاجت العرب إلى الغناء
 بحكام أخلاقها ، وطيب أعرافها ، وذكر أيامها الصالحة ، وأوطانها النازحة ، وفرسانها الأبطال ،
 سمحائها الأجراد ، لتهز أنفسها إلى الكرم ، وتدل أبناءها على حسن الشيم ، فتوهموا أعاريض
 جعلوها موازين الكلام (٢) .

وما كانت تترف التهاني وتقام الأفراح ، إلا إذا نبغ شاعر ، أو نشجت فرس .
 وآثروا الشعر لأنه أكثر سيورة على السنة الناس ، وأنفق سلعة وأشد رواجاً فكانهم أرادوا أن
 يمشوا أذواق الناس ، ويسايروا رغائبهم .

وأثره ليكون لونا كلاميا فاقعا حارا لا فتا حاذبا ، فالشعر بمنطومه الايقاعية يعجب القاريء
 بوقعه في الأسماع ، فالأمي المهرف الأذن يستجيب أولا لرنين اللفظ ونغمة ، وقد يتفعل له ويتأثر به
 أثرا قويا وإن خلا من جمال في مضمونه ومعناه ، اللذين يعجب القاريء الكاتب بهما . (٣)
 الأدب الجاهلي قد نما وازدهر في مجتمع لا يصطنع الكتابة والقراءة ، وظل هذا المجتمع بضعة قرون
 عسى تلك النهضة البيانية ، ويعمل على ازدهارها ، ولم يكن الشعر خلال هذه القرون الا الصورة
 صوتية تتردد على الأسماع ، ونلاحظ أسمى درجات الموسيقى في أوزان الشعر وقوافيه ، وقد عنوا
 بموسيقى الكلام ؛ لأنهم لم يكونوا أهل كتابة وقراءة بل أهل سماع وإنشاد وظلت هذه الخاصة
 رزة في الشعر العربي في كل العصور . (٤)

فالعربي يعشق الشعر ، وتطربه العبارة الهزاة ، وتحركه الكلمة الايقاعية الشفيفة ،
 والنحاة رجع الشارع العام ، فحاءت اختياراتهم منسجمة مع ايقاع الحياة . فأرادوا أن يقدموا
 لهم النحوية ، التي لا تخلو من جفاف ، على طبق أثير للناس ، متوهج يثير فضولهم وإقبالهم فهم

(١) العقد الفريد ٨٣/٣

(٢) العمدة لابن رثيف ٦٥/١ ، ٢٠ ، والعين للخليل بن أحمد ٢٢٢/١ ، والمراهب الفتحية ٦١/١ .

(٣) دلالة الألفاظ : إبراهيم أنيس ١٩٧ .

(٤) المصدر نفسه : ١٩٦ ، ١٩٨ .

بذلك يخاطبون الناس ، بطريقة نفسية معقولة يدسون نظرياتهم الجافة على اطلاق شهية شائقة أولع الناس بها ، أرى السها ويريني القمر ! والشواهد الشعرية أيسر حفظا ، من قبل أن الشعر محكوم بضوابط إيقاعية يسهل ضبطها ومتابعتها.

وبما أن الشعر سريع الطيران في الآفاق ، تشرق به الركبان وتغرب ، من قبل أن العربي شديد اهتزاز لجيد الشعر ، كثير المتح منه ، والتلميذ من نيره الصافي ، فالشعر نشيد الصحراء الخالد ، تزداد في جنباتها ، وحذاء العربي الطاعن في السراء والضراء ، وأهازيجه ورجزه عند البأس ، ترنيمته عند النصر ، فهو علق لا يهدر ، والقدرح المعلى الذي لا يجيب فلعب النحاة لعبة لطيفة طريفة ، أرادوا أن يربطوا مصير قواعدهم وحياتها بحياة هذا الشعر ومصيره ، تسعد بسعادته وتشقى تقائه ، فان الظ الناس بالشاهد الشعري تفتنوا إلى ما فيه من قضايا لغوية نحوية فالظوا بها تفكروا تدبرا ، وتلك لعبة غاية في الذكاء . فأقاموا بينهما لحمة لا تنفصم ، وأصرة لا تهن ، وجسورا لا يهدم ، فتعلو القاعدة بعلو الشعر وتستقل باستقاله ، على ما في ذلك من بلاء مقيم على النحو للغة جميعا .

ومن أكبر أخطائهم المنهجية توفرهم على استقراء النصوص الشعرية وحدها وبجافاتهم الكلام الشعري الاعتيادي ، وترفعهم أو اشاحتهم عن تلك المستويات الاعتيادية ، وإخالمهم ظنوا فيها وضاعة ، وإلغا عاما لا يصح أن تهبط إليه أنظارهم ، بل أرادوا إسئاعها وإرباعها على المستوى الشعري والكلام الاعتيادي ، الذي حسبوه وضعوا ساذجا .

والشعر مظنة الضرورة ، ومركب الاستكراه الوعر . والنثر أكثر وأفر من الشعر ، والشعر مظنة اللعب والتحريف ، وهم يجأرون بهذه المتغيرات بيد أنهم لا يصدعون لها . يقول ابن رشيق : ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون ، يحفظ من المنثور عشره ، ولا ضاع من الموزون عشره . (١) ويؤكدون أن لا ميزة ذاتية في الشعر على النثر ، يقول ابن فارس : وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود . (٢)

(١) العمدة لابن رشيق ٦٥/١ ، ٢٠ .

(٢) الصاحبي ٢٣١ ، وينظر عيار الشعر لابن طباطبا ، طبعة أولى ، بيروت ١٩٨٢ ص ٤٣ .

All Rights Reserved Library of University of Jordan Center of Thesis Deposit

فكان ابن فارس يضيق بهذا التوفر المتفرد على الشعر ، وإهمال المستويات اللغوية الثرية عند استقرار اللغوية . فصارت صورة العربية لدى النحاة مغايرة صورتها في المظان الأخرى . ويصرحون أن الشعر مباءة الضرورات والاستكراه . وله خصوصياته ، يقول ابن جني : أعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران : زيع الأعراب ، وقبح الزحاف ، فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الأعراب . (١) وقال ابن عصفور : الشعر نفسه ضرورة ، وإن كان يمكن الخلاص منه بعبارة أخرى . (٢) وقال الشاطبي : قد يكون للمعنى عبارتان وأكثر واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة ؛ لأن اعتنائهم بالمعاني شدد من اعتنائهم بالالفاظ ، وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين نعلم أنه مطابق لمقتضى الحال . (٣)

فالشعر مباءة الضرورات ، وله خصوصية ولكن النحاة ظلوا سادرين عن هذا غارقين في حمأة الاستهتار به لا يربحون عنه ، فألصقوا به عيوباً مهينة ، وكفى بهم تشنيعاً عليه أن يسموه بالضرورات ، ونجم عن تكلم المواطن التجاوزية لقواعدهم الشعرية لدى الشعراء تكاثر المصنفات في الضرائر الشعرية ، التي أساءت إلى صورة الشعر ، فأفحشت عليه ، على النحو الذي أساء الشعر إلى قواعدهم بالحاف بالثعب والتشذر والتعدد والتسيب أحياناً ودخل الشعراء والنحاة في ملاحاة منافسة بالتفحيش والتشنيع وصوغ المطاعن .

وقد أحس المحدثون مغبة صنيع النحاة ، في استحواذ الشعر على مقاصدهم ، ونعوا عليه ذلك . فللشعر أسلوبه وخصائصه التركيبية والشكلية ، مما حكم عليه أن يلجأ إلى التوسع في المعنى التوسع في الصرف والنحو لضرورة أو غير ضرورة ، ورأينا الشعراء يتزخسون في شعرهم حتى أصبح الايغال في حقل الترخص أوضح ما يميز لغة الشعر عن لغة النثر . (٤)

وأجازوا الاحتجاج بالشعر إذا خلا من الضرورة ، وذلك لعمرى ، معجز . فينبغي ألا

(١) الخصائص ١/٣٣٣

(٢) الاقتراح للسيوطي ١١

(٣) خزنة الأدب ١/٢٣٢

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٣

يختلف في جواز الاحتجاج بالشعر متى خلا من الضرورات التي لا تجوز للنثر ؛ لأنه حينئذ سعه كالنثر ، فإن من يمنع الاستدلال بالشعر إنما يمتنع باحتمال الضرورة ، فاذا خلا منها فلا وجه لذلك المنع . (١)

وهيئات يخلو الشعر من الضرائر ، فما من دارس الا تلفيه يشير عند درس جل القواعد إلى تلك الضرائر التي صارت قميئة بمصنفات خاصة ، من وكدها أن تجعل للشعر في التنظير خاتمة مميزة ، يظهر الشعر قميئا بقواعد منفصلة مغايرة للقواعد المؤصلة على المستويات النثرية ، وهي مثابة السعة الاعتياد ، فكأين من القواعد المؤصلة على المستوى الشعري يفرزها النحاة ضرورات على هامش قاعدة ، صارت قميئة بتأليف الضرائر الشعرية المألوفة . وهذه جريرة إقامة النحر على الشعر .

ومع أنهم صرحوا بأن خصوصية الشعر بالإيقاع والقافية تسهل حفظه ، وتسيف نقله ، فقد حلوا مخوفهم من التلعب بالنصوص من الرواة ، أو النساخ ، بتقصده أو بالمصادفة ، أو بالخطئية . توجد قصيدة واحدة من كل تلك الدواوين الجاهلية والاسلامية تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن نثب القدح فيه " (٢)

وأما سقوط من بيت من الشعر يمكن رتق هذا الفتق ، وسد هذا الثلم بما يستنبته الرواة من لدن أسهم ، ثم يكون له خط فاعل في معادلة القاعدة النحوية التي تقام على تلك الرواية . لقد أدرك القدماء الفرق بين الشعر بما فيه من ضرورات ، وأسلوب النثر المسموح ، ولكنهم أعقلوا النثر في الجملة ، ولو أنهم أقاموا نحوهم على المستوى الاعتيادي المؤلف ، لكان أجدى ونفع ، وليس معنى ذلك أننا نريد الفصل بين الأسلوبين ، بل نريد أن نبحث الحال التي تكون فيها الشعر ولغة النثر شيئا واحدا ، والتي تعتبر فيها اللغتان معا نواة للغة المشتركة ، ولا نريد أن نفرض سلطان أسلوب الشعر على أسلوب النثر ، والشعر عملية ابداع فني يستغرق فيها الشاعر ، وربما لا بالمقاييس المرعية في أسلوب عادي فتخفف من الشحنة العاطفية التي تجيش بها نفس الشاعر ، فليكن لنا أن اختيار الشاعر لتراكيبه وصيغته تمليه عليه شاعره المتدفقة املاء . فاهتم النحاة بالشعر اهتماما فائقا إذ تعشقوه ورووه واحتفلوا بقائله ، ولم يوجه هذا - الاهتمام الى النثر من خطباء

(١) المرآة الفتحة ٨/١

(٢) الوساطة بين النثري وخصومه للقاضي الجرحاني ص ٤

وكتاب (١) نهل كان لهم عن تكلم الضرائر مندوحة ومتقبل؟ فما يصدق على المستوى الشعري لا يتحقق في المستوى الشري .

الجدلية في تخير الشعر دون النثر:

اجتباء الشعر دون النثر مستوى صوابيا يقام عليه الدرس اللغوي ، اهدار وإجحاف ، وتخير .

إهدار مستوى لغوي كبير يأخذ السميت العام في جيلة اللغوي المدروسين ، فالنثر أكثر من الشعر .

١- الخلط بين المستويات الصوابية اللغوية ، من شعر كان أمشاجا من قبائل شتى ، على الرغم من تعيين قبائل بعينها ، يحسن المرء معها انكسارا يرتكس في وجدانه ، يتشوف أن لو يتزاح ؛ لتكشف القاعدة متوحدة ثابتة على مستوى صوابي موحد .

والتحيز نحو الشعر ، زلل كبير ، حرم القاعدة من نص لغوي متحرر من القيود يقام عليها

درس لغوي صراح حر . لا ينزلق إلى استثناءات وضرورات يتلبس بها الشعر عادة . فالعربية لا تقوم من الشعر وحده . بل ثم روافد أخرى تصب في النهر اللغوي الكبير وهي النثر بقنواته من خطابة ورسائل وحكم وأمثال ، فضلا عن الروافد النثرية في الكلام الاعتيادي ، من مستوى اللغة الأدبية المشتركة .

ونزعم أنه لو تفتن الناس اليوم إلى هذه المسألة ، وشكل فريق قومي لرجع النظر في النظرية

النحوية برمتها ، والسعي إلى تأصيلها على منطلقات نثرية واستبعاد الشواهد الشعرية ، بل تظل مستأنسا ، ولا سيما الشواهد الشعرية الداخلة في منظومة الضرائر ، لو نهضنا بهذا المشروع القومي ، الذي ينبغي أن يتقاع له الفضلاء المجيدون من حذاق العربية ، لصار للقاعدة شأن آخر ، ولاستوى لنحو برمته في منظومة ميسرة ، ومعادلة ومعقولة مقبولة ، لتخفنا من الشذوذات والنوادير التدافعات التي جرتها الإئتلافية والتخالط في المستويات اللغوية .

٢- إن التوقف بالدرس النحوي عند حد زمن معين ، حدده النحاة حتى سنة ١٥٠ هـ في

المواضع وحتى نهاية القرن الرابع الهجري في البادية ، مما يدفعه المنطق والنظر اللغوي المعاصر ، من أجل أن هذا التحجير يصنع نحوًا معياريا يصف لغة قدمى لها إطارها الزمني ، ولا

(١) عصور الاحتجاج : د. محمد عبادة ص ١٩٠ ، المستوى اللغوي د. محمد عيد ، عالم الكتب ، ١٠٩ ، ١٢٩ ،

نحو التيسير : عبدالستار الجوارري ١٢ ، والتركيب اللغوي لشعر السياب : د. خليل ابراهيم العطية ، بغداد سنة ١٩٨٦ م

يرى اللغة دأبة الجريان نحو التطوير والتغيير . فالنحو الذي بين أيدينا يعطي المستوى الصوابي ، والمثال اللغوي حتى هذا الزمن ، بيد أن اللغة المعيشة منذ ألف وثلاثمئة سنة ، وما داخلها من تطوير وتغيير ، هل يعقل أنها ستظل ذلك النفق الذي رسمه لها النحاة منذ ذلك الزمن ؟ لماذا لا يقام نحو جديد يمثل حلقات اللغة المتطورة كل ثلاثمئة سنة ، على الأقل ؛ يرسم الملامح المتجددة التي يرصدها النحاة للحراك اللغوي ، ويضاف الى سلسلة النحو التاريخية المتواصلة .

تأجيل الشواهد النحوية الشعرية في المظان:

قلنا إن الشعر كان أثرا لدى النحاة للاستشهاد بنظمه اللغوي ، ولم يكن كل الشعر متقبلا ، بل المفضل هو الشعر الجاهلي وطرف من صدر الاسلام والدولة الأموية فكان له أثره في الدعوة الى احتذاء القدماء ، وتمثل خصائصهم الفنية والموضوعية ، كما كانت أيضا أهم الاسباب التي هيأت لاستمرار الجانب التقليدي في القصيدة العربية ، سواء من حيث الشكل والصورة ، أم من حيث الموضوع والمعنى . (١)

ولعل لهذا دخلا بتسلط العصبية العربية حتى سقوط الدولة الأموية ، التي أعقبها انفراج وانفتاح على العناصر كافة كي يدخلوا أفواجا في السلطة .

وتطالعنا الشواهد الشعرية بأنها زاخرة بالغريب والنادر والرجز ، مع أنهم يعلنون دائما أنهم يتقصدون الفصيح الشائع ، يقول الجواليقي : وأعتمد الفصيح من اللغات دون غيره ، فان ورد شيء مما صنعت في بعض النوادر فمطرح لقلته وردائه . (٢)

ويعلن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) أنه يصدع هذه القواعد المنهجية بالالتزام بالمستوى اللغوي المتوحد . " فرأيت أن أنتخب من صالح ذلك ما تعم به البلوى دون ما يشذ استعماله ويندر ، وأرفض من الغلط ما لا يكاد يخفى " (٣) ويجسد تشذر اللغة استمساك الناس المتعثرين في اللغة ، حين السقوط في اللحن بالأوجه الضعيفة أو ما تتيحه قراءات الشعر أو الأوجه النادرة الاستعمال : أن وجد لشيء مما نهيت عنه وجه فهو بعيد أو كان لغة فهي مهجورة ، وقد قال الفراء: وكثيرا مما يهاك عنه قد سمعته ، ولو تجاوزت لرخصت لك أن تقول : رأيت رجلا ،

(١) مقدمة القصيدة العربية في العصر الأموي د. حسين عطوان ، دار المعارف . عصر ١٨

(٢) المزهر للسيوطي ٢٣٣/١ ، لحن العامة والتطر اللغوي د. رمضان عبدالنواب ، طبعة ١ القاهرة ١٩٦٧م ص

٢٢ ، لحن العام د. عبدالعزيز مطر ، القاهرة ١٩٦٦م ص ٣٨ .

(٣) تقويم اللسان لابن الجوزي ، تحقيق د. عبدالعزيز مطر ، دار المعارف ، طبعة ثانية ص ٥٦ .

ولقلت : أردت عن تقول ذلك . (١)

قصد ما أئحنا اليه في الترمس من ترمس الناس وراء الشاذ والنادر والمهجور واللهجة يستخفون وراءه ، ويستغشون به درءاً لأخطائهم المتلبسين بها .

وفي التوفر على مصنفات الغريب واللهجات والنوادير ما فيه رداء لنا في إبانيتها وتعقبها ثم كلي بينها وبين اللغة الأدبية المشتركة الموحدة ، فنصفيها من هذه الشوائب .

ويعد الكتاب لسيبويه أول معلمة في مصادر الشواهد ، فقد استجمع - برد الله مضجعه - جملة من الشواهد الشعرية ، ولعله استفرغ جهوداً مضنية في اقتناضها من الرواة أو من شيوخه ، إذ عمل الحكاية في الكتاب عن الخليل ، وفتح عن شيوخه كثيراً ، وقد أحصى الاستاذ حفني ناصيف جملة من تلك الإحالات عن شيوخه . (٢) وقد تناهت جملتها إلى خمسين وألف بيت . قال الجرمي : نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها فأثبتها ، أما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها" .. (٣)

فسيبويه زهد في نسبة الشواهد إلى قائلها ، وإنما أرسلها دون عزو ، وقد سمي الدكتور رمضان التواب هذه الأبيات : أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه ، وطفق يبحث عن قائلها لها تتناقض ، ولكنها ظلت تتكاثر ، ولبس لها لبوس التحري ، ولأمة الإحصاء والتفتيش ، فوجد أبيات غير المنسوبة تبلغ قرابة اثنين وأربعين ومئتي بيت . (٤) وعمد المرحوم الاستاذ عبد السلام درون إلى بحث مستفيض عن أسماء قائلها بعض الأبيات . (٥)

وتعقبت شواهد الكتاب وجمعت المواضع غير المنسوبة فتناهب إلى تسعة وتسعين شاهداً . فضلاً أربعة عشر شاهداً متعددة القائل .

أما المراد ، في المقتضب ، فيرسل الشواهد إرسالاً دون عزوها ، وهذا هجيراً ، يترك نسبة البيت

(١) تقويم اللسان لابن الجوزي ، تحقيق عبدالعزيز مطر ، دار المعارف ، طبعة ثانية ص ٥٧-٥٨

وينظر المثل السائر لابن الأثير تحقيق الخوني وطباعة القاهرة ١/٤٠

(٢) سيبويه إمام النحاة : علي النجدي ناصف ص ١١٢ .

(٣) الخزانة المصنوعة ١٧٩/١ ، وينظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٧٥

(٤) أسطورة الأبيات الخمسين د. رمضان عبد التواب ص ٦١

(٥) مقدمة الكتاب لسيبويه ١/٣٣ حاشية رقم ٢

غفلا من عزو مكثفيا بقوله : قال الشاعر ، أو قال الراجز ، و ينشدون في ذلك . (١)
 ولسيويوه منهجية في عزو الشواهد ، مع أنه لم يذكر كلمة شاهد في الكتاب البتة بل يعزو
 الشاهد لقائله إذا كان علمه ، أو يقول : ومنه قول الشاعر (٢) أو فمما جاء على كذا قوله (٣) أو
 فهذا إنشاد بعضهم . (٤) أو فقالوا . (٥) أو سمعنا عن العرب ، أو هذا قول العرب ، أو فهذا عربي
 جيد ، أو حدثنا من لا نتهم من العرب ، أو سمعنا من العرب الموثوق بهم ، أو جاء في لغات العرب
 ، ثم ينشد البيت (٦) وكلها إشارات تومي بالاشكال والاطلاق والمبهم .
 وإذا رغب سيويوه استفاد مظة ، استبراء لذمته أخذ نفسه بالإحالة على شيوخه ووثقهم .
 وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهم مات حتى رأيت في حال كذا وكذا ، يريد : ما
 منهم واحد مات . (٧) وكما أنشدنا من تثق بعريته :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونَ بِنِي زِيَادٍ (٨)

والتمسوا لسيويوه عذرا لما أعفى نفسه عن عزو الشواهد: ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول
 قائله وتمته ، إن صدر من ثقة يعتمد عليه قبل ، والا فلا ، ولهذا كانت أبيات سيويوه أصح
 الشواهد ، اعتمد عليها خلف بعد سلف ، مع أن فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها ، وما عيب بها
 ناقلوها . (٩) ثم يكشف السبب .

وإنما امتنع سيويوه من تسمية الشعراء لأنه كره أن يذكر الشاعر وبعض الشعر يروي
 للشاعرين ، وبعضه منحول ، لا يعرف قائله لأنه قدم العهد به ، وفي كتابه شيء مما يروي
 للشاعرين ، فاعتمد على شيوخه ونسب الانشاد اليهم فيقول : أنشدنا - يعني الخليل - ويقول:

(١) المقتضب للمبرد ٢٢/٢ ، ٤٣ ، ٧٤ ، ٨٠ ، ٢٢١ ، ٢٦٥/٢ ، ٩/٤ ، ١٠٠٩ .

(٢) الكتاب ٣٧/١

(٣) الكتاب ٤٦/١

(٤) الكتاب ٤٩/١

(٥) الكتاب ٥١/٢ ، ٢٠٣ ، ٢٤٥ .

(٦) الكتاب ٥٣/١ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٧٩ ، ٢٣٨ .

(٧) الكتاب ٢٤٥/٢

(٨) الكتاب ٣١٦/٣

(٩) الخزانة ٨/١

أنشدنا يونس ، وكذلك يفعل فيما يحكيه عن أبي الخطاب وغيره من أخذ عنه (١) وربما قال: أنشدني عربي فصيح ، (٢) وزعم بعض الذين ينظرون في الشعر أن في كتابه آياتا لا تعرف . فيقال له : لسنا ننكر أن تكون أنت لا تعرفها ولا أهل زمانك ، وقد خرج كتاب مسيويه الى الناس والعلماء كثير ، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة ، ونظر فيه وفتش ، فما طعن أحد من المتقدمين عليه ، ولا ادعى أنه أتى بشعر منكر . (٣)

وهذه الشهادة لمسيويه تشي أن شواهده ليست مرآة من الهنات والشبهات الروائية ، ويحسن لقب الشواهد وتنخلها بالضبط والدقة والتحرير ، يرجع النظر في هذه الشواهد التي لا يثبت بعضها بدقيق والتحقيق يقول الاستاذ سعيد الأفغاني - أطال الله في عمره - : ترد الشواهد في كتب النحاة معرفة أحيانا ويكون موضع التحريف هو موضع الاستشهاد على قاعدة ، ولو حرر الشاهد ما كان إعادة مؤيد ، فالواجب تحرير الشاهد والتوثيق من ضبطه قبل البناء عليه . (٤)

وصدعنا لهذا الأمر حين نهضنا مستهدفين الشواهد التي افضت الى جدلية وعمدنا الى تحريرها نظرننا حال القواعد عقب ذلك ونحلنا هذه الظاهرة اسم : الجدلية بين القاعدة والنص . ونلذ هذه الجملات التي توتى ثمارا في التوحد والاتساق في القواعد ونسبة الشواهد الى كتاب مسيويه لا تعفي التعقب والتحرير .

تسجيل الشواهد وملامح الجدلية:

ونظيل التلبث لدى شواهد مسيويه لسبيين :

أولهما : يعتد الدارسون كتاب مسيويه أقدم كتاب نحوي متكامل يصل إلينا .

ثانيهما : تفاعل في جنبات الكتاب أصداء آراء جمهرة من النحاة الذين تقدموا مسيويه

وتلمذ لهم ، فقد أكثر مسيويه من النقول عن شيوخه ولا سيما الخليل بن أحمد

الفراهيدي ، وذلك في انتزاع المسائل النحوية المستنبطة بالاستقراء والاستبصار ،

أو في إسناد الشواهد الى شيوخه . فجملة الحكاية في الكتاب عن الخليل وسائر أشياخ مسيويه ،

الجمع الآراء واستصفى آراء له ثم مشجها معا وأودعها الكتاب . فالكتاب صورة النظرية

(١) الكتاب ٢/٣٤٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٩ ، ٣/١٥٧ ، ٥٠٦ ، ٥٢٢

(٢) الكتاب ٣/٥٠٣ ، ٥٤٩ ، ٤/١٨٦

(٣) الخزانة ١/١٧٨

(٤) مذكرات في قواعد اللغة العربية : سعيد الأفغاني ، طبعة خامسة ص ٨ .

النحوية في ذلك الإبان ، وإن كان في أسلوب الكتابة في الماء والروث ، والنظرية والتندية في العرض ، لا تمثل الالتحاق البياني السائد آنذاك ، بل تلفي تجهما في الأسلوب ، والتواء في العبارة. ومع هذا يظل الكتاب معلما مشخصا للرؤى النحوية الفكرية في تلك الحقبة .

وتترأى لنا جملة من الجدليات في شواهد الكتاب ، يتجسد التدافع والتنافي بين بعدين من أبعاد النظرية المنهجية آنذاك : مثالية التنظير ، وواقعية الأداء والاجراء . إذ احتج سيويه بشواهد متعددة لقبائل ، وبآبيات مجهولة القائل ، وشواهد منحولة ؛ وأخرى مصنوعة ، نص هو نفسه على افتعالها وتضافت المصادر على وسمنها بالافتعال فجاز بذلك حدود القواعد التي رسموها إطارا للاحتجاج . ظل النحاة يطوون أعقابهم ، على قرو واحد ، يتعبدون شواهدهم وصار ذلك طبعا في سنخهم ، متأصلا .

قال المررد : وقد روى سيويه بيتين محمولين على الضرورة وكلاهما مصنوع وليس أحد من النحويين المفتشين يميز مثل هذا في الضرورة ؛ لما ذكرت من انفصال الكناية أي ، اتصال اسم الفاعل بالنون مع الاضافة ، والبيتان هما :

هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرَ وَه
وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ
إِذَا مَا خَشَوْا يَوْمًا مِنَ الْأَمْرِ مَعْظَمًا
جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمَعْتَفِينَ رَوَاهُ (١)

ونص سيويه على افتعالهما فقال : وقد جاء في الشعر وزعموا أنه مصنوع (٢)

وسيويه يستبريء لذمته من النصوص بألية ذكية تخلي مسؤوليته ، إذ أنه ينسب التحقيق للتوثيق أو نفيهما لغيره وهذه عبارته : "وزعم بعضهم أنه مصنوع ، أو : وزعموا أنه مصنوع .

ومن المنصوص على صنعه : رعم بعضهم أن هذا البيت مصنوع وقال : ويروي عن اللاحقي قال : سألت سيويه عن شاهد في تعدي فعل ، فقلت له هذا البيت :

حَدَّرْ أُمُورًا لَا تُخَافُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مِنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ (٣)

ولم يشر سيويه الى ذلك حين أنشده .

والنحاة أكثر الخلق توثيقا للشواهد ، واستكمالاً بصحة رواياتها، وعباراتهم تجسد مقاصدهم ، فلا تجدهم ينصون صراحة على ما هو مصنوع خوفا من هز مصداقيتهم وقناعات الناس بثبات

(١) الكامل للمر ٣٦٤/١

(٢) الكتاب ١٨٨/١ ، شرح المفصل لابن يعين ١٢٥/١

(٣) الكتاب ١١٣/١ ، الخزانة ٤٥٦/٣

All Rights Reserved Library of University of Jordan Deposit

شواهدهم ، والظن على رواياتهم ، ومن عباراتهم في هذا الصدد . يقال: وضعه النحويون .
(١) وزعموا أنه مصنوع . (٢) أو قيل : انه مصنوع (٣) وقيل : البيت مصنوع (٤) وقد قيل : إنه
مصنوع فلا يحتج به (٥)

ومن الشواهد التي تعاورتها أيدي النحاة ، وطالما نصوا على أنها مصنوعة مفتعلة ولكنهم لا
ينفكون عن استعمالها ، وتأصيل أبنية قاعدية عليها هذان الشاهدان :

قال الشاعر :

إذا ما الخَيْرُ تَأَدِمَهُ بِلَحْمٍ فَذَلِكَ أَمَانَةُ اللَّهِ الثَّرِيدُ

أنشده سيويه ، غير مغزور قائلاً : وقال الآخر : ويقال وضعه النحويون . (٦)
ومثله :

اضْرَبْ عَنْكَ الهمومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسيفِ قونسَ الفرسِ

قيل : لطفة بن العبد ، وقال ابن بري : إنه مصنوع عليه ، وأصله : اضربن بنون التأكيد
الخفيفة ، حذفتم للضرورة وبقيت الفتحة . (٧)

وقال عنه ابن جني : مدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا ولا رواية تثبت به . (٨)
وبذلك تصبح القاعدة الموصلة على هذا الشاهد موضع رجوع نظر ، لقلّة النظر ، وعلى هدي
من هذا الفهم والتتبع لصحة الرواية ، ينكشف لنا عوار كثير من القواعد الفرعية أو الأصلية التي شيد
بناؤها على شواهد من هذا القبيل ، وتصير مثل هذه القواعد قضية جدلية متراسلة محفوفة بالتناقض
بحظر السقوط .

(١) الكتاب ٤٣٤/٣

(٢) الكتاب ١٨٨/١

(٣) الخزانة ٢٣٣/١

(٤) أوضح المسالك لابن هشام ٤٩/١

(٥) شرح ابن عقيل ٧٢/١

(٦) الكتاب ٦١/٣ ، والمفصل ٣٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٩ .

(٧) شرح شواهد المغني ، دار مكة الحياة ، بيروت ٩٣٣/٢ .

(٨) سر صناعة الأعراب لابن جني ٩٣/١ وينظر نوادر أبي زيد ص ١٣ .

ولعل سيويه احتمال قسطا كبيرا من عيوب الرواية ، وآفات الانتزاع وتقارعه من قبل أن يدفعها صداق الريادة ، وعشرات التحريب والبدوات المتميزة .
نتيجة:

١- وهذا الذي لحظناه عند النحاة ، ولا سيما في بواكير التقعيد ، يشكل بعدا من أبعاد الجدلية التي أفضت إلى ائتلافية مخلة مورقة بين مستويات الشواهد من جهة صحة الرواية أو تعددها ، ومن جهة الصحة والافتعال ، ولكن - وهو مما يوسف عليه - أن النحاة مرجحوا هذه المستويات معا في منظومة تخالطية ائتلافية لا تفرق بين الغث والسمين ، ولا بين الزيد والنافع ، فاستبقوا عليها وأصلوا أبعاد نحوية ، وهذا بعد من أبعاد الجدلية في تنخب الشواهد وغياب نخلها ، وخلط الصحيح بالزائف ، وهي أمثلة فاقعة تترى في صريح عباراتهم في الكتاب أو سائر تواليهم ، مع أن الشواهد اللغوية قائمة على المتداول المؤلف استعماله في فصيح الكلام غير الوحشي الغريب ، ولا المستكره الغريب . (١)

وأما مصنف نحوي تنصفحه نستظهر فيه هذا التخليط في المستوى الروائي للنصوص . (٢)
٢- الإئتلافية والتخليط بين الشعراء الذين يمتج بشعرهم ، خلافا لما نصوا عليه من تقريرات في أسلوبهم المعتمدة ، تستبعد الاحتجاج بشعرهم ، لعل قادحة ، نصوا عليها ، مما أوقعهم في تناقض ومنهم عدي بن زيد (ت ٣٥ ق هـ) قال عنه أبو عمرو بن العلاء : والعرب لا تروي شعره ؛ إن ألفاظه ليست بنجدية ، وكان نصرانيا من عباد الحيرة ، قد قرأ الكتب ، وكان يسكن الحيرة ، إراكن الريف فلان لسانه وسهل نطقه ، فحمل عليه شيء كثير ، وتخليصه شديد . وقال المفضل : كانت الوفود تفد على الملوك بالحيرة ، فكان عدي بن زيد يسمع

(١) المثل السائر لابن الأثير ٤٠/١ ، التركيب اللغوي لشعر السياب " د . خليل ابراهيم العطية ص ٢٨-٣٢ .

(٢) الكتاب ٢٧٨/١ ، ٢٨٤ ، ٢٧٣/٢ ، ٢٥٥ ، ١٧٦/١ و ١٨٨ ، ٢٧٣/٢ . معاني القرآن للفراء ٣٨٦/٢ ،

المقتضب للمبرد ٧٢/٢ ، إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه ١٧٩ . الخصائص ٤٣٤/٢ ، ٢٨١ .

المفصل للزعخشري ، ٨٥ ، ٣٤٨ ، الانصاف ٥٦٨/٢ ، شرح المفصل لابن يعين ١٦٨/٢ ، ٢٤٠ ، ٢٨ ،

٢/٩ . معني اللبيب لابن هشام ١٧٣/٢ . شرح الإشتوني : ٣٩/١ ، ٥٦ ، ٢١٧ ، ٢٩٩/٢ ، ٣٢٧ ، ٣٤٤ ،

لغاتنا فيدخلها في شعره. (١).

ومنهم ذو الرمة الذي طالما أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين (٢) وعلى الرغم من هذا فقد استشهد سيويه بشعره في الكتاب إحدى وثلاثين مرة. والطرماح كان يكتب ألفاظ النبط ويعربها ويدخلها في شعره. (٣) واستشهد سيويه ثلاث مرات حسب. والكميت بن زيد قال عنه الأصمعي: ليس الكميت بن زيد حجة. (٤) واستشهد به سيويه ست مرات.

وعاب ابن قتيبة أمية بن أبي الصلت (ت ٥ هـ) من قبل أنه يأتي بالفاظ لا تعرفها العرب، يأخذها من الكتب المتقدمة... وهذه أشياء منكورة، وعلماؤنا لا يرون شعره حجة في اللغة. (٥) ونصينه في الكتاب سبعة شواهد.

وما من شاعر الا قدحوا في شعره واستبعدوه من الاستشهاد، فالفحيف ليس بفصيح ولا حجة ولكنهم استشهدوا بشعره. (٦).

وقد أخذوا على الخطيئة وابن قيس الرقيات والفرزدق والنابغة والأعشى وسائر شعراء الاستشهاد، في الجملة، إلا أن ذلك لم يصرفهم عن الاستشهاد بأشعارهم.

فكان هذه السقطات تشبه أن تكون حويات ربما لا يسلم منها أحد، ولكنها لا تبهرج سائر شعر الشاعر ولا تهجنه، بل تبقى هنات، وملاحظ فردية، ربما لا يلتزم بها سائر النقاد أو علماء النحو، أو لعلها ملاحظ سجلت عقيب عصر الاستشهاد، فات العلماء التفطن إليها، وأخذوا أنفسهم بها. أم ان الملاحظة ظلت مستديرة متواصلة بين قواعد النحاة، ومناهج الأدباء والمفكرين، كل يسعى إلى احتواء الطرف الثاني ضمن رؤاه؟ ويسعى المتكلمون الذين يتعلمون هذه اللغة تعلمًا إلى التفلت من هذه القيود النحوية القاصرة في الاستقراء والنظر، فتتقوض هذه القواعد وتتهار، ويقع التكلم في وصمة اللحن أو الخطأ، وتظل المسألة في تجاذب وتراسل غير محسوم على نحو ما نحنا من معارك بين النابغة الذبياني والفرزدق من جهة وعيسى بن عمر الثقفي وعبدالله بن أبي

(١) الشعر والشعراء لابن قتيبة ١/١٨٢، الوساطة ٤٩، الموشح للمرزباني ٩٢.

(٢) الخصائص ٣/٢٩٥.

(٣) الموشح ٢٦٧.

(٤) الموشح ٢٥٠ والوساطة ٩.

(٥) الشعر والشعراء ١/٤٢٩.

(٦) الموشح للمرزباني ٢٨٢.

اسحق الحضرمي من جهة أخرى .

٣- تغلب الاستشهاد بالشعر دون المستويات اللغوية الأخرى ، وهذا ثبت بعدة الآيات الشعرية المستشهد بها ، مستطرة في مصنفاتهم ، تجسد مبلغ ولعهم بالشعر دون سائر المستويات اللغوية الأخرى .

المصنف	المؤلف	تاريخ الوفاة	عدد الشواهد الشعرية
١- الكتاب	سيويه	١٨٠ هـ	١٠٥ بيتا
٢- المقتضب	المبرد	٢٨٥ هـ	٤٦+٦٩٤ أنصاف
٣- أدب الكاتب	ابن قتيبة	٢٧٦ هـ	٤٣٥ بيتا
٤- الأصول	ابن السراج	٣١٦ هـ	٣٧٠ "
٥- الجمل	الزجاجي	٣٤٠ هـ	١٦٠ "
٦- المسائل المشكلة	أبو علي الفارسي	٣٧٧ هـ	١٩٦ "
٧- اللمع	ابن جني	٣٩٢ هـ	٦٧ "
٨- المقتصد في شرح الايضاح	عبدالقاهر الجرجاني	٤٧١ هـ	٣٠٣ "
٩- المقرب	ابن عصفور	٦٦٩ هـ	٣٥٥ "
١٠- شرح ابن عقيل	ابن عقيل	٦٧٢ هـ	٣٥٩ "
١١- شرح عمدة الحفاظ	ابن مالك	٦٧٢ هـ	٥٥٨ "
١٢- شرح الكافية	الرضي الاسترأبادي	٦٨٦ هـ	٩٥٧ "
١٣- مغني اللبيب	ابن هشام	٧٦١ هـ	٨٧٩ "
١٤- جامع الدروس العربية	الغلاييني	؟	٥٠٧ "
١٥- مذكرات في قواعد اللغة العربية. طبعة خامسة.	سعيد الأفغاني	-	٣٩٢ "

على حين تلقى مصنفات نحوية لا تستشهد بالشواهد الشعرية البتة وتكتفي بالأمثلة المصنوعة .

قال عنه ابن حزم : أقل ما يجزيء من النحو (١)

ومثله مصنف : تقريب المقرب لأبي حيان ، يمسك عن ذكر الشواهد الشعرية ، ويكتفي

(١) كتاب الراضع في علم العربية لأبي بكر الزبدي ، (ت ٣٧٩ هـ) تحقيق د. أمين السيد ، دار المعارف بمصر سنة

بإيراد القواعد مشفوعة بالأمثلة التوضيحية . ويذكر الحدود يقول في باب غير المنصرف : لا ينون ولا يجر فان قرن بـ أل أو أضيف ، فمجنر لا منصرف . ويمنع الصرف علتان من علل تسع أو ما أشبهها ، أو واحدة تقوم مقامهما . (١)

والناظر في هذا الثبت يدرك للخاطر الأول مبلغ استحواذ الشواهد الشعرية في الكتاب وفي سائر المصنفات النحوية ، ليس المغني وعمدة الحافظ ، إذ توفر على القرآن كثيرا ، جنبا الى جنب مع الشواهد الشعرية ، وظل النحاة يتعبدون شواهد سيويه ويتقبلونها ، ويتحولونها بالدرس والشرح ، دون نخل أو تحرز ، وظلوا فرسى هذه الثقة ، مراكنة منهم الى شيوخه الثقات الذين نهل من نبعمهم اثر الصافي .

وقد علمنا من قبل اثر الاستشهاد بالشعر وحده دون المستويات اللغوية الأخرى، في بناء القاعدة على ضرورات وخصوصيات لغوية .

يقول الأستاذ سعيد الأفغاني : ينبغي التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية ، وما يوتى به على السعة والاختيار ، فإن اطمأنت النفيس إلى بناء القواعد على الصنف الثاني ، فصي جعل للضرورة الشعرية قانونا عاما للكلام نثره ونظمه ، الخطأ كل الخطأ . (٢)

فهذا أحد أدواء القاعدة النحوية ، وعيوبها ، وهي محل القواعد الموصلة على الشعر، مركب للضرورات ، على سائر المستويات اللغوية بتعسف واضطراب ، وهذا منهج مدفوع .

٤- الجدلية الرابعة هو التخليط بين الشعر والرجز ، المنبثق من المستوى اللغوي الفصيح المسترشد من اللغة الأدبية المشتركة ، ومذقه بالشعر المتأدي من مستويات لهجية متنوعة مستبعدة من مادة الاستشهاد ، لوقوعه في خانة اللهجات .

يقول سيويه وأعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد أهابان ، وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم ، كما قال :

بدالي أَنِّي لَسْتُ مَدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِبًا (٣)

وبعض العرب لا يحدفون النون من الأفعال الخمسة عند الجزم قال الشاعر:

لَوْلَا فَوَارِسٌ مِّنْ نَّعَمٍ وَأَسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصَّلِيفَاءِ لَمْ يُوَفَّقُوا بِالْجَارِ

(١) تقريب المقرب في النحو : لأبي حيان ، دراسة وتعليق محمد حاسم الدليمي ، بيروت ، ١٩٨٧ ص ١٨١

(٢) مذكرات في قواعد اللغة العربية : سعيد الأفغاني ص ٨ .

(٣) الكتاب ١٥٥/٢

رفع المضارع بعد لم لغة لا ضرورة. (١) ومثله كثير. (٢) ويخلص أستاذنا إلى ما يشبه أن يكون قناعة نظرية مشخصة للظاهرة النحوية :

إن بناء الفصحى الذي تنهى إلينا في قواعدها الموضوعية ، وتراثها المكتوب ، هو نظام لغوي متعدد المصادر ، فإن ذلك وحده ، وأويل ما نجد من التشعب الغني الذي تتميز به الظاهرة النحوية الواحدة في الفصحى ، ذلك التشعب الذي يقابله في واحدة من اللهجات توحد محدد أو قاعدة فذة بحجمه العناصر. (٣)

وفي الخلط بين المستويات اللغوية دعونا نقرأ هذه الصفحة من الكتاب :

هذا باب القسم ، والله لأفعلن ، وبالله لأفعلن

وبعض العرب يقول : لله لأفعلن

ومن العرب من يقول : الله لأفعلن. (٤)

وأعلم أن من العرب من يقول : من ربي لأفعلن ذلك ، ومن ربي إنك لأشر .

ومن العرب من يقول : الله لأفعلن

ومن العرب من يقول : إي ها الله ذا. (٥)

وأعلم أن بعض العرب يقول : م الله لأفعلن ، ومثل ذلك : آ الله لأفعلن ، أو الله وها والله.

ومضهم يقول : نعم الله لأفعلن ، وإي الله لأفعلن ، وبعض العرب وأيم الله وأيمن الله ، وليمن

(٦).

(١) مغني اللبيب ٢١٧/١ ، الضرائر للألوسي ٣٢٩ ، شرح الأشموني ٥/٤

(٢) ينظر المختص ٤٢/٢ ، ٥٩ ، الخصائص ٧٤/١ ، ٢٨٨ ، المغني ٢٩/١ ، ٢٢١

- الضرائر للألوسي ١٠٩/١ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، الدرر اللوامع ٢٩/١ ، ٢٧ ، ١١٢ ، ٤/٢ ، ٣٢/٢

- في الظاهرة النحوية بين الفصحى ولهجاتها : د. نهاد الموسى ، بحث في مجلة كلية آداب . الجامعة الأردنية -

المجلد الرابع ، أيار ١٩٧٣ م ص ٦٢-٨٩ .

(٣) المصدر نفسه : ص ٨٣ ، وينظر عصور الاحتجاج د. عماد إبراهيم عبادة ص ٩٤ ، المستوى اللغوي د. محمد

عيد ١٢٢ .

(٤) الكتاب ٤٩٧/٣ ، ٤٩٨

(٥) نفسه ٣/٢ - ٥٠٤

(٦) المصدر نفسه ٣/٢ ، ٤٩٩

وهذه اللامات الملققة من أمثلة من كلام العرب ، تقفنا على مدى التخليط في استغراق الشواهد والأمثلة ، فأنى للقاعدة أن تتكلم !

وقد تتوفر المظان النحوية في إطار الاستشهاد بكلام العرب بجملة أن الفروض والتمارين النظرية والأمثلة التي يجترحها النحوي ، يلتقطها من أفواه الناس ، أو من تلقاء نفسه ناسيا أن كلامه ليس مما يخرج به ، وقد يمشدون جملة من الأمثلة المصنوعة القياسية للتدريب والتمرين : مررت برجل أخبثَ يكون أخبثَ منك أخبثَ ما تكون (١)

وقد اعتدت قوالب مهياة مثلما روى الأصمعي قال : رأيت اعرابيا ومعه بني له صغير ممسك قربة ، وقد خاف أن تغلبه القربة ، فصاح : يا أبت ، أدرك فاهها ، غلبني فوها ، لا طاقة لي بفها. (٢)

ويعلق عليها الدكتور تمام حسان قائلا : يبدو هذا المثال وكأنه متزح من صفحة من صفحات كتب القواعد تتكلم عن إعراب الأسماء الخمسة ؛ لإسباغ الواقعية الاجتماعية عليه. (٣)

ولكي تكتمل حلقة الاتلافية والتخليط وضوحا انضاف الى الشعر ، التوفر على الرجز بصورة منتنة ليتخذوا منه شواهد شعرية لإقامة القواعد النحوية ، وتصل عدة أبيات الرجز في الكتاب سبعة وتسعين وثلاثمئة بيت ، على حين تصل عدتها عشرين بيتا في جمل الزجاجي . وذلك لما يتسم به رجز من غرابة وعورة ، ويعد مظنة فاقعة للأنماط اللغوية لما يستجره من حذف وتقديم وتأخير وإويل ، استهتز به النحاة ، ووجدوه مرتعا لهم خصيبا . وقد أزرى أبو العلاء بالرجاز وعده من مفاسف القريض ، قصرتم أيها النفر فقصر بكم . (٤) ويخاطب رؤية بكلام لا يخلو من استخفاف اذ يصلح رجزهم للثناء ولا يفضل عن الهناء ، ويصك مسامع المدروح بالجنديل ، وإنما يطرب الى جنديل ... فانكم غير الراشدين . (٥) ويرفع رؤية عقيرته محتجا : ألي تقول هذا وعني أخذ الخليل

(١) الكتاب ٤٠٠/١

(٢) العقد الفريد ٤٧٦/٣

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية : تمام حسان ٨٤

(٤) رسالة الغفران لأبي العلاء المعري تحقيق د. بنت الشاطيء ، دار العلم للملايين ٣٧٥

(٥) المصدر نفسه ٣٧٦

وكذلك أبو عمرو بن العلاء. (١) ولكن اذا كان الرجز لا يعجب النقاد ، لأنه جندل يضك المسامع لاحتفاله بالغريب والنادر ، فانما أعجب النحاة لهذا النادر والغريب فأحبوا رؤبة والعجاج ؛ لأنهما قاسا اللغة وتصرفا فيها ، وأقدمها على ما لم يأت به من قبلهما. (٢) وقال ابن جني كان قدماء أصحابنا يتعقبون رؤبة وأباه ويقولون : تهضما للغة ولداها ، وتصرفا فيها تصرف الإقحاح فيها ؛ وذلك لا يغالهما في الرجز ، وهو مما يضطر الى كثير من التفریع والتوليد ، لقصره ومسايقه قوافيه " (٣)

ولذا حزن الخليل يوم مات رؤبة وقال : دفنا الشعر واللغة والفصاحة اليوم. (٤)
فالرجز صنعة البداوة ، والمحافظة عليه كان امتدادا للقيم الجاهلية التي تستمسك بكل ما ورثت العربية من معان وألفاظ وصور ، وظل مطية الشعر في الطرديات ردحا من الزمن . (٥)

وإذا علمنا أن الأصمعي قال : كان ثلاثة اخوة من بني سعد ، لم يأتوا الأمصار فذهب رجزهم يقال لهم : منذر ونذير ومنتذر ، ويقال ان قصيدة رؤبة التي أولها :

وقائم الأعمال خاوي المخترف

لمنتذر (٦)

ويذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أن الإنسان لا يلم بديواني رؤبة والعجاج حتى يقطع بأنهما كانا يولفان أراجيزهما قبل كل شيء من أجل الرواة . ومن أجل أن يمدوهما بكل لفظ غريب ، كل أسلوب شاذ ، ومن هنا كنا نسمي هذه الأراجيز متونا لغوية . (٧)

وليس يبعد عنا انتهاز رؤبة ليونس ، وهو يتقصده ليمده بهذه النوادر والشواذ وغرائب اللغات التي تزخر بها الأراجيز : حتى متى تسألني عن هذه البواطيل وأزخرفها لك ، أما ترى

(١) رسالة الفخران لأبي العلاء المعري تحقيق د. بنت الشاطيء ، دار العلم للملايين ٣٧٧ .

(٢) الاختصاص ٣٦٩/١

(٣) المصدر نفسه ٢٩٨/٣

(٤) وفيات الأعيان ٦٣/٢ ، ٦٤ ، معاهد التنصيص ٦/١

(٥) اجتماعات الاسلامية : شكري فيصل ٤٣٧ ، شعر الطرد : د. عبدالرحمن رأفت الباشا، مؤسسة الرسالة ودار

الفنانش طبعة ثانية ١٩٧٨ م ص ٤٠٨ . مقدمة القصيدة في العصر الاموي د. حسين عطوان ١٦٠ .

(٦) الشعر والشعراء ٩/١ ، خزانة الأدب ٨٠/١ .

(٧) التطور والتحديد في الشعر الأموي د. شوقي ضيف ٣١٧ .

الشيب قد بلغ في لحيتك ا وقال أبو سعيد : هذا صحف فيه ابن الاعرابي ، فقال ، بلغ بالغين، وهو أحد ما أخذ عليه (١)

إذا علمنا هذه المعطيات جميعا حول الرجز ادر كنا حجم التخليط الذي انتهى اليه النحاة حين توفرنا على النصوص جميعا من شعر ورجز ولهجات وسموه جميعا كلام العرب ، فلحق القاعدة ما حلقتها من ادواء .

٥- ويضاف الى كلام العرب الشعري ، كلامهم الثري في بناء النظرية النحوية . ان اقامة النحو يكون على شواهد لغوية سياقية حية معيشة ، فالمعنى لا يكتمل الا في نطاق التركيب السياقي ، والتركيب السياقي لا يكون في الفاظ منعزلة ، بل في متون النصوص مجتمعة مركبة يمكن ضبطها ضبطا دقيقا . ولا يتحقق ذلك في مستوى واحد ، ولكن قد يستجمع الى الشعر ما أفرزه العرب من معطيات لغوية سياقية ، لا تعزينا العثرات التي تعرض للشاعر (٢) فما المستويات الثرية التي توفر عليها النحاة في اقامة النحو ؟ هي نثرات ، لا ترقى إلى نصوص متامة .

ومنها الأمثال : وقد استشهد سيويه بواحد وأربعين مثلا ، كقوله : ادفع الشر ولو إصبعاً ، أغدة كفدة البعير ، وموتا في بيت سلوية ، وأطري إنك ناعلة . (٣) واستشهد المبرد باثنين واربعين مثلا في المقتضب . (٤)

واستشهد الزجاجي بعشرة أمثال . (٥)

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٥٢ ، وبغية الوعاة للسيوطي ٣٦٥/٢ وينظر طبقات فحول الشعراء ٥٨١/٢ والشعر والشعراء ٤٩٥/٢ .

(٢) مباحث لغوية د. ابراهيم السامرائي ، مطبعة الآداب ، النجف ، ١٩٧١ م ص ٥٧ ، ٦٣ .

فقه اللغة : محمد المبارك ١٦٤ ، أسس علم اللغة : ماريو باي ترجمة د. احمد مختار عمر طبعة ثانية ص ٥٥ ، نظرة في أثر اللغويين العرب في علم الدلالة : د. علي الحمد ، بحث في بحاث اليرموك مجلد ٢ عدد ١ ، ١٩٨٤ م ص ٢٤ . الألسنية العربية رمون. طحان ، بيروت ٩٠/١ ، حاضر اللغة العربية في الشام ، سعيد

الفغاني ، معهد الدراسات العالية ، القاهرة ، ١٩٦٢ م ص ٢١٠ .

(٣) الكتاب ١/٢٧٠ ، ٢٩٢ ، ٢٣٨ وينظر مجمع الامثال للميداني ٥٧/٢ ، ١٧ .

(٤) المقتضب ١/١٠٨ ، ١٩١ ، ١٤٥/٢ ، ١٥/٣ ، ٢٥ ، ٤٠ ، ٧٠ ، ١٠٢/٤ ، ١٦٩ .

(٥) الجمل للزجاجي ٣٣١ ، ٢٤٤ ، ١٢٠ ، ٢٠٢ ، ٣٧٦ .

واستشهد ابن هشام في المغني باثنين وعشرين مثلاً. (١)

واستشهد ابن عصفور بمثلين في المقرب . (٢)

ومع أن الأمثال قد تلعب بها الرواة ، ولم تصلنا على النحو الذي قيلت فيه ، على أن الأمثال عندنا وإن كانت منشورة ، فإنها تجري في عمل الضرورة لها مجرى النظم . (٣) ويستحاز فيها ما يستحاز في الشعر لكثرة الاستعمال . (٤)

أما الخطب ، فلا أثر لها في الاستشهاد ، لسبب لعلها لم تكن محفوظة مروية في ذلك الإبان . أما الرسائل والاقوال العربية الأخرى ، فتكاد تكون معدومة في الاحتجاج بها . فلو أتيح لها أن تأخذ مكانها في الاحتجاج لكان للقواعد شأن أروح وأعذب ، وأميل إلى التوحد والاتساق . الاحتجاج بالقرآن والحديث :

على أن مسألة الاحتجاج بالقرآن الكريم في استنباط القواعد النحوية واللغوية إشكالية ، تفضي إلى جدلية متأتية من تداخل المستويات في القرآن الكريم ، فتم القراءات المتواترة ، والقراءات الشاذة .

فهم يجمعون على اعجاز القرآن في لغته وفصاحته وبيانه ، واعجازه في نظمه وتعلق كلمه بعضها ببعض ، يبي بعضها على بعض ، ويجعل هذه بسبب من تلك . (٥) وهو معجز في تصويره الفني . (٦) والقرآن صالح للاستشهاد في غير مجال من مجالات الفكر والمعرفة (٧)

(١) المغني : ٢٠/١ ، ٢١ ، ٩٧ ، ١٦٤ ، ٦٧٦/٢ ، ٧٨٠ ، ٧٦٢ . (٢) المقرب لابن عصفور ٩٩/١ ، ١٢٠/٢

(٣) المختص لابن جني ٧٠/٢ ، عصور الاحتجاج د. محمد عبادة ١٧٢ ، الحذف في المثل العربي . د. عبدالفتاح

الخموز ، دار عمار ، عمان ص ٥ .

(٤) المقنضب للمبرد ٢٦١/٤

(٥) دلائل الاعجاز للجرجاني ١٠٢ ، إعجاز القرآن للرافعي ، طبعة ثامنة المكتبة التجارية الكبرى ، مصر

١٣٨٩هـ ص ٢٧٦ وينظر بيان إعجاز القرآن للخطابي ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ٢٤ .

(٦) التصوير الفني في القرآن سيد قطب ، دار الشروق ، بيروت ص ٨٥-٨٦ ، لغة القرآن الكريم د. عبدالحليل

عبدالرحيم ، مكتبة الرسالة الحويطة ، طبعة أولى ، عمان ١٤٠١هـ ص ٨ ، خصائص القرآن الكريم د. فهد

الرومي ، طبعة ثالثة ، الرياض ١٤٠٩هـ ص ٢٠ .

(٧) مباحث في علوم القرآن : د. صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، طبعة ٨ ، ١٩٥٤م ص ٣٣٤ .

ولذا توفر النحاة على الاستشهاد بالقرآن الكريم في مجال النحو استشهد سيويه بخمس عشرة واربعمئة آية ، واستشهد المررد بسبع عشرة وستمئة آية في المقتضب . وأجترحوا من الضوابط للاستشهاد بالقراءة في التنظير النحوي . كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل فكارها ... ومتى احتل ركن من هذه الاركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة . (١)

وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفتشى في اللغة ، والأقيس في العربية ، على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل والرواية ، وإذا ثبت عنهم لم يردوها بقياس عربية ولا فشو ؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها . (٢) وتعجب ابن حزم من عزوفهم عن احتجاج بالقرآن الكريم على عجب الرازي : والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثباتها قراءة حمزة ومجاهد ، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن . (٣)

والجدلية ترد من القراءات الشاذة ، فالقراءات الشاذة هي منقذ من منافذ اللهجات القبلية التي كانت سائدة آنذاك ، ولعلمهم تهيؤوا من قداسة القرآن والتلعب بالتوجيه والتأويل والتقدير " فالقرآن ليس من أن يمس أو يتلاعب به " (٤)

والغالب على منهجهم في الاحتجاج في القرآن أنهم كانوا يتوزعهم عاملان : عامل النزعة بنية وعامل النزعة النحوية . (٥) والظاهر ان سيويه لم يوصل القاعدة النحوية على آيات قرآنية أحاديث شريفة ، بل كان يوصل القاعدة ويستشهد لها بالشاهد الشعري ثم

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٩/١

(٢) النشر ١٢/١ ، الافتراح ١٤ ، الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم ٣٦/٤ .

(٣) تفسير الرازي (التفسير الكبير) : الفخر الرازي ، طبعة ثالثة دار احياء التراث ، بيروت ١٩٣/٣ ، الاحكام في

الاحكام لابن حزم تحقيق احمد محمد شاكر ، مطبعة القادة مصر سنة ١٣٤٥ هـ ٣٦/٤ .

(٤) الصاحي ١١

(٤) سيويه والقراءات : احمد مكى الانصاري ، القاهرة ١٩٧٢ م ص ٤١ .

(٥) القراءات واللهجات : عبد الوهاب حمودة ١٧٩ ، سيويه والقراءات احمد مكى الانصاري ١٠٨ المدارس

والثاني مذهب المجوزين ويمثله ابن مالك والدمامي والثالث وهو مذهب المتحفظين ويمثله الشاطبي.

وحجة المانعين لسبيين : أحدهما جواز نقل الحديث بالمعنى . والثاني أن كثيرا من رواة الحديث كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم ، وهم لا يعلمون ذلك . (١)

وقد كان من المنهج الحق بالبداية أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نشر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الاعراب ، اذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا ابلغ من الكلام النبوي ، ولا أروع تأثيرا ، ولا افعال في النفوس ولا أصح لفظا ، ولا أقوم معنى ، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين الى ثقافة ما يزودهم به رواة الاشعار خاصة ، انصرافا استغرق جهودهم . (٢)

وتفطن المعاصرون لهذا الينبوع البياني الثرفا قيمت رسائل جامعية تنصرف الى دراسة لغة الحديث النبوي الشريف ، وأساليبه التركيبية والبلاغية . ومنها رسالة جامعية في اليرموك بعنوان : غريب الحديث النبوي : نعمان أحمد العلي ، رسالة ماجستير مخطوطة في جامعة اليرموك ١٩٨٧ م . ورثة رسالة جامعية بعنوان : بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين للدكتور ابو غنمة ، خلص منها الى قوله ؛ لقد بدا واضحا جليا في أثناء الدراسة أن الحديث النبوي الشريف قد لعب كل ما وضعه النحاة ، من قواعد وأحكام ، وأن شواهد الحديث الشريف أمثلة حارة صادقة مستمدة من حياة حقيقية عاشها الناس ، وأنها أمثلة واقعية أخذت من لغة منطوقة ، يتداولها الناس وليست أمثلة منطقية يضعها النحاة حسب حدودهم ، أو يقتعلونها

(١) البرهان للزركشي ٢٧٨/١ ، علوم الحديث ومصطلحه د. صبحي الصالح ، طبعة سابقة ١٩٧٣ م ٣١٨ ،

الاستشهاد بالحديث بحث للسيد محمد الخضر حسين ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة مجلد ٣ ص ١٩٩ .

موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث : تحديتي الحديثي ، وزارة الاعلام العراقية ١٩٨١ م ص ١٨٢ . النحاة

والحديث النبوي د. حسن الشاعر طبعة أولى ١٩٨٠ ص ٤٥ في أصول النحوي : سعيد الأفغاني ٤٧ .

احتجاج النحويين بالحديث د. عمود حسني بحث بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني العددان ٣-٤ ، ١٩٧٩ م

وتفريعاتهم البعيدة. (١)

وإذا كان كلامه - عليه الصلاة والسلام - من الفصاحة بوزان ما عليه من الاتساق والانسجام مع المستويات اللغوية النموذجية ، فهو أفصح العرب ، وإذا كان الناس طرا قد أجمعوا على رفعة صوابيته ، ولزوم الاحتجاج به ، فما الذي يمنع المعاصرين ويجعلهم بمسكون عن التوفر عليه ، ومن يقصد البحر استقل السواقي .

ولعلمهم عزفوا عنه تحمنا وتحوبا ؛ لئلا يعرضوه للابتذال والتلعب بالدرس والتأويل أو الطعن أو الرد ، على نحو ضنائهم في الشواهد الشعرية .

وليس لنا - اليوم - مندوحة عن التوفر على البلاغة النبوية الفضلى ، وإقامة الدرس اللغوي والنحوي ، لأثرهما من هذا النبع اللغوي الفياض .

مختصرة وتعقيب :

وقفنا من كتب على حجم الشواهد في سفر النحو العربي ، وشخصنا أن الشعر كان رأس الكوم ، ولا سيما الإرجاز .

وعزفوا عن الاستشهاد بالأمثال ، إلا في إطار صغير ، وكذا الخطب والرسائل والقرآن الكريم والاحاديث النبوية الشريفة .

واستشهادهم بالقرآن كان متواضعا ، لا يقيمون عليه قواعد أصيلة بل يستأنسون بالآيات القرآنية ، وربما ردوا قراءات لأنها من الشواذ .

وتفطنوا بأخرة الى القيمة اللغوية للحديث النبوي فصاروا يستشهدون بنصوصه ويعربون فقره . (٢) فبين لهم اتساق مستواه الصوابي .

ويظل يهيمن على الشواهد المنهج الاثلافي التحليلي ، وتداخل مستويات الأداء اللغوي . يبدأ بالنحوي بإقامة القاعدة في مستوى اللغة الأدبية المشتركة فتحس اطراد القاعدة واتساقها ، ولكنه سرعان ما يأخذك الى مستوى لهجي آخر او قراءة شاذة ، فيحرمك من لذة التوحد ويفجعك هوامش جوازية او استثنائية تتنامى بغتة على سطح القاعدة العامة . فلو ولجنا باب الاستثناء مثلا لألفينا نماذج قاعدية بعضها متوحد على اللغة الأدبية الفصحى ، وفجاءة تتوالد الهوامش

(١) بناء الجملة في الحديث تاليفي الشريف د. عودة تابو عودحة ، دار البشير ، عمان ، طبعة أولى ١٩٩٠ م

(٢) اعراب الحديث النبوي الشريف : العكري تحقيق د. حسن الشاعر .

فيضع صفاء القاعدة وتوجهها في زحمة المستويات اللغوية المستزفدة من مجالات ليست معتبرة في منهج التقعيد .

ولمة قواعد موصلة على ضرورات شعرية مستكرهة ومضغوطة نحس الكرازة والضرورة مائلين فيها .

ولمة قواعد موصلة على تعدد أوجه الرواية بسبب من تلعب الرواة بالنصوص فتشدد الشاهد على وجه فتستقيم لك قاعدة على نحو ، واذا تعقبت الشاهد في رواية اخرى وقرآته على نحو جديد، نعمت لديك قاعدة أخرى . فسميت هذه الظاهرة الجدلية بين القاعدة والنص . فلو قرأنا الشاهد ، وهو لامريء القيس :

وإن شفاء عيرة مهراقة فهل عند رسم دارسٍ من معولٍ

أنشده سيويه على أن الاصل في المبتدأ هو المعرفة ، والخبر نكرة ، وهذا الشاهد مؤشر على هذه المعادلة . (١) وفشت هذه الهامشية قاعدة استثنائية جوازية .

ولما رجعت الى المصادر وجدت البيت ينشد على نحو آخر :

وإن شفائي عيرة مهراقة . وعلى هذه الرواية لا شاهد ولا قضية وامحت الاشكالية ، ولم يصبح لزوم للالتفات الى هذا الشاهد ا

ومع أنهم نصوا على انه لا يحتج بكلام مجهول القائل ، (٢) الا ان المظان تطالعك بشواهد جهة مجهولة القائل ، او متعددة القائلة ، او متعددة الرواية :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي محمد إيانا

أنشده سيويه معزواً للأنصاري شاهداً على جعل غيرنا نعنا لمن باعتبارها نكرة مبهمه موصوفة صفا لازماً لها كالصلة والموصول . (٣) ولمة رواية للشاهد : من غيرنا ، بالرفع ، على تقدير : من غيرنا ، وينسبونه الى حسان والى كعب بن مالك ، والى عبدالله بن رواحة . (٤)

وغياب الحد الأدنى من الاتفاق على قائل النص ، والرواية الموحدة ، مسألة مؤرقة محيرة ، تخرم اعد ، وتقدهخ في مصداقية الشواهد .

(١) الكتاب ١٤٢/٢

(٢) الانصاف ٥٨٣/٢ ، الاقتراح ٧١

(٣) الكتاب ١٠٥/٢

(٤) شرح الفصل لابن يعين ١٢/٤ ، المعجم ٩٢/١ ، ١٦٧ ، شرح شواهد المغني ١١٦/١ ، ٢٥٢ .

ولمنا جملة من الشواهد المصنوعة المفتعلة بقصد أو بغير قصد ، وقد فعلت الرواية فعلتها في مسخ النصوص، ولا ننسى صنيع النساخ المساخ . مما يقتضينا التدبر الحصيف والتنقير الجاد ، والتحديد الحاد في كل نص ، وفحصه على محك صحة الرواية والنسخ .

وأورد شاهدا على صحة ما أزعم ، قال الشاعر :

ومن لا يزل يتَّحَمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلَا يَغْنَاهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يَسَامُ

قال المازني : قال لي أبو زيد : قرأت هذه القصيدة على أبي عمرو بن العلاء منذ أربعين سنة فقال لي : قرأت هذه القصيدة منذ خمسون سنة فلم أسمع هذا البيت إلا منك . (١) وروي البيت في شرح التبريزي :

وَمَنْ لَا يَزِلُّ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلَا يَغْنَاهَا يَوْمًا مِنَ الدَّالِّ يَنْدَمُ (٢)

ومع هذا ما انفك الناس ينشدونه على انه لزهير ، والله أعلم . والشاهد في توجيهاتهم اذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال ومنه :

أَحَاكَ الَّذِي إِنْ تَدَعَهُ لِلْمَقْرِ يَجِبُكَ بِمَا تَبَغْيِي وَيَكْفِيكَ مَنْ يَبَغْيِي (٣)

وتلغى اكداسا من القواعد تأصلت على الامثلة القياسية المخرجة منها مثلا : تجوزهم بحيء العدد للتكرار على وزن فعال ومفعل ممنوعا من الصرف للوصفية والعدل من خمسة الى تسعة ، مع ان المسموع عن العرب في ذلك من واحد الى اربعة . (٤) وجواز اضافة كذا الى مفرد او جمع قياسا على العدد الصريح : كذا ثوب وكذا أثواب . (٥) والنصب بان مضمرة في غير المسائل المتعارف عليها ، وجواز الجزم بكيف مطلقا ، وجواز العطف بلكن بعد الايجاب قياسا على بل . (٦) -

(١) شرح القصائد السابع الطوال لابن الانباري تحقيق د. عبد السلام هارون ، طبعة رابعة ص ٢٨٥

(٢) شرح القصائد العشر: صنعة الخطيب التبريزي تحقيق د. فخرالدين قباوة، طبعة رابعة ١٩٨٠ ص ١٩٥

(٣) الاقتراح ٧٦

(٤) شرح الكافية ٤١/١

(٥) المغني ٢٠٥/١

(٦) شرح الكافية ٢/٢٥٠ ، ٢٧٨ .

ومسائل القياس والأمثلة الافتراضية مبثوثة في تواليهم (١) ويعنون في التبسط في ذكر المثال والامثال لمقاصد تعليمية ، اثقلت كاهل القواعد . حكى الجاحظ عن الخليل انه قال : لا يصل أحد من علم النحو الى ما يحتاج اليه حتى يتعلم ما لا يحتاج اليه " (٢)

وقد تدخل السياسة ومغالبا في اجتزاع توجيه نحوي وقاعدة أصيلة على نحو ما روى المازني من أن أمير البصرة محمد بن سليمان الهاشمي قرأ على المنبر : إن الله وملائكته يصلون على النبي . (٣) الرفع ، فعلم انه لحن فبعث الى النحويين ليخرجوا لها وجهها ، فقالوا تعطف به على موضع أن ؛ لأنها داخلة على المبتدأ والخبر ، فأحسن صلتهم ، ولم يرجع عنها لثلا يقال لحن الأمير . (٤)

ولحن الكسائي وهو يصلي بالرشيد فلم يراجعه أحد فقال : لعلمهم يرجعين بدل يرجعون . (٥) وهذا مدخل واسع من مداخل التلاعب بالشواهد والقواعد ، بالترديد ، مما أفضى الى تورم مصنفات النحو وتضخمها ، مما أفضى الى تسيب في القاعدة ضبح منه الكسائي إذ استشعره فقال : يروي عن الفراء عن الكسائي قال : على ما سمعت من العرب ليس أحد يلحن الا القليل . وقال الاخفش عبد الحميد بن عبد الحميد : أنحى الناس من لم يلحن أحدا ، وقال الخليل : لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم (٦)

ولكن بدا لنا للخاطر الاول انه من باب التوسعة والمرونة ، فهو أدخل في باب اختلاط الأوراق التسيب والتميع في المواقف ، وتفلتها من الضوابط ، وليس هذا من سمات العلم المنهجي والفكر المتقدم .

وتظل مسألة الإئتلاف والخلط في مادة الاستقراء اللغوي ، من ابرز مناهجهم ، فقد جمعوا اللفظة من الأعراب في البادية ، ومن الشعراء الوافدين الى البصرة والكوفة ، فيما بعد ، ومزجوا لغات القبائل ، ولم يفصلوا ، وخلطوا الشواهد من الفصحى باللهجات المحلية ، وخلطوا القراءات الشاذة بالمتواترة ، فظهرت نتائج هذا الخلط عند وضع القواعد ، فجاءت قواعدهم

(١) ينظر الكتاب : ١/١٢٤ ، ٢٤ ، ٣٣ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٠٨/٢

والمقتضب ١/١٦ ، ٢٢ ، ٣٥ ، ٦٢ ، ٦٤/٢ ، ٣٠٢ ، ٣٥٠/٣ ، ٥٩/٤ ، ١٣٣

(٢) الحيوان للجاحظ ١/٣٧ الاحزاب ٥٦

(٤) أمالي الزجاجي تحقيق عبد السلام هارون ، طبعة ثانية ، دار الخليل بيروت ١٩٨٧ م ص ٢٢٦

(٥) تاريخ بغداد ١١/٤٠٧ ، نزهة الألباء ٦١ ، ابناء الرواة ٢/٢٦٢

(٦) لحن العامة : د. عبدالعزيز مطر ٤٧

مستوعبة أكبر دد ممكن من الشواهد ، وهل بإمكان القواعد وعب هذه الشواهد ، التي يتقوم منها انحاء كثيرة ، فجمعوا المادة اللغوية على وفق مستوى لغوي واحد حسب ، لظفروا بقواعد منسجمة تصف مستوى لغويا مميزا (١)

ويؤخذ عليهم - مع اجلالنا لجهودهم - أنهم قصرُوا استقراءهم على زمن انتهى الى ١٥٠ هـ . وفي نهاية القرن الرابع الهجري في البداية ، مع ان اللغة في تطور دائم ، والتطور ناموس يلحق اللغات جميعا ، وليست العربية في منأى عنه ، فهم قد جمدوا بالدرس النحوي عند اللغة القديمة وعدوا كل خروج لنا . (٢) ومن مظاهر التطور في الأساليب والتراكيب ظاهرة تقديم الصفة على الموصوف : من غريب الاتفاق ، ونهاهم عن بيع الفرر بجميع صوره ليكون لكل من المتبايعين محض الاختيار ، يسلم الكتاب على رغم العناية البالغة ، من إسقاط بعض نقط أو حركات وحروف يظن لها عوارىء لأول نظرة (٢)

ومن مظاهر التطور المعاصر ضمور اساليب التوكيد اللفظي والمعنوي ، واختفاء مظاهر البدل ، بروز اساليب جديدة في الاستثناء بالنص على الاستثناء : باستثناء ، مستثينا الجهود الفردية .

ومن أمثلة التطور في الاضافة ورصد أستاذنا نماذج مشخصة له في إحدى بدواته . (٣) وبسبب هذه التخاليط التي دخلت في مناهج النحاة ، واقامتهم النحو على صورة للعربية تلفة ، ضاق الناس بكثرة الاوجه التي نلمحها في القاعدة النحوية وكثرة التهافت في تأويلاتهم فقال بدهم :

ترنو بطرفٍ فاترٍ ساحرٍ أضعف من حجة نحوي

وساروا يزعمون على هدي من هذا ، أن النحو أوله شغل وآخره بغي (٥) وتعالق الصيحات إلى الإصلاح في المناهج والنظر ، فدعوا إلى التجديد أو التحديث أو التيسير

(١) فصول في فقه العربية : د. رمضان عبدالنواب ٨٨-٨٩ ، في نحو اللغة وتراكيبها د. خليل عمارة ص ٣٠
(٢) لحن العامة والتطور اللغوي د. رمضان عبدالنواب ٢٧ ، الاصوات اللغوية د. ابراهيم أنيس ١٧ ، في نحو اللغة د. خليل عمارة ٣٣ ، مدخل في علم اللغة د. عمود حجازي ط ٢ ص ٢٣ ، دفاع عن النحو العربي د. نعمة الغزاري ص ٤٩ .

(٣) أسواق العرب : سعيد الأفغاني ص ٨ ، ٤٢ ، ٤٠٨ .

(٤) التطور اللغوي د. نهاد الموسى ص ١٣ .

(٥) صبح الأعشى للتلقيشندي ١٧١/١

أو التعريب. (١) وكلهم رمى النحو عن قوس واحدة: الخلط في المناهج والتخليط في المستويات اللغوية التي أقيم عليها النحو، وادخال عناصر غريبة متسلقة على القاعدة، وليست من جسم اللغة، وهي العلل والتقدير والتأويل والفلسفة والمنطق. (٢)

ودعا المحدثون الى ضرورة الاخذ بيد النظريات القديمة، وتهجينها بمناهج النظر الحديث في الدرس اللغوي؛ لاحداث معاصرة في النظرية النحوية العربية، وحقنها بدماء منهجية حديثة لتفعيلها وتحديثها وتويرها؛ لتواكب المعطيات المعاصرة فالحدائث بمجازة كل الاشكال والنماذج، فهي تكره لنمذجة والتأطير، وظل نفر من الغير على العربية يبحثون عن وجوه التلاقح في مناهج النظر الحديثة في اصول البنيوية والتوليدية التحويلية والوظيفية. (٣) ويقول الدكتور نهاد الموسى: إن درس العربية من الجانب العربي وحده يظل منقوصا، وأنه لا بد لنا في هذه المرحلة من استئناف النظر أن يجبر فيما بلغه الدرس اللغوي الحديث من آفاق (٤). وتكاثرت المقاربات والتراسلات بين الانظار العربية والاجنبية لبست عمامة الاصالاة والفرعية، أو عباءة التأويل العربية ولها جذور راسخة في النظر العربي من لدن عبد القاهر الجرجاني. (٥)

وهذا مدخل من مداخل اصلاح النحو، وذلك بالافادة، دون الذوبان - بمناهج النظر اللغوية

(١) تجديد النحو: شوقي ضيف طبعة ثانية ١٩٨٢ م ص ٢٣، وتيسر النحو شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ص ٧٥، احياء النحو: ابراهيم مصطفى، ١٩٣٧ م ص ٢٢، المفتاح ٤٣، تقويم الفكر النحوي د. علي أبو المكارم، دار الثقافة بيروت ص ١٥٧، اللسانيات واللغة العربية د. عبدالقادر الفاسي ٤٠/١.

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي: د. عبدالرحمن أيوب ٢٢

مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، أمين الخولي ٢٤

(٣) نظرية النحو العربي د. نهاد الموسى، دار البشير، طبعة ثانية ١١

اللغة العربية والحدائث: تمام حسان بحث في مجلة فصول عدد ٣ لعام ١٩٨٤ م ص ١٣١

(٤) نظرية النحو العربي د. نهاد الموسى ص ١١

(٥) اللغة العربية بين الموضوع والأداة: احمد مختار عمر بحث بمجلة فصول عدد ٣ سنة ١٩٨٤ م ص ١٤٢

اللسانيات واللغة العربية د. عبدالقادر الفاسي ٢١/١، ٢٣/٢، ١٠٣

الآلمنية التوليدية والتحويلية ميشال زكريا طبعة أولى ١٩٨٢ م ص ٢٣

دراسات في علم اللغة د. فاطمة محجوب، دار النهضة العربية، القاهرة ص ١٣٥

المحدثة . فليس تثريا على النحو العربي ، ولا على انظاره ، ان نقبس من مناهجهم ، نتمروها لاثرها
 الدرس اللغوي أو النحوي في لغتنا ، وذلك لتعديل مساره أو لتحديثه ، والانتفاع من الدراسات
 الروسية . (١) المثيرة في التعريف والتكثير ، وتحليل الجمل العربية وتقاسيمها . ففيها لفتات لغوية
 قيمة تفضي الى تلاحق فكري يوهج فكرنا ، ويوسع آفاقنا ويشقق ألوانا من الدرس النافع . أو
 الانتفاع بالمعطيات اللغوية الغربية . (٢) فهذه مداخل لاصلاح القاعدة النحوية العربية ، لعلها تتسق
 مع المنهج .

ولمة مدخل آخر أثرنا ان نلججه وهو اصلاح الشواهد التي اقام النحاة درسهم عليها ، وذلك من
 جهة الرواية ، من قبل أن للرواية والرواة دخلا قويا في اللعب القاصد أو غير القاصد بالنصوص ،
 يستقيم معه أن نبحت عن روايات اخرى للشاهد ثم نجتهد في ترجيح رواية ملائمة نقيم عليها
 إعادة ثم نعيد النظر في هذه القاعدة عقيب التحقيق الجديد للنص .

أن نأخذ أنفسنا بمنهج النظر المتجددة ، وأن نعرض أنظارنا بالتلاحق مع المستجدات ، وأن
 نأخذ أنفسنا بمنهجنا ، دون أن نكثر الذهاب بانفسنا بما أصبنا من انظار موفقة ، فتعبدنا وتعشى
 كل هذه التوجهات مداخل تحسن التحديد والتحديث في مناهجنا ، ولكننا لا نتقضى على
 ما على القديم وتعبدنا لا نريم عنه ، أو استلاب التنكر له وإدارة الظهور له والتوجه الى النموذج
 بدعوى التحديث والمعاصرة ، وفي ذلكم بلاء مقيم ، وشر مستطير .

أما مدخلنا للاصلاح فهو ملموح في فقرات الباب الثاني ، وهو ادراء حوار حي ممتد بين
 عدة والنصوص ، التي نسعى الى اقامته على وجه مرض ، نزدلف باصلاح النصوص وتقويمها على
 معقول مقبول بالتعقب والتخل في المظان ، الى تقويم القواعد ينفي الأوجه والتشعبات المتخلقة
 على سطح القاعدة الرئيسة ، وترتد في تناميها الى أنها غذتها نصوص أنشدت

- (١) أدوات التعريف والتكثير وقضايا النحو العربي ؛ غراتشياغابوتشان ، ترجمة د. جعفر كليب ، دمشق ص ٣٣ .
 دراسات في علم النحو العام والنحو العربي ، فكتور خراكوفسكي ترجمة د. جعفر كليب ، دمشق ص ١١٣ .
 (٢) محاضرات في الألسنة العامة : دي سوسير ترجمة يوسف غازي وزميله ، دار نعمان ، لبنان ص ٣٥ .

المنهج التوليدي التحليلي : ياسر الملاح ، القلم ، ١٩٨٤ م ص ٦٨ .

اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان ص ٣-٤

All Rights Reserved - Library of Jordan University of Science - Deposit

الباب الثاني

دراسة عملية إجرائية في الجدلية بين القواعد ، والنصوص الشواهد .

الجدلية بين القواعد والشواهد

توطئة :

وقفنا من كتب ، على جملة من الأدواء التي نابت النصوص في غضون رحلتها الممتدة من السامي إلى طور النقوش، مروراً بتشكيل معالم اللغة الأدبية المشتركة ، وتكلمنا على مبلغ ما لحق النصوص من تخفيف قاصده و غير قاصده، ملموحة في آلية جمع اللغة روايتها ، وآلية نقلها من أفواه المتكلمين إلى أي النحاة تقصداً إلى وضع القواعد النحوية المستنبطة من تلك النصوص ولقد تأثف اللغة عناصر بشرية من متكلمين أعراب، ورواة علماء أو محترفين أو نخبة متخصصين ن وهذا التعاور ، المنوي به حفظ اللغة ونشرها ، والمستهدف به صونها عن الغلط أو التسبب ، أفضى إلى اللغة ما ليس منها . فأضحت النصوص اللغوية المستهدفة بالنظر ، متطلبة التنقية والتهديب والتشذيب من تلك الهنات والعيوب .

ولعل مما يوشر على حجم التلاعب بالنصوص ، ما يستشعره القارئ لتلك النصوص من تعدد الروايات ، وأوجه القراءات ، إلى درجة يستقيم مع كل قراءة ، ولادة قاعدة جديدة، فتكاثرت قواعد المؤصلة حول النص الواحد برواياته المتعددة .

وتم مؤشر آخر على تنامي ظاهرة تعدد القراءة في النص الواحد، وولادة قواعد على وفق تلك القراءات ، وعملية الإحتلاف والتخليط في المستويات اللغوية ، ولعل تداخل هذه المستويات أسلم إلى إعداد متنافية متدافعة .

ولعل أكثر ما يورق دراس النحو العربي، في قواعد المستنبطة من نصوص متخيرة كثرة الهوامش حول القاعدة الواحدة .

ولعل وراء هذه التعددية أسباباً جمّة ، على نحو ما قدرنا ، تبعتها في الرحلة المتطاولة لهذه النصوص ، ليكون تعاملنا مع النصوص على وعي وبصيرة إذ من الصعب والمتعثر الحكم على نصوص مؤلفة الصورة لدى الدارس، وهذه الصورة تمنحنا الشرعية في اقتحام هذه النصوص ، وإدامة التفسير في رواياتها ، وأطالة التحديق في صورها التاريخية ، لدى النحاة ، ولدى الأدباء، من لدن ولادتها حتى ثقفتها أيدي النحاة .

لقد كثر في الحقبة التاريخية العامضة الأفتئات والتعاضه ، والتلاعب بالنصوص ، يقتضي الدارس الشك في كل رواية ، ريثما يحظى بانكشاف سوي للرواية السليمة، وان ترددت النصوص، أو الرواية لبوس الصدق والثقة ، إن من تلقاء الأسايند، أو من تلقاء المضامين. إذ من المنهج الظالم

Library of Jordan - Center of The Islamic Studies - University of Jordan - Deposit

الداحض الاستقامة لأية صورة من صور العربية ، مهما أحس القارىء فيها علو شأنها ، واحتفلت بها بطون المهارق. فرب ممت مهجور أصح في الرواية من الشائع المشهور، وان تكب عنه ، أصحاب التأليف الجليلة، والأسماء الملمعة من حفنة الرواية والعلم.

ولا يتأتى ذلك إلا بتخل الشواهد، وفي ذلك تقحم ومعاطب، وإضناك ومتاعب. ولكن فيه كثيراً واعدأ ، واستباقاً متمعاً، يخرج النصوص من حمأة الجهل والسخف، ويكشف عن هنوات معرطات للنظرية النحوية ، أفرزها أصحاب هوى ، أو صاحب براعة مرضوضة حاقدة، فأستجلب مفردات أوحاها الحقد والغيرة التي تعمي البصيرة، أو رجل مغلط خلط يثرب على أهل الفضل، فيؤرنا علينا كلاماً فارغاً أفرغ من فوائد أم موسى . أو يكشف عن غلط النساخ المساخ الذين أفرزوا بحاج الخطأ على أسلات يراعهم . وذلك كله من البلايا والرزايا، ومن الهوى ما يعمي ويصم إلى هذه الدركات السافلة . فكان للنصوص ما كان .

ولعل عملنا يشبه أن يكون اجتناء رواية موحدة ، نقدر ، على وفق معطيات الترجيح أنها تفضي إلى قاعدة موحدة تجب كل الشوائب والهوامش المستتبعة على هامش القاعدة الرئيسة ، وتستبقها بغيره منسقة مثلية .

فإن هذا مرام دونه حد، ومهمة ناهكة، قد يتقاصر طوقى عن بلوغ شأوها ، ولكن ما سوان يعيش المرء وسطاً محايداً لعل من العمى والعماية معاً الكوص عن رؤية نخالها ، وتراها ، فلعلك تحرم العربية من شيء متواضع، هي في أشد العوز إليه. وما أشق التقحم من غير بلإذ هو تهافت وعله ، والكلام بلا دليل كلام عليل .

أطيب الكلمة ترأب صدوعاً، وتفثأ ما أنأت يد الجناة على اللغة والنحو معاً، وتمسح حوياتهم

والتهذيب والتشذيب مؤشران على أن هذه اللغة ليست بكيفة والأمة أيضاً ليست بكيفة، والفكر يجترن من الطاقات ما ينتظر الكشف وازاحة الران عما ألم به عبر الأزمان.

والفدب والنفاح عن أفكارنا لا يعني التحيز والمعالاة ، على الخطأ والباطل ، والتهذيب والتشذيب طويان على التشنيع والتفحيش. ولكننا حيال هذا وفي الحالتين، سنتجع الحيدة ، ونصطنع القصد صفة؛ من قبل أن الإفراط في الشيء كالتفريط فيه وفي أذهاننا قاعدة إجرائية منهجية واضحة لنعها طوال هذا الباب ، في البحث عن الرواية الصحيحة، والصورة المقاربة للنصوص.

نقرأ الشاهد على صورته المشتهرة لدى العلماء، في المظان .

٢- نعقب القراءة بالتبصر في القاعدة، التي أصلها النحاة على هذه القراءة مواطنين في أعقابهم، شارحين أنظارهم حولها ، مبيينين ما تجرّه هذه القراءة التي التأم حولها الجماهرة، من هوامش ، وما تفرزه من استثناء فرعي على صورة القاعدة الأصلية المتوحدة .

٣- نتعقب رواية الشاهد، بله الروايات ، التي ألحمت إليها المصادر، وثبتت كل رواية، ثم نقدر، على وفق مقدرتنا واجتهادنا ، رواية راجحة وحيية ، ولا يشترط لها الشيوخ ، ونحشد لها من الضوابط المرشحة والموجهة ، من حيث الراوي وقربه من زمن النص، ومن حيث طبيعة عمله ، من قبل أن النحوي قد يفكر بالتعاضد أكثر من الرواية اللغوي، الذي هجره دفع النصوص إلى العلماء النحاة ، أو تحفظها ونشرها، وهو حريص الحرص كله أن يشتهر أمره بالمصادقية والثبت كي تروج بضاعته ، فيه عملية تشبه أن تكون تجارة ، وما يحوم حولها من صدق أوزيغ. ثم بحتكم عقيب ذلك إلى لغة التنزيل، فالشواهد التي تعضدها لغة التنزيل أكثر، نتشبت بها أكثر، ونرسلها للأشتهار والأرجحية . ترجيح رواية مجتابة ، يتقاضاه السعي القاصد من لدن الدارس للقبض على قاعدة واحدة موحدة، وهو ما يتطلبه المنهج تطلباً حثيثاً.

٤- وعقيب الاستقرار على رواية مجتابة متوجهة لدينا، نشرع في إقامة القواعد إقامة جديدة على وفق صورة الشاهد الجديدة ، فدفعنا كل ما بني على القراءة القديمة واستبقينا القاعدة على الصورة الجديدة للشاهد، واعملنا في القاعدة التشذيب والتهديب لكل الشوائب والهوامش، ولسنا بنالي أطروحة التضييق من الهوامش، فهي قبض ریح، إذ لا مناقاة بين التوحد والتسهيل.

ومدخل إصلاح القواعد وتصحيحها هو التوفر على النصوص وإقامتها على صورتها المتوخاة ، ومعقبها في المستوى الروائي، في المظان ونخلها نخلأ مستأنياً مدققاً. ومتى أصلحت النصوص ، قيمت إقامة دقيقة على وجه متقبل ينسجم والروايات الدقيقة التي لا دخل فيها ولا مظنة ، بغنة استقيم القواعد وتطرد ، وتقل الأوجه المنفرة والهوامش الاستثنائية ، التي ترد إن بسبب تعدد الرواية والأوجه ، وإن بتلعب في النصوص ، فتصير القاعدة قلقة مضطربة يسهل تقويضها ، هشة يهون اهتزازها وهدمها ، وتظل جدلية وجراحة متراسلة، كلما مخضت النصوص على نحو تولدت لديك قواعد متكاثرة متجددة . وهذا شر مستطير على الفكر النحوي العربي .

الفصل الأول

الجدلية في الحذف :

- ١ - الجدلية في حذف كان ، وفيها مسألتان :
 - أ - حذف كان بعد إن الشرطية .
 - ب - حذف كان بعد أن المدغمة بما .
- أ - حذف كان بعد إن الشرطية .
 - ١ - الشواهد الشعرية :
 - ١ - قال النعمان بن المنذر:
قد قيلَ ذلك إن حقاً وإن كذباً فما اعتذارك من شيء إذا قيلاً. (١)
 - ٢ - قال هدبة بن خشرم :
قإن تك أموالنا لا نضقُ بها
ذراعاً ، وإن صبرٌ فنصيرٌ للصبر. (٢)
- ٣ - وقالت ليلي الأخيلىة:
لا تقر بن الدهر آلٍ مُطرفٍ
إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً . (٣)
- ٤ - وقال ابن همام السلولي :
وأحضرتُ عُذري، عليه الشُّهُو
د، إن عاذراً لي وإن تاركاً. (٤)
- ٥ - وقال النابغة الذبياني :
حدبتُ عليَ بطونُ ضينةَ كُلِّها
إن ظالماً فيهم وإن مظلوماً. (٥)

الكتاب ١/ ٢٦٠، أمالي ابن الشجري ١/ ٣٤١ (طبعة صدر أبان) ٣٤٧/٢، شرح المفصل ٢/ ٩٦، ٩٨، ١٠٨، ١٠١،
شرح شواهد المفتي ١/ ١٨٨، الممع ١/ ١٢١، شرح الأشموني ١/ ٢٤٢ جامع الدروس العربية، الغلابي، الطبعة
الرابعة عشرة ١٩٨٠ م ٢/ ٢٨٥.
(٢) الكتاب ١/ ٢٦١، الممع ١/ ١٢١.
(٣) الكتاب ١/ ٢٦١، أمالي الشجري ١/ ٣٤١، ٣٤٧/٢، الممع ١/ ١٢١.
(٤) الكتاب ١/ ٢٦٢، الممع ١/ ١٢١.
(٥) نيران النابغة، دار المعارف الطبعة الثانية ص ٧٠، الكتاب ١/ ٢٦٢، الممع ١/ ١٢١.

١٦٦
٢ - صورة القاعدة في نموذج التأصيل النحوي :

ينشد النحاة هذه الآيات شواهد على حذف العامل، وذكر المعمول، والعامل هو كان. ~~وقال~~
قال سيبويه بعد إنشاد الشاهد الأول: وزعم يونس أن العرب تنشد هذه البيت لهذبة بن خنصرم:
فإن تك في أموالنا لا نضقُ بها ذراعاً، وإن صيرُ فنصيرُ للصير.

ثم أضاف: والنصب فيه جيد بالغ، والرفع على قوله: وإن وقع صير أو كان فيناصير، فإننا
نصير. وأما الشاهد الثاني فقال سيبويه: والرفع يجوز على قوله: إن كان فيه حق وإن كان فيه
ظلم، أو: إن وقع حق وإن وقع كذب. (١)

ويوضح سيبويه الأمر باختلاء: واعلم أنه لا ينصب شيء بعد إن ولا يرتفع إلا بفعل، لأن إن من
الحروف التي يبنى عليها الفعل وهي إن المجازاة، وليست من الحروف التي يبدأ بعدها الأسماء ليني
بها الأسماء. وإن شئت أظهرت الفعل، ذلك أن تضرر رافعاً أو تضرر ناصباً وذلك قولك: الناس
لا يرون بأعمالهم إن خيراً بخيراً وإن شراً فشر، والمرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجر، وإن سيفاً
فسيف. وأن تضرر الناصب أحسن (٢).

وأوطأ النحاة أعقاب سيبويه كعباً بكعب، لا يجيدون عن قواعده أو شواهد أو أمثله، قيد
ف، وكانوا في ذلك على قرو واحد، بيد أنهم هذبوا من إطلاق سيبويه في حذف العامل،
ويبدوه، في الغالب، بحذف كان واسمها.

يقول الزنخشري في باب إضمار العامل في خير كان في مثل قولهم: الناس مجزيون بأعمالهم إن
خيراً فخير، وإن شراً فشر، والمرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجر وإن سيفاً فسيف. والرفع
أحسن في الآخر. ومنه:

فد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً (٣)

فهو يتابع سيبويه، بيد أنه يخالفه في أن الرفع أحسن.

وأفاض ابن يعيش في هذه المسألة، في حذف كان بعد إن، وقال:

علم أن كان قد تحذف كثيراً وهي مرادة، وذلك لكثرتها في الكلام، وأورد أربعة بدائل، أدارها
حول الرفع في المذكورين أو النصب أو المخالفة.

(١) الكتاب ٢٦٠/١.

(٢) المصدر نفسه ٢٦٣/١.

(٣) المنصل للزنخشري، الطبعة ثانية، دار الجليل، بيروت ص ٧٢.

وصارت المعادلة الكلامية مسطوية على النحو التالي :
 الناس يميزون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر
 أن تصبهما جميعاً : إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشرأ .
 وأن ترفعهما جميعاً : إن خيراً فخير، وإن شراً فشر .
 وأن تنصب الأول وترفع الثاني : إن خيراً فخير، وإن شراً فشر .
 وأن ترفع الأول وتنصب الثاني : إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشرأ .
 وفي حالة النصب على تقدير : إن عمل خيراً يجز خيراً .
 وأضاف : وأما قوله :

وما اعتذارك من شيء إذا قيلاً

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً

فإنه يجوز فيه الأوجه الأربعة . (١)

ثم أتى صاحب الخزانة فلخص الأوجه في المسألة من لدن سيويوه إلى عصره، بأتلخيصاً وعب
 روى والأعاريب والتوجهات والروايات . (٢)

ومن الجلي أن النحاة توزعتهم لعبة البدائل الممكنة في إقامة النصوص ، وظلوا فرسى لهذه اللعبة،
 متناسين أن اللغة لا تحيا بالممكن المحتمل ، بل بالواقع اللغوي المعيش، بما يقوله الناس بألستهم حقاً،
 بما تنسله أقلامهم صدقاً ، وليس افتراضات مصنوعة ممكنة تتحبهما الأوجه النحوية السائدة .
 والنحاة ، في البداية، ما كانوا متفقين على تقدير العامل في الشواهد المذكورة على أنه كان
 متديداً العامل ، العامل قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً قد يعني كان أو سائر الأنواع الكلامية .
 فقول النعمان :

لا يشترط ، بالضرورة، أن يكون المقدر: إن كان المقول حقاً أو كان كذباً ، على نحو ما تأولوه،
 يصح: إن قلت حقاً أو قلت كذباً ، أو إن يقل ، أو قال .

(١) شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق النعماني ٩٧/٢*

(٢) خزانة الأدب ١٠/٤ وينظر الانصاح للقارقي تحقيق سعيد الأفغاني وأبي الشجري ٣٤١/١، وشرح ١/

٢٥٣، شرح بان المعيل ١/١٨٨ . شرح التصريح ١/١٩٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/١٨٨ ،

والمع للسيوطي ١/١٢٢، وشرح الأشموني ١/٢٤٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومثله قول ليلي الأخيلية السابقه:
إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً .

قد يقول : إن عشت ظالماً ، أو عشت مظلوماً .

فيكون (ظالماً) حالاً ، وهو أهون الشرين ، ومثله (مظلوماً)

وقل الشيء نفسه في سائر الشواهد التي تقدمت في المستهل :

فالانتزاع لدى النحاة فيه تقارع واضح، وفيه لي لذراع اللغة وتحكم في النصوص بين فضلاً عن
سويه النصوص والتلعب بها ، بما أخصى عليها بالاهتزاز والضعف فأفضى إلى اهتزاز في القواعد
واضطراب وبلبلة لدى القارئ ، فلو رجعنا إلى رواية النصوص نحررها ، بعد تتبع صورتها ،
لتعقب وضعها .

٣ - تحرير رواية الشواهد من المظان :

هذه الآيات جميعاً ، تروى بصورتين : الرفع والنصب .

وزعم يونس أن العرب تشد هذا البيت لهدية بن حشرم :

فإن تك في أموالنا لانضيقُ بها ذراعاً، وإن صبرُ فنصيرُ للصبرِ .

بالرفع على قوله : وإن وقع صبر أو كان فينا صبر فإننا نصير (١)

وكل الشواهد التي أُنبتاها قبلاً ، أنشدها سيويه بوجهين : الرفع والنصب ويمدح حالة النصب

بأركانها قائلاً : والنصب فيه جيد بالغ، أما حالة الرفع فيذكرها غفلاً من التركيبة ، كذا: والرفع

يز إن كان فيه حق ، أو : إن وقع حق وقع كذب. (٢)

وتأويل فعل محذوف يعمل في الاسم المذكور المرفوع أيسر في التأويل ، توقي التزويد والتطويل،

وكلفنا تقدير كان واسمها محذوفين، تطويل من غير طائل، ومنافاة لتقريراتهم ، يقول سيويه :

ولما كثر الإضمار كان أضعف . (٣)

(١) الكتاب ١ / ٢٥٩ .

(٢) المصدر نفسه ١ / ٢٦١ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٦٠ .

فإذا أنشدنا الشواهد بالرفع اجتت القاعدة من شأفتها ، وصار حذف كان وأسمها في هذا الصدد قبض ربح ، بل هو اعتساف وتحكم. وإن قدرت كان في حالة الرفع ، فتكون إذ ذاك تامة تقتضي فاعلاً ، نظير قوله تعالى: وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة (١). وأما المثل: إن لا حظية فلا كالبية (٢). أي إن لا تكن له في الناس حظية فإنني غير آلية (٣). وهو تأويل مبعد وليس شيئاً ولا يجوزنا سيبويه رحمة الله - بتقدير كان الا بتعسف وتكلف ، وتحكم يلوي ذراع اللغة ويقصرها بل يصح: إن لا حظية لي ، فلا آلية عندي . أو فأنا لا آلية . وفي ذلك السلامة ونعمت .

وأورد روايات الرفع ابن يعيش في شرح المفصل ، في قرن واحد مع النصب (٤). وأشار إليها السيوطي (٥). وأفاض في تجليتها صاحب الخزانة (٦). فاكسبت رواية الرفع ، التي لا تنص على حذف كان البتة ، شيوخاً واستفاضة ، مما يستدعي وفقاً لها ، ألا يلتفت إلى ضرورة تأويل المحذوف كان وأسمها، بل يصح كان أو أي عامل آخر، فتصبح مسألة حذف كان بعد إن على رواية الرفع مجازية.

ويورد سيبويه حالة نالته في الاسم الواقع بعد إن الشرطية، منسوبة إلى العرب ، رواه يونس . قال سيبويه: وزعم يونس أن من العرب من يقول :

إن لا صالح فطالم ، على : إن لا أكن مررت بصالح فبطالم، وهذا قبيح ضعيف (٧). ولا إخال هذه الرواية إلا في مستوى لهجي صراح .

البقرة ٢٨٠.

مجمع الأمثال للميداني ٢٠ / ١ ، ولسان العرب : حظا .

الكتاب ١ / ٢٦٠ .

شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٩٧ .

شرح شواهد المغني للسيوطي ١٨٨ / ١ والمجمع ١٢٢ / ١ .

خزانة الأدب ٤ / ١٠ وينظر شرح ابن عقيل ١ / ٢٩٣ ، شرح الأشموني ١ / ٢٤٢ .

الكتاب ١ / ٢٦٢ .

أرأيت إلى القاعدة النحوية كيف تشذرت وتقطعت بها الأسباب، من قبل أنها أصلت على روايات متباينة، فما يكاد يحس الدارس توحداً واطراداً في القاعدة ، حتى تنجم له هذه الهوامش والاشتتاءات فجاءة، فتمنعه لذة الانسجام المقنوص من توحيد الرواية .

فالمرء حين يدلف إلى النصوص ، يتنخلها، أو إلى القواعد يتهمها تسمر عيناه على القرطاس، ويفزع ما يرى من التعددية القاهرة، لا يكاد الأمر يستقر على وجه واحد ، فيستشعر خيبة أمل ، ويحس مركوزة في وعيه المزيف، ويطوي كشحها على رجاء بالتغيير إلى الأحسن، ويلحظ فوضى حطام النصوص، وتسبب أنساق القواعد، فترن في أذنيه مقولتهم إلى الحاقدة الفارقة في التراث، المتعفنة في حماة الحقد الحارق: إن العربي إنسان بلا إحساس، وهو غارق في الفوضى الفكرية، وأن لغته العربية نفسها تعكس هذه الفوضى العربية؛ أما اللغة العبرية فهي لغة منطقية وعقلانية(١).

على ما في هذه الأطروحة من أحقاد تنزى في كل حرف ، وعلى ما فيها من جهالة وظلم وتشويه للحقائق، ولكن ينبغي أن ترد هذه المزاعم بالكشف عن حقائق النظام الفكري المنهجي في لغتنا ، وفي الانسجام الفريد الذي تنطوي عليه أنظارتنا وقواعدنا ، ولكن ذلك لايتأتى إلا بإزاحة هذه الأوهام عن تلك النصوص والقواعد، وبعثها منسجمة متوحدة مثلبة في منهج عقلي جاد.

طريقة نقل التراث بالرواية الشفوية، وطريقة الكتابة المتقدمة من غير إعجام الحروف ولا ضبطها الشكل ، وآلية صنع القاعدة النحوية على مستوى من العربية أتلاقي أمور تجذر الأنظار أحياناً في الفوضى وغياب المنطق والعقلانية .

ألا يصح أن نقيم هذه الشواهد جميعاً على رواية الرفع التي أجمع جمهور من أبناء العلماء على علو صحتها ، وفشوروايتها ! فبذلك تسلم النصوص من معرفة الفوضى الروائية ، وتستقيم الأنظار النحوية على وجه، يأخذ الناس به أنفسهم، منسجمين متوحدين، غير آبهين لدعاة التيسير والتوسعة ، في صنع المنافذ للأوجه المتاحة على وفق تعدد الروايات؛ لنسهل على المتكلمين، واللغة أوسع من أن يحكم على وجه؛ فيرتكس الناس في مصائب الفوضى، وقتل العربية، وبذلك تصح فينا مقالة الطاعنين اللاحين.

٤ - صورة القاعدة بعد تحرير الشواهد :

لو فشت رواية الرفع فينا، في النصوص المتقدمة، وأقنناها على وجه واحد لظفرنا بخير عميم لشواهدنا ، وقواعدنا وفكرنا العربي. في التوحد السلامة : يستقيم النص على وجه واحد، وتستقيم القاعدة على رؤية قوية مقنعة من قبل أنها منسجمة ، الانقسام بين النص والقاعدة، تنزاح هذه للجدلية الناشبة بين القاعدة والنص . فاذا أنشدت النص :

إن صدقاً وإن كذباً. فالقاعدة تحذف كان واسمها، ويصير التقدير :

إن كان ما تقوله صدقاً وإن كان ما تقوله كذباً، وهو الوجه الأكثر دوراناً في مصنفاتهم . وإن أنشدت النص على هذا النحو :

إن صدق وإن كذب. فالقاعدة يحذف العامل وحده ، والتأويل : إن قيل صدق ، وإن قيل كذب، وهو أخف التأويلات ، من قبل أنه أقلها كلفة وإن أنشدت النص :

إن صدق وإن كذب. تولدت قاعدة ثالثة تقديراً العامل آخر وهو حرف جر ، على نحو ما ألمحنا قبلاً ، ولعله يتعارض مع أنظارهم في حذف الجار وبقاء عمله .

فبذلك تغدو هذه الروايات مؤشرات على التعددية والاحتمالية الافتراضية القياسية المنطقية ، يصير النحو موصلاً على أوهام لغوية يفترعها العلماء ، ويقيمون قواعد على لغى مصنوعة تجسد آثارهم ، مفصلة على قنود قواعدهم ، وتجاهر الشكاوى بتسيب القاعدة النحوية ويصح فينا القول الطريف الظريف : كل شيء جائز في العربية ، فاذا كتبت زيداً راكباً يستشهد بمن قال : إذا كان الناس صنفان .

وإذا كتبت : إن زيداً عالماً استشهد على صحة ذلك بقول من قال :

إذا اسودَّ جنح الليل فلتأتِ ولتكن
خطاك خفافاً إن حراسنا أسداً

وإذا قلت : إن شرط الحال أن تكون صفة منتقلة جاءك بقول القائل : فجاءت به سبط العظام .
قلت : إن الصفة لا تكون مبتدأ ومرفوعها ساداً مسد الخبر إلا إذا تقدمها نفي أو استفهام
بك بقول المتنبي: فمفترقان جاران دارهما العمر.

وإذا حئت بكلمة ليست من اللغة لم يمنع الاشتقاق والاستشهاد بغير الثقات، وأهل اللغة يمنعونها.
حتى حرفنا ولم تدر أجاد الرجل أم هازل، فإن كان الأول ، فتلك مصيبة ؛ لأنه إذا تعدد أمثاله أصبح كل حاطب كاتباً (١).

وفي هذه المقالة تجسيد لأدواء اللغة وقواعدها، ولا سيما المنهج الذي أقيمت عليه قواعدها، القائم على التخليط والفوضى والأتلاف في النصوص، فاللغة أمشاج من لغة أدبية فصيحة ولهجات متباينة، وأخطاء واضحة فاضحة، ولكن النحاة أدار واقواعدهم على كل هذه الأخلاط والأغلاط، فاختلط العجر بالبحر، والفت بالسمين، فرفع الناس عقائرهم ضاجين شاكين من هذه المنهاج هج الأتلافية التعلافية. مع أن العربية زاخرة بكل كنزدين، قادرة على أن تملأ بدائع اساليبها، وترفد كل منظر والرس، وأن تثري مناهجنا بكل مقنع متميز، فهي معدن البدائع، وموطن كل عبقرى رائع، وموئل منقرو دافع، ونبضها هادر، ومساكلها لا تخمد ولا تغتر، وإن عرتها فزة موقوته هبت منتشطة حين. ولذا ضجوا منذ زمن متقادماً فقال الزركشي: العلوم ثلاثة: علم نضج وما احترق وهو علم النحو الأصول، وعلم لانضج ولا احترق، وهو علم البيان والتفسير، وعلم نضج واحترق وهو علم اللغة والحديث (١).

ثقافة النصوص الإئتلاف والتخالط والفوضى، والتداخل في المستويات، والأنماط الروائية أو الطبيعية، وأفة القاعدة أن النحاة ارتضوا المستويات جميعاً وأقاموا عليها في قرن واحد، فكان ذلك ضحياً على إبالة.

فإن تعقبتنا النصوص من جهة الرواية، وتنخبنا رواية موحدة، بحتبة على وفق ضوابط مرضية، امتدت القواعد، أو ماتت بعض القواعد، أو شذبت بعض القواعد من الهوامش والاستثناءات فلو أنبذنا الشواهد جميعاً على رواية الرفع لسقطت قاعدة حذف كان واسمها بعد إن الشرطية، إذ ليس بالضرورة حينها تقدير كان واسمها بل يقدر أي عامل، وتعدو هذه الصحائف المسودة في مصنفاتهم لغو وتزيدياً يمكن الاستغناء عنه، ويمكن أن تتضام هذه الأبواب كلها تحت باب حذف العامل، من غاب أن نفسح باباً لحذف كان مع اسمها. ويظل حذف كان مع اسمها أيضاً في باب لو متعسفاً ظهر الافتعال في مثل قولهم: أنتني ولو دابة، وادفع الشر ولو اصعباً. إذ تؤول يحذف فعل، ليس بالضرورة كان واسمها. فلوا سبقنا رواية سيوية عن يونس، وما تابعة عليه الجمهور، وهي رواية الرفع، لظفرنا بقاعدة موحدة ولأزلنا الهوامش المستتبعة على سطح القاعدة الرئيسة، ولأسلم ذلك إلى قواعد عقلانية موحدة مؤصلة على نصوص محققة ما كانت أنشدت إلا على

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي، راجعة وقدم له د. فايز حبي، طبعة أولى، ١٩٨٤م / ١ / ٥١ وينظر حول هذه القضية: نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط: د. اسماعيل عمارة، بحث في مجلة دراسات، الجامعة الأردنية المجلد العام ١٩٨٤م ص ١٣٧.

وجه ولكن العلماء عقيب ذلك تلعبوا بالنصوص ، تلعباً قاصداً يرضي قواعد النحاة وأنظارهم ولا يجفل منها.

فتولد هذا التناكر والتنافي بين القواعد والشواهد، وذلك بلاء مقيم وتشويش وتشويه ، تتلامح خطراته وتتراسل نظراته بصورة مرآوية لدى ابن جني إذ قال في باب : تقاود السماع وتقارع الانتزاع: هذا الموضوع كأنه أصل الخلاف الشاخر بين النحويين (١).

وقد يتسع البلاء حين يتقارع السماع ويتقارع الانتزاع . فيحتجن كل عالم رواية، فيستمر التنقص في النصوص والكلم ، يشبه أن تكون جائحة نزلت به أو فاقرة شغته فرقا، وشذرتة نفاً على وفق منهج الرواية ورؤية الاختيار النصي التي تمسخ النصوص وتحيلها إلى مزق تفتقر إلى وحدة سياقية متكاملة تلفها في إطار حازم.

ولا بد لنا إذا شئنا أن تكون لنا لغة محترمة، من أن تكون لغتنا ذات قواعد وضوابط من قياس وسماع مشهور (٢).

وفذكلة القول: إن رواية الرفع التي أجمع عليها النحاة ، تحيل القاعدة متوحدة مهذبة، وما أغنانا من روايات النصب والجر، لضعفهما في الأسانيد من جهة ، ولإفضائهما إلى تشعب وتشذر ، ما كان أغنانا عنه .

ونستشعر أن وراء هذه الآمال مراماً دونه حدود.

ب - الجدلية في حذف كان بعد أن المدغمة بما .

١ - الشواهد الشعرية : قول الشاعر عباس بن مرداس :

أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبُعُ (٣).

٢- إما أقمت وإما أنت مرتحلاً فالله بكل ما تأتي وما تذر (٤) ز

(٢) اغلاط اللغويين الأقدمين ١٩١ .

الخصائص ١٠٠/١

ديوان العباس بن مرداس ١٢٨، الكتاب ١/ ٢٩٣، الاشتقاق لابن دريد تحقيق عبد السلام هارون القاهرة ٣١٣، الخصائص ٣٨١/٢، والنصف لابن هني ١١٦/٣، الانتصاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد، تحقيق مصطفى السقا، بغداد ١/ ١١٠، أمالي ابن الشجري ١/ ٣٤، ١/ ٣٥٣، ٢/ ٣٥٠، الانصاف ١/ ٧١، شرح شواهد الايضاح ٤٧٩: شرح المفصل ٢/ ٩٩، ١٣٢/٨، لسان العرب : (ضبع) شرح ابن عقيل ١/ ١٢٤، همع الهوامع ١/ ١٢٢، شرح شواهد المعني للسيوطي ١/ ٤٣، ٦٥، الأشباط والنظائر للسيوطي ١/ ١٦٤، خزنة الأدب ٤/ ١٣. فهرس شواهد سيبويه: أحمد راتب النفاخ، معجم شواهد النحو: د. حنا حداد . (٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٧٤/١

٢ - صورة القاعدة في نموذج التأصيل :

أشدد النحاة طراً، من لدن سيوبه حتى المتأخرين ، هذا البيت شاهداً على إضمار كان في غير الأمر والنهي كقول العرب: أما أنت منطلقاً انطلقت، وإنما هي أن ضمت إليها ما ، وهي ما التوكيد، ولزمت كراهية أن يحذفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل ، وأما لا يذكر بعدها الفعل بالضمير المتروك إظهاره، فإن أظهرت الفعل قلت: أما كنت منطلقاً انطلقت، إنما تريد: إن كنت منطلقاً انطلقت محذوف الفعل لا يجوز ههنا؛ لأن أما كثرت في كلامهم، واستعملت حتى صارت كالنخل المستعمل (١).

ويجلي السمراني القضية قائلاً : اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل بعد أن المدغمة بما ، ونحوه، واختلفوا في المعنى، فالكوفيون يقولون هو بمعنى أن، وإن أن المفتوحة فيها معنى التي للمجازاة ، ويحملون قوله تعالى : أن تضلّ إحداهما، الآية الكريمة عليه . والبصريون يقولون على معنى التعليل أي لأن كنت منطلقاً انطلق معك ، وشبهوها بإذ، ولأجل أن الثاني استحق الأول جاز دخول الغاء في الجواب (٢).

وفذكلة القول في أوضاع كان ، من جهة الحذف ، على النحو التالي .

الأول : ما يجوز حذفها بكثرة وذلك بعد إن ولو الشرطيتين ، فتحذف هي واسمها ، وجاز أن كر . وقد أثبتنا رأينا ثم من قبل أن حذفها بعد إن الشرطية في رواية النصوص نظر، لا يلزم تقدير كان واسمها .

الثاني : ما يجوز حذف كان بقلة، وذلك في صور ثلاث : الأولى والثانية بعد هلاً وإلاً، والثالثة بعد لدن كقوله :

مِنْ لَدُنْ شَوْلَا فَبِإِي إِتْلَانِهَا

أَي مِنْ لَدُنْ كَانَتْ شَوْلَا .

والقسم الثالث : ما يجب فيه حذف كان وذلك في صورتين، الأولى بعد أن المصدرية، إذا عرض منها ما ، كقوله :

(١) الكتاب ١/ ٢٩٣ - ٢٩٤، شرح شواهد الايضاح لابن بري : ٤٧٩ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٩٣، هامش رقم (١) .

أبا خراشة أما أنت ذا نفر .

أي لأن كنت ذا نفر، فحذف اللام اختصاراً ، ثم حذف كان كذلك فانفصل الضمير، وحيء بما عوضاً عنها. والتزم حذف كان لئلا يجمع بين العوض والمعرض منه، والمرفوع بعد ما اسم كان ، والنصب خيرها (١).

وذهب بعض النحاة إلى مجافاة التقدير والتأويل ، واكتفوا بظاهر النص فقالوا : كان المحذوفة تامة والنصب وهو قوله : ذانفر، حال (٢).

وذهب ابن جني أن ماهي الرافعة الناصبة، لكونها عوضاً من الفعل فتأبى منابه في العمل، ويذكر أنها طريقة أبي علي وحلة أصحابه من قبله، من قبل أن الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه، والطريق واضحة فيه مثلبة (٣). فعلى هذا التأويل من أبي علي وتلميذه لا يعتد بالشاهد دليلاً على حذف كان لأن ما هي التي عملت وصار كان نسياً منسياً . وذهب الميرد إلى أن ما زائدة لا عوض، فيجوز إظهار كان معها نحو: إما كنت منطلقاً انطلقت ، وزد بأن هذا كلام محرى مجرى المثل، فيقال كما سمع، ولا يغير، ثم إن هذا الموضع ليس من مواضع قياس زيادة ما (٤). ويشبه أن يكون الميرد كان يهجنس بالرواية المقاربة للشاهد، على نحو ما جمجم به ابن عقيل لكنه لم يبين صراحة، تأشماً وتحرماً في صوغ المطاعن على الرواة (٥).

فالأجماع منعقد على حذف كان والتعويض عنها بما ، وأن ذا خيرا ، تأسيساً على هذا الرواية المذكورة. فلو انحضت هذه الأقاويل لتكشفت لك عن تقارعات ممتدة وتوفر مستنيم للرواية ، استسلام عميق لصحتها .

(١) همع المواع ١/ ١٢٢ وينظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٩٣ ، وشرح التصريح ١/ ١٩٣ ، شرح الأئمنوني ١/ ١١٨ .

(٢) همع ١/ ١١٨ .

(٣) الخصائص ٢/ ٣٨١ وينظر المسائل المشككة لأبي علي ~~١/ ٦١~~ ١/ ٦١ ، ٢/ ٤٨٩ ، ٧٧٥ .

(٤) الأزهية في علم للهروري تحقيق عبد المعين الملوحى، دمشق ١٩٨١م ص ١٤٨ شرح العافية للرضي ١/ ٢٩٦ ، شرح

التصريح ١/ ١٩٤ .

واختلفوا أيضاً في تأويل الفعل: إنطلق في قولهم: أما أنت منطلقاً انطلق معك. قال أبو علي: قال سيويه: سأله يعني الخليل - عن قوله: أما أنت منطلقاً انطلق معك، فرغ وهو قول أبي عمرو، وحدثنا به يونس؛ يريد أنه رفع انطلق ولم يجزمه على أنه جزاء. وحكى أبو عمر الجزم عن الأصمعي؛ المجازة بأما المفتوحة الممزة، وزعم أنه لم يحكه غيره (١).

وثاني قول الأصمعي ما نقله صاحب نفحات الأرج في شرح أبيات الحجج عن الأصمعي أن العرب تجازي بأن فتقول: أما أنت منطلقاً انطلق معك. وهذا نادر لا يعتبر، فإن المجازة لا تقع إلا على الفعل، وأما الأسماء فإنها لا تصح عليها المجازة (٢).

وتظل الخلافات متراسلة حجة في أزمان متطاولة، وتكشفت المناكفات والتدافعات حول نص موهوم إما تلعبت بأركانها رواية أخنى عليها النسيان، ثم تقاذفتها إلى أيدي النحاة المستخذية المنتهية لصحة كل ما يتناهي إليها، وضاحت بهم: أطري فإنك ناعلة وحسبها النحاة واقعاً لغويّاً لا يداخله باطل، ولا يصح أن يلمز بنبو. أو مستها أيدي النساخ المساخ، قاصدين أو غير قاصدين. فكانت هذه الصحائف التي غرقها المداد النازف قاستنزف منا جهوداً مهدرة، وصحائف تورم النحو وتضخمت مصفاته، وداخلته المعاظلة والالتواء والتدافع فأزرى الناس به، ونفروا عن تفريعاته المخلة المملة.

والنص اللغوي، يدخل إليه الدارس من مدخلين دقيقين: الأول صحة الرواية وتحقيقها على وجه منطقي مرتضى، يرجح الأوجه الأخرى كافة، فإذا اطمئن إلى وجه سائغ بتوافر الإجماع والثقة، ولا سيما في الأبيات المروية بأوجه متعددة، وهي مداخل المظنة والشبهات، فإذا أطمأن إلى رواية دخل من مدخل آخر وهو مسألة الانتزاع فالتصارع إما من السماع المتفاوت أو المتقاود، وإما الانتزاع، وهو حسن التحديق والتبصر، ودقة التعملي والاستنباط.

(١) للمسائل المشكلة للعلامة الفارسي لا ٣٠ والافصح للفارقي ٢٨٨، الخزانة ١٣/٤.

(٢) الخزانة ١٧/٤. وينظر الفصل للزنجشيري ٧٣ وشرح الفصل ٢/٩٩.

Thesis
Center of
Library of
University of
Jordan
Deposit
All Rights Reserved

دعنا ننسى الرواية إلى أجل، وبأخرة تلتفت إليها ، وناقش ظاهرة الرواية ، فأهون الشرين أننا لانسلم لهم ظاهر ما زعموه. فقول الشاعر:

أبا خراشة أما أنت ذاتفر .

فالتأويل، لعله قريب مما نقدر :

أما أنت تبدو ذا نفر.

أي تظهر متنفذاً مستقوياً بأنظار قبيلتك .

وإذا ذلك تصير ذا حالاً . وتصير مسألة حذف كان في هذا السياق قبض ربح. ويصير التناضح متكباري بين النحاة، والتفتيح الابهائي صرخة في واد، يادي العوار، قوي الانكشاف عن عمية وعفلة.

أما إذا انكفأنا إلى الرواية نلتسها في المصادر الأدبية أو اللغوية، وهي أسلم موئل ، وأصدق تتبع، وأضع معصم، من قبل أن الصورة التي رسمها النحاة للعربية مهزوزة ؛ لذا فلا مشاحة في أن يندر أن أيديهم قد تتسلل في غمرة هذا التشاغل، أو أقلامهم قد تتحيف بعض النصوص بالتنقص أو التزويد، وهم يتحولون النصوص لهم فاشر أبت إليه نفوسهم ، وما هفت إليه ضمائرهم من، رسيس مجد طارف لمواقفهم :

تحرير الشاهد في المظان :

ولما عمجنا إلى تلك المعاهد، قوام النصوص الأدبية، منقرين متعقبين الروايات ظفرنا بالروايات البلية .

١ - رواية متقدمة سمعها الجاحظ في إبانه، والجاحظ (ت ٢٥٥هـ) كثير التوفر على النصوص ، ويميز النقول والإحالات ، متناه في الدقة والميز، موف على الغاية في الحفظ والتمرس باللغة، وعاش عمراً ذرف على التسعين ، واتصل بعدد جم من جهاينة العلماء ، وأعيان الأدباء ، وهذه رواية لاحظ :

أبا خراشة أما كنت ذاتفر (١).

وعلى هذه الرواية لا شاهد في هذا البيت ، ونبغي انتباهه من المصنفات النحوية؛ لئلا نضل على قلق وتناكف في أمرنا .

٢ - رواية أبي حنيفة الدينوري، في كسباب البنات، وهذا إنشاده:

أبا خراشة أما كنت ذا نفر.

وهي معضدة لرواية الجاحظ وتعزها، توفي الدينوري (٢٧٢هـ) (١).

٣ - ورواية الجماهرة لابن دريد تطابق الروايتين السابقين (٢).

وعزز شارح أبيات الأيضاح روايتي أبي حنيفة في كتاب النبات، ورواية ابن دريد في الجماهرة وقال: ورواه أبو حنيفة: أما كنت ذا نفر، وعلى هذا لاشاهد فيه. وكذا رواه ابن دريد في الجماهرته (٣).

٤ - ثم خلف من بعدهم صاحب الخزانة، وهو ولوع بتعقب الروايات، بصير بمواطن النظر التدقيق، موف على الغاية في حشد الأوجه والمناكفات. يذكر الروايات الثلاث ويتمدها، ويتخيرها فيقول: وعلى هذه الروايات لا شاهد في البيت، وما زائدة، وهذه الرواية تؤيد قول الكوفيين القائلين: إن أن المفتوحة شرطية يجازي بها (٤).

- صورة القاعدة في ضوء تحرير الشاهد:

وبعد أن تطاولت المشادة، وتعمقت الجدلية، بين القاعدة والنص، وتكثرت الصحائف والأقوال المتناكرة، هذه المخالطة وليدة الاستئناس للرأي الواحد، وأحادية الرواية، وتناهي الوثوق، استقطبت جمهرة النحاة، والتأموا حولها، من قبل أنها تخدم توجهاتهم ورؤاهم، ونبش الرواية بفضي إلى انكشاف فاضح، وإخلال مستهجن، والتمحور حول هذه الرواية ذات الرؤية الأحادية، ليس بالضرورة مؤشراً على صدقها وثباتها وليس إبراهاً على بطلان غيرها ودفعه، فما أكثر ما يستقطبنا أمواتنا منها ويتبعدها وهي منطوية على باطل صراح، وما ذلك إلا لاستئناس كسبية تعطل التدقيق والتشقيق أو لرهبة في تجاوز النماذج والرعي الصارخ الممتد إلى المختزنات الجماعية غير الشعورية فصار العلماء الرواة رموز الصدق، ومعالم الثقة، وموئل الأمانة والتدقيق لا في إليهم الشك أو رجوع النظر، أو لعل الأدوات والائات المادية، والفنية المتاحة في تعاقب العصور تتفارق من عصر إلى عصر، فما يتاح لعصر من إصدارات ومطبوعات تحت الأيدي يسر الاطلاع وتتيحه، تتباين من زمن إلى آخر.

(١) النبات لأرني حنيفة الدينوري ١٢٩/٢.

(٢) الجماهرة لابن دريد ١٠٤/١.

(٣) شرح شواهد المغني للسيوطي ١١٧/١.

(٤) خزانة الأدب ١٧/٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan Center of Thesis

ورب قليل مغمور أصدق من شائع مشهور.
ولكن ما دواعي الترجيح في رواية :
أما كنت ذانفر.

فثم غير داع ، الأول : إجماع نضر من العلماء الأدباء ، الأثبات الثقات من خارج حلبة النحو ،
كمن خارج خانة المنظرين المقعدين ، جل همهم أن يظهر الحق في قراءة النص على نحو سليم . وحجة
كان من خارج موقع النحاة أثبت وأدق ؛ لانتفاء التلعب أو التدليس أو الوضع في النصوص ، إذ
لا منفعة شخصية لهم في توجيه رواية أو تغليبها إلا الصدق والحق . أما النحوي فله مطامع ومصالح
تجلبها ألقها ، تعزيز رأيه ، وتمكين نهجه ؛ لذا ينبغي التنبه على أقوال النحاة ورواياتهم ، في الجملة .
الثاني : إن رواية : أما أنت ذانفر ، ليس لدينا نصوص حية في القرآن الكريم أو في الأثر اللغوي ،
هذا الاستعمال أو تجيزه ، فإن لم تكن رواية معرفة فهي لغية مردودة ، أو ضرورة شعرية نسلت
هذه الحالة النادرة الضيقة ، ولا يعتد بها ، ولا نظائر يستأنس بها في واقع الاستعمال اللغوي
اليومي .

ولسنا متعبدین بانتزاعاتهم ، المتدافعة المتناقضة . وإن كانت تتقاضى منهجاً خاصاً قميناً بإقامة
أركان متمدع استنباطاتهم المتقاصره أحياناً .

وتصير قضية حذف كان بعد إن الشرطية وأن المدغمة بما ضرباً ومن الافتعال كيف يصح إقامة
بمعد على أصول مشبوهة أو نادرة . وفي أصول تقريراتهم أنهم أقاموا النحو على اللغة العظمية
البحرية القديمة وخلاصة القول : نقرأ القاعدة وقد حذف منها حذف كان بعد إن وأن المدغمة بما ،
نحسب الصحائف المطرحة بعد هذا الاجراء ، وننظر مدى اطراد القاعدة وتلاحمها وقلة التناقض
والتشوش . والقاعدة النحوية نظر وفكر والفكر يشاكل عقل صاحبه وينظره ، فإذا اهترت قواعدنا
وفكارنا اهترت شخصينا وعقليتنا ومناهجنا ، فالفكر صورة المفكر وعقله ، ولعل اضطراب الأنظار
وتناقضها وتسيبها مؤثران على منهجية الشخصية العربية وعقلانيتها ، والنحوي يمتح أنظاره
ويأعده ، ويستنتبها من اللغة ، فرسيس صورة اللغة يسري سريانا شفيفاً في جسم النحوي ويوجهه ،
فإذا أقمتنا النصوص وأمددناها بنبغ الصدق والنبات والاتساق ، أُنجمنا النظرية النحوية ، وأزلنا
الجدلية والتناقض بين الشواهد والقواعد ، وأقمنا جسوراً صلبة بينهما وهدفنا كل منافذ الانقسام
وأحللنا الالتحام والألتحام في هذه الحركة الفكرية اللغوية النحوية . وهذه مهمة ينبغي أن تنهد لها فرق

Center of Theology and Religion - Library of Theology and Religion - All Rights Reserved - Deposit

وطنية قومية تصلح اضطراب التزا، وتقدمه للناس على صورة موحدة وتسلسله وتسيغه، وتنقيه من مطاعن أو مفاسد، متحملين عواقب الإلف وانعكاساته :

٢ - الجدلية في إثبات النون في :

أ - حالة الإضافة.

ب - مثنى مع الإضافة.

أ - الجدلية في إثبات النون في حالة الإضافة.

١ - الشواهد الشعرية .

١ - وقد جاء في الشعر ، وزعموا أنه مصنوع :

هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْآمِرُونَ إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مَحْدَثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا (١).

٢ - وقال آخر :

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَ جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ زَوَاهِقُهُ (٢).

٢ - صورة القاعدة في نموذج التأسيس:

أنشد سيويه هذين البيّن دون عزو، ووسمهما بأنهما مصنوعان. وساقهما للاحتجاج على جواز جمع بين النون، التي لجمع المذكر السالم والضمير في قوله: الآ مرونه، ومحتضرونه، مع أن حق ضمير أن يعاقب النون والتنوين؛ لأنه بمنزلة في الضعف والاتصال، وقد عاقب المظهر النون والتنوين مع قوته وانفصاله، فالمضمر أولى بالمعاقبة.

قال سيويه : واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل ؛ لأنه لا يتكلم مفرداً، حتى يكون متصلاً بفعل قبله أو باسم فيه ضمير فصار كأنه النون والتنوين في الاسم ؛ لهما لا يكونان إلا زوائد ولا يكونان إلا في أو آخر الحروف (٣).

(١) الكتاب ١٨٨/١ الكامل للسرد ٢٠٦/١، مجالس نعلب ١٣٣٣، الفصل ٨٥، وشرح المنفصل ١٢٥/٢، والجمع

١٥٧/٢، خزنة الأدب ٢٩٦/٤.

(٢) الكتاب ١٨٨/١، شرح المنفصل ١٢٥/٢، خزنة الأدب ٢٩٧/٤.

(٣) الكتاب ١٨٧/١، والخزنة ٢٩٦/٤.

وتعقب النحاة صنع سيويه فأبدوا حياله نكيراً ظاهراً . أشار الزمخشري الى الشاهد الأول في باب الإضافة وانشد صدره ولم يعزه، ثم عين موقفه من المسألة فقال : وهو مما لا يعمل عليه (١) . فهو لم يصحح هذه الظاهرة وعدها خطأ .

أما شارح المفصل فألمع إلى صنع سيويه في تجويزه الجمع بين النون وضمير المضاف إليه وقال : وأما ما ذكره صاحب الكتاب فمذهب ثالث لا أعرفه (٤) . وعد موافقة سيويه على هذه الصيغة اللغوية الناشئة ، أو النادرة، هو من قبيل الانحصار في الضرورة الشعرية (٢) .

وبدأ التجاذب بين متأخري النحاة ، كل يلتمس مسوغاً ، ويروج لشيوعه ويدفع عنهم ، ليتخذ لنفسه موضع قدم في مجتمع التطاول فيه بالهجمات، والتنازع بالمناكب، والعلم مدخل متوجه ، ومولج مقبول .

ويلاحظ أبو العباس الميزد بالقول إن الهاء هي هاء السكت في الشاهدين ، وكان حقها أن تسقط في الوصل فاضطر الشاعر عرفاً جراها في الوصل مجراها في الوقف، وحركها لأنها لما ثبتت في الوصل تشبهت هذا الاضمار نحو : علامة ، وكلاهما ضعيف والأول أمثل ؛ لأن فيه ضرورة واحدة، وفي هذا ضرورتان كان فاعرفه (٣) .

ولعل من مقاصدهم دفع مزاعم سيويه من ان الهاء كناية، وأنها من الضرورة وأن هذه الهاء سكت، فأوقعت توجيهاته الشاعر في ضرورتين إثبات الهاء مع الإضافة وإجراء الوصل بحري وقف، على نحو ما فصله ابن يعيش ورده .

واختلط أبو جعفر النحاس براعته كي يصول المبرد، ذاباً عن سيويه، مقررراً حقيقة دافعة ، وهي جواز الاحتجاج بالمصنوع الصراح، قال : هذا خطأ؛ قصد كلام المبرد ؛ لأن المحرور لا يقوم بنفسه ولا ينطق به وحده، فإذا أتى بالتنوين فقد فضل مالا ينفصل، وجمع بين زائدين ، وهذا لا يلزم سيويه منه غلط؛ لأنه قد قال نصاً : وزعموا أنه مصنوع . فهو عنده مصنوع لا يجوز، فيكف يلزمه غلط (٤) .

(١) الفصل ٨٥ وينظر المرتجل لأبن الخشاب تحقيق علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢م ص ٢٦٤ .

(٢) شرح المفصل ١٢٤/٢ .

(٣) المصدر نفسه ١٢٥/٢ ، والجمع ١٥٧/٢ .

(٤) شرح المفصل ١٢٥/٢ ، وينظر الصراح للجوهري ٢٥٥٩/٦ .

فالكلام مصنوع من جهة، وإن صح رواية فلا يصح ولا يستقيم، ولا يتقاضانا مثل هذه المرافعات والمدافعات، ولم تتألى بألية على بضاعة مزحاة، ولكننا نصر على أن العربي معصوم، بصرف النظر عن منابته وأصوله، والعربيه أسمى من أن يقال إن فيها غلطاً؟ هذه القناعات المركوزه فيها وليدة الايمان بقداسة اللغة العربية لقداسة أهلها، وأهلها مصونون عن الخطأ واللحن. وهذا

وهم شنيع. وبما أن العلماء - برد الله مضاجعهم - استيقنوا أن الصنعة بادية في هذين الشاهدين فلم يصرون على إثباتهما في مصنفاتهم؟ وهذه شنشنة عرفناها منهم في كثير من المواقع لا حيود لهم عنها مع المنادح الجمعة، والمناجع الخصبية.

وذهب صاحب الخزانة إلى أن هذه الهاء قد تكون من باب الحذف والايصال وذهب إلى ان أصل: والأمرون به، فحذفت الباء واتصل الضمير به، فإن أمر يتعدى إلى المأمور بنفسه، وإلى المأمور به بالباء، يقال، أمرته بكذا. والمأمور هنا محذوف، اي الأمرون الناس بالخير، فيلتون الضمير منصوباً لا مجروراً (١).

أما الشاهد الثاني، فقد أشار صاحب الخزانة إلى أن حضر واحتضر ضد غاب فهو لازم، وإذا كان بمعنى شهد فهو متعد، وعلى هذا فالضمير منصوب على المفعوليه، لا أنه مضاف إليه. والهاء يجوز أن تكون ضميراً وأن تكون للسكت. وقال: وهذا البيت أيضاً مصنوع (٢).

وصفوة القول: أن هذين البيتين يجافيان مآثور السميت العربي في الكلام، وينافيان سنن العربية مستوياتها التي تأدت إلينا، ولا نستأنس بنظائر مضاهية لها كي نسوغها، أو لعلها بقايا مراحل لغوية عفى عليها الزمن كانت في سنننا تجمع بين نون جمع المذكر السالم وضمير المضاف إليه، أو لعلها لهجة سادت حيناً ثم بادت ودثرت، فما لزوم تحمل النحاة الأعذار لها لرأبها على السميت اللغوي المعاصر لهم، بالضرورة أو بسائر دفاعتهم، التي تؤثر إجلال الرواية، والثقة بالرواة وتجاوز غوغ المطاعن لهم.

(١) خزانة الأدب ٤ / ٢٧٠.

(٢) خزانة الأدب ٤ / ٢٧٠.

لدى تطلب الشاهدين في المظان، تبين أن أول من أنشدهما، في المأثور الموفور، سيويوه في الكتاب، ونص صراحة أن النحاة يسمونها بالصنعة والافتعال. ولكنه مع ذلك لم يمكسك عن الاحتجاج بهما؛ نظراً لافتقاره إلى شاهد يحضره حينئذ فحزبه الأمر، فانتجع أيسر السبل، وهو النص على صيغتهما الجبراء للدقة، مع الاستشهاد بهما، إذا أعوزته الحيلة والتطلب، وهذا هجيره في هذه المواقف. ولم يلبث إلى هذين الشاهدين، ولا إلى هذه المسألة إلا تفر يسر وكلهم يصف الشواهد بالوضع، والمعادة بالغلظ أو ادارهما بعضهم في إطار الضرائر الشعرية (١). ولكن جل رواة الشاهدين يسمون على أنهما مصنوعان لا يحتج بهما فتاثر الروايات على ذلك (٢).

ويتضح لمن يتصفح تاريخ النظرية في النحو العربي، أن تقليد سيويوه صار منخاً لدى النحاة الجاهليين، مردوا على هذه الظاهرة لا يرمعون، يتقادعون إلى تقريراته يشتقون من ساهلهاء، تقادع الفرائش على النار، لا يزالهم هذا المنهج ولا يطرحون هذا التوجه، فمع إقرارهم الواضح، ونصهم الجريح على أن الشاهدين مقيمان مصنوعان، ينبغي أطراحهما، إلا أن أيا منهم لم يقدم على هذا.

فكان أغنانا عن هذين الشاهدين، ولعل أطراحهما يعري هذه القاعدة من شاهد نصي، ويفرغها من محتواها. فالقواعد لاتقام على أشكال لغوية افتراضية قبلها قياسات النحاة، بل توصل على أنماط لغوية تهدر بها الألسنة وتحري بها البراع، في لغة حية محسة معيشة. فالقياس النظري لا يخلق أنماطاً لغوية صادقة، ولا يشكل لغة واقعية تحيا بالناس وفيهم وتنامي تبنامي حاجاتهم، وتلون بمقاصدهم، وتطور على وفق طرائق معاشهم وأنماط تفكيرهم.

وتسير القاعدة بعد حذفين هذين الشاهدين قشة في مهب عاصفة، تذروها حتى تحطمها، فلا يصح في لغة الشعر أو الكلام الأعتيادي أن يقال: هؤلاء معلمونه، أو مجاورونه، من قبل أنه لم يسمع من اللغة العرب الفصحاء الذين يحتج بلغتهم شيء يعضد هذا الاستعمال اللغوي.

(١) الخزانة ٢٧١/٤ - ٢٧٢.

(٢) ضرائر الشعر للقرزاز القيرواني ١٢٩.

 All Rights Reserved
 Deposit
 Library of University of Jordan

وبعد : فما أحرانا أن نطرح هذين الشاهدين، وأن نعدم الصحائف كلها التي نسلها النحاة، وأفرزها العلماء تأسيساً عليهما، إذا لأرحنا الدارسين بله الشدة من مؤونة هذه الهوامش والزيادات المخلة. ولصارت النظرية النحوية أسلس وأسلم وأمتع، وأكثر إقناعاً وأتساقاً، وهذا غاية ما يرمي إليه البحث ، وهو تخلص القواعد من غير القواعد، من مدخل تقويم رواية النصوص وإقامتها على وجه القبول وثيق، سبيلها لاجب ، فخير الكلام ما ترتبت أصوله، وتهذبت فصوله، وأفرغت معانية في قالب الأيجاز ، وهذا المهيع لا يخفى على ابن اللغة، الذي اشربها دربة وقرساً وكفاية.

ب - الجدلية في إثبات نون ممتين ونصب تمييزها .

١ - الشواهد الشعرية:

١ - الشاهد الأول ، وينسب للربيع بن ضبيع الفزاري.

إذا عاشَ الفتي ممتينَ عاماً فقد ذهبَ اللذائذُ والفتاءُ .

٢ - الشاهد الثاني اللاعور بن براء الكلبي يهجو أم زاجروهما عبدان :

أنعتُ غيراً من جَميرِ نخزرة في كلِّ غيرِ ممتانِ كَمرة (١).

٢ - صورة القاعدة في نموذج التأصيل:

أشدد النحاة هذين الشاهدين احتجاجاً لقاعدة نحوية هامشية ، مستتبته على القاعدة الكبرى في

علمة ممتين ونونها، فقد أشاروا على وفق هذين الشاهدين الى جواز إثبات نون ممتين ونصب

تمييزها.

(١) الكتاب ١/ ٢٠٨، ٢/ ١٦٦، المقنضب ٢/ ١٦٩، والترادر لأبي زيد ص ١٥٨ العمرون : أبو حاتم السجستاني،

مطبعة السعادة ص ٧، مجالس ثعلب ٣٧٥، الجمل للزجاجي ٢٤٢ أمالي المرضي ١/ ٢٥٤ الانتصاب ٣/ ١٩٨،

معجم البلدان : ياقوت الحموي ٣/ ٤٧١، شرح المفصل ٦/ ٢١، المقرب لابن عصفور ١/ ٣٠٦، أوضح المسالك

لابن هشام ٣/ ٢٢٠، لسان العرب: فقا، شرح الأشموني ٤/ ٦٧، خزنة الأدب ٧/ ٣٧٩.

ذكرهما سيبويه في باب الإضافة قال : ومما أجرى هذا المجرى أسماء العدد تقول ، فيما كان لأدنى العدة ، بالإضافة الى ما يبنى لجمع أدنى العدد ، إلى أدنى العقود ، وتدخّل في المضاف إليه الألف واللام ، وذلك قولك : ثلاثة أبواب ، وأربعة أثواب . وإذا أدخلت الألف واللام قلت : خمسة الأثواب وستة الأثواب فإذا زدت على العشرة شيئاً من أسماء أدنى العدد فإنه يجعل مع الأول اسماً واحداً استخفافاً؛ وذلك قولك : أحد عشر درهماً . فإذا ضاعفت أدنى العقود وكان له اسم من العظة ولا يبنى العقد ، ويكون حرف الاعراب الواو والياء ، وبعدهما النون ، وذلك قولك : عشرون درهماً ، وكذلك هو إلى التسعين فيما يعمل فيه ويبيّن به . من أي صنف العدد . فإذا بلغت العقد الذي يليه تركت التنوين والنون وأضفت ، وجعلت الذي يعمل فيه ويبيّن به العدد من أي صنف هو واحداً ، كما فعلت ذلك فيما نونت فيه ، إلا أنك تدخّل فيه الألف واللام لأن الأول يكون به معرفة ، وذلك قولك : مئة درهم ومئة الدرهم . وذلك إن ضاعفت قلت : مئتا درهم ، ومئتا الدينار . كذلك العقد الذي بعده ، وذلك قولك : ألف درهم وألفاً درهم . (١) فالتمييز مع المئة والألف بمشاهما وجمعهما ، مفرد ومجرور بالإضافة وجوباً ، نحو : جاء مئة رجل ، ومئتا امرأة ، وألف رجل ألف امرأة ، وثلاثة آلاف غلام . وقد شدّ تمييز المئة منصوباً في قوله :

إذا عاشَ الفتي متينَ عاماً فقد ذهبَ اللذاذةُ والفتاءُ

ولم يلتفتوا إلى الشاهد الثاني (٢)

فلو لا هذان الشاهدان لما استنبثت هذه الهامشية ، ولظلت القاعدة مطردة من غير استثناء ، ليس موصلاً على حقيقة لغوية فاشية ، ولعل هذين الشاهدين التقطاً من لهجة قبلية ، فوق الأتلاف ، التداخل المغيّب في أصول النحو ، من قبل أنه ليس لهما نظائر في الموروث اللغوي من القرآن أو شعر أو النصوص اللغوية المستطرة الآن في الأسفار اللغوية ، نستأنس بها أو نتقوى لتعضد هذه الحذلية الهامشية ، فلوا جتبنوا ذلك لاجترحنا سبيلاً لاجباً ملتحمًا متكبياً فترتبت الأصول ، وتهذبت

مفصول.

(١) الكتاب ٢٠٦/١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٨/٢ ، المقتضب ١٦٨/٢ والجمل للزجاجي ٢٤٢ المرتجل لابن الخشاب

(٢) المقتضب ١٦٨/٢ ، ضرائر الشعر للقرّاز القيرواني ١٣٠ ، همع الموامع ٢٥٣/١ . وجامع الدروس العربية للغلاييني

١١٤/٣ ، مذكرات في قواعد اللغة العربية : سعيد الأفغاني ٢٠٣ . ونظرت مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan Center of Thesis

٣ - تحرير الشواهد من المظان :

إن أسلافنا العلماء الثقات الأثبات، كانوا شديدي الثقة بالرواية، وكانوا يتألمون في الطعن بالرواية، من قبل أن ذلك ثلم لمروءة الراوي، وقدح في ذمته، وحط من مركزه العلمي، إذ أن ذلك أدخل في باب التشنيع والتفحيش وثلم المروءة والاستقامة، ولذا تلقىهم مجلون عن هذه الممارسات، ويرونها مثالب وعللاً قادحة في الطرفين. ثم إن المعطيات العلمية، ووفرتها لم تكن تتيح لهم الموازنة والتفكير، وإدانة البحث في المصنفات، بسبب قلة الكتابة وقلة المصنفات آنذاك، فلهم عذرهم بسبب ظروف عصرهم. بيد أننا في عصرنا قد تكاثرت الاصدارات الثقافية بتقنيات متقدمة مبسرة، لذا فلا عذر لنا ان لم ندم التبصر وتطل النظر.

وحوبتهم وتألمهم جراً على النصوص وبالأخص، بالنظر الى قداسة الرواة فطمع المتصيدون في الماء لأسن، من ذوي الأغراض والأهواء، والنفوس الضعيفة بالتلعب والتخريب الذي أدخل في النصوص أشياء ليست منها.

رجعنا إلى المصاد فنقرنا في رواية الشاهدين، فخرجنا بالمحصلة التالية :

١ - التفت ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) بَرَدَ اللهُ مَضْجَعَهُ - إلى هذه المسألة وجلاها في مبحث تعدد، وعد اثبات النون ضرورة ونصب ما بعدها على التمييز، وكان الوجوه حذف النون وخفض ما بعدها (١).

ولعل ابن يعيش ظل يديم النظر في الشاهد ولا يصدف عنه، إلى أن تفتن إلى مسألة البحث في نسخة الرواية، ولعله نقر عنها فانكشفت له في المظان فصدع لها قائلاً :

"ويروى البيت : إذا عاش الفتى تسعين عاماً " فعلى هذا لا يكون فيه شاهد (٢)، أما الشاهد الثاني، وهو غاية في الدقة والأمانة، فيثبتها على نحو ما سمعنا من غير عزو ويضيف: لما أثبت النون نصب على التمييز (٣).

ولعل ابن يعيش أبقى الباب مفتوحاً لجهود اللاحقين من الحفدة في هذا المضمار ليضيفوا لبنة أخرى في تحقيق النصوص وتدقيقها، وهذا هو منهج النظر الصائب :

(١) شرح المنصل ٢٣/٦، ١٤٤٤/٤.

(٢) المصدر نفسه ٢٤/٦.

(٣) المصدر نفسه ٢٤/٦.

٢ - وانقلنا إلى خزنة الأدب ، وهي موئل فريد ، ونبع ثر لتوجيه الشواهد ببصيرة نافذة، ورؤية وثابة نابهة، وتوفر حجم ، وبصر ذكي بالتصوص ومتابعتها فرفدنا بالروايات التالية ، قال :
 وروي : إذا عاش الفتى تسعين عاماً
 وروي: إذا عاش الفتى ستين عاماً
 وروي: إذا عاش الفتى خمسين عاماً
 وعلى هذه الروايات كلها لا شاهد في البيت (١) .

وقد المح أستاذنا الدكتور علي الحمد محقق كتاب الجمل للزجاجي لدى تحقيق هذا الشاهد الجاحس ، ربما كان يساوره ، فقال معلقاً هذه العبارة ، ملخظاً على هذا الشاهد : للبيت رواية أخرى لا تؤثر في موطن الشاهد، وهي ذهب اللذاعة والفناء (٢). إذا أن الزجاجي انشده على الصورة الآتية:

إذا عاش الفتى مئتين عاماً فقد ذهب المسرة والفناء (٣).

ومما يوسف عليه أنه فات أستاذنا الفاضل الروايات الأخرى ، التي ألححت إليها المصادر بدءاً من يعيش ، وتضامت إليها روايات صاحب الخزنة، فهزت القاعدة من أرومتها، وعصفت بهذا هامش من شأفته .

ولعل الروايات التي تقع بين التسعين إلى الستين هي الأدنى إلى الصواب، ولانقوى على ترجيح حدة منها، يد أننا جازمون أن رواية " مئتين ، ليست صحيحة ألبتة آية ذلك ، فضلاً عن أن الروايات تدفعها إلى الفند، فإن المعنى يأبأها ويدفعها أيضاً. إذ ليس من الإلف أن يعيش الفتى مئتي عام، أما باقي الاحتمالات العمرية فجائزة ومحتملة في الواقع والمنطق.

أما الشاهد الثاني فقلما تورده المصنفات النحوية أو الأدبية، وقد أهمله صاحب الخزنة، ولعل الشك في رواية الشاهد الأول كانت كافية لتقويض فكرة البيتين معاً ، على ما نقدر.
 ونقوى على افتراض رواية مقدرة للشاهد الثاني، تحويلاً وتحزراً، إذ لم نظفر له برواية أخرى ، على قول تطلبنا إياه، وتظل المصنفات قاطبة تجمع على استهجان هذين الشاهدين والازراء بهذه الهامشية النادرة.

(٣) خزنة الأدب ٣٨٣/٧ .

(٤) الجمل للزجاجي تحقيق د. علي الحمد ٢٤٢ هامش رقم ١ .

(٥) الجمل للزجاجي ٢٤٢ .

٤ - صورة القاعدة بعد تحرير الشاهدين:

إذا صح الافتراض أن رواية الشاهد الأول : إذا عاش الفتي ستين عاماً . وأقمنا رواية الشاهد الثاني على وفق الشاهد الأول ، استقامت القاعدة الرئيسة سليمة على نسق واحد، لا هوامش استثنائية ، ولا منافاة أو تناكر في معطياتها فالعدوان مئة وألف إذا ثنيا، حذفت النون من اخرهما، وكان التمييز بعدها مجروراً بالإضافة ، هذا ما اجمع عليه النحاة طراً ، وما نسلته مصنفاتهم قاطبة ، بهذه القراءة للشاهدين ضمرت الإشكالية، وطمست الجدلية المورقة التي نلمحها في العلاقات غير المستقرة بين القاعدة ، وروايات الشواهد ، والقاعدة .

حين نطرح منها هذه الشواهد المشبوهة ، ونوصلها على روايات موثقة ، فإنها نقيها وتشبه أن يكون شجرة تألفتها فروع وأعشاب متسلقة تنفسها وتزاحمها ، فنفضي إلى صنفها في هذه الزحمة من الفسائل والشجيرات التي تكتنفها ، فإذا اقتلعت هذه الفرائب ونقيتها سلكتها في عالم التوحد ، وأنعمتها بالقوة والصفاء والأتلاق. وشأن القاعدة يحكي حال الشجرة المزحومة بالمتسلقات ، والقواعد الفرعية الموصلة على شواهد لهجية أو نادرة، أو شواهد محرفة أو مصنوعة تزحم القاعدة ربما تذهب بروائها ونضارتها، وتوجدتها، وتجعل الدارس يضيع في زحمة القواعد الرئيسة والفرعية الاستثنائية ، والضرورات الشعرية، والمستويات اللهجية.

ولو يعمنا الواقع اللغوي من التراث المستحضر في اذهاننا، لما وقفنا على شواهد مشابهة ، نستأنس بها ، ولو بحمنا صوب القرآن الكريم ، وهو مصدر لغوي معجز، فضلاً عن رسالته الدينية ، لما نظرننا بشاهد، والناس طراً يجرون الكلام على سمت القاعدة العامة يقولون :

عليّ مئة دينار .

ومعه مئتا دينار .

وعنده ألف كتاب .

ومعه ألف دينار .

هذا هو السنن العام للفصحى ، وهذه هي طرائق العرب في تعاملهم مع هذه القاعدة ، على نحو ما هو مسطور في تأليفهم ، ومقرر في قواعدهم .

ولعل الاستقراء الناقص ، أو الأحكام المتسرعة، أو المنهج التخليطي الانتلالي في إقامة النحو على عربية مؤتلفة من مستويات متنوعة ، ولعل أدواء الرواية المتكاثرة، أو عيوب النسخ، أو ممارسات ناسج ، جميعاً ، لها دخل في تشوهات النصوص، ومن ثم انتقلت العدوى من النصوص إلى القواعد

المؤصلة على تلك النصوص، فأفضى إلى جدليات متدافعة عميقة، حري بنا أن نتلبث طويلاً لديها وفي إطار منظومات متضافرة تحقق النصوص، ولا سيما الشواهد النحوية، وتنسقها في صورة مثفق عليها وعقيب ذلك تتولى أطر أخرى النظر في أمر القواعد المنوطة بتلك النصوص. ومع هذا وذاك يظل للسلف فضلهم الذي لا يجحد، ولا تفكر البتة في صوغ مطاعن تزري بجهودهم، بل نحفظ لهم بإجلال مستديم مستشعر في كل جهد من جهودهم الخالدة. " ولا أحسب ما يمكن أن يوجه هذه المدرسة النحوية العربية من نقد يضارها في أصل كيانها ... بيد أن احترام هذه المدرسة لا ينبغي أن يفسر بحري توجيه النقد إليها، فواضعوها على عظمتهم يظلمون بشراً، فهم يفترون قرناً تصنف فيها الكتب ويحفظون أو قد يخطئ أحدهم الآخر، ويضعون في ذلك المصنفات ولا ضير ذلك، بل الخير كل الخير (١).

الجدلية في حذف عائد المبتدأ

وتألفت هذه الجدلية من الشواهد الشعرية التالية :

١ - الشواهد الشعرية:

١ - قال الشاعر، وهو أبو النجم العجلي :

قد أصبحت أم الخيار لا تدعي

علي ذنباً كله لم أصنع (٢).

٢ - قال شاعر مجهول :

ثلاث كلهن قتلتم عمداً

فأخزي الله رابعة تعود (٣).

٣ - قال امرؤ القيس :

فأقبلت زحفاً على الركبتين

فتوبت نسيته وثوب أجرت (٤).

٤ - شواهد أخرى متفرقة . (٥)

(١) نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية: د. أسماعيل عمارة ١٣٦ .

(٢) الكتاب ١ / ٨٥ أمالي ابن الشجري ١ / ٨١، ٩٣، ٣٢٦، الخصائص : ١ / ٢٩٢، ٣ / ٦١ شرح شواهد المغني ١ / ٥٤٤، خزائن الأدب ١ / ٣٥٩.

معجم شواهد النحو الشعرية: د. حنا حداد ٥٤ .

(٣) الكتاب ١ / ٨٥ - ٨٦، أمالي ابن الشجري ١ / ٣٢٦، شرح العافية ١ / ٩٢، الخزائن ١ / ٣٦٦ .

(٤) ديوان امرئ القيس ٣٠، الكتاب ١ / ٨٦، أمالي ابن الشجري ١ / ٣٢٦، شرح ابن عقيل ١ / ٢١٩ الخزائن: ١ / ٣٧٢ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢ / ٥٣ الخصائص ٣ / ٢٠٦ لسان العرب روض، الدر المصون ٤ / ٢٩٧ التأويل النحوي ٤٧٩

٢ - القاعدة في نموذج التاصيل النحوي :

استرشد النحاة هذه الشواهد لتعزيز هامش نحوي، منسول من قاعدة رئيسة مؤداها : إذا وقع الخبر جملة فلا بدله من رابط، يربط الجملة الخبر بالابتداء، هذه هي القاعدة الكلية الماثلة في كلامهم ، والمستطرة في مصنفاتهم^(١). أشارت أنظارهم النحوية ، إلى أن الخبر قد يقع مفرداً ، أي ليس جملة ، وقد يقع جملة فعلية أو اسمية ، وقدير الخبر شبة جملة مؤتلفة من جار ومجرور، أو ظرف على نحو قولهم : زيدٌ حاضرٌ، وزيدٌ أبوه قائمٌ، وزيدٌ قام أبوه، وزيدٌ في الدار ، وزيدٌ أمام المسجد. فإذا كانت جملة الخبر هي المبتدأ في المعنى فلا لزوم لرابط بينهما ، وإن لم تكن إياه فلا بد من ضمير ظاهر أو مقدر يربطهما؛ لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام، فلا بد من رابطة، وتلك الرابطة هي الضمير^(٢).

وأشاروا إلى أقسام الرابطة، فجعلوا منها الضمير ، أو المشار إليه كقوله تعالى : " ولياس التقوى ذاك خير"^(٣)، أو متضمن للمبتدأ ، ومنه قولهم : زيدٌ نعم الرجل ، أو أن يكون المبتدأ معاداً ، نحو قوله تعالى " الحاقة ما الحاقة"^(٤). أو أن تكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، كقولك " نطقني الله حسي، وقوله تعالى: قل هو الله أحد"^(٥). على أظهر الوجهين^(٦). فلم تحتج هنا إلى رابط، استغني عن الرابط ؛ لأن قولك " الله حسي هو معنى نطقي"^(٧).

تفويض المظان في تجلية شروط وقوع الجملة خيراً لمبتدأ، أو لناسخ منها : أن تشتعل على رابط، نحو ما فصلنا قبل قليل ، وألا تكون الجملة ندائية، وألا تقع مصدرة بلكن أو بيل أو حتى،

(١) الكتاب ٨٥/١ .

(٢) البحر المحيط ٣٥/٥ ، إملأ ما من به الرحمن للعسكري ١٤/٢ ، الانصاف في مسائل الخلاف ٦٧/١ ، شرح

الكافية ٩١/١ ، أوضح المسالك ١٣٩/١ .

(٣) الأعراف ٢٦ .

(٤) الحاقة ١ .

(٥) الإخلاص ١ .

(٦) شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم ص ١٠٨ ، وينظر المقتصد في شرح الإيضاح للجرحاني ٢٧٣/١ ، وشرح عمدة

الحافظ الأبن مالك ٧٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٠٤/١ ، والنحر المصفي د. محمد عبد ٢١٣ .

(٧) البحر المحيط ٣٥/٥ ، الانصاف ٦٧/١ / إملأ ما من به الرحمن ١٤ / ٢ شرح العافية ٩١/١ ، المع ٩٦/١ ، إعراب

الجملة فخران قيادة ١٤٥ ، المبتدأ والخبر في القرآن ص ٢٦٥ .

وزاد ثعلب ، ألا تكون قسمية ، وزاد ابن الأنباري ألا تكون إنشائية (١) .

ويذهب الرضي أن الخبر في الأصل هو الجملة وليس المفرد؛ لأن الإخبار بالجملة أكثر ، وليس الأصل هو الأفراد في الخبر (٢) . وهذه مداخل تجترنا إلى مسألة الأصالة والفرعية في الكلم العربي ، وهي مسألة ظنية وهمية ؛ من قبل أنه لا يعرف هل الأصل في الكلام الأفراد أم الجملة ، هل هو في المفرد أم الجمع ، هل هو المذكر أم المؤنث ، هل هو الفعل أم المصدر وهلم جرأ ، مع هذه الثنائيات الافتراضية التي توطن إشكالية نظرية ذهنية .

فالقاعدة الرئيسية المحصلة من كلام النجاة: إذا وقع الخبر جملة فلا بد له من رابط يربطها بالمبتدأ؛ لأن جملة الخبر جملة مستقلة أجنبية عن المبتدأ ، فيلزم رابط ينسجها والمبتدأ في قرن واحد ، ويضمهما لفق منسجم .

وليست القاعدة النحوية افتراضات أو قياسات نظرية ، بل هي الواقع اللغوي تتوفر على مفرداته وتفصيله ، وتستنبط الأنظمة والقواعد التي تحكم النظام برمته في المستوى الصوتي والصرفي والتركيب الدلالي والبياني ، فالقواعد سلاله اللغة : واللغة لا يحكمها منطق ، ولا يضبطها قانون افتراضي ما كثر ما تجفل اللغة من المنطق وتتأبى عليه . القاعدة : وصف أمين فطن لكل تضاريس اللغة ، المسموعة من افواه متكلميها والشواهد التي بين أيدينا ما حكمها ؟

ذهب النحاة إلى قوله في الشاهد الأول : كُله لم أصنع .

جملة لم أصنع : واقعة خبراً عن المبتدأ كله ، وليست هي المبتدأ في معناه ، ولا تشتمل على رابط ، وكان هذا تجاوزاً وشذوذاً على القاعدة ، على وفق رواية الرفع . ومثله في الشاهد الثاني : كلهن قتلن عمداً ، وفي الشاهد الثالث .

فتوبُ نسيته . وثوبُ أجره .

فجملة نسيته هي في موضع الخبر ، ولا رابط فيها ، والتقدير :

فتوب نسيته .

وثوبُ أجره .

ففي هذه الشواهد طراً ، حذف العائد ، من غير مسوغ ، فتولدت لدينا قاعدة استثنائية هامشية على خلفية القاعدة الرئيسية ، فبدأت الجدلية والتنافي والتعدد والهامشية .

(١) المرتجل الأبن الخشاب: ٣٤٣ ، الانصاف ١/ ٦٧ ، شرح الكافية ١/ ٩١ ، إعراب الجملة ١٤٦ .

(٢) شرح الكافية ١/ ٩١ .

ولما انكشف لهم عوار هذه الأبيات انتجعوا التأويل والتقدير ، والتمسو الأعدار أما سيويه فانجع الضرورة الشعرية، وهي مظنة وأهية فقال: يجوز حذف الضمير الرابط من جملة الخبر، وذلك في الشعر، ولكنه ضعيف في الكلام، فوسم الشاهد الأول قائلاً: فهذا ضعيف، وهو بمنزلة في غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك إظهار الهاء (١).

وحجة سيويه في الضرورة الشعرية ضعيفة لا تقنع، إذ كان للشاعر منلوحة عن هذه الضرورة، والشاعر المتقن للغة، الذي ينسل الشعر تدفقاً واسترسالاً بإملاء المشاعر العفوية لا يقع في ضرورة. فاعلمه قال: كَلَّه لم أصنع بنصب كل على أنه مفعول به مقدم. ولكن سيويه يتخرج من رد السماع إصلاحه، مع أن في ذلك إزباء للغة ولقواعدها.

وقال الأعمى: استشهد به سيويه على رفع كل مع حذف الضمير من الفعل وجعله مثل: زيدٌ ضربت، ولو نصب وقال: كَلَّه لم أصنع، وكلهن قتلت لأجراه على ما ينبغي ولم يحتج إلى الرفع حذف الضمير (٢).

وأوطأ النحاة في أعقاب سيويه، على قرو واحد، قال الفراء: حذف عائد المتبداً من جملة الخبر وهذا قياسياً في قوله: كلهن قتلت عمداً (٣).

وتظل قضية حذف عائد المتبداً دون مسوغ قضية متراسلة، ويكثر التنازع حولها بين ذاب محام يجوز، ودافع ناقض مانع، وتشكائر الملاسنات والتحاذبات المملة فتسود صحائف لا تقدم ولا تؤخر، أن لهم مندوحة عن كل هذه المهائرات (٤).

أما بيت امرئ القيس ففيه قضايا جملة.

إذا ذهبنا إلى رواية الرفع، وقعنا في محذور الابتداء بالنكرة من غير مسوغ ولكنهم التمسوا له مسوغاً؛ إذ قصد بقوله: فتوبُ نسيت التنويع فساغ إذ ذاك الابتداء بالنكرة (٥).

ولفطن الأعمى إلى أن نسيت، وأجر، من نعت الثوبين فيمتنع أن يعمل فيه؛ لأن الفت لا يعمل

(١) الكتاب ٨٥/١ - ٨٦.

(٢) الخزانة ١/٣٦٦.

(٣) المصدر نفسه ١/٣٦٧.

(٤) المصدر نفسه ١/٣٥٩.

(٥) مغني اللبيب لابن هشام ٢/٥٢٥، وشرح ابن عقيل ١/٢١٩.

في المنعوت، فيكون التقدير: فتوباً ثوب نسيب وثوب مجرور (١). وهذا يبدى والأخر يعيد، وهذا يضح روية والأخر يوقعه في فند داحض، وهذا هجرهم أبدأ، في الجملة، مما أفرز حزماً نحوية، وأسفاراً تكاد تكون مجوراً متلاطمة، والبويل لمن يفرض. فأورد ابن هشام الأنتظار ودفعها (٢). وإذا مخضت هذه الأوجه جميعاً خرجت بانطباع موداه، أن النحاة يؤثرن المناكفات والتجاذبات، وتوجيه الأعراب الجملة، انطلاقاً من رغبة جامعة في التناغم والابتهاء والاستكبار والتنبيل، على توجيه مطاعن أو تنقص للرواية التي يحلوها مكاناً علياً ويأنفون من التفحيش أو التشنيع على اللغة، إذ هي محل قداسة وإجلال والمس بالرواية، في رؤاهم، يشبه أن يكون مساً لمداسة اللغة.

Center of Thesis
Library of Jordan
Reserve
All Right Reserved
- تحرير الشواهد :

محاولة تعقب هذه الشواهد من لدن سيويه إلى عصور متأخرة، تكشف لنا عن روايتين متنافيتين، لا تقوى على رد احدهما برسيلتها إلا بالتقوي ببعض المرجحات الروائية الداعمة، ولنا نعلم إلى استنفار القياس بل نرغب في هجوعه وإحماده مع أنه كان هادراً في أنظار النحاة إذا ناطفة بمخالف المنطق، وتجعل من الأقسام النظرية، والجدولة التصنيفية اللغة نصوص معيشة تستقرى تستنبط منها قواعد كلية تصف سلوكها ونظمها.

لا بد من موج آخر وهو تسليط الأضواء على الروايات المقيمة، والنصوص المستبعدة المغمورة.

١ - الشاهد الأول: يورد سيويه الروايتين متساويتين دون ترجيح احدهما وظاهر كلامه أن الضرورة الشعرية ليست مخرجاً مقبلاً، ولعله كان يجمع بتفضيل رواية النصب، ولكن تجلته، استحياؤه، وقد كان كذلك، منعا أن يطعن في الرواية، او يصف أحداً أو اللغة بمثلية، مع أن صلحة العلم والحق فوق الاعتبار الشخصي فلا تثريب من كشف الحقائق، وان مست كبرياء بعض الناس، فأثر السكوت على ظاهر الرواية (٣). وأبن جني يدفع رواية الرفع، ويؤثر رواية النصب، إلا يؤثر الرفع، على ضعفه يقول:

يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضاً، فإن العرب تفعل ذلك تأنيساً لك بإجازة الوجه لأضعف، لتصح به طريقك ويرحب خناقك، إذا لم تجد وجهاً غيره فتقول: إذا أجازوا نحو هذا

(١) الخزانة / ١ / ٣٧٢.

(٢) المغني / ٣ / ٥٢٥، ٧٠٤، ٢٢٠ / ١.

(٣) الكتاب / ١ / ٨٥.

ومنه بد، وعنه مندوحة، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدأ، ولا عنه معدلاً، ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها؛ ليعدوها لوقت الحاجة إليها فمن ذلك قوله:

قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ دنياً كله لم أصنع

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع، ولو نصب لحفظ الوزن وحمى جانب الإعراب من الكضعف^(١). وابن حني يرى الرفع جانباً ضعيفاً وعنه مندوحة ومعدلاً ولكنه يزينه استبقاء على ظاهر الرواية مع أنه من أهل القياس المشهورين.

ومن أورد الروايتين دون ترجيح تقي الدين السبكي وقال: رواية النصب تساوي رواية الرفع^(٢)، وإلى مثل هذا ذهب الرضي^(٣). ولما قيل روى النصب وحجة.

قال ابن ولاد: سيويه رواه بالنصب وقال: إن النصب أكثر وأعرف^(٤)، والمبرد أنكر رواية الرفع، ولم يشر إليها ألبتة^(٥).

والجرمي ذكر رواية النصب حسب، ولم يذكر رواية الرفع، ومنع الرفع في النظم والنثر^(٦). القزاز القيرواني يقول: كذا ينشده أكثر الناس منصوباً^(٧). ولكنه يتحرج باتهام سيويه بالتعاضه الافتتاح أو الغفلة، وهذا الغاية في التأدب يقول: ونحن لاندفع ما رواه سيويه على ثقته وعلمه قوله: سمعناه من العرب مرفوعاً^(٨).

لعل عبارة سيويه: سمعنا من العرب مرفوعاً، مؤشر على أنه مستوى لهجي، يصنف في هذه الحانة، وكان التوجه العام الغلاب ينشده بالنصب ومع استفاضة رواية النصب ووجاهتها فقد حجر

(١) الخصائص ٦٠/٣ - ٦١

(٢) الخزانة ٣٦٠/١

(٣) شرح الكافية ١٦٤/١

(٤) الخزانة ٣٦٠/١

(٥) المصدر نفسه ٣٦٠/١

(٦) المصدر نفسه ٣٦٠/١

(٧) ضرائر الشعر للقرزاز القيرواني ٩١

(٨) المصدر نفسه ص ٩١

التحاة واسعاً وظلوا مستمسكين برواية الرفع؛ لأن فيها ميداناً خصباً للتجاذب والأراء والمدافعات، أولاً من قبل أنهم تورطوا باستقصاء ناقص، أو تشبثوا بلهجات قبلية في منأى عن الفصحى قوام التنظير والتعميد، وظل الحجاج المنطقي وانتجاع المباحكات يقتلنا والماء فوق ظهورنا معمول، فما بالننا نتجع الجذب واليباب، ونحوز الخصب والنماء لم لانوصل لرواية النصب فنريح كاستريح وهي قوية فاشية، فلا تثير علينا في السماع أو القياس.

٢ - أما الشاهد الثاني فظل سيبويه فيه يراوح بين التردد والخوار، والتثبت الحاسم بين رواية الرفع، ورواية السماع وهذه عبارته: ولو نصب وقال: كله لم أصنع وكلهن قتلت، لأجراه على ما ينبغي، ولم يحتج إلى الرفع مع حذف الضمير، والوجه الأكثر الأعراف النصب، والرفع ضعيف (١).
يس في هذه النبرة العالية للمسألة، كافياً للإهطاع إلى دواعي الرواية الموحدة.

والشاهد الثاني يتم فذ لا يعرف ما قبله ولا ما بعده ولا قائله (٢). مما يزهده المرء في تقصي إلبساته، واجتلاء روايته، ويجعل الجهود في هذا الصدد متقاصرة.
وما لنا نذهب بعيداً، والإجماع منعقد برواية النصب.

٣ - أما الشاهد الثالث، فهو معلوم لامرء القيس، وينشد في غير باب، ينشدونه في الجملة الواقعة خبراً، ويستشهدون به في حذف العائد، ويستعينون به في تسويغ الابتداء بالنكرة، التي يقصد التنويع.

وفضلاً عن إنشاده من وجهين لدى المتقدمين والمتأخرين، بروايتين متوازيتين، يصعب التفضيل أو التجميع لدى عالم بصيغة جبهة لا مواربة فيها، إلا أننا نجد ابن الأبناري في شرح المفضليات يقول:
وأنشد هذا البيت وروي:

فتوباً نسيتُ وتوباً أجزتُ.

وعليه فهو مفعول لما بعده (٣).

والقاسم به بشار الأبناري والد أبي بكر محمد بن القاسم، متقدم في الرواية، ومتوجه وقمين بشيوع هذه الرواية في زمنه ينم على أصالتها، واستفاضتها منذ عهد مبكر، وما أهون أن

(١) الكتاب ٨٥/١ - ٨٦.

(٢) الخزانة ١/ ٣٧٩.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٣٧٤.

تغير الحركة الاعرابية في زمن كانت الكلمات غير منقوطة، فترسم ألواناً من الفوضى عاناها القراء الدارسون ، في وقت لم تكن الحركات قد أخذت طريقها إلى الكلم ، فأفضت بظلال من الموحس والفوضى الاعرابية ولعل في رواية الديوان مستأنساً قوياً لنا .

وقد أنشد البيت في الديوان على هذا النحو :

فأقبلت زحفاً على الركبتين
فثوباً نسيتُ وثوباً أجزاً (١).

وفي الديوان القول الفصل. فلعل هذه الرواية حيت وراحت في الاستعمال بالنصب أو بالرفع . استقرت بأخرة على الرفع أو النصب .

ويتبدى لنا أن رواية النصب هي الأفضى وتستقطب حلة من العلماء والرواة . ونحن شديد التمار لرواية النصب للأسباب التي طالما تكلمنا عليها في صحة القاعدة واطرادها .

٤ - صورة القاعدة بعد تحرير الشواهد :

رأينا من أمر رواية الأبيات ، تدافعاً وتناكراً بين الرواية بالرفع في مواضع الاستشهاد ، والرواية بالنصب ، ورأينا ما يدخل على رواية الرفع من اعتراضات والبرم منها ، فوسمها بالضعف حيناً ، بالضرورة حيناً ، وبأنها متحكمه متعسفة وهذا إبراه جلي على ضعف سندها . لذا يرد صوت دعوة برواية النصب قوياً مقنعاً سائغاً يطرح نفسه بشدة .

ولا ريب أن رواية النصب، تطرح على المعنى ظلالاً قوية بتقديم المفعول به على معموله لتعين أهمية وفضل الاعتناء المقدم، وتلك فضيلة لا تتأتى بنسق الترتب في رواية الرفع في منظومة الابتداء والخير، التي لا تشد السامع " فالكلمات تقتفي في نظمها أثار المعاني ، وترتيبها على حس ترتيب المعاني في النفس " (٢) . والترتيب عنصر من عناصر الاعجاز والفصاحة : فهو باب كثر الفوائد ، المحاسن، واسع التصرف ، بعيد الغاية لا يزال يفترلك عن بديعة ، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا ترى شعراً يروك مسمعه، ويلطف لديك موقعة، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان (٣).

كان سيويه قدنبه على أهمية التقديم في بلاغة الكلام لأفهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم،

(١) ديوان امرئ القيس ١٥٩ .

(٢) دلائل الاعجاز : عبد القاهر الجرجاني تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة ١٩٧٨م ص ٤٠ .

(٣) المصدر نفسه ص ٨٣ .

وهم بيانه أعنى ، وإن كان جميعاً يهمانهم ويعنيانهم (١) . ويرى ابراهيم أنيس أن التقديم لا يعدو أن يكون مراعاة لموسيقى الفاصلة القرآنية (٢) . وهو قول متعسف متهافت أمثلته جزئية متحكمة ، تنقصه الأمثلة الوفيرة . والتقديم والتأخير من أبرز الوسائل الاجرائية للتصرف في المعاني، وتقاليلها (٣) .

وعد الترتيب من أسرار قوة العربية ، ومن أمثل سنن العرب في كلامهم . وهو مؤشر على قدرة العربية ومرونتها وشجاعتها (٤) .

فضلاً أن رواية النصب أفشى بين الناس ، وأفشى في الرواية . وتصير بنائية النصوص على هذا المعنى :

١ - الشاهد الأول :

كله لم أصنع . والأصل : لم أصنع كله ، قدم المفعول به لتوجيه العناية النفسية به ، إذ يتعلق بقضية العمل في وجدان المتكلم ، فمجها لسانه على وفق ترتيبها في جنانه .

٢ - الشاهد الثاني :

كلهن قتلت عمداً .

والأصل قتلت كلهن عمداً . ثم نقل الركن الاسمي إلى موقع الابتداء للغرض نفسه المتقدم .

٣ - الشاهد الثالث :

نسيتُ ثوباً .

وأجرُ ثوباً .

ثم نقل المفعول إلى موقع الابتداء؛ ليرتبه على وفق ترتيبه في ذهنه فصارت بنائيته : فتوباً نسيتُ ، وثوباً أجر .

الكتاب ١ / ٣٤ وينظر الخصائص ٢ / ٣٨٢ الكشاف ١ / ٦٢ القرطبي ١ / ١٤٥ .

من أسرار اللغة : ابراهيم أنيس ٣٣٣ .

في نحو العربي وتراكيبها د . خليل عمار ٨٨ الألسنة ميشال زكريا ٧٩ ، ونظرية النحو العربي د . نهاد الموسى ص

٨٤ .

الخصائص ٢ / ٣٨٢ ، الصاحبي لابن فارس ٢٤٦ ، وفقه اللغة للثعالبي ٣٢٢ . المبتدأ والخبر في القرآن الكريم د . عبد

الفتاح الحموز ، دار عمار ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ م ، ص ٣٢١ لغة القرآن الكريم . عبد الجليل عبد الرحيم ، الطبعة

الأولى ١٤٠١ هـ ، ص ٨ - ٩ ، خصائص القرآن الكريم د . فهد الرومي ص ٩٥ .

فأكسب التراكيب بنائية جديدة ، أصنفت عليها معاني ماثلة في ذهن المتكلم تجسد إحساسه ،
وتعين الرسالة اللغوية التي ينوي نقلها وإبلاغها إلى العالم الخارجي .
وتصير القاعدة عقب هذا كله متوحدة مطردة لامصادرة عليها، ولا جدلية ولا شذوذ . إذا وقع
الخير جملة فلا بدله من رابط .

٥- الجدلية في باب الحذف:

٣- الجدلية في حذف الجار وبقاء عمله:

١- الشواهد:

أ- قول الفرزدق:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت: كليب، بالأكف الأصابع. (١)

ب- الحديث النبوي الشريف: صلاة الرجل في جماعة مضعف على صلته في بيته وسوقه،

خمسة وعشرين ضعفاً أي: بخمسة وعشرين (٢)

ج- ما حكاه أبو العباس المبرد عن رؤبة أنه قيل له: كيف أصبحت؟ قال: خير، عافاك الله

أي بخير. (٣)

د- شواهد أخرى. (٤)

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل:

بعد مسألة الحذف والتقدير في النحو العربي من المسائل التي افرزتها قضية العمل والعامل، وتتقوم عليها النظرية النحوية برمتها، وتشكل الاطار التفسيري للحركات الاعرابية التي استقطبت النحاة اشغلتهم في البحث الدائم عن تسوية الحركة الاعرابية وتفسيرها، فاستفرغوا جهوداً مهكرة صرفتهم عن درس قضايا أنفع للغة والنحو، وحصل نظريتهم: لا بد لكل معمول من عامل، تتدافع العوامل النحوية وتعليلاهم في مصنفاتهم كأنها سيل، وفي وكدهم أن تستقر هذه الامور الى أوجه منضبطة مطردة، فتناهى حصرهم للعوامل الى ما ينوف على المئة من العوامل اللفظية المعنوية، والضعيفة والقوية، فتقاضاهم ذلك ضروبا من التأويل والتقدير للعوامل، وتطلب لاستقصاء الدائم الدائب، فأقاموا صرحاً مرمداً ثابت الأصول، متشابك الفروع، من انظار العوامل

(١) ديوان الفرزدق، دار صادر، ٤٢٠/١، نقائص حرير والفرزدق، ٧٠، المفصل ٣٤٧، أمالي ابن الشجري ٣٢٨/، شرح المفصل ١٠٢/٩، معني اللبيب ٢٣/١، ٧١٦/٢، شرح ابن عقيل ٣٩/٢، المعجم ٣٦/٢، ٨١، شرح شواهد المعني ١٢/١، الخزانة ١٨٣/١، اعراب الجمل دز فجر الدين قباوة ٣١.

(٢) صحيح البخاري ١٦٦/١، رياض الصالحين ٦٢٦، المعجم ٣٦/٢.

(٣) الخصائص ٥٨٠/٢، المفصل ٣٤٦، شرح المفصل ٥٣/٨، المقرب ١٩٦/١، المعجم ٣٧/٢.

(٤) ارتشاف الضرب ٤٧٢/٢، التأويل النحوي ٧٢٤.

والمعاملات . والعوامل قد تعمل وهي مذكورة ، وقد تعمل وهي مقدره محذوفة ، فافضى ذلك الى التهافت والتحكم واستخدام المنطق ، أكثر من استخدام الواقع اللغوي ، الذي قد يتأبى ويجفل من المنطق اللغوي في كثير من الاحيان . (١)

وبني على نظرية العامل ، ان العامل قد يبقى عمله وهو محذوف لقوته ، وعدوا الحذف في القزبية بابا دقيق المسلك لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه السحر ، فانك ترى ترك الذكر أفصح الذكر ، فالصمت عن الإفادة أزيد للإفادة . (٢)

وجعلوا للحذف قيودا توطره منها : الدليل ، وهو نوعان أحدهما صناعي ، ويختص بمعرفته المحويون ، والثاني غير صناعي ، وينقسم الى حالي ومقالي ومن شروطه أن يؤدي وظيفة معنوية ، مستنطرة في مصنفاتهم . (٣)

وفصلوا بين تفاريق الحذف ومصطلحاته فجعلوا منه : الحذف والامتار والاضمار (٤)

ومن مواقع الحذف حذف الحرف الجار

وجعلوا حذف الجار قياسيا وسماعيا

وأفاضوا في تشقيق مواضع الحذف القياسية وتجليتها ، منها ، حذفه قبل أن المصدرية أو أن ، : رغبت أن أجمع ، وعجبت أنك متنسك . وفي القسم نحو ، الله لا أزورك ، وقبل كي ، وقبل المفعول لأجله ، أو أن يكون المجرور مقرونا بهمزة استفهام بعد كلام تضمن مثل الحرف المحذوف ، قولك : أزيد بن عمرو ، جوابا لمن قال : اهتديت بزيد . أو أن يكون المجرور مسبوqa بهلا ، بعد كلام اشتمل على مثل الحرف المحذوف نحو : هلا رجل يعتمد عليه ، بعد من قال : تمسك بخالد . أو أن يكون المجرور مسبوqa بان في الكلام السابق عليه بمثل الحرف المحذوف نحو : تمسك بهنهما خلقا ، إن علي وإن عمرو . أو في جواب من قال : بمن اهتديت ؟ أو في مسألة

(١) المدارس النحوية ، شرقي ضيف ٦٣ ، تجديد النحو ، شرقي ضيف ٢٣ ، دفاع عن النحو العربي د. نعمة رحيم لغزوي ص ٥٣ ، نحو التيسير ٣٩ ، تجديد النحو العربي د. عفيف دمشقية ١٩٨١ م ص ١٥٧ .

(٢) دلائل الاعجاز ١١٣

(٣) الخصائص ٣٧٠/٢ ، شرح المفصل ٦٣/٣ ، ومعني اللبيب ٦٠٥/٢ ، الاصوات اللغوية د. ابراهيم أنيس ١٧٠ ،

ماهج البحث في اللغة ، تمام حسان ١٦

(٤) فقه اللغة للنعالي ٣٤٠ ، شرح شذور الذهب ١٦٥ ، شرح التصريح ٢١٧/١ ، الجمع ١٦٠/١ .

All Rights Reserved & Library of University of Jordan Center of Theis Deposit

العطف على التوهم (١).

وقد قمنا هذه المواضع اللاحقة من مصنفاتهم التي أنفقوا فيها جهودا طائلة .
واختلفوا في جواز حذف حرف الجر ، وإبقاء عمله .

وللمانعين مواقفهم وحججهم ، وهي في الجملة منطقية ، وليست لغوية من واقع النصوص .
ينهب الزمخشري إلى أنه لا يصح حذف الجار وإبقاء عمله إلا في حالتين : هما الضرورة
الشعرية ، أو في نادر الكلام ، وهما مما لا يقاس عليهما (٢) . وتابعه على ذلك ابن عصفور في
المقرب ، (٣) خلافا للأخفش الصغير ، الذي يجيز حذف الجار وإبقاء عمله ، ويصحح القياس عليه
إذا أمن اللبس (٤) .

واستمسك الذين منعوا زيادة حرف الجر أو حذفه والقياس عليه ، أن الحروف إنما دخلت
الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضا واختصار المختصر
أجحف به ، وهو منذهب أبي علي وتلميذه ابن جني ، وابن السراج شيخ أبي علي الفارسي (٥) .
والعجيب أن ابن جني يسود صحائف جملة شواهد لحذف الحروف العاطفة أو الجارة ثم يرفع
مفهومه عقب كل حالة قائلا : لا يسوغه القياس لما فيه من الانتهاك والاجحاف ، فهو نقض
لاختصار والايجاز ، "هذا هو القياس : ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها ، ومع ذلك فقد حذفت
جارة ، وزيادت أخرى (٦) .

وابن جني يصور موقفين متدافعين ، الأول يجسد موقف النظر والتقعيد ، وهو تقارير منطقية
طرية أفرزها النحاة ، دون أن يقرنوها بحيثيات الواقع اللغوي ، والبعد الثاني هو مستوى الواقع

(١) الكتاب ١/١٦٠ ، ١١٥ ، ٢٦٩ ، ٣/١٢٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، المقضب ٢/٣٤٧ الأصول لابن السراج ١/٤٣٢ ،
شكل اعراب القرآن مكي بن أبي طالب ١/٣٧٥ ، شرح المفصل ٨/٤٩ ، شرح ابن عقيل ٢/٣٦ ، ٤١ ، شرح
مذوق الذهب ٢٢٠ ، أروض المسالك ٢/١٦٦ ، شرح التصريح ١/٢١٢ ، الجمع ٢/٨١

(٢) الفصل ٢٤٦

(٣) المقرب ١/١٩٦

(٤) الجمع ٢/٨١ وينظر شرح المفصل ٩/١٠٢

(٥) الخصائص ٢/٢٧٣

(٦) المصدر نفسه ٢/٢٧٩ - ٢٨٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis

اللغوي الاجرائي الحي المعيش ، وبين البعدين هوة سحيقة ، وعمل ابن جني على التجسير بينهما . فالواقع اللغوي ينضح بحذف الجار وابقاء عمله ولكن في مواقع معلومة ، بيد أن مستوى النظر والقياس لا يميزه ، وبينهما برزخ لا يغيان .

والشواهد التي استأنفنا بها المسألة لا تنسجم ومستوى النظر القياسي وهو أن يتوافر في السياق ، ويشير على المحذوف ويدل عليه ، ويفهم ذلك بما يكتنف الموقف مقدمات كلامية في السياق ، لا يغيب على السامع الحرف المحذوف ، على نحو ما أحوأ اليه قبلا في حال من سأل : بمن استعنت ، يزيد أم محمد ؟ فيصح أن تقول زيد ، وتكلل للسامع فهم المحذوف ، اتكأ على الكلام السياقي المتقدم . والشواهد السابقة ليس فيها دليل سياقي يشير على حرف الجر المحذوف فاعتدوها من الحذف السماعي قرين القياسي ، فهو سماعي يحفظ ولا يقاس عليه ، ولذا فهذه الحذوفات هي من باب الشذوذ أو الضرورة ، والقياس يقتضي نصب المجرور بعد حذف الجار ، على نحو قول الشاعر :

إذا ما الخبز تأدمه بلحمٍ فذاك أمانة الله الثريد

وهذا اللون من الحذف ، أي حذف الجار وابقاء عمله نحو قولنا : الله لأفعلن ليس يجيد في القياس ولا معروفا في اللغة ، ولا جائزا عند كثير من النحويين ، وإنما ذكره المبرد ، لأنه شيء قد لا يصح عنده ، لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض (١) ، وقدرة النحاة حرف الجر في الشواهد السالفة على هذا النحو :

أشارت : كليب . الأصل : أشارت الى كليب . ثم حذف الركن الحرفي على هذه الرواية فصارت : كليب

وتأويل الحديث الشريف :

بخمسة وعشرين درجة

ثم حذف الجار وأبقى عمله ، فصارت الجملة :

خمسة وعشرين درجة .

وقول رؤبة : خير عافاك الله . الأصل : بخير ، ثم حذف الركن الحرفي من الكلام فصارت : خير

وهذا اللون من الحذف ، يجمع عليه جمهور النحاة أنه سماعي ، لا يميزه القياس واعتدوه في جملة الشذوذ ، أو الضرورة الشعرية ، أو النادر ، على نحو ما أسلفنا .

وإذا وصلت القاعدة ، في هذا الصدد ، إلى هذا الحد من الفوضى والتمسيب ، في غياب القيود والضوابط ، وذلك فإجازة القياس على هذه الشواهد ، في حذف الجار وإبقاء عمله ، حيث صحت فينا مقولتهم : كل شيء في العربية جائز ، وصار النحو وقواعده خرافة ، وانظاره هشة وهمية ، متفلتة متمسكية .

وقبل أن نتسرع في استباق الاموال ، والتخبط باستصدار الأحكام ، فلنحتكم الى السماع

هل يمكن شكك الامور وضبطها على نحو أفضل مما كان ؟

٣- تحرير الشواهد:

١- بيت الفرزدق :

أ- رواية النصب : ونعني نصب كلمة (كليب) وينشد البيت :

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشرت كليباً بالأكف الأصابع

وهي تجعل كليباً مفعولاً للفعل أشرت ، أي رفعت ، بدل أشارت يريد : أشرت الأصابع كليباً ، بأنها شر الناس ، يقال : لا تشر فلاناً ولا تشنعه ، يعني لا تشر اليه بشر ولا تذكره بأمر كليباً . (١)

وهذا عندنا من اقرب الوجوه وأسلمها وفيه رداء لنا لمنافاة التشعب وإطالة التأويل وما أهون صحيف (أشرت) الى أشارت .

وفي الخزانة رداء آخر في هذه الرواية يعززها إذ يقول : وقد رأيت في ديوانه وفي المناقضات منصوباً . (٢)

ورجعنا الى الديوان فوجدنا الرواية بالرفع على هذا النحو :

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليباً بالأكف الأصابع (٣)

ولعل صاحب الخزانة - رحمه الله - رآه في رواية أخرى من الديوان ، منصوباً ووقع له منصوباً ، إذ رآه ، في النقائض .

ورجعنا الى النقائض فوجدنا الرواية .

(١) شرح شواهد المغني للسيوطي ١٢/١

(٢) الخزانة ١١٣/٩

(٣) ديوان الفرزدق ٤٢٠/١ .

ب- رواية رفع (كليب):

وأشار إلى هذه الرواية أبو علي الفارسي في التذكرة القصرية ، ويذكر البغدادي أنه رآه في شرح المناقضات بالرفع ، وقال شارحها : أراد أشارت الأصابع : هذه كليب . (١) ونسبت رواية الرفع الى ابن حبيب ، والتقدير : هذه كليب . (٢) وهذه رواية أخرى ولكننا نخالف عن تقديرهم ، نقول : التقدير : كليب أشر الناس ، إذ يتسق والمعنى الظاهر في البيت : فتصير : إذا قيل أي الناس قبيلة ؟ أشارت الأصابع بالأكف : كليب شر الناس وليس في ذلك خلاف كبير ، إذ معنى أشارت هنا ذكرت ، أو نحوه .

ونحن أميل إلى رواية النصب مع تغيير الفعل ، مع أن فيها اغراباً وإعتاتاً بيد أن التأويل والتقدير فيها قليلاً ، ففيها دقة وقصد إلى الاعتدال . وفيها درء للمنافاة والتشعب . فتظل القاعدة سليمة : يحذف حرف الجر ويقتى عمله إلا بدليل . ونحن أميل إلى ترجيح الروايات الأدبية على الروايات النحوية ، إذ ليس مبيتاً في نياتهم إقامة حدود أو أنظار ، فهم حراس على دقة الرواية وعدم العبث بها ، لذا يصح الركون إلى مصنفاتهم أكثر من النحاة ، الذين قد تحدثهم أنفسهم بالتلاعب بالنصوص ، غراض ومرام في نفوسهم ، على نحو ما انكشف لنا في رواية بيت الفرزدق ، فصورته في مصنفات النحاة مفارقة صورته في التأليف الأدبية ، فلم تشر المصادر الأدبية أثبتة إلى رواية الجر ، التي شتمسك بها النحاة ، وكانوا على قرو واحد ، فحجروا واسعاً ، لمآربهم الخاصة . فصورة العربية كثير من المواقف ، وفي مصنفات النحاة ، تفارق صورتها في المصنفات الأدبية .

٢- الحديث النبوي الشريف :

رواية الحديث في صحيح البخاري مشتهرة ، جاء فيه :

عن أبي هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته في بيته ، وفي سوقه خمسا وعشرين ضعفاً . (٤)

وهذه الرواية تعضد رواية النصب في بيت الفرزدق السابق ، ورواية النصب بجنابة لدى النحاة

قبل أن قياسهم ينص : إذا حذف الجار انتصب المجرور ، نحو دخلت الدار والتقدير: دخلت في

(١)

(٢) الخزانة ١١٣/٩

(٣) شرح شواهد المغني ١٢/١

(٤) صحيح البخاري ١٦٦٩١ ، ورياض الصالحين للنووي ٦٢٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan Center of Thesis

الدار والخلافات في قراءة الحديث مشتهرة ؛ من قبل أن جل الأحاديث رويت بالمعنى ، على رغم من رد بعض الدارسين ذلك ، بيد أن من يتصفح أحد الصحاح أو السنن تلجمه الحجة ، من قبل اختلاف الروايات وتبعدها . مما زهد النحاة فيه فأمسكوا عن الاستشهاد بنصروه .

٣- أما عبارة رؤبة في قوله : خير ، عافاك الله .

فالعبرة المزعومة مضطربة في سندها من حيث غياب السند الدقيق أن رؤبة قالها . أو لرجل من العرب ، ولعلها اقيمت على طريقة اختلاس الباء ، فأحس السامع أنه حذفها توهمًا ، أو صحفها جماعًا ، وهو ما يسمى تصحيف السماع ، من قبل أن الباء لم تظهر جلية فوهم السامع انه حذفها . قالها على سبيل التندر والاحماض ، فتشبت بها الرواة ، وقدموها للنحاة على طبق اللغة الفاشية ، فتشاعل بها النحاة ، وأقاموا عليها قضية مطاولة ، فلو استأنفوا لربعوا على أنفسهم ، ولما ألتظوا بهذه الرواية التي تفتقر الى نظائر لها في اللغة التي تحدرت اليها في هذا الإرث المتنامي الضخم ، فما أصبنا متكلما يحذف الجار ، ابتداء ، ويقي عمله الا رؤبة .

٤- صورة القواعد بعد تحرير الشواهد:

لو أنشدنا الشاهد الشعري ، بالنصب أو الرفع ، على وفق الرواية المحررة ، ولو قرأنا الحديث للشبوي الشريف بالنصب أيضا ، على نحو ما أسعدتنا الرواية المجتباة ، واحتسبنا رؤبة اختلس الباء ، وقف وسكن ، اختلاسا رفيقا رشيقا ، أو لعله قالها متنفجا باجتراح لغة ، إذ هو ممن تهضم اللغة وولد فيها ، لو فعلنا ذلك كله ، وهو حق صراح ، لخلصنا القاعدة من هذه الأوجه ، ولذهب الزيد جفاء ، واستقر ما ينفع الناس ، ولأشبنا القاعدة بحصون التوحد والإطراد والاتساق ، وصار طريقها جميعا معجبا . ولاستوت متسقة في المعادلة الآتية :

من أساليب العرب ، وسنتهم في طرائق كلامهم حذف حرف الجر في مواقع معلومة يرشحها سياق أو المقام ، ويشي به الكلام المتقدم ، على نحو ما بلوناه في مصنفات النحاة ، وأثبتناه متنضاب في مواقع .

أما أن يحذف حرف الجر ، ابتداء ، ويقي عمله ، على نحو ما شاهدنا في روايات محرفة أو صحفة ، لم تثبت للتدقيق والتحصيص ، فذلك قبض ربح أو رقم على الماء ، إذ لا يصح ابتداء أن يقال : نظرت الماء ، على نية حذف الجار واستبقاء عمله . فتصير مسألة حذف الجار وإبقاء عمله ، الاحوال السماعية مسألة متها فته لا يصح التطرق إليها البتة .

وبذلك تنزاح هذه الجدلية من هذه القضية بتحقيق الرواية ، وتعقب النصوص ونخلها في حياذ متحرر لا اثر للعصبية فيه الا للحق ، ولا نرسل القول ارسالا وغفلا من ادلة والحجج المقنعة ، فيتحقق للقاعدة الاتساق والتوحد .

ولو استمررنا نشد ونقرأ هذه النصوص على وجه واحد مستنيم لظلت الجدلية متلبسة دائمة ، تنشذ النص على وجه فتوالد قواعد ، وتشعبات ، وفروع وتنشده على نحو آخر فتوالد قواعد أخرى . وتظل القضية متداخلة متراسلة لا تكاد تستقر ما لم تثبت على وجه لاحب متفق عليه .

والتصحيف والتحريف ، ومسح النساخ ، وتلعب الرواة والنحاة ، ظلت لعنات تلاحق اللغة من لدن بدأت يراعة تعانق طرسا ، ومنذ تبلبلت الألسنة برواية النصوص فلا تثريب على اللغة ولا معرة إن خالطتنا بقض هذه الهنات التي تنتظر من ينفض عنها غبار اللوثات الروائية والنسخية . وما رأيانه ليس الا امدداً من قطر ووشلاً من بحر . فهل يصلح العطار ما أفسد الدهر؟

٤- الجدلية في جذف نون الأفعال الخمسة دون ناصب أو جازم:

١- الشواهد :

١- الشاهد المجهول القائل ، بيت الرجز:

أبيت أسري وتبييتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي. (١)

٢- قال أيمن بن خزيم :

وإذ يغصبوا الناس أموالهم إذا ملكوها ولم يغصبوا. (٢)

٣- ما أنشده أبو علي الفارسي ، غير معزو :

والأرض أورثت بني آدم ما يفرسوها شجراً أياما. (٣)

٤- ما جاء في حديث خروجه مسلم في قتلى بدر ، حين قام ، عليه الصلاة والسلام فناداهم

... فسمع عمر قول النبي ، فقال : يا رسول الله ، كيف يسمعون وأنى يجيبوا وقد جيفوا. (٤)

وما روي عن أبي هريرة ، قال : قيل للنبي صلى الله عليه وسلم : ما يعدل الجهاد في سبيل

الله عز وجل ؟ قال : لا تستطيعوه . قال : فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا ، كل ذلك يقول : لا

(١) الخصائص ٣٨٨/١ - المختص ٢٢/٢ ، لسان العرب: ذلك ، الممع ٥١/١ ، الخزانة ٣٢٩/٨

(٢) الممع ٥١/١ ، الدرر اللوامع ٢٧/١ ، الضرائر للألوسي ١٢٦

(٣) الضرائر لابن عصفور ص ١٠

(٤) صحيح مسلم ١٦٣/٨ ، مسند أحمد ٤٧٢/١ ، ١٠٤/٣

تستطيعونه. (١)

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا ، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم ؟ أفشوا السلام بينكم . (٢)

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل :

استشهد النحاة بهذه الشواهد احتجاجا على أن الأفعال الخمسة المرفوعة ، قد تحذف نون المطارعة ، وهي علم الرفع ، من آخرها ، وهي غير مسبوقه بما ينصب أو يجزم . وذلك على نحو ما تقدم في الأفعال : وتبينت تدلكي ، ويفضبوا ، وما يفرسوها وكيف يسمعوا ، وأنى يجيبوا ، ولا تطيعوه ، ولا تؤمنوا ، في الشعر وفي الأحاديث الشريفة ، وحقها أن تكون مرفوعة ، تتصل بها نون الأفعال الخمسة .

أما النحاة ، على نحو ما استنبطوا من سنن العرب ، في كلامهم ان الفعل المضارع معرب بالعلامات الاصلية ، ومنها الضمة والفتحة . أو بالعلامات الفرعية التي منها النون ، وسموا الأفعال التي تتصل بها النون المسندة الى الألف أو الواو أو الياء الأفعال الخمسة . والمضارع في حال رفعه هذه النون في آخره ، وينصب ويجزم بحذفها (٣) على خلاف بينهم ، فقيل إن الإعراب في الأحوال الثلاثة . وقيل الإعراب بحركات مقدره قبل الثلاثة ، والنون دليل عليها ، وعليه الاخفش والبهلي ورد ابن مالك بعدم الحاجة الى ذلك مع صلاحية النون له . وقيل إنها معربة ولا حرف إعراب فيها ، وعليه الفارسي ، وقيل ، النون علم الاعراب ، والألف والنواو والياء ، ضمائر هي الفعل ، وعليه الجمهور (٤)

هذه استنباطات النحويين من طرائق العرب في لغتهم ، ويفيض عليه الحياة والرسوخ واقع الاعمال اللغوي ، في التنزيل ، وما تجري عليه مقاييس الفصحى في كلامهم في الموروث اللغوي .

(١) صحيح مسلم ٢٤/٣ ، رياض الصالحين ٧٢٠

(٢) صحيح مسلم ٧٤/١ ، رياض الصالحين ٢٨١

(٣) الكتاب ٥/٣ ، ٨ ، الاصول لابن السراج ٣٨/١ ، ١٤٦/٢ ، تقريب المقرب لابي حيان ١٧٨ ، شرح التصريح

٢٢٩/١ ، النحو الوافي ٢٧٧/٤ .

(٤) المعجم ٥١/١ وينظر شرح ابن عقيل ٧٩/١

ونون الأفعال الخمسة لا تحذف الا اذا حزم الفعل المضارع أو نصب على نحو ما هو مستطر معلوم بمقاييسهم .

ويجوز ان تحذف هذه النون قبل نون الوقاية ، كراهية اجتماع الامثال الذي يقضي الى اعنات صوتي ؛ أجمادلوني ، أجماسوني ، قد تختزل النون ، فتصير أجمادلوني ، أجماسوني ، أو تدغمان بفتحة : أجمادلوني ، أجماسوني . وهذا الصنيع ينتج توخي التسهيل ، وبجافة الثقل في النطق .

ويندر حذفها الا في ضرورة أو شعر . (١)

ولدى استقرار الشواهد المسطورة في فواتح المسألة وردت الافعال الخمسة كلها مرفوعة مسندة إلى الياء والواو ، وفي حالة الرفع ، وغير متصلة بنون الوقاية ، وأجريت في ضيق الشعر ، وسعة النثر ، ومع هذه كلها حذفت النون ، وهي علم الإعراب ، دون مسوغ لحذفها ، على نحو معلوم بقرراتهم ، ووجه اجماعهم .

فحرم ذلك القاعدة من اطرافها ، ويسقط في يد الدارس وهو يفجع بهذه التناقضات اللغوية ، ولكن هنيهة من التأمل والتفطن يراينا هذا الهم اذا علمنا ان القاعدة في العموم موصلة على امشاج لغوية ، مما أفضى الى تشعب وغنى متكاثر في القواعد ، إن بناء الفصحى الذي تناهى إلينا في اعدادها الموضوعية ، وتراثها المكتوب ، هو نظام لغوي متعدد المصادر ، فان ذلك وحده تأويل ما محمد من التشعب الغني الذي تتميز به الظاهرة النحوية الواحدة في الفصحى (٢)

ونضيف الى ان قراءة النص على غير وجه ، أو التلعب بالنصوص ، عامدين أو غير عامدين من تحولوا النصوص بالرواية أو النسخ ، فتحيفها التزويد أو التنقص من خولتها ، فأدخل على خصوص أدواء جمة ، أفضت إلى هذا التعدد في القراءة تبعه تعدد وتشعب في التقعيد والنظر .

فالتخاليف والأغاليط هي منابع الأذى ، ومصادر الاضطراب في النصوص ، والعتب واقع على الحاجة ، اذ قصرنا في نخل الشواهد ، وقبلوها على هناتها ، وقبلوا الغث والسمين والعجر والبحر ، فاعلمهم لو أعملوا فيها أدوات النقد والتجريح والتعديل سندا ومتنا ، على نحو صحيح ، لظفرنا بخصيص أدق وأسلم وقواعد مستقرة متلثة مقنعة .

ولما دخلت هذه الشواهد على النحاة عمدوا الى التأويل وتكلف التوجيهات والتسويغات على نحو ما نراه في التور .

(١) شرح ابن عقيل ٨٠/١ ، الاشباه والنظائر ٣٩/٢

(٢) في الظاهرة اللغوية : د . نهاد الموسى ص ٨٣

٣- تحرير النصوص :

فالشاهد الأول تتوافر فيه جملة من الحيشيات ، الرجز القائم على التصريح ، تقاضى الراجز أن يوازن بين : تدلكي والذكي . في العروض والضرب ، لتحقيق ضرب من الايقاع الجهير ، وهذا ما يتوخاه الراجز من انشاده ، فشق على الشاعر اثبات النون ، لثلا يفوت المقصود . ثم لو أثبت النون لأجاء ذلك إلى التفريط بالوزن ، وذلك تقحم آخر . أما تدلكي فلو أثبت النون فيها لما خرم الوزن . والرجز مجهول القائل ، قال صاحب الخزانة : وهذا البيت لم أقف على قائله . (١) ولم تكن به المصنفات النحوية ، إلا لما . أنشده ابن جني في باب ما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور ، تأوله قائله : قد يمكن ان يكون ذلك وقع اليه من لغة قديمة قد طال عهدا وعفا رسمها ، وتآبدت معالمها ... قال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى اليكم مما قالت العرب الا أقله ، ولو جاءكم وافرا جاءكم علم وشعر كثير .. (٢)

وأشند ابن جني جملة من الأبيات مخالفة للقياس وحكم عليه حكما ملموحا من قوله: فإذا كان الامر كذلك لم نقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ، ما وجد طريق الى القابل ما يورده ، إذا كان القياس يعاضده ، فإن لم يكن القياس مسوغا له ، كرفع المفعول ، وجر القائل ، ورفع المضاف اليه ، فينبغي أن يرد . وذلك لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا ، فلم يحق له عصمة تصنيفه ، ولا مسكة تجمع شعاعه . (٣)

فالمخالفة في الفروع والجزئيات قد يقبلها النحاة ويؤيرون عليها ، وأما المخالفة في الثوابت والاصول ، فيرد النص الذي يحمله الفصيح ؛ من قبل أنه يخالف الجمهور واجماع اصحاب الصناعة . ولكن هيهات أن نعرف درجة فصاحة صاحب النص وهو مجهول القائل، ولعل هذه دعوة من ابن جني باطراح المجاهيل .

ويضيف ابن جني : وسألت أبا علي - رحمه الله - عن قوله :

أيت أسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي

فحسنا فيه ، واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من تبيتين ، كما حذف الحركة للضرورة في قوله: فاليوم أشرب غير مستحقب .

(١) الخزانة ٣٣٩/٨

(٢) الخصائص ٣٨٥/١

(٣) المصدر نفسه ٣٨٧/١

كذا وجهته معه ، فقال لي : فكيف تصنع بقوله : تدلّكي ؟ قلت : نجعله بدلا من تبيتي ، أو حالا فتحذف النون ، كما حذفها من الاول في الموضوعين ، فاطمأن الأمر على هذا . أو لعله منصوب بإضمار أن على نحو ما ورد في بيت الأعشى ، (والصحيح لطرفة).

لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها ويأوي إليها المستجير فيعضما (١)

ومحض النحاة الشواهد الشعرية الثلاثة في باب الضرورات التي لا يقاس عليها شيء من ذلك الاختيار والسعة . (٢)

وقياسهم على بيت امرئ القيس :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْتُ غَيْرَ مُسْتَحِقِّهِ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا رِغْلًا

في حذف الضمة في قوله (أشرب) جزمه من غير حازم . وفيه روايته رجوع نظر ، بتجليها في توقعها . فالقياس بين الحالتين غير مستقيم .

وتظل هذه الشواهد الشعرية عضية على التمثل لغرابتها ، إما لتجذرها في نصوص ترتد الى محصور متقدمة ، أو ترتد الى ظواهر لهجية نادرة ، وقللة سيرورتها على السنة النحاة مؤشر على صدق ما نزعم .

وعلى طول تطلبنا وتعقبنا لها فلم نحظ لها بصورة أخرى تتوسل بها لتوجيه هذه النصوص الشعرية .

وما قيل في الشاهد الأول ، يسعف ويحسن في الشاهدين الثاني والثالث ولا سيما الشاهد الثالث الرجز المصرع ، القائم على الضرورة ، والمجهول القائل .

أما الحديث النبوي الشريف ، وهو حديث قتلى بدر ، فقوله ، كيف يسمعوا ، ليس كلام رسول بل هو سؤال من عمر ، رضي الله عنه ، سجله لنا الراوي ، على نحو ما وعت ذاكرته . وقد يقع في إحدى حواشي نسخ صحيح مسلم : كيف يسمعون ، وأنى يجيبون؟ (٣) ولعل الراوي حدث بحديث عمر على لهجة من يجازون بكيف أو أنى ، فحرف الرواية ، أو لعله صحف في سماع هذه العبارة من عمر - رضي الله عنه - وعلى الرواية الجديدة لا شاهد في قول عمر .

(١) الخصائص ٣٨٩/١ ، المعجم ٥١/١ .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠ ، تسهيل الفوائد لابن مالك ص ٩ ، المعجم ٥١/١ والخزانة ٢٣٩/٨ .

(٣) صحيح مسلم ١٦٣/٨ ، الخزانة ٣٤٠/٨ حاشية رقم ٣ .

أو لعله رواه على وفق لهجة من يحذف النون دون ناصب أو جازم .

أما الحديث الثاني : فقد وردت رواية أخرى له ، في رياض الصالحين ، قال : لا تستطيعونه (١) ورواية الحديث الثاني مضطربة ، قال في المرة الأولى : لا تستطيعونه . ثم يذكر الراوي ، كل ذلك يقول : لا تستطيعونه . فتارة يذكر النون وتارة أخرى يحذف النون من غير مسوغ ، وفي مقام واحد ، فالتثافي والاضطراب واضحان ، فلا بد أن يجري كلام المتكلم في الموقف على واحد على لغة واحدة . (٢)

أما الحديث الثالث : كما تكونوا يولي عليكم .

إما أنه على لغة من يحذف النون دون ناصب أو جازم ، أو هو رأي الكوفيين والميرد أنه منصوب أو رده شاهداً على مذهبه أن ما تنصب ، أو أنه من تغييرات الرواة . (٣) وقال ابن الحاجب : أعمل ما المصدرية حملاً على أن المصدرية ، فنصب بها قوله (تكونوا) في الحديث الشريف : كما تكونوا يولي عليكم . (٤)

والمشكل في الحديث النبوي ، والقراءات القرآنية ، أن اللهجات القبلية الفاشية آنذاك تسللت

عليها على نحو ما هو مائل في القراءات وروايات الاحاديث .

ولذا حق للنحاة أن يمسكوا عن الاحتجاج والتأصيل على الحديث النبوي ، لأسباب لعل هذا يخلط ثمرة من ثمرات روايته بالمعنى ، أو تشاغل عناصر غير متقنة للعربية تدخلت في روايته ، لا من مداخل العربية ومضايقتها وسنتها الخفية ، وظلت الخلافات ناشبة بشأن جوازية الاحتجاج أو تأصيل بالحديث . (٥)

(١) رياض الصالحين ٧٢٠

(٢) بناء الجملة في الصحيحين د. عودة أبو عودة ٥٨٩

(٣) حاشية ياسين الحمصي على شرح التصريح ٢٢٢/٢

(٤) شرح التصريح ٢٢٢/٢

(٥) النحاة والحديث النبوي د. حسن الشاعر ٤٥ ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث د. خديجة الحديشي ١٨٢ ،

رسائل في العربية : محمد الخضر حسين ١٧٠ ، بناء الجملة في الحديث النبوي د. عودة أبو عودة ٦٧٧

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشواهد:

لو حررنا الأحاديث النبوية الشريفة على رواية واحدة ، وأعدنا لها نواتها الساقطة ، وقرأناها على وفق الرواية المشهورة الفاشية ، وصفيناها من لهجات الرواة أو عثراتهم الروائية. ولو أسقطنا الشواهد الشعرية الثلاثة وحجمناها في اطار اللهجات او التلعب بالرواية ، وأسقطناها من التأليف النحوية ، ولم نلتفت إليها البتة لظفرنا بالقاعدة المستوية في المنظور المتسق : الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون .

وتنصب وتجزم بحذف النون .
دون استثناءات ولا جذليات ، ولا هوامش .
وما اطيح القواعد المنسجمة المنضبطة ا
وما أجل الفكر الانساني المتسق المتوحدا
ولا يتأتى ذلك الا بتنقية اصولنا التراثية بعد فحصها جيدا أو نخلها من كل شائبة أو مشبوهة ،
الظفر بنصوص موثوقة محققة نقية ، تقام عليها أنظار لغوية ونحوية وبيانية وأدبية ونقدية سليمة .

وإذا لامست أسمعنا عقب ذلك مثالب أو مطاعن قلنا : لا تعدم الحسنة إذا ما ا
ويعجبني قول القائل : إن مراجعة الدرس النحوي -- كسائر العلوم - أمر حيوي وحسبنا أن
تؤكد هذه المراجعة في ضوء ما يجد من العلوم - كتنظريات علم اللغة الحديث ، ومعطيات علم
اللساميات والامكانيات العصرية - كوسائل الاحصاء المتطورة - يحدونا هدف سام هو خدمة هذه
اللغة ، حتى لا تضيع كما تضيع كثير من قضايانا في حومة الغبار الخائق الذي يتركه هذا الصراع
ببغض حين يقدر القديم لقدمه والجديد الذي يفرح بجديده ؛ لأنه يكره القديم (١)

١- الجدلية في باب حذف الفعل واستبقاء فاعله:

١- الشواهد الشعرية :

أ- ما ينسب إلى الحارث بن نهيك وإلى لبيد بن ربيعة ، وإلى نهشل بن حري ونسب كذلك
مزرذ ، قوله :

ليك يزيد ضارع لخصومة

ومختبط مما تطيح الطوائح. (١)

وهو في القرآن كثير*

٢- القاعدة في نموذج التاصيل :

يشد النحاة هذا الشاهد المتعدد في روايته ، والمتعدد في النسبة الى قائله ، حجة يعززون بها مسألة حذف الفعل واستبقاء الفاعل ، والشاهد في قوله : ضارع ، على أنه ، وفق ظاهر الرواية ، فاعل لفعل محذوف تقديره : ليك ضارع لخصومة ومختبط ، وجعل يك الاولى مبنية للمفعول ، ويزيد نائب فاعل .

أنشده سيويه في باب ما يحذف منه الفعل لكثرتة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل ، وذلك قولك : هذا ولا زعماتك ، أي ولا أتوهم زعماتك . ومن ذلك قول العرب : كليهما وتمرا ، فذا مثل قد كثر في كلامهم ، واستعمل وترك ذكر الفعل ، لما كان قبل ذلك من الكلام ، كأنه قال : اعطني كليهما وتمرا . ومثله إنشاد بعضهم للحارث بن نهيك :

ليك يزيد ضارع لخصومة ومختلط مما تطيح الطوائح

لما قال : ليك يزيد ، كان فيه معنى ليك يزيد ، كأنه قال : ليكه ضارع فحمله على المعنى. (٢) ووفق النحاة يبحثون حالات حذف الفعل واستبقاء فاعله في حالي الوجوب والجواز . ومن حالات وجوب حذفه بعد إن الشرطية كقوله تعالى : وإن أحد من المشركين استجارك فأجره . (٣) وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد إذا الشرطية . هذا مذهب جمهور النحويين (٤) ونستذكر هنا مذهب الكوفيين في ان (أحد) فاعل مقدم ، والمستطاب رأي ابي الحسن الأخفش وموداه : أن (أحد) وسواه من الأسماء الواقعة بعد إن وإذا الشرطيتين هو مبتدأ ، وخبره الجملة التي تليه ، فلا حذف ولا تقديم . وما أشبه أن يكون هذا الرأي الأفضل لقصد ، وحمله على الظاهر والحمل على الظاهر أولى من اعتساف التأويل والتقدير

(١) الكتاب ٢٨٨/١ ، ٣٦٦ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٤/١ ، المتعصب ٢٨٢/٣ ، الخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، التصحيف لأبي هلال العسكري ٢٠٨ ، شرح المفصل ٨٠/١ ، شرح الكافية ٧٦/١ ، اللمع ١٦٠/١ ، معاهد التنصيص للعباسي ، المطبعة المصرية ٢٠٢/١ ، شرح شواهد الايضاح ٩٤٠ والخزانة ٣٠٣/١ .

(٢) الكتاب ٢٨٨/١ ، ٣٩٨ ، المتعصب ٢٨٢٨/٣ ، الانصاح ١٤٢ ، المفصل ٢١ * الإنصاف ٢٠٥/١ ، المنصف ١٢٩/٣

(٣) التوبة ٦ . (٤) شرح الكافية ٧٥/١ ، أوضح المسالك ٣٤١/١ ، شرح ابن عقيل ٤٧٤/١ .

وذكروا حالات يحذف فيها الفعل جوازا ، ويستبقى فاعله ، وذلك إن وقع جوابا بعد سؤال : كقولك : بلى زيد ، لمن قال : ما قام أحد . أي بلى قام زيد . وفي استفهام محقق ، نحو : نعم زيد ، جوابا لمن قال : هل جاءك أحد . ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله . (١) أو استفهام مقدر كقراءة الشامي وأبي بكر : يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال (٢) وقوله :

ليبك يزيد ضارع لخصومة

أي يسبحه رجال ، ويكيه ضارع ، وهو قياسي وفاقا للجرمي وابن جني . وكل حذف ينبغي يكتنفه دليل يعلم منه المحذوف ، إما من السياق المقالي أو من الموقف وأن يكون للحذف غرض عليه السياق والموقف . (٣)

وعمد النحاة الى التأويل والتوجيه الى ظاهر عبارة النص .

فقالوا : التقدير على هذا النحو :

ليبك ، يا يزيد ، ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

فيزيد منادى بحرف نداء مقدر ، وضارع نائب فاعل للفعل بك ، ومختبط معطوف عليه .

وقال قبيل آخر : يزيد نائب فاعل للفعل ، ليبك) وضارع فاعل لفعل محذوف والتقدير :

ليبك يزيد ، يكيه ضارع لخصومة ز باجتلاب فعل مقدر محذوف (٤)

وقبيل آخر صدف عن التأويل والتقدير ، وانتجع التنكير في الرواية يمتحنها ويقلبها ربما

يكشف له امور ، او يوافق ما يصلح النص والقاعدة معا .

تحرير الشاهد :

طلبنا الشاهد في المظان نروز روايته ، فوجدناها مفارقة لإجماع النحاة ، ووجدنا فيها أقوالا

مؤشرات على أن روايات النحاة يكتنفها الحذر ، وتظل مباءة للمظنة ؛ لأمر في نفوسهم .

وأشهر الروايات وأكثرها استفادة في المصنفات غير النحوية هي الرواية بالبناء للمعلوم

نصب يزيد على النحو التالي :

(١) الزعرور ٨٧

(٢) النور ٣٦

(٣) معني اللبيب ٦٨٤/٢ ، وينظر شرح المفصل ٨٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٧٤/١ ونشأة النحو عماد طنطاوي ٥٦ ،

جامع الدروس العربية للفلايني ٢٤٢/٢ .

(٤) شرح الكافية ٧٦/١ ، الدرر اللوامع ١٤٢/١ ، الخزانة ٣٠٤/١

ليك يزيد ضارع لخصومة وعتبط مما تطيح الطوائح

ببناء يك للمعلوم .

ويزيد مفعول به منصوب ، متقدم .

وضارع فاعل يك مرفوع .

فلا حذف ، ولا قضية ، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية .

والرواية رواية ابن قتيبة ، في الشعر والشعراء عن الاصمعي قال ابن قتيبة عقب انشاده البيت :

كان الاصمعي ينكر هذا ويقول : ما اضطره اليه ؟ وانما الرواية :

ليك يزيد ضارع لخصومة . (١) بنصب يزيد

وعضد هذه الرواية أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ) في كتاب فعلت وأفعلت ، قال :

يشد الاصمعي : ليك يزيد ضارع ، أي بالبناء للفاعل ، ولم يعرف : ليك يزيد ، أي بالبناء

للمفعول ، وقال : هذا من عمل النحويين . (٢)

وذكر الرواية نفسها رواية البناء للفاعل ونصب يزيد ، أبو أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ) قال :

مما قلبه ، وخالفهم الرواة قول الشاعر :

ليك يزيد ضارع لخصومة . (٣)

فالنحاة قلبوه (كذا) وخالفهم الرواة

وحقق هذه الرواية وصححها الفارقي في الانصاح (ت ٤٨٧هـ) وهذه عبارته .

وقد روي : ليك يزيد ضارع / على حد الكلام من نصب المفعول ورفع الفاعل . وزعم

بعض أصحابنا انه الاصل ، وان هذا تغيير النحويين . (٤)

وبلغ اليقين حمياه لدى البغدادي ، وهو الخبير في وقائع النصوص ، ولطائف الرواية (٥)

الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٤/١

(٢) فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني تحقيق د. خليل العطية ، البصرة ٩٧٩ ص ١٩١ وخرزانه تالآدب ٣٠٤/١

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرير لأبي احمد العسكري تحقيق عبدالعزيز احمد ، السابلي الحلبي مصر ٩٦٣ م ص

٢٠

(٤) الانصاح للفارقي ١٤٢ .

(٥) الخزانة ٣٠٣/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis

ولعلنا لو دققنا النظر في كلام سيويه لشمنا منه رائحة الشك في الرواية إذ يقول: ومثله انشاد بعضهم للحارث بن نَهيك (١) فقوله: انشاد بعضهم يتعين التوقف لديها، وينبغي تحسس مراميها البعيدة؛ فلعله قصد أن بعض الرواة كان ينشده بالرواية التي المنها إليها، ولكن سيويه أثبت الرواية التي لقنها من لدن شيوخه.

ومثل هذه الاشارات كانت ملموحة، لدى ابن هشام، فيها رسيس شفيف من الائمة الحذر قال:

وكقوله: لبيك يزيد، ضارع لخصومة.

فيمن رواه مبنيا للمفعول. (٢)

أليس في هذا مؤشر على أن للرواية وجهين؟ وإخال الجواب: بلى.

وعبارة البغدادي جلية واضحة، تشكل صفوة الحديث ومسك الختام إذ يقول: وقد رواه خالد والاصمعي وغيرهما بالبناء للفاعل من البكاء، ونصب يزيد. (٣)

وبعد أن امتلأت نفوسنا برواية النصب، وهي رواية مستفيضة، لا يصح غمطها أو تنقصها وأدها، يتعين ان نتثبت بها ونجري الكلام عليها، ونطرح سواها من الروايات المدخولة المرجوحة.

- صورة القاعدة بعد تحرير الشاهد:

على الرغم من تحرير هذا الشاهد على وجه مرضي مقبول، وهي رواية الأصمعي وهو ثبت مدقق، إلا ان انشاده على هذا النحو لا يؤثر في سوية القاعدة ولا في هيكلها. إلا انه لم يكن ثم حيود من تحقيق هذه الرواية وتوثيقها. وتظل قاعدة حذف الفعل جوازا أو وجوبا قائمة، بيد أن هذا الشاهد لا يصلح على ظاهر الرواية بالبناء للمفعول، حجة لتأشير هذه القواعد بالصدق والشاهد وإن الصحائف التي سودها النحاة وهم يقبلونه ويوجهونه، وهو فاسد الرواية، وقد أظفوا بظاهر الرواية لا يرمعون واستفرغوا جهودا مهذرة تنم على كثرة الذهاب بالنفس، والاستمسك بالحجاج والحجاج، والملاحاة تبلا وتنفجا، وللإبراه على أن عقولهم ليست بكيفة، ولغتهم كذلك ليست بكيفة.

(١) الكتاب ٢٨٨/١

(٢) مغني اللبيب ٦٤٨/٢

(٣) الخزانة ٣٠٣/١

فما أحرانا أن نعجب لهذا الشاهد ، وأضرابه ، وألا نفسح له في مصنفاتنا ، وأن ننتهي عن معالجتها ، وأن نصنفها في خانات جديدة ، بقراءة جديدة ، ليتها لها الدارسون .
على أن تحرير الشاهد على قراءة متخيرة يسعف في سد ثلثة في المعنى ، فالشاهد على الرواية الأولى لا يخلو المعنى فيه من التواء ومعاظلة ، وعلى الرواية الثانية نتخفف من التقدير والتأويل ، ونصير المعنى قريب التناول .

ويبدو لنا جليا أن شخصية الأصمعي تشكل مدرسة روائية متميزة ، كان هجيره التثبيت والتمحيص والتحقيق ، لوفرة محفوظه من النصوص ، ولطول إلفه للتناجات الأدبية ، ولسلامة ذوقه العربي النقي المرأ من كل شوب . فانعكس ذلك على صحة مروياته ، ودقة تصحيحاته للنصوص ومتابعتها . فلا غرو كان يحفظ تلك اللغة ، ولا يروي الا عن عربي خالص ، ويعده هو وأبو زيد أبو عبيدة عمد الرواية (١) . وأما تلك الأشاعات التي تطلق حول صحة روايته أو تزيفه ، وزخرت بها كتب الأدب فلعل بعضها كان صدر عن هوى ، وما تلميه المعاصرة من عداء ، وخاصة بين أبي عبيدة والأصمعي ، وهو تجسيد لذاك اللدد بين العالمين الكبيرين (٢) وهو جدير أن يسمى مدرسة في الرواية والتوثيق ، وجدير بدرامات مستقلة تجلي هذه العقلية .

وقريب من هذا الشاهد قول الأخطل :

كُرُوا إِلَى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقْرُ (٣)

صار العلماء في كثرة التخرجات في الفعل (تعمر ونهما) وهو جواب الطلب ينبغي أن يكون

مجزوما ، فانقلبوا الى تأويلاتهم وتقديراتهم وتشعبياتهم فقال سيويه : رفع تعرفونها بعد الطلب لعدم

جزمه ، على قوله : كروا عامرين ، وإن شئت رفعت على الابتداء . (٤)

ولدى التنقير في أصل الرواية تبين أنها : "كروا الى حرتيهما يعمر ونهما" على الحكاية للغائبين ،

يقبل سيويه الكلام على هناته من الرواة دون ان يعمل النقد والتمحيص في روايته ، ولم يلتفت

إلى النحر إليه ، هذا ، إذ برئت أيديهم من دم ذبحه والتعب به .

(١) طبقات اللغويين : الزبيدي ١٦٧ ، ونزهة الألباء ١٥٢ ، معجم الأدباء ٢١٥/١١

(٢) الأعراب الرواة د. عبد الحميد الشلقاني ، دار المعارف بمصر ص ٨٥

(٣) ديوان الأخطل ، دار مكتبة الحياة ١٠٨ ، الكتاب ٩٨/٣ ، شرح المفصل ٥٠/٧ ، ٥٢ والمقرب ٢٧٣/١ ، شرح

شموني ٣٠٩/٣ .

(٤) الكتاب ٩٩/٣ ، نشأة النحر محمد طنطاري ص ٥٧ .

٦- الجدلية في عمل أن الناصبة وهي محذوفة، أو، بعد ثم.

أ- الجدلية في عمل أن الناصبة بمضمر:

١- الشواهد: ١- الشاهد الأول، قال طرفه بن العبد البكري:

ألا أيهذا اللامي أحضر الرغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي (١).

٢- شواهد أخرى. (٢)

٢- صورة القاعدة في نموذج التاصيل:

تألف هذه القضية من قضيتين تحلقان حول مسألة أن عملها محذوفة ثم عملها محذوفة بعد

نعرف أن المسألة برمتها داخلة في باب الحذف، لكننا أثرنا إبرازهما في جدلية منفصلة منوطة

بمستعمال أن، مضمر، على نحو ما قدرنا، إذ هي ليست من المواطن التي يضبطها قيد الدليل على

المحذوف، وذلك أن يكون على حذفها دليل، على نحو وقوعها بعد الفاء أو الواو.

ولما كانت في صورة فاقعة لافتة أثرنا إجرائهما في محل منفصل بإدارة الإمعان في تفصيلهما،

وحتى نقر كأننا نخرجهما من فم زجاجة أو أشد.

يكون معالجة القضية النحوية محفوفاً بشيء من التبسط، أو التسطع أحياناً، من قبل أننا نؤثر

الوضوح مع السهولة، توقي التكرار والإملال، فقد تكون المسألة منكشفة، والتعمق فيها لغو ممل،

مبسوط في المظان، فاد منفعة في الاستفاضة ولا فوت في الوجازة، ونعمد في الجملة، أن نلتزم عدم

التعقير، إلا للحق الواضح الصراح.

يقوم هذه الجدلية في هذا الشاهد من أن الفعل المضارع (أحضر) ورد في النص منصوباً ولا شيء

قبله نصبه، على رواية، ثم عطف عليه (بأن أشهد اللذات) وهذا مؤثر على الفعل

المضارع (أحضر) منصوب بأن مضمر، ولا شيء من الكلم في السياق يدل عليها، على نحو ما

يقيد النحويون ذلك.

١- بيان طرفه ٣١، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، دمشق ١٩٧٥ ص ٣١، الجمل للخليل ١٤٠، والكتاب ٩٩/٣،

الشعر والشعراء ١٢٤/١، المقتضب ٨٥/٢، الأصول لابن السراج: ١٦٢/٢، جهرة أشعار العرب: ٣٢٥، مجالس

ثعلب ٣٨٣، شرح القصائد السبع الطوال للأبباري ١٩٢، أمالي ابن الشجري ٨٣/١، شرح المفصل ٧/٢، شرح ابن

عقيل ١٢٨/٢، شرح شواهد المعنى ٨٠٠/٢، الخزانة ١١٩/١، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٦٥/٣.

٢ المقرب ٢٣٤/١، ضرائر الشعر ١٥٢، جهرة اللغة ٢٣٤/١، لسان العرب: حقق.

Center of Thesis
University of Jordan
Library
Deposit
All Rights Reserved

وتسحيل المسألة إلى قضية خلافية متحكمة، مستقطبة يذهب الكوفيون إلى أن تعمل محذوفة، واستدلوا بهذا البيت، واستدلوا على ذلك، من سياق البيت نفسه ومن معطياته الاغوية؛ أنه عطف عليه قوله: وأن أشهد اللذات، فدل على أنها تنصب مع الحذف. ومنع البصريون ذلك، بأن عوامل الأفعال الضعيفة لا تعمل مع الحذف، وإذا حذف ارتفع الفعل، ومنه قوله تعالى: قل أغير الله تأمروني أعبد^(١) وقرأ الحسن (أعبد) بالنصب. وأجازوا حذفها بشرط الدليل، وهو العوض، نحو: الفاء والواو، فإذا سقطت أن عندهم، ارتفع الفعل بعدها؛ لأنها لا تعمل محذوفة، وإلى هذا ذهب سبويه والمبرد، وسواهما^(٢).

وصارت مسألة إعمال أن مضرة، النصب في الفعل المضارع، مثار سخرية القراء الذين أزرؤا بالنحاة، ونعوا عليهم تقديراتهم الظاهرة التكلف، فتقصوهم قائلين:

تفكرت في النحو حتى مللت وأتعبت نفسي له والبدن
خلا أن باباً عليه العفا ء في النحو ياليت لم يكن
إذا قلت لم قيل لي: هكذا على النصب، قيل: يا ضمير أن^(٣)

ولذا قيل: النحو: أوله شغل وأخره بغي. وربما أحفل الناس مما علق النحو من تأليل وتأويل وإعمال فقالوا: أضعف من حجة نحوي، في التهافت والتكلف. وانقتل المانعون إلى آلتين يقيمون بهما مقاعهم: التأويل، ورد الرواية. قالوا: الفتحة علامة بناء، والتقدير: أحضرن، أو هي فتحة منقولة من الحرف الذي بعدها^(٤). أي يشبه أن يكون منصوباً بالجوار.

وتصير المسألة تراسلاً بين القياس المتفلسف، والسماع المتعثر. وفي السماع قالوا: الرواية عندنا على الرفع، وهي الرواية الصحيحة، ومن رواه بالنصب فعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده، ومن إعمال أن مع الحذف فلا تكون فيه حجة، ولئن صحت الرواية بالنصب، فهو محمول على أنه توهم أتى بأن فنصب على طريق الغلط، كما قال الأحوص اليربوعي:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا بين غرابها.

الزمرة: ٦٤.

٢ الكتاب ٩٩/٣، المقتضب ٨٤/٢، الأصول ١٦٢/٢، فقه اللغة للنعالي ٣٤٠، الانصاف ٥٥٩/٢، شرح المفصل

٥٢/٧، المعجم: ١٧/٢.

٣ فقه اللغة للنعالي: ٣٤٠.

٤ الانصاف ٥٦٢/٢، إعراب الحديث: ٦٣/٢ وينظر شرح التبريزي للمعلقات: ١٣٢، التوطئة للشلبي ١٤٠، المعنى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فجر قوله (ناعب) توهما أنه قال: ليسو بمصلحين فعطف عليه بالجر^(١). وتتقارب هذ
التأويلات في تقديرهم حذف الجزم، مع عمله في الفعل المضارع في قول الشاعر المجهول:
محمدٌ تفدٍ ~~كل~~ نفسٍ كل نفسٍ إذا ما خفت من شيءٍ تبالا
فقدروه على نحو: يا محمد لتفد نفسك كل نفس. علي إضمار الجازم ضرورة^(٢).
وتظل المعركة ناشبة بين السماع والقياس.

والسماع الصحيح البريء من التحريف والتغيير، هو الفيصل في الاستراء، والعمدة في وضع
أعد النحو وقوانيه. فما السماع في هذا الشاهد؟

٣- تحرير الشاهد:

وتعقبنا الشاهد في المظان، كي نفق على صورة، ثم نتخير رواية معقولة نقيم بها الرواية.
وطالعنا في هذا الشاهد روايتان متدافعتان، ما أشد الترجيح بينهما، إذ قوامها التناقل في
المركة، والبيت جاهلي، كانت اللغة غير مدونة تتناقل بالرواية الشفوية، وهي مباءة النسيان
والتغيير، وكانت اللغة غير منقوطة، ولا مشكوكة، فما أيسر التناقل بين الحركات والحروف،
والنقط وما أيسر!

١- رواية الرفع، وهي رواية جمهور البصريين.

٢- رواية النصب: وهي معول الكوفيين عليها، من قبل أنهم يجوزون حذف حرف

نصب أو إضماره، مع الاستبقاء على عمله. وقد أئحنا إليهما قبلا.

٣- الرواية الثالثة، وهي موضع الترجيح والاختيار وهي:

ألا أيها اللاحي أن أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي.

ذكرها، وزكاها أبو زيد القرشي^(٣). ونص عليها التوزي^(٤). وذكرها أيضا التبريزي ونص

على: إن إضمار أن وإعماله خطأ، عند البصريين^(٥). وقد نبه عليها صاحب الخزانة واختارها^(٦).

١- أنصاف: ٥٦٥/٢، شرح الأشموني ٣/٣١٥، الخزانة ١/١١٩، الدرر اللوامع ١/٣.

٢- الكتاب ٨/٣، رصف المباني ٢٥٦، الجمع ٥٥/٢.

٣- جمهرة أشعار العرب: ٣٢٥.

٤- شرح القوائد السبع: الأنباري ١٩٣.

٥- شرح القوائد العشر: التبريزي ١٢٢.

٦- الخزانة: ٢٠/١.

وعلى وفق رواية التوزي تقرأ الشاهد على النحو :

ألا أيها اللّاحيُّ أن أحضَرَ الوغيَّ وأنَّ أشهدَ اللذاتِ هل أنتَ مخلدي.

وهي رواية منخورة، ومتقبلة لدينا، لوجاهتها؛ من قبل التواتر فيها، وتواطى جملة من العلماء على روايتها.

وبهذه الرواية تسلم القاعدة من أي خدش، وتظل في منجاة من التشرخ أو التشظي إلى نثرات فكريّة، لا تسحج ولا تلتب.

ولنا في لغة التنزيل، وفي الإرث اللغوي، خير مستأنس ومتقبل.

"وأكثر الظن أن البيت رويت فيه أحضر أو أشهد برواية واحدة، فحاء النحويون سيويه، وغیره، وبدلوا في الحركة؛ ليقوم هذا التبديل على أساس ما وضعوا من قواعد، وما أسسوا من أصول"^(١).

ونحن نقف عن أن نتهم سيويه، أو سائر النحاة، بالوضع أو التزييف، ولكن المسألة تشبه أن تكون أزمة روائية، وإشكالية حضارية، لأمة روي تراثها بالمشافهة وقلت الكتابة، فصار التغيير والتبديل سهلاً ميسوراً. والوصول إلى الصورة الصحيحة كانت بعيدة المنال آنذاك، وهي لا تعدو أن تكون من أدواء التراث المستشعرة في نقلة وروايته وتدوينه. وعلى العكس مما أشار الباحث، فإننا نحفظ للعلماء الساف إجلالاً متقادماً مستديماً، واعجاباً بعظيم صنيعهم.

ولا جناح علينا البتة، إذا نحن تعقبنا رحلة النصوص، فليس ذاك تسقطاً ولا تنقضا على العلماء الاجلاء، بل هو تقويم للنصوص، ولا خير فينا إذا ظللنا مستنيمين ثقيل صنيعهم، كسالى، مكثفين بالتعبد والتوثن، فذلك من البلاء المبرم، ومن العمى والعماية معاً.

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشاهد:

إذا اجتبننا، صورة الشاهد على النحو التالي:

ألا أيها اللّاحيُّ أن أحضَرَ الوغيَّ وأنَّ أشهدَ اللذاتِ هل أنتَ مخلدي.

ولا جناح علينا؛ من قبل أننا تساندنا إلى جمهرة من الرواة الأثبات تصل إلى حد التواتر، حسمت المسألة، والحسم من جهة السماع وتوحدت القاعدة وتلاشت الجدلية بين القاعدة والنص المستبدة وصارت على النحو التالي:

لا تضر أن، ولا تعمل في الفعل المضارع وهي مضمرة.

وذلك للإفتقار إلى الشواهد اللغوية الصحيحة الحية الرائجة في واقع الاستعمال اللغوي

١- الجدلية في إضمار أن بعد ثم ونصب المضارع بها:

وهذه الجدلية متأخرة مع سابقتها في إضمار أن، وقد رنا ألا نسلکہا في مسائل الحذف، بل في

الإضمار.

١- الشواهد الشعرية:

وهو شاهد يتيم، لهذه المسألة، وهو قول أنس بن مترك الخثعمي، حين قتل سليك سلكة

السعدي، قال:

إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عانت البقر^(١)

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل:

أنشد النحاة هذا البيت، على جواز نصب الفعل المضارع بأن محذوفة، بعد عاطف تقدم عليه

اسم خالص، أي غير مقصود به معنى الفعل.

فقره: أعقله، على ظاهر الرواية، منصوب بأن مضمرة بعد ثم العاطفة بعد اسم خالص من

التقدير بالفعل، وهو القتل، والاسم الخالص، هو الاسم الجامد. وهذه المسألة لصيقة بما قبلها. وهو

إضمار أن. ولكنها في هذه المسألة أكثر تحديدا، بوقوع الفعل المضارع بعد ثم.

أشار سيبويه إلى جواز النصب بأن مضمرة بعد الفاء، والواو، وأر، وحتى، ولكنه لم يشر إلى

جواز النصب بعد ثم، ولم يعرض للشاهد المذكور البتة^(٢). ولم يذكرها جمهرة المتقدمين من أمثال

جرجاني والمبرد، وابن يعيش، بل أشاروا إلى إضمار أن بعد الفاء والواو وأو وحتى، حسب^(٣).

الحيوان: الجاحظ ١٨/١، الشعر والشعراء ٢٨٥/١، درة الفواص للحريزي: ٢٤، مجمع الأمثال: الميداني ١٤٢/٢،

شرح المفصل ٢٥/٧، شرح الألفية لابن الناظم: ٦٨٦، شرح شذو الذهب لابن هشام: ٣١٦، شرح ابن عقيل

٣٥٨/٢ شرح التصريح ٢٤٤/٢، المص ١٧/٢، شرح الأشموني ٣١٤/٣، الدرر اللوامع ١١/٢.

٢ الكتاب ٤١/٣.

٣ المقنَّب ١٤/٢، الجمل: ١٦٨، شرح المنفصل: ١٩/٧.

على حين ذهب آخرون إلى جواز نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد ثم العاطفة مستدلين بقراءة الحسن: ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد كان أجره على الله^(١). بنصب يدرك، وتأولوا الشاهد: إني وقتلي سليكا ثم عقلي إياه؛ لأنه عطف على اسم محض، أي جامد، وهو سليك^(٢).

وتتوزع هذه المسألة في مصنفات النحاة، مفرقة بين الجواز بأشراط، والمنع أو الاقتصار عن إرادة هذه المسألة لانتقارها إلى شواهد صريحة تغزها أو تقوضها.

٣- تحرير الشاهد:

وتعقبنا الشاهد، فوقعنا على رواية تواطأ عليها عالمان جليلان أحدهما متفادم يرتد إلى القرن السادس والآخر يكاد يكون محدثاً.

١- رواية التبريزي:

أنشد التبريزي البيت على هذا النحو:

إني وعقلي سليكاً بعد مقتله كالثور يضرب لما عافت البقر^(٣)

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، ولا قصنية. وتتقوض القاعدة من أصولها.

٢- رواية الشيخ ياسين، وهو بحاشيته على شرح التصريح أنشد البيت على النحو التالي:

إني وعقلي سليكا بعد مقتله كالثور يضرب لما عافت البقر^(٤)

وعلى هاتين الروايتين، لا شاهد ولا قصنية. وتصير القاعدة برمتها أثراً بعد عين، وهما في أذهان الدارسين.

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشاهد:

أصل النحاة قاعدة هامشية فرعية، على خيوط وهمية هشة، لما عرضناها على محك الرواية بان

مكتشفها، واتضح عوارها، فتهاوت هذه القاعدة، وتقوضت واستحالت إلى مجرد أوهام تعج بها

ظنون المصنفات، على نحو ما تمتلئ بكثير من الأوهام والزهات، والمؤصلة على نصوص مظنونة.

١ النساء: ١٠٠.

٢ شرح عمدة الحفاظ: ٢٣٥، شرح الكافية ٢/٢٥٠، المغني: ١/١٢٦، شرح التصريح ٢/٢٤٤، المعجم ٢/١٧، حوامع

الدروس العربية ٢/١٨٠، النحو الوافي ٤/٢٨٧، النحو المصفي: محمد عيد ٣٧٣.

٣ شرح ديوان الحماسة للتبريزي، عالم الكتب، ١٩٣/٢.

٤ حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/٢٤٤.

All Rights Reserved Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٨- الجدلية في حذف الفاء في جواب الشرط المجزوم:

١- الشواهد:

١- الشاهد الأول: قال عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وقيل لكعب بن مالك:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والش بالشر عند الله مثلان^(١).

٢- الشاهد الثاني: وقال الأسدي:

بني ثعل لا تنكعوا العنز شر بها بني ثعل من ينكع العنز ظالم^(٢).

٣- شواهد أخرى.*

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل:

تمثل هذه القاعدة في أن جملة جواب الشرط إذا لم تكن صالحة للحزم اقتزرت بالفاء، فجواب الشرط لا يكون إلا بفعل أو بالفاء، فأما الجواب بالفعل فنحو قولك: إن تأتني آتتك، وإن تضرب أوترب، ونحو ذلك.

والجواب بالفاء فقولك: إن تأتني فأنا صاحبك. وسألت الخليل عن قوله، عز وجل وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون^(٣). فقال: هذا كلام معلق بالكلام الأول، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول^(٤). فالفاء رابطة بين جملي الشرط، وقد تقوم إذا مقامها، إلا أن لا يخفى قال: لا أرى إذا بمنزلة الفاء ولكن أرى الآية على حذف الفاء،

١- وان كعب بن مالك الأنصاري تحقيق سامي كلي العاني ص ٢٨٨، الجمل للخليل ٢٠١ والكتاب ٦٤/٣، نوادر أبي

يحيى ٣١، المنتخب ٧٢/٢، مجالس العلماء للراجحي ٣٤٢، الخصائص ٢٨١/٢، المنصف ١١٨/٣، أمالي ابن

شجري ٧١/١، الجمع ٦٠/٢، شرح شواهد المغني ١٧٨/١، الخزانة ٤٩/٩، الدرر اللوامع ٧٦/٢، فهرس

شواهد سيويه: النفاخ ١٥٠.

٢- كتاب ٦٥/٣، المختص ١٢٢/١، لسان العرب: نكع وشرح الأشموني ٢١/٤. فهرس شواهد سيويه ١٣٥.

٣- ٣٦.

٤- الكتاب ٦٣/٣، الإعراب الحديث ٨٧/٢، اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام تحقيق د. عبد الفتاح الحمور ٤٨.

* المقرب ١/٢٧٥، ضرائر الشعر ١٦٠، ارتشاف الضرب ٥٥٥/٢، الدر المصون ٢٤٨/٥، شواهد التوضيح ١٣٤،

أي فإذا هم يقنطون^(١).

وذكر النحاة الحالات التي يتعين أن يقتزن جواب الشرط بالفاء، وإنما جاء الجواب بالفاء حيث لم يقدر على الجزم، وذلك حين يكون جواب الشرط جملة اسمية أو فعل طلب، أو فعلا جامدا أو مقروفا بحرف تنفيس أو بحرف نفى غير لا، أو بقد^(٢).

والسؤال الآن: هل يصح حذف هذه الفاء، على نحو ما رأيناه مستطرا في الشاهدين؟

أجاز بعض النحاة حذف الفاء، وذلك في الضرورة، على ظاهر قوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها.

والتقدير: فالله يشكرها^(٣).

وقال أبو علي، حذف الحروف ليس بالقياس؛ وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من

الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها أيضا، واختصار المختصر إجحاف به. فإذا قلت: ما

زيد فقد أغنت ما عن ألفي وهي جملة فعل وفاعل، هذا هو القياس: ألا يجوز حذف الحروف ولا

تبدلاتها، ومع ذلك فقد حذفت تارة، وزيدت أخرى^(٤).

وقال ابن جني حذف هذه الفاء نادر أو ضرورة^(٥).

فجماع آراء النحاة تشير إلى أن الفاء في قول الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها. والتقدير: فالله يشكرها:

ومثله: من ينكح العنز ظالم؛ والتقدير: من ينكح العنز فهو ظالم.

ولم يصلح الجواب للجزم، لأنه جملة اسمية. وتعينت هذه الفاء دون سائر الحروف، لما فيها من

عنى السببية ومناسبتها للجزاء معنى، وذلك من حيث أن معناها التعقيب بلا فصل، كما أن الجزاء

يتعقب على الشرط كذلك^(٦).

١ شرح الكافية ١٨٣/٢، الهمع ٦٠/٢، اعراب الجمل ص ١٠٠.

٢ المقتصد في شرح الايضاح ١٠٩٩/٢، شرح عمدة الحفاظ ٢٤٢، التوظفة للشوليين ١٤٧.

٣ أمالي ابن الشجري ٧١/١، التوظفة ١٤٧، أوضح المسالك ١٩٣/٣، شرح التصريح ٢٥٠/٢.

٤ الخصائص ٢٧٣/٢.

٥ المصدر نفسه ٢٨١/٢.

٦ شرح التصريح ٢٥٠/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فلو حملنا النص على الظاهر، سلمنا من هذه التأويلات المعقدة لكان فيه شيء كبير من السلامة والعافية. فلو قلنا إن: (من) في الشاهدين موصولة لكفينا أنفسنا شر هذا العناء والتخوض. وله في كلام العرب نظائر كثيرة، وهو مذهب متقبل وأروح من سائر المذاهب.

من يفعل الحسنات الله يشكرها من اسم موصول وخبره جملة الله يشكرها ومثله: من ينكح العنز ظالم: من اسم موصول مبتدأ، وظالم خبره.

وئمة رؤية ثالثة توجهت إلى الرواية تنكؤها، وتلمس العلة والدواء في أكتافها.

٣- تحرير الشواهد:

١- رواية الأصمعي:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

رواها أبو زيد، وأضاف: فسألت عن الرواية الأولى، فذكر أن النحويين صنعوها^(١).

٢- عزز هذه الرواية الأعلم قال: وزعم الأصمعي أن النحويين غيروها وأن الرواية:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره، وروي بدل: مثلان، سيان^(٢).

٣- أشاد إلى رواية الأصمعي وعضدها المبرد، وقال: الرواية:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره^(٣).

وأثنى على رواية المبرد جمع غفير من العلماء.

٤- قال أبو حيان يشارك رواية المبرد: في محفوطي قديما أن المبرد منع من حذف الفاء في

الضرورة، وأنه زاعم في قوله: من يفعل الحسنات الله يشكرها، أن الرواية:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره^(٤).

٥- وأشار إليها شارح التصريح وصححها^(٥).

بدوي عن المازني أن الأصمعي قال: هذا البيت غيره النحويون والرواية: من يفعل الخير فالرحمن

١ النواد لأبي زيد: ٣١.

٢ النوادر لأبي زيد ٣١، شرح المفصل ٢/٩، المعجم ٢/٦٠، الدرر اللوامع ٢/٧٦.

٣ أسالي ابن الشجري ١/٧١، شرح شواهد المغني ١/١٧٨، ١٨٦.

المعجم ٢/٦٠.

شرح التصريح ٢/٢٥٠.

٦- وذكر ابن يعيش إنشاد سيويه للبيت وعقيب ذلك قال: وقد أنشده غيره من الأصحاب: مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ. ولا يكون فيه ضرورة على هذه الرواية (٢).

ويجمع جمهرة من أنباء الرواة على أن الرواة هم الذين صنعوا هذا البيت لسداد ثغر.

نقل ابن المستوفي قال: وجدت في بعض نسخ الكتاب في أصله: قال أبو عثمان المازني: خير الأصمعي عن يونس قال: نحن عملنا هذا البيت، وكذلك نقله الكرمانني في الموشح (٣).

٧- وعزز صاحب الخزانة رواية الشاهد:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ.
وهي المختارة لديه (٤).

والملاحظ أن اجماعاً قوياً يمتد من لذن يونس حتى خالد الأزهرى، رحمهم الله جميعاً على أن رواية البيت:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ.

وعليه، لا شاهد في البيت. وثم رصيص من الاتهام، إذا لم تحمله على مسألة التفحيش والتشنيع، أن البيت مصنوع.

لذا نرى أننا مدفوعون إلى اصطفاء هذه الرواية، واعتمادها، من قبل التواتر على صحتها من جمهرة من الرواة.

أما الشاهد الثاني فلم يكن مستفيض الانتشار بل ظل مقصوراً على مظان يسيرة، ولم أعثر له على قراءة أخرى، وإحال أن ما داخل الشاهد الأول قد داخل الثاني، والله أعلم.

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشواهد:

إذا استقر في روعنا أن رواية الشاهد الأول معرفة، وخلخلنا قناعاتنا بأن رواية الشاهد الثاني
بعض قلق. وأنشدنا الشاهد الأول على هذا النحو:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره.

وَضَرَبْنَا صَفْحًا عَنِ الشَّاهِدِ الثَّانِي لِقَلَّةِ التَّظَاهِرِ أَوْ انْعِدَامِهَا. سَقَطَتِ الْقَاعِدَةُ الْفِرْعَوِيَّةُ، وَظَلَّتِ

الْقَاعِدَةُ:

إِذَا لَمْ يَصْلُحْ جَوَابُ الشَّرْطِ لِلجُزْمِ وَجِبَّ أَنْ يَقْتَرَنَ بِالْفَاءِ أَوْ بِإِذَا. وَظَلَّتِ قَاعِدَةُ مِثْلِيَّةٍ لَا

تَشْعِيبٍ وَلَا مَنَافَاةٍ. وَزَالَتِ الْجَدَلِيَّةُ مِنْ طَرِيقِهَا.

الفصل الثاني

الجدلية في أثر العامل في معموله

١- الجدلية في باب المنادى وفيها مطلبان :

أ- الجدلية في تنوين المنادى المبني على الضم

ب- الجدلية في نصب المنادى العلم المفرد .

أ- الجدلية في تنوين المنادى المبني على الضم:

١- الشواهد :

١- أنشد سيويه في باب المنادى ، قول الأحوص :

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام (١)

٢- شواهد أخرى (٢)

صورة القاعدة في نموذج التأصيل :

يكاد هذا الشاهد يكون يتيما في بابه ، ولكنه أرق النحاة في توجيهه ، وكشف عن عوارهم

بجفافة الالتفات الى مناهج آخر في قراءة النص ، وهي الرواية ، وظل تمسكهم باجلال الرواية لا

يلهم لتبرأ من اي ثلم ، وتصان عن الابتذال .

وتتشخص اشكالية هذه المسألة في تنوين الشاعر المنادى العلم المفرد ، قوله (مطر) في الشطرة

ولي من الشاهد . ثم بناؤه على الضم تاريخ أخرى في الشطرة الثانية مما أدى الى تحد صارخ

للنحاة في تأويل هذه الواقعة اللغوية التي تفضي الى ازدواجية المعايير ، والكيل بمكيالين ، على نحو ما

بجذث الساسة اليوم ، مطر في صدر البيت منادى علم مفرد منون تنوين الضم ، يقتضي على وفق

تقريراتهم ، ان يبنى على الضم ، من غير تنوين بيد أن الشاعر نونه تنوين رفع ، إما لضرورة ، وإما

لهجة متقدمة فيها أثر من ظاهرة لغوية أحت ، أو بقي لها رسيس خافت . وأما فمطر ، في

الشطرة نفسها ، وهو المنادى نفسه فجاءت مبنية على الضم ، فجاءت الظاهرة اللغوية منفصمة بين

المعنيين .

الجميل المنسوب للخليل ، تحقيق د. فخر الدين قبارة طبعة أولى ١٩٨٥ م ص ٥٣ .

الكتاب ٢/٢٠٢ ، المتنضب ٤/٣١٤ ، ٣٢٤ ، مجالس نعلب ٩٢ ، الجمل للزجاجي ١٥٤ ، أمالي الزجاجي

٨١ ، طبقات فحول الشعراء ٢/٦٦٦ ، الإفصاح للفارقي ٩٧ .

أمالي ابن الشجري ١/٣٤١ ، الانصاف ١/٣١١ ، شرح المفصل ١/١٢٧ ، المعجم ١/١٢٣

شراح شواهد المعني ٢/٧٦٦ ، عزارة الأدب ٢/١٥١

(٢) معاني القرآن للقراء ٢/٣٢١ والمتنضب ٤/٤١٢ .

All Rights Reserved. Library of University of Jordan. Center of Thesis Deposit

وهذا قد يعني أحد شيئين : إما أن قواعد النحاة ، التي سجلوها عقيب رصد الظواهر اللغوية ، جاءت قاصرة عن استيعاب الظواهر اللغوية ، وذلك بسبب الاستقراء القاصر الناقص ، ولكن ، ليس ثم وقائع لغوية مناظرة تعضد هذه الظاهرة أو ترفدها فتعززها ، ولكنها حالة يتيمة فريدة ، على نحو ما تأدى إلينا أو لعل طبيعة الشعر ، وهو مركب الضرورات أفرزت هذه الحالة اللغوية الفريدة ، وكيف وجه النحاة هذا الشاهد ؟

قسم النحاة المنادى أربعة أقسام :

الأول : ما يجب أن يبنى على ما يرفع به ، وهو العلم المفرد ، والنكرة المقصودة .

الثاني : ما يجب نصبه ، وهو النكرة غير المقصودة ، والمضاف ، والشبيه بالمضاف .

الثالث : ما يجوز ضمه ونصبه ، أحدهما العلم الموصوف بابن متصل به مضاف الى آخر ،

وذلك نحو : بازيد بن سعيد . (١)

ولما ورد عليهم هذا الشاهد الشعري ، وهو قوله : (يا مطر) حيرهم اذ ألفوه لا يتسق

وتعبيداتهم فقالوا : فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف ؛ لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف ، وليس

النكرة ؛ لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصب . وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف

بشيء التنوين اضطرارا لأنك أردت في حال التنوين في مطر ما اردت حين كان غير ممنون ، ولو

نصبته في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين ، ولكنه اسم اطرده الرفع فيه وفي أمثاله في النداء ،

فإن كانه يرفع بما يرفع به الأفعال والابتداء ، فلما لحقه التنوين اضطرارا لم يغير رفعه ، كما لا يغير

ما لا ينصرف اذا كان في موضع رفع ؛ لأن مطرا وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع ،

فإنما لا ينتصب ما هو في موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا . (٢)

فالتوجيه الأول حمل على أن الاصل في (يا مطر) هو (يا مطر) ودخله التنوين بالرفع للضرورة

الشعرية .

والضرورة الشعرية حجة ، وتدبير قاصد ، لاجيء إليها النحاة ، اذا حذبهم أمر أو ورد

(١) شرح التصريح على التوضيح ١٦٥/٢ وينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٥٧٠ ، وشرح المفصل ١٢٨/١ -

١٣ ، شرح ابن عقيل ٢٦٢/٢ .

(٢) الكتاب ٢٠٢/٢ ، ضرائر الشعر للقرظ القيرواني ٨٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٥ ، الهمع ١٧٣/١ شرح

واهد المغني ٧٦٦/٢ ، جامع الدروس العربية ١٤٨/٣ ، النحو الوافي ٢٤/٤ .

عليهم شيء مخالف لقياسهم ، يكدون اذهانهم لتخريجه ، حتى اذا استعصى التخريج حلوا المعضلة بقولهم : واذا كان هذا جائزا في ضرورة الشعر فانه لا يجوز في اختيار الكلام ، وهو موقف جرى عليه اكثر النحويين في تسويغ بعض الظواهر اللغوية المخالفة لما تواضعوا عليه؛ (١) توقيا للثلم وتوخيا لاستبراء الذمم .

ويلح ابن هشام على هذا التنوين ويسميه تنوين الضرورة في صرف ما لا ينصرف مثل عنيزة ،
يا مطر . (٢)

واشار الرضي الى هذه الضرورة وقدرها بقدرها وقال : واذا اضطر الى تنوين المنادي المضموم
تنصير على القدر المضطر إليه من التنوين . (٣)

ولسنا نعرف بالتحقيق ما ذا يقصد الرضي بالقدر المضطر إليه كاملا ، بل هو مطلق الضمة
اشباعها ليتولد ما يشبه التنوين روما لإقامة الوزن وتجانف الزخاف وهذا قول متوجه ، فيه
استئناس مسعف على احتواء هذه الظاهرة احتواء حصيفا ، فلعلها تلفظ : يا مطرو ، على نحو
قولهم : فانظور .

وذهب الاسفراييني الى أن تنوين الضم في (مطر) معدود من الشواذ . (٤)
وسيويه ذكر ان عيسى بن عمر الثقفي كان ينشده : يا مطرا يشبهه بقوله : يا رجلا يجعله اذا
نون وطال كالنكرة ، ولم نسمع عربيا يقوله ، وله وجه من القياس ، اذا نون وطال كالنكرة . (٥)
طال هذا ذهب الاخفش وابو عمرو ويونس والجرمي ، وقال الميرد : هو عندي احسن لرده التنوين
اصله ، كما في النكرة (٦)

ونحن نتابع رواية النصب ونعجب بها كثيرا ، بيد أنا لا نوافق العلماء الفضلاء في تفسيرها ، بل
ذهب ، الى أن الموقف كان موقفا كيديا ، وملاحاة وهجاء ، فاراد الشاعر أن يسخر منه وينال
بقدره فحطه الى منزلة النكرة غير المقصودة ، على نحو ما فعل القاري

(١) المنطلقات التأسيسية في النحو العربي د. عفيف دمشقية ٩٧ ، وظاهرة التنوين في اللغة العربية د. عوض جهاوي
ص ١٩ .

(٢) معني اللبيب ٣٨٩/١ وينظر شرح المعلقات للروزني ٨٥ .

(٣) شرح الكافية ١٣٣/١

(٤) فاتحة الاعراب في إعراب الفاتحة للاسفراييني تحقيق د. عفيف عبدالرحمن ١٢٦

(٥) الكتاب ٢٠٣/٢

(٦) الخزانة ١٥١/٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis

الأعرابي في قوله تعالى : " قل يا أيها الكافرون " (١) قرأها : قل يا أيها الكافرين ، توخيا لاستفالة أقدارهم الى مستوى المناصب الفضلاء وليس العمد ، فلما سئل قال : إني أعلم القراءة في ذلك ، ولكنني لا أجل أمر الكفرة ... (٢) أي لا ينوي رفعهم الى أقصى الفعالية في العمد ، بل يستركون في دركات السفلة ، وتخبر لها الفضلات ، في مصطلح النحاة .

فلولا هذا الشاهد المحير لظلت القاعدة في منجاة من الهوامش أو الشذوذ أو التعددية الخارقة لألف المتكلم ، الذي تهواه الأنفس كثيرا ، وتشبهه العقول أكثر .

والقواعد لا تتحقق على وفق التأويل ، بل على وفق الروايات الصحيحة الرائجة على السنة العاشرة . فلنتوجه الى المظان باحثين عن الرواية الصحيحة لهذا الشاهد .

٣- تحرير الشاهد:

أسلفنا ، في فواتح المسألة أن هذا الشاهد عويص محير ، وهو قد يشكل تحديا وإشكالية للدرس الخجوي ، على ظاهر الرواية . ولدى تعقب روايته ، رجعنا الى المظان فطالعنا روايات منها:

١- رواية الرفع المتون : (يا مطر) في الشطرة الاولى و (يا مطر) في العجز . وعليه جل روايات.

٢- رواية النصب وعليها جمهرة من الرعيل الاول منهم : عيسى بن عمر الثقفي والأخفش عمرو بن العلاء ، ويونس والجرمي ، والمبرد (٣)

وعضدهم من المتأخرين ابن عقيل ، وهذه عبارته :

وبعض النحاة ينشده منصوبا تشبيها له بقول عدي بن زيد :

ضربت صدرها الي وقالت يا عديا لقد وقتك الاواقي

وقد ورد السماع بهما (٤)

٣- رواية اختلاس التنوين ، ومطل الضمة مطلا خفيفا لاشباعها للحفاظ على الوزن كأنه

يقول : (يا مطرو) ؛ لإقامة الوزن (٥) ونحن أميل الى هذه الرواية المتوجهة والمقنعة ، فهي

(١) الكافرون ١

(٢) البيان والتبيين ٢٠/٤

(٣) الكتاب ٢٠٣/٢ . شرح أبيات سيويه للسرياني ، او الخزانة ١٥١/٢ ، لتحقيق محمد علي سلكاني ٦٠٥/١

(٤) شرح ابن عقيل ٢٦٢/٢

(٥) شرح الكافية ١٣٣/١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تحفظ الوزن ، وتقيم الإعراب معا .

٤- رجعنا إلى رواية الديوان فوجدناها بالرفع ورجعنا إلى رواية ديوان كثيرة عزة إذ عزى اليه البيت المذكور فكانت تنوين الرفع أيضا (١)

والترجيح بين هذه الروايات أمر بطين يحتاج مجتابه إلى نضاعة فكر ، ونقاهاة نفس ، من قبل أن فيها مقاحم وصعوبات ، وتقولا وتخوضا . ولكننا لا نعدم مستانسا من أصول اللغة يلحظ لنا الطريق ، فنأق له ونهش .

سواء أرجحنا النصب أم الضمة المطولة فان رواية تنوين الضم مرفوعة فهي ضمة مطولة مشبعة ليس غير ، حسبها الرواة تنوين ضم ، أو أحالوها تنوين ضم ليقبموا الوزن .

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشاهد:

إذا رجحنا زواية الرضي ، وهي مقنعة ، ومقبولة ، أو رجحنا رواية النصب والتنوين ، فإن رواية تنوين الرفع تسقط ، وتظل القاعدة في معزل عن الاضطراب والاهتزاز ، ولا تستتبت حول القواعد الرئيسية أية قواعد استثنائية ولا تبقى القاعدة في موضع جدلي مورك .

وإن شجعنا رواية التنوين بالنصب ، لتكاثر المتحلقين حولها تظل القاعدة الرئيسية أيضا في منجاة من القلق أو التشرذم . وأفضل أن تقرأ البيت على هذا النحو :

سلام الله يا مطرو عليها وليس عليك يا مطر السلام

وليست الواو الا ضمة مطولة على نحو ما ذكر ابن جني .

وبذا تسلم القاعدة من التداعي أو التقويض ويظل كل منادى علم مفرد يبنى على الضم ولا تنون ؛ لأن التنوين على التنكير .

وما أحوجنا الى انتباز هذا الشاهد وأضرابه من الدراسات النحوية وحبسنا تخوضا وتقولا !

١- الجدلية في نصب المنادى العلم المفرد

١- الشواهد الشعرية:

١- قال النابغة الذبياني :

كَلْبِي لَهْمِ يَا أَمِيمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بِطِيءِ الْكَوَاكِبِ (١).

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل :

تكلف النحاة لتوجيه هذا الشاهد جهودا مضنية ؛ من قبل أنه فرد محير في روايته، وأودعوه توجيهات متفاوتة متراكمة .

ينشده النحاة في باب النداء ؛ وموضع الشاهد في قوله : يا أميمة ، جاء منادى علما مفردا خصوصا ، خلافا لما عليه القياس ، وهو بناؤه على الضم .

ذهب سيويه الى أنهم استجلبوا الهاء ؛ لأن آخر الاسم مفتوح ، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء . (٢)

وتكلفوا من صنوف التأويل ما يكد الأذهان ، فالهاء مصممة لا يعتد بها مع ردها ، بل ظل منادى يجري على ما كان يجري عليه في الترخيم من الفتح ، وإقحام التاء كثير لدى العرب يقولون : اجتمعت اليمامة ، وهم يريدون أهل اليمامة ، ولم يعتدوا بالأهل وجعلوا من قبيل المقحم على حد قوله :

كَلْبِي لَهْمِ يَا أَمِيمَةَ نَاصِبٍ (٣)

وقال ابن كيسان ، هو منادى مرخم ، وهذه التاء هي المبدلة من هاء التأنيث التي تلحق في الوقت أنبتها في الوصل اجراء لها مجرى الوقف ، والزمها الفتح اتباعا لحركة آخر المنتظر . (٤) وقال ابن عصفور : يسمع ولا يقاس عليه ، خلافا لابن حبان الذي قال : بل يقاس عليه لأنه ليس في ضرورة شعر ، لكنه قليل . (٥)

واختلف في التاء في آخر الاسم أهل هي للوقف ، ام للتأنيث

قال أبو علي : إنها تاء التأنيث ، وليست بالهاء التي تلحق في الوقف ، ولا يجوز أن تكون وقف ؛ لأن تلك حكمها ان تسقط في الدرج ؛ لأنها تجتلب للوقف عليها ، كما تجتلب همزة

ديوان النابغة الذبياني : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ص ٤٠ ، الجمل المنسوب الى الخليل ٨٤ ، الكتاب ٢٠٧/٢ ، الجمل للزجاجي ١٨٦ ، أمالي ابن الشجري ٨٣/٢ ، شرح المفصل ١٢/٢ ، ١٠٧ ، الجمع ١٨٥/١ ، شرح الأشموني ١٧٣/١ ، ٢٠٠/٤ ، خزنة الأدب ٢٢١/٢ .

(٢) الكتاب ٢٠٧/٢ ، شرح أبيات سيويه للسرياني ٦٠٥/١

(٣) شرح المفصل ١٢/٢ ، وينظر الاقصاد للفارقي ١٠٩

(٤) جمع المراجع ١٨٥/١

(٥) المصدر نفسه ١٨٥/١

لوصل ليبدأ بها ، فهذه في الوقف نظيره الهمزة في الابتداء ، فكما أنك اذا وصلت حذف الهمزة ولم تثبتها ، كذلك اذا وصلت ما فيها الهاء وحذفتها ولم تثبتها ، فلو كانت للوقف لحذفت للوصل ، وليس الأمر كذلك . (١)

على حين يراها الزجاجي مقحمة للتوكيد ، وترك آخر الكلام مفتوحا . ولكن الزجاجي الملح على رواية أخرى وهي رفع (أميمة) فقال :
والأجود الرفع . (٢)

وقيل من النحاة ، قال انها تترد الى ظاهرة لهجية ، وقيل : هو مبني على الفتح ؛ لأن منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح ، لأنها حركة تشابه حركة إعرابه ، فهو نظير : لا رجل في الدار . (٣)

وهذا الرأي على معقوليته ، يشر باستنبات قاعدة جديدة بازاء تلك القواعد المجترحة ، موصلة على مستوى لهجي ، مستبعد من الاحتجاج به ، وبمقتضاها يصبح المنادى المفرد العلم يبنى على ما كان يرفع به ، أو يبنى على الفتح ، على نسق هذا الشاهد ، أو ينصب ، وفي ذلك تشعب ما كان يبنانا عنه "ونحن نؤذن في الناس داعين الى التوحيد لا إلى التعدد، ونشدد النكير على استرفاد قواعد على مستويات لهجية ، على وفق تقريراتهم .

وجماع هذه التفاسير والتفاسيم تجمع على أن قوله : (يا أميمة) منادى مفرد رخم ، فحذفت هذه ، ثم أعيدت التاء ، وظلت أو نسيت مفتوحة مشاكلة للحرف الذي قبلها وهو الميم المفتوحة ، واختلفت في طبيعة هذه التاء ، في أوجه متهافنة متعسفة لا مقنع فيها . فقالوا هو منادى برخم ، فحذمت عليه التاء ولولا ذلك لضم . (٣) وتظل هذه التاجات النحوية ، والانظار التوجيهية كثيرة الى حد الزبد الذي يذهب جفاء ، ساعة تصدمه الريح ، ينم على عجز مخل واضطراب محسوس ، وإبعاد عن التفسير اللغوي اللصيق بطبيعة اللغة ، من حيث المضامين أو المسانيد . كل هذه الأخطاء ترتكس في وجدان الدارس ، فيحس خيبة أمل ، يتفاعل مع عجز مقهور لما يراه من فوضى وشيخ ، يتشظى لها المرء أسفا وحسرة ، مهيبا بالغير على لغة الضاد أن يدفعوا ما وسعهم الجهد ؛ لإقامة قواعد عالية السوية بريئة من التدافع والاضطراب .

(١) المسائل المشككة لأبي علي الفارسي ص ٥٠١

(٢) الجمل للزجاجي ١٧٢ ، الافصح للفارقي ١٠٨

(٣) المصدر نفسه ، ١٠٩ .

ويتساءل المرء لماذا هذا التكثر المقيم ، المستشعر في الروايات ، وأوجه قراءة النصوص: فقد كانت العرب ينشد بعضهم قول بعض، وكل يتكلم على مقتضى لفته التي فطر عليها ، أو أن يكون الشاعر إنشد مرة هكذا او مرة هكذا ، ومن هنا تكثرت الروايات في بعض الأبيات . (١)

ولما لم تنفع لنا هذه التوجيهات غلة ، ولم تلح لنا السبيل مبينا ، فلتوجه طالبين النجعة ، لنقضي لنا ثنائنا . ولعل في الفرع الى السماع ملاذا .

تحرير الشواهد في المظان:

كلفنا ضني في تطلب هذا الشاهد في المظان ، فالفينا الرواة يجمعون على رواية (أمينة) بالنصب ، كلهم يواطىء سابقه كعبا بكعب ، لا يجيد قيد شعرة ، وفي ذلكم بلاء مقيم ، واستهتار بالمتابعة مقيم . وجل معالجاتهم تطويل بلا طائل وجمعجة ولا أرى طحنا ، ولا تسفر الا عن خيبة أمل ، فسغيت ما بلغ طريقي في الديوان ، وسائر المظان المتاحة ، فما ألفت الا إقامة النحاة على قرو واحد أستمسكا. يشبه التالي بهذه الرواية .

لكن بصيص أمل نخافتنا يترأى إذ يجمعم الزحاجي - طيب الله ثراه - برواية الرفع ، واختارها وجسناها .. وكلامه ما كان جاء من فراغ أو حلس ، بل لعله احس ناسا يلبلون بالرفع ، ولم يبال فك ، فأسرهما في نفسه ، إذ افتقر الى دليل مرجح قوة ، يصدع له .

لكننا مع هذا كله نذكر أن هذا البيت من قصيدة للناطقة قالها يمدح عمرو ابن الحارث الأعرج بن شمر ، وذلك في العصر الجاهلي ، إذ لا نقط ولا حركات إعرابية ولكن رواية شفوية وتناقل بالصدر والأنفس ، فلعل هذه الظاهرة الشاذة النادرة قد أقدم عليها بعض الرواة مخطئا ثم شاعت في ووساط العلمية فحسبوا لهجة فمردوا عليها جيلا ، ينشدونها ويتألفونها سحيس الليالي وأبد هر ، وظلوا فرسى التغيير أو الخطأ . فاعتلقتها الأنفص قبل الألسن ، وأين من قومي من تمتد يده روية يصلح هذا الخطأ كي يفوز بهذا البيع الرابع ، فيربح الشداة بله الدارسين من هذا العناء برق ، ولا جناح عليه .

يظل هذا الصنيع أحلاما طوباوية ، وهو احس افتراضية ، والظن لا يعني من العلم شيئا، ولا يقام لم على حدس أو افتراض .

بغية الأمل أن يتاح لغيرنا الظفر برواية مغايرة تعزز ما ذهبنا إليه ، وما على الجد بعيد.

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشاهد :

لو أنشدنا هذا البيت الشعري قائلين : يا أميمة ، بالرفع وإخاله كذلك ، لزالَت الجدلية الناشبة بين هذا الشاهد الفذ ، والقاعدة المطردة المستوية دون تشعيبات تنهب لذة الاتساق والتوحد والاطراد . ولا لزمنا هامش استثنائي : قد يكون المنادى المفرد العلم منصوباً ، وذلك في حالة شاذة نادرة مشبوهة . فإذا قرأنا هذا الشاهد بالنصب تميّعت القاعدة على هامش قاعدة : المنادى العلم المفرد يبنى على ما يرفع به .

قلت : ما احرانا ان نتشجع وأن نتواصى باستحلاب حركة الضمّ مكان الفتحه في (يا أميمة) مريح ونستريح ، ونتقي قواعدنا ومناهجنا من اضطراب واضح فاضح ، وأدواء بينة ، وهنات جمّة . لا لزوم البتة أن تسطر هذه المسألة في أبواب النحو ، ويهدر عليها من الجهد، وينفق عليها من المداد الصحائف المكدسة . إذ لا نظائر لها البتة في إرثنا اللغوي أو النحوي المائل بين أيدينا ، نستأنس به . ولقد نعدر الى القدمات إغفاهم على الرواية تحنثاً ، أو تألماً من الطعن ، أو مواطأة لأترابهم . إجلالاً للعربية ولعلمائها ، أو تخوفاً من سطوة الشعبية ومعاداة الاسلام والعروبة، ممن كانوا من بابت غير عربية الأرومة.

فلو أقمنا على الرواية الأولى مستمين غير شاكين ولا مدققين ، لأقمنا ألوانا من النحو هشة وهمية على انتاجات ادبية محرفة ممسوخة مزعومة . ويتأدى بنا الى اجتراح فكر مستقيم يصدق منذ الحاضر الأول ، كسيح كسول مستهلك ، غطي على نحو ما يجري في حياتنا الاقتصادية والصناعية والزراعية ، في تواكل غبي ، وتسلق خادر على كل ما تفرزه لنا سموم الغرب وتضخه في نفوسنا ، أو تتحقنه في دماننا ، مترمين متسلقين على طعامهم وأمواهم وأفكارهم في حلم خادر، نكتفي باجترار الماضي المسوخ وتعبده المتنفخ .

٢- الجدلية في التسمية رب أو حرفيتها:

١- الشواهد الشعرية :

وهو شاهد وجد للشاعر الاموي ثابت قطنة :

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً ، ورب قتل عاراً (١)

٢- القاعدة في نموذج التأصيل :

أنشد النحاة هذا البيت الشعري شاهداً على أن رب اسم ، وهو مبتدأ ، وخبره عار ، أو هو عار ، على وجه آخر ، قال بهذا الأخفش في أحد قولي ، والكوفيون ومنهم الكسائي ، وتابعهم ابن الطراوة ، والرضي (٢).

واعتدها سيويه حرفاً ، ولا يقع بعدها الا نكرة (٣).

وترقت المسألة الى قضية خلافية ، فذهب جمهرة البصريين الى أنها حرف ؛ لأنها لا تحس فيها علامات الأسماء ولا الأفعال ، وجاءت لمعنى في غيرها كالحرف ، وهو تقليل ما دخلت عليه ،

وذهب الكوفيون الى أن رب اسم حملا لهم على كم وأنه يدخلها الحذف ، وهي تخالف

عن حروف الجر في أنها لها الصدارة ، ولا تعمل الا في نكرة موصوفة ، ولا يجوز إظهار

(١) البيان والتبيين للحافظ ٢٩٣/١ ، المقتضب ٦٦/٣ ، الأغاني للأصفهاني ، دار الثقافة ٥٣/١٣ ، الأزهية في علم الحروف للهروي ٢٦٩ ، المفصل للزخشري ١٦٨ ، شرح المفصل ٢٧/٧ ، المقرب ٢٢٠/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٢ ، شرح شواهد المغني ٨٩/١ ، الخزانة ٥٧٧/٩ .

(٢) المقتضب ٦٦/٣ ، اللمع لابن جني ١٥٠ ، الأزهية ٢٦٠ ، شرح ملحمة الإعراب للحريري ٦٤ ، أسرار العربية لابن الجباري ١٠٤ ، الانصاف ٨٣٢/٢ ، النشر لابن الجزري ٢٨٩/٢ ، الخزانة ٥٧٧/٩ .

(٣) الكتاب ١٦١/٢ و ٤٢٠/١ ، ٤٢٧ ، ٥٤/٢ ، ٩/٣ ، ١٠٤ ، ١١٥ ، المغني ٨٩/١ .

الفعل الذي تتعلق به ، بخلاف الحروف . (١)

وظل النحاة يتلاحون ، في لجاج منطقي ، وحجج وأقيسة متعسفة تبعد أحيانا عن منطق اللغة ، وواقع الاستعمال ، يصلون كلال الليل بكلال النهار ، وقد استهتروا بالمناكفات والمدافعات ، بطريقة مدهشة لافتة ، يوظفون كل أطهرهم المعرفية للذب عن مواقفهم ، ولا يتألمون أحيانا ، أو يخرجون في التلعب بالرواية لحاج في أنفسهم ولا تنسى أن للعصر الذي كان يمور بالتنافس والتزاحم على أبواب الحكام ، كل يعزز نفسه ويسعى الى إهمال غيره ، كي يرف نجمته ، ويهوي بحم غيره ، كان لهذا الجو المحموم بالسعي المتواصل ، أثر في ارتكاب حماقات قد تصل الى مد اليد لليلس أو التعبير سعيا للإنباه والإرباء ، ودفع معرة الإحراج أو التنقص والسقوط ، وذلك ملموح في المسألة الزنبورية وسواها . وتحاثي الفرقاء وتحاصبوا ، ولكنهم ظلوا في منأى عن الولوج الى جو سائيد والرواية ، والتحقق من المتن وصحته ، أحيانا .

والشاهد الذي أنشدناه في مستهل المسألة قالوا : رب اسم ؛ لأن معنى رب رجل في أصل الوضع ، قليل من هذا الجنس ، كما أن معنى ، كم رجل : كثير من هذا الجنس ، وإعراجه أبدا على مبتدأ لا خير له . (٢)

وهذا ليس شيئا من قبل أننا في الاعراب نعرب الكلمة على ظاهرها ، وليس معناها فلو صح زعموه لقلنا في إعراب ؛ هذا رجل . هذا فعل مضارع بمعنى أشير ولما كان هذا باطلا هاهنا ، فذلك هناك .

وأما الحديث : رب مبلغ أسعد من سامع ، فالعكيري على أن روايته أسعد بالفتح ، وهي نعت لمبلغ ، ولكنه فتح ؛ لأنه لا ينصرف ، ويرى الكوفيون (أسعد) خيرا عن رب ، المبتدأ . (٣)
والجمهور على أن رب حرف جر شبهه بالزائد ، وما بعده نكرة ، لا بد لها من وصف ويغني أن يكون خبره جملة والتقدير :

(١) الكتاب ١/٤٢٠ ، ٢/١٦٣ ، ٣/٩ ، أسرار العربية ١٠٤ ، الإنصاف ٢/٨٣٣ ، النحاة والحديث للعكيري ٢/٢١٠ شرح المفصل ٧/٢٧ ، الجنى الداني ٤٢٧ ، الأشباه والنظائر ٢/١٠٤ .

(٢) الأصول لابن السراج ١/٤١٩ ، شرح المفصل ٧/٢٦ ، المغني ١/١٤٣ ، الخزانة ٩/٥٧٦ .

(٣) النحاة والحديث النبوي للعكيري ٢/٢١٠ وينظر مستند الإمام أحمد ٥٠/٢٩٤ - رقم ٧٨ ٢٠٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan
Deposit

ورب قتل هو عار (١)

ولنتوجه الى رواية الشاهد فلعلنا نجد لدى جبهة الخير اليقين .

٣- تحرير الشاهد:

١- فشت مقالة النحاة في رواية البيت على هذا النحو : ورب قتل عار .

٢- رواية الميرد : وبعض قتل عار . وعليه فلا شاهد ولا قضية .

ذكر ذلك الميرد وأنشد البيت على نحو فشوه ، ثم أعقبه بقوله : فعلى إضمار هو ، لا يكون

إلا على ذلك ، فهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم ينشده :

وبعض قتل عار(٢)

وصار قوله : فهذا إنشاد بعضهم شنشنة نعرفها من مبلغ تشككهم في صحة الرواية على

الوجه المذكور .

ونقل الميرد هذه الرواية عن المازني - رحمهما الله - قال : وأنشد فيه المازني : وبعض قتل

عار ، وهو الوجه . (٣)

٣- وأنشده الجاحظ على النحو السابق :

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا ، عليك وبعض قتل عار . (٤)

٤- ورواه ابن قتيبة على النحو السابق :

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك وبعض قتل عار (٥)

وعلى هذا رواه الأغاني : وبعض قتل عار . (٦)

٥- ولما انبرى المرادي ، في الجنى الداني ، يدفع حجج الكوفيين في إسمية رب قال :

واستدلوا على إسميتها بالاخيبار عنها ، في قول الشاعر :

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ، ورب قتل عار

(١) الجمل للزجاجي ٦٢ ، حروف المعاني للزجاجي ١٤ ، المقرب ٢١٩/١ ، شرح ابن عقيل ٣٢/٢ ، المعجم السوافي في

النحو د. علي الحمد ١٧٠ ، وإعراب الجمل د. فخر الدين قباوة ٣٢٤ .

(٢) المقتضب ٦٦/٣

(٤) الخزانة ٥٧٧/٩

(٤) البيان والبيان ٢٩٣/١

(٥) الشعر والشعراء ٥٢٧/٢

(٦) الأغاني ، دار الثقافة ، ١٣/ ٥٣

ورد بأن الرواية الشهيرة : وبعض قتل عار (١)

٦- وذكر الرواية الجديدة (المحررة) السيوطي في الهمع ، قال :

وأجيب عن البيت بأن المعروف :

وبعض قتل عار (٢)

وكرر هذه الرواية نفسها وهو يشرح شواهد المغني فقال : والرواية : وبعض قتل عار. (٣)

أليست هذه الروايات المتكاثرة قادرة على رأب ما أثنأت يد الرواة أو النحاة من فتوق في

عظم اللغة ، وحسم القاعدة ، ولما افرزته من جدلية ناشبة.

ولعل ما زعمناه في أحد المواقف في شرح إحدى المسائل من ان رواية النحو العربية تدور

عنها شبهات ، ولا سيما الشواهد النحوية ، من قبل أنهم طرف في القضية . آية ذلك ما رأيناه من

تأويل الرواية التي اسهمت في اقامة منادها وإزالة سنادها هم أهل اللغة والأدب وليس النحاة ، على

الجملة ، الجاحظ ، وابن قتيبة ، والمرادي ، والاعاني ، والميرد ، المعدود في جملة الأدباء النقاد ، أو

النحاة المدققين في الروايات ، لا يستقيم لأوعائها وهناتها . أما النحاة فانما يلبثون دائما الى حد التالي

بمسائل المشكلة العريضة التي تتقاضى الدارس المنافحة والذب ، فهم يؤثرون المسائل الفارقة الحارة

الاصعة ، لتكون المحاماة حارة أيضا .

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشاهد:

بجمل هؤلاء الرواة جميعا ، ولكننا نرجح رواية هؤلاء الاثبات فهم أبناء بجدتها وأهل عذرتها ،

في تحريهم ودقتهم ، ولا يمكن ان يأتمروا على هذه الرواية ، ولا أن يتواطوا ؛ لتباعد أزمانهم منذ

القرن الثاني الى عصر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، ثم لأنهم يتمتعون بمصداقية عالية في الثبوت وتذوق

الموضوع ، وهم في الجملة ، ليسوا من أهل النحو ، الذين يهمهم أن ترسخ أقدمهم ، وان تطرد

أندهم ، وأن يحصلوا موطن قدم لهم في تلك الحياة ، ولا سيما في مجالس الخلفاء والحكام والأدباء

فإن صحت رواية :

وبعض قتل عار.

(١) الجنى الداني للمرادي ٤٣٩

(٢) الهمع للسيوطي ٢٥/٢

(٣) شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٩/١ ، ٣٩٣

زالت الجدلية المشككة بين القاعدة والنصوص ، وأفضى ذلك إلى انكشاف عوار في زعمهم اسمية رب . فتسقط دعاواهم وتنهار . وتظل القاعدة مطردة مستقيمة لا هوامش ولا استثناء ولا أوجه متعددة . فرب حرب جر شبيه بالزائد وجرورة نكرة يقع بجرورة لفظا مرفوعا محلا على أنه مبتدأ على نحو ما نرى في لغة التنزيل ، وفي الفيض الزاخر من المصنفات اللغوية .

٧- الجدلية في باب أن المخففة من أن:

- ١- الجدلية في جواز مجيء خبر أن المخففة من أن ، مفردا .
- ٢- الجدلية في جواز إعمال أن المخففة من أن في المضمرة الظاهر وخبرها مفرد .
- ١- الجدلية في جواز مجيء خبر أن المخففة من أن مفردا:
- ١- الشاهد:

قول الأعشى:

فِي فِتْيَةٍ كَسِيفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَن هَالِكِ كُلِّ مَنْ يَجْفَى وَيَتَعَلَّ (١)

٢- القاعدة في نموذج التاصيل:

بحث النحاة مسألة تخفيف أن المفتوحة الهمزة واعمالها ، وسجلوا لها ضوابط وقیودا مستفيضة تخبر بها .

واستنبطوا من كلام العرب أن أن تخفف فتعمل عمل الثقيلة ، وذلك بعد فعل اليقين ، أو ما

تخبر به . نحو : علم ، ورأى ، ويقدر فيها ضمير الشأن محذوفا وجوبا ، وخبرها جملة اسمية نحو :

دعواهم أن الحمد لله رب العالمين . (٢) أو جملة فعلية نحو قول الشاعر:

زعم الفرزدق أن سيقتلُ مربعا أبشر بطول سلامة يا مربع
ويكثر أن يكون خبرها جامداً نحو :

وأن ليس للأنسان إلا ما سعى (٣)

وقد يفصل بينها وبين خبرها بحرف من الاحرف التالية :

بالسين أو سوف نحو قوله تعالى : علم أن سيكون منكم مرضى (٤)

ووبلو نحو قوله تعالى : وأن لو استقاموا على الطريقة (٥)

وبالنفي بلم أو لن أولا : أيجسب أن لم يره أحد (٦)

بعد نحو قوله تعالى ، ونعلم أن قد صدقتنا . (٧)

(١) ديوان الأعشى ١٠٩ ، الكتاب ١٣٧/٢ ، الخصائص ٤٤١/٢ ، النصف ١٢٩/٣ ، أمالي ابن السجري ٢/٢ ،
نصف ١٩٩/١ ، شرح المفصل ٧٤/٨ ، ٨١ ، شرح ابن عقيل ٣٤٨/١ ، المعجم ١٤٢/١ ، خزنة الأدب ٨/٨

أو بالشرط ، نحو قوله تعالى : أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها . (١)
ومن أحكامها أنه يندر مجيء اسمها ضميراً بارزاً ، وندر مجيء خبرها مفرداً . (٢)
قال سيويه : وأما قول الأعشى :

في فنية كسيوف الهند قد علموا أن هنالك كل من يحفى ويتعل
فان هذا على اضممار الهاء . كأنه قال : أنه هالك (٣)
فلا يصح أن يلي أن المخففة من أن الا جملة فعلية أو اسمية .

وأجاز النحاة أن يليها اسم منصوب ظاهر نحو قولنا : علمت أن زيدا قائم ، كأنك تريد : أن
زيداً قائم . وليس هذا الوجه مختاراً او فاشياً . والأجود أن ترفعه على ان تريد بها الثقيلة وتضم اسمها
فيها ، وتجعل ما بعدها مبتدأ وخبراً كقولك : علمت أن زيد منطلق . والمعنى : علمت أنه زيد
منطلق . وإذا سبقتها أفعال مثل عسى وأراد واشتهى وكره وخاف ، لا يحسن معها أن يتقلها
تضمير ، بل تكون بمعنى المصدر ، وتنصب الفعل المستقبل بعدها ، كقولك : أردت أن تقوم . (٤)
فيشترطون في أن المخففة من الثقيلة ، أن تسبقها أفعال اليقين مثل : أعتقد وأعلم ووثق
ويؤمن ، واشترطوا أن ينوي اسمها وهو ضمير الشأن ، وأن يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية ، مقرون
بها ، في الأكثر إن تصرف ، ولم يكن دعاء ، بأحد الأحرف : قد أو حرف تنفيس أو حرف نفي
أو لو .

ففي البيت الشاهد تحققت الشروط إذ وقعت أن المخففة عقب فعل اليقين ، علموا واسمها
ضمير الشأن مقدر ، وأما الخبر فهو قوله : كل من يحفى ويتعل هالك ، جملة اسمية خلافاً لمن وهم
أخبار هالك ، الاسم الظاهر المفرد . ولكن في الشاهد دخلا من حيث الرواية نحن كاشفوه ، في

٢- تحرير الشاهد:

ولدى التمهيص تكشفت لنا الروايات التالية:

- (١) النساء ١٤٠ .
(٢) الخصائص ٤٤٠/٢ ، الانصاف ١٩٩/١ ، شرح المنصل ٧٢/٨ ، شرح عمدة الحفاظ ١٤٠ ، المغني ٢٩/١ ، أوضح
المسالك ٢٦٥/١ ، شرح قطر الندى ١٥٣ ، شرح ابن عقيل ٣٨٣/١ ، النحول الروافي ٦٤٤/١
(٣) الكتاب ٧٤/١ ، ١٣٧/٢ ، ١٦٤/٣ ، ٤٥٤ .
(٤) الأزهية للهروري ٦١ ، الفصح ١٤٣/١ .

١- رواية الديوان :

وقرأنا في الديوان القصيدة ، وهي من رواية أبي عبيدة قال : قرأتها على أبي عمرو بن العلاء
ومنها الشاهد:

في فنية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذي الخيلة الخيل
ومطلع القصيدة :

وَدَّعَ هَرِيرَةَ إِنْ الرَّكْبَ مَرْمَحُلاً وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعَا أَيُّهَا الرَّجُلُ

واعتمدها التبريزي من المعلقات: (١)

٢- قال السرياني : وفي كتاب أبي بكر مبرمان : (٢) هذا المصراع معمول ، أي مصنوع ،

والثابت المروي : أن ليس يدفع عن ذي الخيلة الخيل ، والشاهد في كلتا الروايتين واحد؛ لأنه

في إضمار الهاء في أن ، وتقديره أنه هالك ، وأنه ليس يدفع. (٣)

٣- ويصحح ابن المستوفي ما أشار إليه السرياني ، ليعزز مسألة العمل والصنعة في البيت يقول

ابن المستوفي : والذي ذكره السرياني صحيح ، ولا شك أن النحويين غيره ؛ ليقع الاسم بعد أن

المخففة مرفوعا ، وحكمه أن يقع بعد أن الثقيلة منصوبا ، فلما تغير اللفظ تغير الحكم. (٤)

فالحقيقة ناصعة في أن الشطرة الثانية من بيت الأعشى غيرت ، كي يظفر النحاة بشاهد قوي

يقع يسعدهم في تأثيل قواعدهم ؛ وليسعفهم في المهارة والمشارة ، والحجاج واللجاج ؛ لذا اعتسفوا

هذه الصورة فاحتبوا في مظنة التدليس والوضع من قبل أن قوله : ليس ، لا تظهر عليها الحركة

الإعزابية الجلية المائزة بين حالتي عمل إن الثقيلة التي تنصب الاسم بعدها ، على حين تستبقي الخفيفة

لاسم مرفوعا بعدها؛ ليقع في اطار جملة اسمية أو فعلية ، فمن أجل التمييز والاشتهار غيروا البيت ،

مشطرتة الثانية ، برمتها . وهذا مؤشر على سوء صنيع النحاة والرواة الذين يدورون في افلاكهم

المسوقون لديهم بضائعهم ويروجونها ، بمواصفات يرتضيها النحاة ، وإذا وجدوا النص لا خلاق له

من موضع استشهاد ، وكان مغريا بالتحريف لم يتورعوا عن اللعب القاصد أو غير القاصد . وهذا

(١) ديوان الأعشى ، تحقيق د. محمد محمد حسين ص ١٠٨ شرح القصائد العشر للتبريزي ٤٢٨ ، وخزانة الأدب

. ٣٩٠/

(٢) تلميذ المبرد والزجاج وأستاذ أبي علي الفارسي والسرياني . توفي ٣٤٥ هـ (معجم الأدباء ٢٥٤/١٨ وإنباه الرواة

. (١٨٩/

(٣) الخزانة ٣٩١/٨

(٤) المصدر نفسه ٣٩١/٨

مسلك طبيعي عند ما يحزب المرء ضيق في مآزق ويرغب أن يخرج منها معافى موفور السمعة الطيبة
لاذ بالتحريف أو الافتعال .

على أن المرء يحس أن بعض النحاة وهم أن (هالك) في البيت هي خير أن المخففة اذ لا يصح
أن يكون خيرا مفردا ، بل يتعين أن يكون جملة .

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشاهد:

بعدما تبين لنا ان للبيت الشاهد روايتين متدافعتين ، نرجح أن تكون رواية الديوان هي

الاجحة ، وهي على هذا النحو :

في فنية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل .

بمخرونها أبو عبيدة ، وأبو عمرو بن العلاء ، وأبو جعفر النحاس في شرح القوائد التسع (١).

ويشير اليها التبريزي على نحو ما أسلفنا ، ويعضدها السيراقي وميرمان ، ويصححها ابن

الجنوني ، فهي رواية فاشية ، إلا أن النحاة ، الذين دانهم شهود عصرهم ، غيروا موضع الشاهد

ليكون اليتق بأنظارهم وقواعدهم في هذه المسألة . بعدما انكشف هذا الأمر على هذا الوجه ، نسأل

عن علاقة القراءة الجديدة بسوية القاعدة ؟

الحق ان القراءة الجديدة لا تغير شيئا من سوية القاعدة ، من قبل أن أن المخففة ينبغي أن يليها

الجملة إما اسمية على وفق رواية : ان هالك كل من يحفى ويتعل ، أو جملة فعلية على نحو

القراءة الثانية : أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل . ولكن النحاة آثروا الرواية الاولى ، كي تكون

الحركة الإعرابية مشهودة في الميز بين الاسم الواقع بين أن المخففة وهو مرفوع ، والاسم الواقع بعد

أن الثقيلة وهو منصوب ، ولا يتحقق هذا في الرواية الثانية ، في كلمة (ليس) التي لا تظهر عليها

تعريف الحركات . ولكننا نؤثر الرواية الثانية لسببين :

الأول : ورود كلمة (هالك) مرفوعة مفردة بعد أن المخففة قد يوهم القاريء أنها خير

مفرد عن أن المخففة ، التي استوفت ضمير الشأن اسما لها مقدرًا ، وهذا بخلاف

المقصود . أما كلمة ليس فهي أصرح .

الثاني : وهو الأهم رغبتنا الأكيدة في قراءة النصوص ، وتحريرها على نحو ما وردت

(١) شرح القوائد التسع : النحاس ، تحقيق أحمد خطاب ، بغداد ١٩٧٣ م ص ٢١٧ .

All Rights Reserved
Library of University of Jordan - Center of
Thesis Deposit

عن أهلها فاللغة أولاً والنحو ثانياً ، يسير مواكبا للغة ، وفي كنفها ، والخطأ كل الخطأ أن نقولب النصوص ونفتعلها كي تفصل على مقدار القواعد ؛ من قبل أن الاصل في القواعد أن تستنبط من النصوص بالاستقراء الشامل ، والتبصر الدقيق .

ولا ريب أن القراءة الثانية تكشف عن صورة شعرية ورؤية فكرية ، أرحب وأفعل من صورة:

التي لا تتسجم مع صورة الأعشى ، ذي الثقافة الحضارية المزجومة بالثراء ، وعمق التجربة .

ونقر مع أستاذنا الدكتور نهاد إذ يقول : ويذهب بعض الناس إلى أن الشعر بعد أن غير

أصبح ملكا للثقافة العربية ومعطياتها اللغوية الإئتلافية ، واتجاهات التوحيد فيها . فقراءته وفقا لذلك هي من حق الحاضر في رؤية الماضي وتوجيهه وجهة إيجابية تحقق الاتساق وتنفي عوامل التفريق ، وهذا مذهب عملي وجيه حقا ، وهو مفزع لنا إذا أعيا التحقيق التاريخي ، فأما إذا أمكن بلوغ الحقيقة التاريخية المحصنة فذلك أدنى إلى العلم ، وهو أبقى من كل اعتبار عملي مهما تبلغ جاهته . (١)

أجل إذا أعيا التحقيق التاريخ فلنا أن نجتهد ، أما إذا حصص الحق ، وأمكن الوقوع على الصورة الحقيقية للنص ، وهذا واجب الدارسين ومهر يقدمونه حبا للعربية ، فلا اجتهاد ولا تلعب النصوص استرضاء لنظرياتنا وأفكارنا . وينبغي أن نظل نؤذن في الناس ونبشر بالصور الحقيقية لبركات ليصار إلى وضعه في صورته الصحيحة المحققة الموثقة ، وإبعاد كل مبهرج زائف ، لنريح الأجيال ، ولنصحح الدراسات والانظار الموصلة على ذلك التراث .

ب- الجدلية في أعمال أن المخفقة في الضمير المتصل ، وجعل خبرها مفرداً ظاهراً:

١- الشواهد :

واستشهدوا لهذه المسألة بالشاهد الذي عزاه أبو عمرو بن العلاء إلى عمرة بنت العجلان بن

مر الهذلية ترثي أخاها عمرا ذا الكلب ، وقيل اسمها جنوب ، وأوها :

سألت بعمرو أخي صحبه فأفطعني حين ردوا السؤال

إلى أن تقول ، وهو موضع الشاهد :

(١) نحو منهج في تحقيق قراءة الشعر القديم : د. نهاد الموسى ، بحث في مجلة دراسات ، الجامعة الأردنية ، المجلد السادس

بأنك ربيع ، وغيث مريع وأنتك هناك تكون الشمالا . (١)

ومثله : فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبجل وأنت صديق *

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل النحوي :

وتتقوم هذه الجدلية من إشكالية موداها أن أن المخففة من أن جاء اسمها ضميرا متصلا وهو

تكاف في قولها : بأنك ، وأنتك ، مرتين ، وجاء خبر الأولى اسما مفردا مرفوعا قوله : ربيع ، على اجرت خبرها جملة فعلية في الشطرة الثانية في قولها : تكون الشمالا ، خلافا لما عليه السمت العام ، من أن أن المخففة من الثقيلة يكون اسمها ضميرا مستترا ، ولا يقع خبرها الا جملة اسمية أو فعلية .

وتم اشكالية أخرى في التدافع الظاهر بين استعمال أن المخففة في الشطرة الأولى (بأنك ربيع) الشطرة الثاني : (وأنتك تكون الشمالا) . مما يشي بازدواجية المعايير في استخدام الأساليب في التأليف نفسه ، وهذا من غير المعقول . فالتكلم في المقام الواحد لا بد أن ينسجم نتاجه الكلامي وفق مستواه الصوابي المركز في وعيه .

وهذه المسألة ترتبط بسابقتها ، لذا لن نكرر ما ذكرناه ثم ، توقي الاملال .

واعتد النحاة بيت الشاعرة خروجا على المؤلف في سنن العرب في فصيح كلامهم . فالأكثر أن يكون اسم أن المخففة ضمير غياب محذوف ، وهي أعملتها في المخاطب البارز ، فهذا شذوذ ثم عرفت الخبر في الأولى اسما ظاهرا مفردا ، وهو شذوذ آخر ، الا انها اجرت خبرها في الشطرة الثانية على الشائع السائع ، وهو جملة فعلية ، وفي هذا اضطراب وتناقض . (٢)

فأجمعوا على أن صنيع الشاعرة في هذا البيت من قبيل الشاذ والناذر بالإضافة إلى اللغة الفصحى الفاشية ، فردوه . (٣) وذلك على ظاهر هذه الرواية .

٣- تحرير الشاهد: ولدى العودة إلى المظان حل هذه الجدلية ، والتخلص من هذه الاشكالية بين القاعدة التي أخذت سمتا مطردا، في منأى عن ملايسات هذا الشاهد . وقفنا على الأبعاد التالية:

(١) الكتاب ١٣٧/٢ ، ٧٤/٣ ، ٤٥٤ ، معاني القرآن للفراء ٩٠/٢ ، المنصف ١٢٨/٣ ، زهر الآداب للحصري

٣١٥/٢ ، حماسة ابن الشجري ٧٣/١ ، الانصاف ١٢٨/٣ ، شرح الكافية ٢٦/٢ ، المغني ٢٩/١ ، أوضح المسالك

٢٦٥/١ ، شرح شذور نالذهب ١١٢ ، الجمع ١٤٣/١ ، شرح الأشموني ١٤٦/١ ، خزنة الأدب ٤٢٦/٥ .

(٢) شرح عمدة تالفاظ ١٤٤ ، المغني ٢٩/١ ، شرح قطر الندى ١٥٦ ، شرح الأشموني ١٤٦/١

(٣) شرح المنفصل ٧٥-٧٦ ، الجمع ١٤٣/١ . * الإنصاف ٢٥٠/١ والمنصف ١٢٩/٣ .

١- رواية مغايرة للإنشاد الشائع ، موافقة للسمت العام في سنن العرب ، رواها أبو حنيفة الدينوري في كتاب النبات :

بَأَنَّكَ كُنْتَ الرَّبِيعَ الْمَغِيثَ لِمَنْ يَعْتَرِكَ ، وَكُنْتَ الثَّمَالَا (١)

وعلى هذه الرواية تحمل الاشكالية وتحذف حدة الجدلية ، فلا اشكال ولا جدلية ولا قضية البتة ، فإن هي الثقيلة والكاف اسمها ، وغيرها الجملة بعدها (كنت الربيع) . فالشاهد لا يمت بصلة ، على هذه الرواية إلى ما نحن بصدده .

٢- ووأطأت هذه الرواية جملة من العلماء ، أو طوا أعقابهم وتابعوهم منهم :

الشريف الرضي . (٢)

والحصري في زهر الآداب . (٣)

وفي ديوان الهذليين الرواية نفسها : بأنك كنت الربيع المغيث . (٤)

ورواه السيوطي في شرح شواهد المغني بالرواية المذكورة . (٥)

ثم خلف صاحب الخزانة فذكر الرواية الأولى : بأنك ربيع ، وغيث مرعب ، ثم عقب عليها ،

الرواية الفاشية : بأنك كنت الربيع المغيث . (٦)

والملاحظ المهم هنا التفارق البين بين روايات النحاة من جهة ، ورواية الأدباء وأهل الأدب من جهة أخرى ، فكأنهم يقفون متواجهين ، بما يشعر بأن صورة النصوص في مصنفات النحاة لا تطمئن إليها كثيرا ، إذ تفارق صورتها لدى المصنفات الأدبية ، وقد لحنا هذا في غير حالة ، وغير صورة .

فإذا امتلأت نفوسنا بهذه الرواية ، وأقمنا النص على هذا النحو :

بَأَنَّكَ كُنْتَ الرَّبِيعَ الْمَغِيثَ لِمَنْ يَعْتَرِكَ ، وَكُنْتَ الثَّمَالَا

انزاحت الجدلية ، وانجابت كل هذه الشذوذات ، والهوامش المثيرة المثقلة للقاعد الرئيسية ،

سلمت القاعدة من أي خرق وظلت متوحدة على صورة : إذا خفضت أن وأعملت عمل أن

(١) النبات لأبي حنيفة الدينوري : ٢/٩/٣ .

(٢) خزانة الأدب ٣٨٢/١٠ .

(٣) زهر الآداب للحصري : ١٤٩/١ .

(٤) ديوان الهذليين ، دار الكتب المصرية ١٩٥٠ ١٢٣/٣

(٥) شرح شواهد المغني للسيوطي ١٠٦/١ .

(٦) الخزانة ٣٨٢/١٠ .

الثقيلة فإن اسمها ضمير شأن محذوف ، ويرد خيرها في سنن العرب الغالب الشائع ، جملة فعلية أو

اسمية .
 وإذا ارتضينا هذه الرواية ، التي لا دخل لها بالمسألة البتة ، فنسخي بالقاعدة عن التشذر
 والتشعب ، ونستبقي عليها موحدة مزفعة عن كل سفساف جرته أيد متلعبة بالنصوص ، قاعدة
 فنست خديجة مبعثرة . وفي ذلك إرباء للنصوص ، وتضليل للقواعد وفي ذلك الخير كله .

ومع هذه الهنيات التي تلبس بالرواية فاننا نسخي بأنفسنا عن صوغ أي مطعن للرواة والعلماء
 الأجلاء ، بل تظل صورتهم حليلة رفيعة ومحتفظ لهم بثقة متقدمة متنامية مستشعرة في كل نظر من
 نظارهم ، ولا مشاحة في أن هذه الأدواء قد تلحق كل تراث يعرض لما عرض له تراثنا من المشافهة
 وظروف الكتابة والتدوين ، وكل عظيم لا بد أن ينفسه الشائون ، ولا تعدم الحسناء ذاما .

٤ - الجدلية في مسألة العطف على التوهم (الوهم في البناء على التوهم):

١- الشواهد الشعرية :

١- الشاهد الأول وينسب الى الاخوص ، أو الاحوص الرياحي ، والى الفرزدق ، وليس في

ديوانه قال :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعب الا بين غرابها . (١)

٢- الشاهد الثاني ، وينسب الى عقية بن هبيرة الأسدي ، وعبدالله بن الزبير ، وفضالة ابن

شريك ، والكميت بن معروف ، قال :

معاوي إتنا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدنا . (٢)

٣- الشاهد الثالث : وينسب الى زهير بن أبي سلمى ، والى صرمة الأنصاري ، وينسب الى

ابي رواحة الأنصاري قال :

بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان حاثيا (٣)

٤- الشاهد الرابع: وينسب الى أعشى قيس قال :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإننا معشر نزل . (٤)

٥- شواهد أخرى *

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل :

نسقت هذه الشواهد في مسألة نحوية ، هي الاجراء على التوهم ، والحقيقة أنها الوهم في

اجراء على التوهم .

الكتاب : ٨٢/١ ، ١٥٤ ، ٤١٨ ، الكامل ٢٣٠/١ ، الخصائص ٣٥٤/٢ ، درة الغواص للحرييري ٤٩ ،
الانصاف ١٩٤/١ ، ٣٩٥ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٩ ، المغني ٥١٣/٢ ، شرح شواهد المغني ٨١٧/٢ ،
الاشباه والنظائر ٣٥١/١ ، الخزانة ١٥٨/٤ . (٢) المقتضب ١١٢/٤ ، ٣٧١ ، عيون الاخبار : ابن قتيبة ٦٧/٣ ،
الحماسة للمرزوقي ٩٤١ ، شرح شواهد المغني ٨٧٠/٢ ، الخزانة : ١٦٥/٤ .

(٣) ديوان زهير بن أبي سلمى ٢٨٧ ، الكتاب ٨٢/١ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ ، ٢٧٨/٢ ، المقتضب
٣٣١/٢ ، ١٩١/٤ ، الاصول لابن السراج : ٣٠٦/١ الجمل للزجاجي ٨٦ ، الخصائص ٣٥٣/٢ ، المفصل ٢٥٦ ،
شرح المفصل ٥٢/٢ ، ٥٦/٧ ، ٦٩/٨ ، شرح الكافية ٤٢٨/١ ، الاشباه والنظائر ٣٥١/١ ، الخزانة ١٠٤/٩ .

(٤) ديوان الاعشى : ١١٣ ، الكتاب ٥١/٣ ، الاغاني ٧٦/٨ ، المختصب لابن حنن ١٩٥/١ ، امالي ابن الشجري
١٣٠/١ ، والمغني ٦٩٣/٢ ، الجمع ٦٠/٢ ، الخزانة ٥٥٢/٨ . * معاني القرآن للفراء ٣٤٨/٢ ، ضرائر الشعر ٢٨٠ .

ففي الشواهد الثلاثة الأولى تتحلّق القضية حول دخول الباء في خبر ليس ، وهي ظاهرة مألوفة لدى المتكلم العربي ، فاذا اتبع كلمة بخبر ليس المنصوب جر توهم دخول الباء في خبرها ، فجر التابع ، نحو قوله : ليسوا مصلحين عشرة ولا ناعب .

أو قوله : لست مدرك ما مضى ولا سابق . وسمى النحاة هذه الظاهرة العطف على التوهم ، وذلك تأصيلاً على ظاهر رواية هذه الشواهد .

فقوله : ولا ناعب ، في الشاهد الأول ، أنشده على أن (ناعب) عطف بالجر على مصلحين المنصوب ، على كونه خبر ليس لتوهم الباء ؛ فانها تجوز زيادتها في خبر ليس ، ويسمى هذا في غير القرآن العطف على التوهم ، وفي القرآن يسمونه العطف على المعنى . (١)

وجد النحاة لدى المتكلمين هذه الحالة اللغوية فطفقوا يفتشون عن مخرج يعلل هذه الحالة ، يلوذون به ، ويحفظون على قواعدهم مصداقيتها ، وثباتها .

ولعله تدبير قاصد فزع إليه النحاة كلما حزبهم أمر ، واتخذوه ملاذاً ، حين غرب عن أعينهم وجه الحق في الرواية وانشاد النصوص ، فصارت قاعدة لازمة لازية ، الاجراء على التوهم ، وكفى

بفكر ضياعاً ان ينسب على التوهم ، وهل تصدق أن المتكلم يقع في وهم في لغته أو في تفكيره ؟ أما الشاهد الثاني فاتخذوه على جواز العطف على خبر ليس المحرور بالباء ، بالنصب فجعل قوله : (ولا الحديد) مغطوفاً على محل خبر ليس المحرور بالباء ، وهو قوله (بالجبال) المحرور لفظاً ، المنصوب محلاً ؛ لأنه خبر ليس .

أما الشاهد الرابع ، فعلى أن (تنزلون) عند الخليل معطوف على إن تركيباً على المعنى وهو المسمى عطف التوهم ، وقال يونس : هو على القطع ، أي : بل أنتم نازلون ، وأو بمعنى بل . (٢)

أفاض سيويه في شرح هذه الظاهرة اللغوية في غير مرة . وسمّاها الجر في التابعين : سابق وناعب : الشيء الذي يقع كثيراً . ثم قال في قوله : ولا سابق : فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا

كثيراً . (٣) على أن خبر ليس يكثر فيه الباء فيجرها ظاهراً ، فحمل المعطوف على شيء على المعطوف عليه بتوهم الباء فيه . وأضاف ومثله قول الاخوص :

مشائيم ليسوا مصلحين عشرة ولا ناعب الا بين غرابها

(١) الخزانة : ١٥٨/٤ .

(٢) الخزانة : ١٥٨/٤ ، ١٦٥ ، ٢٦٤/٢ ، ١٠٤/٩ .

(٣) الكتاب ٣٠٦/١

فحملوه على ليسوا مصلحين ، ولست بمدرك . ثم أردف : ومثله قول زهير :
بدالي أني لست مدرك ما مضى . ولا سابق شيئا إذا كان جاثيا

لما كان الأولى تستعمل فيه الباء ، ولا تغير المعنى ، وكانت مما يلزم الأولى ، نووها في الحرف
الآخر حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأولى ، فجره ، لأنه صار كأنه نوى الباء . (١)

وأشد سيويه قوله : (ولا سابق شيئا) برواية أخرى وهي النصب ، وذلك في باب اسم
الفاعل على الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، وذلت قولك : هذا ضارب زيدا
غدا ، ثم أشد قول زهير :

..... ولا سابقاً شيئاً إذا كان جاثياً

وقال الأخوص الرياحي :

..... ولا ناعباً إلا بين غرابها (٢)

وتطرق إليه سيويه مرة ثالثة فقال : وأعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم
أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، وذلك ان معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم ، كما
قال : ولا سابق شيئا إذا كان جاثيا .

على ما ذكرت لك . (٣)

وإذا كان سيويه يعرف أن ذلك من أغاليط العرب ، ولم يعرفنا أي عرب هم ، فكيف يلتفت
إلى هذا الغلط ، ويتوفر عليه ، ويوصل على شيء غلط فيه شاعر أو وهم ، أو تردد بين منزلي
صواب لغوي ، مستوى لغة القبيلة المحلية ، والمستوى الأدبي الذي لا يتقنه إلا صفوة المعلمين ،
وعلية المثقفين ، فحار بين لسان أهله ، واللسان العربي الأتلافي المتداخل المتمثل في اللغة الفصحى
المشتركة ، لغة الأدب والعلم والقضايا الكبرى التي تجاوز الحدود الجغرافية الضيقة للقبيلة ، لغة
المؤتمرات والمنافرات والأدب والأسواق الأدبية .

ولعل سيويه كان يلظ بهذه الاناشيد الشعرية الخاطئة ، وهو يعلم ذلك ، لأنه كان يتألى أن
العربي لا يغلط ، من قبل أن العربية تسري في نجره نحيزة وطبعا وسليقة . قد يقبل هذا الكلام في بعد
الاستعداد اللغوي ، حسب ، أما ان اللغة طبع مركزوز ، وسليقة مستندمة ، فلا ، بل اللغة وانظمتها

(١) الكتاب ١/٣٠٦ ، ٢٩/٣

(٢) الكتاب ١/١٦٤ - ١٦٥

(٣) المصدر نفسه ٢/١٥٥ ، ٣/١٠٠ ، ٤/١٦٠ ، والانصاف ١/١٩١ ، ١٩٤ ، ٢/٣٩٥ .

شيء مكتسب من البيئة الاجتماعية واللغوية ولكن الاستعداد كامن في النفس ، وشتان ما بين الاستعداد والتعرض .

عجيب من أمر سيويه - رحمه الله - لم لم يرد هذه اللغات اللهجية أو المفلوطة ويقفز عنها . وأوطأ النحاة في أعقاب سيويه على قرو واحد ، ولم يسع أي منهم أن يسخر بنفسه عن هذه المزلة .

قال المبرد : تقول : وحق الله ثم حقا لأنفعلن ، ولو قلت : ثم حقا - تحمله على الموضع كان جائزا ، كما قال : فلسنا بالجبال ولا الحديد ، وعلى هذا قريء : فأصدق وأكن من الصالحين . (١) لأنه حمل على موضع الفاء . (٢)

وجسد ابن جني هذا الاضطراب في باب مراعاتهم الأصول تارة ، واهمالهم اياها تارة اخرى قال : ومن الأصول المراعاة قولهم : ليس زيد بقائم ولا قاعدا ، واذا جاز أن تراعى الفروع نحو قوله : بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فقوله : مشائم ليسو مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها كانت مراجعة الاصول أولى وأجدر . (٣)

وشرط ابن هشام في الاتباع على التوهم الحسن بكثرة دخوله ، وجعله في العطف في المجرور في أخيه المجرور كقوله تعالى : "فأصدق وأكن من الصالحين ، وفي النصب : ودوا لو تدهن دهنون . (٤) حملا على معنى : ودوا أن تدهن . وذكر أمثلة له في المركبات . (٥)

وعلى وفق تقريراتهم الوهمية يصح أن تقول : لست منكرا ولا مصدق . ويصح لست بمنكر ولا صدقا . فذهب النحاة يلعبون لعبة البدائل النحوية ، ويجرون هذه البدائل التي تتيحها أعدهم على نصوص الادب فيتلعبون بها على وفق تلك الأتاحات النظرية القياسية ، فكان هذا تطورا على صدق النصوص وسلامتها وعلى الانظار الوهمية التي توصل عليها ، وأفضى الى جدلية منتهية بين القواعد والنصوص .

(١) المناقرون ١٠ .

(٢) المنتضب : ٣٣٨/٢ ، ١١٢/٤ ، ٣٧١ ، الجمل للزجاجي ٨٦ ، المفصل ٢٥٥ وشرح المفصل ٥٢/٢ ، ٥٦/٧ ، ٦٩/٧ .

(٣) الخصائص ٣٥٣/٢ ، وينظر الاشباه والنظائر ٣٥١/١ .

(٤) القلم : ٩ .

(٥) المغني ٥٣٠/٢ وينظر سر صناعة الاعراب ٢٩٤/١ .

ومع كل هذه الافتراضات فقلما يحاولون الشك في صحة رواية النصوص ، ولعل ذلك متولد من تسخيتهم بأنفسهم عن صوغ الطعون على اللغة تخشا ، أو على الرواة تخشما وأدبا ، وهو استنامة فيها خطر ماحق على الفكر .

٣- تحرير الشواهد من المظان :

رواية الشاهد الاول:

١- رواه سيويه مرتين الاولى ينصب فيها (ناعبا) للعطف على مصلحين على الاصل. والثانية رواه بجر (ناعب) عطفه عطف توهم على خير ليس المنصوب ، والذي ظن واهما ان الباء؛ من قبل ان العادة غالبية .

واتهم ابن الانباري رواية الجر بأنه غلط لا يلتفت إليه ، ولا يقاس عليه ، وذلك عقيب إنشاده وقال : لا يجوز الاحتجاج بما رزوه . (١)

٢- وقال ابن يسعون : يروى : ولا ناعبا بالنصب عطفًا على مصلحين ، وبالرفع على القطع

بالجر على التوهم ، أن الباء في مصلحين . (٢)

وبما أن سيويه موضع ثقة عالية ، فاننا مصدقون أن رواية النصب هي الفاشية الغالبة ولكن الحاجة أظنوا برواية الجر ، فحجروا واسعا ، ولم يالوا رواية النصب ؛ من قبل أنها أليفة ليس فيها عربة ولا ميدان تحاصب وتنافخ بالجدل والجدل المضاد.

فلم لا نلغي رواية الجر ، ونتمسك برواية النصب على الاصل ؛ ليتحقق لنصوصنا السلامة ولقواعدنا الاتساق والاطراد .

رواية الشاهد الثاني:

١- رواه سيويه في احد اختياراته بالنصب ، معطوفا على محل الجرور وهو قوله : بالجبال فهو

جرور لفظًا في محل نصب خير ليس ، على وفق تفريراتهم . والتقدير : فلسنا الجبال ولا الحديد .

ورواه رواية ثانية بالجر على المحل (١) والروايتان متدافعتان متساويتان.

(١) الانصاف ١٩٤/١

(٢) شرح شواهد المعنى ٨٧٢/٢

(٣) الكتاب ١/٦٧ ، ٢٩٢/٢

٢- وقد رد الميرد على سيويه رواية النصب ، قال : ومما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه ، موافقا لما أرادوه ، ما روي عن سيويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض ، وقد غلط على الشاعر ؛ لأن هذه القصيدة مشهورة ، وهي مخفوضة كلها. (١)

٣- وانبرى النحاة للرد على رواية النصب (فلسنا بالجبال ولا الحديد) ؛ من قبل أن بيت الشاعر من قصيدة مجرورة معروفة ، وبعده ما يدل على ذلك :

أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَحَرَدْتُمْوَهَا فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدٍ
فَهَيْنَا أُمَّةٌ هَلَكَتْ ضَيَاعًا يَزِيدُ أَمْرَهَا وَأَبُو يَزِيدٍ

وقال التدمري في شرح أبيات الجمل : وقد بان بهذه الايات ان الصواب رواية (ولا الحديد)

بالجر ، ولكن سيويه رواه بالنصب وتبعه الزجاجي. (٢)

وأحسن الششمري هذا التعثر في رواية النصب ، ولم يفهم سيويه فيما نقله عن العرب ، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة ، أو يكون الذي أنشده رده الى لغته فقبله منه سيويه ، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر. (٣)

٤- رواه أبو أحمد العسكري ، بالجر ، وفند رواية النصب وردها. (٤)

٥- وقال صاحب الخزانة : وللشاعر عبدالله بن الزبير الاسدي أبيات مفتوحة الروي مطلعها:

رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقدار سمدن له سمودا
فرد شعورهن السود بيضا ورد وجوههن البيض سودا

لا يخفى أن هذا البيت أجني من هذه الايات ، ويدل عليه أن أبا تمام أنشد هذه الأبيات لمن

ذكرها في باب المراثي من الحماسة بدون البيت الأخير ، ولم يذكره أحد من شراحه. (٥)

ولذا يتضح لنا أن رواية الجرقوية شائعة ، بيد أنها لم تكن من اختيارات جل النحاة ؛ ليظلوا

مادرين في حماة المناهجات الجدلية ، فألظوا برواية النصب المتسقة وما تواضعوا عليه من أنظار . فلو

فردنا الى تلك الرواية لأفلحنا .

(١) الخزانة ٢/٢٦٠

(٢) شرح شواهد المعنى ٢/٨٧٠

(٣) الكتاب ٦٧/١ هامش رقم ٤

(٤) شرح ما يقع فيه التصحيف لأبي أحمد العسكري: ٢٠٧

(٥) الخزانة ٢/٢٦٤ ، عيون الاخبار ٣/٦٧ ، وذيل الامالي للقالي ١١٥ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/٢٩٤

رواية الشاهد الثالث: المنسوب الى زهير أو الى صرمة أو الى غيرهما :

بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جاثياً

١- رواه سيويه في إحدى رواياته بنصب (سابقاً) ، وقال : ومما جاء في الشعر منزلاً، من هذا

الباب قول زهير:

بدالي أني لستُ مدركُ ما مضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جاثياً

أنشده في باب اسم الفاعل العامل عمل فعله . (١)

وحين استشهد به تعزيزاً لقضية العطف على التوهم ، رواه رواية مغايرة ، وهي رواية جر

(سابق) . (٢) فهو يوظف روايات النصوص في خيارات يقبلها القياس للخدمة القواعد ، وإن كان

هذا التثوير يجور على النصوص ، ويتحيفها بالتنقص .

٢- رد المبرد رواية (سابق) بالجر ؛ لأن حروف الخفض لا تضر وتعمل . وقال : الرواية

عنده : (ولا سابقاً شيئاً) بالنصب ، وذكر رواية أخرى مضاهية فاشية وهي : (ولا سابقى شيء)

بالإضافة الى الياء ، ورفع شيء على أنه فاعل (سابق) . (٣)

٣- وأنشده الزجاجي في باب اسم الفاعل ، معزوا الى زهير بن أبي سلمى ، بنصب (سابق)

وهو الاجود ، أن تنونه وتنصب به ما بعده ؛ لأنه ضارع المستقبل ، قال زهير :

بدا لي أني لستُ مدركُ ما مضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جاثياً . (٤)

٤- ويقول السيوطي : ورأيت البيت في شرح ثعلب بلفظ : ولا سابقى شيء ، ولا شاحد

فيه على هذا . (٥)

٥- ورواه صاحب الخزانة : ولا سابق شيئاً ، بالرفع على أنه خير مبتدأ محذوف ، والتقدير :

ولا أنا سابق شيئاً . (٦)

فالأكثر على أن (سابق) منصوب بالعطف على مدرك قبلها ، وهو صوت قوي ولكنه ظل

مغموراً منسيا ، عفى عليه النحاة وأهملوه لحاجة في أنفسهم .

(١) الكتاب ١/١٦٤

(٢) المصدر نفسه ١/٣٠٦ ، ٣/٢٩

(٣) المقتضب ١/٣٢٩ ، ٤/١٩١

(٤) الجمل للزجاجي ٨٦/

(٥) شرح شواهد المعنى للسيوطي : ١/٢٨٥ ، ٢/٦٩٥

(٦) الخزانة : ٩/١٠٤

ورواية (ولا سابقى شيء) له رواج أيضا ، ومعقولة . وتأتى بالبيت عن كل هذه العواصف الخلافية الجدلية العاتية . ولا أدري لماذا حجر النحاة واسعا ، وزجروا أنفسهم في بيعة وكس ، ونسق مظلم من التعاضه والتحكم في الرواية ، وتغليب وجه دون سائر الاوجه المتوجهة ولكنها لم تكن متنفذة بسلطان النحاة ، ولنا فيها معدل وحيود عن كل هذه الجدليات المتشعبة ، والقراءات المشوهة للنصوص ، والروايات المدخولة المرجوحة .

فلو أخذنا بإحدى الروايتين ، وهما قويتان ، نصب (سابق) أو رفعها لكان لنا مندوحة عن هذا الوهم والتوهم .

٤- رواية الشاهد الرابع :

قول الاعشى :

إِنْ تَرَكِبُوا فَرَكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتْنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرَ نَزْلٍ

أنشدوه علي أن (تنزلون) عند الخليل ، معطوف على (إن تركبوا) في المعنى ، أو على القطع ، عند يونس . ورواياته على هذا النحو :

١- رواية الديوان :

البيت الشاهد من قصيدة للأعشى مطلعها :

وَدَّعْ هَرِيرَةَ إِنْ الرِّكَبَ مَرْتَجِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعَا أَيُّهَا الرَّجُلُ

ورواية البيت الشاهد :

قَالُوا الرِّكُوبُ فَقَلْنَا تِلْكَ عَادَتْنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرَ نَزْلٍ (١)

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

٢- رواية التبريزي ، تعزز رواية الديوان ، ومناظرة لها وهي :

قَالُوا الطَّرَادُ فَقَلْنَا : تِلْكَ عَادَتْنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرَ نَزْلٍ (٢)

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

٣- ويأتي صاحب الخزانة ينقل عن صاحب الاغانى الذي يروي عن الشعبي أنه قال: الاعشى

أغزل الناس في بيت ، وأخنت الناس في بيت ، وأشجع الناس في بيت ، والكل (١) من هذه

القصيدة.

(١) ديوان الأعشى ١١٣

(٢) شرح القصائد العشر : التبريزي ص ٤٤٥

وأما الثالث فقوله : قالوا الطراد فقلنا : تلك عادتنا أو تنزلون فإننا معشر نزل (١)

وعلى هذه الروايات جميعا لا شاهد في هذا البيت .

وصفوة القول في هذه الشواهد : إن فسرها على وجه واحد من الرواية المتعسفة أفضت الى ظاهرة نحوية لغوية مؤصلة على التوهم ، ولكننا لو أفسحنا لتلك الروايات المغيبة عن انظار النحاة ، نظفنا بقواعد سليمة لا شذوذ فيها .

ولعل النحاة ألقوا بهذه الروايات ، لأن فيها ميدانا للقول والآراء ، والآراء المضادة ولكنها

وقوع النظرية النحوية في دركات مستقلة من الهبوط والتساقط . ولذا سميت هذه النظرية ، الوهم في جراء على التوهم ، فالتوهم نفسه قائم على أوهام رواية .

وظاهرة التلعب بالنصوص مسألة متقدمة محدثة استهز بها القدماء ، ولم يسخ المحدثون

بنفسهم عنها ، من قبل ان ترأثنا برمته نقل بناء على الاختيار والذوق الشخصي أو على وفق

أبحاث الدراسة . فهذا طه حسين - رحمه الله - في حنة الشوك ، يتلعب ببعض النصوص لتأتي

بمسحمة ورؤاه في النصوص . (٢) وقلما نظفر برواية النصوص تامة ، في الاختيارات والدراسات

مقبلا عن دواوين الشعراء .

وتقطع النصوص يفقدها وحدة الانسجام السياقي ، الذي يعطي الدارس صورة متكاملة

بمسحمة عن حيثيات النصوص ، وترباطها وتتابعها ، ومعاني الكلم ووظائفه لا تتحدد إلا في

سياقات ، ولا يعين أحد المعاني أو الوظائف الا استعمالها في جملة من الكلام ، ولهذا كان للسياق

قيمة في تحديد المعاني وفهم الكلام . (٣)

ولقد تفتن المحدثون فضلا عن القدماء ، في اهمية السياق في الكشف عن فهم النصوص ، ولما

من اثر في الكشف عن مضامينها ، وأنظمتها ، وأساليبها ، بصورة متلاحمة متأزرة تشكل رؤية

تامة للمعطي الابداعي . (٤)

الاغاني ٧٦/٨ ، الخزانة : ٣٩٤/٨

(٢) حنة الشوك : طه حسين ص ٣٥

(٣) فقه اللغة وخصائص العربية : محمد المبارك ص ١٨٢ ، ٢٠٨ .

(٤) دلالة السياق : عبدالوهاب أبو صغية ، طبعة أولى ١٩٨٩ ص ٨٦-٨٧ .

لقد قلنا غير مرة ، إن المدخل الصادق لأصلاح القواعد هو ادامة النظر في النصوص ، واقامتها على وجه مقبول مرضي ، يصلح منطلقا للتوحد والانسجام ، والثقة والاطمئنان بهذه النصوص التي تفضي الى تأصيل أنظار نحوية مطردة متساوقة .

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشواهد :

نستطيع أن نقول مطمئنين واثقين ، أن الأبيات الشواهد المتقدمة أنشئت على غير وجه ، أنشئت بالصورة التي أنشدها النحاة فأفرزت خلافات وهوامش تخرج على السمت العام للمستوى اللغوي السائد آنذاك ، ولهم ذلك ، ولسنا متعبدين ما يقولون . إذ ثم وجه آخر لإنشادها ، وهي وضعها على السنن اللغوي السليم ، الذي كان سائدا آنذاك ، ومن ثم توحد الرواية فتوحد القاعدة وتتراخ من وجوهنا تلك التشعبات والتدافعات في النصوص والقواعد . فإذا أنشدنا الأبيات على النحو التالي :

مثنائهم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبا الا بين غرابها

وأنشدنا الشاهد الثاني على النحو التالي :

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشْرٌ فَأَسْحَجْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

والثالث على هذا النحو :

بدا لي أنني لستُ مدركٌ ما مضى ولا سابقي شيءٍ إذا كانَ جائياً

والشاهد الرابع على هذا النحو :

قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا أو تنزلون فإننا معشرٌ نزلُ .

مستهددين بأقوال العلماء وحججهم ، على نحو ما قدمنا ، إذا أنشدنا هذه الأبيات على هذا

النحو ، وحق لنا ، أصلحنا النصوص ووجدنا القواعد ، ولا جناح علينا في شيء . وظلت القاعدة

هذا النحو :

التابع يتبع المتبوع على الظاهر في الحركة الإعرابية ، ولا لزوم لهذه التأويلات المبعدة ،

والنقدريات المتوهمة المؤصلة على أوهام روائية ، قيل فيها كلام وسودت صحائف دون طائل ،

فتورمت المصنفات النحوية ، دون إضافة نوعية .

٥- الجدلية في إعمال إن وأخواتها النصب في الجزأين:

١- الشواهد الشعرية:

١- الشاهد الأول:

قال العماني الراجز، وهو محمد بن ذؤيب، وقيل: أبو نخيلة:
 كأن أذنيه إذا تشوفاً قادمة أو قلماً محرفاً^(١)

٢- الشاهد الثاني:

قال ذو الرمة:
 كأن حلودهن مموهاتٍ على أبقارها ذهباً زلالاً^(٢)

٣- الشاهد الثالث:

قال النابغة الذبياني:
 كأن التاج معصوباً عليه لأذواد أصبن بذي أبان^(٣)

١ الكامل: ٧١/٣، العقد: ٣٦٧/٥، الموشح للمرزباني: ٣٦٥، الخصائص ٤٣٠/٢، زهر الآداب ٣٠٧/١٨١، المخصص: ٨٢/١، الضرائر الشعرية لابن عصفور: ١٠٧، شرح الكافية ٣٤٦/٢، المعنى ١٩٣/١، الفمع ١٣٤/١، شرح شواهد المعنى ٥١٦/٢، شرح الأشموني ١٧٠/١، الخزانة ٢٣٧/١٠، الدرر اللوامع ١١٢/١.
 ديوان ذي الرمة: ٤٣٣/١، أساس البلاغة: زلل، لسان العرب: زلل، الضرائر الشعرية للألوسي ٢١٣.
 ديوان النابغة الذبياني ١١٢، الضرائر للألوسي ٢١٣، الخزانة ٢٣٩/١٠.

٤- الشاهد الرابع:

قال عمر بن أبي ربيعة المخزومي، وليس في ديوانه:

إذا اسودَّ جَنَحُ اللَّيْلِ فَلتأتِ ولتكنَّ
خطاكِ خِفافاً إن حراسنا أسداً^(١)

٥- الشاهد الخامس:

قول رؤبة بن العجاج:

يا ليت أيام الصِّبا رواجعاً^(٢).

٦- شواهد أخرى *

٢- صورة القاعدة في نموذج التحصيل النحوي:

ينشد النحاة هذه الأبيات الشعرية تعضيداً لقضية نحوية، هي تشعيب على قاعدة رئيسية،

مؤداها أن إن واخواتها، تنصب الجزأين اللذين تدخل عليهما، وهما المبتدأ والخبر.

ذهب الكسائي والفراء إلى أنه يجوز أن تعمل "ليت"، حسب، دون سائر أخواتها النصب في

جزأي المبتدأ والخبر، وذكر ابن سلام أن عمل ليت في المبتدأ والخبر، هي لغة رؤبة وقومه^(٣).

وقال السيوطي: وسمع من العرب نصب الجزأين، بعد أن، وهو مؤول، وعليه الجمهور، وقيل:

سائغ في الجميع وإنه لغة، وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام وابن الطراوة وابن السيد، وقيل: خاص

بليت، وعليه الفراء^(٤). وخصصها فريق لغة في بني تميم، وضيقوا الظاهرة في لعل، حسب^(٥).

والشواهد التي هي لمامات من المصنفات النحوية، تشير إلى أنه نصب المبتدأ والخبر على ظاهر

الرواية بكأن، وإن، وليت، ولم نثر على شاهد، تنصب فيه لعل المبتدأ والخبر معاً.

والمرء يحار إذ يعلم أنها لهجة في بني تميم، ويرى الشعراء المذكورين يجرون كلامهم على لغة في

بني تميم.

١ فاتحة الإعراب للأسفراييني: ٥٧، شرح الكافية ١/١١٠، شرح ابن عقيل ١/٣٤٨، شرح التصريح ١/٢١٠، المعجم

١/١٣٤، شرح شواهد المغني ١/١٢٢، الدرر اللوامع ١/١١١، معجم شواهد النحو: د. حنا حداد ٥٧.

٢ ملحقات ديوان رؤبة ٨٢، الكتاب ١/١٤١، طبقات فحول الشعراء ١/٧٩، أسرار العربية لابن الأنباري ٢٠٢، فاتحة

الإعراب: ٦٣، أوضح المسالك ١/٣٣٦، شرح الأشموني ١/١٣٥.

٣ طبقات فحول الشعراء ١/٦٥، شرح التيسيل لابن مالك ٦١.

المعجم ١/١٣٤.

الجزء: ١٠/٢٣٥. * الدرر المصون ٥/٥٤٠.

فالعُماني ليس تميمياً^(١). وذو الرمة من بني صعب بن عدي بن عبد مناة بن أد^(٢). ليس من بني تميم بل من بني أد، عمومة بني تميم. وعمر بن أبي ربيعة المخزومي ليس من تميم، فكيف ينظم بلهجة تميم؟ بل هو مخزومي من أهل الحجاز^(٣).

والنابغة الذبياني من بني سعد بن ذبيان بن بغيض^(٤).

أما رؤية فتيمي صلية^(٥).

فما سر ورود هذه الشواهد على لغة بني تميم؟ إما لأن العرب كانوا تخالطوا بعد الإسلام وتحت التواجد والتقاطع، بعد ضرب الإسلام بجرانه في الأمصار، وصاروا يتقارضون الآماليب، بعد طول التحاكن.

أو، يحتمل أن يكون رواة هذه الأشعار من تميم، فأجازوا بها إلى لهجة تميم أو أن تكون هذه النصوص مفتعلة مصنوعة، مفصلة لتؤدي مخرجا مستكنا في نفوس النجاة، وهو التزييح لأنظارهم وتواعدهم. والذي عليه الجمهور في إن وأخواتها، أنها تدخل على المبدأ والخير فتعمل فيها معا. بحسب الأول، ويسمونها اسمها وترفع الخير، ويقال له خيرها. أما الكوفيون فيرون أن أخبار هذه الحروف مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء، وكذا خير لا الترتبة، فلا عمل لها في الخير، وإنما هو على رفعه الذي كان قبل دخول إن، وهو خير المبتدأ^(٦).

وتم فريق من الناس ينصب الجزأين بان وأخواتها، على نحو ما ذكرنا في القواعد من شواهد، بعضهم خص ذلك في ليت؛ من قبل أنها بمعنى تمتيت، ومفعوله مضمون الخير مضافا إلى الاسم، تمتيت قيام زيد في قولهم: ليت زيدا قائما. واستشهد بقوله: يا ليت أيام الصبا رواجعا.

الأغاني: دار الثقافة، ٢٣١/١٨، الموشح المرزباني ٢٩٧.

طبقات فحول الشعراء ١٥٥/٢: الشعر والشعراء: ٤٣٧/٢، الأغاني ١٠٦/١٦، الموشح: ١٧٠.

الأغاني ٧١/١، الموشح ٢٠١، رقيات الأعيان ٤٣٦/٣.

طبقات فحول الشعراء ٥١/١ والشعر والشعراء ٩٢/١، والأغاني ١٦٢/٩، وتذكرة النجاة ٧٣٣.

طبقات فحول الشعراء ٧٣٧/٢، الشعر والشعراء ٤٩٥/٢، الأغاني ٣٢٣/٢٠.

فاحة الاعراب: الاسفرايين: ٥٧٥، شرح الكافية ١١٠/١، شرح ابن عقيل ٣٤٨/١، شرح التصريح ٢١٠/١.

وأجاز بعض أصحاب الفراء نصب الجزأين بالخمسة الباقية، وأنشدوا عليه:

كأن أذنيه إذا تشوفاً قادمةً أو قلماً محرفاً

وليس ما قالوا بمشهور، وقد رد على هذا الشاعر وقت إنشاده هذا البيت (١). وطفق فريق من

العلماء الراغبين في تحجيم هذه اللغية في مسطح جغرافي محدود بلهجة محلية، فعمدوا إلى تأويل الظاهر؛ ليتسق واللغة السائدة المشتهرة آنذاك.

قال الكسائي: يقدر كان، أي: يا ليت أيام أصبا كانت رواجع، ورد لأن كان ويكون لا

يضميران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه، كما في قولهم: إن خيراً محيراً (٢). أو على تقدير: أقبلت وراجعاً (٣).

وجعلوا الشاهد الأول لحناء، وخطى قائله، في التلو آنذاك.

وجعلوا (موهات)، في الشاهد الثاني، حالاً، والخير قوله: (على أبقارها).

وجعلوا (معصوبا)، في الشاهد الثالث، حالاً، والخير قوله (عليه).

وتأولوا (أسداً) على أنها حال، والخير محذوف، في الشاهد الرابع، كأنه قال: إن خراسنا

يبلون أسداً (٤). أو أنها أدخل في باب الضرائر الشعرية، ولا سيما في قوله: قادمة أو قلماً محرفاً،

الأصل: قادمة أو قلماً محرفان (٥).

وأثنى عبد القاهر الجرجاني على تأويل خير ليت محذوفاً، في الشاهد الآنف، فقد أراك في هذا

قوله أن الخير محذوف، وقد ترى حسن الكلام وصحته مع حذفه، وترك النطق به (٦). وعحصل الكلام

على هذه القضايا أن هذه الشواهد إما أنها أنشدت على أنها لهجة، وأجريت على ظاهر الكلام.

أما أجريت على غير الظاهر، فما أنفك العلماء يبحثون لها عن تقادير وتأويل وانها، فلا شاهد

لها، على وفق هذه التوجيهات. أو أن فيها خطأ وغلطاً، ولا سيما بيت العماني، الذي صحح في التو.

١ شرح الكافية ٢/٣٤٧.

٢ المصدر نفسه ٢/٣٤٧.

٣ أسرار العربية ٢٠٢، شرح المفصل ٤٨/٨، وفاحة الاعراب ٦٣، والمغني ١/٢١١.

٤ الخصائص ٢/٤٣٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٨، الخزانة ١٠/٢٣٩.

٥ ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٨، الجنى الداني ٣٩٣.

٦ دلائل الاعجاز: عبد القاهر الجرجاني ٢٤٧.

وقبيل آخر التفت إلى النصوص، مناط الأنتظار، وفي قناعتهم أن بعض الشواهد ترد في مصنفات النحويين محرفة أحيانا، ويكون موضع التحريف هو موضع الاستشهاد على قاعدة، فتنشأ شكالية، تفضي إلى جدلية، ولو حرر الشاهد ما كان للقاعدة مؤيد ولا دليل.

فلتفت إلى صحة النصوص لعلنا نظفر بصورة أخرى تقيم مناد القواعد فنراب ما أثبت أيدي عابثين، الذين تأثروا اللغة من لدن ولادتها على السنة المتكلمين إلى أن تأدت إلى أيدي الدارسين.

- تحرير الشواهد:

تتعبق الشواهد في المظان؛ لتقف على صورتها، ثم نتخير رواية متوجهة تجمع المصادر العلماء على صحتها، ونقني هذه الرواية، فستانسين بديوان الشاعر المطبوع ثم المصادر الأدبية للغة، وهي أدنى إلى الاعتدال، وتتقوى بلغة التزليل وهي أقرب متاؤلا، وألصق في روعنا.

أما الشاهد الأول: فقد وقفنا على قصة إنشاده وتصحيحه إبان إنشاده.

قال السيوطي: أنشد العماني الراجز الرشيد في صفة الفرس:

كان أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا

قال الرشيد: دع عنك كان، وقل: تخال أذنيه، حتى يستوي الشعر^(١).

وقبيل رد الممدوح وقت إنشاد البيت على الشاعر فقال: تحسب أذنيه إذا تشوفا^(٢)

وعلى هذا التصحيح لا شاهد في البيت ولا قضية.

وروي بصورة أخرى، دخيرة في مصنفات النحاة:

كان أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا.

على أن الأصل: قادمتان وقلمان محرفان، فحذفت النون لضرورة الشعر، وهو إنشاد الكوفيين،

نظير قول الشاعر:

سالم الحيات منه القدما

كامل: ٧١/٢، والعقد: ٣٦٧/٥، الموشح المرزباني ٣٦٥، شرح شواهد المغني ٥١٦/٢، الخزنة ٢٣٧/١٠.

شرح الكافية ٣٤٧/٢، والمغني ٢١١/٢.

بنصب الحيات، وحذف النون من (القدما) فالأصل: القدمان^(١).

وإذا صح أن البيت، غير إبان إنشادة، ساعة أنشده الشاعر وبين يدي الخليفة فلم تتشبت بالرواية الخاطئة؟

ولقد استمسك النحاة بالرواية المغيرة كي ينسلوا ألوانا من الأنظار يتهون بها في مدرجة الفخار بين يدي المنابر الاجتماعية، ليحتازوا مواقع متقدمة، وليروجوا لأفكارهم في زحمة الافرازات العلمية.

وإذا آلبنا بنا إلا أن نلظ بتلك الرواية فكيف يمكن التوفيق بين الروایتين؟ إذا استحالت إلى صورة مشوهة للنصوص:

كأن أذنيه إذا تشرفا قادمنا أو قلما محرفا

أحسب أن صورة البيت كانت على هذا النحو. بالتاء المفتوحة والألف الممدودة في أواخر الكلمات: قادمنا، وقلما، مخرجاء، ثم أتى عليها حين من الدهر وكانت تنقل بالمشافهة، ثم دونت، ورسمت على هذا النحو، فوهم الناس خطأ الناسخ فنكروه وأحالوه إلى:

قادمة أو قلما محرفا

وحسبوا أنهم أحسنوا صنعا

واستهزئ النحاة بهذه الرواية، التي لاقت لديهم رواجاً، فاحتضنوها ولم يتعبسوا لها، ولا لاقت منهم جفيلاً، لحاجة في نفوسهم فتوسلوا بها لتعزيز قضية عمل كأن في الجزأين.

أما الشاهد الثاني:

فوقعنا على روايات له، تغاير رواية الاستشهاد.

- رواه الزمخشري: كأن جلودهن مموهات. برفع مموهات^(٢).

- رواه اللسان برفع (مموهات) كذلك^(٣).

- رواه البغدادي في الخزانة، فقال:

والرواية: مموهات، بالرفع، على الخير. و(ذهباً) المفعول الثاني لقوله: (مموهات)^(٤).

ضرائر الشعر لابن عصفور: ١٠٨ وينظر الخصائص ٤٣٠/٢، والخزانة ٣٤٠/١٠.

أساس البلاغة: الزمخشري: زلل

لسان العرب: زلل

الخزانة: ٢٣٩/١٠.

وعلى هذه الروايات لا شاهد في البيت. وهذا انتصار للمانعين أن تعمل هذه الأدوات في الجزأين النصب.

أما الشاهد الثالث، وهو بيت النابغة:

فرجعنا إلى ديوان النابغة، فوقعنا على إنشاده برواية السكري:

كَانَ النَّاجَ مَعْقُودٌ عَلَيْهِ لِأَغْنَامٍ أُخِذْنَ بِذِي أَبَانِ (١).

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، ولا حجة للمسوغين أعمال كان في معموليها النصب.

وهنا يلتحم السماع بالقياس، وتلتزم القاعدة بالنص. ولا إجحاف بينهما.

أما الشاهد الرابع، وهو المنسوب إلى عمر بن أبي ربيعة، فلم نعر عليه في ديوانه ولكن المصنفات

النحوية، طالما رددته، يكاد لا يخلو منه سفر نحوي، شاهدا على هذه المسألة. وعلى طول تطلبنا له،

بيد أننا لم نقع على صورة له مغايرة.

ولذا دخل إليه النحاة من مدخل فهمه، فتأوله المانعون فقالوا: إن حراسنا بدوا أسدا، فانتصروا

لأنفسهم، برد ظاهر النص إلى تأويل وتقدير. والنحويون لا يستعصي عليهم شيء، إذا بعدوا عن

الصواب في الحكم، لأنهم يفتحون باب التكلف في التأويل على مصراعيه، حتى يذخل الخطأ في

باب الصواب، ويستساع به عندهم ما ليس بمستساع (٢).

والحق أنني لم أقع على هذا الشاهد على نحو ما الحب، ويظل في النفس شيء منه. إذ كيف

ينشد المخزومي، هذا الشاهد في العصر الإسلامي بلغة بني تميم؟

أما الشاهد الخامس، وهو قول الحجاج من رجز له: يا لبيت أيام الصبا رواجعا. فقيل: إن المثل

المذكور بيت، وأن خير لبيت، (فيه) الجار والمجرور المحذوفان في الشطر الثانية المحذوفة، إذا أنشد

البيت بتمامه، فهو ليس كما رووه ولكنه مغير من هذا (٣).

١ ديوان النابغة: ٢٥١.

٢ النحو الجديد: عبدالمتعال الصعدي ١٥٥.

٣ الخزانة ٢٣٦/١٠.

ويظل إنشاد العجاج مقبولاً، فلعله يصح في التقدير أنه أنشده على وفق لهجة تميم، قال ابن سلام: إنها لهجة للعجاج، وهي لغة فاشية في بني تميم، وقال: أخبرني أبو يعلى أن منشأ العجاج في تميم، فأخذها عنهم^(١).

وتظل اللهجات المحلية في منأى عن المستوى الصوابي - أو النموذج اللغوي الذي يتخذ منطلقاً للإقامة قواعد اللغة.

- صورة القاعدة بعد تحرير الشواهد:

لو طرحنا المستويات اللهجية، ابتداءً من الشواهد النحوية، لقد منا النحو بنظريته، وللشواهد اللغوية بعامة، خدمة جليلة، وفحلت القاعدة من أدواء كثيرة، ونقينا كثيراً من هذه التشعبات التي أفضت إلى جدلية مجهددة بين القاعدة والنص. وبعض الشواهد كانت خطأً في إنشادها، وبعضها يتنافى مع قواعدهم في التقعيد؛ لأنها ترد إلى أصول لهجية، لو عملنا هذا كله، لتولدت لدينا قاعدة خطيرة، دون تناقض أو استثناء. وتصير موحدة في القاعدة التالي:

إن وأخواتها تدخل على الجملة الاسمية، فتتصب المبتدأ، اقتضاء لها، ويظل الخبر مرفوعاً، وهي بطواهر ملموحة في سنن الكلام العربي، وطرائق الفصحى في أدائها، على نحو ما انتهت إلينا ماثلة في اللغة الفصحى التاريخية، وفي لغة التنزيل، على أن لهجات، كانت تتناثر على سطح الأرض العربية - ينبغي أن تخصص لها دراسات محضة لها في منأى عن الفصحى، نقياً للتشعب، وتطلباً لتوحد المستوى اللغوي، والنموذج الصوابي المدروس.

٦- الجدلية في باب الجزم :

وتنبثق من هذه الجدلية جملة من القضايا الفرعية بينها لحمه ، ومنها:

١- الجدلية في جزم الفعل المضارع من غير جازم .

٢- الجدلية في إلغاء الجزم بلم .

٣- الجدلية في نصب الفعل المضارع بعد لم .

٤- الجدلية في الجزم بإذا الشرطية .

٥- الجدلية في جزم الفعل المضارع بعد لن .

٦- الجدلية في جزم الفعل المضارع بعد أن الناصبة .

١- الجدلية في جزم الفعل المضارع من غير جازم:

١- الشواهد الشعرية : ١- الشاهد الأول ، قول امرئ القيس :

فاليوم أشربُ غيرَ مستحِقِّبِ إِمَّا من الله ولا واغلبِ . (١)

٢- الشاهد الثاني ، قال جرير :

فسيروا بني العم ، فالأهوازُ منزلُكم ونهرٌ تَيرِي فلا تعرفُكم العربُ . (٢)

٣- وثم غيره من الشواهد الشعرية والقرآنية . (٣)

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل :

أنشد النحاة هذين البيتين شاهدين على جواز تسكين آخر الفعل المضارع من غير أن يسبقه

حرف جزم ، أو ما يوجب الجزم .

وغالبا ما يوسعون نطاق هذه المسألة ؛ لتتعدد أكثر في الشيوع فتأخذ صفة الظاهرة في جسم

اللغة ، فيلزون الى الشاهدين قول الأقيشر ، في قرن واحد .

رَحَّتْ وفي رجلك ما فيهما وقد بدا هُنِكَ من المنزر . (٤)

(١) ديوان امرئ القيس ١٢٢ ، ٢٥٨ ، الكتاب ٢٠٤/٤ ، النوادر : ٣١٣ ، الكامل للميرد ١٦٦/١ ،

الخصائص ٩٦/٣ ، المختص ١٥٠/١ ، ١١٠ ، الإفصاح ٧٩ ، شرح شذور الذهب ٢١٢ ، شرح التصريح ٨٨/١ ، الجمع

٥٤/١ ، الخزانة ٤٨٤/٤ ، ٣٥٢/٨ . (٢) ديوان جرير : ٤٨ ، الكتاب ٢٠٤/٤ ، سبط اللآلي للبكري تحقيق عبدالعزيز

بمعي القاهرة ١٩٦٣م ٥٢٧ معجم البلدان : تير ، شرح المفصل ٤٨/١ ، النشر ٢١٤/٢ ، الجمع ٥٤/١ ، الدرر اللوامع ٤/٢

(٣) معاني القرآن للفراء ١٢/٢ ، ضرائر الشعر ٩٦،٩٤ ، التأويل ٧٧١

(٤) الكتاب ٢٠٣/٤ ، الخصائص ٧٤/١ ، ٣٤٠/٢ ، شرح المفصل ٤٨/١ ، الجمع ٥٤/١ ، الخزانة ٤٨٤/٤ .

ففي الشاهد الأول ، سكن آخر الفعل المضارع (أشرب) ولم يسبقه حازم يقتضي جزمه من غير أداة أو موضع . ومثله الشاهد الثاني قوله : (فلا تعرفكم) سكن آخر الفعل المضارع دون مسوغ لفظي ، على وفق تقريراتهم . وفي الحالات الاعتيادية يحرك آخر الفعل المضارع الصحيح الآخر ، بالضممة ، إذا لم يكن في موضع جزم ، ولم يتصل به ما يوجب خلاف ذلك .

أما الشاهد الثالث ، فيؤشر على قضية أشمل ، وهي ظاهرة تسكين أواخر الكلمات إما للضرورة الشعرية أو تطلباً للتخفيف ، أو الانصياع لظاهرة لهجية فاشية تنحو نحو الخفة بالتسكين حينما تتوالى الحركات .

وتلاسن النحاة وتلاحوا حول تفسير هذه الظاهرة وسودوا فيها صحائف جمة . قال سيبويه :

وقد يسكن بعضهم ويشم في الشعر ، وذلك قول الشاعر امرئ القيس :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَبِّبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاغِلٍ

وجعلت النقطة علامة الأشمام . (١)

وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمحرور في الشعر شبهوا ذلك بكسرة فخذ ، حيث حذفوا فقالوا : فخذ وبضمة عضد حيث حذفوا فقالوا : عضد ؛ لأن الرفعة ضمة والجرة كسرة . ثم أنشد عقيب ذلك قول الأقيشر :

رُحِّتِ فِي رِجْلِكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأَ هُنْكَ مِنَ الْمُتَزَّرِ . (٢)

فالمسألة ، كما يبدو قضية صوتية ، تتمثل في ميل المتكلم الى تسكين أوساط الكلم تطلب الخفة والسهولة ، وهو تسكين خفيف متوسط بين الحركة والتسكين .

وسمى ابن جني المسألة إجراء المتصل بجرى المنفصل ، وإجراء المنفصل بجرى المتصل ، واستشهد له بقوله : وقد بدا هنك من المتزر ، ومنه : فاليوم أشرب غير مستحقب . كأنه شبه :

ر ب غ ، بعضد . (٣)

ورد ابن جني الاشمام لدى سيبويه في قوله تعالى : إن الله يأمركم . (٤) وقوله تعالى : فتوبوا إلى ربكم . (٥) رواها الفراء بالاسكان ورواها سيبويه بالاختلاس ، وعد قوله فاليوم أشرب ، وقوله :

(١) الكتاب : ٢٠٤/٤

(٢) الكتاب : ٢٠٣/٤

(٣) الخصائص : ٩٦/٣

(٥) البقرة ٥٤

(٤) البقرة ٦٧

وقد بداهنك من المتزر ، وقوله :

سيرو بني العم فالأهواز موعدكم ونهر تيرى ولا تعرفكم العرب

مسكنا كله ، والوزن شاهده ومصدقه . نقل ابن جنى ذلك عن شيخه أبي علي الفارسي ، في

عدة أماكن من كلامه. (١)

وظل النحاة في تراسل ، وهم على قرو واحد ، ولو فحصنا أقاويلهم لانكشفت في أن

التسكين إما للضرورة الشعرية ، أو أنها لغة. (٢) وذهب ابن جنى الى أنها ترد إلى بني تميم. (٣)

وسمى ابن قتيبة هذه الظاهرة العيب في الاعراب ، ومنها التسكين قال : وقد يضطر الشاعر

فيسكن ما كان ينبغي له أن يحركه كقول امرئ القيس .

ولولا أن النحويين يذكرون هذا البيت ويحتجون به في تسكين المتحرك لأجتماع الحركات ،

وإن كثيرا من الرواة يروونه هكذا لظنته :

فَالْيَوْمَ أُسْقَى غَيْرَ مُسْتَحَقِّبِ . (٤)

والمرد يرد هذه الظاهرة ولا يميز حذف الضمة ؛ لأنها علم الإعراب. (٥)

وابن السراد يتابع شيخه فيقول : وهذا عندي غير أجازة لنهاب علم الإعراب. (٦)

والظاهر أن ثم تداخلا في بعدي القضية :

البعد الأول هو التسكين في الكلمة ، على الجملة ، لتوالي الحركات ، تطلب التخفيف ، وهو

كثير في بعض القراءات ومنه : وبعولتهن أحق بردهن. (٧) وقد أجاز الجمهور. (٨)

والبعد الثاني هو تسكين آخر الفعل المضارع في غير الجزم . ومنعه الجمهور مطلقا ، وأجازه

(١) الخصائص ١/٧٤ ، ٢/٣٤٠ ، ٣٤١

(٢) ضرائر الشعر للقرظ الفيرواني ١٣٧ ، شرح المفصل ١/٤٨ ، المقرب ٢/٢٠٤ ، شرح شذور الذهب ٢١٢ ،

الجمع ١/٥٤ .

(٣) اغتصب ١/١٢٣

(٤) الشعر والشعراء ١/٤٢ ، لسان العرب : هو

(٥) الافصاح للفارقي ٨٠

(٦) الأصول لابن السراج ٢/٣٦٤

(٧) البقرة ٢٢٨

(٨) اغتصب ١/١٢٣

آخرون في ضرورة الشعر ومنه في التنزيل : فسبحشروهم (١) ومنه قوله تعالى فيعذبهم (٢).
وقوله تعالى : ونذرهم (٣).

مع أن الرواية في قراءة هذه الأبيات الكريمة الاختلاس ، رواه سيويه عن أبي عمرو بن العلاء ،
وروي كذلك الإسكان (٤).

وتظل المسألة متفلتة تتأبى على الانضباط والاتساق ، فهي مائة بين الظاهرة الصوتية على نحو
ما يجري في سياق اللغة المحكية في أيامنا : خَبِرْ وخَبِرْ ، وضْرِبْ وضْرِبْ . والضرورة الشعرية ، أو
اللهجات المحلية التي فشت في قراءة القرآن .

٣- تحرير الشواهد :

أما الشاهد الأول : فرد الرواية المذكورة ابن قتيبة وقال : ولولا أن النحويين يذكرون هذا
البيت ويحتجون به في تسكين المتحرك ؛ لاجتماع الحركات ، وأن كثيرا من الرواة يروونه هكذا ،
أظننته :

فاليوم أسقى غير مستحقب (٥)

وانتصر لهذه الرواية أبو العباس المبرد قال : وروايته : فاليوم أسقى غير مستحقب (٦) وعضد
هذه الرواية أبو الحسن الأخفش الصغير قال : الرواية الجيدة : فاليوم فاشرب واليوم أسقى ، وأما
رواية من روى : فاليوم أشرب فلا يجوز عندنا إل على ضرورة قبيحة وإن كان جماعة من رؤساء
النحويين قد أجازوا (٧) وتابع هذه الرواية السيوطي في الهمع (٨) والفارقي في الإفصاح (٩).

(١) النساء ١٧٢

(٢) النساء ١٧٣

(٣) الأنعام ١١٠

(٤) الهمع ٥٤/١ وينظر البحر المحيط لآبي حيان ٢٠٦/١ ، وقراءة أبي عمرو بن العلاء : د. محمود حسني ، بحث

في مجلة دراسات ، الجامعة الأردنية ، المجلد ١٢ عام ١٩٨٥ ص ٩٨ .

(٥) الشعر والشعراء : ٤٢/١ ، شرح شواهد الإفصاح ٢٥٦

(٦) الكامل ١٦٦/١ ، والخزاة ٣٥٢/٨

(٧) الخزاة ٣٥٢/٨ ، وينظر شرح شواهد الإفصاح ص ٥٦

(٨) الهمع ٥٤/١

(٩) الإفصاح : ٨٠

وابن منظور (١) وغيرهم. (٢)

ورجعنا الى ديوان امرئ القيس فكان إنشاد البيت على هذا النحو :

فاليوم أسقى غير مستحقب إنما من الله ولا وأغل (٣)

وهاجم ابن جني المرد لاعتراضهم على الكتاب قال :

وأما دفع أبي العباس ذلك فمدفوع ، وغير ذي مرجوع إليه . (٤) وأضاف : واعتراض أبي العباس في هذا الموضوع إنما هو رد للرواية ، وتحكم على السماع بالشهوة ، مجردة من النصفة ، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه ، (٥) وقال مرة أخرى : اعتراض أبي العباس المرد هنا على الكتاب إنما هو على العرب ، لا على صاحب الكتاب ؛ لأنه حكاة كما سمعه ، فكأنه قال لسيويه : كذبت على العرب ، ولم تسمع ما حكيتهم عنهم . وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه. (٦)

ونحن معنيون بالصورة الحقيقية للغة إذ هي مناط الدرس وموئل الاستنباط ، فالدرس النحوي موصل على نصوص حية صحيحة لا مفتعلة ، وطابع الدراسة اللغوية لم يعد يعنى بغير المادة اللغوية أساسا للوصف ، أما التأويل فإنه يبين ذلك تماما ؛ لأن مضمونه البحث عن الباطن خلف الظاهر ، وانفراض حروف في مادة الكلمة ، وصيغ الكلمات ، وكل ذلك من عمل الذهن . فينفي تناول الأشكال اللغوية كما تبدو حيث تدرس بصورتها التي هي عليها نقية خالصة من الأفكار الذهنية والفلسفية. (٧)

ومن هنا حرصنا الشديد على توثيق الروايات الصافية الصادقة للوصول الى نتاجات لغوية ، ومخرجات كلامية تجسد الخطاب الاجتماعي في نفس صاحبه حيا ومعيشا ، لا مصنوعا ولا مفتعلا . هيهات أن نخطئ بنص سليم لا معقب عليه ، وفيه القول الفصل ، ولكننا نجتهد وتواصى لعلنا نقبض على صورة كلامية مقاربة .

(١) لسنا العرب : حقب

(٢) ضرائر الشعر للقرزاز القيرواني : ١٣٧

(٣) ديوان امرئ القيس ١٢٢ ، التنبهات على أغاليط الرواة : علي بن حمزة الأصفهاني : ١١٦

(٤) الخصائص ٣٤١/٢ (٥) المصدر نفسه ٧٥/١

(٦) المختص ١٥/١ ، ١١٠ ، الخزانة ٣٥١/٨

(٧) أصول النحو : د. محمد عبيد ٢١٣ .

أما الشاهد الثاني: فروايته في الديوان :

فلم تعرفكم العرب . (١)

وعليه فلا شاهد . فالفعل المضارع مجزوم بلم .

ورواه ياقوت الحموي في معجم البلدان :

سَيَرُوا بَنِي الْعَمِّ وَالْأَهْوَاذَ مِنْزَلَكُمْ

وَنَهْرٌ تَبْرَى وَلَمْ تَعْرِفْكُمْ الْعَرَبُ (٢)

فلا شاهد.

ويروى برواية ثالثة :

فما تعرفكم العرب . (٣)

أما الشاهد الثالث:

رَحَلْتِ وَفِي رَجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأْتِكِ مِنَ الْمُنْزَرِ

فهو ليس مما نحن بصدده ، ولكن لا بأس من الإشارة إلى رواياته ، لوثاقه اتصاله بالمسألة التي
رغب في اجتهادها .

رواه المبرد : وقد بدا ذاك من المنزر .

وعضدها ابن عصفور في الضرائر . وقال : مذهب المبرد والزجاج : لا يجوز اسقاط الحركة

التسكين، والرواية : وقد بدا ذاك من المنزر . (٤)

ويدفع الزجاج المظنة عن رواية سيويه فيقول : ولم يكن سيويه ليروي إلا ما سمع إلا أن الذي

سمعته هؤلاء ، هو الثابت في اللغة ، وقد ذكر سيويه أن القياس غير الذي روي . (٥) وهذا فهم
حقيق ، وإجلال متأدب للرواية .

٤- صورة القاعدة بعد تحمير الشواهد:

وجماع ما نقرنا عنه يشي بأن الفعل المضارع لا يصح أن يجزم من غير جازم وهذه سنة كلامية

(١) ديوان حرير : ٤٨

(٢) معجم البلدان : (نهر) ٣١٩/٥

(٣) سمط اللآلي للبكري ٥٢٧ ، شرح المفصل ٤٨/١ والنشر في القراءات العشر ٢١٤/٢

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٥

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق عبدالجليل عبده شلي، طبعة أولى بيروت ١٩٨٨ م ، ١٣٦/١

متقدمة مستلزمة في طرائق اللغة العربية، أما ما ذكر من قاعدة هامشية موصلة على روايات لهجية أو محرفة، أقمنا منأدها، فنبغى إطراحه وانتباهه وتظل القاعدة مضطردة مستوية متسقة دون تفاريع أو تشعب : لا يجزم الفعل المضارع إلا في مواضع الجزم المشهورة .

٢- الجدلية في إجراء المعتل مجرى الصحيح في الجزم:

١- الشواهد الشعرية : ١- الشاهد الأول : قال قيس بن زهير العبسي :

ألم يأتيك والأنباهتني بما لاقت لبون بني زياد. (١)

٢- الشاهد الثاني : قال عبد يغوث الحارثي :

وتضحك مني شبيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي أسيرا بمانيا. (٢)

٣- الشاهد الثالث : أنشد أبو علي القالي عن أبي زيد :

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق. (٣)

٤- الشاهد الرابع :

وما ينسب إلى أبي عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق الذي كان هجاه ثم اعتذر:

هجوت زيان ثم جئت معتذرا من هجو زيان لم تهجو ، ولم تدع. (٤)

٥- شواهد أخرى . (٥)

٢- القاعدة في نموذج التأصيل :

تكاد تكون الشواهد حول هذه المسألة متكاثرة ، ويصح في التقدير أن يقال إنها تشبه أن يكون بقايا لهجة عربية سادت ثم بادت ، ضاق عطن الناس بها ، إذ توحدت اللغة على لغة القرآن

(١) الكتاب ٣/٣١٦ ، النوادر لأبي زيد ٢٠٣ ، الخصائص ١/٣٣٣ ، سر صناعة الإعراب ١/٨٨ ، الجمل للزجاجي ص ٤ (٧) ، الإيضاح ١٠٤ ، الصاحي ٢٧٥ ، شرح ملحمة الإعراب للحريري ٢١١ ، المفصل ٣٨٦ ، نشوة الطرب ١/١٨١ ، شرح المفصل ٨/٢٤ ، المقرب ١/٥٠ ، الجنى الداني : ٥٠ ، المغني ١/١٠٨ ، شرح شواهد المغني ١/٣٣٠ ، الخزانة ٨/٣٦١ .

(٢) المفصليات ١٥٨ ، معاني القرآن للفراء ٢/١٨٧ ، المذكر والمؤنث للمبرد ١١٦ ، مجالس نعلب ١/٣٨ ، العقد ٣/١٠٠ ، ذيل الأمالي للقالي ، ١٣٢ ، مشكل إعراب القرآن المكي ١/٤٣٥ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٩١ ، منتهى الطلب للبغدادي : ١/١٦٢ ، المفصل ٣٨٦ ، المغني ١/٣٠٧ .

(٣) مشكل إعراب القرآن المكي ١/٤٣٥ ، شرح المفصل ٨/٢٤ ، شرح التصريح ١/٨٧ ، الدرر اللوامع ١/٢٨ ، نوادر أبي زيد ٢٠٣ ، المسائل العسكرية ١٤٩ ، الحججة في القراءات لأبي علي ١/٦٨ ، سر الصناعة ١/٨٩ ، الخصائص ١/٨٩ .

(٤) الجمل المنسوب إلى الخليل ٢٠٣ ، الإنصاف ١/٢٤ ، الدرر اللوامع ١/٢٨ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١/١٦١ ، ٢/١٨٧ ، ضائر الشعر ٤٥ ، الدرر المصون ٥/٥٣٧ .

فأطرح ، بيد أن النحاة ، أحيوها ودفعوها إلى اللغة الأدبية المشتركة ، لغة الأدب والفكر .
ولعل هذه اللهجات كانت فاشية إبان عصر التقعيد ، أن من العرب من يجري الفعل المعتل
بجرى الصحيح ، فيرفعه في موضع الرفع ، ويفتحه في موضع النصب ، ويسكنه في موضع الجزم ولا
يحذف حرف العلة ، على نحو ما هو شائع في المستوى اللغوي الفصح ، وعلى هذه اللغة أنشدوا :

ألم يأتيك والأبناء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

فسكن الياء في موضع الجزم ؛ لأنه كان نصبها في موضع النصب ، وضمها في موضع
الرفع . (١) خلافا لما عليه سنن العرب ، إذ كل فعل مضارع آخره ياء قبلها كسيرة أو واو قبلها
ضممة ، فيسكن آخره في الرفع كقولك : هذا يغزو ويدعو ويقضي ويرمي ، وتفتح في النصب
كقولك : زيد لن يرمي ولن يغزو . وتحذف في الجزم كقولك : لم يقض ولم يغز . (٢)

هذا هو السنن العام للعربية . والقاعدة الفرعية هي هامش على تلك القاعدة الرئيسية فالشاعر
في الشاهد الأول : أثبت الياء في الفعل المضارع المعتل الآخر ، وهو مجزوم فقال : (ألم يأتيك)
والشائع أن يقال : ألم يأتك . وقال في الشاهد الثاني : (كأن لم ترى) جزم الفعل المضارع ولم
يحذف الألف من آخره ، على النحو الاعتيادي الأليف . وفي الشاهد الثالث : (ولا ترضاها)
والشائع أن يقول : ولا ترضاها . وفي الشاهد الرابع : (لم تهجو) أثبت الواو في آخر المضارع المجزوم ،
وكان يتعين عليه حذف الواو ، في اللغة الشائعة آنذاك ويقول (لم تهج) . وقد أجزوا الجزم في المعتل
إجراؤه في الصحيح وهو حذف الحركة وهي الضمة ثم تسكين الحرف . (٣)

وتشاغل النحاة بتفسير هذه الظاهرة ، فزعم فريق أنها ظاهرة لهجية كانت شائعة أو كان لها
رجع صدى في المجتمع ، يستحضرها ويدركها بعد أن بادت ، وعفى عليها الزمان ، إلا بقايا يلظ
بها النحاة والدارسون للتمثل والاحتجاج ، أو أنها لغة محصورة في إطار قبلي ليس فاشيا ممتددا
كثيرا . وبعضهم زعم أنها ضرورة شعرية ، أو صوتية تقتضي الاشباع لتحقيق الوزن . وذهب قبيل
بعض إلى أن ذلك من قبيل التغيير في الرواية . وعدها آخرون غلطا ؛ من قبيل أنها تجانف سنن العربية
وسمت كلام أهلها ، وتفارق ما يجري عليه الجمهور وأصل الكلام . ولذا ضعفوها .

(١) الجمل للزجاجي : ٤٠٦

(٢) الجمل للزجاجي : ٤٠٦ والمفصل : ٣٨٦

(٣) الأصول لابن السراج : ٤٤٣/٣

ذكرها سيويه ، وعلل لها ، ونسبها إلى الضرورة . وتابعه عدد من النحاة. (١)
وقال الزجاجي هي لغة ، وعارضه ابن السيد ، وابن الصفار وقالوا : ليست لغة بل
ضرورة (٢).

وذهب فريق إلى أنه جار على سنن العرب ، حذف الياء في (ألم يأتيك) عند الجزم ثم عاد
فأشبعها وليس هذا بالواسع. (٣) فهو جار في الأصل على لغة العرب من حذف الحرف ولكنه
أشبعه للضرورة .

وعدها من الأبيات المشككة ، (٤) من قبيل أنه تجاذبها أمران : زيغ الإعراب ، وقبح الزحاف
فإن الجفأة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب ، كذلك قال أبو عثمان ،
وهو كما ذكر ، وإذا كان الأمر كذلك فلو قال : ألم يأتيك والأنباء تنمي
ألم يأتك والأنباء تنمي

لكان أقوى قياسا على ما رتبه أبو عثمان ، ألا ترى أن الجزء كان يصير منقوصا ؛ لأنه يرجع
إلى مفاعيل : ألم يأت ... فإنه ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسرا ، لا يزاحفه زحافا فإنه لا بد
من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته. (٥) ورده بعض المعاصرين. (٦)
فالشاعر ضحى بإقامة الإعراب من أجل إقامة الوزن ، وعجز أن يوازن بين المطلبين وليس
شاعرا من يقع مثل هذه المواقع .

وعده ابن فارس غلطا وخطأ ، قال : والشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ، ولا يمدون
المقصور ويقدمون ويؤخرون ، يومنون ويشيرون ، يمتلسون ويعيرون ويستعيرون ، فأما لحن في
إعراب ، أو إزالة كلمة عن نهج صواب ، فليس لهم ذلك . ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر
عند الضرورة أن يأتي في شعره ، بما لا يجوز ، ولا معنى لقول من قال :

(١) الكتاب ٣/٣١٥ ، الأصول لابن السراج ٣/٤٤٣ ، أمالي بن الشجري ١/٨٥ ، شرح ملحمة الإعراب

للحريري: ٢١١ ، المقرب ١/٥٠ ، ٢٠٧ ، أوضح المسالك ١/٥٥ .

(٢) الجمل للزجاجي : ٤٠٦ ، والخزانة ٨/٣٦١ .

(٣) الإيضاح : ١٠٣ ، والجنى الداني : ٥٠ ، روح المعاني ١٢/١٩٤ .

(٤) المسائل العسكرية لأبي علي ١٤٨ ، المسائل العضديات لأبي علي ٤٣ ، والإنصاف ١/٣٠ ، تذكرة

(٥) الخصائص ١/٣٣٣ ، ٢٧٩/١ ، ٢٨٢ . (٦) روح المعاني للألوسي ١٢/١٩٤ .

ألم يأتيك والأنباء تنمي

وهذا - وإن صح - وما أشبهه من قوله :

لما جفا إخوانه مصعبا

وقوله : قفا عند مما تعرفان رُبوع

فكله غلط وخطأ . وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبت العربية وأصولها فمردود بلى الشاعر إذا لم يطرده له الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطا واختصارا وإبدالا ، بعد أن يكون فيما يأتيه مخطئا أو لاحنا . (١)

ولقد طبق ابن فارس معزا ، وأصاب مفصلا حين سفه الشعراء الضعفاء وأزرى بتجاوزهم حدود اللغة بحجة الضرائر .

وتفطن الدكتور محمد عيد إلى أن الشاهد ، (ألم يأتك) محرف والبيت يروى : ألم يلقك ثم يتساءل ، بعد أن ضاق عطنه : ما السبب الذي راعاه النحاة فوجهوا دراساتهم لاستخدام هذه الشواهد التي داخلها الضعف ؟ لقد راعوا القواعد لا النصوص ، فقد وجهوا جهودهم أساسا لخدمة القواعد ، وذلك هو مراعاة القواعد لا النصوص . فانزلت بهم ذلك إلى استخدام نصوص ما كان لها أن تستخدم على الأقل : كان ينبغي لها أن تحقق وتنحل قبل أن تستخدم (٢)

ولقد أصاب الأستاذ الفاضل كبد الحقيقة ، وإخاله لو رأى صنيعنا ونحن نصدع لهذه الدعوة ، لسره .

وعالج النحاة الشواهد الأخر بالمفهوم نفسه . فذهب ابن حسي في قوله : (لم ترى) جاء به على التقدير : كأن لم تقرأ ، ثم صارت : تقرأ ، ثم أبدل الهمزة ألفا ، لسكونها وانفتاح ما قبلها ، فصارت : ترا ، فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل ، واللام محذوفة للحزم ، على مذهب التحقيق ، وقول من قال : ير أي (٣) وقال أبو علي : حذف لام الفعل للحزم ، وهي مبدلة من الهمزة ، وليس هذا بالواسع ، على أن سيويه قد حكى : المرأة والكمأة في تخفيف المرأة والكمأة ، فقياس هذا قياس (لم ترى) في قول هذا القائل (٥)

(١) الصحاح لابن فارس : ٢٧٥

(٢) الرواية والاستشهاد : د. محمد عيد ٢١٧ ، نشأة النحو : محمد الطنطاوي ص ٨١ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٨٦/١ (٤) نفسه ٨٨/١ ، والإفصاح ١٧٠

(٥) المسائل العسكرية ٤٩ ، الحجة في القراءات ٦٨/١ ، المختضب ٦٩/١

٣- تحرير الشواهد:

١- رواية الشاهد الأول :

طالعنا المظان بست روايات للشاهد ، وكلها لا شاهد فيها على تلك الرواية :

١- قال ابن جني ، ورواه بعض أصحابنا : ألم يأتك ، على ظاهر الجزم ، وهي رواية منقولة

عن أبي العباس المبرد ، عن أبي عثمان ، عن الأصمعي . (١)

٢- رواية الأهل أتاك والأنباء تنمي . (٢)

٣- رواية : أهل أتك والأنباء تنمي . (٣)

٤- رواية : ألم يبلغك والأنباء تنمي . (٤)

٥- رواية : ألم يحزنك والأنباء تنمي . (٥)

٦- رواية : ألم يبتيك والأنباء تنمي . (٦)

٧- وثم شاهد شعري آخر وقراءة قرآنية *

وعلى هذه الروايات جميعا لا شاهد في البيت .

ولعل الرواية السادسة هي الأقرب إلى قوله : (ألم يأتك) فهي تشبه أن تكون قد صحفت ، إذ

من المؤلف أن يرسمها على هذا النحو : (ألم يبتيك) لدى النساخ القدماء ثم نقدر أنهما صحفتا . إذ

أن طرائقهم القديمة في الرسم الإملائي يشوبها الخلط . (٧)

وهذه الروايات تجسد لنا مبلغ ما لحق النصوص من تلعب وتصحيف وتحريف ، وهما أكبر

آفة منيت بها الآثار العلمية ، فلا يكاد كتاب منها يسلم من ذلك . (٨) ولذا أفسحوا لنا في

مصنفاتهم بتأليف أو أبواب من مثل التبيهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة لبصرة (ت ٣٧٥هـ)

يوما صنعه أبو أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ) في التصحيف والتحريف فقال : "لا تأخذوا القرآن من

مصحفي ، ولا العلم من صحفي" . (٩) ولما كانوا يهجون الصحفيين كانوا يمدحون من لا يعتمد

على المصحف في علمه (١٠) .

(٢) المصدر نفسه ٨٩/١

(١) سر صناعة الإعراب ٨٩/١

(٤) المصدر نفسه ٣٢٩/١

(٣) شرح شواهد المغني ٣٣٠/١

(٦) الروض الآئيف للسبيلي : ٣٣٤/١

(٥) معجم البلدان

(٧) تحقيق النصوص ونشرها عبدالسلام هارون طبعة ثانية ، القاهرة ص ٦٨ .

(٨) المصدر السابق ٦٠

(٩) التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري: ٩

(١٠) تحقيق النصوص ونشرها ٦٥ .

* ضرائر الشعر ٣١٠ ، وينظر المختب ٤٢/٢ .

٢- رواية الشاهد الثاني :

وموضع الشاهد فيه على الظاهر : كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً
في قوله : (لم ترى) . وقد روي روايات منها :

١- أنشده ابن الأنباري عن الفراء قال : ويروي : كأن لم ترى ، على خطاب الأنثى على
الالتفات . (١)

٢- ويروي : كأن لم ترن قبلي . رواه القالي في ذيل الأمالي . (٢)

٣- ويروي : كأن لم ترأ قبلي . (٣)

٤- ويروي : كأن لم تر ، على حذف الألف . (٤)

وعلى كل هذه الروايات ، لا شاهد في البيت .

٣- رواية الشاهد الثالث :

١- أنشده أبو علي عن أبي زيد ثم قال : على أن بعضهم قد رواه على الوجه الأعرف : ولا

ترضنها ولا تملق . (٥)

٢- ذهب الصفار إلى أن الرواية : (ولا ترضاهما) لا دليل فيه ، لأن الأول المقطوع ولا يصح

القياس على قراءة قوله تعالى : "لا تخف دركا ولا تخشى" . (٦)

وكذا ، ولا ترضاهما أي : طلقها وأنت لا ترضاهما ، ثم قال : ولا تملق ، فلا دليل فيه (٧)

بالمعنى به هو أن قوله تعالى : ولا تخشى ، على القطع والتأويل : كأنه قال : وأنت لا تخشى ، وكذا

قول الشاعر : ولا ترضاهما ، كأنه قال : وأنت لا ترضاهما ، على القطع ثم أتبع أمراً ، ولا تملق .

أي طلقها ولا تملق .

وعلى هاتيك الرواية ، وذا التأويل لا شاهد في البيت .

(١) المذكر والمؤنث للأنباري ٩١ ، والمغني ٣٠٧/١

(٢) ذيل الأمالي للقالي : ١٣٢ .

(٣) المفضليات ٦٥٨ ، معاني القرآن للفراء ١٨٧/٢ .

(٤) لسان العرب : هذذ .

(٥) الخصائص ٨٩/١ ، وينظر نوادر أبي زيد ، ٢٠٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٣٥/١ ، شرح المنفصل ٢٤/٨

(٦) طه : ٧٧ .

(٧) الخزانة ، وينظر معاني القرآن للفراء ١٨٧/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٣/٢ .

٤- رواية الشاهد الرابع :

أما الشاهد الأخير ، فلم أهدت إلى رواية أخرى لها . لكنني على وفق ما قدرت أقول ، وبالله الاستخارة : إن القراءة الصحيحة للبيت على هذا النحو :

لِمَ تهجو ؟ ولم تدع .

وعليه فلا شاهد .

فهي في الأصل : لماذا ثم صارت لم ويصح أن يقال : لم . الاستفهامية المكونة من حرف الجر واللام ، وما الاستفهامية ، وليست الجازمة فلعل هذا أقرب إلى طبيعة المعنى ، ثم صحفه الناس وقرئ على نحو مختلف ليتسق وأنظارهم النحوية . والله تعالى أعلى وأعلم . فإذا استقامت هذه الفرضية الإصلاحية ، فلا شاهد في البيت .

وأفرزت صحائف ، واستفرغت جهود ، ولكنها جعلت لهوة لرحى التنفج ، والاستمساك بالوجه الواحد للرواية ، والتغافل عن عيوبها ، فنشوهت القاعدة ، وتورم السفر النحوي .

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشواهد:

بعد هذه التحريات والمتابعات تبين لنا أن الاستمساك بوجه واحد من رواية النص مثلية إذ لا بد من تقليب النصوص ونخلها نخلا واعبا كل أوجه الرواية ، كي يتجنب عقابيل التشبث بوجه واحد مستنيم ؛ لأن الخليل كان يرفع عقيرته مؤذنا فينا محذرا : وربما أدخل النحارير على الناس ما ليس في لغتهم ؛ إرادة اللبس والتعنيث . (١) وعلق عليه ابن فارس قوله : قلنا فليتحجر آخذ اللغة بغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة ، فقد بلغنا من أمر مشيخة بغداد ما بلغنا . (٢) ولا مشايحة أن كلام العرب لا يحيط به إلا نبي . وهذا الكلام حري أن يكون صحيحا ، وما بلغنا من أحدا ممن ادعى حفظ اللغة كلها . (٣)

ولقد تبين أن القاعدة الهامشية المؤصلة على هذه الشواهد متهافة ، وأن النحاة كانوا محسفين ، حين اجترحوا هذه القاعدة الفرعية على شواهد في روايتها نظر ، مما أفضى إلى جدلية بين القاعدة وهذه النصوص . فإذا استمسكنا بظاهر الرواية تولدت هوامش نحوية ، وتظل القاعدة متناقضة ، في قضية جزم الفعل المضارع المعتل الآخر بين سماع متكاثر ، وسماع محرف .

(١) العين : ٥٣/١ ، الصاحبي ٦٣ ، المزمهر ١/١٣٨ .

(٢) الصاحبي : ٦٣ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ٤٧ .

فلو أنشدنا الشواهد بالطريقة التي أثبتناها لظلت القاعدة في منجاة من التناقض والتشعيب ،
وظلت متسقة والسنتن العام الملموح في الفصحى :
الفعل المضارع المعتل الآخر ، إذا جزم حذف حرف العلة من آخره . وهي قاعدة مطردة
متسقة . وزالت الجدلية .

٣- الجدلية في إلغاء الجزم بلم :

نستأنف معالجة هذه المسألة بإيراد الشواهد ، ثم نلم بالقاعد الموصلة على الشواهد ، ثم ننظر هذه الشواهد في المظان لنقف على صحة روايتها وبمحتي رواية راجحة ، ثم نعقبها بصورة القاعدة على القراءة الجديدة للشواهد .

١- الشواهد : ١- الشاهد الأول وهو مجهول القائل :

لولا فوارسُ من ذهل وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار. (١)

٢- الشاهد الثاني: وهو مجهول القائل :

يَحْسِبُه الجاهلُ ما لم يعلما شيخاً على كرسيه مُعمَّماً. (٢)

٣- شواهد أخرى . *

٢- صورة القاعدة في نموذج التاصيل :

ينشد النحاة هذين الشاهدين على أن لم ، تشبه بلا ، فلا تجزم ، فقد يشبه حروف النفي بعضها ببعض لاشارك الجميع في دلالة ، (٣)

وهذا تعليل قياسي منطقي يديه النحاة ، يروضون به الوقائع اللغوية ، ولكن اللغة تتأبى على المنطق ، وتجفل من القياسات النظرية وتستعصي عليها ، إذ لها منطقتها الخاص ، وهو الملموح المستشعر في النصوص اللغوية التي تحيا فينا وتروج ، ثم يتبصر النحاة الوقائع ويستنبطون منها النظم اللغوية التي تحكم اللغة برمتها . وذهب فريق من النحاة إلى أنه ألغى الجزم بلم للضرورة . (٤)

وقال غيرهم : هو شاذ . وقالوا لا تحذف النون إلا لجزم أو لنصب ، ولا تثبت إلا لرفع ، فأما ما أنشده أبو الحسن من قول الشاعر : لولا فوارس من نعم وأسرتهم . يوم الصليفاء لم يوفون بالجار فشاذ. (٥)

(١) المختب ٤٢/٢ ، العمدة ١٦١/٢ ، شرح المفصل ٨/٧ ، ضرائر ابن عصفور ٣١٠ ، المغني ٣٠٧/١ .

لسان العرب : صلف ، شرح التصريح ٢٤٧/٢ ، الهمع ٥٦/٢ ، شرح الأشموني ٦/٤ ، الخزانة ٣/٩ .

(٢) أمالي القالي : ١٣٢/٢ ، لسان العرب : شيخ ، الهمع ١٥٨/١

(٣) الخصائص ٣٨٨/١ (٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ٣١٠ ، الخزانة ٤/٩

(٥) شرح عمدة الحفاظ لابن مالك ٢٦٩ ، شرح التسهيل ٥/٢ ، شرح المفصل ٨/٧ ، المغني ٣٠٧/١ ،

وشرح شواهد المغني ٦٧٤/٢ ، شرح الأشموني ٦/٤ . * ديوان المتنبي ٣١٦/٢ .

والأقرب إلى الصحة أنها هذه الشواهد النادرة تترد في جملتها إلى لهجة لغوية ، كانت لا تجزم بلم ، ثم أظ النحاة ، وجرروا بعض الشواهد لصالحها لتظل معتلة في النفوس . مع أنها توارت من النصوص اللغوية الحية في التراث ، ولا نجد نظائر لها في لغة التنزيل ، وتشبثوا بتصوص واهية ، مشبوهة باللهجة ، أو معرفة ، لتشاكل ما ذهبوا إليه من نظر :

٣- تحرير الشواهد:

هذان الشاهدان مجهولتا القائل .

وتبعنا دورتهما في بطون الأسماء من المصادر ، فوجدنا أن رواية الشاهد الأول

يوم الصليفاء ما يوقون بالجار (١)

وعضد هذه الرواية ، صاحب الخزانة ، وعدّها الوجه (٢).

ولكن النحاة غيروا تلك الروايات ، إما لتلعب من الرواة ، أو لحاجة في أنفسهم .

أما الشاهد الثاني:

فقد أنشده ثعلب عن ابن الأعرابي قال : قال ثعلب الأشياخ أسناخ النجوم وهي أصولها التي

عليها مدار الكوكب وقال : ما لم يعلم ، فلما أطلق الميم ردها إلى اللام .

أو أراد : يعلمن ، ثم حذف النون . (٣)

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشواهد:

يعد هذان الشاهدان من قبيل " تهافت النحاة " إذ بنوا قاعدة على شاهدين مجهولين ،

مدخولين في نصبيهما ، من جهة الرواية . فكيف توصل قواعد على نصوص وهمية محرفة؟

وتنهار هذه الهامشية ، وتنجاب من طريق القاعدة جدلية وتصبح القاعدة :

لم : حرف جزم إذا وليه فعل مضارع جزمه .

ولا يلتفت إلى هذه النوادر والمجاهيل ، التي تشعب النصوص وتشذرها وتثقل الأنظار النحوية

بمقتضىات محلة ، تعنت الدارس وتنفره ، وتزهده بجدوى قواعدنا ؛ لكثرة التناكر والتشعب .

٤- نصب الفعل المضارع بعد لم :

١- الشواهد:

١- الشاهد الأول ، قول الحارث بن منذر الجرمي من رجزه :

(١) شرح شواهد المعنى ٦٧٤/٢ .

(٢) الخزانة ٣/٩ .

(٣) لسان العرب : شيخ

في أيّ يومٍ من الموتِ أفرسَ أيومَ لم يُقدِرْ أمَّ يومَ قَدَرَ. (١)

٢- الشاهد الثاني : قال الأضبط بن قريع السعدي من شعراء الدولة الأموية :

وَلَا تُهَيِّنَ الْكَرِيمَ عِلْكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالنَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ. (٢)

٣- الشاهد الثالث ، قول عائشة بين الأعمم ، تمدح المختار بن أبي عبيد الثقفي :

قَدْ كَادَ سَمَكُ الْهَدَى يَنْهَدَ جَانِبَهُ رَلْمٌ يَشَارِرُ فِي إِقْدَامِهِ أَحَدًا. (٣)

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل :

ينشد النحاة هذه الشواهد تعصيذا لظاهرة لغوية أنسها النحاة آنذاك في بعض روايات النصوص ، وموداها أن بعض الأفعال المضارعة تتقدمها لم الجازمة ولا الناهية ، وهما في المستوى اللغوي المدروس ؛ يجزمان الفعل المضارع ، على نحو ما نجسه في طرائق العرب في كلامهم ، ولكن ، على نحو ما نرى في الشواهد أن هذه الأفعال لم تجزم بل نصبت .

فالشاهد في البيت الأول في قوله : (لم يقدر) سبقت لم الفعل المضارع لم فلم تجزمه ، على

نحو ما هو مصطلح عليه في سنن العربية ، بل بدا في النص منصوبا .

أما الشاهد في البيت الثاني فهو في قوله : (ولا تهين) نصب بلا الناهية على ظاهر الرواية والفهم للنص ، والمألوف أن لا التي للنهي تجزم الفعل المضارع .

والشاهد في البيت الثالث قولها : (ولم يشارر) أجرى لم في الفعل الذي أعقبها بجرى الحرف

الناصب ، فظهرت الفتحة على آخر الفعل المضارع .

وظف النحاة يدرسون هذه الظاهرة ويسلسونها للناس ، بإساعتها بالعلل والحجج والتفاسير

التي قد ترضي ، وقد تنفر .

قال ابن جني في الشاهد الأول : والذي أراه أنا في هذا البيت ، وما علمت أن احدا من

أصحابنا ولا غيرهم ذكره ، ويشبه أن يكونوا لم يذكروه للطفه ، هو أن أصله أيوم لم يقدر

يوم ، بسكون الراء للجرم ، ثم إنها جاورت الهمزة المفتوحة والهاء ساكنة ، وقد أجرت العرب

الساكن إذا جاور المتحرك بجرى المتحرك ، وذلك قولهم ، فيما حكاه سيويه من قول بعض العرب :

(١) المختب ٢/٣٦٦ ، سر صناعة الإعراب ١/٨٥ ، الإفصاح ٢٤٥ ، لسان العرب : قدر المغني ١/٢١٧ ،

البحر المحيط ٨/٤٨٨ .

(٢) البيان والتبيين للحافظ ٣/٣٤١ ، أمالي القالي ١/١٠٧ ، الأغاني ١٦/١٥٤ ، المغني ١/٣٠٧ .

(٣) المختب ٢/٣٦٦ ، المغني ١/٣٠٧ .

الكماة والمرأة ، يريدون الكماة والمرأة ، ولكن الميم والراء لما كانتا ساكنتين والهمزتان بعدهما مفتوحتان صارت الفتحتان اللتان في الهمزتين كأنهما في الراء والميم ، وصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان، فصار التقدير: مرأة وكماة، ثم خففتا فأبدلت الهمزتان ألفين لسكونهما وانفتاح ما قبلهما، فقالوا: مرأة وكماة كما قالوا في رأس وفأس لما خففتا: رأس وفأس. (١) فابن جني مرا نفسه وأجهد خاطره ليقول: إن قوله: لم يقدر أصلها (لم يقدر أم) ثم حرك الفعل بالفتحة وسهلت الهمزة، وهي قضية صوتية معروفة. ويذكر ابن جني أن مثل هذا لم يأت عنهم في بيت غير هذا فأما ما أنشده من قول الآخر:

أضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسوط قونس الفرس

فمدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا، ولا رواية تثبت به. ولذا يستبعد أن يكون الشاهد على إسقاط نون التوكيد من الفعل (لم يقدر) على أن أصله (لم يقدرن) لغياب شاهد، والشاهد المذكور مصنوع، ثم لضعفه في القياس، وذلك أن التوكيد موضع الإطناب والإسهاب، ولا يليق به الحذف والاختصار. (٢)

ويدفع ابن جني تأويل النحاة بأن (لم يقدر) أصله: (لم يقدرن) ولا تهين أصله ولا تهينن، و(لم يشاور) أصله: (لم يشاورن). وبقيت الفتحة دليلاً على النون المحذوفة. (٣)

وذهب قبيل إلى أنها ظاهرة لهجية، وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بلم، كقراءة بعضهم: ألم نشرح لك صدرك. (٤) وقوله:

في أي يومٍ من الموت أفرّ أيوم لم يقدر يوم قدر

وخرجا على أن الأصل: نشرحن، ويقدرن، ثم حذفت النون وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفيه شذوذان: توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين. (١)

وذهب آخرون إلى أنه أراد ضمير التثنية، ويكون أجرى الواحد مجرى الاثنين، وهو كثير في

(١) سر صناعة العرب ٨٥/١، لسان العرب: قدر، الخزانة ٤٥١/١١ .

(٢) سر صناعة الإعراب ٩٣/١ .

(٣) نوادر أبي زيد: ١٣ ، والخزانة ٤٥١/١١ .

(٤) الانشراح: ١

(٥) المغني لابن هشام ٣٠٧/١ وينظر الإفصاح الفارقي ٢٤٥ ، البحر المحيط ٤٨٨/٨ .

كلامهم، وحذف الألف واحتزراً عنها بالفتحة. (١)

وعده غير واحد من الشاذ، الذي لا يجوز في سعة الكلام إلا شاذاً (٢) ويقول الأستاذ سعيد الأفغاني: ولعل الشاعر قال (لا يُقدرُ)، وإذا، لا إشكال ولا تخريج ولا ضرورة، وهو ما أحفظه من صغري، وأعياني العثور عليه. (٣)

وما قيل عن هذا الشاهد ينسحب على الشواهد الثلاثة جميعاً.

٣- تحرير الشواهد:

الشاهد الأول:

١- رواية ابن جني: (أيوماً لم يُقدرَ أم) والأصل: يقدرُ ولكن الضرورة الصوتية ألجأت إلى تخفيف الهمزة التي جاورت الراء الساكنة فحركت الراء بالفتحة بالجوار، على نحو ما جرى في الكمأة، جاورت الميم الساكنة الهمزة المتحركة ففتحت على الجوار.

٢- رواية الأستاذ سعيد الأفغاني وحفظه من بعض المظان مؤشر على أن الرواية الصحيحة: (أيوماً لا يُقدرُ) وهو قول متوجه، والأستاذ حافظ ثقة وكان ما فتىء يرددها منذ الصغر. وإن كان الذي نراه يفتقر إلى دليل مادي ساند.

٣- الشاهد الثاني: يجمع جمهرة من النحاة، على نحو ما أسلفنا في فواتح المسألة، أن الأصل: ولا تهينن، ثم حذف النون للضرورة الشعرية، وعلى هذا الفهم لا شاهد في البيت. مع أن الرواية لا تسعد في الكشف عن وجه آخر لرواية البيت.

٤- أما الشاهد الثالث: فقد أعياني العثور على رواية أخرى له.

(١) الإفصاح: ٢٤٥ وينظر فقه اللغة للنعالي: ٣٢٩.

(٢) الخزانة ٤٥٢/١١.

(٣) الإفصاح للفارسي: ٢٤٥ هامش رقم ٣.

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشواهد:

على ضوء القراءة الجديدة لبعض الآيات، أو الفهم الخاص البعيد عما عليه النحاة تظل القاعدة سليمة، ولا جدلية. وتظل في صورة المنظومة التالية:

لم حرف نفي، يجزم الفعل المضارع الذي يعقبه، ويخلصه للاستقبال.

فالنحو يصف لنا اللغة الحية الواقعية التي تعيش على ألسنة الناس، وتبدو في أقلامهم وصفا يسمح بفهم كلام البلغاء والشعراء فهما أفضل، ويظل في منأى عن الصور الكلامية المشبوهة أو الافتراضية. (١) وهذا فهم عميق، ورؤية صادقة لرسالة اللغة، ومنهج الحياة.. والاستبقاء على هذه المعطيات المشبوهة يغذو قواعدنا بالبان التشرذم، والتشعب، والتناقض بين قياس لجوابه، وسماع مضطرب مدخول.

٤- الجدلية في الجزم إذا الشرطية.

١- الشواهد الشعرية:

١- قال قيس بن الخطيم أو ربيعة بن مقروم أو الأحنس بن شهاب التغلبي:

إذا قصرت أسيفنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب. (٢)

٢- الشاهد الثاني، قال الفرزدق:

ترفعُ لي حِنْدَفٌ، والله يرفعُ لي ناراً إذا حمدتُ نيرانهم تقد. (٣)

٣- الشاهد الثالث: وقال بعض السلوليين:

إذا لم تزلُ في كل دار عرفتها لها واكفُ من دمع عينك يسْجُم. (٤)

٤- قول أعشى همدان:

وإذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غاية ستكشف. (٥)

(١) اللغة والأسلوب: عدنان بن ذريل: ص ٨٨.

(٢) ديوان قيس بن الخطيم ٤١، الكتاب ٦١/٣، المقتضب ٥٧/٢، الجمل للزجاجي ٢٢٣، حروف المعاني

للزجاجي: ٦٣، شرح المفصل ٩٧/٤، الخزانة ٢٥/٧.

(٣) الكتاب ٦١/٣، المقتضب ٥٦/٢، الأزمة والأمكنة للمرزوقي ٢٤١/١، أمالي بن الشجري ٢٣٣/١، شرح

المفصل ٤٧/٧.

(٤) الكتاب ٦٢/٣، ضرائر الشعر: الفزاز القيرواني ٢٢٩، الخزانة ٢٣/٧.

(٥) ضرائر الشعر ٨٩، ٢٩٩، الثامن والأضداد ١٣٣.

٥- الشاهد الناجم :

قال عبد القيس بن خفاف، وقيل لخارثة بن بدر:

استغن ما أغناكَ ربُّكَ بالغيِّ وإذا تُصَبِّكُ حِصَاةً فَتَحْمَلِ. (١)

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل:

استدل النحاة بهذه الشواهد بأن إذا تستعمل في كلام العرب أداة شرط جازم تجزم فعلين

مضارعين على نحو ما هو مألوف في أدوات الشرط الجازمة، نحو قول زهير:

ومن هاب أسباب المنايا ينلته وإن يرق أسباب السماء بسلم

وكذلك ، إذا ، ها هنا .

ففي البيت الأول : الشاهد فيه جزم الفعل (فضارب) لوقوعه معطوفا على الفعل كان لموقعها

جواب الشرط ، وحرك بالكسر اقتضاء للفاقية .

وفي البيت الثاني : الشاهد في قوله : إذا حمدت نيرانهم تقد . جزم الفعل المضارع تقد لموقعه

جواب الشرط ، إذا التي جعلها من الأدوات الجازمة .

وفي البيت الثالث : إذا لم تزل ... يسجم ، والقول فيه كالقول في سابقه ، إذ عد إذا من

أدوات الشرط الجازمة ، على ظاهر الرواية .

وفي البيت الرابع : وإذا تصبِكُ حِصَاةً فَتَحْمَلِ . فعل الشرط تصبِكُ مجزوم وجواب الشرط

موضع جزم ، اقترن بالفاء ؛ لأنه فعل أمر .

وإذا دللنا إلى المصنفات النحوية ، بنحوس في أفنائها ، وجدنا النحاة استنبطوا أدوات الشرط

من كلام العرب ، وأساليهم الأدائية ، فجعلوها قسمين : أدوات شرط جازمة تجزم فعلين مضارعين

الأول يسمونه فعل الشرط والثاني جواب الشرط ، والأداة تربط الجملتين معا فتصيرهما متآزرتين ،

للجملة الأولى شرط في حدوث الثانية . وتبينوا أدوات شرطية تفيد الربط والشرط ، ولكنها لا تعمل

تجزم في الأفعال وهي الأدوات غير الجازمة . وهي ماثلة مشخصة في توألفهم . وجعلوا إذا معدودة

الأدوات التي يجازون بها ولكنها لا تجزم أيا من فعلي الشرط أو جوابه ، ولكنها تفيد اشتراطا

هنا ، وعلاقة إشرافية بين حدثين . وقد يجازون بها في الشعر مضطرين ، شبهوها بـان ، حيث

(١) المفضليات: ٣٨٣، الأصمعيات: ٢٢٩، أمالي القالي ٢/٢٩٢، معجم العشر للمرزباني ٢٠١، شرح عمدة

الحافظ لابن مالك: ٢٦٨، المغني ١/٩٨، شرح شواهد المغني: ١/٢٧٣ .

رأوها لما يستقبل وأنها لا بد لها من جواب. (١)

وأنشده سيويه هذه الشواهد ، وأعقبها بقوله : فهذا اضطرار ، وهو في الكلام خطأ ولكن

الجيد أن ترفع ما بعدها ، على ما يجب لها وهو أجود من الجزم بها. (٢)

وعلل الخليل استنكاف المتكلم عن استخدام إذا في الشرط ؛ لأنها موقنة وحروف الجزاء

مبهمة ، لذا لو قلت : آتيك إذا احمر البسر ، كان حسنا ، ولو قلت : آتيك إن احمر البسر ، كان

مفجيحا . فإن أبدا مبهمة ، وكذلك حروف الجزاء ، وإذا توصل بالفعل ، فالفعل في إذا بمنزلة في

حين ، كأنك قلت ، الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه. (٣)

وأجمعوا أنه لا يجازى بإذا إلا في ضرورة شعرية ، بيد أن الكوفيين أحازروا الجزم بإذا

مطلقا. (٤) ونص ابن يعيش على أن الفعل ما بعد إذا يكون مرفوعا . نحو قول ذي الرمة:

تصغي إذا شدتها للرحل جانحة حتى إذا ما استوى في غرزها تشب .

ولا يجزم بها إلا في الشعر ، نحو قوله :

إذا قصرت أسيفنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب

فجزم ما عطف على الجواب دليل على جزم الجواب. (٥)

لقد فرق النحاة بين إذا الشرطية غير الجازمة ، وهي معلومة مألوفة في التنزيل وفي كلام

العرب ، نحو قوله تعالى : إذا السماء انشقت (٦) وإذا السماء انفطرت. (٧)

كله بإضمار فعل يفسره المذكور. (٨) وفيه نظر . إذ يستطاب رأي الأخص هنا بالحمل على

الظاهر ، فالسماء مبتدأ والجملة بعده خبر عنه .

ولكن المسألة التي نحن بصدددها ، هو أن يجازى بإذا ، ونجزم فعلين مضارعين على نحو

(١) الكتاب ٦٠/٣ .

(٢) الكتاب ٦٢/٣ ، إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه : ٢١٦

(٣) الكتاب ٦٠/٣ ، المقتضب ٥٦/٢ ، حروف المعاني للزجاجي ٦٣ ، ضرائر الشعر للقرظي القيرواني ٢٢٨

(٤) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٢١٦ ، المقتصد في شرح الإيضاح ١١١٧/٢ ، الجنى الداني ٣٦٧

(٥) الفصل : ١٧٠ ، شرح المفصل ٩٦/٧ ، والمعنى ٩٧/١ وينظر الأزهية للهروري : ٢٠٢

(٦) الانشقاق : ١

(٧) الانتظار : ١

(٨) شرح المفصل ٩٧/٧ ، المعنى ٩٧/١ .

ما تجزم أدوات الشرط الجازمة ، خلافا لما عليه الأسلوب العربي الشائع . فقيل هذا جائز في ضرورة الشعر ، مع أن فيه إخلالا وإهدارا للمستوى الصوابي الشائع في اللغة الأدبية المشتركة .
٣- تحرير الشواهد:

أما الشاهد الأول : فهو متعدد القائل نسب لربيعة بن مقوم ، وقيس بن الخطيم والأخنس بن شهاب . ولغيرهم .

- وروايته في قصيدة الأخنس بن شهاب التغلبي .

لأَبْنَةِ حَطَّانَ بْنِ عَوْفٍ مَنَازِلَ كَمَا رَقَّشَ الْعِنُونَ فِي الرَّقِّ كَاتِبُ
وَإِنْ قَصْرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا حُطَّانَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ نَضَارِبُ. (١)

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت ، إذ أجراه على إن الشرطية وليس على إذا .

- وروي البيت عاطلا من العزو على هذا النحو :

وَإِنْ قَصْرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا حُطَّانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنَضَارِبُ
بِرَفْعِ نَضَارِبُ. (٢)

- وقال ابن السيد : رواية البيت على هذا النحو :

إِذَا قَصْرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا حُطَّانَا إِلَى أَعْدَائِنَا لِلتَّقَارُبِ

وعلى هذه الرواية ، لا شاهد على الجزم بإذا . (٣)

- ورجعنا الى جمهرة أشعار العرب فنظرنا قصيدة قيس بن الخطيم البائية المكسورة ولم نجد

الشاهد فيها . (٤)

- وأشار أستاذنا الدكتور علي الحمد ، وهو يحقق الشاهد إلى رواية أخرى في إحدى نسخ

مخطوطات حروف المعاني للزجاجي : "وردت في الأصل (فنضارب) بضم الباء ، فينشد البيت :

إِذَا قَصْرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا حُطَّانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنَضَارِبُ (٥)

(١) المفضليات : ٢٠٣-٢٠٨ ، الخزانة : ٢٨/٧ .

(٢) الشعر والشعراء لابن قتيبة : ٢٣٧/١

(٣) الخزانة : ٢٧/٧

(٤) جمهرة أشعار العرب : ٥٠٧

(٥) حروف المعاني للزجاجي : ٦٣ هامش رقم ٣

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

والسؤال المشروع اللامع على الشفاه : ما الراجح ؟ وم تقوى ؟ وم نستأنس ؟ نقول ، وعلى الله التكلان : البيت ملفق الرواية ، والوضع والنحل عملا عمليهما فيه والنحل والاتحال كلها ظواهر أدبية عامة لا تقتصر على أمة دون أمة ، ولا على جيل دون غيره من الأجيال ، ولم يكن مقصورا على الشعر وحده ، ولما كانت الشواهد النحوية شعرية في الغالب ، فقد أصاب تلك الشواهد الكثير مما اعترى تلك النصوص . (١) ولحق هذا البيت ما لحق غيره من التشويه في النسبة وفي المحتوة . وتعجبي رواية ابن السيد المنسجمة مع المعنى إذ يقول :

إذا قصرت أسيفنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا للتقارب

واختيار أية رواية من تلك المائلة تنفي الجزم بإذا .

أما الشاهد الثاني : وهو منسوب للفرزدق وليس في ديوانه ، بل في ملحقات ديوانه ، في بعض النسخ .

قال الفالي ، شارح اللباب ، هذا البيت لم يوجد مذكورا في نسخة مقابلة بنسخة المصنف ، والظاهر أنه الحاق ، وأما روايته فهي :

إذا ما خبت نيرانهم تقد .

وعليه فلا شاهد على الجزم بإذا وحدها .

وتجوز الجزم بإذا مع ما ، لا يستبعد ؛ لأن إذ مع ما ، جوز الجزم بها ، فإذا مع ما أجدر . (٢)

وعلى هذه الرواية المبرد في المقتضب . (٣)

وإذا صحت الرواية : إذا ما خبت نيرانهم تقد .

وجاز الجزم بإذا ما ، فلا شاهد في البيت على الجزم بإذا وحدها . ولو كانت سنة لغوية

شائعة لما قال ذو الرمة بيته التالي دون أن يجزم بإذا ، قال :

تصفي إذا شلها للرحل حانحة حتى إذا ما استوى في غرزا تشب . (٤)

فهو لم يجزم بإذا ، ولا بإذا ما .

(١) مصادر الشعر الجاهلي : ٢٢١ ، ٢٢١ والشواهد والاستشهاد في النحو : عبد الجبار النائلة ٣٦ .

(٢) الخزانة ٢٤/٧

(٣) المقتضب : ٥٦/٢

(٤) شرح المفصل ٩٧/٤ ، ٤٧/٧ .

وفي هذا مستأنس قوي مرجح على أن الجزم بإذا في الشرط وهم لا مند له من واقع لغوي معيش ، يقول بعضهم مؤكدا حقيقة وهم الجزم بإذا :

(إن) إن نطقت بها فإنك حازم (وإذا) إذا تأتي بها لم تجزم (١)

وهذا مستأنس لإهمال القاعدة الهامشية ، الجزم بإذا .

أما الشاهد الثالث :

فنظرت في ديوان جرير فوجدت له قصيدة يهجو فيها الأخطل مطلعها :

عَجِبْتُ لهذا الزائر المرتقبِ وإذلاله بالصرْمِ بعدَ التحنُّبِ

ثم يورد البيت الشاهد :

إذا لم يزل في كلِّ دارٍ عرفتها لها ذارفٌ من دمع عينيك يذهبُ . (٢)

فالبيتان متضاهيان لفظا ومعنى ، ومتفارقان رويا .

ولم نعثر على روايات أخرى تنفي ، أو تعضد هذه الرواية .

ولعل تقصد الروي المكسور أملى على الشاعر كسر القافية .

أما الشاهد الرابع :

رجعنا إلى الأصمعيات والمفضليات ، فوجدنا الروايتين متطابقتين ، إلا من خلاف يسير بين :

(فحمل) . (٣)

أما السيوطي ، فقد رواه رواية مفارقة ، قال :

وإذا تكون خصاصة فتحمل . (٤)

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

ومهما يكن من أمر ، فإن القلة أو الكثرة ، ليست من الأمور الحاسمة لهذه الجدلية بين سماع ضعيف

ومتهافت ، وقياس ينطوي على تسوية ما لا يسوغ . ونحن حسبنا أن نبش عن كل الروايات ،

لنوظف كل الاحتمالات والبدايل حية متواجهة ثم نعد إلى مرحلة الخيار الصعبة والترجيح الدقيق ،

في ضوء هذه التراكمات الهائلة من الروايات المتقاطعة والمتوازية ، والمتدافعة .

(١) الألفاظ النحوية : السيوطي ، جمعها وحققها طه عبدالرزوق سعد ، ٩٧٨ ص ٣١ .

(٢) ديوان جرير ، تحقيق محمد اسماعيل الصاوي ، مكتبة الحياة ، بيروت ص ٢٠ .

(٣) الأصمعيات ٢٢٩ ، المفضليات ٣٢٨ ، أمالي القالي ٢/٢٩٢ .

(٤) شرح شواهد المعنى للسيوطي ٢٧٣/١

فيحس المرء خيبة أمل مقيمة لا تبارح لما لحق هذا التراث من تنقص قاصد أو غير قاصد ، مما جعله مباءة لإقامة نحو لا يخلو من الاهتزاز والاضطراب والتدافع ، فأنكر الناس من أمره الكثير ، وشددوا التكبير ، ورموه عن قوس واحدة : الاضطراب والتنافي والتشعب ، إلى درجة استحيل بعض القواعد إلى ما يشبه الطلاسم أو المعميات ، أو الألفاظ التي تدق عن الفهم ، وتتجافى عن الإسماع والتطرية والتندية التي اتسمت بها العربية وعلومها ، فيقصر المتعلم عنها ويعزف ممعنا هربا . ونحن نقول كما قال عيسى بن عمر النخعي - رحمه الله - للكسائي ، وهو يفرقه في التأويل بالألفاظ في مسألة : " همك ما أهمك ، قال : عافاك الله ، إنما أريد كلام العرب ، وليس هذا الذي تأتي به كلام العرب " (١) .

أجل : نريد كلام العرب !

٤ - صورة القاعدة بعد تحرير الشواهد:

وأحمد الحالات ، وأسد التارات ، أننا استدركنا ما فرط في الرواية بعد تنخل الشواهد ، وتتبع آياتها ، وتقويمها ، وإقامتها على نحو مقبول ، كي نصفها بين يدي الدارسين . وأما مسألة توجيه فنظل نسبية ، قد تدق أحيانا ، ولسنا ملزمين أحدا بهذه التوجيهات ، إلا بعد الاقتناع بجاهتها وصدقها .

فلو فحصنا هذه الشواهد بتمكث وتأن وأقمناها على وجه من الرواية بخلاف ما هو متداول ومصنفات النحاة ، ساعين لإقامة أنظار نحوية متكررة على القليل أو النادر أو الشاذ ، أو الضرورة الشعرية ، أو المستوى اللهجي ، متجاوزين قيودا ارتضوها في التقعيد ، وهو الإقامة والبناء على اللغة ددية الفصحى الكثرى ، لو أنشدنا الأبيات على النحو التالي :

إذا قصرت أسيفنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا للتقارب
و: ترفعُ حِندفٌ ، واللهُ يرفعُ لي نارا إذا ما حبت نيرانهم تقد
على أن إذا ما جازمة ، وليس إذا وحدها .

و: أن الشاهد الثالث ضرورة شعرية ، إذ لا نظير له في كلام العرب ، مستشهدين ، بقول ذي الرمة ، في إهمال الجرم ، بإذا .

و: استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تكون خصاصة فتحمل
لو أنشدنا هذه الشواهد على هذا النحو ، وفهمناها بهذا التوجيه ، لصارت القاعدة متهافنة ،

ولتقوضت في التو ، إذ لا سند لها من واقع لغوي حي ، ولعل ظاهرة متقدمة متجذرة في الأعماق ، عن أسلوب عربي متقدم يعمل إذا جازمة في الشرط ولكنها بادت ، ثم فعلها النحاة ؛ لتشيرها في تكثير قواعدهم ، أو تفسير ما تحدر إليهم من شواهد نادرة ، تلعب بها الرواة ، بتقصده أو بغير تقصده ، وما أيسر ذلك :

لو أنشدنا هذه الآيات على وفق هذا الفهم لوأدنا هذه الهوامش المشعبة للقاعدة وظلت القاعدة على هذا النحو :

إذا : أداة شرط ، تفيد ربط جملتين ، تسمى الأولى جملة الشرط وتسمى الثانية جواب الشرط ، تعمل في المعنى ، ولكنها تهمل في اللفظ فلا تجزم . ولنا في لغة التنزيل ، والسلاسل اللغوية التراثية خير مستأنس على ذلك .

٥- الجدلية في جزم المضارع بعد لن :

١- الشواهد :

١- الشاهد الأول : قال كثير عزة :

أيادي سبا ، يا عز ، ما كنت بعدكم فلن يُحلّ للعنين بعدك منظرٌ. (١)

٢- الشاهد الثاني: قال أعرابي يمدح الحسين بن علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه:

لن يُجِبَّ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلْفَةَ. (٢)

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل:

ما فتنا نبحت قضايا متداخلة ، جماعها تتحلّق حول استعمال بعض الأدوات مكان بعض ،

أو التلعب بالنصوص ؛ لإجراء هذه الأدوات بحاري متنافية متدافعة تقطع السياق الذهني للأنظار

النحوية فتخرمها ، وتحرّمها من الاطراد والاتساق ، وتحيلها إلى فوضى فاضحة .

يذكر اللحياني أن الجزم بلن لبعض العرب ، يجزمون بالنواصب ، وينصبون بالجوازم (٣)

ومن الفضول أن نقول : إن النحاة حصروا الأدوات في كلام العرب فجعلوا قسما منها له

سلوك لغوي يتسلط على الأفعال المضارعة ، فيعمل فيها النصب ، واعتدوا منها لن . ذكرها الخليل

(١) ديوان كثير عزة ٣٢٨ ، معني اللبيب ٣١٥/١ ، الجنى الداني للمراي : ٢٧٢ ، شرح شواهد المعني ٦٨٧/٢

حاشية الصبان ٢٧٨/٣ .

(٢) معني اللبيب : ٣١٥/١ ، الجمع : ٤/٢ ، شرح شواهد المعني : ٦٨٨/٢ ، الدرر اللوامع : ٤/٢ .

(٣) شرح شواهد المعني ٦٨٩/٢ ، الدرر اللوامع ٤/٢

وزعم أنها مركبة من لا أن ولكنهم حذفوا ، فجعلت بمنزلة حرف واحد ، كما جعلوا هلا بمنزلة حرف واحد ، فإنما هي هل ولا . ورده سيبويه وقال : لن ليست مركبة ، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة ، وأنها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم ، في أنه ليس واحد من الحرفين زائدا (١)

وظل النحاة يتناكبون حول تركيبها أو أفرادها ، وجماع الآراء على أنها بسيطة ، وآخرون على تركيبها ، وجماع الآراء يألف على أنها داخلة في الأحرف التي تنصب ، ولا دخل لها بالجزم البتة. (٢)

ففي البيت الأول : قوله : (فلن يجل) أسقط حرف العلة من آخر الفعل المضارع المعتل الآخر ، وهو مسبوق بلن ، فحسبوا لن حازمة ، لأنها أذهبت حرف العلة صنيع الأدوات الجازمة . وأظهر من هذا أن يكون حذف الألف ، واجتزأ بالفتحة التي قبلها ؛ لأنها تدل عليه . (٣) وهذا توجيه لغوي اجرائي ، من واقع اللغة ، إذ أن الضرورة أملت على الشاعر أن يقصر الفعل (يخلص) فحسبها الناس مجزومة بلن لأن هذا من مواطن الجزم .

وأما الشاهد الثاني ففي قوله : (لن يخب) وقع الفعل المضارع (يخب) مجزوما حذف منه حرف العلة فأصله : (يخب) واقعا بعد الأداة لن ، وهذا من مخايل الجزم وأماراته ، فاعتدوا لن حازمة ، وألظ النحاة بالظاهر . فعمموا ثم تأفقوا هذا الشاهد فجعلوه منه قاعدة لن حرف جزم .

ولعل قوله : (لن يخب) وقع للضرورة الشعرية ، حسب . وأصله : لن يخب ثم قصر وحذف فصارت : (لن يخب) . ولولا أن أقع في فسد ، ولولا الانتقار إلى دليل مادي ، لزعمت أن أصل الرواية : (لا يخب) على وجه الدعاء ، ولكن الظن لا يغني من اليقين شيئا ، ولكن جرثومة الشك ، المفضي إلى تملل مورك - يستحث على التيقير الذي يستهدف النصوص بالتعقب والتقويم ، بحير ألف مرة من استئامة كسيحة ، واستسلام داحض صنيع الكسالى المستهلكين الذين يجترون أنفسهم مهطعين مسلوبي الإرادة والتفكير . كل شيء يفضي إلى يقين فيه خير عميم للأمة ، ونفع للتراث .

فإخال الرواية : لا يخب الآن من رجائك ! وما أقرب أن تصحف لا إلى لن .

(١) الكتاب ٥/٣ ، ٢٢٠/٤ ، ٢٦٧/١ ، الجنى الداني ٢٧٠ .

(٢) الكتاب ٤/٢٢٠ ، المتعصب ٦/٢ ، الجمل للزجاجي / ١٨٢ ، الفصل ٣١٧ ، شرح الكافية للرضي :

٢٣٥/٢ ، شرح ابن عقيل ٣٤١/٢ ، شرح التصريح ٢٣٠/٢ ، الإتيان للسيوطي ٢٢٨/١ .

(٣) معني اللبيب ١/٣١٥ ، الجنى الداني : ٢٧٢ ، حاشية الصبان ٣/٢٧٨ .

وفي الجملة : يجمع المتحدثون في كلامهم والنحاة في التنظير أن لن تنصب ولا تجزم ، وهذا مائل في سلوكنا اللغوي المتقادم والمعاصر .

٣- تحرير الشواهد :

تطلبنا الشواهد ، وأعيانا بحثها ورأينا القدماء لا يذكرونها ، والمتأخرون لا يطيلون التحديق فيها ، بل يحيلونها تورا إلى لهجة في بعض أحياء العرب كانوا يجزمون بلن ، ويستيمون لذلك ، وهم على قرو واحد ، لا يجيد تابع عن فارط .

وكان القدماء على حق ، إذ أشاحوا عنها ، وتعبسوا لها ، من قبل أنها محصورة في المستوى اللهجي ، وهي مستبعدة من الاحتجاج ، أو أنها شاذة نادرة أو من الشواهد الشعرية المشبوهة التي ينبغي استقطارها ونخلها وتهذيبها ، وليست اللغة إضمادات ، أو نشارات أو تفاريق نادرة ، اللغة سنن عام تستقطب جل المتحدثين . وهل استنضب النحاة الشواهد فأعيامهم التطلب ، فتوفروا على النوادر والشواذ والمجاهيل ، ولهم مندوحة في الشاهد الصراح الصليبية المتكاثرة .

أما الشاهد الأول : فتم رواية أخرى وهي :

فلم يحلّ للعينين بعدك منظرٌ . (١)

وعليه فلا شاهد .

وما أيسر أن تصحف أو تحرف لم إلى لن ، دون أن يتنبه لها الرواة أو النحاة ، أو تفتنوا ولكنهم سكتوا ، ليظفروا بحالة لغوية تستجر حماسة فذة لتوجيهها .

أما الشاهد الثاني : فلم أظفر له برواية صريحة مغايرة ، بيد أنني شديد الميل إلى الزعم أن أصل الإنشاد : (لم يحب) الآن أو (لا يحب الآن) من قبل أن المعنى يتطلبه حثيثا ، إذ إن وجود كلمة (الآن) لا تنسجم مع لن التي تفيد نفي المستقبل ، فالمنافاة في المعنى ماثلة مستشعرة بوجود كلمة الآن التزامنة لكلمة (لن) . وهذا التناهي يرشح وجود حرف غير لن لعله لم أو لا .

وليس في وكدنا ونحن نصطنع للنصوص أوجها من الرواية تلم شعنها ، وتقم منأدها فننحلها أوجها من الرواية ، مقاربا ، لسنا ننفي وجود لهجة ، ولكن هذه الشواهد لا تصلح لتعضيد تلك اللهجة ، من قبل أنها مدخولة في بنائيتها . ونبتهج كثيرا لو عمدنا إلى الضرب على هذه الشواهد تغيبها من الشواهد النحوية ، لتصفية النصوص وتنقية القواعد ، لرأبها واتساقها وتوحيدها .

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشواهد:

لو أنشدنا الشاهدين على هذا النحو :

فلم يحل للعينين بعدك منظر

ولم يخب الآن من رجائك من

لاستبعدنا هذه الشواهد من الاحتجاج بها في هذا الصدد ، ولزالت الاشكالية المنبثقة من
الجدلية بين القواعد والنصوص ، أو التراسل بين سماع محرف وقياس داحض متسرع ولصارت
القاعدة أصيلة موحدة :

لن : حرف نصب ونفي واستقبال ، حسب .

٦- الجدلية في جزم الفعل المضارع بعد أن الناصبة:

١- الشواهد الشعرية :

١- الشاهد الأول قول امرئ القيس :

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نخطب (١)

٢- الشاهد الثاني : قول جميل بن معمر :

أحاذر أن تعلم بها فتردها فتركها ثقلاً علي كما هيا (٢)

٣- الشاهد الثالث : قال الراعي النميري :

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسباً وأبنا نزار فأنتم بيضة البلد (٣)

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل:

يذكر النحاة هذه الشواهد تأكيداً لقاعدة هامشية موداها أن بعض العرب يجزم المضارع بعد

ذكر ابن هشام في المغني : ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأن ، ونقله

للحيايني عن بعض بني صباح من ضبة ، وأنشدوا عليه قول امرئ القيس :

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نخطب

وقوله ، وهو جميل بثينة : أحاذر أن تعلم بها فتردها فتركها ثقلاً علي كما هيا

وفي هذا نظر ؛ لأن عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن للضرورة لا مجزوم. (٤)

وأزرى ابن هشام بهذه الصيغ اللهجية ، وسفه معاقريها ، إبان تعليقه على المسألة الزنوبرية ،

وملاحظة الكسائي لسيويه ، ويتصرف لسيويه ، وهذه عبارته : فأما فإذا هو إياها ، إن ثبت ،

فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء ، كالجزم بلن ، والنصب بلم والجر بلعل والجزم بأن ،

لسيويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك ، وإن تكلم بعض العرب به (٥).

وذهب الفراء الى الجزم بأن المفتوحة الهمزة وأجاز : أن تقم أقم .

(١) الديوان ص ٣٨٩ ، الانصاح للفارقي ١٠٧ ، شرح شواهد المغني ٩٩/١ ، الخزانة ٣٩٧/١

(٢) ديوان جميل بن معمر : ٢٣٤ ، شرح شواهد المغني ٩٨/١ ، الجمع ٣/٢ ، الدرر اللوامع ٣/٢

(٣) ديوان الراعي النميري : ٦٤ ، الجمل النسوب الى الخليل : ٢٠٧ ، الخصائص ٧٤/١ ، شرح شواهد

الإيضاح ٣٦٧ .

(٤) المغني ٢٧/١ - ٢٨ ، الدرر اللوامع / ٣/٢

(٥) المغني ٩٥/١ - ٩٦ .

وقال أبو علي : إنشاد الفراء خطأ ؛ لأنه حزم بأن المفتوحة ، وليس ذلك في كلامهم ،
(ونحطب) حزم لأنه جواب هلم أو تعالوا ؛ لأنه في معنى : اجتمعوا نحطب . وإنشاده :

إذا ما غدونا قال ولدان قوما هلم إلى أن يأتي الصيد نحطب . (١)

والجمهور يجمعون على أن حرف نصب ، على الرغم من تنوع توظيفها في المستويات
اللهجية ، على نحو ما تطالعنا المصنفات النحوية . (٢) ولم يسمع من العرب استعمال أن حرف حزم ،
نص صراح ، موصل على اللهجة الفصحى ، آية ذلك لفة التنزيل ، واللغة المتحدرة إلينا في
سفار التراثية .

وقد يعمد النحاة إلى الاعتراف بالواقع ومواطنته ، فبدلاً من التحقيق في النصوص التمسوا لها
المسوغات ، وكأنها حقيقة واقعة لا يأتيها الباطل ، ولا معقب عليها .

فابن حني التمس تسويغاً صوتياً يروض به هذه الظاهرة الناشئة قال : إن من عادة العرب
التخفيف باختلاس الحركات اختلاصاً ، فأخفوها فلم يكتوها في أماكن كثيرة ، ولم يشبعوها وقد
يكتنون الحرف إسكاناً صريحاً ما أنشده من قول الراعي :

تأبي قضاة أن تعرف لهم نسا وابنا نزار فأنتم بيضة البلد

ومنه إسكانهم نحو : رسل وعجز ؛ لاستقلالهم بعضها واستخفافهم الآخر .

لقد لاحظ النحاة ، على ظواهر رواية هذه الأبيات ، الأداة أن يليها فعل مضارع ظاهره
يمكن الآخر في قولهم : (أن يأتنا) وقوله : (أن تعلم) ، وقوله : (أن تعرف) فحسبها مجزومة بالأداة
التي على وفق الإنشاد الظاهري ، ولم يتشاغلوا بأمر صحة الرواية أو تحريفها ، مسلمين تسليماً
مطلقاً لظاهر الرواية . بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك التمسوا هذه الحالات اللغوية تسويغات لهجية ، أو
صورات لهجية ، أو صوتية ، ليظل التواصل بين القاعدة التي اجترحوها ، ومرجعيتها النصية ،
مخبراً النظر عن صحتها ، مستديماً . وليبقى قياسهم صحيحاً مثلباً . لكن الواقع اللغوي المنشود في
الخصوص لا يتحقق صورته الحقيقية بالقياسات الذهنية الافتراضية ، أو النصوص المحرفة ، بل بالنص
الواقعي النقي الذي تزيله كل أدواء الرواية ، وآفات النصوص .

أما ما زعموه من شؤون اللهجات المحلية ، فإن المبدعين والذين يفرزون رسائل لغوية

(١) الإنصاح : ١٠٧

(٢) المص ٢/٢

(٣) الخصائص : ٧٣/١ - ٧٥

ابلاغية كانوا يتناؤن عن اللهجات المحلية ؛ لأنها لا تحقق الخطاب الاجتماعي المقصود ، ثم إن طول التحاكيك والتمازج خف من امتداد اللهجات المحلية ، فبدأت تضر وتضمحل ؛ لأن العرب وان كانوا كثيرا منتشرين وخلقا عظيما ، في أرض الله غمر متحجرين ولا متضاغطين فانهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرّون بجرى الجماعة في دار واحدة ، فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لفته ، وكما يراعي ذلك من مهم أمره . (١)

فالتحاجز لم يمنع الناس من التواصل في مواسم الأسواق الأدبية والحروب ، والمواسم الدينية وفي الظعن وتتبع مساقط الغيث وما يحدث من تحاكيك وتلاقي أنكار .
٣- تحرير الشواهد من المظان :

يحرر الشاهد النحوي في قنوات ، ويتوقف في محطات ، وفي كل محطة يتمكث أو يتلبث فيها بحقه خطر أو تحيفه تنقص أو تزيد . ومن تلك القنوات المتكلم العربي الفصيح ثم الراوية الذي يعقب النصوص بتحفظها ثم يدفع بها إلى القناة الثالثة وهم العلماء الدارسون من النحاة واللغويين والبلاغيين والنقاد .

أما الشاهد الأول : وهو لامريء القيس الكندي ، فإن الناس قد نكروا أن ينظم امرؤ القيس الكندي إبداعاته الشعرية بلهجة ضبة ، إذا كان الأمر على ما زعموا ، في رواية البيت الشاهد . ولما نظرنا الشاهد في ديوان امرئ القيس وجدناه في زياداته من زيادات الطوسي ، والسكري ، وابن جراح ، وهذا إنشاده :

إذا ما ركبنا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتي الصيدُ نخطب (٢)

وعليه فلا شاهد في البيت .

- وأنكر الفارسي الرواية : إلى أن يأتنا الصيد . وقال : الرواية : إلى أن يأتي الصيد ، وكذا
صاحب منتهى الطلب . (٣)

- وأنشده أبو بكر بن دريد عن الأصمعي ، على هذا النحو :
إذا ما غدونا قال ولدان قومنا هلم إلى أن يأتي الصيدُ نخطب .

(١) الخصائص ١٥/٢ ، ١٦ .

(٢) ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ص ٢٨٩ .

(٣) منتهى الطلب من اشعار العرب / ١٤٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقال : نخطب ، جزم لأنه جواب هلم أو تعالوا ؛ لأنه في معنى : اجتمعوا نخطب . (١)
- وأورده ابن الأنباري في شرح المفضليات على هذا النحو :
الء ما يأتنا الصيد نخطب .

وقال : يجوز أن تجعل : (تعالوا) مكتفية ، وتجعل (ما) شرطا ، والفعل مجزوما ، (ويخطب)
الجوابها . (٢)

وعلى هذه الروايات ، لا شاهد في البيت .

والراجح لدينا رواية الديوان ، إذا تواضع عليها الطوسي والسكري وابن النحاس .
أما الشاهد الثاني : فهو لجميل بن معمر ، وهو من عذرة .

- رجعنا الى الديوان ، فقرأنا البيت على هذا النحو :

أخاف إذا ما أنباتها أن تضيعها فتتركها ثقلاً علي كما هيا . (٣)

وعليه لا شاهد في البيت . ورواية البيت منسجمة متوازنة . إذ نصب بأن وعطف الفعل

بأن (تتركها) على فعل منصوب ، أما الرواية المزعومة :

أحاذر أن تعلم بها فتردها فتتركها ثقلاً علي كما هيا

إذ عطف الفعل (تردها) و(تتركها) منصوبين على الفعل (تعلم) المحزوم في الظاهر (بأن) .

والرواية الأولى رواية مقبولة معقولة لانسجامها مع ظاهر المعنى على حين تظل الرواية الثانية

مضطربة مرجوحة .

أما الشاهد الثالث المنسوب الى الراعي النميري ، يهجو عدي بن الرقاع ، وروايته في ديوانه :

تأبى قضاة أن ترضى دعواتكم وأبنا نزارٍ فأنتم بيضة البلد (٣)

وعليه فلا شاهد في البيت .

(١) الانصاح للفقاري : ١٠٧

(٢) شرح المفضليات : شرح شواهد المغني للسيوطي : ٩٣/١

(٣) ديوان جميل بن معمر : ٢٣٤

(٤) شعر الراعي النميري : دراسة وتحقيق د. نوري حمودي القيسي وهلال ناهي ، بغداد ١٩٨٠ : ٢٠٣

وروي : تأبى قضاة ، لم تعرف لكم نسا ، في الأضداد . (١) وكذا رواه الثعالبي . (٢)
والأنباري . (٣) واللسان ، وتاج العروس . (٤) وابن بري . (٥) .
وعلى هذه الروايات جميعا لا شاهد في هذا البيت .

ويتبين لنا من هذه الروايات ، أن ثم مفارقة كبيرة بين رواية هذه الأبيات لدى النحاة ،
وروايتها لدى علماء اللغة . ثم إن الرواية التي احتج بها النحاة وألظوا بها فحجروا واسعا ، كأنما
هي معتدة مصنوعة مفتعلة ، ليصار إلى تسميها في صالح الدفاع عن القواعد التي اجترحتها أيدي
النحاة . ووسائل الترجيح سائغة ، بتكاثر العلماء على الرواية الواحدة تكاثرا يصل حد تناوثر
الإجماع ، فضلا عن ثقة هؤلاء العلماء ومصداقيتهم ، بيد أن تلك الروايات تظل عائمة مطلقة ،
تظل نثارات في تواليف النحاة ، والتثبت برواياتها على نحو ما أفرزها النحاة قبض ربح .

٤- صورة القاعدة بعد تحرير النصوص :

تبين لنا أن القواعد الموصلة على الشواهد المذكورة ، بروايات موهومة محرفة ، على أن أن
تجزم الفعل المضارع بعدها ، قواعد متهافئة ، وتشبه أن تكون مفتعلة ومتحكمة في إطار غياب
رواية الصحيحة الناجمة عن إغفاء قاصد على رواية مفتعلة ولكنها تخدم قواعد النحاة ، ولذا ظلت
أمور مثقلة جدلية بين قاعدة متهافئة ونص محرف ، فلما قومنا النص على صورة جديدة تقوضت
القاعدة الهامشية ، التي يزعم موجهو النصوص ، على وفقها ، أن أن تجزم الفعل المضارع .

ويسفر البحث عن روايات متجددة ، نفسح لها في الدرس النحوي ، عن استواء القاعدة في
المعادلة التالية :

أن حرف مصدرى ، ونصب ، ينصب الفعل المضارع بعده وحسب ، ولا شيء غير ذلك .

(١) الأضداد لأبي الطيب اللغوي تحقيق د. عزة حسن ، دمشق ١٩٦٣ م ٥٣/١ -

(٢) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي : ٤٩٦

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري تحقيق د. حاتم الضامن ، بغداد/ ١٩٧٩ م ص ٥٣٦

(٤) لسان العرب : بيض ، تاج العروس ، شرح العروس : بيض

(٥) شرح شواهد الإيضاح لابن بري : ٣٦٧

All Rights Reserved Library of Jordan University of Theses

٧- الجدلية في النصب بفاء السببية في الإيجاب:

١- الشواهد:

١- الشاهد الأول: قال شاعر مجهول، وقيل المغيرة بن حبناء التيمي:

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريح(١)

٢- الشاهد الثاني: ما نسب طرفه بن العبد البكري، وليس في ديوانه:

لنا هضبة لا ينزل الذلّ وسطها ويأوي إليها المستجير فيعضم(٢)

٣- شواهد أخرى . (٣)

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل:

أنشد النحاة هذه الأبيات شواهد علي هامش قاعدي فرعي، لقاعدة رئيسة تنظم قضية نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية، إذا اشترطوا لفاء السببية، كي تعمل النصب في الأفعال المضارعة بعدها، أن تكون نتيجة وسبباً لما قبلها، وأن تكون مسبوقه بنفي أو طلب.

ولكن القاعدة في كلام العرب تقوضت وثقت بهذين الشاهدين، مما أفضى إلى تسبب القاعدة هشاشتها. لقد زكن العلماء هذه الشواهد يقينية لا معقب عليها في الخاطر الأول، فأقاموا نحوهم عليها، وهي قليلة لها أطر ضيقة، لا تمثل السمات العام للغة. ولا السنن العام للمتكلم العربي. فقله في الشاهد الأول: وألحق بالحجاز فأستريح.

الجملة مثبتة، ليست مسبوقه بنفي أو طلب، ولكنه أعمل الفاء في الفعل المضارع بعدها فنصبه، خلافاً لما عليه الكلام العربي.

وقوله في الشاهد الثاني: ويأوي إليها المستجير فيعضم. نصب الفعل المضارع: (يُعضم) بعد فاء سببية، مع أن الكلام في الإيجاب، ليس مسبوقاً بنفي أو طلب.

الكتاب ٩٣/٣، المقضب ٢٤/٢، الأصول لابن السراج ١٨٢/٢، اللع لابن حنن ٢٢١، المختب ١٩٧/١، ضرائر الشعر للقران القيرواني ٢٠٦، شرح المفصل ٢٦/٧، المقرب ٢٦٣/١، المعني ١٧٥/١، المع ١٠/٢، شرح شواهد المعني ٤٩٧/١، شرح الأشموني ٣٠٥/٣، الخزانة ٥٢٢/٨، فهرس شواهد سيويه للنفاخ ٧٧.

٢ الكتاب ٤٠/٣، المقضب ٢٤/٢، ضرائر الشعر: القران القيرواني ص ٢٠٧، الافصاح: للفارقي: ١٨٤، النحو الواقي عباس حسن: ٣٧٤/٤، معجم شواهد النحو: د. حنا حداد ١٥٧.

الخصائص ٢٠/١، اعراب الحديث ٢٢، ضرائر الشعر ٢٨٤.

قال سيويه: اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن وما لم ينتصب، فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضوع مبتدأ أو ميني على مبتدأ، أو موضع اسم مما سوى ذلك. تقول: لا تأتيني فتحدثني^(١).

وتقرى النحاة اللغة في عصرهم، وتبصروها جيدا، فاستنبطوا جملة من الضوابط التي تحكم الكلام آنذاك، وتضبط طرائقه، فقالوا: إن النصب بعد الفاء وشرطه أن يكون الآخر سببا عن الأول، وأن يكون الكلام مسبوqa بنفي أو طلب، تقول: اتني فأحدثك وتقول: ألم تأتينا فتحدثنا، والأماء فأشربه، وليته عندنا فأحدثه، وتقول ود لو تأتيه فتحدثه^(٢). ولا تضر في الفاء إن في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع، وذلك قولك: إنه عندنا فيحدثنا، وسوف آتية فأحدثه، ليس إلا، إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول، وإن شئت كان منقطعا؛ لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلا الرفع^(٣). هذا هو السمت العام، فلما وردت عليهم هذه الشواهد الناقضة، مالوا معها، والتمسوا لها تسويغات، فتناقضت القاعدة، يقول سيويه مناقضا فحوى ما قرره آنفا: وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر. ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب ضعيف في الكلام^(٤).

وقال المبرد: فهذا لا يجوز في الكلام، وإنما يجوز في الشعر للضرورة^(٥). والجواز والمنع، والضعف، ليست من طبيعة اللغة إنما هي مواصفات يجزحها النحاة، تأصيلا على الظواهر اللغوية السائدة، يلتقطها النحوي سليمة، ثم يصفها وصفا دقيقا في كل مستوياتها الصوتية والصرفية، والتركيبة والدلالية، والبيانية وخلاف ذلك، ثم هو يصنع القواعد والأسس، والمستوى الصوابي الذي يسترشد به المتكلم. فالمتكلم يقول، والنحو يسجل ويصف.

١ الكتاب ٢٨/٣، المقضب ١٤/٢، شرح ابن عقيل ٣٤٩/٢، المعجم ٢.

٢ الكتاب ٣٤/٣، أوضح المسالك ١٧٥/٣، شرح قطر الندى ٧٦، شرح النصريح ٢٣٨/٢.

٣ الكتاب ٣٨/٣، الجمل للرحاحي ١٩٣، المعجم ١٠/٢.

٤ الكتاب ٣٩/٣، ومعاني القرآن للفراء ٩/٣.

٥ المقضب ٢٤/٢، الأصول لابن السراج ٨٢/٢، الحقائق ٢٢٦/١، شرح الكافية ١١/٢.

ثم نلاحظ التداخل والتخالط في المستويات اللغوية، اللغة الأدبية الفصحى قوام التنظير، ثم المستويات اللهجية، ولا يلتفت إليها في هذا المستوى، ثم التداخل بين المستوى الشعري المحكوم بالضرائر والمكارة، والمستوى الثري الموصل على السعة إنه بناء إبتلافي تخليطي يجمع أمشاجا لغوية لتقوم منها أنحاء لا نحو.

على حين التفت نفر من العلماء إلى وجه آخر من أوجه المسألة، إلى صحة الرواية. شك الميرد يرد الله مضجعة، في صحة الرواية، وعمد إلى اصلاحها، قال الميرد: هذا انشاد بعضهم، وهو في الرداءة، على ما ذكرت لك، وأكثرهم ينشده: ليعصما، وهو الوجه الجيد^(١). وهذا تنبيه لازم لازب، ينطوي على طروحات ذكية، مؤداها أن تراثنا عرضت له ظروف وأحوال هزته، وعصفت به الأيدي عامدة أو غير عامدة، وظل يتنقل على الشفاة أزمان متطاولة، والذاكرة عرضة لأن يعرض لها ما يعرض للفكر البشري من خطأ أو نسيان أو أسقاط، لا يصح أن تغرب هذه الحقائق عن الناس، ونحن ندرس هذا الأدب الفخم دون تريب، مهما لاط هذا التراث بنفوسنا، واعتلقته أوراخنا، فمن منطلق الحب والحرص، يرد الاصلاح والتنخيل.

٣- تحرير الشواهد:

الشاهد الأول:

يقول عبد القادر البغدادي: والبيت لم يعزه أحد من خدمة كتاب سيبويه إلى قائل معين، ونسبه العيني، وتبعه السيوطي إلى المغيرة بن حنناء التميمي، وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير، فلم أجده فيه^(١).

- رواه ابن السراج: وألحق بالحجاز فاستريحا، على النصب بالواو، والفعل الثاني معطوف عليه، منصوب مثله^(٢).

- وقال الأعلام: ويروى: لأستريحا، ولا ضرورة فيه على هذا^(٣).

١- خزنة الأدب ٥٢٣/٨.

٢- الأصول لابن السراج ١٨٢/٢.

٣- الخزنة ٥٢٣/٨.

- ورواه الفارقي في الإفصاح: وألحق بالحجاز لأستريحا، فنصب بلام كي (١).
 - وقال ابن يسعون: وزعم بعض المتأخرين أنه روي: لأستريحا، ولا إشكال على هذا.
 وعلى هذا القزاز القيرواني (٢).

- ويستأنس هنا بفهم بعضهم أن الفعل: (أستريح) ليس منصوبا، بل مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة، موقوف عليه بالألف، وتأكيده مثل هذا جائز، في الضرورة، ورد بأنه تفصي من ضرورة ولجأ إلى ضرورة، وهو من باب غسل الدم بالدم، وشرك كل من النصب والتأكيد مفقود (٣).

ولماذا هذا التطويل من غير طائل، والسألي عن الرواية، لم تنتجع الجذب، والماء فوق ظهورنا محمول، فلنترك الأرض السياب ميممين صوب الرواية الصادقة ولنشد البيت، مع المراد.

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز لأستريحا.

وهو انشأه أكثرهم، من لدن لقفه الناس في عهد المراد، وهو الوجه الجيد (٤). وهو الوجه المتقبل لدينا، لتوفر الرواة الثقات على إنشاده، على هذا الوجه، ولا شاهد ولا جدلية.

الشاهد الثاني:

١- إنشاد المراد، قال المراد، مشيراً إلى رواية البيت:

لنا هضبة لا ينزل الذل وتسطها ويأوي إليها المستجير فيعضما.

علق على هذه الرواية العبارة التالية: هذا إنشاد بعضهم، وهو في الرداءة على ما ذكرت لك. وأكثرهم ينشده: ليعصما وهو الوجه الجيد (٥).

ولعل الرداءة التي ذكرها أبو العباس هنا، بحفاة سمت العام للغة العربية السائدة في المستوى الصوابي، المائلة بالاستقراء الدقيق للسان العربي في امتداداته اللغوية.

الإفصاح للفارقي: ١٨٤.

شرح شواهد المغني ٤٨٧/١ وينظر ضرائر الشعر للقزاز: ٢٠٧.

الخرزانة ٥٢٢/٨

المقتضب: د/٢٤، والخرزانة ٥٢٢/٨.

المقتضب: ٢٤/٢.

٢- وأنشد القزاز القيرواني الشاهد في باب الضرورات وقال: هو غير جازئ ثم أردف:
الرواية: ليعصما، فينصب بلام كي^(١).

وغض الأمر يسفر عن خيارين: أنسلم الأمر للتأويل والتماس المعاذير، من مثل الضرورة الشعرية، أو التدابير الصوتية المريحة للمتكلم، وما إلى ذلك من قياسات، تسعى إلى ترفيع الحالات اللغوية الناشئة، أم توجه إلى النصوص، نشذب الروايات على وجه مرضي مقبول، عقيب التنقيح في الروايات، ومقابلتها، ثم تخير رواية متوجهه، ثم نعد بعد التقويم إلى موازنة القاعدة بالنص الجديد؟ إخال أن تعقب الرواية واصلاحها وإقامتها على وجه متوحد فيه غير منفعة: الأولى تقويم النص وتهذيبه، فتوحد صورة العربية متسقة نظمت إليها، والمنفعة الثانية توحيد القواعد والأنظار اللغوية والنحوية على وجه متسق مثلب بريء من التشعيبات والأوجه المتنافية. متوسلين لكل هذه المسالك، الدقة وطول الاستقصاء، والأناة، والثقة.

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشاهدين:

لعل إنشاد الشاهدين على النحو التالي:

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز لأستريحاً

والشاهد الثاني:

لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها ويأوي إليها المستجير ليعصما

يفضي بنا إلى إزالة الجدلية والتشعب، اللذين جرهما تغيير حرف بحرف.

وصارت القاعدة على هذا النحو: لا ينصب الفعل المضارع بعد فاء السببية في الإيجاب، بل لا بد أن يكون مسبوqa بنفي أو طلب. وبذلك تتخلص القاعدة من كل هذه الشوائب المتسلقة على سطح القاعدة، تأسيساً على شاهدين محرفين.

ولعل معترضاً يسأل: لماذا نضيق على الناس بالتخلص من هذه الهوامش التي تتيح للمتكلم هوامش للمناورة، وحرية للتحرك في البدائل اللغوية؟ قلنا: إذا كانت الهوامش تفضي إلى التخليط التسبب والتميع في القاعدة، وتكثر من التشعبات والأوجه المتنافعة، فبمست الهوامش، وبس توسيع، فنتم مفارقة واسعة بين التوسعة والتسبب. ومرحى بتضييق يفضي إلى الحزم والاتساق.

٨- الجدلية في اعراب ما بعد بله:

١- الشواهد الشعرية:

قال كعب بن مالك:

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق^(١).

٢- تمشي القطوف إذا غنى الحدأة بها مشي الجواد قبله الجلة النجبا. (٢)

٢- صورة القاعدة في نموذج التاصيل:

ينشد النحاة هذا البيت شاهداً لإعراب ما بعد بله. على أنه قد روي برفع كلمة (الأكف) نصبها، وجرها. ليوحوا للدارسين أن الشاعر أنشده مثلثا بالحركات الثلاث في آخرها لكلمة تلو كلمة (بله).

ولا يقبل ذو حجر أن الشاعر كان ينشد هذا البيت بهذه الأوجه الثلاثة إنما أنشده على وجه كان لا يظن بلسانه، وإنشاد الرجل مئة سنة في الكلام، ولكن الرواة تلعبوا به، كل ينشده سميت لهجة، وبما تتيحه أوجه القواعد التي رسمها النحاة، أو أن الرواة تلعبوا به قاصدين، يتفقوا أوجهها من النحو.

وتشاعل النحاة بهذه الأوجه جذلين في رسم حدود وتوجيهات لها.

١- يوان كعب بن مالك ٢٤٥، الصاحبي ١٣٦، المفصل: ١٥٥، أساس البلاغة: بله، شرح المفصل ٤٨/٤٧/٤.

الجني الداني: ٤٢٥، شرح شذور الذهب ٤٠٠، شرح التصريح ١٩٩/٢، المع ٣٢٦/١، شرح شواهد المعني

١٢٢/١، شرح الأشموني ١٢١/٢، ١٠٣/٣، الخزانة ١١٢/٦، الدرر اللوامع ٢٠٠/١.

شواهد التوضيح ٢٠٣، ٢٠٥.

قال سيويه: أما بله زيد، فبله هنا، بمنزلة المصدر، كما تقول: ضرب زيد، فمن قال: بله زيد، جعله مصدرا، ولا يجوز أن تضيف ويكون مع الإضافة اسم الفعل؛ لأن هذه الأسماء التي يسمي بها الأفعال لا تضاف، ألا ترى أنه قال: جعلوها بمنزلة النحاة، أي لم يضيفوها إلى المفعول به، كما أضافوا أسماء الفاعلين والمصادر إليه. وقاله أيضا أبو علي (١).

ويعربون ما بعد بله أعاريب ثلاثة على وفق فهمهم للدلالة: بله.

فيقولون: بله زيدا، فهي اسم فعل بمعنى دع. وزيدا مفعول به، وهي مبنية. وتكون مصدرا بمعنى: ترك النائب عن أترك، فتستعمل مضافة، نحو: بله زيد، فهو مصدر مضاف إلى الفاعل، يكون بله زيد، بمعنى: كيف زيد. فيرتفع ما بعدها على الخبر والمبتدأ (٢).

أجاز قطرب، وأبو الحسن، أن تكون بمعنى كيف، فتقول: بله زيد؟ بالرفع وأنكر أبو علي الرفع (٣).

أما بله ففيها أقوال:

قالوا هي أداة من أدوات الاستثناء، وما بعدها منصوب على الاستثناء، هذا قول الكوفيين وبغداديين، نحو قولنا: أكرمت العبيد بله الأحرار.

وذهب أبو الحسن الأخفش، في أحد قوليه، إلى أن بله حرف جر بمنزلة حاشا وعدا (٤).

وكثرة التوجيهات، واستفاضة الأعراب، شنتنة نعرفها من النحاة متقدمة، استهتروا بها، ولقد ذموا ميدان إجراء في الخلاء؛ كي يعزز كثرة ذهابهم بأنفسهم، ويوصل قواعدهم ويصدقها.

ولكن اللغة وصورتها الحقيقية ليست هي التي رسمها لها النحاة في هذه التقاسيم والتفاريح والوجوب والأوجه والتشعيبات، التي تزهدا الدارسين الشدادة في تعلم هذه اللغة، بل العلماء والحسين، فرارا من هذه الصورة المضطربة المتنافية، فلو أن اللغة أقيمت سليمة صافية، ثم أعقبها

البحر هامشا

١ كتاب ٢/٣٣٢، الخزانة ٦/٢١٣.

٢ حروف المعاني للزحاجي: ١٠، المفصل ١٥٥، شرح المفصل ٤/٤٨، لسان العرب: بله، المغني ١/١٢٢، شرح شذور

الذهب ٤٠٠، شرح ابن عقيل ٢/٣٠٤، القاموس المحيطك بله.

٣ لسان العرب: بله، والجني الداني: ٤٢٥.

٤ شرح المفصل ٤/٤٩، شرح التصريح ٢/١٩٩، اللمع ١/٢٣٦.

يصف هذه اللغة ويفسرهما على وفق الظاهر. فالتحور، لامشاحة، في أنه أول ما ينبغي اتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي، ليأمن معرفة اللحن، وليقم لسانه على سمع كلام العرب في طرائق الكلم؛ لأنه ضابط لمعاني الكلام، حافظ لها من الاختلاف، وهو يوجه المتكلم لينطق بالألفاظ كما سمعت عن العرب من غير زيادة فيها ولا نقص^(١).

وتظل صورة هذا الأسلوب الأدائي مشرذمة على هذا النحو، مفرقة بين هذه البدائل الثلاثة:

أخاف الكبار بله الصغار: أي دع الصغار.

أخاف الكبار بله الصغار: ترك الصغار.

أخاف الكبار بله الصغار: كيف الصغار.

وقد يهش لها أحدنا ويستروح، وهو من دعاة التسهيل والتسيب.

وقد يتعبس لها أحدنا، وهو من دعاة التضيق والأنضباط.

٣- تحرير الشواهد:

هذا الشاهد محير في هذه التعددية، التي يتأبى معها النص على الاستقامة على وجه مخصوص، بل يتفلسف من حيث تريد أن يتوحد، بما يوحي بالتلافية مخلة في جمع الشواهد وروايتها.

١- رواية جر ما بعد بله، وهي الرواية المستفيضة. فلدى تطلب الشاهد في المظان، تجمد النحاة

ينشدونها في المتن، يجر ما بعد بله، وعليه جمهرة عريضة من العلماء. ثم يذكرونك عقيب الإنشاد

بالأوجه الثلاثة جميعاً:

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا بَلَهُ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تَخْلُقْ

ويعقبه بقوله: ويروي: الأكف بالرفع والنصب، كذلك^(٢):

ويوجهون هذه الرواية على أن بله مصدر منصوب، والأكف مضاف إليه مجرور، وهو وجه

مقبول، إذ لا تكلف فيه ولا تأويل.

والنحاة حراس على أن يحشدوا الأوجه الأخرى حشداً اعلامياً، متقصدين التنبل، والإبراه على

المعرفة الشاملة الدقيقة.

المثل السائر: ٤١/١، ٤٤.

الكتاب ٢٣٢/٤، حروف المعاني للزحاجي: ١٠، الصاحبي: ١٤٦، شرح المفصل ٤/٤٨، شرح التصريح ١٩٩/٢.

٢- وتأتي رواية نصب ما بعد بله في المرتبة الثانية، ويوجهونها على أن بله اسم فعل أمر بمعنى دع أو اترك، كأنه قال: دع الأكف^(١).

٣- رواية رفع ما بعد بله، وهي قليلة غير فاشية. وقلما يلتفت إليها المتقدمون وعدوها من قبيل الشاذ. أنكره أبو علي، ورد عليه بالجواز أبو الحسن وقطرب، ووجهوه على أن بله اسم استفهام بمعنى: كيف، وما بعدها مبتدأ، وهي خبره^(٢).

ولأحد المحدثين رأي في تفسير بله: على أنها مركبة من بل، وها مختصرة أي بفتحة قصيرة لا طويلة، ولعل هذا العنصر الإضافي يزيد معنى الاضراب تأكيداً^(٣). ويرى غيره أن بله لا تخرج عن باب المصدر، وتعامل معاملة رويد وتيد^(٤).

وتظل هذه الروايات متدافعة، لا تقدر أن ترجح رواية على أخرى من قبل أن الرواة إذا ما أشاروا إلى واحدة منها، حين يختارونها، سرعان ما يلتفتون إلى الروايتين الأخرين، لئلا تقع عليهما ثقلية القصور المعرفي، فضع وجه الحق..

ونظلم نودن بوتائر متصاعدة، أن صور العربية في مصنفات الرواة ولا سيما النحاة مضطربة

٤- صورة القاعدة بعد ترجيح الرواية:

تبين لنا أن أوفر الروايات لما بعد بله هي رواية الجر، وهي مستفيضة ثم رواية النصب، وهما روايتان متكافئتان، ليس لك أن ترد إحداهما بالأخرى من قبل أن الرواية تضاهي أختها في الشروع. أما رواية الرفع فالالتفات إليها قليل، وليست فاشية.

واو تدانينا على قواسم مشتركة والتأمناء، على رواية الجر، وهي الأوسع والأوجه لأقصد. لكنت لنا مندوحة عن كل هذه التشعيبات والتعقيدات.

فلو انشدنا البيت على وجه متوحد، لمؤجرت الصاعدة.

١ شرح المفصل ٤/٤٨، شرح الالفية لابن الناظم ٦١٣، الجني الداني ٤٢٥، الخزانة ٦/٢١٤، جامع الدروس العربية

٣/٣٥، وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات د. محمد عبدالله حمر: ٨٦.

المفصل: ١٥٥، شرح المفصل ٤/٤٨، شرح الكافية ١/١١٨، شرح المغني ١/١١٥، شرح الأشموني: ٣/٢٠٣.

أسماء الأفعال والأصوات ٨٨.

المصدر نفسه ص ٨٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Research

٩- الجدلية في إعمال اسم الفاعل مع حذف النون:

١- الشواهد الشعرية:

قال عمرو بن امرئ القيس الخزرجي، وينسب إلى قيس بن الخطيم:

- ١- الحافظو عورة العشيرة، لا
 ٢- شواهد شعرية أخرى.

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل:

ينشد النحاة هذا البيت شاهداً على إعمال اسم الفاعل محذوف النون مع نية وجودها. وذلك قوله: (الحافظو)، إذ أتبعه باسم منصوب على ظاهر الرواية على نية إكمال اسم الفاعل فيه وهو قوله (عورة)، واسم الفاعل معري من (ال) والتنوين.

أنشده سيبويه في باب عمل اسم الفاعل، وشرط في إعماله التنوين: فإن نونت فقلت: يا سارقاً الليلة أهل الدار، كان حد الكلام أن يكون أهل الدار على سارق منصوباً، تجرية بجرى سارق، حين نونت^(١).

الحالة الثانية التي اشترطها لإعمال اسم الفاعل دخول أل عليه، قال سيبويه: هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضارب زيداً، فصار في معنى: هذا الذي ضرب زيداً، وعمل عمله؛ لأن الألف واللام منعنا وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك:

ملحقات ديوان قيس بن الخطيم ١٧٢، الكتاب ١٧٦/١، معاني القرآن للقراء ٢٠٢/٢، المقتضب ١٤٥/٤، الأصول لابن السراج ١٢٦/١، إعراب القرآن للزجاج ١٦٣/١، الجمل للزجاجي ٨٨، المنصف ٦٧/١، الكشاف ٢٩/٢، شرح الكافية ٢٧٩/١، البحر المحيط ١٨٧/٤، لسان العرب: وكف، شرح التصريح ٦٦/٢، الأشباه والنظائر ١٨٨/٢، رسالة في اسم الفاعل: أحمد بن قاسم العبادي تحقيق د. محمد حسن عواد ٧٥، الخزانة ٢٧٢/٤، النحو الوافي ٢٥٤/٣، النحو المصنف ٦٥٧، الكتاب: ١٧٦/١، المقتضب ١٤٥/٤، شرح شواهد الإيضاح ١٢٧، معاني القرآن للقراء ٤١١/١، المختص ٨٠/٢، ٨١، البحر المحيط ٣٦٩/٦، التأويل النحوي ٨٢٩.

هذا الضارب الرجل، وهو وجه الكلام، فإن كفت النون حررت الاسم وصار الاسم داخلا في الجار،

وبدلا من النون؛ لأن النون لا تعاقب الألف واللام، ولم تدخل على الاسم بعد أن تثبت فيه الألف واللام؛ لأنه لا يكون واحدا معروفا ثم يثنى، فالتنوين قبل الألف واللام، لأن المعرفة بعد النكرة، فالنون مكفوفة والمعنى معنى ثبات النون، كما كان ذلك في الاسم الذي جرى بجرى الفعل المضارع، وذلك قولك: هما الضاربا زيد، والضاريو عمرو وقال الفرزدق:

أَسِيدٌ ذُو خَرِيْطَةٍ نَهَارًا
مِنَ الْمُتَلَقِّطِي قَرْدِ الْقِمَامِ^(١)

وقال رجل من الأنصار:

الحافظو عورة العشيِّرة لا
يأتيهم من ورائنا نطف.

لم يحذف النون للإضافة، ولا ليعاقب الاسم النون، ولكن حذفها كما حذفها من اللذين والذين، حيث طال الكلام^(٢).

فيلحظ الدارس التناظر تماما بين النصين: الحافظو عورة العشيِّرة، وقوله: من المتلقطي قرد القمام. الحالة واحدة، ولكنه أعمل الأول بنية وجود النون مع حذفها وألغى عمل اسم الفاعل في الحالة الثانية: (المتلقطي) مع أنه اسم فاعل معرف بأل حذفت نونه فأضافه، وأهمل عمله. وفي ذلك تناف واضح.

وأعطى ابن السراج معادلا لغويا للحالة نفسها: وقد أجازوا: رأيت الضاربي زيدا وليس ذلك بحسن، وإنما جواز ذلك على أنك أردت النون فحذفتها لطول الاسم، وحذف النون من الضارين والحافظين، مع الإعمال، قبيح قال الشاعر:

الحافظو عورة العشيِّرة، لا
يأتيهم من ورائنا نطف

ولو جروا لكان الجيد الصواب^(٣).

فوحذفت النون من اسم الفاعل تخفيفا، وليس للإضافة، وأعمله على نية: الحافظون^(٤). ويرى أبو

١ ديوان الفرزدق: ٢/٢٩٠، لسان العرب: قرد.

٢ الكتاب ١/١٨١، الانصاح: ٣٠٠، الفصل ٢٢٦، شرح ابن الناظم ٤٢٦، شرح الرضي ٢/٢٠٠.

٣ الأصول لابن السراج ١/١٢٦، المعجم ١/٤٩.

٤ رسالة في اسم الفاعل للعبادي ٤٧، ٦٢.

علي أن الأكثر على جر ما بعد اسم الفاعل في هذه الحالة، بالإضافة، وقرأ بعضهم: والمقيمي الصلاة^(١). ينصب الصلاة^(٢).

واستنتبوا جملة من القيود والضوابط لإعمال اسم الفاعل.

أن يكون صلة فيعمل مطلقا عمل فعله.

وإن لم يكن كذلك عمل بشطرين:

أحدهما: كونه للحال أو الاستقبال، لا للماضي، خلافا للكسائي، ولا حجة له في قوله تعالى: كلبهم باسط ذراعيه^(٣). لأنه على حكاية الحال، والمعنى: يسط ذراعيه بدليل، ونقلبهم، ولم يقل قلبناهم.

والثاني: اعتماده على نفي أو استفهام، أو أن يقع اسم الفاعل خيرا أو صفة أو حالا^(٤).

وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل، فإذا كان معناه ماضيا لم يكادوا يقولون

ضافة، ويختارون التنوين مع الجحد، من ذلك قولهم: ما هي بتارك حقه، وهو غير تارك حقه.

ومن حذف النون ونصب قال: النية والتنوين مع الجحد، ولكن أسقطت النون للساكن الذي لقيها عملت معناها، ومن خفض أضاف^(٥).

هذا هو السمت العام للكلام: من أسقط النون أضاف ولم يعمل، إلا أن النحاة تعسفوا ونصبوا

اسم الواقع بعد اسم الفاعل، الذي سقطت منه النون بنية وجودها. وتارة أسقطوا النون فأضافوا

نحو ما رأينا في بيت الفرزدق فمحصل القاعدة: يجوز إعمال اسم الفاعل وقد سقطت النون،

ولكن بنية وجود هذه النون، فهل السماع يعزز هذه القاعدة أم يهوي بها إلى دركات السقوط

والاستفال، ويقع النحاة في فند مفرع؟

وينكشف التناقض والاضطراب في قولهم:

هذان الضاريان زيدا، والشامتان عمرا، والمكرمون أخاك، والنازلون دارك، وقول القطامي:

الحج: ٣٥.

البحر المحيط ٦/٣٦٩، والخزانة ٤/٢٧٣.

الكهف: ١٨.

شرح الكافية ١/٢٧٩، أروض المسالك ٢/٢٤٨، الأشباه والنظائر ٢/٢٤١ والنحو المصنف ٦٥٧.

معاني القرآن للفراء ٢/٢٠٢، وشرح الكافية ٢/٢٠٠، شرح ابن عقيل ٢/١٠٧.

الضاربون عميرا عن ديارهم بالثل يوم عمير ظالم عادي^(١).

أعمل اسم الفاعل مع النون وهو قوله (الضاربون) في قوله: (عمير)
ويبدو التنافي أكثر، يقولون:

فإذا أسقطت النون أضفت وجررت، فقلت: هم الضاربون زيد

وكما قال الشاعر:

الفارجو باب الأمير المبهم

وقال الأنصاري:

الحافظو عورة العشيعة

فهذا لم يرد الإضافة، فحذف النون بغير معنى، ولو أراد غير ذلك لكان غير الجر خطأ^(٢).

يا سبحان الله

إضافة

الفارجو باب الأمير

إعمال اسم الفاعل (أ)

الحافظو عورة العشيعة

أحل وقعوا في تناقض واضطراب عجيبين. فالازدواجية واضحة، فما أخرجهم إلى التثبيت
التيبات واطراد المعايير، لطرده الأحكام واتساقها.

٣- تحرير الشاهد:

تخوض النحاة وتقولوا في هذه المسألة المتهافنة، وتخوضوا في نسبة الشاهد إلى غير قائل، وتخوضوا
في رواية الشاهد، على غير صورة. وهذه الجهود المضنية. في مسألة محسومة، هي جهود خاسرة،
هدار للوقت والجهد الذي وهبه لهوة لرحى التسرع والتهافت، فلو استأنوا وتمكثوا منقرين في
إعادة وشواهدا ونسبها على وجه واحد مثلب، ولو تثبتوا مدققين في الرواية، لظفروا بأشياء
تكون أنضج وأروح وأعمق في الفكر النحوي.

طالعنا المظان بروايات ثلاث للشاهد:

الرواية الأولى: وهي التي ألمحنا إليها في فواتح المسألة وهي:

ديوان القطامي: ٨٦.

المقنضب ٤/١٤٥، الجمل للزجاجي ٨٢، شرح التصريح ٦٥/٢.

All Rights Reserved - University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحافظون عورة العشيرة لا

أنشدوه على نية حذف النون تخفيفاً، وليس للإضافة، من قوله (الحافظون) وهو اسم فاعل، ثم أعملها فيما بعده في قوله: (عورة) على أنه مفعول له، لأن اسم الفاعل يعمل عمل فعله، بالشروط التي أسلفنا الحديث عنها.

الرواية الثانية:

والحافظون عورة العشيرة.

بإثبات النون في قوله: (الحافظون) وإعمال اسم الفاعل النصب في قوله: (عورة). وذلك على سمع شروط اسم الفاعل.

ونسب البيت، على وفق هذه الرواية، إلى عمرو بن امرئ القيس من قصيدة مطلعها:

يا مالِ والسيدُ المعممُ قدَّ
ييطرُهُ بعضُ رأيه السرفُ
نحنُ بما عندنا وأنتُ بما
عندك راضٍ والرأيُ مختلفُ

ومنها البيت الشاهد:

والحافظون عورة العشيرة لا
يأتيهم من روائنا وكف^(١).

وعلى هذه الرواية، لا شاهد في البيت ولا قضية.

الرواية الثالثة: باسقاط النون وإضافة (الحافظون) إلى (عورة) على حد قوله:

الحافظون عورة العشيرة لا
يأتيهم من روائنا وكف^(٢).

وعلى هذه الرواية، أيضاً لا شاهد ولا قضية.

ونحن أميل إلى الرواية الثالثة، فهي أدنى إلى الشائع السائر، ولكن أيدي الرواة أو ألسنتهم

خطأت الرشاد فنصبت عورة، فتخلقت قاعدة جديدة.

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشاهد:

لو أنشدنا هذا الشاهد على هذا النحو:

الحافظون عورة العشيرة لا
يأتيهم من روائنا وكف

لسقطت القاعدة المزعومة التي تجيز إعمال اسم الفاعل المعرف بأل عمل فعله وهو قد سقطت فيه النون للإضافة.

وتظل القاعدة العامة متوحدة منتقمة لا اضطراب ولا التواء، ولا هوامش تشعبية، وزالت الجدلية المشكلة بين القاعدة والنص.

١- الجدلية في إعمال صيغة فعل، للمبالغة.

١- الشواهد الشعرية:

١- قال عبد الحميد اللاحقي:

حَذِرْ أُمُورًا لَا تُضِيرُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ (١)

٢- قال لبيد بن ربيعة:

أَوْ مِسْحَلٍ شَيْخٍ عِضَادَةٌ سَمَّحٌ بِسِرَاتِهِ نَدْبٌ لَهَا وَكُلُومٌ (٢)

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل:

يوظف النحاة هذين البيتين شاهدين على جواز إعمال صيغة (فعل) للمبالغة، عمل اسم الفاعل الذي يعمل عمله فعله، من رفع، أو رفع ونصب. على حين منع بعضهم إعمال فعيل وفعل؛ لأنهما بناءان لما لا يتعدى، كبطر، وأشر وكريم ولثيم. والسماع في إعمالها نادر، أو ضعيف مصنوع. قال سيبويه: وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فعول، ومفعال وفعل وفعل ومفعول وفعل، وفعل أقل من فعيل بكثير، ومما جاء على فعل قوله:

١ الكتاب ١/١١٠، المنتضب ٢/١١٥، الجمل للزجاجي ٩٣، المفصل: ٢٢٧، أمالي ابن الشجري ٢/٥٤٣، معجم البلدان: الكرملين، شرح المفصل ٦/٧١، شرح شذور الذهب ٣٩٤، الخزانة ٨/١٧٠.
٢ ديوان لبيد، شرح المفصل ٦/٧١، والخزانة ٨/١٧٠.

حَذِرُ أُمُورًا لَا تُخَافُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ
وفي فعل اختلاف^(١)

فسيبويه يميز إعمال صيغتي فعل وفعل عمل اسم الفاعل النصب؛ من قبل أنهما محولان من فاعل، المتعدي؛ لارداة المبالغة. على نحو ما ذكرنا في المبدأ، وعارضوه؛ لأنهما بناءان لما لا يتعدى

المتعدى: بطر وأشر وكريم ولئيم

وكان المراد أول المانعين وحجته قياسية.

قال المراد: وكذلك ما ذكر في فعل أكثر التحوين على رده. فما كان على فعل فتحو فرق

بطر وحذر. تقول: فلان حذر أي ذو حذر، وفلان بطر، كقولك: ما كان ذا بطر وقد بطر،

كقولك: كان ذا شرف وقد شرف، وما كان ذا كرم ولقد كرم، وهذا لا يعمل لأنه لما تنتقل إليها

الهيئة^(٢).

ثم هاجم سيبويه من جهة أخرى، وهي الطعن في المسموع فقال: واحتج سيبويه بهذا البيت:

حَذِرُ أُمُورًا لَا تُضِيرُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

وهذا بين موضوع محدث، وإنما القياس الحاكم على ما يجيء من هذا الضرب وغيره^(٣).

وقال الأعلام: وقد خولف سيبويه في تعدي فعل وفعل، لأنهما لما لا يتعدى، وسيبويه - رحمه

الله - لا يراعي موافقته بناء ما لا يتعدى إذا كان منقولاً عن فاعل المتعدي للتكثير، وهو القياس، مع

إيمانه بالشاهد، وإن كان قد رد استشهاده بالبيت وجعله مصنوعاً... وإن كان هذا صحيحاً فلا

يضير ذلك سيبويه؛ لأن القياس يعضده^(٤).

فالقياص يعضد، بيد أن المسماع مشبوه.

وأبو عمر الجرمي كان لا يميز إعمال صيغة فعل عمل اسم الفاعل، فإنه كان يميزه على بعد

المتعدى: أنا فرق زيدا، وحذر عمرا، والمعنى: أنا فرق من زيدا، وحذر من عمرو. وعليه المراد وابن

الكتاب ١/١١٠، الجمل للزجاجي: ٩٣، شرح المفصل ٦/٧٠، شرح الألفية لابن الناظم ٤٢٨ شرح ابن عقيل

١١٤/٢، المزهري ١/١٨٠، الخزانة ٨/١٦٩، نشأة النحو: ٥٧.

٢ المقضب ١١٥/٢.

٣ المصدر نفسه ١١٥/٢.

٤ المصدر نفسه ١١٦/٢ هامش رقم: ٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السراج؛ لأن فعل الذي فاعله على لفظ ماضيه إنما معناه ما صار كالحلقة في الفاعل، نحو: بطر زيد، فهو بطر، وخرق فهو خرق^(١).

ولما آتس المعارضون سيويه، أن القياس فيه مئة من مساندة لسيويه في جواز إعمال فعل عمل اسم الفاعل، انتجعوا السماع مخلصا لهم، وبأبنا يلحون فيه إلى تلك الخصومة. فالشاهد مصنوع المقتعل، ولا أصل له من سياق لغوي واقعي.

حكى المازني قال: أخبرني أبو يحيى اللاهقي قال: سألني سيويه عن (فعل) يتعدى، فوضعت له هذا البيت^(٢). وقال المبرد: هذا بيت موضوع محدث^(٣). وقال مثل هذا ابن يعيش، وأضاف أن بيت لابن المقفع^(٤).

وقال البغدادي حول ملاسبات وضع البيت الشاهد، وتبرئة ساحة سيويه من مسؤولية الوضع: إذا حكى أبو يحيى مثل هذا عن نفسه ورضي بأن يخبر أنه قليل الأمانة وأنه أوتمن على الرواية الصحيحة فخان، لم يكن مثله يقبل قوله، ويعترض على ما قد أثبتته سيويه. وهذا الرجل أحب أن يحتمل بأن سيويه سأله عن شيء فخير عن نفسه بأنه فعل ما ينظر الجمال، ومن كانت هذه صفته، نجد في النفوس أن يسأله سيويه عن شيء.

وقال أبو نصر هارون بن موسى: وهذا ضعيف في التأويل، وكيف يصلح أن ينسب اللاهقي على نفسه ما يضع منه ولا يحل، أو كيف يجوز هذا على سيويه، وهو المشهور في دينه وعلمه وعقله أخذه عن الثقات الذين لا اختلاف في عملهم وصحة نقلهم، وإنما أراد اللاهقي بقوله: فوضعت له هذا البيت: فرويته^(٥).

ولكنهم يصرون على أن القياس يسند سيويه ويعضده، فلا تضيره هذه الاشارات بالاستشهاد بالموضوع المقتعل^(٦).

١- الأصول لابن السراج: ١٢٥/١، وينظر: المقتضب ١١٦/٢، الخزانة ٢٩٨/٢.

٢- خزانة الأدب ١٧١/٨.

٣- المقتضب ١١٥/٢.

٤- شرح المفصل ٧٢/٦.

٥- الخزانة ١٧١/٨، نشأة النحو: محمد طنطاري ٥٨.

٦- المقتضب ١١٦/٢.

All Rights Reserved Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولعل سيويه أصل القاعدة، وتمثل مستأنسا بالشاهد المذكور، لما عدم شاهدا قويا يسعف. آية ذلك أن حفدة سيويه عمدوا إلى التقصي إلى أن وقع لهم شاهد صراح لرد الاعتبار لسيويه وأنظاره، قال الأعلام وتبعه ابن السيد: قد وجدنا في شعر الخليل الطائي الصحابي بيتا آخر لا مطعن فيه وهو:

أتاني أنهم مزقون عرضي
جحاش الكرملين لها فديد^(١).

ولكن ثم فرقا بين: حذر، والفعل مزق. فحذر في الغالب لازم، نقول: حذر من، غير أن الفعل: مزق، لا يتعدى إلا مباشرة، ولا يتعدى بحرف الجر البتة فوجه المقاربة بينهما متباعدة.

وعلى الرغم من فزع النحاة من تهمة سيويه بالاستشهاد بالمصنوع، ومحاولتهم دفع التهمة التي تسجلب معرفة تشنع سمعته، فقد نص العلماء على أنه استشهد بغير شاهد مصنوع مفتعل، وقد نص سيويه نفسه في الكتاب على صفته. ومنه قوله: "ويقال وصنعه النحويون":

إذا ما الخبز تأدمه بلحْمٍ
فذاك أمانة الله الثريد^(٢).

وقوله: وقد جاء في الشعر، وزعموا أنه مصنوع^(٣).

وفذكلة القول في هذه المسألة.

لم يرد صحيحا فصيحاً، شواهد تثبت استعمال (فعل) في لسان العرب، استعمال اسم الفاعل وانها في النصب بحرى اسم الفاعل، الذي يجزي بحرى فعله. وأما الشاهدان المذكوران فأحدهما مصنوع، نصا وشهادة. والثاني فيه رجوع نظر. ولم نظفر بشواهد حرة لاشية فيها، تثبت وجه استعمال الصيغة استعمالا مستقيضا، مع أن القياس النظري يميزها، والقاعدة النحوية في ميراثنا النحوي تتجادلة بين قياس نظري مفتعل، واستعمال لغوي نصي. واللغة نصوص حيث في الاستعمال، راجحت.

٣- تحرير الشاهدين:

أما الشاهد الأول فأطبق الناس طرا على أنه مصنوع موضوع، معتد أصالة لهذه الغاية، وهو قياس افتراضي صراح. قد ثوبا مفصلا لوعب هذه الافتراضية النحوية، ولا غرو فالافتعال والتحكم بيان، فلا نقول: حذرت الأسد بل نعديه بحرف الجر في الغالب الأعم فنقول: حذر من.

شرح المفصل ٧١/٦، المقر ١٢٨/١، معجم البلدان: الكرملين، شرح ابن عقيل ١١٥/٢، الخزانة ١٧٠/٨.

كتاب: ٦١/٣.

س: ١٨٨/١، ٢٧٣/٢، ١٨٩/١، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وينظر المفصل ٣٦٤.

ولا مشاحة في أن الاحتجاج بالمصنوع المفتعل مردود، وما أصل على باطل فهو باطل، ذلك لا حيود عنه في مقرراتهم الموضوعية.

ونحن إنما زكنا هذا من شهاداتهم وأقوالهم ومرافعاتهم. وليس من باب دفع الرواية، أو الاحتجاج برواية مغايرة.

ولقد زالت الجدلوية برأد هذا الشاهد كله، وليس بقراءة أخرى مغايرة.

أما الشاهد الثاني، فقد دخله الاحتمال بالتأويل، فقد زعم النحاة أن قوله: عضادة، ظرف، ورد الصاب عضادة سمحج على الظرف لا على المفعول.

والشاهد إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

ولم تقع على صورة أخرى لإنشاد بيت لبيد، تغير هذه الصورة أو تعدلها، أو تسندها.

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشواهد:

إذا سقط شاهد أبان اللاحقي لاعتزافه الصريح بأنه صنعه لسيبويه، وإن صححت الرواية حول هذه الملابس، صارت هذه القاعدة معرأة من الشواهد فانكشف عوراها، وصارت متهافتة، وإذا سقط الشاهد الأول الشك والاحتمال في توجيه الشاهد الثاني، إذ قد وجهه بعض النحاة أن ما بعد شنيح، ظرف وليس مفعولا لصيغة المبالغة (شنيح) من قبل أن شنيح مشتقة من فعل تمد لا متعد، إذا عرفنا هذا كله في مستوى الوعي ازدادت المسألة ضعفا وتهافتا. بيد أنها تتساند من جديد، وتقف على ساق واحدة، من قصب، هشة، إذا سترفد النحاة لهذه القضية، شاهدا جديدا وهو

آتاني أنهم مزقون عرضي
جحاش الكرملين لها فديد.

فأقاموا بأخرة مناد هذه القاعدة، وردوا الاعتبار لنظرية سيبويه الآيلة إلى السقوط.

التفتنا إلى واقع الاستعمال اللغوي، والطرائق اللغوية اللاحقة في لغة التنزيل وفي السائر من الإرث اللغوي، لوجدنا استعمال (فعل) للمبالغة استعمال اسم الفاعل يسيرا للغاية، من قبل أنها تشتق

في الغالب من فعل لازم، وهذا القليل النادر ليس قمينا بإقامة قاعدة منفصلة، سوت فيها صحائف متكاثرة.

لذا يمكن أن نعدل القاعدة المخرجة على هذا النحو: إعمال صيغة (فعل) للمبالغة عمل اسم الفاعل، الذي يعمل عمل فعله من نصب، أو رفع، حالة قليلة نادرة تفتقر إلى قاعدة عريضة من الشواهد الصحيحة المستفيضة. ولا تستحق أن تتمكث عندها كثيرا متدبرين.

الجدلية في إعراب الأسماء الستة:

١- الشواهد الشعرية:

١- الرجز المنسوب إلى أبي النجم المعطي، وإلى رؤبة بن العجاج، وإلى أبي الفول، وقيل لبعض اليمن:

إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غاياتها^(١)

٢- وينسب إلى رؤبة بن العجاج، البيت الرجز، في مدح عدي بن حاتم الطائي:
بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابهه أبه فما ظلم^(٢).

٢- صورة القاعدة في نموذج التاصيل:

يقوم إشكالية هذه الجدلية من الاستقراء الاختلاطي الانتلافي في دراسة النصوص العربية، إذ مرجع هذه الأمشاج اللغوية، فأقاموا للعربية بناء اثتلافيا متخالطا مضطربا قائما على التداخل في سميات الأداء اللغوي. وبحس الدارس بونا شاسعا بين القواعد والقيود في مستوى النظر والمنهج، يقع الإجمالي التنفيذي هذه القيود. لقد نصوا في تقريراتهم أن القواعد المؤصلة إنما هي قوانين تصف الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية لهذه اللغة، لكي يسامت المتكلم لسانه على وفق سنن تلك اللغة إذا رغب في تعلمها. فعليه أن يراعي تلك القواعد والأساليب ويحكم فهمها في مستوى

١- در أبي زيد ٥٨، ١٦٤، معاني القرآن للقرآن ١٨٣/٢، الخصائص ٢٦٩/٢، مشكل إعراب القرآن ٦٩/٢، الإنصاح:

٣٧٦، الإنصاف ١٨/١، شرح المنصل ٣٤/٣، ١٢٩، لسان العرب: طبر، شرح التصريح ٦٥/١، الاتقان ٧٥/١،

٢٧/٢، شرح شواهد المعني ١٢٨/١، خزنة الأدب ٤٥٥/٧، روح المعاني للألوسي ١٩٠/١٢.

نغم الأمثال للميداني ٣٠٠/٢، الإنصاف ١٨/١، شرح المنصل ٥١/١، شرح الكافية ٢٣/١، أوضاع المسالك ٦/١،

شرح ابن عقيل ٥٠/١.

النظر، وتمثلها في مستوى الأداء والممارسة. ولكن النحاة سرعان ما قفزوا عن قيودهم التنظيمية فأقاموا أنظارتهم على لهجات شتى ومستويات كانت تخرج بها البيئة العربية آنذاك فاحتقبت لهم الرواة ألوانا أدائية من شعر ونثر، ولهجة، وقراءة قرآنية مؤصلة على مستوى لهجي، أو حديث نبوي، أو على مثل، وحين فاذا إليهم بحر الحقايب بهذه الأنماط اللغوية المتداخلة، لقفها النحاة عجرا وبجرا فأقاموا قواعدهم على مستويات فما نخلوا ولا التزموا بقيودهم، فكان ذلك ضغفا على إباله، فمسلوا قواعد متنافية متعبة مضطربة تشكل للدارس إجحالا واعتاتا. ويصح في التقدير أنه يتقوم من كل لهجة نظرية نحوية مستوية.

ويحسن المرء هذا التدافع والاضطراب حين يدلف إلى باب الأسماء الستة، وأعاريبها وتوجيه النحاة للتراهد فيها. ويحسن التلقيح والزقيع مائلين، شاخصين ويبلغ التدافع حمياه حين يجلون هذه الشواهد من مآها متاهيا في القداسة والتجيبيل مع أن كثيرا منها لا يثبت للنقد والتمحيص، ورجع النظر. وربما لا يتم منها، على محك البحث والتحقيق، إلا القليل.

وليس في النحو باب نسل من الجدلية مثل باب الأسماء الستة. اختلفوا حول عدتها، وإعرابها بالحروف أو الحركات، وشروط إعرابها. فكان بابها مهترا زاحما اجا.

ذهب بعض النحاة في عدتها إلى أنها خمسة أسماء هي: أب، وأخ، وحم، وفو، وذو، بمعنى.

وأضاف آخرون إليها: هن، فصارت ستة. وفي إعرابها جدال:

١- الإعراب بالحركات الأصلية على نحو ما أسلفنا في فواتح المسألة في قوله بأبه فقد أعرب (أبه) بزا بحرف الجر، وأصار الكسرة علامة الجر.

ونصب (أبه) في عجز البيت، مفعولا به، جعل الفتحة حركة إعرابه مع أنه مفرد مضاف إلى غير المتكلم. ويقيد هذا في أحد المستويات اللهجية في الغالب.

وعلى هذه اللهجة تقول: هذا أب، ورأيت أبا وسلمت على أب وجاء أبه، ورأيت أبه وسلمت على أبه.

ففي هذه الأحوال أعربتها بالحركات الظاهرة وجعلت الحرف الأخير فيها موضع الحركة. تقول
جاء آباء وإخوة، وإخوانك، وأخواه، وذو وحاجة.

وقد تعربها بحركة إعرابية أصلية مقدرة، نحو قولك: جاء أبي، وشاهدت أبي، واطمأنت على
أبي. كل هذا بالحركات الأصلية المقدرة على ما قبل الياء ولم تظهر اقتضاء لحركة الياء.
هذا وجه الإعراب بالحركات الأصلية^(١).

٢ الإعراب بالحروف، وهي علم الإعراب الفرعية. وهي الألف والواو والياء
تعرب لا تقرب إعراب المنى: جاء أخوالك، ورأيت أبويك وسلمت على أخويك وتعرب
بالحروف:

ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء بشروط، منها: الإفراد والإضافة إلى غير ياء المتكلم،
نحو:

جاء أبوك	في حالة الرفع
مدح القائد أباك	في حالة النصب
وأثنى الرجال على أبيك.	في حالة الجر.

فقد وردت جميعها، مفردة، ثم أضفت إلى غير ياء المتكلم.

فإذا ثبت أو جمعت، أو أضيفت إلى ياء المتكلم تغيرت جهة الإعراب. أما (فو) فجعلوا له
شبهاً تفصلها المظان، واشترطوا في (هن) أوجها وأشرطا يضيق المقام عن تجليتها، وهي مبسوطة في
الفهم^(٢).

إذا سميت نفسك إلى التعمق في هذا الباب، ودلفت إلى أحد المصنفات، لا سيما المتأخرة تلبستك
بمخافة، وأخذك الدهش في كثرة هذه الأوجه والأعاريب والتخاليف، في إعراب الأسماء الستة،
بمذهب السيوطي إلى اثني عشر مذهباً متدافعاً تجفف في الحلق الرقيق، بكثرة التشايع والأوجه، بسبب

باب ٣٦٥/٢، ٤٥٣، والمقتضب ٢٣٨/١، ١٥٨/٣، المسائل المشكلة: ٥٤٠، المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٣/١،
شرح ملححة الإعراب للحريري: ٣٨، شرح المفصل ٥٢/١، شرح عمدة الحفاظ: ٣٢، شرح الكافية ٢٧٣/١، لسان
العرب: هناء شرح قطر الندى: ٤٦، أوضح المسالك ٣١/١، شرح التصريح ٦٢/١.
مقتضب ٢٣٤/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٩٥/٣، والمعجم ٣٩/١.

التخليط في إقامة الدرس النحوي على أمشاج لغوية متداخلة. وجل هذه الأوجه تتمحور حول
قواسم مشتركة من الاعراب بالحروف أو الحركات، المقدرة أو الظاهرة، وحول الحرف موقع
الحركة (١).

ولو التفتنا إلى مصدر لغوي عظيم ثر بالفصاحة والأنماط اللغوية الرفيعة، ويختزن طاقات لغوية
تعجزية فريدة، لما انتجعنا الجذب، ولو جدنا صورة الأسماء الستة موحدة رضية ندية، لا ترهق دارسا،
ولا يحير شاديا مريدا. فلا بأس من الإطافة بما جرى به أسلوب التنزيل في الأسماء.
فقد وردت مرفوعة بالحروف، أي علامات الاعرابية الفرعية، بالواو في الرفع في قوله تعالى:
وأبنا شيخ كبير (٢).

وفي حالة النصب قوله تعالى: وجاءوا أباهم عشاءً يكون (٣).
وفي حالة الجر قوله تعالى: فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف (٤).
ومن مواضع إعرابها بالحرف، إعراب المثني: فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث. وفي
النصب قوله تعالى: يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان كما أخرج أبيكم من الجنة (٥).
وتعرب بالحركات الأصلية إذا جمعت نحو قوله تعالى: أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا (٦).
وفي النصب قوله تعالى: قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا (٧)، وفي الجر قوله تعالى: الله ربكم ورب
بآبائكم الأولين (٨).

من مظاهر إعرابها بالحركات الأصلية المقدرة حين تضاف إلى ياء المتكلم في قوله تعالى، في حالة

شرح قطر الندى: ٤٨، شرح التصريح ٦٤/١، الهمع: ٣٨/١.

النصب: ٢٣.
١٦١
١٧٨
١١
٢٧
٨٧
١٠٤
١٢٦

الرفع: فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي أو يحكم الله لي^(١). وفي حالة النصب قوله تعالى: قال: إن أبي يدعوك ليجزيك أجر ما سقيت لنا^(٢). وفي حالة الجر قوله تعالى: واغفر لأبي إنه كان من الضالين^(٣).

وأما أخ، فلقوله تعالى: واذكر أخا عاد إذ أنذر قومه بالأحقاف^(٤). وفي الرفع: إذ قال لهم أخوهم نوح: ألا تتقون^(٥).

وفي الجر: فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع المعروف^(٦).

وأما فو، فلقوله تعالى: إلا كياست كفيه إلى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغة^(٧).

وإذا جمعت أعربت بالحركات: اليوم نختم على أفواههم وتكلمنا أيديهم وتشهد أرجلهم^(٨).

ومنها ذو: وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم^(٩).

وفي النصب: وآت ذا القربى حقة والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا^(١٠).

وفي الجر: ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع^(١١).

وإذا ثبت (ذا) أعربت بالحروف أيضا كقوله تعالى: فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا

عالم منكم^(١٢).

سف: ٨٠.

صص: ٢٥٠.

عراء: ٨٦.

احقاف: ٢١.

عراء: ١٠٦.

غرة: ١٧٨.

عد: ١٤.

: ٦٥.

عد: ٦.

إسراء: ٢٦.

إبراهيم: ٣٧.

المائدة: ٩٥.

فصورة الأسماء الستة في لغة التنزيل مستقرة. تعرب هذه الأسماء بالحروف أو بالحركات. وإن كانت هذه التسمية مضللة فالحركات هي حروف مقصرة وحروف المد هي أبعاض الحركات، على نحو ما ذكر ابن جني^(١).

غير أن الصورة لدى النحاة مضطربة، من قبل أنهم أصلوا على اللغة المشتركة جنبا إلى جنب مع مستويات اللهجة الأخرى، فجاء التشعب والتعدد والتناكر، فتحد النحوي بعد أن يفيض في شرح القاعدة الموحدة، نبغته يقول: إلا أن ناسا من العرب يعربون بالحركات، وهي مضافة إلى غير ياء المتكلم، وهي مفردة وينشدون قوله:

بأبه اقتدي عدي في الكرم
ومن يشابه أبه فما ظلم

فقد جره بالكسرة مع أنه من الأسماء الستة، وهو مفرد مضاف إلى غير ياء المتكلم. والقياس أن يقول: بأبيه اقتدى. ومثله قوله: ومن يشابه أبه، والقياس أن يقول ومن يشابه أباه، بيد أن مركب شعر تقاضاه هذه التقصير، أو لعلها لهجة نادرة مستبعدة من الاحتجاج. ولكنهم لم يقولوا ما قلناه بل قالوا: هي لغة نادرة، وبعض العرب يقول: هذا أبك، ورأيت أبك، ومررت بأبك وأنشدوا عليه شاهد السالف^(٢).

وإذا كانوا علموا أنها لهجة، واللهجة لها مقامها الخاص، وهي مستبعدة من الاحتجاج، فما كان هناك عن إقامة نحو أو قاعدة للهجة محجمة في إطار بشري ضيقا ولو رجعنا النظر في الشاهد الأول:

إن أباه وأبا أباه
قد بلغا في المجد غاياتها

الذي أعمل إن في (أباه) ونصبها والعلامة الفرعية هي الألف.

وكذلك قوله: (وأبا)

بيد أن (أباه) الثانية أجزاها مجرى الاسم المقصور، وينسبون هذه اللهجة إلى قبيلة بني الحارث بن عبد وبعض بني سليم، وحكي عنهم أنهم يقولون:

سر صناعة الاعراب ١/١٩، وفي النحو العربي، قواعد وتطبيق مهدي المخزومي ٧٤، الأصوات اللغوية ابراهيم أنيس ٢٩،

من أسرار اللغة: ابراهيم أنيس ٢٧٣.

لإصناف: ١/١٨، شرح المفصل ١/٥١، شرح الكافية ١/٢٣، أروض المشالك ١/٦.

هذا أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك. بالألف في حالة الرفع والنصب والجر، فيجعلونه اسما مقصورا على نحو ما يقولون:

جاء مصطفى، ورأيت مصطفى، وسلمت على مصطفى. في حالة واحدة. ويشدون عليه قول

الشاعر:

إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتها

ذكر الأب بالألف ثلاث مرات فأما في الأولى والثانية فلا تتعين بينهما لغة من يجيء بالأسماء اللفظية بالألف في كل أحوالها، بل يجوز فيها الاعراب بالحروف على اللغة المشهورة عند جمهرة العرب، فبألف لغة التمام ولغة القصر. وأما الثالثة فجاء بها على لغة القصر على التعيين، إذ لا احتمال ثانيا فبألف الكلام مختلف الجهات. ونسبت هذه اللهجة أيضا إلى خثعم وزيد فيقولون: ما صنع أبا مصطفى (١).

وفذلكة القول: لو أردنا أن نبلر صورة للأسماء الستة في اللغة الفصيحة، لوجدناها في لغة التنزيل والفتحة حلية: تعرب بالحركات الاعرابية الطويلة: الألف والواو والياء، وهي فتحة طويلة وضمة طويلة وياء طويلة إذا افردت وأضيفت إلى غير ياء المتكلم وما سوى ذلك فهو رد، من قبل أنه من أرياف لهجة مستبعدة من الاستشهاد.

٣- تحرير الشواهد:

هذان الشاهدان يشبهان المنطقتين أو المجلات، أو المسكوكات النادرة لا يتلعب بها، بل تقبل على نحو ما تأدت إليه، نقبض عليها كأننا نقبض على جوهرة وتتبعها على أنها لا يأتيها باطل من بين يديها ولا من خلفها، مع أنها لا تضيف إلى الدرس التحوي شيئا جديدا، بل تحط من سوية القاعدة الشعرية وتضفي عليها تشعبا وتشرحا، وليس شروى نقير لمصلحة القاعدة أو النص.

ومثل هذه النصوص التي تقع في خانة اللهجية، ومواقع الندرة، لا تنفع إلا ليقف الدارس على التفارقات بين الفصحى واللهجات المحلية، فالأحسن أن تمخض وتنقى وتستبعد من المصنفات حوية، وتستبقى في مصنفات الدراسات اللهجية.

رواد أبي زيد: ٥٨، الخصائص ٢/٢٦٩، الانصاح: ٣٧٦، الانصاف ١/١٨، شرح المفصل ٣/٣٤، الانصاف ١/١٨،

شرح ابن عقيل ١/٥١، لسان العرب: طبر، وعلا.

أما الشاهد الأول فهو مصنف في المستوى اللهجي، واستمسك به النحويون مؤشرا على لهجة بعينها، ومع هذا تظل سمعته غير مرضية، وسويته غير مقبولة.

قال ابن الأعرابي في النوادر: من لغة من يجري المثنى بالألف قوله:

شالوا عليهن فشل علاها وأشدد بمثنى حقب حقواها

إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتاهما

وقال أبو زيد الأنصاري في نواده: قال المفضل: أنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن:

أي قلوب ركب تراها شالوا علا من فشل علاها

وأشدد بمثنى حقب حقواها ناحية وناجيا أباهما

إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتاهما

ثم قال أبو حاتم: سألت عن هذه الأبيات أبا عبيدة، فقال: انقط عليهن، هذا من صنعة

المفضل (١).

والتخالط واضح، والتلعب أوضح بهذه النصوص في ترتيبها وتناقلها. وإذا صح أنها من صنع المفضل الضبي، فلا وجه للاستشهاد بها أو إنشادها، ولكننا نتوقى مواطن التفحيش والرمي بالتشنيع، كما إذا ضاق عطن أحدهم بالآخر، وهذه شنشنة متقدمة نعرفها منهم. وإذا صحت هذه النصوص فما أثرها إلى اللهجة الرجزية التي تفتعل تحقيق الإيقاع بالسجع المتقاربة على حساب القواعد المرعية. إن كانت لهجة فما كان أغنانا وأعناهم عن اختضان هذه الشواهد الغثة، ولنا في صفاء العربية وضوحها ونمطها الصراح في النظام اللغوي عن هذه الأنماط اللغوية المشبوهة والمشوهة.

أما الشاهد الثاني، الذي أنشده النحاة على أن حرف الاعراب الباء في أب، فقال: بأبه، مع أنه حرف إلى غير باء المتكلم، وهو استنباط أبي عثمان المازني، فقد أجمع جمهرة النحاة أن المقصود هنا تقصير الكسرة الطويلة إلى كسرة قصيرة للضرورة الشعرية، أما في حالة السعة فإنهم يميلون الحركة بعونها لتتولد الواو أو الألف أو الياء. ففي الشعر يقولون:

هذا أبك ، ورأيت أبك ، وسلمت على أبك ،

وفي السعة: هذا أبوك ، ورأيت أباك ، وسلمت على أبيك

فلو استبعدنا لغة الشعر لظلت للأسماء الستة، في حالة السعة، والصورة العامة التي عليها الجمهرة، وقد عرضنا نماذج لها من لغة التنزيل آنفا لظلت لها صورة لغوية متسقة.

بيد أن النحاة - رحمهم الله وعفا عنهم - جعلوا حل شواهدهم شعرية انسجاما مع الموقف النفسي للعربي حيال الشعر، ومبلغ تعلقهم به شديد، فالشعر ديوان العرب، وكان ابن عباس يفسر القرآن بالشعر وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: لا تدع العرب الشعر حتى تدع الأبل حينها. فكان الشعر ديوان أفكار العرب وخواطرهم كأنه دفتر عظيم قيدها فيه عوائدهم واعتقاداتهم وأمشالهم وآثارهم، ولولا هذا الشعر الذي نشأ في نجد، ثم شاع في سائر أنحاء جزيرة العرب الشمالية لما تهيأت لاسلام وحدة اللغة الأدبية مع اختلاف شعوب العرب وقبائلهم وتباين لهجاتهم^(١). فلا غرو كان الشعر لا يثاب بالنفوس معتقلا بالقلوب، فمحضوه الدرس والنظر، مع أنه جر على القواعد عقابيل سيئة، قبل أنه مركب الضرورات، لا يتسع على نحو ما تمنع له الأساليب الثرية التي لا يقيدتها الوزن الثقافية والصور واللغة الشعرية المكثفة الموحية.

فالشاهد الأول موضوع مصنوع مبعده.

والشاهد الثاني لهجي قبلي مستبعد.

ولكن النحاة كانت طلبتهم كل شعر.

١ - الجدلية في دخول إن على أداة الشرط:

١ - الشواهد الشعرية:

١ - الشاهد الأول قول الأعشى:

إنَّ منَّ لامٍ في بني بنت حسان

٢ - ما نسب إلى الأخطل قوله:

الله وأعصه في الخطوب^(٢)

العمدة: ٣٠/١، تاريخ الادب العربية من الجاهلية حتى عصر بني أمية: كارلوفالينر، دار المعارف، عصر، عام ١٩٥٤م ص ٧٨.

ديوان الأعشى: ٣٨٥، الكتاب ٧٢/٣، أمالي ابن الشجري ٢٩٥/١، الإنصاف ١٨٠/١، شرح المفصل ١١٥/٣، وشرح

شواهد المغني ٩٢٤/٢. فهرس شواهد سيبويه: النفاخ ٧١، معجم شواهد النحو: د. حنا حداد ٤٠.

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلتق فيها جاذراً وطلباء^(١).

٣- قول الشاعر : ولكن من لا يلتقى أمرا يتوبه بعدته ينزل به وهو أعزل *

٢- صورة القاعدة في نموذج التاصيل:

نص النحاة على أن أداة التوكيد الناسخة إن المشددة، لا تدخل على اسم الشرط ولا يكون اسماً لها من قبل أن أداة الشرط لها الصدارة في الجملة، فلا يعمل فيها ما قبلها.

ولما ورد عليهم شيء خلاف ذلك عمدوا إلى التأويل والتقدير في إن، إذ قدروا لها اسماً محذوفاً، والتقدير: إنه أي الشأن؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله. فكلمات الشرط لا يدخلها شيء من نواحي الابتداء، إلا في الضرورة، فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشأن حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملتها.

والأصل السابغ في كلام العرب أن تقول: إنه من يدخل الكنيسة يلتق فيها. ولكنه حذف الضمير، ويحسن حذفه ويسوغ في الشعر ولكنه يقبح في سعة الكلام، من قبل أن حذفه يؤدي إلى الإيهام بأن إن أحواتها داخلة على فعل، فإنه يقبح إذ ذاك في الكلام والشعر؛ لأنها حروف طالبة للأسماء، فالتحقيق هو لذلك مباشرتها للأفعال^(٢).

فالقضية تصبح على نحو من المعادلة الآتية.

لا تدخل إن الناسخة على اسم الشرط ولا يكون اسماً لها، وإذا وقع شيء من ذلك في كلام، ينبغي أن يذكر ضمير الشأن مع إن تقول:

إنه من يدرس ينجح. ولا يصح أن يحذف هذا الضمير إلا في ضرورة شعر، ولا يصح في

البيان والسعة أن تقول: إن من يدرس ينجح، وقد ورد الضمير محذوفاً في حالة الضرورة، في

إن من لام في بني بنت حسان ألمه وأعصه في الخطوب

وقول الأخر: إن من يدخل الكنيسة يوماً يلتق فيها جاذراً وطلباء

١- الأخطل، طبعة بيروت: ٢٧٦، الجمل للزجاجي ٢١٤، أمالي ابن الشجري ٢٦٤/١، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٨، المقرب ٢٧٧/١، شرح الكافية ٩٢/١، الهمع ١٣٦/١، شرح شواهد المعنى ١٢٢/١، الخزانة ٤٧٥/١، معجم شواهد النحو، د. حنا حداد ٢٦.

٢ شرح المنفصل ١١٥/٣، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٩، الهمع ١٣٦/١.

* ضرائر الشعر ١٧٩ وينظر معاني القرآن للفراء ٤١١/١.

ولكن الهاء مرادة، والتقدير: إنه^(١).

فأصل القاعدة: لا يدخل ناسخ على اسم الشرط ويكون اسما له. ولكن فهم سيويه كان خيرا، إذ لاحظ أن المتكلم في هذه الحالة يلغي الأول ويثمره اسما موصلا، فيذهب الجزاء، فيقول: إن من يأتي آتية، أذهب الجزاء إذا عملت الناسخ. فزعم الخليل أنه إنما حازى حيث أضر الهاء وأراد: إنه، ولو لم يرد الهاء كان الكلام محالا^(٢).

فإذا نويت الجزاء أدخلت الهاء. تقول: إنه من يأتي آتية، في سعة الكلام ويصح في الشعر حذفها مع تحتها. وإذا حذف الهاء في سعة الكلام فالأحسن أن تلغى الجزاء وتحيله إلى مجازاة بالاسم الموصول: إن من يأتي آتية، فلم تجزم ولكنك أبقيت روح الشرط ومعناه صابلة.

فالقاعدة الأصلية: إذا دخل الناسخ على اسم الشرط وجب الضمير في الناسخ ويجوز حذف الناسخ مع نيته.

٣١- تحرير الشواهد:

نرجعنا إلى ديوان الأعشى فوجدنا رواية البيت الشاهد على هذا النحو:

من يلمني على بني ابنة حسا ن أله وأعصه في الخطوب^(٣)

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، ولا قضية.

هل نرجح رواية الديوان أم رواية النحاة؟

وهل نزع أن رواية الديوان هي الصحيحة، تلعب بها النحاة كي تبتلق لهم قضية حارة يحسن تلاعبهم والملاغاة فيها.

كل شيء جائز محتمل، ولكن رواية الديوان أقرب من قبل التماثل في بنائية الشرط والجواب في نظرية مناظرة: من يلمني أله. أما قضية التراسل والتخاذب فيصعب حسمها إذ يعز الترجيح من غير بيانات. ولا نقدر أن ندفع رواية بأخرى. ولكننا نستبقى على رواية الديوان إذ هي الأصل، وهي على القاعدة مطردة فلسفة: لا يدخل النسخ على اسم الشرط.

كتاب: ٧٢/٣، وشرح المفصل ١١٥/٣، وشرح شواهد الإيضاح ١١٤.

كتاب: ٧٣/٣، ٧٤.

ديوان الأعشى: ٣٨٥.

أما الشاهد الثاني، فقال ابن السيد: هو للأخطل، وقال ابن هشام: لم أجد في ديوان الأخطل،
عبد القادر البغدادي: قد فتشت ديوان الأخطل من رواية السكري، فلم أظفر به فيه، ولعله ثابت
رواية أخرى^(١).

وقال السيوطي: هو للأخطل. ثم أنشد بعهد بيتين على رويه هما:
مالت النفس نحوها إذ رأتها فهي ريح وصار جسمي هباءً
ليت كانت كنيسة الروم إذ ذاك علينا قطيفة ورجاء^(٢)

والبيت الشاهد شائع مستفيض في مصادر النحاة.
وتطلبناه فلم نظفر له بصورة غير هذه الصورة.

وأزعم أن هذا الشاهد يظل مصنفًا في باب الضرورة، إذ أدخل إن على أداة الشرط (من) دون أن
يضمير الشأن، خلافا لما عليه النهج السابل في كلام العرب الذين يحتاج بكلامهم.
٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشواهد:

إذا دخل على أداة الشرط من هذه القاعدة هذين الشاهدين: أحدهما بان عوارة براوية الديوان المختلفة تماما
قائمة النحاة، واحتسبنا شاهد الأخطل أدخل في باب الضرورة المجافية للسمة اللغوي العام،
القاعدة متقوضة بدت أبعاد ظباء ونقط عروس، واستحالت إلى وهم وتعسف.

تظل القاعدة في منأى عن هذه الهوامش والتشعيبات، مطردة على هذا النحو:

لا يدخل الناسخ على اسم الشرط ولا يعمل فيه.

فإن السائغ الشائع في كلام العرب.

من النادر القليل، أو الضيق في مستوى الضرورة الشعرية فلا يعتد به. وما أطيب إجراء دراسة
لشواهد الشعرية في صنع القواعد النحوية! وأزعم أن أحدا لو فعل ذلك لاسقط جملة من
الشعفة التي لا سند لها من كلام نثري في السعة.

All Rights Reserved
Library of Jordanian University of Demasq

الفصل الثالث

الجدلية في توافر بعض القيود أو عدمها

١- الجدلية في إضافة لبي إلى الاسم الظاهر:

١- الشواهد الشعرية :

- ١- قال شاعر مجهول القائل ، من بني أسد :
 دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَسُورًا فَلَبِي ، فَلَبِي يَدِي مَسُور (١)
 ٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل :

يُدرج النحاة هذه القضية في باب المصادر المشابهة المنتهية بفعل مضمر لا يصح إظهاره. قال سيبويه : وأما قولك لبيك وسعديك فاتنصب هذا كما انتصب سبحانه الله ، وهو أيضا بمنزلة قولك إذا اخبرت سمعا وطاعة ، إلا أن لبيك لا يتصرف ، كما أن سبحانه الله وعمرك الله وقعدك الله لا يتصرف . ومعنى لبيك إجابة بعد إجابة كأنه قال : كلما أجبتك في أمر فانا في الأمر الآخر مجيب. (٢)

وزعم يونس أن لبيك اسم واحد ، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة ، كقولك : عليك ، وزعم الخليل أنه تنية بمنزلة حواليك ، لأننا سمعناهم يقولون : حنان . وبعض العرب يقول : لبّ فيجره مجرى أمسٍ وغماقٍ ، ولكنه موضعه نصب ، وحوالك بمنزلة حنانيك. (٣)

ويراها سيبويه مثناة لا مفرد لها مثل لدى ، قلبت ألفها ياء لما أضيف المضمر ، خلافا ليونس ، بتدليل بقاء يائها مضافة إلى الظاهر ، ولست تحتاج في هذا الباب إلى أن تفرد ؟ لأنك لا تقول : لبي زيد ، وسعدي زيد ، وقد قالوا : حوالك ، فأفردوا ، كما قالوا : حنان. وقال :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَسُورًا فَلَبِي ، فَلَبِي يَدِي مَسُور

فلو كان بمنزلة على لقال : فلبى يدي مسورا؛ لأنك تقول : على زيد ، إذا اظهرت الاسم. (٤)

يتابع جمهرة النحاة سيبويه على أن لبي مثنى منصوب ، وليس اسما مفردا بمنزلة لدى والفتى ،

(١) الكتاب ١/٢٥٥ ، شرح المفصل ١/١١٩ ، لسان العرب : لبي ، المغني ٢/٦٣٩ ، شرح ابن عقيل ٢/٥٢ ، الجمع

١٩٠/ ، شرح شواهد المغني ٢/٩١٠ ، شرح التصريح ٢/٣٨ ، خزنة الأدب ٢/٩٢ .

(٢) الكتاب ١/٣٤٩ .

(٣) الكتاب ١/٣٥١ ، لسان العرب ، لبي .

(٤) الكتاب ١/٣٥١ - ٣٥٥ .

إذ أثبت الباء مع الإضافة إلى الظاهر كما يثبتها في إضافة المثنى نحو: غلامي زيد، وكتابي بكر، ولو كان مفردا لقال: لبي يدي بالألف، كما تقول: لدى زيد وفتى العرب. (١)

والخلاف مشتجر بين النحاة حول لبي هل هي مفردة، أم مشناة. والاجماع قوي أن لبي لا تضاف إلى الظاهر، ولا إلى ضمير الغائب، بل تضاف إلى ضمير المخاطب، على نحو ما هو شائع في كلام العرب، وعدوا إضافتها إلى الاسم الظاهر أو إلى المضمرة الغائب شذوذا. (٢)

٣- تحوير الشاهد: صورة الشاهد في المظان، تبدو عليها مخايل التفرد والغرابة. والشاهد حالة لغوية ناشئة في مسلك لغوي، ألف الناس في طرائقهم إضافة لبي إلى الضمير المخاطب في واجهة مباشرة فاذا خاطبك أحدهم أو مسألت قلت: لبيك. هذا هو المنهج المتكسب. والبيت يهول القائل، لا يعرف عن قائله إلا أنه اعرايي من بني أسد، وهم منتفدون في أسماء القبائل المحتباه تحتاج بلغتهم، نالت حظوة في لغتها، لزمع أنها نقية صافية متعازلة عن الاعاجم فبرئت من شوب والمجنحة، ويصفه البغدادي: من الابيات الخمسين التي لا يعرف لها قائل. (٣) ولم يعزه أحد البتة إلى قائل بعينه.

ولقد سعت ما وسعني الطرق فلم أنل طائلا يسعد في تبين أية معالم حول قائل هذا الشاهد أو صاحبه، وأكثر ما يصنفه النحاة بأنه مجهول، ونادر، وشاذ ويشكل ظاهرة غريبة ليس لها في اللغة مسائدة المألوفة ما يعضده. وأكثر ما يحثه النحاة هو التحايل بلطف الصنعة، وافتعال التأويل التقادير لرأب هذا الفتق الذي أحدثه هذا الشاهد، الذي يسبب اشكالية للقاعدة النحوية.

ولقد أنفقت حولا كريتا في البحث عنه دون جدوى!

٤- صورة القاعدة بعد اطراح هذا الشاهد:

بما أن هذا الشاهد لا يمكن أن نطرحه، إلا أن نجد بديلا روائيا يدفع هذه الحالة اللغوية ناشئة، فإنه يظل هامشا ناشرا على حفاقي القاعدة العريضة الرئيسة، لبي مصدر مثنى منصوب

(١) المحتب لابن جني ٢/٢٧٩، الخصائص ٣/٤٥، الجمل للزجاجي ٦/٣٠٦، المنفصل ٣٣، شرح المنفصل ١/١١٩، شرح ابن عقيل ٢/٥٤.

(٢) شرح المنفصل ١/١١٩، شرح ابن عقيل ٢/٥٤، مغني اللبيب ٢/٦٣٩، شرح شواهد المغني ٢/٩١١، شرح تصريح ٢/٣٨، الخزانة ٢/٩٤.

(٣) الخزانة: ٢/٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Deposit

لا يضيفه العرب في طرائق كلامهم إلى ضمير المخاطب . لبيك اللهم لبيك ؛ ليفيد التكثير والتكرار في السلوك بين يدي المخاطب .

ونحن إنما أثرنا قضيته ، دون أن نفلح في إصلاحه ، أو إضافة شيء إلى أبعاده ، توخى لفت الخواطر ، وإنباه الأفهام إلى وضعه ، فلعل غيرنا يوتى حظاً أوفر ، فيكشف عما عجزنا عنه ؛ فيسدي الحرية خيراً أعمى .

٤- الجدلية في إضافة حيث إلى الاسم المفرد:

١- الشواهد الشعرية:

١- الشاهد الأول ، وهو مجهول القائل ، وقيل للفرزدق ، وليس في ديوانه ، وقيل قائله

عملس بن عقيل :

وَنَطَعْتُهُمْ حَيْثُ الْكَلْبَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِي الْعَمَائِمِ . (١)

٢- الشاهد الثاني ، وهو مجهول القائل :

أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالِعًا نَجْمًا بِيضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا . (٢)

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل:

ترد حيث في باب الأسماء المبهمة ، واعتلها النحاة ظرفا أو اسما ، وأكثر ما ترد في الكلام اسم كان أو زمان ، ووجدها النحاة تأخذ في الكلام مسلك الملازمة بالإضافة : وحكى الكسائي في عطفها لغات منها : حوث بتثيئ الشاء ، وحوث بالفتح والضم فيهما . (٣) وتتبعوا مواقعها في الكلام ، فوجدوها تقع دائما مضافة .

قال كثير :

خَلِيلِي هَذَا رُبْعٌ عَزَةٌ فَاعِقِلَا قَلُوصِيكُمَا ، ثُمَّ ابْكِيَا حَيْثُ حَلَّتْ . (٤)

فحيث ظرف مكان اضيف الى الجملة الفعلية : حلت .

وقد تقع ظرف زمان يضاف الى جملة فعلية أيضا ، قال طرفة .

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي ، سَاقَهُ قَدْمُهُ . (٥)

وقد تقع مضافة الى جملة فعلية بعدها ، قول زهير

فَشَدَّ وَلَمْ تَفْرَعْ بِيوتَ كَثِيرَةً لَدَى حَيْثُ أَلَقَتْ رَحْلَهَا أُمَّ قَشْعَمِ . (٦)

(١) المصنف ، شرح المفصل ٤/٤٣٣ ، ٩٢ ، ٩٣ ، شرح التصريح ٢/٣٩ ، شرح شواهد المغني ١/٣٨٩ ،

المعجم ١/٢١٢ ، شرح الأشموني ٤/٦٥ ، خزنة الأدب ٦/٥٥٣ ، اعراب الجمل د . فخر الدين قباوة ٢١١ .

(٢) المفصل / ١٦٩ ، المغني ١/١٤١ ، شرح شذور الذهب ، ١٣٠ ، شرح ابن عقيل ٢/٥٦ ، شرح شواهد المغني

١/٣٩٠ ، الخزنة ٧/٣ .

(٣) المفصل ١٦٩ ، شرح المفصل ٤/٩١ ، والمغني ١/١٤٠ .

(٤) ديوان كثير : ٩٥ .

(٥) ديوان : طرفة ١٥٤ ، شرح المفصل ٤/٩٢ .

(٦) اديوان زهير : ١٧ .

أو كقول ذي الأصبع العدواني :

يا عمرو إلا تدع شمي ومنقصتي أضربك حيث تقول الهامة أسقوني. (١)

وقد يعربونها ، مفعولا به ، وتظل مضافة الى جملة ، نحو قوله تعالى : الله أعلم حيث يجعل

رساله . (٢) وأعلم هنا بمعنى عالم وليس اسم تفضيل ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به .

تفضيل ظرف . (٣)

ومن هذا التبع الابتدائي المتواضع نلاحظ ، على نحو ما لاحظ النحاة أن حيث ترد ملازمة

الإضافة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية ، وإضافتها الى الفعلية أكثر ، وسبب ملازمتها للإضافة أنها

تصاهي في إبهامها في الامكنة ، إذ في الأزمنة ، وهي تشبه إذ في أنها تفتقر الى جملة توضحها . ويرى

حيان أن الجملة التي تضاف إليها حيث ينبغي أن تكون خبرية اسمية أو فعلية مثبتة ، مصدرية

بعض أو مضارع مثبتين أو منفيين ، بلم أو لا . (٤)

وزعم المهدي أن حيث إذا خرجت عن الظرفية الى الاسمية فقدت الحاجة الى الإضافة

وتصبحت الجملة بعدها صفة لها . (٥)

وحكى الكسائي عن بعض العرب الكسر في حيث فيقول : من حيث لا يعلمون ، فكسرهما

إضافتها الى الجملة . (٦)

ويظل الاجماع يتواتر ، والروايات تترى ، على أن حيث في اللغة ترد دائما مضافة الى الجملة

اسمية أو الفعلية ، هذا هو سلوكها اللغوي ، وموقعها في الكلام . الا أن القاعدة تتعثر فحذاء ،

وبغته يتقطع النسق فيرد علينا قولهم : ومن العرب من يضيف حيث الى المفرد ويجره ، أنشد ابن

عربي :

ونظعنهم حيث الحبي بعد ضربهم بيبض المواضي حيث لي العمائم

فهذا بناه وإضافة الى المفرد ، كما قال : من لدن حكيم عليم ، فأضاف لدن مع كونه مبنيا

بمنعه ذلك من الإضافة . (٧)

(١) شرح اختيارات المفضل ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ص ٧٤٩ .

(٢) الانعام ١٣٤ .

(٣) شرح الكافية ١٠٥/٢ ، اللغني ١٤٠/١ .

(٤) المقنضب ٥٤/٢ ، الخزانة ٧/٧ .

(٥) المغني ٤٦٨/١ ، اعراب الجمل : ٢٠٩ .

(٦) المصدر نفسه : ٩٢/٤ .

(٧) شرح الفصل ٩١/٤ .

وعدوا مثل هذه الحالة ، اضافة حيث الى المفرد ، ندره . أما البصريون فانهم لا يجوزون اضافتها الى المفرد نحو:

حيث لي العمائم

وعدوه نادرا . خلافا للكسائي الذي أجاز إضافتها الى المفرد . (١)

وقوله : ومن العرب من يضيف حيث الى المفرد ، مؤشر على أن هذه الظاهرة مصنفة في مستوى لهجي ، وهو يفارق تقريراتهم في اقامة النحو على مستوى اللغة الأدبية الفصحى المشتركة .

وأندر من ذلك اضافتها الى جملة محذوفة . (٢)

فالاجماع حاصل على الظاهرة الشكلية فاذا بنيت حيث على الضم وحب اضافتها الى جملة بها ، على نحو ما اسلفنا .

ولو رجعنا النظر في الشواهد المتقدمة لوجدنا الشاهد الاول وظف الشاعر حيث على وفق

اجماع جمهرة النحاة ، او على وفق سميت كلام العرب الفصيح ، في الشطرة الاولى قال: (حيث

التي) أي حيث الكلبي واقعة . وفي الشطرة الثانية ، على وفق ظاهر الرواية : حيث لي العمائم ،

اضافتها الى المفرد ، وفي ذلك تناقض فاضح ، لا يستقيم ولا يعقل أن يتناكر المرء في أدائه اللغوي .

أما الشاهد الثاني فهو قوله ، حيث سهيل طالعا ، فقد استعمل حيث مبنية مضافة الى مفرد ،

ظاهر الرواية ، خلافا لما عليه كلام العرب الفصحاء الذين أجمع النحاة طرا على الاحتجاج

بالمهم .

٣- تحرير الشواهد في المظان :

صورة الشاهد الاول في المظان متناكرة ، الانشاد في الشطر الاول يتيح لنا ان نحمله على

الجموع العام ، ونعتد حيث مضافة الى جملة ناقصة الامتداد .

أما الاشكالية فهي بادية في الشطرة الثانية ، اذ ظاهر الرواية أن كلمة (لي) بحرورة بإضافة

اليها . على غير الشائع المشهور .

وللشاهد صور شتى في المظان ، قال ابن المستوفي : ما أنشدني ابن الاعرابي :

ونحن قتلنا بالشام مغفلا وقد كان منا حيث لي العمائم

ولا أعلم صحته .

وأشدد بيت آخر مثله :

ونحن سقينا الموت بالشام معقلا وقد كان منكم حيث لي العمائم (١)

ويضيف صاحب الخزانة : أقول البيت الذي رواه ابن الاعرابي غير ذينك البيتين ، وهو بيت

كثير عزة:

وهاجرة يا عزَّ يَلطَّفُ حرَّها لركبانها من حيث لي العمائم (٢)

وأورد صاحب الخزانة الرواية الاخرى وهي قوله :

ونظمنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي من تحت لوث العمائم (٣)

وعلى هذه الرواية المينة المغموطة ، التي أحياها صاحب الخزانة ، وتقطن لها وادكرها بعد أمة ،

تقفنا من أمم على حجم التلعب والعبث بالنصوص ، فعلى هذه الرواية لا شاهد ، ولا قضية ،

تشذر في القاعدة الرئيسة .

وما اقرب رواية الشطر الثاني الى المعنى الحر في الدقيق : من تحت لوث العمائم .

واعرف ان الناس لا يرضيهم هذا الحد من الشهود لتغير الحكم الذي استقطب الناس دهرًا

ولا يقول : ان قضية في محكمة مهما تكاثر الشهود وتواتروا ، فلا يصلون بها الى حد التحريم من قبل

لا ترضي قناعات الحاكم . وان قضية عادلة توافر لها شاهد واحد أو شاهدان ، يكفل لها الرواج

والبرج ، فكثر الرواة وقتلهم ليست فيصلا في حسم الامور لأن العادة غالبية ، والناس عبيد للإلف ،

والذين هم الذين يتجاوزون ويدققون ، ويشققون ويتشوفون وهم احرياء بالاتباع .

ويبدو لي وفق هاجس مركز في نفسي ، أن (لي) كانت بالرفع ، ولكن النحاة أظنوا بالكسر

تكون ميدانا منفسحا للحجاج ، من قبل قلة الاهتمام بالضبط ، أو غيابه في اوائل الحياة اللغوية .

أما الشاهد الثاني : فحالته أنه مجهول القائل ، ثم هو من الرجز ، والرجز يقتضي جهارة

التيقاع وعلو النبرة ليجسد الحماسة ، أو الوقع النفسي الداخلي المجلجل ، ولذا تراه يصرع بين :

(طالعا) ، في العروض ، و(ساطعا) في الضرب ، بغية تصعيد الايقاع . وفيه تجاوز للسمت العام

للسنن العرب المأثور في كلامهم . لذا عدده النحاة من الشاذ أو النادر أو من قبيل اللهجة ، أو من

حريف الرواة ، لرفع وتائر الايقاع ، كي يسهل على اللسان اعتلاقه . والشذوذ من قبل بناء (حيث)

(الخزانة : ٥٥٥/٦ - ٥٥٨ وينظر شرح المفصل ٩٢/٤)

(الخزانة ٥٥٨/٦)

المصدر نفسه : ٥٥٨/٦

على الضم وإضافتها الى المفرد . والشائع الدارج البناء على الضم والإضافة الى الجملة . ولتلفت
الآن الى الرواية لتقف من أمم على طبيعتها وتأثيرها في القاعدة .

قال أبو الفتح في كتاب التمام ، ومن اضاف حيث الى المفرد أعربها ، ورأيت بخط الضابطين :
أما ترى حيث سهيل طالعا .

وحيث بالضم ، وسهيل بالرفع .

أي سهيل موجود ، فحذف الخبر .

ويذكر أيضا انه روي بطريقة اخرى .

بفتح الثاء من حيث ، وخفض سهيل . (١)

وأشار العيني الى رواية الرفع في (حيث) ، و(سهيل) فقال: وأما من رفع (سهيل) فطالعا حال

ضمير خبر سهيل ، ونجما منصوب على المدح . (٢)

وعضد صاحب الخزانة ، بأخرة ، رواية الرفع في (حيث) و (سهيل) في الشاهد المذكور ،

والثاني : وهذا الشعر لم أعرف قائله . (٣)

وحسب المرء أن يشير الى روايتي الرفع والنصب ليقف القاريء على أن للنص غير وجه ،

الانفلاق والانكفاء على مقررات النحاة وحدها ، قد تضر بالنصوص .

أجل التحري والتنخل للنصوص يفض غبار النسيان عن روايات مهمة مهجورة . ورب

مغموط أروح وأنفع من شائع متغلغل .

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشاهدين :

إذا ارتضينا صورة الرواية الجديدة للشاهدين ، من غير دخول في ملاحظة وقرأناهما على النحو

ونظعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي من تحت لوث العمائم

وقرأنا الشاهد الثاني على هذا النحو :

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب لامعا . بضم سهيل

(١) المغني : ١٤١/١ ، الخزانة : ٣/٧

نظر تذكرة النحاة لأبي حيان ٦٤٥

(٢) الخزانة : ٧/٧

(٣) المصدر نفسه : ٧/٧

لو قرأناهما بقناعات راسخة ، مؤثرين المصلحة العليا للفتنا ونحونا لسلمت النصوص من التشذّر والمطاعن ، ولاستقامت القاعدة، ولصارت على النحو التالي :

من طرائق العرب في كلامهم بناء حيث على الضم وإضافتها إلى جملة بعدها اسمية أو فعلية . وذلك مستقرى مستنبط من الواقع اللغوي ، والمستوى الصوابي السائد في تراثنا . وفي ذلك السلامة.

٣١ - الجدلية في أسلوب ولا سيما ، في الاستثناء:

١- الشواهد الشعرية :

قال امرؤ القيس في معلقته

الارَبَّ يَوْمَ لِكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلَا سِيْمَا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ (١)

٢- صورة القاعدة في نموذج التاصيل النحوي:

هذا الشاهد من معلقة امرئ القيس ، وهو متعدد كثيرا في كتب التراث ، ينشدونه على الأوجه في استعمال كلمة (يوم) الواقعة بعد أسلوب ولا سيما ، ويروونه عادة بغير وجه. مما أفضى إلى فوضى وتسيب في قراءة النص ، وضبط أسلوب ولا سيما وحركة ما بعدها. ولذا عمدوا إلى قراءة ما بعد ، ولا سيما ، بالحركات الثلاث ، وانبرى النحاة متنافخين استكبارا ومناكفة في توجيه أعارينه على أنحاء ممضة منهكة للفكر النحوي ، مما يزهّد كثيرا من الدارسين ، ويدعهم عن منابع اللغة العربية دعا ، فيزهّدون في هذه اللغة وفي العلوم المتقنة الفذة التي أقيمت حولها ، بحثا ودرما واستقصاء .

يقول ابن هشام في أسلوب ولا سيما : سي من لا سيما اسم بمنزلة مثل ، وزنا ومعنى وعينه في الاصل وار ، وتثنيته سيان ، وتستغني حينئذ عن الاضافة ، واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء ، فلم يقولوا سواءان الا شاذا.

وتشديد يائه ، ودخول لا عليه ، ودخول الواو على لا واجب ، قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء في قوله : ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مخطىء. (٢)

وذكروا أن سي ، قد يخفف ، وقد تحذف واوه كقوله ، وهو مجهول القائل :

فَهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْأَيْمَانِ ، لَا سِيْمَا عَقْدُ وَفَاءٍ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ . (٣)

(١) ديوان امرئ القيس : ص ١٠ ، جبهة أشعار العرب : ١١٧ ، شرح القوائد السبع للأنباري ٣٢ ، إعجاز القرآن : الباقلائي ٢٤٩ ، معجم ما استعجم للبكري ٣٨٩ ، شرح القوائد العشر للتريزي ٣٣ ، شرح المعلقات السبع للروزني ١٢ ، المسلسل في غريب لغة العرب : محمد بن يوسف التميمي ٢٤٧ ، فاتحة الاعراب في اعراب الفاتحة : الاسفراييني ٢١٩ ، المغني ١/١٤٨ ، شرح شواهد المغني ١/١٤٨ ، الخزانة ٣/٤٤٤ .

(٢) المغني ١/١٤٨

(٣) المصدر نفسه ١/١٤٨

وإخال التخفيف ، وحذف الواو ، ليس من قبيل اللهجة ، بل هي الضرورة الشعرية ألجأته الى التخفيف ، والى حذف الواو ، والشواهد الموصلة ، على الأنماط اللغوية الشعرية موضع نظر ، إذ الشعر موطن الضرورات .

وسي بمعنى مثل وأصله سيو ، فلما اجتمع حرف العلة وسبق أحدهما بالسكون قلبت الواو وسي وادغمت في الياء. (١)

وفي الهيئات للفارسي : إذا قيل : قاموا لا سيما زيد ، فلا مهملة وسي حال أي : قاموا غير اثنين لزيد في القيام ، ويزده صحة دخول الواو ، وهي لا تدخل على الحال المفردة ، وعدم تكرار ، وذلك واجب مع الحال المفردة. (٢)

هذا بشأن : ولا سيما .

ولكنهم اختلفوا في أعراب ما بعد لا سيما ، اختلافا مستفيضا ، ولا نعلم هل هو تقارع في تنزاع والفهم ، أم هو النص والرواية ؟

واعتدها غير أبي علي اسم لا ، وقيل بمعنى إلا ، ورد بأن إلا تدخل عليها الواو .
 وأسلوب لا سيما يستعمل في أسلوب الاستثناء ، ولا يستثنى بسيما الا ومعه جحد. لو قلت :
 اثني القوم سيما زيد لم يجز حتى تأتي بلا ، ولا يستثنى بلا سيما الا فيما يراد تعظيمه. (٣)
 وجعلوا ما بعدها قلقا مرنا في الحركة الاعرابية ، عند تغييب صورة صوابية موحدة للاستئناس
 لذا رووا ما بعد ولا سيما روايات مثناة .

فاذا قلت : قام القوم ولا سيما زيد ، فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم فهو مخالفهم الحكم الذي ثبت لهم بطريقة الأولوية . قال الخضر اوي : لما كان ما بعدها بعضا مما قبلها ومارجا منه بمعنى الزيادة كان استثناء من الاول ؛ لأنه خروج عنه بوجه لم يكن له . والصحيح أنها تبعد من الاستثناء لأن ما بعدها مشارك لهم في القيام ، وليس تأكيد القيام في حقه يخرج من أن
 قائمة. (٤)

(١) الخزانة ٣/٤٤٥

(٢) المغني ١/٣٤٧

(٣) شرح المفصل ٢/٨٥

(٤) الجمع ١/٢٣٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقالوا : إن سي اسم لا التبرئة وفتحته بناء كهي في لا رجل ، خلافا للفراسي ، وقيل :
 زائدة . وما بعدها يجر ويرفع وينصب ، والجر أرجحها ، وهو الاضافة ، وما زائدة بينهما . والرفع
 على أنه خبر لمضمر محذوف ، وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة والتقدير : ولا مثل الذي هو
 يوم ، أو ولا مثل شيء هو يوم . والنصب على التمييز ، وأما انتصاب المعرفة نحو : ولا سيما زيدا
 فيمنعه الجمهور . وقال ابن الدهان : لا أعرف له وجهها ، ووجهه بعضهم بأن ما كافة ، وأن لا
 سيما نزلت منزلة الا في الاستثناء ، ورد بأن المستثنى مخرج وما بعدها داخل من باب أولى ، وأجيب
 بأنه مخرج ، مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا فيكون استثناء منقطعا (١)
 جعلوا حالة الجر وزيادة ما قياسا على زيادة ما في قوله تعالى : فيما رحمة من الله لنت لهم . (٢)
 وأضافوا سي الى يوم . (٣)

ولعل ما في الآية الكريمة ليست زائدة ، بل هي نكرة موصوفة تفيد الابهام الذي يفيد التفخيم
 والتعظيم ، وهو في موضع نعت متقدم على منعوته ، كأنه قال : فبرحمة ما من الله لنت لهم ،
 التقدير : فبرحمة عظيمة ، أو نحو منها ، لنت لهم .

وسودوا صحائف جمعة في مناقفاتهم حول : أسلوب ولا سيما ، مما يفضي الى تشعبات
 وتدافعات مثقلة ومغربة ومتعبة تدوخ الدارس ، ولا لزوم لتفاصيلها هنا (٤)
 لذا وتأسيسا على ما ألعنا من أوجه وتوجيهات روي البيت :
 ألا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل
 روي يوم بالأوجه الثلاثة : الرفع والنصب والجر ، وأسرفوا في تعزيز كل وجه بحجج منطقية
 بعد عن منطق اللغة ، وواقع الاستعمال .

٣- تحرير الشواهد:

وتبعنا امتدادات الشاهد في المظان فوقعت لنا الروايات التالية :

١- روايتا الرفع والجر معا بدرجة متناظرة ولا تغليب لأحدها على الاخرى ، والظاهر منهما
 الأشيع والأفشى ، دون إلماح الى رواية النصب :

(١) المغني ١/١٤٩ ، وينظر المفصل ، فاتحة الاعراب ٢١٩

(٢) آل عمران : ١٥٩

(٣) فاتحة الاعراب ٢٢٠

(٤) شرح الأشموني ١٦٧/٢ ، الخزانة ٤٤٤/٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Research Center of Thesis

أ- رواية الرفع الموحدة مع الالماخ الى رواية الشرح والتفسير ، وهي رواية الانباري أنشد البيت الشاهد بالرفع ، في المتن ، ثم نبه على رواية الجر في الشرح قال :

ألا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جملجل

ثم أضاف : وقوله ولا سيما يوم بدارة جملجل معناه : التعجب من فضل هذا اليوم ، والتقدير ولا مثل الذي هو يوم ، وأعقبه قائلا : ويروي : ولا سيما يوم . فهذا اختيار الانباري (١) .

ب- رواية الرفع وحدها دونما إشارة الى غيرها ، في المتن أو في الهوامش ، وهي رواية جمهرة أشعار العرب : ألا رب يوم لي من البيض صالح ولا سيما يوم بدارة جملجل (٢) .

ج- رواية الجر مع الإشارة الى الرفع ، قدم الجر وهو اختياره ، ولم ينس الإشارة الى رواية الرفع أنشد البيت : ولا سيما يوم بدارة جملجل

ثم أعقبها قائلا : ويجوز في يوم الرفع والجر . فمن رفع جعل ما منوصولة بمعنى الذي والتقدير ولا سي اليوم الذي هو بدارة جملجل . ومن خفض جعل ما زائدة ، وخفضه بإضافة سي إليه مكانه قال : ولا سي يوم ، أي : ولا مثل يوم (٣) .

د- رواية الرفع والجر معا في المتن .

أنشده صاحب المسلسل والخطيب التبريزي على هذا النحو :

قال التبريزي ، قال امرؤ القيس :

ألا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جملجل (٤) .

والمصنفات الأدبية ، في الجملة ، تخلقت حول روايتي الرفع والجر ، على تفاوت في تقديم أحدهما على الأخرى ، فالاختيارات كانت تراوح بين الضم ، أو الجر ، أو بهما معا .

والملاحظ الثاني : أن المصنفات الأدبية أمسكت عن الرواية الثلاثية ؛ لعلها لم تكن شائعة أو كما لم تكن معروفة البتة ، فانتهاوا عنها .

أما المصنفات النحوية فأشارت الى الروايات الثلاث : الرفع والنصب والجر ، دون تفریق

(١) شرح القصائد السبع للأنباري ٣٢

(٢) جمهرة أشعار العرب ١١٧

(٣) شرح المعلقات السبع للزوزني : ١٢

(٤) شرح القصائد العشر للتبريزي ٣٤ ، والمسلسل في غريب لغة العرب : محمد بن يوسف التميمي ٢٤٧ .

أو مفاضلة ، على تفاوت في التخير ، ولعل ذلك يرتد إلى أن النحاة استهزؤا بكثرة الأوجه والاعراب ، فهم يرونها فرصة لإظهار التنبيل والتنافخ بالقدرة على التوجيه ، وتشقيق الأعراب .

واصطدم النحاة برواية نصب المعرفة بعد ولا سيما في مثل قولهم : أحب الناس ولا سيما زيدا ، فقالوا : إن زيدا لا يصح ظرفا ولا تمييزا ؛ من قبل أن الجمهور يمنع التمييز من المعرفة . ثم قالوا إنه استثناء ولا سيما نزلت منزلة إلا في الاستثناء ، ورد بأن المستثنى مخرج ، وما بعدها داخل على باب أولى ، فقالوا : إنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها فهو استثناء منقطع ، فاستقر أمرهم على أنه من قبيل الشاذ (١) وهذه حجة لاجيء إليها النحاة في حالة الهزيمة الأوفى . فكان هذا المنتفس ملاذ مصطنع ينتجعه النحاة إذا سدت السبل في وجوههم .

وهذا التعدد في أوجه قراءة النص يحار المرء فيه ، أيعتده في التيسير والتوسعة أم هو تشعب سبب . وهل يعقل أن يتكلم العربي بهذه الأوجه جميعا ، أم هو صنيع الرواة والنحاة . وتظل هذه الأوجه وما فيها من السمات مركبا للتأويل والتسويغ يقتعده النحويون في خلافهم الداخلي ويتكسب عليه الشعراء والكتاب في خلافهم الناشب مع النحويين ، الذين أولعوا بتبع سقطاتهم ولحونهم في صغار ملاذ مصطنعا في الاعتذار عن المخالفات اللغوية المستكرهة ، والأقوال الضعيفة المستهجنة ، وهو أداة حاضرة مسعفة في أيدي من لا يعلمون (٢).

فضلا عما جرّه على النصوص من فساد وفوضى أفقدتنا الثقة بها ، وما جرته على القواعد صلة على تلك الروايات ذات الأوجه المتكاثرة ، من تشعب وتعدد قد يصل إلى التدافع والتناقض والفساد . وهذا غرم عظيم على الفكر العربي برمه ، ومساءة تشكل مطعنا خاذلا . مما يجعل فكرنا ناديا متخلفا يستعصي على الانضباط ويجفل من الاتساق.

صورة القاعدة بعد تحرير الشاهد:

ويصاب المرء بخيبة أمل ، تفضي إلى الدورار والاحباط حين يرى هذا التفلت والتسيب في خصوص . وقد يتضايق الناس من تضايقنا المقيم المستديم ، ويستخفون بدعوتنا إلى التوحيد

(١) المغني ١/١٤٩ ، الخزانة ٣/٤٤٦

(٢) في الظاهرة النحوية : د. نهاد الموسى ٨٦

الذي يفضي الى التضييق والتحجير ، واللغة أوسع وأسمح . ولكننا نقول ونكرر : ما أوسع الفجوة بين التيسر والفوضى . فمن حسب التسهيل مفضيا الى التعاذل والفوضى فبئس الحسيان . ولكننا قصدنا بالتضييق الاهطاع إلى منطق اللغة المتوحد ، الذي ينبغي أن نمسك بذنابه وأن نشكم أنفسنا على وفق سمته ، ولتتكلف لفهم هذه اللغة السائغة الجميلة ما يجمل بالدارس ان يتكلفه لأمر عظيم . فلو استصفينا ، بعد أن نستأنى في الخيار ، رواية الرفع ، وهي الأشيع ، والأفشى على نحو ما ذكرنا . أولو اصطفينا حالة الجر وحدها ، لسلمت لنا النصوص والقواعد .

ولصارت الحالة : ولا سيما يوم بدارة جلجل .

وأحسبها هي الرواية الأقرب ، والأروج ، من قبل أنها استقطبت عددا أوفر من الرواة على نحو ما ذكرنا .

٤- الجدلية في الحال ، هل ترد معرفة؟

١- الشواهد: ١- قول لييد بن ربيعة :

فأرسلها العيراك ولم يذدها ولم يُشفقْ على نَفصِ الدُّخال . (١)

٢- الشاهد الثاني : قول الشماخ بن ضرار:

أتني سليم قَضَّها بقضيضها تمسح حولي بالبقيع سيالها. (٢)

٣- أقوال العرب : أتوني قَضَّهم بقضيضهم ، وجاعوا الجماء الغفير. (٣)

٤- شواهد أخرى *

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل:

ينشد النحاة هذين البيتين ، ويستشهدون بهذين المثليين ، احتجاجا بهما على أن الحال قد ترد معرفة ، هانئا على القاعدة العامة التي تجسد أساليب العرب في كلامهم. فالاعتيادي في سنن العرب أن الحال ترد غالبا نكرة ، هذه هي القاعدة العامة ، ولكن النحاة أسقط في أيديهم إذ طرأت عليهم هذه الشواهد التي تبدو فيها الحال على ظاهر الرواية معرفة . فقول (العراك) في البيت الأول زادت معرفة ، بالألف واللام ، على غير المستوى الصوابي المؤلف في طرائق الكلام العربي . وفي الشاهد الثاني : قضاها حال ، معرفة بالاضافة الى الضمير ، ومثله ، قضاها في المثل ، والجماء ، في المثل حالا معرفة بأل .

فانطلق جمهرة من النحاة برفع العقيرة ، بأن الحال ترد معرفة ، وأجرى العرب كثيرا من أساليبهم وأدروها على هذا السنن .

قال سيويه : ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالا ، كما تكون النكرة ، فتلبس بالنكرة، ولو حاز ذلك لقلت : هذا أخوك عبد الله ، إذا كان عبد الله اسمه الذي يعرف به ، وهذا الكلام غير اسم، وتكون صفة لمعروف لتبينه وتؤكدده أو تقطعه من غيره ، فالنكرة تكون حالا وليست تكون شيئا بعينه قد عرفه المخاطب قبل ذلك (٤)

(١) ديوان لييد : ٨٦ ، الكتاب ١/٣٧٢ ، الاغاني ٨/١٠٠ ، الانصاح ٣١٢ ، الفصل ٣٦ ، أمالي بن الشجري ٢/٢٦٤

الانصاف ٢/٨٢٢ ، شرح الفصل ٢/٦٢ ، ٤/٥٥ ، شرح الكافية ١/٢٠١ ، الخزانة ٣/١٩٢ .

(٢) ديوان الشماخ : ص ٢٠ ، الكتاب ١/٣٧٤ ، شرح الفصل ٢/٦٣ ، لسان العرب : قضض .

(٣) المقتضب ٣/٢٦٨ ، شرح الفصل ٢/٦٣ ، شرح الكافية ١/٢٠٣

(٤) الكتاب ٢/١١٤ . * ارتشاف الضرب ٢/٣٣٦ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ و اعراب الحديث ٩٨ ، ١٧٠ . التأويل النحوي ١٠٩٦

ولجأ النحاة الى التأويل ، ^١ ظل الخليل - رحمه الله - إنهم لو أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف وتكلموا به على نية ما لا تدخله الألف واللام ، وهذا جعل كقولك : مررت بهم قاطبة ومررت بهم طراً ، أي جميعاً ، إلا أن هذا نكرة ، لا يدخله الألف واللام ، كما انه ليس كل المصادر بمنزلة العراك ، كأنه قال : مررت بهم جميعاً ، فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به . والى هذا أشار سيويه عفتاباً شيخه : كأنه قال : اعتراكا ، وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام (١) ثم يجمع سيويه الى لهجات العرب ، كي يسلكها في إطار اللغة المشتركة ، قال : وبعض العرب يجعل بعضهم بمنزلة كلهم ، يجريه على الوجه . (٢) أي يتبعه نعتاً أو توكيداً ، وفي هذا تخليط واضح .

وعقيب سيويه لم النحاة في الخصام ، وتمادوا في البراهين والأقيسة المنطقية ، والعلل والتأويل التقاسيم ، فكثرت التورمات والهامشية ، وهم يعللون لماذا لا تقع الحال معرفة ، ويفرقون بينهما . (٣) ولكنهم يجمعون على استنكار هذه الظاهرة وغيابها فحكموا عليها بالشذوذ ، وتأولوا المعرفة بنكرة . نحو قوله تعالى : ليخرجن الأعز منها الأذل . (٤) ونحو قولنا : جلس زيد حده ، وفعل ذلك جهده وطاقته ، من هذا القبيل قول أهل الحجاز : جاءوا ثلاثهم الى عشرتهم . ورفع التميميون توكيداً على تقدير : جميعهم . (٥)

وهذا الشاذ لا يقاس عليه . وتأول أبو علي الفارسي هذه الظواهر اللغوية ، وقال كما إنها مصادر حذفت أفعالها : أعلم أن الحال نكرة ، فإن قلت : فقد قالوا : طلبته جهداً ، وطاقتك يرجع عوده على بدئه ، وأرسلها العراك ، وهذه معارف ، وهي أحوال ، فالتقول : إن هذه الاشياء ليست أحوالاً ، وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في مواضعه ، فالتقدير : طلبته بجهده ، وأرسلها تعزك ، فدل جهداً والعراك على بجهده وتعزك ، فالفعل هو الحال في الحقيقة ، وهذه ألفاظ دالة عليه . (٦) وهذا تأويل حسن متوجه ، وانتزاع ذكي .

وتعتقد الأمور اعتسافاً . وجوز يونس والبغداديون تعريف الحال مطلقاً نحو :

(١) الكتاب : ٣٧٥/١ وأرضح المسالك ٨١/٢ .

(٢) الكتاب ٣٧٥/١ والمقتضب ١٦٨/٢ ، الجمع ١٣٤ ، فائحة الاعراب ١٤٧ ، شرح شذور الذهب ٢٥٠ .

(٣) شرح المفصل ٦٦٢/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ٣١٥ ، وشرح التصريح ٣٧٢/١ ، الجمع ٢٣٩/١ .

(٤) المناقون : ٨ .

(٥) الكشف ٥٤٣/٤ ، شرح الألفية لابن ناظم ٣١٦ .

(٦) المقنن في شرح الايضاح ٦٧٦/١ .

جاء زيدُ الراكب ، قياساً على الخير ، وعلى ما سمع من ذلك ، دون تأويل . (١)
 إن فكرة الأخذ بالظاهر دون التأويل فكرة طيبة وسائغة وميسرة ، على الرغم من إفعالها
 القاعدة مصطلحات مثقلة ، خلافاً للظاهر اللغوي : فقولنا : جاء زيد الراكب ، مصادرة أخرى
 على الإلف اللغوي والنحوي معا ، وهو إجراء على الأقل ، فالأكثر هو ورود الحال نكرة ، والأقل
 مجيئها حالا . ولكن القاعدة هنا عكست ، جعلت الأقل الأكثر على خلاف الشائع السائد .
 وأعجب هذا النظر الكوفيين ولكنهم قيدهم فقالوا: إذا كان في الحال معنى الشرط صح تعريفها ،
 وإلا فلا . فمثال ما تضمن معنى الشرط : زيد الراكب أحسن منه الماشي ، فالراكب والماشي
 حالان ، وضح تعريفهما لتأولهما بالشرط ، إذ التقدير : زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى ، فإذا لم
 تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها ، فلا تقول : جاء زيد الراكب ؛ إذ لا يصح جاء زيد إن ركب (٢)
 هذا ليس شيئاً ، من قبل أنه يقتدر إلى الشواهد اللغوية الحية ، وليس الافتراضات اللغوية .

وتم من تأول هذه المصادر المنصوبة بانها مصادر منصوبة بأفعال مقدرة على ما ذكر أبو علي ،

و بتقدير حرف جر ، أو أنها منصوبة على الظرفية . (٣)

ويبدو أن الحال التي ترد معرفة في الظاهر هي المصدر في الغالب ، على خلاف ، بين جمهرة
 النحاة . وذلك لكي يؤدي المصدر معنى المبالغة والتزيد في الوصف على نحو قوله فأرسلها العراك ،
 على ظاهر الرواية .

والحقيقة أن معظم القواعد في باب الحال قلقة مضطربة ، تتقاضى إرجاع نظر من الدارسين
 من حيث الجمود والاشتقاق ، والمعرفة والنكرة ، والنبات والتنقل ، وكذا من حيث مجيئها من
 النكرة والمعرفة ، مما يشكل جدلية مستديمة بين هذه الثنائيات المتدافعة ، مما يقتضي درسا مستأنيا
 مستفيضا للشواهد لإجراء مصالحة بين هذه القواعد وشواهدا ونسقتها في إطار منسجم متوحد
 معقول ، وكشط كل هذه الشوائب العالقة بالشواهد والقواعد .

تحرير الشواهد:

فلنا غير مرة إن الإخلال في القواعد من حيث التنافي والجدلية ، قد يرتد في كثير من

(١) شرح ابن عقيل ١/٦٣١ ، المعجم ١/٢٣٩

(٢) شرح ابن عقيل ١/٦٣١

(٣) الجمل للزجاجي ١٨٩ ، شرح الكافية ١/٢٠٣ ، المعجم ١/٢٣٩ - ٢٤٠ .

الاحيان الى خلل في رواية تلك النصوص وقراءتها . ولسنا نبالي بقول الرضي : "والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجوز ردها ، وإن ثبتت هناك رواية أخرى" (١)

من قبل أنها تصيب مطعنا محزا في خلاصة الفكر البشري الداعي الى التحدد أبدا ، والتبصر أبدا ورجع النظر في كل الموروثات ، وتجاوز النمذجة والجدل الافتراضية . ولسنا مع ابن حنبل الذي طعن على الميرد لا من يعترض على روايات سيويه ، والاعتراض هذا إنما هو رد للسمع ، وتحكم على السماع بالشهوة ، وهو مجرد من النصفة ، في نظره ، ونفسه ظلم لأن جعله خصمه ، وهذا واضح . (٢) ومن ينظر في كتاب سيويه فلن يتردد في التسليم لقضية الوضع : وزعموا أنه مصنوع ، وهذا من عمل النحويين ، ومما غلظ فيه النحويون من الشعر ورووه موافقا لما أرادوا (٣) .

ولسنا نوافق الدكتور حسن الشاعر الذي شدد النكير على من يتبع الروايات ويتعقبها بالنخل التشذيب ، ويرجح إحداها على الأخرى . من قبل أن ذلك طعن لعلمائنا الاوائل وتفحيش على رواياتهم ، وقد اجتمع لهم من الدراية والرواية ، ما لم يجتمع لنا (٤) فنحن نقر أنه اجتمع لهم من الدراية والفطنة ، ولكنه لم يتح لهم كل مثل ما أتبع لنا من المصادر والدواوين والاصدارات الطباعية المبسرة ، ومن العبث والظلم أن نظل عاكفين على الماضي بعجره وبجره نتعبده ، ونثونن لديه ، تمنعنا عهابته من كشف عيوبه وتدعن له بالتسليم الخوار ، فالمحاسبة لا تفسد للود قضية :

إِنَّ تَجَدُّ عَيْبًا فَسَدَّ الْخُلَا جَلَّ مِنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا

وتواطىء الدكتور عبدالعال مكرم إذ يقول: مع قلة الشواهد النحوية من شعر المعلقات، فإن هذا التقليل لم يسلم معظمه في ميزان النقد؛ إما لتغيير في الرواية، وإما لصنع متكلف حدث من أجل القاعده. (٥) وما نهض به الدكتور الشاعر من طعن وسب وشتيم في قوله: فإن جهله

(١) شرح الكافية ٣٨/١ .

(٢) الخصائص ٧٥/١ والمختص ١١٠/١ وينظر المحجة في القراءات لأبي علي ٧٩/٢ .

والأصول لابن السراج ٣٨٥/٢ .

(٣) الكتاب ١٨٨/١ ، والشعر والشعراء ٤٢/١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، شرح مايقع فيه التصحيف للعسكري ٢٠٧ .

الخرانة ٣٠٣/١ .

(٤) اختلاف الرواية د. حسن الشاعر ص ٤٨ .

(٥) شواهد سيويه د. عبدالعال سالم مكرم ص ٧١ .

وتهاوت افتراءاته وتهويلاته ... وصنع قضية كبيرة نفت فيها أباطيله ومغالطاته. (١)
وماذا علينا من كل هذه المخاوف والعراقيل المثبطة، فلنمض إلى المصادر نتلمس طرق الرواية، ولا
نبالي هذه المعوقات.

أما الشاهد الأول فيقول ثعلب: الرواية الصحيحة للشاهد: فأوردها العراك، فالعراك مفعول به
ثانٍ لأورد. وعليه فلا شاهد في البيت. (٢)

وقوله: فأرسها العراك يروي: فأوردها العراك. (٣)

وعضد هذه الرواية صاحب الخزنة وصححها. (٤)

وثم من يرى أن العراك ليست حالا، بل هو نعت مصدر محذوف، أي: فأرسلها إرسال،
قاله ابن الطراوة. (٥) وعلى هذا الفهم والتوجيه، لا شاهد في هذا البيت ولا قضية.

أما الشاهد الثاني فهو موصل على ما قيل في الشاهد الثالث، من قبل المضاهاة في موضع
الشاهد بلفظه.

أما أقوال العرب، فقد روى اللسان عن ثعلب وأبي عبيد: جاء القوم بقضيم وقضيضهم

وحكى كراع: أتوني قضيم بقضيضهم، وجاءوا بالقض والقضيض. (٦)

وتعدد أوجه الرواية في قوله قضيم بقضيضهم، في المثل، تشي بتعدد الرواية في البيت الثاني

المنسوب إلى الشماخ بن ضرار، ويصح أن نقول: إن الرواية في البيت المنسوب إلى الشماخ بن

ضرار، تشبه أن تكون بتثني: (قضيم) بالضم أو النصب أو الجر.

ولكننا نحار، ونحاذر في كيفية الترجيح، وما هي ضوابط الترجيح؟

إذا لم يكن ثم ترجيح، فلا أقل من أن نقول، إن التحلق حول رواية واحدة تتعدها ولا نعيد

عنها من التحجير والتحكم.

فلو أنشدنا الشواهد على هذا النحو المتحرر:

فأوردها العراك ولم يذدها : والعراك مفعول به ثان

والثاني: أتني سليم قضيمًا بقضيضها : قضيمًا مبتدأ وخبره شبه الجملة بعده

(١) اختلاف الرواية ص ٥، ص ٨٠.

(٢) الخزنة ١٩٣/٣ (٣) شرح الكافية ٢٠٢/١

(٤) الخزنة: ١٩٣/٣ (٥) الخزنة: ١٩٣/٣

(٦) لسان العرب: قضض وينظر المقتضب ٢٧١/٣

والثالث: أتوني قضهم بقضيضهم :

فكيف يصير حال القاعدة بعد هذه القراءة الجديدة ؟

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشواهد:

رأينا صورة القاعدة الرئيسية على هذا النحو : لا ترد الحال في كلام العرب الا نكرة هذا هو

السلمت العام . ولكن شاهدين أو أكثر وردا مخالفين للسنن اللغوي العام ، أجرى ما ظاهره الحال

فيهما على أنه معرفة ، فأفضى إلى خرق القاعدة . فصارت القضية متعادلة ، إذا صفت الشواهد

بغلتها ، مستبعدا هذه الشواهد ظلت القاعدة في منأى من الجدلية والتشعب ، وإن أقحمت هذه

الشواهد وقعت الجدلية والتعددية .. والاستهجان المخلط .

ولما كانت هذه الشواهد مدخولة مرجوحة ، وتعددت أوجه قراءتها ، وترجحت لدينا

وايات ، تستبعدها من موضع الاستشهاد ، صفت القاعدة واتسقت ورجعت الى اتلاقها

وتوحيدها. فالحال في كلام العرب لا تكون الا نكرة ، فلا هامش ولا استثناء .

٥- الجدلية في أفعال القلوب هل ترد للقسم ، ويجاب عنها بما يجاب به القسم؟

١- الشواهد الشعرية :

١- قال لبيد بن ربيعة :

وَلَقَدْ عَلِمْتَ لَتَأْتِينَ مِنِّي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيْشُ سِهَامَهَا. (١)

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل :

أنشد النحاة هذا الشاهد ملفقا من ييتين ثم عزوه إلى لبيد ، والذي في ديوان لبيد يتفق معه في الشطرة الثانية حسب ، أما الشطرة الأولى فمختلفة الاختلاف كله . ففي الشاهد تقارع في السماع وتقارع في الانتزاع ، وهذا الموضع كأنه أصل الخلاف الشاجر بين النحويين . (٢)

والمسألة الرئيسة في هذه القضية ، أن أفعال اليقين ، ومنها علم ، قد ترد للقسم ويجاب عنها بما يجاب به القسم . فعلمت في الشاهد ، بمعنى أقسمت ، فجاءت جملة جواب القسم ، لتأتين مقترنة باللام مؤكدة بالنون الثقيلة ، على نحو ما يرد في جواب القسم إذا كانت الجملة مثبتة ، فكأنه قال : والله لتأتين مني ، معادلا لقوله علمت لتأتين مني .

قالوا : ويجوز أن تضمن أفعال القلوب كلها معنى القسم ، فتلقى إذ ذاك بما يتلقى به القسم ،

فتقول : علمت ليقولن زيد . (٣)

وذهب قبيل آخر إلى أن علم باقية في الشاهد على يقينها ، إلا أنها معلقة عن العمل أي أبطل عملها في اللفظ دون التقدير ، لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها وهو واحد من أمور عشرة والثاني : لام جواب القسم نحو : علمت ليقومن زيد ، كأنه قال : علمت والله ليقومن زيد ، وقوله :

وَلَقَدْ عَلِمْتَ لَتَأْتِينَ مِنِّي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيْشُ سِهَامَهَا. (٤)

فالتقدير في الشاهد على وفق رأيهم :

(١) الكتاب ١٠٩/٣ ، شرح الكافية ٢٦١/٢ ، المغني ٤٥٥/٢ ، شرح شذور الذهب ٣٦٥ ، شرح ابن عقيل ٤٣٩/١ ، شرح التصريح ٢٥٤/١ ، المعجم ١٥٤/١ ، شرح شواهد المغني ٨٢٨/٢ ، شرح الأشموني ٣٠/٢ ، ٣٧/٣ ، الخزانة ١٦١/٩ .

(٢) الخصائص : ابن جني ١٠٠/١ .

(٣) المقرب : ٢٠٨/١٠ وينظر الكتاب ١٠٩/٣ ، والمقتضب ٣٣١/٢ .

(٤) شرح شذور الذهب ٣٦٥ ، أروض المسالك ٣١٦/١ ، شرح قطر الندى ١٧٦ ، شرح ابن عقيل ٤٣٩/١ .

ولقد علمت والله لتأتين مني . فتصير جملة القسم وجوابه سادة مسد مفعولي علم ، من قبل أن جملة جواب علم وحدها ، وهي جواب القسم لا يصح وفق تقاريرهم ، أن يرد لها عمل من الإعراب . وتنبهوا لهذا قائلين : إن علم بمعنى أقسم لا تقتضي مفعولا ، ولا تتصف بعمل . أما مسألة التضمنين في العربية فشائعة في مصنفاتهم قال الكفوي : التضمنين إشراب معنى فعل ليفعل ليعامل معاملة (١).

واستمر الخلاف في تأويل الشاهد هل هو تضمنين أم تعليق ، ولكل شرعة ومنهاج ونفاح حجاج (٢) وهذه خلاصته :

١- ذهب فريق إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة ، منهم الأعمش ، تبعه الناظم وابنه ، وابن هشام ، مستشهدين بالشاهد المذكور .

٢- رأى فريق أن علم خرجت عن معناها الاصلية ونزلت منزلة القسم ، وما بعدها جملة لا محل لها من الإعراب ، وتصير علم بمعنى أقسم لا تقتضي معمولا ، ولا تتصف بإلغاء ولا تعليق أعمال (٣).

وفذلكة الكلام : يرى النحاة أن أفعال القلوب تنزل منزلة القسم ، فيجاب عنها بما يجاب به القسم ، معولين على هذا الشاهد ، والذي حرضهم على ذلك ، ورود جملة لتأتين مقرونة باللام مؤكدة بنون التوكيد ، ولا يقع مثل هذا إلا جواب قسم . فقالوا إن علم تنزل منزلة القسم هنا ، أو أنها ضمنت معنى القسم ؛ لتستقيم لهم فرضيتهم ، إذ أن علم ، في نظرهم ، وأقسم بمعنى .

٣- صورة الشاهد في المظان وتحريره :

وجدنا معلقة لبيد بن ربيعة على هذا الروي :

عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامُهَا بِمَنْى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِحَامُهَا

ومنه البيت الشاهد :

صَادَفَنَ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصْبِنَهَا إِنَّ المَنَايَا لَا تَطِيْشُ سِيَهَاْمَهَا

(١) الكليات للكفوي ١٣٩/٢ ، والنحو الرازي ٥٨٤/٢ ، ٥٩٤ .

(٢) الكتاب ١٠٩/٣ ، المعنى ٤٥٥/٢ .

شرح شواهد المعنى ٨٢٨/٢ ، الخزانة ١٦١/٩ .

(٣) الجمل للزجاجي ٧٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ٧٠ ، شرح الكافية ٢٦١/٢ .

رواه على هذا النحو : أبو زيد القرشي . (١) وأبو بكر الأنباري . (٢) والزوزني (٣) .
ويقول صاحب الخزانة : والبيت نسبة سيويه في كتابه الى لبيد ، والموجود في معلقته إنما هو
المصراع الثاني وصدرة :

صادفن منها غرة فأصبنا

والنون من صادفن ، ضمير الذئاب ، وضمير منها ضمير البقرة الوحشية والهاء في (أصبنا)
ضمير ولد البقرة . (٤)

وقال السيوطي : معلقة لبيد على هذا الوزن والروي ، فلعل هذا البيت منها في بعض
الروايات (٥) . ونقول مثلما قال السيوطي - رحمه الله - لعل هذا البيت الشاهد كان للبيد ثم غير
شطره ولفق ، وتلقفه النحاة على هذا النحو ، فلم يفتشوا روايته ، ولم يمتحنوها ، بل سعدوا بها
الظوا بها واستمسكوا وحجروا واسعا ، فأقاموا عليها قضايا غصت بها القراطيس ، وضائق بها
الأذهان .

فإذا صحت تلك الروايات التي أجمع عليها شراح المعلقات ، أنشدنا البيت على هذا النحو :

صادفن منها غرة فأصبنا إن المنايا لا تطيش سهامها

فماذا يترتب على هذه الرواية المصطفاة ؟

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشاهد :

إذا أنشدنا هذا الشاهد على هذا النحو ، الذي أنشده عليه جلة من العلماء ، تصبح هذه
القضية النحوية مزعومة متعسفة لا وجود لها ؛ من قبل أنها تفتقر إلى شواهد خالية من المطاعن ،
مبيرة من الشكوك . ولعل الدراسات المستفيضة الجادة ترفد القاعدة المزعومة بشواهد أثبت من هذا
الشاهد وأقوى ، تعززها أو تقوضها وتظل القاعدة وهمية افتراضية لا مسكة لها من وجه لغوي
لغوي .

(١) جمهرة أشعار العرب ٢٥٣

(٢) شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري ٥١٧

(٣) شرح المعلقات السبع للزوزني ١٤٤

(٤) الخزانة ١٦١/٩

(٥) شرح شواهد المغني ٨٢٨/٢

٦- الجدلية في خبر كاد وعسى، هل يردان اسما:

١- الشواهد:

١- قال تآبط شرا:
فأبَّتْ إلى فَهْمٍ وما كدت آتبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر^(١).

٢- ما ينسب إلى رؤبة، ولبس في ديوانه قوله:
أكثرت في العنبل ملحاً دائماً لا تكثرن إني عسيت صائماً^(٢).

٣- جاء في الأمثال:
عسى الغوير أبو ساس^(٣).

٢- صورة القاعدة في تمذوج التأصيل:

ينشد النحاة هذه الشواهد على جواز بحجاء خبر كاد وعسى اسما مفردا في الظاهر مستثبتين قاعدة، جديدة، خلافا لما عليه الأصل، والعرف اللغوي السائد، في تمذوج التأصيل. إذ الشائع في كلام العرب، وأعرافهم اللغوية، أن يرد خبر كاد جملة فعلية، فعلها مضارع، غير

الخصائص ٣٩١/١، شرح الحماسة للبربري ٢٧٥/١، الانصاف ٥٥٤/١، شرح الفصائل ١٣/٧، ١١٩، ١٢٥، شرح ابن عقيل ٣٢٥/١، شرح التصريح ٢٠٣/١، المجمع ٢٥٩/١، خزنة الأدب ٣٧٤/٨.

ملحقات ديوان رؤبة ١٨٥/١، المسائل العضديات: ٦٥، ضرائر الشعر: القراز لغيرواني ٢٠٢، أوضح المسالك ٢١/١، المجمع ١٣٠، الأنباط والنظائر ٢٨٥/٢.

٢ مجمع الأمثال للميداني ١٧/٢، الجمل للزحاجي ٢٠١، شرح ابن عقيل ٣٢٦/١، وتذكرة النحاة ٥٦٣، شرح الأشئوني: ١٢٨/١.

مقترن بأن، في الغالب، وفعلا مضارعا مقترنا بأن، هو الغالب، في خبر عسى وأخواتها. فالشاهد في قوله: آتيا، على أنه خبر كاد في الشاهد الأول. وفي الشاهد الثاني، موضوع الشاهد قوله: صائما، إذ جعل الشاعر خبر عسى مفردا منصوبا ومثله الشاهد الثالث جعل خبر عسى كلمة مفردة، قوله: أبوسا على نحو مماثل لعمل كان وأخواتها.

والذي عليه الأصل، يقول سيبويه: ومن ذلك كدت أفعل ذاك وكدت تفرغ، فكدت فعلت لأفعلت لا يكتب الأفعال ولا تجزمها، وأفعل ههنا بمنزلتها في كنت، إلا أن الأسماء لا تستعمل في كدت وأشباهها، وكانهم إنما منعهم أن يستعملوا في كدت وعشيت الأسماء أن معناها ومعنى غيرها معنى ما تدخله إن، نحو قولهم: خليق، أن يقول ذاك، وقارب إلا يفعل ذاك . . . فمن ثم صنع الأسماء ولأن معناها معنى ما يستعمل بأن، فتركوا الفعل حين خزلوا أن، ولم يستعملوا لئلا ينقضوا بهذا المعنى (١).

ويوضح السير في لزوم الفعل في خبر كاد، إنما أزموا فيه الفعل؛ لأنه أريد به الدلالة بصيغة لفعل على زمانه، أو مداناته وقرب الالتباس به، ومواقفته، فإذا قلت: كدت أفعل، كذا فلست بخبر أنك معلقه، ولا أنك عريت منه عري من لم يرمه، ولكنك رمته وتعاطيت أسبابه حتى لم يبق بينك وبينه شيء إلا مواقفته، فإذا قلت: كدت أفعله فكان أفعله حد انتهت إليه ولم تدخل فيه، فكأنك قلت: كنت مقاربا لفعله وعلى حد فعله. ولفظ كدت أفعل، أول على حقيقة المعنى، وأخصر في اللفظ.

فقولنا: كدت أفعل. هي الضيغة اللغوية الشائعة والمتكاثرة، في الكلم العربي الذي اتخذ أصولا لقائمة قواعد اللغة. ودونه أسلوب كدت أن أفعل ودونه: كدت فاعلا، في الشيوخ والكثرة. وجعل النحاة استعمال خبر كاد مفردا لونا أسلوبيا محصورا في الشعر والضرورة، وهو قليل، أو شاذ.

عمد المانعون إلى التأويل، استبقاء على وحدة القاعدة، ونفيا للتشعب والتشظي في القواعد المؤصلة على مستوى لغوي متوحد. فقالوا: كأنه قال: وما كدت أكون آتيا، وإني

عسيت أن أكون صائما، وعسى الغوير أن يكون أبوسا. وعسى في هذه الأحوال تامة (١).
ولنا في القرآن الكريم وأسلوبه الرفيع خير مناسي وخرقنديل تنهدى به. قال تعالى: يكاد سنا
برقه يذهب بالأبصار (٢).

وقوله تعالى: "إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا" (٣).
فمما وردت بلفظ الماضي منفصلة قوله تعالى:
"من بعدما كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَهُمْ فَرِيقٍ مِنْهُمْ" (٤)
ووردت بلفظ الماضي متصلة: "قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدْتُ لِتُرْدِينَ" (٥)
وبلفظ المضارع قوله تعالى: "تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ" (٦)

وفي هذه الأحوال طراء، وحدث خير كاد جملة فعلية فعلها مضارع غير مقترن بأن. فهل معنى
هذا أن الناس كانوا يجرون خيرها على أنه كلمة مفردة منصوبة، ثم أتى حين من الدهر، هجر الناس
هذا الأسلوب، وتوفروا على أسلوب آخر وهو الذي رأيناها في لغة التنزيل؟ أم أنها لهجات
مختلفة، مرجحها الرواة معا، أو أن هذا الأسلوب، جعل خير كاد وعسى اسما مفردا كان لهجة
معلومة ولكن النحاة ادخلوها بالمستوى الصوابي العام، وهو اللغة الأدبية المشتركة (٧)
ولو استأنسنا بالأمثال العربية المضاهية للمثل المذكور، فقد جاء في آثارهم: كاد النعام يطير،
كاد العروس يكون أميرا (٧) ومنهجها واضح لاشية فيه، من جهة استعمال خير كاد فعلا مضارعا
غير مقترن بأن، وعليه جمهور المتكلمين.

أما عسى فقد استعملت في لغة التنزيل ثلاثين مرة، ولكنها ورد خيرها فعلا مضارعا مقترنا
أن نحو قوله تعالى: وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم (٨) وقوله تعالى: عسى الله أن يجعل بينكم
بين الذين عاديتهم منهم مودة (٩).

الجميل للزجاجي ٢٠١، شرح ابن عقيل ٣٢٦/١، شرح الأشموني ١٢٨/١، النحو الوافي ١/٦١٦، المعجم الوافي في

لأغور العربي ٢٣٩.

٣ النور: ٤٠.

٢ النور: ٤٣.

٥ الصافات: ٥٦.

٤ التوبة: ١١٧.

٧ الجميل للزجاجي: ٢٠٢.

٦ الملك: ٨.

٨ البقرة: ٢١٦.

٩ المنتحة: ٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis

ووردت عسى متصلا بها الضمير مرتين: قال تعالى: قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلون^(١). وقوله تعالى: فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض^(٢).

بقيت ثغرة ندخل منها إلى تلك النصوص، الناشئة التي جعلت خير كاد وعسى اسما مفردة، متحافية عن أسلوب القرآن الكريم، وبعد الأمثال الشائعة، وأسلوب العربي الصحيح الفصيح الذي يحتاج بكلامه.

٣- تحرير الشواهد:

ونظرنا هذه الشواهد في المظان، فرقنا على الروايات التالية:

وتبعت أسلوب كاد في لغة التنزيل فوجدتها وردت بلفظ الماضي دون أن يتصل بها شيء: ٤٢٥ مرة، واتصل بها ضمير أو حرف: ٦٥٤ مرة. ووردت بلفظ المضارع: ٢٥٨ مرة، ووردت بخلافها: ٢٢ مرة. فبلغ المجموع الكلي لاستعمال كاد في القرآن الكريم: ١٣٥٩ مرة.

١- رواية الشاهد الأول:

١- رواية التبريزي:

جاء في شرح الحماسة للتبريزي: ويروي: ولم أكُ آتياً.

أي رجعت إلى قبيلتي، فهمم، ولم أكُ آتياً في تقديرهم وظنهم^(٣).

٢- الرواية الأخرى للتبريزي، قال:

ويروي: ولم آلُ آتياً.

بمد الهمزة واللام. أي لم أدعُ جهدي في الإياب^(٤).

٣- رواية ابن يعيش في شرح المفصل، وبعضه رواية التبريزي:

ولم أكُ آتياً^(٥).

٤- رواية:

وما كنتُ آتياً، رواها الأزهرى، صاحب شرح التصريح وجعل قوله: ما كَدْتُ آتياً من

الشاذ^(٦).

١ البقرة: ٢٤٦.

٢ محمد: ٢٢.

٣ شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣٨/١، والخزاعة ٣٧٨/٨.

٤ شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣٨/١.

٥ شرح المفصل ١٩٠، ١/٧. ٦ شرح التصريح ٢٠٣/١.

٥- رواه ابن حنبل في روايتين: وما كنت آتياً، ولم أك آتياً. وأضاف والصواب: الرواية الأولى.
إلا أن ابن حنبل يعود فدرج رواية: وما كدت آتياً، ويقول: هذه هي الرواية الصحيحة
وكذا وجدتها في هذا الرجل، وهو عتيد عندي، والمعنى عليه البتة^(١)

فتخلصت لدينا الروايات التالية:

١- ولم أك آتياً. ورواها ثلاثة.

٢- ولم آل آتياً. وكانت اختياراً آخر لأحد العلماء.

٣- وما كنتُ آتياً. رواها واحد.

٤- وما كدتُ آتياً. رواها النحاة.

فعلى الروايات الثلاث الأولى لا شاهد ولا قضية.

وما أيسر أن تصحف أك، وآل، وكنتُ، وكدتُ!

وما أشق أن ترجح رواية على أخرى، بسبب ضيق المرجمات وتقارب البدائل ولكن
المرجمات الاسنادية متوجهة إلى الرواية الأولى وهي قوله: ولم أك آتياً لتضافر العلماء على روايتها
إلى حد الثلاثة، ولعلها هي الأقرب. ثم هي تشبه أن تكون متقدمة منذ عصر ابن حنبل، في أحد
قوليه. والله أعلم.

ويذهب الدكتور ابراهيم السامرائي إلى أن النحاة فروا من مجيء خبر هذه الأفعال فعلا
مضارعاً، لئلا يقعوا في حيرة واضطراب، وذلك خوفاً من القول: إن أن مصدرية، ولا يمكن عندهم
أن يكون المصدر المؤول في هذه الأفعال خيراً، لئلا يخبر عن اسم ذات بالمصدر، وهو اسم معنى.
واحترز بعض النحويين باللجوء إلى تأويلات مكنوزة مصطنعة، وما أكثر ما يلجأ النحويون إلى
شيء من ذلك حين يخبر بهم أمر من الأمور المشكلة، فقالوا في عسى محمد أن يقوم: عسى أمر محمد
القيام وفي هذا افتتاح على اللغة والمعاني، وبذلك يتم لهم الاختيار عن اسم المعنى باسم المعنى^(٢)

١ الخصائص ١/٣٩١، الخزانة ٨/٣٧٤.

٢ الفعل زمانة وأبنته: د. ابراهيم السامرائي ٦١.

والحق أن عبارة الأستاذ قاسية حين رماهم بالافتئات، إذ هم عمدوا إلى تأويلاتهم قياسا على خير كان، وأنها تعمل عملها. على حين ذهب بعضهم إلى أنها مفعول به، أو شبيه بالمفعول به، أو بدل اشتمال، أو أنه منصوب باسقاط حرف الجر، في خير كاد وعسى^(١).

ويذهب المرحوم عباس حسن: إلى أن هذا الخير نادر، ولا يصح محاكاة النادر، بل يجب الوقوف فيه عند المسموع^(٢).

أما الشاهدان الثاني والثالث، فقد أخفقت في الاهتداء إلى روايات أخرى لهما، على طول التطلب. أما الشاهد الأول فمجهول القائل لا يعتد به، وأما المثل فعلى تقدير عسى الغوير يصير أبوسا.

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشواهد:

استثناسا بروايات الشاهد الأول، واستشهادا بلغة التنزيل يتبين لنا أن هذه الشواهد إما لهجية، وإما محرفة، وإما نادرة. ولا تنقوم قواعد لغة على شاهد واحد مشبوه ليس في القرآن ولا في كلام العرب الذي وزنناه من يجعل خير عسى اسما مفردا على نحو قوله: عسى الجو معتدلا. إنما هي لهجة تعمل عسى عمل كان. ولذا فإن قاعدة: يرد خير كاد وعسى اسما مفردا منصوبا لا سند لها من دليل لغوي صحيح وتظل القاعدة الكلية متماسكة مبرأة من التداعي وتظل على النحو التالي:

يُرد خير كاد فعلا مضارعا غير مقترن بأن في الغالب نحو قولنا:

يكاد الصديق يكون أخوا.

ويُرد خير عسى فعلا مضارعا مقترنا بأن، نحو قولنا:

عسى ربي أن يهدي قوسنا.

ولنا في لغة التنزيل، وما يجري به الاستعمال اللغوي في المظان خير مستأنس ومتقوى.

١ شرح المفصل ١٣/٧، شرح الكافية ٢/٣٠٣، المغني ١/١٣٠، المع ١/١٣٠.

٢ النحو الوافي: ٦١٦/١.

٧ - الجدلية في جواز مجيء فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً:

١- الشواهد:

١- الشاهد الأول: قال أبو زيد الطائي:

مَنْ يَكِدُنِي بَيْسِيءٍ كُنْتُ مِنْهُ
كَالشَّحَائِنِ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ^(١)

٢- الحديث الشريف:

مَنْ يَقُمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ^(٢).

٣- قول عائشة:

إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمُ مَقَامَكَ رَقًّا^(٣).

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل:

تندرج هذه الجدلية في قضية معادلة فعل الشرط وجوابه، من منظور التحانس أو التحالف.

نص النحاة على أن المتكلم يعمد إلى صيغة متوازنة في فعلي الشرط والجواب على نحو متماثل:

أن يكون الفعلان مضارعين نحو:

إن يقيم زيد يقيم عمرو. وذلك لظهور تأثير العمل أو أن يكونا ماضيين نحو:

إن يقيم زيد قام عمرو.

وعلى وفق هذه الحالة الأخيرة انشدوا قول أبي زيد الطائي:

مَنْ يَكِدُنِي بَيْسِيءٍ كُنْتُ مِنْهُ
كَالشَّحَائِنِ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

والمعادلة الأخيرة. اجازها الفراء في الاختيار، وتبعه ابن مالك. أما سيويه والجمهور، فقد

اعتبروها حالة ضرورية لا تجوز الا في الشعر^(٤).

وهذه الحالة الأخيرة، وهي مجيء فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لا يسفيها المنطق والواقع،

لأنها ترد في باب الإحالة، فعند قولنا: من يدرس نجح فكيف يمكن ان تكون معقولة ومقبولة في

الواقع الحقيقي. وتظل هذه الجملة أدخل في باب الممكن اللغوي، يبدو انها تجافي الواقع العملي.

١ الجمل للرحاحي ٢١١، شرح ابن عقيل ٣٧١/٢، المعجم ٥٨/٢.

٢ صحيح البخاري: ٢٧/١، صحيح مسلم ٥٢٤/١ تسهيل الفوائد ٢٤٠، شرح عمدة الحفاظ: ٢٦٠.

٣ شرح ابن عقيل ٣٧١/٢، وينظر شرح عمدة الحفاظ ٣٦١، وشرح الأشموني ١٦/٤، التوطئة للشلوبيني: ١٤٥.

٤ شرح ابن عقيل ٣٧١/٢، شرح التصريح ٢٤٨/٢، المعجم ٥٨/٢.

ولذا استذكرها جلة من العلماء وعدهمها من باب اللغو الذي لا يصح؛ لاستغلاقتها على الانطباق على واقع الحال (١).

٣- تحرير الشاهد

أما الشاهد الأول، فلم أجد احدا أنشده إلا بن عقيل، ولم أقع له على صورة أخرى.

أما الحديث الشريف: فوجدت صورة أخرى له:

من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه (٢)

وعلى هذه الرواية لا شاهد في الحديث الشريف.

أما قول عائشة: فروايت الأخرى:

إن أبا بكرٍ رجلٌ أَسِيفٌ، إذا قام مقامك رَقٌّ أو لم يستطع أن يصلي بالناس (٣).

وعلى هذه الروايات فلا شاهد في هذه الأقوال:

وتظل قراءة هذه النصوص وتخريجها معقدة كالخروج من عنق زحاجة أو المشي على حد

السيف.

صورة القاعدة بعد تحرير الشاهدين، وصرف النظر عن الشاهد الأول أو إرجاء النظر في

عمره.

وبعد قراءة الحديث الشريف، وقراءة قول عائشة قراءة مختلفة، تصبح المسألة برمتها قابلة

لترجع النظر فيها إذ من المعروف المؤلف أن اللغة ترجمان الفكر، والفكر يتأبى أن ينضبط في الواقع،

للذهني أو العقلي على ترتب الاحداث على هذه الصورة:

من يدرس نوحج

إلا بتأويل مبعده، وتقدير، مكلف، ربما يستعصي على منطق الواقع والمنطق اللغوي معاً.

وتصير معادلة الشرط وجوابه مقصورة ومقبولة، في الحالات الثلاث:

الأول مضارع والثاني مضارع

الأول ماض والثاني ماض

الأول ماض والثاني مضارع

١ الممع ٥٩/٢ وينظر شرح عمرد الحافظ ٢٦٠.

٢ صحيح البخاري، رياض الصالحين: ٦٧٣، شواهد التوضيح ١٤.

٣ شرح عمدة الحافظ: ٢٦٢، وينظر صحيح البخاري: ١٦٩/١ وسنن النسائي ٩٩/٢، الممع ٥٨/٢.

أما الحالة الرابعة فمستبعدة جدلية متعسفة.

ولا يعني أننا إذا وقفنا على شواهد تغزز الحالة الرابعة المستبعدة أنها جائزة، من قبل أن الشواهد قد تكون مدخولة، أو أن تكون مؤصلة على التأويل المبعد، والتقدير المححف والحمل على الظاهر أليق باللغة من كل التأويل الجافة المنطقية، التي تثقل اللغة وتلوي ذراعها.

- الجدلية في جواز الأخبار في باب إن وكان عن النكرة:

١- الشواهد:

١- الشاهد الأول، لامرئ القيس:
وإن شفاءً عبرةً مهراًقةً وهل عند رسم دارسٍ من معول^(١).

٢- الشاهد الثاني: قول حسان بن ثابت،

كان سبيته من بيت رأسٍ يكون مزاحها غسل وماء^(٢).

٣- الشاهد الثالث:

قال أبو قيس الأنصاري:

ألا من مبلغ حسان عني أسحر^(٣) كان طبعك أم جنون^(٤).

٤- الشاهد الرابع:

قال الفرزدق:

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميماً بجوف الشام أم متساكر^(٥).

ديوان امرئ القيس: ٩، الكتاب ٤٢/٢، المنتضب ٣٩١/٣، المنصف ٤٠/٣، ن سر صناعة الاعراب ٢٥٨/١، أسرار

البلاغة ١٦٠، شرح القصائد السبع للأبباري ٢٥، شرح القصائد العشر للثوري ٢٨، شرح المعلقات السبع للرزني:

١١، لسان العرب: هـ، شرح شواهد المغني ٧٧٢/٢، الخزانة ٢٧٧/٩، ٤٤٨/٣.

٢ ديوان حسان: ٥٩، الكتاب ٥٩/١، الكامل ٧٢/١، المنتضب ٩٢/٤، الأصول ٨٣/١، الجمل للزجاجي ٥٨،

الختيب: ١: ٢٧٩، شرح المفصل ٩١/٧، لسان العرب: س، المعجم ١١٩/١، الأشباه والنظائر ٢٧١/١، الخزانة

٢٢٤/٩.

٢ الكتاب ٤٩/١، اللسان الطيب، الخزانة ٢٩٢/٩.

ملحقات ديوان الفرزدق ٤٨١، المنتضب ٩١/٤، الخصائص ٣٧٥/٢، ضرائر الشعر للقرناز: ٩١ المغني ٥٤٣/٢، المعجم

٦٧/١، الخزانة: ٢٨٨/٩.

٥- الشاهد الخامس:

قال خلدش بن زهير:

فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار^(١)

الشاهد السادس: قال القطامي: قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا^(٢).
شواهد أخرى *

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل:

تتحلق هذه الشواهد المستفيضة حول قاعدة موداها، يجوز أن يكون المبتدأ أو المسند إليه، نكرة، خلافا لما عليه سميت الكلام الاعتيادي الفصيح، الذي يلجأ فيه المتكلم إذا وقعت له واقعة لغوية اسنادية بين اسم وخبر أن يكون الأعراف هو المبتدأ، ويؤخر النكرة. أما إذا تساويا في التعريف، فأنت بالخيار، أيهما ما جعلته معمولا لتاسخ أي مبتدأ أو فاعلا ونصبت الآخر خيرا. ذلك قولك: كان أموك زيدا، وكان زيد صاحبك، وكان هذا زيدا وكان المتكلم أمكا^(٣).

ولا يجوز لك أن تعكس فتجعل النكرة مبتدأ، أو ما هو في حكمه، والمعرفة خيرا. أما ما هو حكمه، على نحو قول الشاعر:

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا

فجاء بالأمر معكوسا، إذ جعل قوله (موقف) وهو نكرة اسم كان، وجعل (الوداعا) وهو معرفة خيرا، ولا مسوغ للابتداء بالنكرة في بيت الشاعر.

ومثله: إن شفاء عيرة مهراقة.

جعل اسم إن نكره وخبرها معرفة، على خلاف السائر السائد في كلام العرب. ومثله قوله:

يكون مزاجها غسل وماء، أي كأنه قال: يكون غسل وماء مزاجها. ومثله قوله:

أسحر كان طيبك أم جنون

وقوله: أظبي كان أمك أم حمار.

الكتاب ٤٨/١، المقتضب ٩٣/٤، الإفصاح ٣٣٢، الفصل ٢٦٣، شرح الفصل ٩١/٧، ٩٤، المغني ٥٩٠/١.

ديوان القطامي: ٣١، الجمل للزاجي ٤٦، الإفصاح ٣٣١، شرح الفصل ٩١/٧، المغني ٥٠٥/٢، شرح شواهد

المغني ٨٤٩/٢، المعجم ١١٩/١، معاهد التنصيص ١٧٩/١، الخزانة ٢٩٣/٩.

الكتاب ٤٩/١، الخصائص ٣٧٥/٢، ٤٠/٣، الجمل للزاجي ٤٦، الإفصاح ٣٢٢، لسان العرب: سبأ، طيب،

سكر، المعجم ١١٩/١. * أمالي القالي ٩٦/٢، المقتضب ٢٥١/٤، الخصائص ٢٧٥/٢، ضرائر الشعر ٢٩٦،

الدر المصرون ٤٧٢/٤، شرح الفصل ٦/٩، المخصص ١٩٥/١٤.

وهذه الشواهد جاءت مخالفة للقاعدة الرئيسية، فنسقت قاعدة جديدة، يجوز الابتداء بالنكرة من غير مسوغ، على نحو ما لمسنا في هذه الشواهد.

وهذه الشواهد مئة من إجازتهم الابتداء بالنكرة على ظاهر الرواية.

يقول سيويه في باب الإخبار بالمعرفة عن النكرة: واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة

والذي تشغل به كان المعرفة؛ لأنه حدا كلام؛ لأنهما شيء واحد بمنزلة ^{بمنزلة} ^{لبيان قولك}: ضرب رجل

زيداً؛ لأنهما شيان مختلفان، وهما في كان بمنزلة في الابتداء. إذا قلت: عبداً لله منطلقاً بتبدئ

الأعراف ثم تذكر الخبر، نحو: كان زيد ^{حليماً} قتيلاً. فالوجه رفع زيد، المعرفة، ونصب (قائماً). ولا يبدأ

بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة وقد يجوز في الشعر في ضعف الكلام^(١).

أبان سيويه الوجه الحسن المائل في كلام العرب، ولكن مما يوسف عليه، أنه حرماً من لذة

التوحد والظفر بالمنهج المتسق المطرد، حين شرح القاعدة، فخلط مستوى بمستوى، ونبت الهوامش

والفروع إذ قال: وقد يجوز الشعر وضعف الكلام، فخرمت القاعدة، بل تقوضت وسيويه على

اجلاله مقداره، يتحنت عن اللمس بصدق الرواية، أو الطعن في النصوص وذلك مئة من اجلاله

تقديمه لرواية اللغة. مع أنه كان يقول عن نفسه: كنت رأساً والحسن حي^(٢). ولكن الاجلال

مخلاف المحاسبة والتدقيق.

ومضى الجمهور في تلك الشواهد على أنها من مواطن الضرورة والتفت فريق آخر إلى الروايات

المتنحها، ويرزو صدقها.

وهم على حق إذ تأدت إلينا هذه النصوص بالرواية المحفوفة بالأدواء والآفات العريضة منها

لنسيان والتصحيح والتحريف والتدليس والوضع. وقد استشعروا ذلك مبكراً، قال القاضي

المرجاني: ودونك هذا الدواوين الجاهلية والاسلامية، فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو

الكتاب ٤٧/١، المعنى ٥٠٥/٢.

مراتب التحوين: ١٣.

أكثر لا يمكن لعائب القدح فيه، إما في لفظه ونظمه، أو ترتيبه وتقسيمه، أو معناه أو إعرابه^(١). ومن المعلوم أن كتب النحو العربي، كان جل اعتمادها على الشعر، إذ يكون وحده العنصر الغالب في دراسات النحاة المتقدمين والمعاصرين، يستخرجون منه الشواهد ويعتمدون عليه في الاستشهاد، فكان للشعر القدح المعلى في الدراسات النحوية، في أكثر الشواهد التي فاضت بها كتب النحو من سيبويه إلى عصر ابن هشام خاتمة المجتهدين في بناء القواعد وتجديد النحو^(٢).

وبما أن القضية على هذا النحو فما أحرانا بالتحرز والتحوط عند إنشاد الشواهد ولا يصح التسليم الكيسح، فما أكثر الآيات التي يجب أن تسقط من حساب الاستشهاد النحوي لأنها محرفة في الرواية، ولأنها مصنوعة في تكلف لتسندر أيا أو تدعم قاعدة، ونسبتها إلى الجاهلية، كما حسبوا، يعطيها هذه القدسية، وهذا الاجلال^(٣). والشواهد القرآنية، المتمثلة في القراءات الشاذة والمتعددة هي جمع اللهجات الفاشية آنذاك، والتشاغل بها هو افساح للمستويات اللهجية أن تتسرب إلى المستوى النحوي المختار وهو الفصحى.

فسيبويه، لعله كان يعلم أن خلا ما يتلبس الرواية، ولكنه عف عنه، إذ فيه تفحيش على الرواة، تنقص، وقد تلمذ لهم سيبويه، وتخرج بعلمهم، أيصح أن يطعن في أقواله، ويخلص مصداقيتهم وحلالهم؟

إلا أن جيلا آخر كان لهم من سعة الأفق، وعمق الرؤية، تجاوزا هذه المواضع وقفزوا على هذه الأعراف، وفهموا الرواة على أنهم بشر ينسون أو يخطئون، أو تمتد أيديهم إلى النصوص بالعبث والتلاعب، فينبغي التنبية إلى هذه المظنة، والتحرز من هذه الثقة وسدها، دون أن يظنوا فرسى حماستهم لقداسة اللغة، وعفة الرواة.

١ الوساطة للقاضي الجرجاني: ٤.

٢ القاضي الجرجاني: د. عمود السمرة، ١١٩، ١٢٢، الشواهد والاستشهاد في النحو عبد الجبار النائلة ٣٥، شواهد

سيبويه د. عبدالعال كرم ٦٨، اختلاف الرواية: د. حسن الشاعر ١٥.

٣ شواهد سيبويه: د. عبدالعال مكرم ٦٨.

فالتفت عدد جم من النحاة إلى الدفاع بالتأويل، أو بالتسوية بالضرورة، ولكن نفرا آخرين تلمسوا مواطن الداء في الرواية، والسعي إلى نخلها. على نحو ما نلمح في رواية المازني^(١) والمبرد^(٢) وابن يعيش^(٣).

ويجيز ابن السراج تقديم النكرة على المعرفة في الابتداء إذا كان فيه فائدة وذلك قولك: ما كان أحد مثلك^(٤).

ودافع ابن جني عن مسألة جواز تفضيل النكرة على المعرفة في الابتداء، أكثر من ابن السراج واسترشد لها الشواهد، فقد روى أنه قرئ: وما كان صلاحهم عند البيت إلا مكاء وتصدية^(٥). فنصب صلاحهم ورفع (مكاء) (وتصدية). ولحنة الأعمش^(٦). وما انفك يدفع عن هذه الظاهرة: وللسنا ندفع أن جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة، قبيح، وإنما جاءت منه آيات شاذة وهو في ضرورة الشعر أعذر، والوجه اختيار الأوضح، ولكن وراء ذلك ما أذكره. أعلم أنه نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته، ألا ترى أنك تقول: خرجت فإذا أسد بالباب، فتجد معناها معنى قولك: خرجت فإذا الأسد بالباب، لا فرق بينهما. وأيضاً فإنه يجوز النفي من جعل اسم كان وأخواتها نكرة مالا يجوز في الإيجاب، ولهذا ذهب بعضهم في قول حسان:

كَانَ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

أنه إنما جاز ذلك من حيث كان (عسل وماء) جنسين، فكأنه قال: يكون مزاجها العسل والماء^(٧).

فابن جني، جعل المسألة محصورة في نطاق اسم الجنس، وهو نظرة جزئية للكلم لا تحل اشكالية، بل ينبغي أن تكون الرؤية شاملة، صالحة لتفسير الظاهرة اللغوية، برمتها.

١ المقتضب ٩١/٤، الأصول ٨٢/١.

٢ المقتضب ٨٨/٤.

٣ شرح المفصل ٩١/٧، والمغني ٥٠٥/٢.

٤ الأصول ٨٤/١، ٧٧/٢، ١٤٠، واللعم ٩٧، وشرح ملحمة الاعراب للحريزي ١٤٦.

٥ الأنفال: ٣٥.

٦ المختب ٢٧٩/١.

٧ المختب لابن جني ٢٧٩/١.

ونلتفت إلى حرك أولئك النفر الذين تفتنوا إلى صحة الرواية، وتجانفوا عن التخوض والتقول في مسائل الانتزاع، وهم فئة امتازت بالتشويق الحقيقي، والاستشراف الجاد في تشقيق آفاق نافعة دونما مغالاة أو اجفال من تحوب، كيف، والعلماء أنفسهم يجهرون، يرفعون عقائرهم، يقول أبو عمرو بن العلاء: ما زدت في شعر العرب إلا بيتا واحدا، قصد ما يرويه الأعشي من قوله:

وأكرتني وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشيب والصلعا^(١).

وعلق ابن جني على ذلك هذا الملحظ:

"أفلا ترى إلى هذا البدر الطالع الباهر، والبحر الزاخر، الذي هو أبو العلماء وكهفهم وبدء الرواة وسيفهم، كيف تخلصه من تبعات هذا العلم وتخرجه فيه إلى الله وتمجبه، حتى أنه زاد فيه على سعته وأنبأه وتراميه وانتشاره بيتا واحدا، وفقه الله للاعتراف به، وجعل ذلك عنوانا على توفيق يرويه وأهله"^(٢).

وقول أبي الفتح، واعتراف أبي عمرو مؤشرا على أن الوضع لا حيود عنه، ولا معدى عن وجوده، مهما تسامى الرواة في الادعاء، على أنه حجه كان متفاوتا، فبعض الاشارات إلى الوضع كان توغرا للصدور، ومؤشرا على التفحيش والظعن.

فلتخذن هذه الوقائع رداء لنا على لزوم جانب التحرز والتحوط في الرواية. وتظل مسألة الضرورة الشعرية أيضا مؤرقة إذ كيف كان الشاعر يدع القصيدة تمكث عنده حولا كريشا وزمنا ظويلا، يردد فيها نظره، ويجيل فيها عقله، ويقلب فيها رأيه اتهاما لعقله، وتتبعها على نفسه، فيجعل عقله زماما على رأيه، ورأيه عيارا على شعره وإشفاقا على أدبه"^(٣) وندعش بعد هذا حين يقول للنحويون هذا: ضرورة شعرية، تقاصر الشاعر فيها عن التخطي إلى القول الصحيح، على طول لتشاغل واقامة المناد منها.

هذه النقول جميعا تشد أزرنا، وتشفع لنا، وتستحثنا على لزوم تتبع الرواية، والوقوف على صحتها، وفي سنخ الإنسان الجاد التوثق والتدقيق وحسن التبصر فيما يعرض له من أمر الحياة، وأحجب به من أدب!

الخزاعة: ٣/١.

الخصائص: ١١٠/٣.

البيان والتبيين: ٩/٢.

قال هذا جمهرة من العلماء الأثبات، ولقيف من الرواة الثقات فيما أيسر أن تصحف أو تحرف كلمة (شفائي) إلى كلمة مناظرة: شفاء، فحسبها الدارسون وجه الحق، فأقاموا دروسهم دون تدقيق.

ومن نصح هذه الرواية، ونراها الوجه، من قبل الشام الناس حولها. وعلى هذه الرواية يسقط الاستشهاد بهذا البيت. وتقوض القاعدة الجوازية برمتها. وتواتر الرواة وجمعهم على الرواية الثانية برشحها البديل الشرعي.

٢- أما الشاهد الثاني: وهو بيت حسان:

كَأَنَّ سَيْتَةً مِّنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وهذه الرواية أفضت إلى جدلية بين القاعدة الرئيسية والنص على ظاهر هذه الرواية وتخلقت قاعدة على قاعدة رئيسة مطردة. وفضلاً عن هذه الرواية وقفنا على الروايات التالية:

- يكون مزاجها عسل وماء، برفع الجميع.

وهذه رواية الديوان (١)

وتوجيهها على إضمار الشأن والقصة في كان، فيكون ذلك المضمير هو اسمها، ويكون مزاجها مبتدأ، وعسل خبره، والجملة خبر عن كان، وموضعها نصب. والتقدير: يكون الشأن: مزاجها عسل وماء، كما تقول: يكون العسل: رطلان بدرهم. وماء عطف على عسل (٢).

أو تصير (يكون) زائدة لا اسم لها ولا خبر، فتصبح: مزاجها عسل وماء مبتدأ وخبر، وقد عطف ماء على الخبر فرفع (٣). خلافاً لمن لا يميز زيادة يكون بلفظ المضارع، إلا نادراً.

وعضد هذه الرواية صاحب الخزانة (٤).

وعلى هذه الرواية لا شاهد ولا قضية، ولا جدلية. وعلى التوجيه الأول يصير اسم كان معرفة، وهو ضمير الشأن، والخبر جملة.

- رواية: يكون مزاجها عسلاً وماءً.

١ ديوان حسان بن ثابت: ٥٩.

٢ الانصاح للفارقي: ٦٢.

٣ المصدر نفسه: ٦٣ ولسان العرب: سبأ.

٤ الخزانة: ٢٢٤/٩.

وهي رواية المازني والمبرد. يقول المبرد:

وكان المازني يروي: يكون (مزاجها) بالرفع، و(عسلاً) بالنصب، و(ماء) بالرفع يريد: وفيه

ماء. (١)

فكان هذا على شرط الباب، (مزاجها) معرفة، وهو اسم يكون، والخير نكره وهو قوله:

(عسلاً). ويجوز في (ماء) التقدير على أنه فاعل لفعل محذوف، كأنه قال: ومازجه ماء (٢).

وقد روي: كأن سيئة، وكان خبيثة (٣). ولا تؤثر فيما نحن بصدده.

وقد روي: كأنه سيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء (٤)

وهذه الرواية لا تضيف شيئاً إلى الرواية الثانية، فيما نحن بصدده، بل هي تابعة للرواية الثانية،

ففسحنا لها هنا لتمييزها.

فصارت معادلة الشاهد على هذا النحو:

١- يكون مزاجها عسل وماء - يفضي إلى تخلق قاعدة الابتداء بالنكرة دون مسوغ

٢- يكون مزاجها عسل وماء - رواية الديوان، وفيها تأويل وتقدير

٣- يكون مزاجها عسلاً وماء - رواية المازني والمبرد، وهي أميل إلى القصد في التأويل

والتقدير، وأذهب في التقادم وصحة الرواية.

والروايتان الثانية والثالثة تقوضان القاعدة الفرعية وتخضعان لتبقي أعلى القاعدة الرئيسية.

ونحن نؤثر الرواية الثالثة من قبل توفر عاملين عليها، ولأنها تنحو منحى الاقتصاد في التقدير

والتأويل. ولذا يصح في التقدير أنها الأرجح، ولعلها كذلك.

والرواية الثالثة تلغي هذه الجدلية الماثلة في التناقض بين قاعدتين إحداهما مؤصلة على شواهد

كثيرة صحيحة فاشية، والثانية هامشية فرعية، أقيمت على نصوص هشة تقوضت إذ دققنا الرواية،

فخلصناها.

المقتضب ٩٢/٤.

شرح المفصل ٩٤/٧، وأوضح المسالك ١٨٠/١ وينظر البحر المحيط: ٥٢٨/٨.

المقتضب ٩٢/٤، الخزانة ٢٩٣/٩.

أوضح المسالك ١٨١/١.

وكثير من النتائج الأدبية يخالها المرء حقيقة لا حيود عنها، وإذا ذهب يندقق وينقر ويتحرى، وقع على خلاف ما قرر، فيقع في الفند، فيبتلى.

٣- أما الشاهد الثالث، وهو بيت أبي قيس الأسلت الأنصاري:

أَلَا مَنْ مَبْلَغِ حَسَانٍ عَنِّي أَسْحَرَهُ كَانَ طَبِكُ أُمِّ جُنُونٍ

فالرواية المشكلة فيه هي في قوله: (كان طبك) إذا أجرى اسم كان عائداً على نكرة، وهذا يعني ابتداء بالنكرة، الذي لا يصح إلا بشروط مسطورة في مصنفاتهم.

- أما الرواية الثانية فهي:

أسحرا كان طبك أم جنون.

ينصب (سحرا) على أنه خبر كان، ورفع (طب) يجعله اسم كان، ورفع (جنون) على استئناف، كأنه قال: أم هو جنون^(١). وعضد هذه الرواية صاحب الخزانة^(٢).

- وممة رواية: أطب كان داؤك أم جنون. على أن كان زائدة^(٣).

وعلى الرواية: أسحرا كان طبك أم جنون. وسحرا خبر كان مقدم. وعليها لا شاهد في البيت القضية المزعومة.

٤- أما الشاهد الرابع: المنسوب إلى الفرزدق: وهو قوله:

أَسْكِرَانَ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا يَجُوفِ الشَّامِ أُمَّ مُتْسَاكِرٍ

فهو برواية نصب (ابن) على أنه خبر كان، وسكران مبتدأ نكرة يعود عليه اسم كان وهو ما كالف واقع الاستعمال اللغوي الذي عليه جمهرة المتكلمين الذين يستشهد بكلامهم.

- ممة رواية أخرى وهي:

سكران كان ابن المراغة. وهي رواية سيويه، وهذه عبارته، بعدما أنشد البيت الشاهد: وأكثرهم

ينصب (السكران) ويرفع الآخر، على قطع وابتداء^(٤). ويجعل (سكران) خبر كان متقدما،

١ ضرائر الشعر للقرزاق القيرواني: ٩٣.

٢ الخزانة: ٢٩٥/٩.

٣ لسان العرب: طب، الخزانة: ٢٩٥/٩.

٤ الكتاب: ٤٩/١، والخصائص ٣٧٥/٢.

ويرفع (ابن المراغة) يجعله اسمها، ويرفع (متساكر) على ما قال سيويه، كان قال: أم هو متساكر^(١).
وعلى هذا لأقبح لقضية وإذا رفع (سكران) ونصب (ابن المراغة)، ففيه قبح، لضرورة الشعر.
ويشايح هذه الرواية ابن هشام قائلا: والأشهر في إنشاده نصب (سكران) ورفع (ابن المراغة)
وارتفاع متساكر على أنه خير للضمير: هو، محذوف^(٢).

وهذه الرواية، يساندها ويختارها، البغدادي، في الخزانة: وأكثرهم ينصب السكران ويرفع ابن
المراغة على أنه اسم كان، ويكون الخبر مقدما، وهو سكران^(٣).

وحسب هذه الرواية ترجيحاً وثقة، نص سيويه عليها، من قبل أن سيويه كان ثباتاً عدلاً، فضلاً
عن أن جملة الحكاية في كتابه عن الخليل، وعن سائر شيوخه الثقات، وسيويه كان يتحرج ويدقق
يستريئ لذمته بالاسناد إلى شيوخه. فقد روى عن عيسى بن عمر ٢٢ مرة وروى عن أبي زيدا
للأنصاري ٩ مرات وكان يقول: كان سيويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان، فإذا سمعته يقول: أخبرني
من أتق بعربيته فإنا نريدني^(٤).

فجاءت روايته موثوقة، إذ استقطبت جملة من مرويات شيوخه الذين كان يكثر من الإحالة
عليهم، على نحو ما روى الأستاذ علي النجدي ناصف.

فالرواية المتكررة الشائعة التي سمعها سيويه والنحو يقام على اللغة الكثرى، هي هذه الرواية:
سكران كان ابن المراغة إذ هجا تميما بجوف الشام أم متساكر.

على هذه الرواية المجتابة لدى جملة من العلماء، والمصطفاة لدينا، تنحل هذه الجدلية، وتتقوض
القاعدة الفرعية.

٥- أما الشاهد الخامس وهو قول خدائش بن زهير:

فإنك لا تبالي بعد حولٍ أظيتم كان أمك أم حمارٍ

- فأنشده برفع ظي ونصب (أمك) فوق الابتداء بالنكرة من غير سسوغ. فأفضى إلى إشكالية
أضحة شكلت تشرخاً وتشذراً في بناء القاعدة الرئيسة وأفرزت قاعدة متهاجنة هشة، على وفق
رواية مهزوزة ومضطربة.

١ ضرائر الشعر للقرظ القيرواني: ٩٣.

٢ المغني: ٥٤٣/٢.

٣ الخزانة ٢٨٩/٩، وينظر شرح الكافية ٢/٢٧١، ولسان العرب: سكر.

٤ أخبار النحويين البصريين للسرياني ٤٨، طبقات اللغويين ٦٨، سيويه إمام النحاة على النجدي: ٥٩.

- وللشاهد رواية أخرى هي:

أظبي ناك أمك أم حمار^(١).

وهي رواية ابن الأعرابي في رده على ابن السرياني في شرح أبيات سيبويه قال:

والصواب ما أنشدناه أبو الندى: "أظبي ناك أمك أم حمار" وإنما قلبت اللفظة "مخرجاً"^(٢)

- وشم رواية نص عليها ابن خلف والميرد وهي: أظبيا كان أمك أم حمار.

وأثنى عليها الميرد وضحها، وقدمها وقال: والأجود في هذه الأبيات نصب الأخبار المقدمة

ووزع المعارف، ووزع القوافي على قطع وإبداء. ولا ندري أكان هذا منها نصاً روائياً أم هو

استحسان وتخبر؟ والغالب أنه موصل على سماع؛ إذ من هجرتهم أنهم حينما يكون الأمر قياساً،

يتصورون على ذلك ويقولون: وهو القياس، أو الذي نراه، ولم نر شيئاً من ذلك يشي بذلك.

وعمن تؤذن في الناس بهذه الروايات، ومعرضهم، بل نورت لتوجيه إلى هذه الروايات المستبعدة

والضرب عليها؛ توقي التوحد في القواعد، وتطلب حفظ النص مستقيماً على نحو مطرد، موحد،

وهو ما يجمع عليه الدارسون بمقاييس موحدة وضوابط متسقة.

وبما أن السياق والموقف موصلان على توغير الصدور والتأخر والتفحش، فلا نتردد في القول أن

الرواية الأولى هي الأفضى والأوجه وهي قوله:

أظبي ناك أمك أم حمار.

أما الشاهد السادس المنسوب إلى القطامي في قوله:

رقبي قبل التفرقوا ضباعاً ولا يك موقف منك الوداعا

فروايتهم على الظاهر، تتفق مع اشكالية، محلها قوله: (موقف) وهو اسم كان أجراه نكرة، وفي

قوله (الوداعا) جعله خير كان معرفة، خلافاً لما عليه الشائع في لسان العرب، وهو جعل المعرفة مبتدأ

وهو الوجه، إذا كان ثم خياران بديلان في المسند والمسند إليه ولعل الضرورة الشعرية تقاضت

بمجاورة الألف اللغوية، والنموذج المتخير، الذي أقيمت عليه قواعد اللغة.

أما الرواية الثانية: ولديك موقفي منك الوداعا

١ نستغفر القارئ لهذه الجمهرة، وكنا نود لو أسكننا عن هذه العبارة، ولكن دواعي البحث تقاضتها.

٢ الخزانة ١٩٤/٧، وينظر ضرائر الشعر للقرناز ٩٤.

ذكرها ابن يعيش^(١) وابن هشام^(٢) والسيوطي^(٣).

وعلى هذا لا شاهد ولا قضية، إذ يصير قوله (موقفي) اسم كان وهو معرفة، وخيرها قوله:
الوداعا.

ولسنا بأخذين الناس على ما نحب، على وفق هوانا، ولكننا نحب أن تكون الرواية على نحو ما
يحقق للقاعدة الاطراد والاتساق، دون إقتصار النص أولي ذراع اللغة ودون تهافت أو تحكم. ومنطق
اللغة له وضعه المميز، إذ صح وكان وليد العفوية ولم تتلاعب الأيدي به.

فما أقرب هذه الرواية إلى منطق اللغة والواقع، إذ يجتمع المحبان ويتمنى الشاعر ألا يكون لقاءه
هذا المعلوم المعروف آخر لقاء، وألا يكون لقاءهم الوداعي الأخير. ولعل هذا أقرب إلى الموقف
والسياق الحالي من تنكير موقف الذي يفيد العموم، ومن طبيعة الحال أن يكون كل لقاء يعقبه فراق
ووداع، فالوجه أن يعرف الموقف من قبل أنه مقصود بعينه، يتمنى ألا يكون آخر لقاء.

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشاهد:

بعد تحرير هذه الشواهد التي تبين لنا أنها أنشئت على غير وجه، جعلها تشي بخلل القاعدة
المجترحة المزعومة، فإذا قرأنا هذه الشواهد على الأوجه التي اجتيناها ولا جناح علينا في اصطفاها من
قبل إنما وظفنا بعض الضوابط والمرجحات. فإذا صرنا إلى هذه الروايات، صارت القاعدة: لا يصح
الابتداء بالنكرة إلا بمسوغات، مستطرة في مصنفاتهم، وإذا أقيم للمتكلم خيار في بدلين أحدهما
معرفة والآخر نكرة جعل المسند إليه معرفة، فهو قضية ينبغي أن يعلمها السامع لذا لا يصح الأخبار
في باب أن وكان عن النكرة. بل ينبغي أن تقدم المعرفة وتؤخر النكرة.

١ شرح الفصل: ٩٢/٧.

٢ المعنى: ٥٠٥/٢.

٣ شرح شواهد المعنى ٨٤٩/٢.

١- الجدلية في توكيد الفعل المضارع بعد أن الشرطية المدغمة بما.

١- الشواهد:

١- الشاهد الأول، قال الأعشى:

فَأَمَّا تَرِيْنِي وَوَلِي لِمَةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا^(١)

٢- الشاهد الثاني:

قال همام بن عبد الله السلولي:

فَأَمَّا تَرِيْنِي الْيَوْمَ أَرْحِي ظَعِينِي أَصْعَدُ سِرًّا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرَعُ^(٢)

٣- صورة القاعدة في نموذج التأصيل:

أنشد النحاة هذين الشاهدين هامشين على جواز التوكيد بعد أن الشرطية المدغمة بما. فالأصل أن الفعل المضارع، وهو فعل الشرط إذا ولي إن المدغمة بما، فالوجه الشائع أن هذا الفعل يجب توكيده على نحو ما هو فاش جار في الاستعمال اللغوي. ولكن إنشاد البيتين على ظاهره أفسد القاعدة وشذرها وجعلها تنشظى إلى قاعدتين: الوجوب في التوكيد، والجواز، الذي يفضي إلى تناف مورق، واضطراب مفرع محبط، يرتكس المرء مرارة وأسى.

ففي قوله: فأما تريني: وردت إما، وهي إن الشرطية المدغمة بما، حازمة وأعقبها فعل الشرط من غير أن يؤكد خلافا لما عليه المتكلم، والأصل. فينبغي أن يكون قد أكده قائلا: فأما تريني ولي لمة. يقول الفراء في قوله تعالى: "وأما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء"^(٣). قوله: تخافن في موضع جزم. ولا تكاد العرب تدخل النون الشديدة ولا الخفيفة في الجزاء حتى يصلوها بما، فإذا وصلوها آثروا التنوين، وذلك أنهم وجدوا ل(إما) وهي جزاء شبيها ب(أما) من التخيير، فأحدثوا النون ليعلم التفرقة

١ ديوان الأعشى: ٢٢١، والكتاب ٢٣٩/١، معان القرآن للفراء ١/٢٨١، الأصول لابن السراج: ٤١٣/٢، المسلسل في غريب لغة العرب: ٢٥٠، أمالي ابن الشجري ٢/٣٤٥، شرح المفصل ٥/٩٥، ٦/٩٦، ٤١، رصف الباني: للمالقي، تحقيق أحمد محمد لخراط دمشق، ١٠٣، ٢/٦، شرح الأشموني ٢/٥٤، الخزانة ١١/٤٣٠.

٢ الكتاب ٥٧/٣، أمالي ابن الشجري ٢/٢٤٥، شرح المفصل ٧/٣٧١، ٦/٩، الخزانة ٣/٦٣٨.

٣ الأنفال: ٥٨.

بينهما، ثم جعلوا أكثر جوابها بالفاء، كذلك جاء التنزيل. قال تعالى: "فإما تتقنهم في الحرب فشردهم من خلفهم" (١). وقوله تعالى: "فإما نرينك بعض الذي نعدهم" (٢). هذا قول الفراء وغيره (٣). وقالوا أن التوكيد في باب إما الشرطية، لازم في السعة، وأما في ضرورة الشعر فينصح التحلل منه، ولو لکن فيه شذوذاً. على حين يرى آخرون أن التوكيد قريب من الواجب لتوازيه في لغة التنزيل (٤).

وبذلك توزعت مسألة توكيد فعل الشرط بعد أن المدغمة بما بين الواجب أو القريب من الواجب، ولا سيما في النثر والسعة. وذلك بسبب استفاضته في المأثور في كلام العرب، وفي لغة التنزيل، وأما ما ورد منه خلافاً لذلك فهو مركب ضرورة نادرة لا تصح ولا يقاس عليها (٥).

أما الحمل على القليل أو الشاذ أو النادر، فهو منافي لتقريراتهم، قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميت عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، نقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات (٦). ومثله ما روي عن عيسى بن عمر الشقفي (٧).

ونحن نقول مثلما قال عيسى بن عمر للكسائي، في مسألة: همك ما أهمك، إذ قال له الكسائي: يجوز كذا، ويجوز كذا، فقال له عيسى: عافاك الله! إنما أريد كلام العرب، وليس هذا الذي تأتي به كلام العرب (٨).

ولسنا نبالي تعليق أبي العباس ثعلب، عقيب ذلك: وليس يقدر أحد أن يخطئ في هذه المسألة؛ لأنه كيف عرب فهو مصيب، وإنما أراد عيسى من الكسائي أن يأتيه باللفظة التي وقعت إليه.

١ الأفعال: ٥٧.

٢ غافر: ٧٧.

٣ معاني القرآن للفراء ٤١٤/١ والصاحي: ١٤٥، الأزهية: ١٤٢، شرح المفصل ٥/٩، شرح التصريح ٢٠٤/٢، شرح الأشموني ٢١٦/٣ وينظر المقتضب: ٢٩/٢.

٤ المغني: ٣٧٥/١، الخزانة ٤٣٠/١١، شذى العرف للحملوي ٥٦.

٥ شرح المفصل ٤١/٩، الجنى الداني ١٤٢، شذى العرف ٥٦، ٥٨، المنهج الصوتي للبنية العربية: ٩٦.

٦ طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٣٩، ٤٥ واجتاز النحويين البصريين ٥٠.

٧ طبقات النحويين واللغويين: ٤٢، لسان العرب: همم.

٨ طبقات اللغويين والنحويين ٤٢.

أجل، هم يجرون على الأكثر، في مثالية التنظير، ولكنهم في الواقع الاحرائي ما أكثر ما يتحافون عن هذه القيم الموضوعية، التي توطن أعمالهم، وتقيّد ممارساتهم بضوابط، فلا يهبطون إليها، ولا يشكمون أنفسهم لها، فتراهم ينون على القليل أو النادر أو اللهجة أو اللغية، أو الضرورة، كيفما اتفق لهم. وفي ذلك بلاء مبرم، وتخليط مفسد.

دعونا نبحث عما تكلمت به العرب، ولعلنا نظفر بصورة صحيحة أو مقاربة، فنقضي لباناتنا في إقامة صورة للعربية مثلثة، تضي على قواعدها وفكرنا اطرادا واتساقا.

٣- تحرير الشواهد:

١- الشاهد الأول، وهو منسوب إلى الأعشى، أنشدوه، وفيه تجاوز للصورة الأكثر في توكيد فعل الشرط الواقع بعد إن المدغمة بما؛ لبناء قاعدة وهمية.

رجعنا إلى الديوان فوجدنا البيت في قصيدة للأعشى يمدح بها رهط عبد المدان بن الديان سادة بجران، من بني الحارث بن كعب مطلعها:

ألم تته نفسك عما بها بلى عادها بعض أطرابها.
ومنها البيت الشاهد:

فإن تعهديني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها^١.

وعلى رواية الديوان، لا شاهد في البيت، ولا قضية.

ولعل رواية الديوان ألصق بالمعنى، من قبل أنه يتمركز حول الحوولة والتغير، فقد عهدته صاحبه وله وفرة غدافية، فيما غير من زمان عزه، ولكن الحوادث ألوت بها وأحالتها بيضاء. ويشبه أن يكون هذا منسجما والمعنى المراد. ولعله الوجه.

- وروي البيت رواية أخرى على هذا النحو:

فإن تنكري لامرئ لمة^٢.

وعلى هذه الرواية، لا شاهد ولا قضية.

ولكن في هذه الرواية إبعادا، من قبل أنها تمنح إلى التعميم، فلا إخالها شيئا.

١ ديوان الأعشى: ٢٢١، الخزانة ١١/٤٣٢.

٢ الكتاب: ٤٦/٢، الخزانة ١١/٤٣٢.

- وللبيت رواية ثالثة مقارنة للرواية الأولى، ولكنها تنطوي على بعد وإغراب، وتناظر في

المضمون:

فإن تبصيرني ولي لمة^١ فإن الحوادث أودى بها^(١).

وتظل هذه الرواية مضطربة متناقضة، بين الإبصار باللمة الغدافية والإلواء بها وصدورها إليها شيب أبيض.

وتظل هذه الصور المتظافرة مؤشرا قويا على حجم التلعب بالنصوص، وتحيفها بالتنقص أو التزويد أو التغيير، على وفق ما تبيحه معطيات النحو من بدائل وخيارات. وتظل رواية الديوان الأقرب إلى صحة المعنى وكماله.

ولسنا مع ابن هشام إذ يقول: وإنما العرب محميون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني^(٢). إذ ليس العرب بدعا من البشر، فكل الناس نساء بخطاء، ولا سيما إذا تكاثرت المحفوظات وتزاحمت في ذهنه، وكان يتوصل بالحفظ وحده، لتخزين هذه التاجات الأدبية في الذاكرة التي ما انفك يدير عليها محفوظاته من المهد إلى اللحد.

٢- الشاهد الثاني، وهو منسوب إلى همام بن عبد الله السلولي.

واستشهدوا به على أن توكيد فعل الشرط بعد إن المدغمة بما، ليس واجبا، بل يجوز اجراؤه على التوكيد، أو على غير التوكيد؛ خلافا لما عليه لغة التنزيل، والشواهد الصحيحة الفصيحة في لسان العرب. وقد وقعت لنا رواية أخرى غير هذه الرواية التي لمرت لتثبت تلك القاعدة وهذا نصها في الكتاب.

إذ ما تربني اليوم مزجج^٣ ظعيني أصعد سيرا في البلاد وأفرع^(٤)

وعلى هذه الرواية لا شاهد، ولا قضية.

وتصبح القضية موضع رجوع نظر.

وقد عضد هذه الرواية، ابن يعيش في شرح المفصل^(٤).

١ الأصول: ابن السراج: ٤١٣/٢.

٢ المعنى: ٣٣٧/١.

٣ الكتاب ٥٧/٣.

٤ شرح المفصل: ٦/٩.

ونحن إذ نتق بسببويه، من قبل أنه يجمع إلى علمه علم شيوخه، وكان آخذاً عن الثقات الأثبات من لدن شيخه الخليل، وسائر شيوخه الأبناء المدققين.

ولذا تظل روايات سببويه مرجحة.

٤- صورة القاعدة بعد التحرير:

إذا تخبرنا رواية بيت الأعشى الراجحة لدينا:

فإن تعهديني ولي لمة أصعد سيرا في البلاد وأفرع.

من قبل الثقة بسببويه، وبأشياخه، وهو يقول: سمعناها ممن يرويها عن العرب^(١).

قر في روعنا أن هذه القاعدة تقوضت لهشاشتها وافتقارها إلى شواهد صحيحة فصيحة تعززت القاعدة الرئيسة شائقة رائقة:

فعل الشرط المضارع الواقع بعد إن الشرطية المدغمة بما، يلزم تركيده بالنون. هذا مسا عليه

لسان العرب، ولا لزوم للإلتفات إلى هذه الشواهد المحرفة أو المتقصصة. وإلا ظللنا ننفخ في رماد جذوة فيه..

١- الجدلية في جواز أن يلي قلما المكفوفة اسم مرفوع.

الشواهد:

الشاهد الأول:

ما ينسب إلى المرار الأسدي، أو المرار الفقعسي، أو إلى عمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه،

قال:

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم^(٢).

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل:

لو سيرنا القاعدة التي أقامها النحاة، وزنا البنائية السليمة للشاهد ثم أحكمنا العلاقة بينهما،

زالت الإشكالية الجدلية التي فيها تختلف.

الكتاب ٥٨/٣.

الكتاب ١/٣١/٣، المتعجب ٨٤/١، ٧٨، الأصول لابن السراج: ٢٤٣/٢، النصف ١/١٩١، ٦٩/٢،

الأزمية: ٩٠، أمالي ابن الشجري ١٣٩/٢، ١٤٤، الانصاف ١/١٤٤، شرح المفصل ٤/٤٣، ١١٦/٧،

١٣٢/٨، ٧٦/١٠، شرح التصريح ١/٦٩، المعج ٢/٨٢، الخزانة: ٢٦٦/١٠، ٢٣١.

هذا الشاهد يسترفده النحاة حجة لهم على جواز أن يلي قلما اسم مرفوع خلافا للغة الكثيرة الشائعة، وهو أن يلي قلما، وهي قل كفتها، جملة فعلية. هذه هي القاعدة الملموحة من كلامهم المائل في أساليبهم.

فالشاهد من قولهم: (وقلما وصال) إذ أتبع وصال، في الظاهر وهو اسم مرفوع، عقب الفعل قلما. وليس هذا الكثير في أساليبهم.

ذكر سيويه أن ربما وقلما وأشباههما من الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل، تشبه قد وسوف، جعلوا رب، مع ما بمنزلة كلمة واحدة وهيؤها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى: رب يقول، ولا إلى: قل يقول، فألحقوهما ما وأخلصوهما للفعل، وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم قال:

صَدَدَتْ فَأَطَوَّلَتِ الصَّدودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طَوْلِ الصَّدودِ يَدومُ
وإنما الكلام: وقل ما يدوم وصال^(١).

فهم يجمعون على أن قلما للأفعال فتقول: قل رجل يقول ذلك، فإن أدخلت ما امتنعت من الأسماء، وصارت للأفعال، فتقول قلما يقوم زيد. هذه هي رؤيتهم في بل، وقلما^(٢).

ثم يضحون نظيرا جديدا موصلا على رواية، ليحسد قاعدة جديدة، وهو جواز أن يلي قلما الاسم، فنحزمت القاعدة وقوضت وانساحت. فتخلقت قاعدة جديدة.

وإذا اضطر شاعر قال: وقلما وصال. وإنما قلما للفعل^(٣).

فنجمعت لدينا قاعدتان على شاهد واحد.

الصورة الكلية التي عليها مدار الكلام: قلما ينجح الكسول، وقلما يسافر الناس في الحر، وقلما تفكر في المسائل المشكلة.

ونقول: قل الرفاء، وقل الماء، وقل الانتماء

هذا سمع العرب في كلامهم.

١ الكتاب: ٣١/١، ١١٤، المسائل المشكلة لأبي علي ٢٩٥.

٢ المقنضب ٨٤/١، ٥٥/٢، الأصول لابن السراج ١٦٨/٢، المغني ٨/٢.

٣ الكتاب: ٣١/١، لسان العرب: قلل.

وتأولوا ما انقلب على سمت الكلام السائد.

وقلما وصال يدوم، فعمد المانعون إلى التأويل والتقدير ليوجهوا هذا الأسلوب، قالوا: هذا ضرورة، ووجه الضرورة أن قلما حقها أن يليها الفعل صريحا والشاعر أولاها فعلا مقدرًا. فعهدوا إلى التأويل المبعد المتكلف. قالوا: إن (وصال) الواقعة بعد قلما، ليست مرتفعة بها، بل هي مرتفعة بفعل مقدر يفسره الفعل يدوم: والتقدير: وقلما يدوم وصل، وذهب آخرون إلى أنه قدم الفاعل خلفا لابن السيد الذي رفضه متأشيا بالبصريين الذين لا يميزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر.

فالأصل: وصال فاعل مقدم للفعل (يدوم) المتأخر.

ووجه آخرون: أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية

واستمسك المانعون بقولهم: إن ما زائدة، ووصال فاعل أو مبتدأ، وذهب آخرون إن ما مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة.

وقيل: ما، في قلما في موضع فاعل، ووصال مبتدأ، وما بعده خير، والجملة صلة. والتقدير: وقل ما يدوم وصال؛ لأنه إنما أراد تقليل الدوام. وقيل: ما في قلما، صلة ملغاة، والاسم بعدها مرتفع بـ (قل)، كأنه قال: وقل وصال يدوم على طول الصدود.

وقال غيرهم: ما في كلما، ظرف بمعنى الحين والوقت، كأنه قال: وقل وقت يدوم فيه وصال على طول الصدود.

وقال بعضهم ما في قلما زائدة؛ لتصلح أن يليها الفعل الذي لم يكن ليصلح أن يليها بغير ما، وإنما أولى قلما الاسم فقال: قلما وصال، لضرورة الشعر ووجه الكلام أن يقال: قلما يدوم وصال، فتولي قلما الفعل دون الاسم^(١).

ويرى بعض المحدثين أن (وصال) هي فاعل مقدم للفعل يدوم؛ لغرض العناية والاهتمام، كأنه قال: يدوم وصال على طول الصدود، ثم تحولت بخطوة أخرى إلى: وصال يدوم على طول الصدود، وقلما وصال يدوم على طول الصدود^(٢).

١ الأزهية: الهروي ٩١، شرح المفصل ١٣١/٨، المغني ٣٣٩/١، ٦٤٤/٢، شرح التصريح ٦٩/١، المعجم ٨٣/٢، الخزانة

وهذا رأي كوفي صراح، يحمد لهم هذا الفهم ذو الأفق المتسع للبي اللغوية، وأنماط الكلام، وهو رأي متقدم تقبله الدراسات اللغوية الحديثة، وتضمنه عالياً، ولكنهم يجهدون أنفسهم في استرفاد مسوغات من دراسات المحدثين الأعاجم، ولكن زامر الحي لا يطرب، فيقبسون أنظاراً، تبدو أحياناً في ثوب جديد مقنع، ولكن أصولها مستكنة في أسفارنا، وتنظر من يكشف عنها ويلبسها لبوس المعاصرة، وما هي في الحقيقة إلا بضاعتنا ردت إلينا. على أننا نجل التحاكيك مع الدراسات الحديثة والانفتاح عليها، ولزوم أن نقبس منها دون أن نغبط علماءنا ودون أن نند أفكارهم وأنظارهم.

فإذا غمضنا هذه الأقوال انكشفت لنا القاعدة الجوهرية في أصل الاستعمال اللغوي، أن المستوى الصوامي: قلما ينجح الكمول، وقلما يدخل الكافر الجنة، وقلما يدون الوصال مع الصدود، هذا هو وجه الكلام وجهته.

فلما ورد عليهم هذا الشاهد، وهو خلاف الأصل، رده بعضهم ومحضة للضرورة الشعرية حسب، وقبيل من المانعين تأوله تأويلات يتصدع لها الدارس، ويحس دورا وغثيانا، كأنه في بحر متلاطم. فاستنفدت جهود خيرة لهذا التنافع والنفخ في الرماد، ولكن أحدا لم يلتفت إلى الرواية المهمشة أو المغيبة وتشكل رصاصة الرحمة لهذه القاعدة المتهافتة. فلعل الازدواجية، أو الكيل بمكيالين، تهضمت بعض الروايات وأخفت عليها، وأفسحت لروايات أخرى، لا لشيء، بل لأنها توافق هوى في أنفس الرواة، وتساند بها أنظارهم وتقوى، فيتاح لها التمكين والثبات. فضحوا بالنصوص، خدمة للقواعد، وتلك آفة مستكرهة.

٣- تحرير الشواهد:

وندع الناس في غمرة التشاغل بالتوجيهات النحوية، وتمحاصبهم في الآراء ظاعنين إلى خريطة الشواهد متعقبين روايتها، لعلنا نظفر بقراءة مغايرة تحمل هذه الجدلية. ولكن المرء يداخله هاجس موسوس، أو شبح مبط مؤاده، أن الدارس يحس أنه يشبه من يجري في خلاء، أو يشاكل من يقبض على الريح، أو يقارب من يصرخ في واد أو ينفخ في رماد لا جذوة فيه، وهو يقلب ويبدل في الروايات، ويقيم قواعد ويسقط أخرى، ويهجم في جمجمة: ماذا يفعل هذا الطارف الوليد بإزاء الراسخ التليد مرد الناس عليه، وأضحى مركزوا في الوجدان، يستطر في القناعات والثوابت، لا يرمون. ومضى به القدر والمقدرو، منذ أزمان متقاربة، يبدئون ويعيدون، فكيف تخلخل قناعات الناس برواية، وكيف ترحزهم عن قاعدة تأنفوها منذ سنين، وما أشق على المرء أن يفجأ الناس بخلاف ما توارثوه، وقر في روعهم ومردوا عليه تالدا عن تالد. ولكن المرء لا جناح عليه، إذا حسب

أنه ما يقوله حق، أو فيه وجه من الحق يعززه البرهان والمنطق، ولنا متأسي في كل جديد فذ، يرجمه الناس بالسنة حداد وهم في دواخل أنفسهم معجبون به، ومع الزمن يتم التطبيع، وتتزاح الحواجز النفسية.

ما إن أحسنا قناعات أن عملنا يخدم اللغة، ويعزها، الذي كان عشقنا وهما ومدنا سجين الليالي وأبد الدهر، انجاب عن صدورنا هذا الاعتكار، وغلظ المزاج، فهشت نفوسنا، معللين أنفسنا بأمل النفع والخير للناس.

تطلبت هذا الشاهد في ديوان عمر بن أبي ربيعة، فلم أجده فيه. وتطلبت الشاهد في المظان فرأيت النحاة يلظون بهذه الرواية، مشتهرين بها؛ لأن فيها غناء عريضاً، يثمر فيه جهود النحاة في استفراغ الآراء والمهاماة والذب عن الأنظار، على نحو ما ذكرنا. ولما رجعنا إلى خزانة الأدب، وهي ثرة بصنوف المعارف اللغوية والأدبية، واستجمع مؤلفها ثقافات وعبت كثيراً من فروع المعرفة، وليصاحبها بصر وولع في النقاط الروايات والآراء ومعارضتها وتوجيهها، ويتنخب ما يسيغه أو يتوسمه حقاً، ولا يتعاضه أو يتزيد. قال صاحب الخزانة: البيت من أبيات للمرار الفقعي أوردها أبو محمد الاعرابي في ضالة الأديب، وفي فرحة الأديب، وأنشد الشاهد على هذا النحو:

صَدَدْتُ فَأَطُولُ الصَّدُودَ وَلَا أَرَى وَصَالاً عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ.

وعليه فلا شاهد في البيت ولا قضية^(١).

وأعياني التطلب، فلم تقع لي رواية تغاير هذه الرواية أو تسنها. ولا ادري لم نقول: ان هذه الرواية المهمشة هي النادرة، نكرها الناس، وألظوا بالرواية المعجبة "وقلما وصال... يدوم" من قبل تكاثرها واستقطابها الرواة لسنا قادرين على دفع رواية بأخرى، ولنا نملك من أدوات الترجيح ما يسند في هذا المقام، ولا من جهة عدد الرواة، ولا حرجهم، ولا من جهة الاستفاضة ولا نقدر ان نجتزح ترجيحاً من تلقاء أنفسنا، قائماً على الهوى.

ولكننا، على الأقل، لن نسمح لأهل القبور بالتسلط على رقابنا بأجوبة الرؤية، التي نخدم سنفسح أنظارهم وقواعدهم. بل سنفتح لها في مصنفاتنا ونؤذن في الناس بها، ولهم الخيار في تبنيها ردها، ولكنها تظل ناقوساً يأتي من الغيب يهيب بالناس ألا يتحكموا بالتهافت والتحجير. بل ينبغي الاسماح والافساح للرواية والرواية الاخرى، اذا شئنا أن ننحج قواعدنا وأنظارنا بتوازن معقول.

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشواهد:

فلو قبلنا هذه الصورة البنائية المعجبة، التي رواها عالمان جليلان، أبو محمد ابن الاعرابي، واختارها البغدادي وصححها، لسقطت هذه القاعدة في الترو، وهي قاعدة هامشية متهافنة موداها أنه يجوز، بقلة، أن يلي الفعل قلماً اسم بل خلافا لما عليه اللسان العربي الشائع وهو أن يلي قل المكفوفة بما جملة فعلية.

وإذا سقطت هذه القاعدة الفرعية، وهي هامش استثنائي على القاعدة الكلية؛ تخلقت لدينا قاعدة موحدة متلبة، لا استثناء فيها ولا تناكر ولا تدافع، علي هذه الصورة: لا يلي قلماً إلا جملة فعلية.

قل + اسم، كقولنا: قلت الأمانة

قل + ما + جملة فعلية: قلما يصدق الكاذب

ويبدو أن المعنى ينسجم ويتأدى بطريقة مستحادة في الصورة الثانية في رواية.

الشاهد على هذا النحو:

صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصَّدودَ وَلَا أَرَى وَصَالاً عَلَى طُولِ الصَّدودِ يَدومُ

وقد جاءت جملة: (ولا أرى وصالاً) مستقرة لائقة في موضعها، ولعلها تؤدي المعنى بأفضل مما

أدته عبارة: وقلما وصال، ولكن، ليس هذا هو الفيصل فالفيصل هو الرواية، إذ هي متقلنا، وعليه

معتمد الكلام، ولكن هذا لا يمنع من أن نستأنس أو نتقوى بمخايل المعنى وامتداده في النسق الكلامي.

في ذلك توحدة للقاعدة، على وفق تلك الرواية. ولكن لا تأتي الرياح على نحو ما تشتهي

إشركة السفن. وما لا يدرك جله لا يترك كله.

١١- الجدلية في جواز دخول لام الابتداء على الخبر المجرد من إن:

١- الشواهد الشعرية:

١- الشاهد الأول: ما نسب إلى رؤبة بن العجاج، وليس في ديوانه، بل في ملحقات الديوان.

وقيل: العنزة بن عروس، أو عروس، من رجز، قال:

أم الحليس لعجوز شهرة
ترضى من اللحم بعظم الرقة^(١).

٢- الشاهد الثاني، وهو مجهول القائل:

خالي لأنت ومن جرير خاله
ينل العلاء ويكرم الأخوا^(٢).

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل:

يتخذ النحاة من هذين الشاهدين حجة على أن لام الابتداء، التي تدخل على المبتدأ في مثل قولنا: لأنت صديق حميم، يجوز أن تدخل أيضا في خبر المبتدأ، وهو غير مستبوق بل إن المشددة. على نحو ما هو ملموح في الشاهدين المذكورين خلافا لما عليه جمهرة كلام العرب الذين يحتج بأساليبهم اللغوية.

واللام التي تدخل على المبتدأ سماها النحاة، لام الابتداء، وهي لام مفتوحة لا تعمل، تدخل على الجملة لتوكيد مضمونها، وحقها الصدارة، وهي من مسوغات الابتداء بالنكرة^(٣). وقال الزمخشري وغيره: ولا تدخل هذه اللام الأعلى الاسم والفعل المضارع، كقوله تعالى: وإن ربك ليحكم بينهم^(٤) وهو صحيح؛ لأن اللام الداخلة في خبر إن هي في الأصل لام الابتداء^(٥).

١ ملحق ديوان رؤبة: ١٧٠، معاني القرآن للقراء ١٨٣/٢، الأصول لابن السراج ٣٣٣/١، الخصائص ٣١٥/١، شرح المفصل ١٣٠/٣، ٥٧/٧، ٢٣/٨، ضائر الشعر لابن عصفور: ٥٩، شرح الكافية ٣٣١/٢، لسان العرب: شهرب، رصف المباني: ٣٣٦، المغني ٢٣٠/١، شرح التصريح ١٧٤/١، الجمع ١٤٠/١، شرح الأشموني ٢١١/١، الخزانة ٣٢٢/١٠.

٢ لسان العرب: شهرب، شرح ابن عقيل ٢٣٧/١، شرح التصريح ١٧٤/١، الخزانة ٣٢٣/١٠، المعجم الوافي: ٢٦٢.

٣ شرح ابن عقيل: ٢٣٧/١.

٤ النحل: ١٢٤.

٥ المفصل: ٣٢٦، الجني الدالي: ١٢٤.

والمقصود بالاسم المبتدأ نحو: لأنتم أشد^(١). وما جل محله، وهو المضارع إذا صدر به، نحو: ليقوم زيد، وكذلك الفعل الذي لا يتصرف^(٢).

واستشعر النحاة بالتقري المدقق في كلام العرب، أن لام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ أو الخبر، فلا بد من تقدير مبتدأ أو خبر، وهي مستحقة لصدر الكلام، ولذلك عقلت أفعال القلوب^(٣).

وإذا دخلت إن على المبتدأ الذي اتصلت به لام الابتداء انزلت هذه اللام فلام من المبتدأ إلى الخبر، ويسمونها حينئذ اللام المرحقة، من المبتدأ إلى الخبر^(٤). فلام الابتداء هي نفسها اللام المرحقة، تغير موقعها.

هذا هو سنن العرب في كلامهم الفصيح، أبدأ، يدخلون لام الابتداء على المبتدأ وإذا سبقتها إن زحلقتها إلى الخبر.

وبغية يطالع النحاة معطى لغوي مختلف، ظاهره أن لام الابتداء دخلت على الخبر، دون أن تدخله إن الناسخة، خلافا لما عليه الأصل الشائع الكثير، فسقط في أيدي النحاة، إما لأن استقراءهم للنصوص كان ناقصا متعثرا وإما لخلل في رواية النصوص، وإما لأن هذا الطارئ من مستوى يخرج على القيود والتقدير، وقد يكون من لهجة محلية ليست محل الدرس والنظر.

ففي الشاهد الأول، قوله: أم الخليس لعجوز. دخلت لام الابتداء على الخبر قوله: (لعجوز) وهذا ليس حد الكلام وليس الوجه.

وفي الشاهد الثاني: في ظاهره أدخل لام الابتداء على الخبر: قوله (لأنت). فماذا كان موقف النحاة من هذه الظواهر اللغوية؟

قبل النحاة هذه الشواهد على هناتها وأفسحوا لها، ولم يثربوا على أنفسهم إذ تجافوا عن تقريراتهم فخلطوا العجر بالبحر، وطفقوا يردونها ويوجهونها بلطف الصنعة والتأويل والترويض والإساعة والتقبل، لير أبو اما أثأت أيديهم، فتأنقوا النصوص فقالوا: من قبيل النادر زيادة لام الابتداء في الخبر،

١ الخضر: ١٣.

٢ رصيف المباني: الملقى: ١٠٨.

٣ الخني الداني: ١٢٨.

٤ شرح ابن عقيل ١/٢٣٧.

كقول الراجز:

أمم الحليس لعجوز شهر به.

وتأوله بعضهم على اضمار مبتدأ محذوف: تقديره: هي عجوز، وضعف بأن حذف المبتدأ مناف للتوكيد الذي جيء باللام لأجله^(١).

وفزعوا إلى الضرورة الشعرية، ولا يقاس عليه، فاللام مقحمة والوجه أن يقول: لأم الحليس عجوز شهر به، كما يقال: لزيد قائم^(٢).

وتأوله المانعون على أن اللام زائدة، أو هي من باب التوهيم؛ فإنه توهم دخول إن (أ) فأدخل اللام في الخبر، حتى كأنه قال: إن أم الحليس، إذ كان ذلك مما يستعمل كثيرا^(٣).

وظل النحاة يتصاولون حول هذه المسألة، التي أجازها فريق في الضرورة الشعرية، وردّها آخرون، من قبل أنها من النادر، والتمس لها آخرون تأويلات ترأب هذا الصدع، وترقع هذا الفتق، وجماع هذه التأويلات، لا تتفق غلة البحث بل تعقد الأمور، وتستتبت قواعد هشة متحكمة لا مسكة لها من وجه سديد، ولا سناد لها من رواية صحيحة مقنعة، ونجاني السنن المرتضى للكلام.

وما قيل في الشاهد الأول، يقال في الشاهد الثاني، ففي ظاهره أدخل اللام على الخبر ضرورة أو شذوذاً، أجازها فريق، وعدّها آخرون شذوذاً أو ضرورة أو أن اللام هنا زائدة، وعدّه آخرون منكراً شددوا النكير عليه.

وذهب آخرون، وهم جمهرة، إلى أنه أجرى اللام فيها على وجهة— فأراد: لآنت خالي، ثم قدم الخبر على المبتدأ^(٤).

وعلى هذا التأويل لا ضرورة، ولا انثلام في القاعدة.

والمحدثون يرفضون التأويل، وارتضوا مذهب الوصف مقابل التأويل، وقد تبين أن الأول هو الوسيلة الصحيحة للباحث في اللغة، وأن الثاني وسيلة عقلية فلسفية ظنية، لا مجال لها في دراسة لغوية

١- الجني الداني: ١٢٨ وينظر معاني القرآن للفراء ١٨٣/٢، وتفسير القرطبي ٢١٩/١١، ومشكل اعراب القرآن ٧٠/٢، المغني ٢٥٤/١، شرح التصريح ١٧٤.

٢- لسان العرب: شهر، الممع ١٤٠/١، الخزانة ٣٢٢/١٠.

٣- شرح المفصل: ١٣٠/٣، ٥٧/٧، شرح التصريح ١٧٤/١ وينظر الخصائص ٣١٥/١.

٤- شرح ابن عقيل ٢٢٧/١، شرح التصريح ١٧٤/١، الخزانة ٣٢٢/١٠.

صحيحة^(١).

ويجسد لنا أبو سعيد السيرافي هذه الرؤية: معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكاته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك، وتجنب الخطأ من ذلك، وإن زاغ شيء عن هذا التعت، لا يخلو أن يكون سائفا بالاستعمال النادر، والتأويل البعيد أو مردودا لخروجه على عادة القوم الجارية على فطرتهم^(٢).

فبالتأويل يرأب أي صدع في قواعدهم، وإن كان قد جر على اللغة والنحو تعسفا وتحكما ولي ذراع اللغة، من قبل أن منطق اللغة مختلف أبدا عن منطق العقل، فكثرت الأوجه والتشعيبات والتأليل الهامشية على سطح القاعدة، فتورمت الأسفار النحوية، وتضخمت دون مسوغ مقبول.

فلنمض إلى رواية النصوص نتبعها لعلنا، نخفف من هذه الكزازة أو الفظاظاة أو الهشاشة في القواعد، ونجسر الفجوة بين القواعد والشواهد فتبدو متألحة متأزرة حميمة محكمة، وتنزاح الجدلية، فتغلو النصوص والقواعد كلاهما، أكثر اقتناعا.

٣- تحرير الشواهد:

أما الشاهد الأول فهو من الرجز، والرجز يتحمل من الضرورات، في الاعتياد، كي تتحقق له إيقاعية جهرية خطافية، تبدو في التصريح، والجنوح نحو السجع، والعبارات الشعرية المزحومة بالطاقات التعبيرية والإيقاعية التي ينوء بها البيت الشعري، فتكثر التجاوزات والتطلعات إلى التفلت والتجاوز.

ولا تتوفر المظان على هذا الشاهد كثيرا؛ من قبل ما فيه من تجاوز أو لقله شيوعه آنذاك. ولكن الرواية التي أظ بها النحاة هي المشتهرة المستفيضة:

أم الخليس لعجوز شهر به.

وقلما يتمون رواية الرجز.

ونظرت المؤلف والمختلف للآمدي فألفيته ينشده على هذا النحو:

ربَّ عَجُوزٍ مِنْ سَلِيمٍ شَهْرٍ بِهِ.

١ أصول النحو العربي د. عماد عيد ٢١٦ دراسات نقدية في النحو العربي عبد الرحمن أيوب ١٢٥ أسس علم اللغة

ماريوباوي ١٣٧ المدخل إلى علم اللغة د. رمضان عبد التواب ١٨٦.

١ المؤلف والمختلف للآمدي: ١٢٥، وحرارة الأدب: ٣٢٦/١٠.

وعلى هذه الرواية لا شاهد ولا قضية.

ولكننا لا نعلم، على وجه التحقيق، هل إنشاد الأمدى هو صورة أخرى للشاهد أم أنه بيت آخر مستقل لشاعر آخر، لا علاقة له البتة بالشاهد السابق؟ وليس لدينا من أدوات الترجيح ما يتيح لنا، لذا نمسك عن الحكم الترجيحي، ونكتفي بوضع الصورة الثانية بين يدي القارئ، لنُدلل على أن الصورة متهافة إذا أصلت على الوجه الآخر، ولعل الظروف تتيح معطيات أخرى، تحسم الأمر أكثر. أما الشاهد الثاني فهو مجهول القائل، وعلى كثرة تكرره، لم ينسب أحد ولم يعرف له سابق ولا لاحق.

والبيت حافل بالشواهد النحوية، التي عدها النحاة شاذة إلى درجة التشويه مما جعلنا نشك في أصالته، ونخاله مفتعلا مصنوعا.

ويجمع النحاة على أن تقدير الشاهد: لانت خالي، وعليه أكثر النحاة والدليل إذا دخله الاستعمال، سقط به الاستدلال. وهو توجيه متوجه ومتقبل من قبل أنه يجانب التأويل والتقدير، ولا يفتقر إلى ارتكاب ضرورة. والحمل على الظاهر أليق من التأويل. وفيه حيرد عن كل خلاف. وفيه شاهد آخر، في قوله: ينال العلاء. جزم الفعل المضارع (ينال) ولم يسبقه ناصب ولا جازم، وكان من حقه أن يجيء به الشاعر مرفوعا فيقول: ينال العلاء، ولكنه جزمه، تشبيها للموصول بالشرط.

والشاهد الثالث في قوله (الأخوالا) فإنه نصبه على التمييز، وقد جاء به معرفة، وفاقا لرأي يوفين الذين يسوغون مجيء التمييز معرفة، على حين يرى البصريون أن (أل) فيه زائدة لا معرفة. فما أكثر الهنات والحلات في هذا الشاهد مما جعلنا نرتاب في صناعته. وتأوله آخرون على أن كل: خالي هو أنت، فخالي مبتدأ وجملة: هو أنت، الاسمية خبره.

وعلى هذا الفهم لا شاهد ولا ضرورة.

وهذا يجسد لنا مبلغ التنازع الذي أفضى إلى جدلية مرهقة، تقارع في السماع وتقارع في النزاع.

فلو تأولنا الشاهد على هذا النحو:

ولكن المنهج الحديث لا يتفحص ومنهج التأويل والتقدير، والأصالة والفرعية، بل تأخذ بواقع اللغة، من قبل أن كثيرا من التقديرات لا سند لها لغويا، بل هي تدابير لتسوية الحركات الاعرابية، وهو تقدير مبعث ذاهب في المجهول^(١).

على حين يذهب الدكتور داوود عبده أن التقدير ليس كله مرفوضا، بل ثم تقدير مقبول الذي يفسر التراكيب ولا يبحث عن تفسير للحركة الاعرابية^(٢).

فمن التأويل والتقدير ما يسعف في تحليل التراكيب وتوضيح بني الكلام فهذا مقبول جائز، وأما ما يسعى لتسوية الحركة الاعرابية وتوضيح العوامل، تعزيزا لمقولة: كل عامل لا بد له من معمول فيكون فيه تعسف وتحكم وتطويل لا طائل من ورائه^(٣).

فهل هذا التأويل من النوع المقبول؟ أم مما يجري وراء تفسير الحركة الاعرابية وتسويةها؟ لا غرو أن هذا التأويل الذي نوه عنه النحاة يخدم المعنى ويوضح التركيب ومواقع الكلم الذي يستتبعه بالضرورة تلمس وتسوية للحركة الاعرابية، لاتهم نصوا على أن الاعراب فرع المعنى.

قال عنه ابن جني في باب الفرق بين تفسير الاعراب وتفسير المعنى. فإذا مربك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الاعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه.

فلا ضمير من الاستئناس بالتأويل والتقدير المفضيين إلى تبين المعنى وتوضيح مواقع الكلم.

٤ - صورة القاعدة بعد تحرير الشواهد:

تبدو شواهد هذه القاعدة متعسفة وتبدو مخايل الصنعة فيها جلية سواء في الشاهد الرجز أم في الشاهد الثاني. فلو أنشدنا الشاهد على سمت من أنشده:

رب عجز من سليم شهر به لنهاوت تلك القاعدة الناشئة. وصارت: تدخل لام الإبتداء على لبثدا ولها الصدارة وإذا أعقبتها إن زحلقها إلى الخير.

في النحو العربي لقد وتوجيه مهدي المخزومي ٧٦، الفعل زمانة وأبنية: ٤٢، النحو العربي والدرس الحديث ٤٦.

أبحاث في اللغة العربية د. داوود عبده ٢٦، دراسات نقدية في النحو العربي عبد الرحمن أيوب: ٧٦.

المصدر نفسه ٢٦.

١٣- الجدلية في الفاء، هل ترد في النسق بمعنى الواو؟

١- الشواهد الشعرية:

قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل^(١)

٢- صورة القاعدة في نموذج التأصيل:

أُنشد النحاة هذا الشعر على أن الفاء ترد في اللغة بمعنى الواو في الترتيب المعنوي، كما في:
تمام زيد فعمزو، أو الترتيب الذكري، وهو عطف مفصل على مجمل نحو: فأزلهما الشيطان عنها
فأخرجهما مما كانا فيه^(٢).

وعلى وفق قاعدتهم المزعومة يصح أن يقال:

جلست بين زيد فمحمد.

واختلفوا بين جواز مؤصل على هذا السماع.

ديوان امرئ القيس ١٤٣، جبهة أشعار العرب ١١٣، شرح القصائد العشر للتريزي: ٢، شرح القصائد السبع ١٧، مجالس ثعلب ١٣٧، شرح المعلقات السبع للزوزي: ٧، مجالس الزجاجي ٢٧٣، المنصف ٢٢٤/١، دلائل العجاز: ٢٣٤، ٢٥٩، أمالي ابن الشجري ٣٩/٢، شرح التصريح ١٣٦/٢، الهمع ١٣٠/٢، شرح الأشموني ١٠٩/٣، الخزانة ٣٧٩/٤. وينظر ورودها في القرآن الكريم: الدر المنون ٢٤٨/٥.

أو توجيه وتأويل لهذا السماع.

أورد لهذا السماع، واستجلاب سماع آخر يد حظه ويقوضه.

قال الفراء: الفاء لا تفيد الترتيب مطلقا، واحتج بقوله تعالى: وكم من قرية أهلكناها فجاءها

بأسنا بياتا أو هم قائلون^(١).

وقال الجرمي: لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الأمطار بدليل قوله:

..... بين الدخول فحومل

وقولهم: مطرنا مكان كذا فمكان كذا، وإن كان وقوع المطر فيها في وقت واحد^(٢).

ومنهم من رده ونبه على الرواية الصحيحة.

قال ابن يعيش: ومن الظروف بين، بمعنى وسط، نحو قولك: الدارين زيد وعمرو، وهي توجب

الاشتراك من حيث كان معناها وسط، الشركة لا تكون من واحد، وإنما تتكون بين اثنين فصاعدا،

فإن أضفتها إلى واحد، وعطفت عليه بالواو، جاز، لأن الواو لا توجب ترتيبا، ولو أتيت بالفاء

فقلت: المال بين زيد وعمرو لم يحسن، لأن الفاء توجب الترتيب، فصل الثاني في الأول: فأما قول

امرئ القيس:

..... بين الدخول فحومل

فقد عابه الأصمعي وراه بالواو^(٣).

وزعم الأصمعي هذه الرواية، لأنه لا يجوز: جلست بني زيد وعمرو، وأجيب بأن التقدير: بين

مواضع الدخول فمواضع حومل، كما يجوز: جلست بين العلماء فالزهاد وقال بعض البغداديين:

الأصل ما بين فحذف ما دون بين، ومثله قوله تعالى:

إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها^(٤).

وقيل: والفاء نائبة عن إلى، وهو غريب^(٥).

١ الأعراف: ٣.

٢ المغني ١/١٧٣.

٣ شرح المفصل ٢/١٢٨.

٤ البقرة: ٢٦.

٥ المغني ١/١٧٤، شرح التصريح ٢/١٣٦، المعجم ٢/١٣٠.

فعمد المانعون إلى التأويل.

قالوا من رواه: فحومل فعلى تأويل: بين مواضع الدخول ومواضع حومل^(١). وقالوا: إن الفاء بمعنى إلى؛ لأن الفاء تقتضي التفريق وهو مناف لما تفهمه من الاجتماع؛ لأن البينية نسبة، وأقل ما تستدعيه منتسبان، وأنت إذا قلت: المال بين زيد وعمرو، فقد أفدت احتواءهما عليه، واجتماعهما على ملكه، ولهذا الاشكال أنكروا الأصمعي ومن تبعه رواية الفاء، وقال: إنما الرواية وحومل وتوضح والمقراة^(٢).

والفراء عازم حازم، جهارا على أن الفاء لا تصلح مكان الواو فيما لا تصلح فيه إلى، كقولك: دار فلان بين الحيرة فالكوفة، محال، وجلست بين عبدا لله فزيد، محال، إلا أن يكون مقعدك آخذاً للفضاء الذي بينهما. وإنما امتنعت الفاء من الذي لا تصلح فيه إلى؛ لأن الفعل فيه لا يأتي فيتصل، وإلى، تحتاج إلى اسمين، يكون الفعل بينهما لطفة عين^(٣). خلافا لما ذهب إليه أبو بكر الأنباري^(٤). فالفاء لا تصلح في هذه المواقع من قبل أن الفاء تفيد الترتيب والموالاتة بين شيئين فرجه ولا تواني بينهما على نحو ما أشار إليه الفراء. ثم إن الفاء تتنافى في هذا السياق مع كلمة بين التي تفيد وجود شيئين.

ويظل النحاة في ملاحاة كل يتخذ طرفا قصيا ثم تجادل عن نفسه ويخالف عن غيره، ويدفع خصمه.

٣- تحوير الشواهد:

تنشد المظان، على الجملة بيت امرئ القيس بالعطف بالفاء:

بين الدخول فحومل.

هذا ما ألفنا واستمننا إليه.

١ شرح القصائد العشر للبربري ٢٠، ٢٢، شرح المفصل ١٢٨/٢، ١٥/٤.

٢ سر صناعة الاعراب ٢٥٣/١، الخزانة ٦/١١، ٧.

٣ معاني القرآن للفراء: ٢٣/١.

٤ شرح القصائد السبع للأنباري ص ٢٠.

ولكن نامة خافتة تأتي من وراء القرون، ظلت مكبوححة مكبوتة، إذ استقوى عليها النحاة وكتبوها في إصرار واستكبار، وتسمع رسيس هذا الصوت عقب إنشاد الأدباء والشراح، كأنما يوحسون خيفة من تنفيذ النحاة، فينفحونك قائلين، استبراء للذمة: ورواه الأصمعي: بين الدخول وحومل. تجدد هذا التوجيه الخافت في غير مصدر^(١).

رواه بالواو الخطيب التبريزي في شرح المعلقات.

قال العسكري في التصحيف: تكلم الناس في قوله:

بين الدخول فحومل.

قال أبو اسحاق الزيادي: الرواية بين الدخول وحومل، ولا يكون فحومل؛ لأنك لا تقول: رأيتك بين زيد فعمر، وهذا سمعه الزيادي عن الأصمعي فسألت ابن دريد عن الرواية فحكى ما قاله الأصمعي، ولم يزد عليه. فسألت أبا بكر محمد بن علي بن اسماعيل^(٢). فقلت: قال الأصمعي: لا يجوز أن تقول: رأيتك بين زيد فعمر، وكان ينكر بين الدخول فحومل، فأملى علي الجواب فقال: إن لكل حرف من حروف العطف معنى، فالواو تجمع بين الشيئين نحو: قام زيد وعمر، فجائز أن يكونا كلاهما قاما في حالة واحدة، وأن يكون قام الأول بعد الثاني، وبالعكس: والفاء إنما هي دالة على أن الثاني بعد الأول ولا مهلة. فقال الأصمعي - وكان ضعيفا في النحو غير أنه كان ذا فطنة: أطبقت الرواة على: بين الدخول وحومل، ولا يجوز: فحومل؛ لأنه ليس يقصد أن يكون بيانا لشيئين أحدهما بعد الآخر، ثم يكون الشيء بينهما، إنما يريد أنهما لا يجتمعان وهو بينهما، كما تقول: زيد بين الكوفة والبصرة، ولا تقول: فالبصرة. فقد أحاد فطنة^(٣).

١ شرح القوائد العشر للتبريزي ٢٠، ٢٢، شرح القوائد السبع للأنباري ١٩، شرح المفصل ١٢٨/٢، المغني ١/١٧٤، شرح شواهد الغني ١/٤٦٣، الخزانة ٦/١١.

٢ المعروف بميرمان تلميذ الميرد والزجاج وأستاذ الفارسي والحرفي (ت ٣٤٥ هـ). (ينظر طبقات النحويين واللغويين

١١٤، بغية الرعاة ١١٧٥).

واستصفى هذه الرواية ابن هشام^(١). وأثنى عليها الهروي واختارها^(٢). وأشار الهروي أن الأخفش كان اختار رواية الأصمعي بالواو^(٣).

وكان كثر من النحاة يرون في رواية الواو الملاذ والمتنفس والمخرج من هذه التدافعات في الطروحات، فأشاروا إليها بإطراء وثمنوها عالياً، وآثروها على رواية الفاء، مع الشرح والإسهاب في تبيان الأسباب^(٤).

وقد واطأ صاحب الخزانة رواية الأصمعي ونبه عليها، وعدها المختارة لديه، لأنها المشهورة؛ لأن البنية لا يعطف فيها بالفاء؛ لأنها تدل على الترتيب. وحجة الجماعة السماع^(٥).

وظلت مسألة تنفيذ الرواية بالفاء تحتلج بها الشفاه، ويعلقون كل هذه الانحرافات على شناعة الأصمعي ويتخذونها قارب اسعاف يخلصهم من هذه التأويل.

ولا مشاحة في مصداقية الأصمعي وفطنته، وحسن تبصره بالنصوص، وسعة محفوظته منها، وكثرة تمرسه بحفظها ومعالجتها.

وحجة الجماعة السماع، ومن يحفظ حجة على من لا يحفظ، والفيصل في الأمور هو السماع، والعمدة الاحتكام إلى الرواية الصحيحة الموثقة.

ولقد بان لنا جلياً اطباق العلماء منذ الأصمعي حتى صاحب الخزانة على أن السماع في هذا الشاهد هو:

بين الدخول وحومل

مع أن الناس ألفوا رواية متقدمة لا يعملون فيها أدوات البحث والتنقيب في صحتها وهي رواية: بين الدخول فحومل.

التي لا تنسجم والمعنى الذي تفيدته (بين).

فلنقض لبانا تنافي رحاب الرواية والسماع ولننشد هذا البيت بقوة،

١ المغني: ١٧٤/١.

٢ الأزهية: ٢٥٣-٢٥٤.

٣ المصدر نفسه ٢٤٥.

٤ شرح المفصل ١٢٨/٢، ١٥/٤، ٣٣/٩، ٢١/١٠، شرح التصريح ١٣٦/٢.

٥ شرح التصريح ١٣٦/٢، مع الفواعل ١٣٠/٢، الخزانة ٦/١١.

..... بين الدخول وحومل

وليصدع الناس لهذا النداء، إن رغبوا!

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشاهد:

إذا سلمنا بصحة رواية الأصمعي، التي تصدر عن رجل ثقة، وقد وثقه غيرنا وسلموا له لواء الصدق والأمانة في الرواية، وسلمنا بتفطنه وذكائه، أمكن لنا أن نغير رواية البيت ونحن مطمئنون إلى هذه الصورة:

..... بين الدخول وحومل

وكل الناس يشنون على سعة محفوظ الرجل، فقد كان الأصمعي من أروى الناس لرجز فزعموا أنه حفظ أربعة عشر ألف أرجوزة فقليل له: أفبها شيء هو بيت أو بيتان؟ فقال: فيها المئة والثلثان. وكان من أوثق الناس في اللغة، وأسرع الناس جواباً، وأحضر الناس ذهنًا^(١).

وكان شديد التأله لا يفسر شيئاً من القرآن ولا شيئاً من اللغة له نظير أو اشتقاق في القرآن وكذلك الحديث، تخرجاً، وكان لا يفسر شعراً في هجاء، ولم يرفع من الأحاديث إلا أحاديث يسيرة، وكان صدوقاً في كل شيء، من أهل السنة. وأكثر سماعة من الأعراب. وهو أعلم أهل الحضرة بكلام العرب؛ لأنه كان همه وسدومه^(٢)، وأن اتهمه أحد بالكذب أو قرفه بالتزويد، أو سمعه بالوضع، فما ذاك إلا من باب الملاحاة والتفحيش.

قال هارون الرشيد للكسائي: يا علي إذا جاء الشعر فإياك وإيا الأصمعي. إذا فشت هذه المقالة فينا، وامتلات بها نفسنا، وزكت الأصمعي صح لنا أن نسلم له بروايته:

بين الدخول وحومل

وكل الذين حجروا واسعا متشبين برواية الفاء حججهم داحضة، وما ذاك إلا لطول الإلف، إذ العادة غالبية. فلو أسنينا من مقام هذه الرواية: بين الدخول وحومل. سقطت القاعدة التي تزعم أن الفاء تقوم مقام الواو بعد كلمة بين، فلا يصح عليه: **جملت بين زيدي سعيد**.

١ طبقات النحويين واللفويين ١٦٩ وينظر مراتب النحويين ٩٥.

٢ مراتب النحويين ٧٤، أخبار النحويين البصريين للسيرافي، إنباه الرواة ١٩٧/٢، جهرة أنساب العرب لابن حزم ٤٤٥، وفيات الأعيان ٢٠٣/١.

١٤ - الجدلية في جواز الاتباع أو القطع في بيت الفرزدق:

١ - الشاهد في هذه المسألة قول الفرزدق:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع^س من المال إلا مسحنا أو مجلف^س (١)

٢ - شواهد أخرى . *

٢ - صورة القاعدة:

رأى النحاة في بيت الفرزدق جدلية مشككة، ووجه الإشكال فيه قوله: لم يدع من المال إلا مسحنا أو مجلف. عطف مرفوعا على منصوب في ظاهر الرواية، مما دفع النحوي الشهير عبدا لله بن أبي اسحق الحضرمي أن يرفع عقيرته ناهرا الفرزدق محتجا مقرعا: علام رفعت: مجلف؟ فرد عليه الفرزدق بفظاظة: على ما يسؤوك وينؤوك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا. فلحن الفرزدق ثم بناكفا وتلاشنا فهجاه والفرزدق قائلا:

فلو كان عبدا لله مولى هجوته ولكن عبدا لله مولى مواليا (٢)

فكان ردا غير جميل من الفرزدق، وكان من هذه الملاحاة والتحاصب ما خلد هذين الموقفين، وما آل الناس يستحضرون هذه الصورة سحيس الليالي وأبد الدهر ومعها يستذكرون قصة صناعة النحو المنهجه: علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا، وصورة هذا الترتب المنطقي في موقع اللغة والنحو.

وما انفك النحاة يتأولون، وهو المفرع كلما حزب، لا يغرب عن فكرهم بل هو لازم لازب للقاعدة النحوية، من أجل لم الشعث، وفتق الرقق، ورأب ما أنأت أيدي المتكلمين في نظر قواعدهم، ولكن هذا الشاهد كاد يكون فاقرة أو فاجعة، قال الزمخشري: هذا بيت لا تزال الركب تصطك في نسوية إعرابه (٣).

وقيل: رفع مجلف للضرورة. وقيل على القطع. وقيل وقيل . . .

ولكن لم كل هذه المنافحات والتساويل، ونحن لا هو عن الصورة الحقيقية للنص؟ فلقد أنشد الشاهد على غير هذا الوجه.

ديوان الفرزدق: ٢٦/٢، طبقات فحول الشعراء ٢١/١، مراتب النحويين: ٣٢، طبقات النحويين واللفريين: ٣٢، أخبار

النحويين البصريين: ٤٤، نزهة الألباء: ١٨، وفيات الأعيان ٤٨٦/٣، وأنباط الرواة ١٠٤/٢، الخزانة ١٤٥/٥، من

تاريخ النحو سعيد الأفغاني: ٣٧، المدارس النحوية: ٢٣.

الخزانة ١٤٥/٥، المصدر نفسه: ١٤٥/٥، * الإنصاف ١٨٧/١.

٣- تحرير الشاهد:

ولقد رأينا قراءة هذا الشاهد على غير هذا الوجه الشائع، حلا لهذه الإشكالية ودفعاً لاصطكاك الركب:

١- رواية: إلا مسحت أو مجلف: برفع الاثنين معاً. وذلك على تقدير: إلا أن يكون مسحت أو مجلف. رواها علي بن حمزة، وابن الأعرابي والفراء واختارها وحسنها خالد بن كلثوم، وقال: وعندي أن هذه أحسن الروايات^(١).

٢- الرواية الثانية برفع (مسحت ومجلف) وكسر الدال من الفعل (يدع). أي: لم يدع من المال إلا مسحت أو مجلف.

وهي منسوبة إلى أبي عبيدة، ونسبها ابن الأنباري إلى عيسى بن عمر، حين شرح قصيدة سويد بن أبي كاهل اليشكري وعرض كلمة (يدع). قال يدع بمعنى: يقر ويمكث^(٢).

وروضحها ابن جني وجلاها فقال: فمعنى لم يدع، بكسر الدال، أي لم تدع، ولم يثبت. ودع الشيء يدع - إذا سكن - فأتدع، مسموع متبع، وعليه أنشد بيت الفرزدق. وتقديره: لم يدع فيه أو لأجله من المال إلا مسحت أو مجلف فيرتفع (مسحت) بفعله، ومجلف عطف عليه، وهذا أمر ظاهر، ليس فيه من الاعتذار أو الاعتلال ما في الرواية الأولى^(٣).

وإلى هذا ذهب صاحب اللسان فقال: لم يدع: لم يثبت ولم يتدع، والتقدير: لم يدع فيه أو لأجله من المال إلا مسحت أو مجلف، فيرتفع مسحت بفعله ومجلف عطف عليه^(٤).

الخزانة: ١٥٠/٥.

الخزانة: ١٥٠/٥.

الخصائص: ٩٩/١.

لسان العرب: ودع.

وذكر القالي في نوادره: يحكى عن معاوية أنه قال: خير المجالس ما سافر فيه البصر
واتدع فيه البدن^(٣). أي قد وثبت.

٣- والرواية الثالثة: لم يدع، بضم الياء وفتح الدال مع رفع الاسمين معا. قال ابن جني: وأما
رواية: لم يدع، بضم الياء وفتح الدال، فقياسه يودع، كقوله تعالى: لم يلد ولم يولد^(٤).
ومثله يوضع، والحديد يوقع أي يطرق، ألا أن الحرف كأنه لكثرة الاستعمال جاء شاذاً،
فحذفت واوه تخفيفاً فقليل: لم يدع، أي لم يترك، والمسحت والمجلف مرفوعان أيضاً كما
يجب^(٥).

وعلى هذه الروايات الثلاث لا شاهد في هذه الآيات ولا قضية. فالإشكالية هي في نصب قوله:
مسحتا ورفع مجلف وفتح الياء والدال من الفعل: (يدع). وهذه الروايات ليست بكيفية،
ولا يستهان بوجهاتها، ولا بمتوجه رواتها. ولكن يظل سؤال قائماً مشروعاً إذا كان الأمر
كذلك، فمن أين جاءت هذه الإشكالية؟ هل عمد الفرزدق إلى الإصلاح على نحو ما فعل
النابعة في إقوائه، أم هو صنع الرواة، نحلوا البيت صورة روائية جديدة؟!

٤- صورة القاعدة: إذا أنشدنا البيت على رواية الرفع في: (مسحت ومجلف) زالت الإشكالية،
وأجرينا الأمر على فعل وفاعل واتباع. وهو رواية لا استهانة بها. وانزاحت العبثية
الماسخة للنصوص.

١١- الجدلية في جواز توكيد النكرة بغير لفظها:

كان لدي توق طامح أن أمضي فيما أخذت نفسي من نهوض لهذا الأمر، القائم على اصلاح
رواية النص، لتصفيتها، ومن ثم النفاذ إلى اصلاح القواعد وتيسير شؤونها ولما نهدت لهذا وجدت
مر فوق طرق البحث، لتشعبه وتعدد منافذه، فأثرت أن أخصص الإصلاح في إطار العبثية بالنصوص
التي أفضت إلى جدلية بين القاعدة والنص. أما الجدلية التي تفضي إلى إشكالات أدخل في

نوادر الغالي ٢١٥، واللسان: ودع.

الصدر: ٣.

الخزانة: ١٥١/٥.

باب تقارع الانتزاع فألمعت إليها دون دخول في تفاصيلها.
والجدلية التي نحن بصددها خلافية تحاصبوا حولها، فحجروا واسمعا، ورموها عن قوس واحدة،
وهو عدم جواز توكيد النكرة والشواهد ثرة فيها

١- الشواهد:

- ١- قال الشاعر، وهو مجهول القائل:
ثلاث كلهن قتلت عمدا فاعزى الله رابعة تعود^(١)
- ٢- قال الشاعر، وهو مجهول القائل:
لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب^(٢).
- ٣- قال الشاعر، وهو مجهول القائل:
إذا القعود كر فيها حفدا يوما جديدا كله مطردا^(٣).
- ٤- قال شاعر، وهو مجهول القائل:
يا ليتني كنت صيبا مرضعا تحملني الذلفاء حولاً أكتعا
إذا بكيت قبلتي أربعا إذن ظللت الدهر أبكي أجمعا^(٤)
- ٥- قال شاعر مجهول:
قد صرت البكرة يوماً أجمعا^(٥).

الكتاب ١/٨٦، العقد ٣/٣٦٠، شرح الكافية ١/٣٣٥، الخزانة ١/٣٦٧.
شرح الفصل ٣/٤٥، فاتحة الاعراب: ١٩٤، شرح شذور الذهب ٤٢٩، لسان العرب: شاق، الخزانة ٥/١٧٠، النحو
الرواني ٣/٥٢٢، النحو المصنفى ٥٩٨.
الجميل للزجاجي ٢٢، المقرب ١/٢٤٠، شرح الألفية لابن الناظم ٥٠٦، شرح ابن عقيل ٢/٢١١.
النموذج في النحو: الزمخشري: ٨٨، شرح الكافية ١/٣٣٥، الخزانة ٥/١٧٠.
المقتضب: ٢/٢٤٠، شرح قطر الندى: ٢٩٦، المعجم ٢/١٢٤، الخزانة ٥/١٦٩.

٢- صورة القاعدة في نموذج التاصيل:

ينشد النحاة هذه الأبيات جميعا تعضيدا لقضية جواز توكيد الاسم النكرة، وهي مثال بخلاف، إذ ذهب الكوفيون إلى جواز توكيد النكرة بغير لفظها، وذهب البصريون إلى المنع على الإطلاق، وحنة الكوفيين أن الجواز مشروط أن تكون النكرة موقفة^(١).

وعلى رأي الكوفيين يصح أن يقال: صمت يوما كله.

على حين يذهب البصريون إلى أن المعنى لا يجيز توكيد ما لا يعرف، وتوكيد ما لا يعرف لا جائزة فيه. والنكرة تدل على الشياخ والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين، كل واحد منهما ضد صاحبه، فلا يصلح أن يكون مؤكدا له، ولو جاز ذلك كلنا قد صيرنا الشائع مخصصا^(٢).

ففي الشاهد الأول: أكد النكرة وهو قوله (ثلاث) بغير لفظها، توكيدا معنويا بقوله: (كلهن) رواية الرفع:

ومثله البيت الثاني: أكد النكرة وهو قوله: (حول) توكيدا معنويا بقوله: (كله) وهو من غير لفظ النكرة.

وفي البيت الرابع الشاهد في قوله: حولا أكتعا. أكد (حولا) وهو نكرة بغير لفظه، قوله: (أكتعا) توكيدا معنويا.

ومثله الثالث: يوما كله مفردا

وفي الشاهد الخامس: يوما أجمعا

أكد النكرة، تأكيد معنويا، بغير لفظها، على ظاهر الرواية.

٣- تحرير الشواهد: ولدى تعقب الشواهد استظهرنا روايات مغايرة تقوض هذه القاعدة من رويتها:

أما الشاهد الأول: فيروي: (ثلاث كلهن قتلت) بنصب كلهن على أنه مفعول به متقدم لفعل: (قتلت)^(٣) وعليه فلا شاهد.

الانصاف: ٤٥٠/٢.

الأنصاف: ٤٥٥/٢.

الانصاف: ٤٥٥/٢، والخزانة ٣٦٧/١.

أما الشاهد الثاني: فله رواية أخرى تزايل النكرة وهي: يا ليت عدة حولي^(١). فيصير معرفة. وعليه لا شاهد ولا قضية.

أما الشاهد الثالث فيروي: يوما جديدا كله مطرد. وعليه فلا شاهد فيه^(٢).

أما الشاهد الرابع ففيه نظر من جهة التوجيه: فذهب بعضهم إلى أن قوله: (أجمعاً) بدل من قوله (حولاً). وقوله: (أجمعاً) بدل أيضاً من قوله: (أجمعاً) في الشاهد الخامس^(٣).

وقال ابن جني في الشاهد الخامس: هذا شاذ، وإن لم يكن مصنوعاً، فتوجيهه عندي أن (أجمع) هذه ليست التي تستعمل للتأكيد، ولكنها التي في قولك: أخذت المال بأجمعه وأجمعه أي بكليته. وقال العيني: الرواية الصحيحة: قد صرت البكرة يوماً أجمع، على أن (يوماً) من غير تنوين، وأصله: (يومياً)، فالألف منقلبة عن ياء المتكلم^(٤).

وإذا محضت هذه الشواهد جميعاً أسفرت لك عن جدلية عويصة، وخلافات معقدة، أنفق النحاة فيها وقتاً مهدراً، وسردوا صحائف عبثية، وأسرفوا علينا وعلى أنفسهم، ولتأدى بك ذلك إلى انكشاف في الرواية واضح، وإلى هنات عند النحاة، ما كان أعناهم عنها، أية ذلك هذه الصرخة من أبي البركات الأنباري رافعا عقيرته: لو قدرنا أن هذه الآيات كلها صحيحة عن العرب، وأن الرواية بما ادعوه لما كان فيها حجة؛ وذلك لشذوذها وقتلها في بابها، إذا لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس، وجعلناه أصلاً، لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلاً، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز. على أن هذه المواضع كلها محمولة على البدل لا على التأكيد^(٥).

ونلاحظ سخاء النحاة في اطلاق الاحكام، وسخايمهم في التعميم. وتسرعهم وتهافتهم في كثير من الأحيان جلي، ملموح منذ الخاطر الأول.

شرح المفصل ٤٥/٣، شرح شذور الذهب ٤٢٩، الخزانة ١٧٠/٥.

المقرب ٢٤٠/١، شرح الألفية لابن الناظم ٥٠٦، شرح ابن عقيل ٢١١/٢.

شرح الكافية ٣٣٥/١، الخزانة ١٧٠/٥.

المقتضب: ٣٤٢/٣، شرح قطر الندى ٢٩٦، الجمع ١٢٤/٢، الخزانة ١٦٩/٥.

الانصاف: ٤٥٦/٢، الخزانة ١٦٩/٥.

٤- صورة القاعدة بعد تحرير الشواهد:

لو حملنا هذه الشواهد على البديل لا على التوكيد، لزالَت الجدلية، ولاستقامت القاعدة.

الفصل الرابع: الجدلية في مسائل متفرقة :

قضايا جدلية تترد إلى تقارع الانتزاع لا إلى توارد السماع:

عينا القضايا الجدلية، التي أفرزها النحاة بسبب النقص في الاستقراء أو التقاصر في الاستنباط.

فالنظرة الجزئية المتسعة أحيانا، أو القاصرة حينما آخر في استكمال التبصر بالنصوص أفرزت أحكاما نحوية قاصرة، وقسا للأحكام غير حاصرة فدخلت عليهم مصادرات، في تقاصر الأحكام عن الطرد والاتساق.

وهي قمينة بدراسات منفصلة، توصل لتقويم ساهج النظر والتععيد وإصدار التقاسيم والتفاريح، بين مدى الشمولية أو النقص على وفق الاستقراء الواسع للنصوص موازنة بالأحكام التععيدية. وكان يشق إليها في بدوات تعد صوري على الطريق، منها دراسات الدكتور عبد الرحمن أيوب، وإبراهيم مصطفى، والدكتور تمام حسان، والخلة في دراساتهم أنهم يزعمون دائما أن زامر الحمي لا يطرب، وأن دراسات الغربية هي النموذج الذي ينبغي تقيله، والتجربة الرائدة مع تنقص مستفيض للأنظار الغربية لافا لمنهج أستاذنا الدكتور نهاد في محاولة سابقة ومنصفة لاجراء تجسير ومقاربة بين أنظارتنا

وأنظارهم، ليعزز مناهجنا، وليبره على أن أنظارنا النحوية لا تقل تقدما وافتحا وإصابة من مناهجهم؛ فكثير من مناهجهم تحس لها رسيسا شفيقا، ورجعا يعتمل في كثير من أنظار لو أنجحناها بمد نسغ التحديث والمقاربة بينهما^(١).

ومن هذه القضايا المنوطة بهذه المسألة:

١- الجدلية في قسمة الكلام الثلاثية:

قسم النحاة الكلم العربي، على وفق استقرائه في النصوص إلى أقسام ثلاثة، وهي قسمة غير حاصرة، وعليها جمهرة النحاة.

ولكن المعطيات اللغوية، تشي بأن هذه القسمة قاصرة، وغير حاصرة، ولا تتم على نظرة شاملة مستوفية، وأدنى نظر في أقسام الكلم، تدحض هذه القسمة. والمحدثون يرون المد في هذه القسمة لتضم إليها أجزاء الكلم لوعبه من غير أن يشذ منه قسم^(٢). فلو أجريت دراسات استقرائية في أقسام الكلام العربي، وأعيد النظر في التصنيف لكان أحدى، أدق.

٣- الجدلية في أقسام الجملة: وهي قسمة غير حاصرة ولا واعية لدى النحاة القدماء، إذ جعلوا الجملة اسمية أو فعلية، وتارة يتضام إليها الشرطية فتصير ثلاثا، ومرة يجعلون القسمة إلى جملة صغرى وكبرى، وتارة الجملة أربعة أقسام: الفعلية، والاسمية، والظرفية والشرطية^(٣)، بما يتم على تعثر وترد واضطراب، في اتخاذ سمت موحد مطرد.

ومرة تجري مداخلة مع المصطلحات البيانية حين يجعلون الجملة إنشائية وخبرية ويفعلون خيرا لو أضافوا علم المعاني برمته إلى النحو وسلخوه من علم البلاغة على افتراض، انفصال العلوم عن بعضها وتحجزها، مع أننا نرى أن علوم العربية مترابطة متداخلة متلاحمة عضويا ومنهجيا، فمن الاعتساف دراستها في صور جزئية.

ينظر في هذا: نظرية النحو العربي للدكتور نهاد موسى في حل أنظاره.

من أسرار العربية إبراهيم أنيس ٢٧٩، اللغة العربية معناها ومبناها ٨٦، أقسام الكلام العربي: فاضل الساتي: ٤٥، ونحو

التيسير: ١٢٢.

المعني: ٤٢٠/٢.

وفي الجملة كان النحاة مقصرين في دراسة النظم والتراكيب في سياق جملي من حيث أقسام الجملة، وتوكيد الجملة، وظيفة الجملة، والجملة المنطقية أولا فصاحية والحذف في الجملة، والزمن في الجملة. وذلك على نحو ما نلاحظه لدى بعض الدارسين المحدثين^(١).

ولعل انصراف النحاة القدامى عن التبصر في أقسام الجملة، هو الانصراف إلى الحركة الاعرابية والبحث عن مسوغات لها، ثم التشاغل بهذه الجزئيات الفرعية، مما ألهاهم عن القضايا الكبرى التي تنتظم التركيب برسته. ثم تشاغلهم بقضايا فرعية هي قضية العلل النحوية التي استنفدت جهودا نازفة، واستقطبت جهودا مميزة في البحث عن علل لكل ظاهرة إعرابية، وهذا النزف الدافق في الجهد والنظر انسحب على محاولتهم استنباط قيم منهجية مستفادة من المنطق والفلسفة وعلم الكلام ومن مناهج أخرى لإساعة قواعدهم، وأسلامها إلى الناس، وترويض الناس عليها، وتطبيعهم على قبولها وتحمس الفحوات بين الناس وقواعدم الجافة أحيانا، لذا استنهضوا كل طوق لديهم، وكل فن لهذا الغرض، ولا سيما قضايا العامل والمعمول والتأويل والعلل النحوية، والأوجه والأعراب الفرعية التي تنضح بها مصنفات النحو ويضيق بها الدارسون، والشدة المريدون.

فإذا تمفصل الكلم العربي إلى جمل كثيرة متميزة صار أكثر قبولا وإقناعا، وصار ذلك مؤشرا على الفهم الواعب، والدرس الحاصر لهذه الأقسام.

٣- الجدلية في أقسام الكلم المبني والعرب.

جعل النحاة الكلام إما مبينا وإما معربا، ومصنفاتهم تشي بهذه التقاسيم غير الحاصرة، أو المتناقضة أحيانا. جعلوا اسم لا النافية للجنس من المبيّنات إذا كان مفردا أي غير مضاف ولا شبيها بالمضاف نحو قولنا؟ لا رجل في الدار.
وإذا قلت: رجل في الدار، صارت (رجل) معربة!

في النحو العربي، قواعد وتطبيق ٨٣، الدلالة الزمنية في الجملة العربية ١٢/١١، البحث النحوي عند الأصوليين ٢٤٣، علم النحو العام والنحو العربي: فكتور خراكوفسكي: ٧٣، بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف ١٦٣، المبتدأ والخبر في القرآن والحجوز ص ٣٩١، بناء الجملة عند ذي الرمة: دكتور علي الحمد رسالة مخطوطة جامعة القاهرة ص ٣٣.